

بذل الأمانة

بنقريب

سنة النبوة أبي عبد الله الحارثي

تأليف

أبي إسحاق الجوزي الأبي

الناشر

مكتبة التربية الإسلامية

لإحياء التراث الإسلامي

ت : ٨٦٨٦٠٥

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

الناشر

مكتبة التريية الإسلامية

لإحياء التراث الإسلامي

١٤ ش سويلم من ش الهرم
خلف مسجد الأنصار - الطالية

ت : ٨٦٨٦٠٥

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فهو المهتد ، ومن يضلل فما له من هاد .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم .

وبعد : فهذا كتاب « بذل الإحسان بتقريب سنن النسائي أبي عبد الرحمن » نقدمه للقراء الكرام ، بعد ما تفضل الأخ الشيخ « أبو إسحاق الحويني » علينا بأن ننشره - جزاه الله خيراً .

نقدمه في وقت تمر فيه بعض المستغربين للحط على السنة وأهلها ، وأطلت على الأمة نابتة سوء وُجّهت للغوص في بطون الكتب ، لا همّ لها سوى إخراج الأقوال الباطلة ، والأصول المتهاوية والحيل الكاذبة ، والزلات الغائرة . لصد المسلمين عن طريق السنة وما فيه صلاح الأمة .

فإذا سئلوا عن شيء من سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعبادته وأحكامه وفتاويه ، أجابوا والشيطان مملهم إما بحديث مكذوب ، أو حيلة متهالك متعالم ، أو زلة فقيه عالم ، أو غير ذلك من الشرور والمخازي ، فأضاعوا السنة ، وخرقوا البنية ، وساء ما يفعلون ، و ﴿ كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذباً ﴾ فانتبه يا هذا فإنك على خطر شديد ، واستحضر عند كتابتك ما يبقى بعدك ﴿ إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا ، وَإِنَّا لَهُمْ ﴾ واتق الله في الغلط على الأئمة إذا نقلت مذاهيمهم ، فلا تنسب إليهم ما لم يقولوه ، واحذر أن تجتمع فيك الشرور بتتبع رخصهم وزلاتهم .

وبعد : فكتابنا الذي نقدمه اليوم - قارئ الكريم - هو تقريب وتهذيب وتحقيق وخدمة لكتاب من كتب السنة ، والتي هي علم الصدر الأول والتي وصفها الصادق الأمين بمائلة القرآن المبين فقال : « ... ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه » وفي رواية أخرى : « ... ألا إن ما حرّم رسول الله مثل ما حرّم الله » .

قال الحافظ « الخطيب البغدادي » : (... ولما كان أكثر الأحكام لا سبيل إلى معرفته إلا من جهة النقل لزم النظر في حال الناقلين ، والبحث عن عدالة الراويين ، فمن

ثبتت عدالته جازت روايته ، وإلا عدل عنه ، واتمس معرفة الحكم من جهة غيره لأن الأخبار حكمها حكم الشهادة في أنها لا تقبل إلا عن الثقات) . وكما توجهت عناية علماء الحديث إلى دراسة الحديث من جهة السند ، اهتموا أيضا بدراسة متنه والنظر فيه ، ولأنهم جهابذة صدقت نيتهم ، وقوت عزيمتهم فقد ألهمهم الله الرشد ، ففعدوا القواعد وشيدوا البنيان لمن بعدهم لمعرفة الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غيره فهذا الحافظ « ابن الصلاح » رحمه الله تعالى يقول : « وإنما يعرف كون الحديث موضوعا بإقرار واضعه أو ما ينتزل منزلة إقراره ، وقد يفهمون الوضع من قرينة حال الراوي أو المروري ، فقد وضعت أحاديث طويلة يشهد بوضعها ركافة ألفاظها ومعانيها » .

وهذا شيخ الإسلام ابن قيم الجوزية - رحمه الله تعالى - يضع قواعد كلية يميز بها بين موضوع الحديث وصحيحه دون النظر في إسناده ، وكذلك نقل السيوطي - رحمه الله تعالى - في تدريب الراوي عن كثير من الأئمة قرائن وعلامات لمعرفة الحديث الموضوع الذي يناقض الأصول ويبين المعقول ، ويخالف المنقول ، وغني عن البيان أنه لا يقوى على ذلك - كما يقول ابن قيم الجوزية = (سوى من تضلع في معرفة السنن الصحيحة ، واختلطت بلحمه ودمه ، وصار له فيها ملكة ، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنة والآثار أو معرفة سيرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهديه فيما يأمر به وينهى عنه ، ويحبر به ويدعو إليه ، ويحبه ويكرهه ، ويشعره للأمة بحيث كأنه مخالط للرسول صلى الله عليه وآله وسلم كواحد من أصحابه ، فمثل هذا يعرف من أحوال الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وهديه وكلامه ، وما يجوز أن يحبر به وما لا يجوز ، ما لا يعرفه غيره ، وقد ذكر هؤلاء الأئمة وغيرهم أحاديث كثيرة بينوا كذبها ووضعها وكأن هؤلاء الجهابذة قد علموا أنه سيأتي زمان كزماننا تتسرب فيه إلى بعض المستغربين من أبناء المسلمين فرية متهاكمة وهي قولهم وبئس ما يقولون - إن اهتمام المحدثين كان لدراسة الأسانيد منصرف دون النظر في المتن ، وردوا بتلك الفرية أحاديث كثيرة قصرت أفهامهم عن استيعابها ، وخالفت أهواءهم وعقولهم ، والله حسيبهم هذا وقد أطلت في مقدمتي هذه لعل يعرفها النابه ، وخشية صرفه عن درر هذا الكتاب أتركه معه يحبر عن نفسه ، وينبئ مؤلفه - حفظه الله - عن مكنونه وهو به خبير آملين ألا نعدم فائدة يرفها إلينا فاضل ، أو فائتة يذكرنا بها نابه ، أو نصيحة ينصحنا بها ناصح ، ونحن له من الشاكرين ، وسنواصل نشره تباعاً .

كلما أنجز جزءً نشرناه ، والله نسأله القبول .

الناشر

عماد صابر المرسي

رجب ١٤١٠هـ فبراير ١٩٩٠م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ تَعَالَى نَحْمَدُهُ ، وَنَسْتَعِينُ بِهِ وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ
تَعَالَى مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا . مَنْ يَهْدِ اللَّهُ تَعَالَى فَلَا
مُضِلَّ لَهُ ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ . وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ
لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا
اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ [١٠٢/٣]
﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ
وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا ، وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ، وَاتَّقُوا اللَّهَ
الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [١/٤]
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا . يُصْلِحْ
لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ . وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ
فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [٧١-٧٠/٣٣]

أَمَّا بَعْدُ

فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَأَحْسَنَ الْهَدْيِ هَدْيُ
مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا ،
وَكَلُّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ ، وَكَلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ ، وَكَلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ .
فإني أحمدُ الله تبارك وتعالى أن يسر لي خروج الجزء الأول من
هذا الكتاب المبارك - إن شاء الله تعالى - . وكنت قد بدأت العمل
فيه في أواخر سنة (١٣٩٩) هـ . والفضل في ذلك يرجع إلى أستاذنا
الشيخ حامد بن إبراهيم حفظه الله تعالى صاحب مكتبة المصطفى

صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقد كنت أتردد على مكتبته العامرة ،
فرآني أعملُ في « سنن ابن ماجة » فقال لى : لم لا تعمل في « سنن
النسائي » ؟ فإن أحداً من أهل العلم لم يوجه عنايته إليها .

فلما اعتذرتُ عنها ، قال لى : اخدماها ، ولو بتخريج أحاديثها
فقط ، حتى تكون عوناً للمتريدين على المكتبة من أهل العلم
وطلبته .

وقد حدث بالفعل ما أراه .

فكتبت الجزء الأول بخط يدي ، وصورته ، ثم أودعته المكتبة
أما باقى-النسخ - وقد كانت قليلة - فكنت أعطيها لمن أرى أنه من
طلبة العلم رجاء أن يصحح لى ما أخطأت فيه . وقد وقع فى هذه
النسخة أوهامٌ ، سواءً فى الحكم على الحديث أو فى تخريجه ، والسببُ
فى ذلك شرحه يطول ، وسأذكره - إن شاء الله - فى « الإمعان
مقدمةً بذل الإحسان » .

وعلى كل حال ، فقد بات هذا الشرح أمنيّةً عندي ، وددتُ لو
يسر الله لى فعله ، حتى أكتشف مزية هذه السنن ، التى على أهميتها
ما التفت إليها أهل العلم مثلما فعلوا فى « الصحيحين » وبقية السنن .
وقد بادر بعضُ أهل الخير والفضل من إخواننا ، فأرسلوا نسخاً
من هذا الكتاب إلى شيخنا الشيخ الإمام ، حسنة الأيام ، ناصر الدين
الألبانى - حفظه الله تعالى وأمتع المسلمين بطول حياته - فأثنى عليه
خيراً والحمدُ لله .

* فأخبرنى الأخ مازن بن نهاد كمال - وهو من نابلس - أنه
أعطى الكتاب للشيخ وجاءه بعد فترة ، ثم سأله عنه ، فقال له :

« لقد أعجبتُ به ، ورجوتُ له مستقبلاً زاهراً بشرط أن يستمر على هذا المنوال أو النهج - الشك من الأخ مازن » .
وقد شافهني بذلك في لقاءٍ به في معرض الكتاب الدولي بالقاهرة ، يوم الخميس ١٩ / جمادى الأولى / ١٤٠٦ هـ الموافق ٣٠ / ١ / ١٩٨٦ عقب صلاة العصر .

* وجاءني بعض الإخوة - واسمه كمال - بشرط تسجيل سجله مع الشيخ الألباني وسأله فيه عن أفضل الشروح على السنن الأربعة وموطأ مالك .. فلما جاء ذكر « سنن النسائي » قال الشيخ :

« أنا لا أعلمُ - أو لم أطلع - على كتابٍ يفيد في هذه الناحية من كتب القدامى ، لكن وصلني أخيراً جزء لأحد المشتغلين بالحديث من الشباب في مصر - ولعل اسمه حجازي -

فقال له الأخ : هناك في مصر كتاب اسمه « بذل الإحسان »

قال الشيخ : هو هذا ، فهو يتوسع في هذا الكتاب ، في التخريج مع بيان صحة الأحاديث من ضعفها ، وهو في الواقع من الكتب المفيدة بالنسبة لما يؤلَّف في هذا العصر » .

* ولما قابلتُ الشيخ في « عمَّان » سنة (١٤٠٧ هـ) سألتُه عن الكتاب ، فقال لي بالحرف الواحد : قويٌّ ، قويٌّ ، ماشاء الله » .
فالحمد لله الذي هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .

أما خدمتي لهذا الكتاب فهي كالاتي :

١ - أحكمُ على سند الحديث بما يستحقه من صحة أو حسنٍ أو ضعفٍ ، حسب القواعد العلمية الدقيقة التي وضعها أهل الحديث ، رضى الله عنهم ثم أترجمُ لرجال الإسناد ترجمة خفيفة رجاء التعريف بهم ، ذاكراً اسمه واسم أبيه وجدّه ، ثم كنيته ، ولا أطيلُ في الترجمة ، إلا إن كان لابد من الإطالة لدحض شبهة مفتري ، أو بيان تساهل بعض الناس في مسائل الجرح والتعديل ونحو ذلك . وإن خالفتُ أحداً فيما ذهب إليه ، أظهرتُ حجتي في مخالفته ليكون أرجى لقبول العذر .

٢ - أخرجُ الأحاديث من كتب السنة التي بين يديّ سواء المطبوعة منها أو المخطوطة ، ولا أكتفى بذلك ، بل أذكر درجة كل حديثٍ أوردته في هذا الشرح ، وكثيراً ما أبسط الكلام عليه إن كان هناك ما يدعو إلى ذلك .

٣ - ألتزمُ بيان قول الترمذى : « وفي الباب عن فلان وفلان » فأخرجُ هذه الأحاديث ، وأتبعُ طرقها وعللها مع الترجيح في كل ذلك ، لأنّ هذه الأحاديث تُعدُّ كالشواهد لحديث الباب ، فتقويه إن كان ضعيفاً - على الشرائط المعتبرة - ، أو تزيده قوة إن كان صحيحاً . وأمرٌ آخر : وهو أنني تمنيتُ لو صار شرحي هذا مفتاحاً لكتب السنة الأخرى غير النسائى ، ولا شك أن هذا يحتاج منى وقتاً مديداً ، وجهداً جهيداً ، وعزماً حديداً كما يعرف ذلك المشتغلون بهذا العلم الشريف .

ثم ليكن معلوماً أن ما أُخرجهُ من قول الترمذى : « وفي الباب » هو ما يتعلق بالحديث الذى رواه النسائى ، ويكون الترمذى قد رواه أيضاً ، أما الأحاديث التي لم يروها النسائى وهى في الترمذى فقد أفردت لها كتاباً مستقلاً سمّيته « العباب بتخريج قول الترمذى وفي الباب » وقد تمّ منه جزءان . يسر الله إتمامه بخير .

٤ - وضعت مقدمة لهذا الشرح سميتها « الإمعان مقدمة بذل

الإحسان » وهي في ثلاثة أجزاء :

* أما الجزء الأول : فذكرت فيه ترجمة النسائي وتكلمت على سننه تفصيلاً بما لعله يُعجب الناظرين إن شاء الله ، وقد انفصلت في بعض أبحاثه إلى تقديم سنن النسائي على سنن أبي داود ، وقد برهنتُ على ذلك برهاناً علمياً ، لا تعصّب فيه والحمد لله .

وقد حققتُ في هذا الجزء أيضاً شرط النسائي ، وذكرت رتبة سننه ومميزاتها ، ورواة السنن عنه . وهل « السنن الصغرى » من اختيار ابن السنن ، أم من تصنيف النسائي ، وهل في « السنن » حديثٌ موضوعٌ ثمّ لماذا لم يخرج النسائي لابن لهيعة ، وهل خرج لمن هو أضعفُ منه ؟ ثمّ هل روى النسائي عن البخاري أو أبي داود في السنن ؟ .

ثمّ ذكرتُ شيوخ النسائي وعدة ما لكل شيخٍ من الأحاديث ، مع ذكر الشيوخ الذين تفرد النسائي بالرواية عنهم من دون الجماعة ، ثمّ ذكرتُ عدة ما لكل صحابيٍّ من الأحاديث .

ثمّ ذكرتُ منصب النسائي في الجرح والتعديل ، ومؤاخذات الناس عليه مع الجواب عنها . ثمّ ذكرتُ بعض آرائه كراهيه في اللحن في الحديث ، وأخذ الأجرة على التحديث ونحو ذلك . وفصولٌ أخرى .

* الجزء الثاني : ذكرتُ فيه كتاباً اعتنى فيه صاحبه بسنن النسائي خاصة ، وهو كتاب : « بُغية الراغب المتمنى في ختم النسائي

برواية ابن السنى « للحافظ شمس الدين السخاوى رحمه الله ، وهذا الكتاب لا يزال مخطوطاً .

* الجزء الثالث : ذكرت فيه قوانين الجرح والتعديل ، وجعلته كالأصل يرجع إليه ، وهو كتاب كنتُ صنفته قديماً وسميته : « قصد السبيل فى الجرح والتعديل » فبدأ لى أن ألقه بمقدمة هذا الشرح لتعلقه الشديد به . والله أسأل أن يتقبله منى بقبول حسنٍ ، وأن يغفر لى ما زلَّ به يراعى .

٥ - لقد هممت - بناءً على نصيحة شيخنا الألبانى - أن أتكلم على فقه الحديث حتى تتم الفائدة ، إذ الغاية من الحديث هى العمل به كما قال لى شيخنا ، ولكنى رأيتُ الكتاب يعظم جداً ، ويتأخر إنجازه ، فرأيتُ فصل الفقه عن الحديث وجعله فى كتاب مستقلٍّ ، وجعلتُ طريقتى فيه ذكر مناسبة ما ترجم به النسائى لحديث الباب ، على غرار ما صنع ابن المنير فى كتابه « المتوارى على تراجم أبواب البخارى » وكذا ما صنعه بدر الدين ابن جماعة فى كتابه « مناسبات تراجم البخارى » ، وهذا يُظهر لنا منزلة الإمام النسائى فى الفقه ، وقد قال الحاكم :

« فأما كلام أبى عبد الرحمن النسائى على فقه الحديث ، فأكثر من أن يُذكر فى هذا الموضوع ، ومن نظر فى كتابه « السنن » له ، تحيّر من حُسن كلامه » اهـ .

وسميتُ هذا الكتاب : « تقريبُ النأى لتراجم أبواب النسائى » وقد نجز منه حتى الآن « كتاب الطهارة » إلا قليلاً منه .

٦ - لقد نصحتني بعضُ أهلِ العلم والفضل أن أجعل عملي على « سنن النسائي الكبرى » ، لا سيما وعندي منها نسخة مخطوطة جيدة جداً لكنها ناقصة ، فعسُر عليّ ذلك لأنني قطعْتُ في « السنن الصغرى » شوطاً كبيراً ، فتمَّ منها عندي - اثنا عشر جزءاً - وصلتُ فيه إلى « كتاب الجنائز » ، وقد توقفت عنها منذ أكثر من خمس سنين لأشياء عرضت لي ، ثمَّ بدا لي أن أحصل مقصود هؤلاء الأفاضل ، فرأيتُ أن أحقق الأحاديث التي لم تُذكر في « المجتبي » وهي في « السنن الكبرى » ، وألحقها بآخر كل كتاب . فمثلاً بعد الانتهاء من طبع « كتاب الطهارة » ، أُذيلُ عليه بالأحاديث المذكورة في « السنن الكبرى » وهي غير موجودة في « الصغرى » وبهذا يتمُّ تحقيق الكتابين جميعاً . والله الموفق .

٧ - صنعت كتاباً مستقلاً فيه زوائد النسائي على « الصحيحين » ، ثمَّ كتاباً آخر في زوائده على الكتب الخمسة ، ومنه علمتُ منزلة هذه السنن ، وأنها أقلها حديثاً ضعيفاً ، ورجلاً مجروحاً .

وهذا آخر ما قصدتُ ذكره لبيان منهجي في تقريب هذه السنن ، ولا يفوتني أن أذكر أن ما سطرته في كتابي هذا ، إنما هو بحسب ما بلغه اجتهادي بعد إعمال القاعدة العلمية ، مع الاستفادة من استقراء الأئمة المحسنين لهذا الشأن . ولا شك أنه قد وقع خللٌ في بعض ما ذهبْتُ إليه ، فأنا لا أوكدُ الثقة به ، وكلُّ من عثر على حرفٍ فيه ، أو معنىً يجبُ تغييرُهُ ، فإني أناشدُهُ الله في إصلاحه ، وأداء حق النصيحة فيه ، وما أبرأ من العثرة والزلة ، وما أستنكف أن

أراجع الصواب إن بان لي مأخذُهُ ، فإن هذا الفن لطيفٌ ، وابنُ
آدم إلى العجز ، والضعف ، والعجلة أقرب . فرحم الله أخاً نظرتُ
فيه نظرة تجرُّدٍ وإنصافٍ ، ودعا لي بظهر الغيب على صوابٍ وفقني
الله إليه ، واستغفر لي زلاتي الكثيرة فيه . والله أسأل أن يجعله زاداً
لحُسنِ المصيرِ إليه ، وعتاداً ليُمنِ القُدمِ عليه ، إنه بكل جميل
كفيل ، وهو حسبي ونعم الوكيل .
والحمد لله أولاً وآخراً ، ظاهراً وباطناً .

وكتبه

راجي عفو ربه الغفور
أبو إسحق الحويني الأثري
عفا الله عنه بمنه وكرمه
غرة ذى القعدة / ١٤٠٩ هـ

كِتَابُ الطَّهَّارَةِ

تَأْوِيلُ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾

١ - أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ،
عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ
وَسَلَّمَ قَالَ :

« إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ تَوَمِّهِ ، فَلَا يَغْمَسُ يَدَهُ فِي وَضُوئِهِ حَتَّى
يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا ، فَإِنْ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ » .

١ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ .

* قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ :

هو ابنُ جميل بن طريف ، أبو رجاء البغلاني .
روى عنه الجماعة ، إلا ابن ماجة ، فإنه روى عنه نازلاً بواسطة
الذهلي عنه . وكذا روى المصنف عن زكريا السجزي ، عنه ، نازلاً .
وهو ثقةٌ جليلُ القدر . وقد أكثر المصنفُ عنه ، بحيث لا أعلمه روى
عن شيخٍ أكثر منه . فروى عنه في « سننه » (٦٨٧) حديثاً فقد رحل
إليه المصنفُ سنة (٢٣٠) ، فأقام عنده سنةً كاملةً ، على ما ذكره
الذهبي في « السير » (٢٠/١١) .

وكان قُتَيْبَةُ من المكثرين ، بحيث روى نحواً من مائة ألف حديث ،
ومع سعة ما روى ، ما أعلم أنه روى حديثاً أنكره عليه ، سوى حديث
معاذ بن جبل - رضى الله عنه - في جمع التقديم . =

= قال الحاكم في « علوم الحديث » (ص - ١٢٠) :

« ... وقد قرأ علينا أبو عليّ الحافظُ هذا الباب ، وحدثنا به عن أبي عبد الرَّحْمَنِ النَّسَائِيّ ، عن قتيبة بن سعيد . ولم يذكر أبو عبد الرحمن ، ولا أبو عليّ للحديث علةً ، فنظرنا فإذا الحديث موضوعٌ ، وعتبة ثقةٌ مأمونٌ » اهـ .

* قُلْتُ : كذا قال الحاكم رحمه الله تعالى ! ، وحكمه على الحديث بالوضع لم يوافق عليه ، بل الحديث صحيحٌ ، وما أُعْلِلَ به ، فليس بعلّةٍ ، كما يأتي شرحه في هذا الكتاب - إن شاء الله - .

* سفيان ، هو ابن عيينة .

وهو ثقةٌ نبيلٌ ، جليلٌ .

كان يدلّسُ عن الثقات فقط ، فهو المدلسُ الوحيدُ الذي تستوى عننته وتصريحه بالتحديث .

قال ابن حبان في « مقدمة صحيحه » (٩٠/١) :

« وأما المدلسون الذين هم ثقاتٌ وعدولٌ ، فإننا لا نحتجُّ بأخبارهم إلا ما بينوا السماع فيما رَوَوْا ... اللهم إلا أن يكون المدلسُ يُعلم أنه ما دلّسَ قطُّ إلا عن ثقةٍ ، فإن كان كذلك قُبِلت روايته وإن لم يُبين السماع ، وهذا ليس في الدنيا إلا لسفيان بن عيينة وحده ، فإنه كان يدلّسُ ، ولا يدلّسُ إلا عن ثقةٍ متقنٍ ، ولا يكادُ يوجد لسفيان بن عيينة خبرٌ دلّسَ فيه إلا وُجد ذلك الخبر بعينه قد بين سماعه عن ثقةٍ مثل نفسه ، والحكمُ في قبول روايته لهذه العلة - وإن لم يُبين السماع فيها - كالحكم في رواية ابن عباس إذا روى عن النبيّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ما لم يسمع منه » اهـ .

= * والزهرى :

هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب .
وهو ثقة ، جبل ، حافظ ، ربما دلّس .
وأنكر بعض أصحابنا أن يكون ابن شهاب مدلساً ، واستعظم ذلك
جداً ، وبالغ حتى زعم أن مخالفه : « تردى في وهدةٍ سحيقةٍ ! وأنه :
« ادعى باطلاً ليس له فيه سلف ! »
كذا قال !!

وإنكار المشار إليه ، هو الذى ينبغى أن يُستعظم ، فقد وصفه
بالتدليس الشافعى ، والدّارقطنى ، وغيرهما ، على ما ذكره الحافظ فى
« طبقات المدلسين » .

وذكره الذهبى فى أول « منظومته » فى المدلسين ، فقال :
خُذِ الْمُدَلِّسِينَ يَا ذَا الْفِكْرِ جَابِرُ الْجُعْفِيِّ ثُمَّ الزُّهْرِيَّ
بل قال البرهان الحلبى فى « التبيين » :
« مشهور به ! كذا قال ! وليس بصوابٍ عندى .
فقد قال الحافظ فى « الفتح » (٥/٢) :
« ... وابن شهابٍ جُرب عليه التدليس » .
وقال فى « موضع آخر » منه (٤٢٧/١٠) :
« ... وإدخالُ الزهرى بينه وبين عروة رجلاً ، مما يؤذن بأنه قليل
التدليس » ..

وصرح بذلك الذهبى تصريحاً ، فقال فى « الميزان » :
« كان يُدلّسُ فى النادر » .
نعم ، ينكر على بعض المشتغلين بالعلم أن يُعلُّوا الحديث بعننة =

= الزهرى ، فإن التدليس لم يكن من عادته ، بل كان يفعله أحياناً كما تقدم ، فالصواب عدم الإعلال بعننة الزهرى ، إلا إذا كان المتن منكراً ، ورجال الإسناد ثقات ، ولا مدخل للإعلال إلا بعننة الزهرى . والله أعلم .

* أبو سلمة :

هو ابن عبد الرحمن بن عوف .
ثقةٌ جليلٌ حافظٌ ، مشهورٌ بكنيته ، وقد اختلف في اسمه على أقوال .
وقال مالكُ بن أنس :
« اسمه كنيته » .

* * *

وللحديث طرقٌ كثيرةٌ عن أبى هريرة ، وهى :

١ - أبو سلمة ، عنه .

أخرجه مسلمٌ (١٧/٢٧٨) ، وأبو عوانة فى « صحيحه »
(١/٢٦٣) ، وأحمدُ (٢/٢٤١ ، ٢٥٩ ، ٣٨٢) ، والشافعى فى
« مسنده » (١/٢٧) ، والحميدى (٩٥١) ، والدارمى
(١/١٦١) ، وابنُ الجارود فى « المنتقى » (٩) ، وكذا ابنُ خزيمة
(١/٥٢/٩٩) ، وابنُ حبان (ج ٢/رقم ١٠٥٩) ، وأبو يعلى فى
« مسنده » (ج ١/رقم ٥٩٦١) ، وابنُ عدى فى « الكامل »
(١/١٩٧) ، والدارقطنى فى « العلل » (ج ٣/ق ٢١/١) ، والبيهقى
(١/٤٥) ، والبعغوى فى « شرح السنة » (١/٤٠٧) من طريق
الزهرى ، عن أبى سلمة .

= وتابعه محمد بن عمرو ، عن أبى سلمة .

= أخرجه أحمد (٣٨٢، ٣٤٨/٢) وأبو عبيد في « كتاب الطهور »
(ق ١/١٢) ، وابنُ أبي شيبة في « المصنف » (٩٨/١) ، وأبو يعلى
(ج ١٠ / رقم ٥٩٧٣) ، والطحاوي في « شرح المعاني » (٢٢/١)
وسنده حسنٌ .

وأخرجه الترمذى (٢٤) ، وابنُ ماجة (٣٩٣) ، والطحاوي
(٢٢/١) ، والدارقطني في « العلل » (ج ٣ / ق ٢٠ / ٢) ، والبيهقي
(٢٤٤/١) ، والخطيب في « التاريخ » (٣٠٠/١١) ، وابنُ جُميع في
« معجمه » (٣٤١ - ٣٤٢) من طريق أبي سلمة وسعيد بن المسيب
جميعاً ، عن أبي هريرة مرفوعاً به .
قال الترمذى :

« حديثٌ حسنٌ صحيحٌ » .

٢ - الأعرج ، عنه .

أخرجه البخاري (٢٦٣/١ - فتح) ، بزيادةٍ في أوّله ، ومسلم
(٨٨/٢٧٨) ، وأبو عوانة (٢٦٣/١) ، ومالك (٩/٢١/١) ،
والشافعي (ج ١ / رقم ٦٨ ، ٦٩) ، وأحمد (٤٦٥/٢) ، والحميدي
(٩٥٢) وابنُ المنذر في « الأوسط » (٣٧٢، ١٤٣/١) ، وابنُ حبان
(ج ٢ / رقم ١٠٦٠) ، والبيهقي (٤٥/١) ، وابنُ النجار في « ذيل
تاريخ بغداد » (١٨٤/٢) ، والبغوي في « شرح السنة »
(٤٠٦/١) ، من طريق أبي الزناد ، عن الأعرج .

وقد رواه عن أبي الزناد : « مالك ، وابنُ عيينة » .

وتابعهما هشام بنُ عروة ، عن أبي الزناد به ، مع زيادة :

= « ويُسمى قبل أن يدخلها » . يعني يده .

= أخرجه ابنُ عدّي في « الكامل » (١٥٠١/٤) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٣٠٠/٢) ، من طريق عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة ، عن هشام به .
* قُلْتُ : وهذه الزيادةُ منكرةٌ ، والحديثُ غيرُ محفوظٍ عن هشام بن عروة .

قال ابنُ عدّي :

« وهذا غريبُ الإسنادِ والمتن . فمن قبلِ الإسنادِ : من حديثِ هشام بن عروة ، عن أبي الزناد . لا أعلم يرويه عن هشام غير عبد الله بن محمد بن يحيى . وغبابةُ المتن : « ويسمى قبل أن يدخلها » وهذه اللَّفْظَةُ (غريبةٌ)^(١) في هذا الحديث » اهـ .

* قُلْتُ : يعنى منكرةٌ ، فلم يذكرها أحدٌ ممن روى الحديث .

وآفة هذا الإسناد : عبد الله بن محمد بن يحيى هذا .

فقد تركه أبو حاتم ، وقال :

« ضعيفُ الحديثُ جدًّا » .

وقال العقيلي :

« لا يتابعُ على كثيرٍ من حديثه » .

وقال ابنُ حبان :

« يروى الموضوعات عن الثقات » .

=

فالسندُ تالفٌ .

(١) هذه اللَّفْظَةُ سقطت من « مطبوعة الكامل » ، واستدركتها من « لسان الميزان » (٣٣٢/٣) . ونسخة « الكامل » كثيرة السقط والتحرير .

= ٣ - سعيد بن المسيب ، عنه .

أخرجه مسلم (٨٧/٢٧٨) ، وأبو عوانة (٢٦٤/١) ، والمصنف في « كتاب الغسل » - ويأتي - ، وأحمد (٢٦٥/٢ ، ٢٨٤) ، وابن عدى (١٩٧/١) ، والطحاوي (٢٢/١) ، والدارقطني في « العلل » (ج ٣ / ق ٢/٢٠) .

وأخرجه الترمذي ، وابن ماجة ، وغيرهما عنه ، وعن أبي سلمة معاً عن أبي هريرة . وقد مرّ تخريجه قريباً .

٤ - أبو صالح ، عنه .

أخرجه أبو داود (١٠٤) ، وأحمد (٢٥٣/٢) ، وأبو عوانة (٢٦٤/١) ، والطيالسي (٢٤١٨) ، وابن عدى (٧٠٨/٢) ، والسهمي في « تاريخ جرجان » (١٣٨) ، والطحاوي (٢٢/١) ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢٣٢/٢ - ٢٣٣) ، والبيهقي (٤٧/١) ، من طرقٍ عن الأعمش ، عن أبي صالحٍ به .

وتابعه سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه .

أخرجه ابن المقرئ في « معجمه » (ق ٢/٦٥) ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١٤٧/١) من طريق إبراهيم بن طهمان ، عن هشام ، عن سهيل به .

وسنده صحيح .

٥ - أبو رزين ، عنه .

أخرجه مسلم (٨٧/٢٧٨) ، وأبو عوانة (٢٦٤/١) ، ووكيع في « نسخته عن الأعمش » (١٨) ، وأحمد (٤٧١/٢) ، والطحاوي (٢٢/١) ، والبيهقي (٤٥/١) من طريق الأعمش ، عن أبي صالح ، =

= وأبى رزين معاً ، عن أبى هريرة .
وأخرجه ابنُ أبى شيبة (٩٨/١) من طريق الأعمش ، عن أبى رزين
وحده .

٦ - عبد الله بن شقيق ، عنه .
أخرجه مسلمٌ ، وأبو عوانة (٢٦٣/١) ، وابنُ خزيمة (١٠٠) ،
وكذا ابنُ حبان (ج ٢ / رقم ١٠٦١ ، ١٠٦٢) ، والدارقطنى
(٤٩/١) ، والبيهقى (٤٦/١) .
قال ابنُ خزيمة :

« خيرٌ غريبٌ !! »

* قُلْتُ : وهذه الغرابة التى عنها ابنُ خزيمة ، هى من قبل شيخه
محمد بن الوليد .

قال ابنُ خزيمة :

« نا محمد بن الوليد بخيرٍ غريبٍ ، نا محمد بن جعفر ، نا شعبة ،
عن خالدِ الحذاء ، عن عبد الله بن شقيق ، عن أبى هريرة مرفوعاً ،
وفيه : « فإنه لا يدرى أين باتت يدهُ منه » .

فزاد محمد بن الوليد لفظة :

« منه » .

وهذه اللَّفْظَةُ هى التى استغربها ابنُ خزيمة ، كما يُفهم من كلام
البيهقى ، ونبه على ذلك الدارقطنى فى « العلل » (ج ٣ / ق ٥٧ / ٢) .
ولم يتفرد محمد بن الوليد بذكر هذه اللَّفْظَةُ فقد تابعه اثنان عليها :

أ - الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله .

قال فى « مسنده » (٤٥٥/٢) :

= حدثنا محمد بن جعفر، ثنا شعبة بسنده سواء . وفيه اللَّفْظَةُ الزائدةُ.

ب - محمد بن يحيى الذهلي .

أخرجه ابن المقرئ في « معجمه » (ق ٢/١١٨) ، وابنُ عساكر (٣٣٤/٢/١٢) من طريق أبي الحسن عمران بن موسى بن المهرجان النيسابوري^(١) ، ثنا محمد بن يحيى الذهلي ، حدثنا عبد الصمد بن عبد الوراث ، ثنا شعبة به .

٧ - الحسن البصري ، عنه .

أخرجه الدارقطني في « حديث أبي الطاهر الذهلي »^(٢) (رقم ٩٩) ، من طريق خالد ، عن يونس ، عن الحسن ، عن أبي هريرة مرفوعاً به ، ولم يذكر الجملة الأخيرة منه .

وأخرجه ابنُ عدي في « الكامل » (٢٣٧١/٦ - ٢٣٧٢) من طريق معلى بن الفضل ، ثنا الربيع بن صبيح ، عن الحسن ، عن أبي هريرة مرفوعاً به ، وزاد :

« فإن غمس يده في الإناء من قبل أن يغسلها ، فليرق ذلك الماء »
قال ابنُ عدي :

« وقوله في هذا المتن : « فليرق ذلك الماء » ، منكرٌ لا يُحفظُ .

وقال الحافظ في « الفتح » (٢٦٣/١) :

« حديثٌ ضعيفٌ .

* قُلْتُ : ومعلى بن الفضل في حديثه نكارة .

= والربيع بن صبيح في حديثه ضعف .

(١) من شيوخ ابن حبان .

(٢) في الجزء الثالث والعشرين منه .

= والحسن البصرى لم يسمع من أبى هريرة على رأى الأكثرين .
نعم ، سمع بعض أحاديث منه ، ولكنه مدلسٌ وقد عنعنه .
ثم قوله فى هذا الحديث :

« فليرق ذلك الماء » منكرٌ كما قال ابنُ عدى ، والذهبى فى « الميزان »

(١٥٠/٤) لأمرين :

* الأوّل : أن هذه الزيادة لم تقع فى أى طريق من طرق الحديث
على كثرتها ، فدلّ ذلك على أنها غير محفوظة ، لا سيما وفى السند ما
قد رأيت من العلل .

* الثانى : أن الأكثرين من العلماء حملوا الحديث فى غسل اليدين
على الاحتياط ، لأن النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال : « فإنه
لا يدرى أين باتت يده » فعلقه بأمرٍ موهوم ، وما عُلق بالموهوم لا يكون
واجباً ، وأصل الماء والبدن الطهارة ، وهذا يقينٌ لا يزول بمجرد الوهم .
ويرى أحمد ، وإسحق ، وجوب غسل اليدين بعد النوم قبل وضعهما
فى الإناء . ويُفترق أحمد بين نوم الليل ونوم النهار .

وقال بوجوب غسل اليدين داود الظاهرى ، وابن جرير ، قالوا : إذا
أدخل يده فى الإناء قبل الغسل ، ينجس الماء .
وفى هذا القول نظرٌ .

لأن الحكمة فى غسل اليد عقب القيام من النوم ، قد تكون لخوف
نجاسة تكون على اليد ، مثل مرور يده على موضع الاستجمار مع
العرق ، كما قال الشافعى ، وأحمد ، وغيرهما . فلن يكون هذا أعظم
من البول فى الماء الدائم ، وقد دلّ الدليل على أن الماء لا ينجس .

ولذلك حكى شيخ الإسلام ابن تيمية فى « الفتاوى » (٤٥/٢١) =

= الاتفاق على أن غمس القائم من النوم يده في الإناء ، لا يقتضى تنجيس الماء . وفي دعوى الاتفاق نظر ، لما تقدم . والله أعلم .

٨ - همام بن مُنبه ، عنه .

أخرجه مسلم (٨٨/٢٧٨) ، وأبو عوانة (٢٦٤/١) ، وأحمد (٣١٦/٢) .

٩ - جابر بن عبد الله ، عنه .

أخرجه مسلم (٨٨/٢٧٨) ، وأبو عوانة (٢٦٣/١) ، وأحمد (٤٠٣/٢) ، وأبو يعلى في « مسنده » (ج ١٠ / رقم ٥٨٦٣) من طريق أبي الزبير ، عن جابر وقد رواه عن أبي الزبير اثنان :

أ - معقل بن عبيد الله . عند مسلم ، وأبي عوانة .

ب - ابن لهيعة . عند أحمد ، وأبي يعلى .

وقد صرح أبو الزبير بالتحديث في طريق ابن لهيعة ، لكنه سيء الحفظ ، والراوى عنه ليس من القدماء . ثم هو مدلسٌ أيضاً وقد عنعن . وخالفهما عبدُ الملك بن أبي سليمان ، فرواه عن أبي الزبير ، عن جابر مرفوعاً وزاد فيه :

« ولا على ما وضعها »^(١) .

فجعله من « مسند جابر » لا من « مسند أبي هريرة » .

أخرجه ابنُ ماجة (٣٩٥) ، والدارقطني (٤٩/١) ، وحسنه ، والخطيب (٤٥٠/١٠) من طريق زياد بن عبد الله البكائي ، عن عبد الملك .

= وقد رواه عن زياد البكائي ثلاثة :

(١) في قلبى شيء من هذه الزيادة . والله أعلم .

= « إسماعيل بن توبة ، ومحمد بن نوح ، وموسى بن بحر » .
* قُلْتُ : ورواية معقل وابن لهيعة أرجح عندي من رواية عبد الملك
ابن أبي سليمان ، فإن هذا ، وإن كان من رجال مسلم إلا أنه ربما
أخطأ ، وفي الطريق إليه زياد البكائي ، وكان كثير الخطأ ، وبعضهم
يُضعفه مطلقاً .

والصواب كما قال أبو حاتم :

« يكتب حديثه ، ولا يُحتج به » .

وهو يعنى بهذه العبارة :

« يكتب حديثه في المتابعات والشواهد ، ولا يُحتج به إذا انفرد »

وقد رأيت في كلام أبي حاتم ما يُصوّب هذا الفهم .

ففي ترجمة إبراهيم بن المهاجر البجلي ، من « الجرح والتعديل »

(١٣٣/١/١) ، قال أبو حاتم :

« إبراهيم بن مهاجر ليس بالقوي ، هو وحصين بن عبد الرحمن ،
وعطاء بن السائب . قريب بعضهم من بعض . محلهم عندنا محل
الصدق . يكتب حديثهم ، ولا يُحتج بحديثهم . قلت لأبي - القائل هو
ابن أبي حاتم - : ما معنى : لا يُحتج بحديثهم ؟ ! قال : كانوا قوماً
لا يحفظون ، فيحدثون بما لا يحفظون ، فيغلطون ، ترى في أحاديثهم
اضطراباً ما شئت » اهـ .

وكذلك في ترجمة : « فضيل بن مرزوق » من « الجرح »

(٧٥/٢/٣) قال ابن أبي حاتم :

« سألت أبي عنه ... فقال : هو صدوق ، صالح الحديث ، بهم

كثيراً ، يكتب حديثه . قلت : يُحتج به ؟ ! قال : لا ! » .

= ١٠ - عبد الرَّحْمَنُ بنُ يعقوب المدنِّي ، عنه .
أخرجه مسلمٌ (٨٨/٢٧٨) ، وأبو عوانة (٢٦٥/١) ، من طريق
ابنه ، العلاء بن عبد الرحمن ، عنه .

١١ - ثابتٌ مولى عبد الرحمن بن زيد ، عنه .
أخرجه مسلمٌ ، وأبو عوانة (٢٦٤/١) ، وأحمد (٢٧١/٢) .

١٢ - مُحَمَّدُ بنُ سيرين ، عنه .
أخرجه مسلمٌ (٨٨/٢٧٨) ، وأحمد (٥٠٧/٢) ، وابنُ أبي شيبة
(٩٨/١) ، والبيزارُ - كما في « نصب الراية » (٣/١) وابنُ قتيبة في
« الغريب » (١٠/١) - من طريق هشام بن حسان ، عن محمد بن
سيرين ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

ويرويه عن هشام بن حسان :
« عبد الأعلى بن عبد الأعلى ، عند مسلمٍ . ويزيد بن هارون عند
أحمد ، وأبو خالد الأحمر ، عند ابن أبي شيبة »^(١) .
وتابعهم إبراهيم بن طهمان ، عن هشام به ، وزاد :
« ثم ليغترف بيمينه من إنائه ، ثمَّ ليصب على شماله ، فليغسل
مقعده » .

ذكره ابنُ أبي حاتم في « العلل » (١٧٠/٦٥/١) ونقل عن أبيه :
« ينبغي أن يكون : « ثم ليغترف بيمينه ... » إلى آخر الحديث من كلام
إبراهيم بن طهمان ، فإنه قد كان يصلُ كلامه بالحديث ، فلا يميزه
المستمعُ » اهـ .

(١) ووقع عند ابن قتيبة : « .. حتى يفرغ عليها ثلاثاً » فذكر العدد في رواية ابن سيرين غير محفوظٍ
كما يأتي تحقيقه فلا أدري أهو خطأ ناسخ أو طابع . أم هو وهم من ابن قتيبة أو شيخه ؟!

* قُلْتُ : وله طريقان آخران عن ابن سيرين :

أ - عوف بن أبي جميلة ، عنه .

أخرجه أحمد (٣٩٥/٢) ، وابن النجّار في « ذيل التاريخ »
(١٣٢/٢) من طريق هوزة بن خليفة ، عن عوف .

وسنده قوي . وفي هوزة كلام لا يضر .

ب - سالم الخياط ، عنه .

أخرجه الطبراني في « الأوسط » (ج ١ / رقم ٩٤٩) قال : حدثنا
أحمد ، قال : حدثنا عمرو ، قال : حدثنا زهير بن محمد ، عن سالم
الخياط ، قال : سمعت محمد بن سيرين به . وذكر فيه :

« ... حتى يُفرغ على يديه ثلاث مرات ... » .

* قُلْتُ : أحمد ، شيخ الطبراني ، هو ابن يحيى الحلواني ، ثقة ،
وثقه غير واحد - كما في « تاريخ بغداد » (٥ / ٢١٢ - ٢١٣) - .
وعمره ، هو ابن أبي سلمة التنيسي . وهو صدوق ، ولكن وقعت
منه أوهام في حديثه ، لا سيما في حديثه عن زهير بن محمد ، حتى قال
أحمد بن حنبل :

« روى عن زهير أحاديث بواطيل ، كأنه سمعها من صدقة ، فغلط ،

فقلبها عن زهير » اهـ .

فكأن هذا آت من قبل أن عمرو بن أبي سلمة شامي .

وقد قال أحمد ، والبخاري ، وغيرهما :

« ما روى أهل الشام عن زهير ، فإنه مناكير » وهذا منها .

وسالم ، هو ابن عم الله الخياط . مختلف فيه . وحديثه جيد في

المتابعات .

= ثم اعلم أنه مما يستنكر في هذا الحديث ، قوله :

« يفرغ على يديه ثلاث مرات » .

فذكر العدد غير محفوظ من حديث ابن سيرين ، كما يُرشد إليه كلام

مسلم في « صحيحه » .

فقد قال ما مُلخصه :

« قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « يغسلها ثلاثاً » . رواه عن

أبي هريرة : « الأعرج ، ومحمد بن سيرين ، وعبد الرحمن بن يعقوب ،

وهمام بن منبه ، وثابت مولى عبد الرحمن بن زيد ، جميعهم لا يذكر

العدد في غسل اليدين . ووقعت رواية « الثلاث » في حديث جابر بن

عبد الله ، وابن المسيب ، وأبي سلمة ، وعبد الله بن شقيق ، وأبي صالح ،

وأبي رزين » اهـ .

فهذا يُبين أن ذكر العدد في رواية ابن سيرين منكر . والله أعلم .

١٣ - موسى بن يسار ، عنه .

أخرجه أحمد (٥٠٠/٢) ، حدثنا يزيد ، ثنا محمد - يعني ابن

إسحق - ، عن موسى بن يسار ، عن أبي هريرة . وعن الزهرى وغيره ،

قالوا : قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ... فذكره .

* قُلْتُ : وسنده حسنٌ لولا تدليس ابن إسحق .

ثم قوله : « وعن الزهرى وغيره » فلم يظهر لى وجهه .

لأن موسى بن يسار هو المطلبى عم محمد بن إسحق ، ولم يرو

الزهرى عنه شيئاً بعد البحث والتتبع . إلا أن يكون المقصود أن محمد

ابن إسحق يرويه عن الزهرى ، وعن موسى بن يسار معاً . فيكون طريق

الزهرى منقطعاً ، لأنه لم يسمع من أبي هريرة . ويعدُّ جداً - =

= عندى - أن يكون موسى بن يسار هو الأزدنى ، والذي يقال فيه : « موسى بن سيار » . فالله أعلم بحقيقة الحال .
ثم ظهر لى وجه آخر . فلعل ابن إسحق يرويه عن الزهرى مرسلأ
أو معضلاً . والله أعلم .

١٤ - أبو مریم ، عنه .

أخرجه أبو داود (١٠٥) ، وابن حبان (ج ٢ / رقم ١٠٥٨) ،
والدارقطنى (٥٠ / ١) ، والبيهقى (٤٦ / ١) من طريق معاوية بن
صالح ، عنه وسنده حسن - كما قال الدارقطنى - رحمه الله .

١٥ - نعيم بن عبد الله ، عنه .

أخرجه ابن عدى فى « الكامل » (٩١١ / ٣) من طريق أبى الجنيد
الضرير ، عن عثمان بن مقسم ، عن نعيم به .
* قُلْتُ : وسنده ضعيف جداً .

وأبو الجنيد هذا ، هو خالد بن الحسين .

قال ابن معين :

« ليس بثقة » .

وضعفه ابن عدى .

وعثمان بن مقسم ، تركه يحيى القطان ، والنسائى ، والدارقطنى .
وغلا فيه الجوزجاني ، فكذب به .

قال الترمذى :

« وفى الباب عن ابن عمر ، وجابر ، وعائشة » .

* قُلْتُ :

= **أَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَمْرِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .**
 فأخرجه ابنُ ماجة (٣٩٤) ، والطحاوِيُّ في « شرح المعاني »
 (٢٢/١) ، والدارقطنِيُّ (٤٩/١ - ٥٠) ، وعنه البيهقيُّ (٤٦/١) ،
 وكذا ابنُ خزيمة في « صحيحه » (١٤٦/٧٥/١) من طريق ابن
 وهبٍ ، أخبرني ابنُ هليعة ، وجابر بن إسماعيل ، عن عقيل ، عن ابن
 شهابٍ ، عن سالم ، عن أبيه ، مرفوعاً :
 « إذا استيقظ أحدكم من نومه ، فلا يدخل يده في الإناء ، حتى
 يغسلها [ثلاثاً] » .

وقد رواه عن ابن وهبٍ جماعةٌ ، منهم :
 « حرمله بن يحيى ، وأصبغ بن الفرج ، وأحمد بن عبد الرحمن بن
 وهب » وخالفهم سفيان بن وكيعٍ ، فرواه عن ابن وهبٍ ، عن يونس ،
 عن الزهرى ، عن سالم ، عن أبيه مرفوعاً به .

أخرجه ابنُ عدى في « الكامل » (١٢٥٤/٣) ، وقال :
 « وهذا ، قد زلَّ فيه سفيان بن وكيعٍ ، أو لقن ، أو تعمَّد ، حيث
 قال : ثنا ابنُ وهبٍ ، عن يونس ، عن الزهرى ... وكأن هذا الطريق
 أسهل عليه^(١) . وإنما يرويه ابنُ وهبٍ عن ابن هليعة ، وجابر بن
 إسماعيل ، عن عقيل ، عن الزهرى » اهـ .

فالمحفوظ هو طريق ابن وهبٍ ، عن ابن هليعة وجابر بن إسماعيل .
 قال ابنُ خزيمة عقب الحديث :
 « وابنُ هليعة ليس ممن أخرج حديثه في هذا الكتاب إذا تفرَّد برواية ،
 وإنما أخرجت هذا الخبر ، لأن جابر بن إسماعيل معه في الإسناد » اهـ . =

(١) كذا ! ولعله : « أشكل عليه » مع أن السياق له وجهٌ أيضاً . والله أعلم .

= وقال الدارقطني :

« إسناده حسن » .

وقال البوصيري في « الزوائد » .

« إسناده صحيح على شرط مسلم » .

فقال السندی :

« قلت : كأنه لانضمام جابر بن إسماعيل إلى ابن لهيعة ، وإلا فابن

لهيعة مشهور بالضعف » اهـ .

* قلت : نعم ، الحديث على شرط مسلم لأجل جابر بن إسماعيل

ولكن ابن لهيعة ، وإن كان سييء الحفظ ، غير أن رواية القدماء عنه

صحيحة ، ويُحسنها الذهبي وغيره . والحديث هنا من رواية ابن وهب

عنه ، وقد سمع منه قديماً .

وقد غلا بعضُ الناس ، فأسقط حديث ابن لهيعة كله ، سواء كان

من رواية القدماء أو المتأخرين . وفرط بعضهم ، فصحح حديثه كله ،

حتى من رواية المتأخرين عنه . ! !

وهكذا يضيع الحق بين الإفراط والتفريط !

والحق ، أن حديث ابن لهيعة من رواية القدماء عنه قوي مقبول ،

ولم يكن دلس فيه . أما بعد احتراق كتبه ، فقد وقعت منه مناكير كثيرة

في حديثه . وقد أنكر بعضُ الناس أن تكون كتبه احترقت كما حكاه

يزيد بن الهيثم عن ابن معين . وهو قول يحتاج إلى تحرير ، لعل أذكره

في « كشف الوجيعة ، ببيان حال ابن لهيعة » يسر الله إتمامه بخير .

وقد وقع لى أسماء جماعة من الذين سمعوا من ابن لهيعة قبل احتراق

= كتبه ، منهم :

- = ١ - عبد الله بن المبارك .
 ٢ - عبد الله بن وهب .
 ٣ - عبد الله بن يزيد المقرئ .
 ٤ - عبد الله بن مسلمة القعنبي .
 ٥ - يحيى بن إسحاق .
 ٦ - الوليد بن مزيد .
 ٧ - عبد الرحمن بن مهدي .
 ٨ - إسحاق بن عيسى .
 ٩ - الليث بن سعد .
 ١٠ - بشر بن بكر .

* قُلْتُ : نصَّ على الثلاثة الأول : الساجي ، وعبدُ الغني بن سعيد ،

وغيرُهما .

قال الذهبي في « تذكرة الحفاظ » (٢٣٨/١) :

« حدَّث عنه ابنُ المبارك ، وابنُ وهب ، وأبو عبد الرحمن المقرئ ،
 وطائفةٌ قبل أن يكثر الوهمُ في حديثه ، وقبل احتراق كتبه ، فحديثُ
 هؤلاء عنه أقوى ، وبعضُهُم يصححه ، ولا يرتقى إلى هذا » اهـ .

وقال ابنُ مهدي :

« لا أعتدُّ بشيءٍ سمعته من حديث ابنِ لهيعة ، إلا سماعُ ابنِ المبارك

ونحوه » وكذا قال ابنُ حبان في « المجروحين » (١١/٢) .

ونصَّ ابنُ حبان على القعنبي .

ذكره عنه الذهبي في « الميزان » (٤٨٢/٢) ، وفي « السير »

=

(٢٣/٨) .

= ونصَّ عليّ : « يحيى بن إسحق » ، الحافظُ في « التهذيب »
(٤٢٠/٢) في ترجمة حفص بن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص .
ونصَّ عليّ الوليد بن مزيد : الطبرانيُّ في « المعجم الصغير »
(٢٣١/١) .

ونصَّ عليّ عبد الرحمن بن مهديّ : الحافظُ في « مقدمة اللسان »
(١٠/١ - ١١) .

ولى بعض النظر حول سماع ابن مهدي من ابن لهيعة .
ونصَّ عليّ إسحق بن عيسى : أحمدُ بن حنبلٍ .
ففي « الميزان » (٤٧٧/٢) للذهبيّ :
« قال أحمدُ : حدثني إسحقُ بنُ عيسى أنه لقي ابن لهيعة سنة أربعٍ
وستين ومائة ، وأن كُتبه احترقت سنة تسع وستين » .
ونصَّ عليّ اللَّيث بن سعدٍ : الحافظُ ابنُ حجر .
فقال في « الفتح » (٣٤٥/٤) :

« . . . وفيه ابنُ لهيعة ، ولكنه من قديم حديثه ، لأن ابن عبد الحكم
أورده في « فتوح مصر » من طريق اللَّيث عنه » اهـ .
ونصَّ عليّ بشر بن بكر : العقيليُّ بسنده .
فقال في « الضعفاء » (٢٩٤/٢) :

« حدثنا حجاج بن عمران ، قال : حدثنا أحمد بن يحيى بن الوزير ،
قال : حدثنا بشر بن بكر ، قال : لم أسمع من ابن لهيعة شيئاً بعد سنة
ثلاث وخمسين ومائة » .

ورجاله ثقات ، غير شيخ العقيليّ ، فلم أقف له على ترجمة .
وحاصلُ البحث ، أن حال ابن لهيعة يجبُ فيه التفصيلُ ، لا أن تردَّ =

= مروياته ، كما يفعل البوصيرى - رحمه الله - في « الزوائد » - ، فإنه رغم تسامحه في النقد ، متشدّد في حقّ ابن لهيعة . والله تعالى الموفق .
وحديث ابن عمر ، هذا :

أخرجه أيضاً ابنُ عدى (٧٤٤/٢) من طريق الحسن بن أبى الحسن ، البغدادى ، ثنا سفيان بن عُيينة ، عن الزهرى ، عن سالم ، عن أبيه مرفوعاً به .

قال ابنُ عدى :

« وهذا الحديث عن ابن عُيينة ، عن الزهرى ، بهذا الإسناد ، غير محفوظ ، وإنما يروى هذا الحديث ابنُ وهب ، عن ابن لهيعة ، وجابر ابن إسماعيل الحضرمى ، عن عقيل ، عن الزهرى » اهـ .
* قُلْتُ : وآفة الإسناد هو الحسن هذا .

قال ابنُ عدى :

« منكرُ الحديث عن الثقات ، ويقلبُ الأسانيد ... ولم أر له كثير حديثٍ ، وبمقدار ما رأيتُهُ ، لا يشبه حديثه حديث أهل الصدق » اهـ .
وهذا القولُ من ابن عدى - رحمه الله - يُعدُّ شديداً ، لأنه من المتوسطين ، ويظهرُ في نقده أثر التسامح . والله أعلم .
حديث جابر بن عبد الله ، رضى الله عنهما .
فمرَّ الكلامُ عليه قريباً .

حديث عائشة ، رضى الله عنها .

ذكره ابنُ أبى حاتم في « العلل » (٦٢/١) قال :

« سئل أبو زرعة عن حديثِ رواه ابنُ أبى ذئبٍ ، عن سمع أبا سلمة =

= ابن عبد الرحمن ، يُحدث عن عائشة ، عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « إذا استيقظ أحدكم من النوم ... الحديث » . وروى الزهرري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم هذا الحديث . فقال أبو زرعة : هذا عندي وهم ، يعنى حديث ابن أبي ذئب « اهـ .
(تنبيه)

قال الشوكاني في « نيل الأوطار » (١٦٣/١) : « وأما حديث عائشة فأخرجه ابن أبي حاتم في « العلل » وحكى عن أبيه أنه وهم » كذا ! ، ولعله سبق قلم أو نظر ، فالذى في « العلل » : « عن أبي زرعة » وليس « عن أبي حاتم » . وتبعه على هذا ، المباركفوري في « تحفة الأحوذى » (١١١/١) .

* * *

وفي الباب أيضاً :

حديث علي بن أبي طالب .

وهذا لم يذكره الترمذى .

أخرجه ابن ماجه (٣٩٦) قال : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، وهذا في « مصنفه » (١٠٠/١) حدثنا أبو بكر بن عياش ، قال : حدثنا أبو إسحق ، عن الحارث ، قال : دعا عليّ بماء ، فغسل يديه قبل أن يدخلهما الإناء ، ثم قال : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم صنع .

* قُلْتُ : وسندهُ واهٍ .

وأبو بكر بن عياش ، وإن كان عدلاً ، فحفظه ساء لما كبر وأبو إسحق

=السبيعي مدلسٌ . والحارث الأعور وإهٍ على التحقيق . والله أعلمُ .

بَابُ السَّوَاكِ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ

٢ - أَخْبَرَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ جَرِيرٍ ،
عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، عَنْ حُدَيْفَةَ ، قَالَ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَشُوصُ فَاَهُ بِالسَّوَاكِ » .

٢ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ .

* أما إسحاق بن إبراهيم ، فهو ابنُ راهويه .
أخرج له الجماعة سوى ابن ماجه . وقد روى عنه المصنف (٣٤٨)
حديثاً ، وقال عنه :

« إِسْحَقُ أَحَدُ الْأَثَمَةِ ، وَهُوَ ثِقَةٌ مَأْمُونٌ » .

وقال أبو حاتم الرازي :

« وَالْعَجَبُ مِنْ إِتْقَانِهِ وَسَلَامَتِهِ مِنَ الْغَلَطِ ، مَعَ مَا رَزَقَ مِنَ الْحِفْظِ »
وَمُنَاقِبُهُ جَمَّةٌ ، وَالشَّاءُ عَلَيْهِ كَثِيرٌ وَعَاطِرٌ . رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى .

* جرير ، هو ابنُ عبد الحميد الضبي ، أبو عبد الله الرازي .
ترجمه البخاري في « الكبير » (٢١٤/٢/١) ، وابنُ أبي حاتم في
« الجرح والتعديل » (٥٠٥/١/١ - ٥٠٧) وقال :

« قُلْتُ لِأَبِي : جَرِيرٌ يُحْتَجُّ بِهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، جَرِيرٌ ثِقَةٌ » .

قال : « وَسَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ يَقُولُ : جَرِيرٌ صَدُوقٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ »
وَوَثَقَهُ النَّسَائِيُّ ، وَالْعَجَلِيُّ ، وَغَيْرُهُمَا .

حتى قال أبو القاسم اللالكائي :

« مَجْمَعٌ عَلَى ثِقَتِهِ » .

* قُلْتُ : والأمر على ما قال ، وحسبك بكلام أبي حاتمٍ فيه ، وهو متعنتٌ جداً . وإذا وثق رجلاً ، فهنيئاً له !! وقد قال الذهبي في « سير النبلاء » (٢٦٠/١٣) :

« إذا وثق أبو حاتم رجلاً ، فتمسك بقوله ، فإنه لا يوثق إلا رجلاً صحيح الحديث ، وإذا لئِن رجلاً ، أو قال فيه : « لا يحتجُّ به » ، فتوقف حتى ترى ما قال غيره فيه ، فإن وثقه ، فلا تبن على تجريح أبي حاتم ، فإنه متعنتٌ في الرجال ، قد قال في طائفةٍ من رجال « الصحاح » : « ليس بحجةٍ » أو « ليس بالقوي » ، أو نحو ذلك » اهـ .

وفي ترجمة « بهز بن أسد » من « التهذيب » :
« قال جرير بن عبد الحميد : اختلط عليّ حديث عاصم الأحول ، وأحاديث أشعث بن سوار ، حتى قدم علينا بهزٌ فخلصها » فعلق الإمام أحمد على ذلك بقوله :

« لم يكن بالذكي ! ، - يعني جريراً - اختلط عليه حديث أشعث ، وعاصم الأحول ، حتى قدم عليه بهزٌ ، فعرفه » .

* قُلْتُ : وهذا لا يضُرُّ جريراً كما يأتي . ولكن هناك من يتلمسُ العثرات ، ولا يراعى لأحدٍ حرمةً ، كصاحب « تأنيب الخطيب » الشيخ محمد زاهد الكوثري - المتعصب المعروف - ، فإنه اتخذ مقالة أحمد سلماً يطعن بها على جريرٍ ، فقال :

« مضطربُ الحديث ، وكان سييء الحفظ ، انفرد برواية حديث الأخرس الموضوع . والكلام فيه طويلٌ الذيل ، وليس هو ممن يُساق خبرُهُ في صدد سرد المحفوظ عند النقلة ، إلا على مذهب الخطيب !! » اهـ .

= وقد ردَّ عليه الشيخ العلامة ، ذهبى العصر ، المحقق البارغ ،
عبد الرحمن بن يحيى المعلمى اليماني - رضى الله عنه - فى كتابه الفذ :
« التنكيل بما فى تأنيب الكوثرى من الأباطيل » ردّاً قوياً ، فلخصته هنا
لطرفته ، وقد زدت عليه شيئاً يسيراً .

أما قول الطاعن : « مضطرب الحديث » ، فكلمة لم يقلها أحد قطُّ
من السالفين . فأئى قيمة لجرح هذا المتأخر الجروح ؟ !!
وأما قصه الأخرس ، فالجواب عنها من وجهين :

* الأول : أن القصة تفرد بها سليمان بن داود الشاذكونى ، وكان
غير ثقة كما قال النسائى . وتركه أبو حاتم ، بل كذبه صالح بن محمد .
وقال البخارى فيه :
« منكر الحديث » .

وقد نقل الذهبى فى « الميزان » (٦/١ ، ٢٠٢) عن البخارى قوله :
« كل من قلت فيه : « منكر الحديث » فلا تحل الرواية عنه » . فهذا
عنده جرْح شديد بلا ريب .

وإذ الأمر كذلك ، فالحمل على الشاذكونى أولى ، وأليق بالصنعة ،
من الحمل على جرير . هذا إن كان لجرير فيه ذنب !!
* الثانى : أن القصة تفيد تدليساً ، ولا تفيد اضطراباً ، هذا إن
صحَّت ، فكيف وقد تقدّم ذكر العلة ؟ !

فقد زعم الشاذكونى أن جريراً ذكر أولاً عن مغيرة ، عن إبراهيم ،
فى طلاق الأخرس . ثم ذكر ثانياً : عن سفيان ، عن مغيرة . ثم ذكر
ثالثاً عن ابن المبارك ، عن سفيان . ثم قال : « حدثني رجل خراسانى
عن ابن المبارك » . فلو صحَّت القصة لما كان فيها إلا التدليس ، بإسقاط =

= ثلاثة ، ثم اثنين ، ثم واحد .

قال الحافظُ :

« إن صحَّتْ حكاية الشاذكونيّ ، فجريرٌ كان يُدلسُ » .

* قُلْتُ : وقد عرَّفْنَاكَ أنها لم تصح ، وصنيع الحافظ يدلُّ على ذلك .
فإنه لم يذكر شيئاً من ذلك في « التقريب » ، ولا في « طبقات
المدلسين » ، فهو لم يورده فيها أصلاً .

بل قال أبو خيثمة :

« لم يكن جريرٌ يدلسُ » .

أما قولُ الطاعن : « سيء الحفظ » !!

فهذا تخديشٌ في الرُّخام !! ، بل هذا القولُ - من هذا المتأخر
المجروح - يذهب أمام الحقيقة العلمية : « كضرطة عيرٍ في فلاة » !!
فإن جريراً - كما هو معلوم - كان لا يحدثُ من حفظه إلا نادراً ، وإنما
كان يعتمدُ على كتابه ، ولم ينكروا عليه شيئاً حدَّث به من حفظه ،
وأثنوا على كُتبه بالصحة .

قال ابنُ عمار الموصليُّ :

« حُجَّةٌ ، كانت كُتبه صحاحاً » .

فأما ما حكاه العقيليُّ (ق ١/٣٨) عن أحمد :

« لم يكن بالذكيِّ ! اختلط عليه حديث أشعث ، وعاصم الأحول ،
حتى قدم عليه بهزُّ فعرفه » فهذا لا يعطى ما زعمه الطاعنُ من سوء
حفظ جرير .

بل إني أنظرُ إلى قولة أحمد ، فأجدُها ترفع جريراً ولا تضعه !! .

ذلك أنه من تمام التقوى ، وكال الصدق أن يُبين ما اختلط عليه ولا =

= يُخفيه ، فإنه لا يُطلب من المحدث أن لا يشكَّ في شيءٍ ، وإنما المطلوبُ منه أن لا يحدث إلا بما يتقنه ، فإن حدث بما لا يتقنه ، بين الحال ، فإذا فعل ذلك ، فقد أمنا من غلظه ، وحصل بذلك المقصود من الضبط .

فمعنى هذا : أن جريراً بين لمن يروى له ، أن حديث أشعث وعاصم اختلط عليه ، حتى ميز له بهز ، ويفهم من هذا أنه لم يحدث بها حال اختلاطها عليه ، حتى قدم بهز ، فكان إذا حدَّث بين الحال أفيلام جريراً على مثل هذا الصنيع المشكور ؟ !

إذا محاسنى اللاتي أدل بها عدت عيوباً ، فقل لي كيف اعتذر ؟ !
وقد ذكرت كلمة أحمد لابن معين ، فقال :
« ألا تراه قد بينها » .

يعنى أن جريراً يشكر على فعله ، ولا يجوز أن يُقدح فيه بحال .
فإن قيل : فإنه يؤخذ مما مضى ، أنه لم يكن يحفظ ، وإنما كان اعتمادُهُ على كُتبه ؟ !

فالجواب : أن هذا لا يعطى ما زعمه الطاعن أنه كان سييء الحفظ ، فإن هذه الكلمة إنما تُطلق في صدد القدح فيمن لا يكونُ جيد الحفظ ، ومع ذلك يُحدث من حفظه ، فيُخطيء . فأما من كان لا يُحدث من حفظه إلا بما أجاد كجرير ، فلا معنى للقدح فيه بأنه لم يكن جيد الحفظ . والله الموفق .

* منصور ، هو ابن المعتمر .

ترجمه البخارثى في « الكبير » (٣٤٦/١/٤) ونقل عن يحيى بن سعيد أنه قال : « كان من أثبت الناس » .

= وقال أبو حاتم - وسئل عن الأعمش ومنصور - :
« الأعمش حافظٌ ، يخلطُ ويُدلسُ ، ومنصور أتقن ، لا يخلطُ ، ولا
يدلسُ » .

نقله عنه ولدهُ في « الجرح والتعديل » (١٧٧/١/٤) .
* وأبو وائل ، هو شقيقُ بن سلمة ، ثقةٌ ، فحلٌ ، مخضرمٌ .

والحديث أخرجه البخاريُّ (٣٥٦/١ و ٣٧٥/٢ و ١٩/٣ -
فتح) ، ومسلمٌ (٤٦/٢٥٥ - ٤٧) ، وأبو عوانة (١٩٢/١) ،
وأبو داود (٥٥) ، وابنُ ماجة (٢٨٦) ، والدارميُّ (١٤٠/١) ، وأحمدُ
(٣٨٢/٥ ، ٣٩٠ ، ٤٠٢ ، ٤٠٧) ، وابنُ أبي شيبة في « المصنف »
(١٦٨/١) ، والطيالسيُّ (٤٠٩) ، والحميديُّ (٤٤١) وابن الجعد
في « مسنده » (رقم ٢٦٩١) ، وابنُ خزيمة (ج ١ / رقم ١٣٦) ،
وابنُ حبان في « صحيحه » (ج ٢ / رقم ١٠٦٩) ، والطبرانيُّ في
« الأوسط » (ج ٣ / رقم ٢٩٤٨) ، وفي « الصغير » (٩٧/٢ -
٩٨) ، وابنُ الأعرابي في « معجمه » (ق ٢/٧٤) ، وابنُ نصر في
« قيام الليل » (٤٧) ، والبيهقيُّ (٣٨/١) ، وأبو نُعيم في « الحلية »
(١٨٠/٧ - ١٨١) ، والخطيبُ في « التاريخ » (١٤٧/٣) و
٩٨/١١) والبغويُّ في « شرح السنة » (٣٩٥/١) من طريقٍ ، عن
أبي وائل ، عن حذيفة بن اليمان ، رضى الله عنه ، فذكره .

وقد رواه عن أبي وائل غيرُ واحدٍ ، منهم :

« منصور بن المعتمر ، وحصين ، والأعمش ، وسعيد بن مسروق »

=

ووقع في رواية حصين :

= « كان إذا قام للتهجد » .

واختلف عن حصين فيه .

فرواه عنه يحيى بن سلمة بن كهيل ، عن أبي وائل ، عن عبد الله
ابن مسعود فذكره .

فجعل الحديث من « مسند ابن مسعود » .

أخرجه ابن عدى في « الكامل » (٢٦٥٤/٧) من طريق جبارة ،

ثنا يحيى به .

* قُلْتُ : وهذا منكرٌ ، لأن عامة أصحاب حصين ، يجعلونه من

« مسند حذيفة » .

وجبارة بن المغلس ، ويحيى بن سلمة ضعيفان ، ويحيى أضعف الرجلين .

وقد اختلف على يحيى بن سلمة فيه .

فرواه محمد بن كثير ، عنه ، عن أبيه ، عن أبي وائل ، عن حذيفة

مثل رواية الجماعة .

أخرجه ابن عدى أيضاً (٢٢٥٨/٦) . وسنده واهٍ .

ومحمد بن كثير ، قال ابن عدى :

« الضعف على حديثه وروايته بين » .

بل تركه الساجي وغيره . وكان ابن معين حسن الرأي فيه .

ويحيى بن سلمة تقدم القول فيه .

وهناك وجوه أخرى من الاختلاف في هذا الحديث ، سأذكرها -

إن شاء الله تعالى - في كتاب « قيام الليل » (١٦٢٣) . والله أسأل أن يوفقنا

لإتمامه بخير ، وأن يتقبله منا بقبول حسن ، إنه ولئى ذلك والقادر عليه .

كَيْفَ يَسْتَأْكَ

٣ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ ، قَالَ :
أَخْبَرَنَا غِيلَانُ بْنُ جَرِيرٍ ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ ، عَنْ أَبِي مُوسَى ، قَالَ :
« دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ، وَهُوَ يَسْتَنُّ ،
وَطَرَفُ السَّوَاكِ عَلَى لِسَانِهِ ، وَهُوَ يَقُولُ : عَأْ عَأْ . » .

٣ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ .

* أحمدُ بنُ عبدة ، هو ابنُ موسى الضبي ، أبو عبد الله البصري .
وثقه أبو حاتم ، والنسائي ، وابنُ حبان .

روى عنه الجماعة ، حاشا البخاري ، ففي غير « الصحيح » . أما
ابنُ خراشٍ - رحمه الله تعالى - فتكلم فيه ، فما أصاب . قال الذهبي :
« قال ابنُ خراشٍ : تكلم الناس فيه ، فلم يُصدق ابنُ خراشٍ في
قوله هذا ، فالرجلُ حجةٌ » اهـ .

وقد روى عنه المصنف تسعة أحاديث في كتابه .

* حمادُ بنُ زيد ، هو ابنُ درهمِ الأزدي ، أبو إسماعيل البصري .
أخرج له الجماعة ، وهو ثقة ، ثبت ، حجة ، كثيرُ الحديث .
قال أحمد :

« حمادٌ ، من أئمة المسلمين ، من أهل الدين والإسلام » .

* غيلانُ بنُ جرير ، هو المعولِّي ، البصري .

أخرج له الجماعة ، ووثقه ابنُ معين ، وأبو حاتم ، والمصنف ، وابنُ
سعيد ، والعجلي ، وابنُ حبان .

= * أبو بردة ، هو ابنُ أبي موسى الأشعري .
قيل اسمه : « الحارث » ، وقيل : « عامر » والذي يترجحُ هو
الأخير .
أخرج له الجماعة ، وهو ثقة ، صدوق .

والحديثُ أخرجه البخاريُّ (٣٥٥/١ - فتح) ، ومسلمٌ
(٤٥/٢٥٤) ، وأبو عوانة (١٩٢/١) ، وأبو داود (٤٩) ، وأحمدُ
(٤١٧/٤) ، وابنُ خزيمة (٧٣/١) ، وابنُ جبان (ج ٢ / رقم
١٠٧٠) وابنُ المنذر في « الأوسط » (ج ١ / رقم ٣٣٦ ، ٣٣٧) ،
والبيهقيُّ (٣٥/١) ، والبعثيُّ في « شرح السنة » (٣٩٦/١) من
طريقِ عن حماد بن زيد ، عن غيلان بن جرير ، عن أبي بردة ، عن أبي
موسى به .. وقد رواه عن حماد بن زيد جماعة ، منهم :
« مُسَدَّدُ بنُ مسرهد ، وسليمان بنُ داود العتكيُّ ، وأبو النعمان
عامرٌ ، وأحمد بنُ عبدة ، والهيثم بنُ جميل ، ويحيى بنُ حبيب الحارثيُّ ،
ومحمد بن عيسى الطباع » .

ووقع عند البخاريُّ :

« وهو يقولُ : أع ، أع ، والسواكُ على فيه ، كأنه يتهوَّعُ » وليس
في رواية مسلم وأحمد ذكرُ الصوت .

وعند أبي داود ، وأبي عوانة ، وابن المنذر :

« وهو يقولُ : إه ، إه » .

وعند أبي عوانة أيضاً :

« وهو يقولُ : عق ، عق » .

=

= رروايةُ ابن خزيمة ، وابن حبان ، كرواية المصنف هنا .
وأفاد الحافظُ في « الفتح » أن عند الجوزقي :
« وهو يقول : إخ ، إخ ، إخ » .
قال الحافظُ :

« وإنما اختلفت الرواةُ لتقارب مخرج هذه الأحرف » .

قال البغويُّ - رحمه الله - في « شرح السنة » :
« يستنُّ : أى يستاك ، ويتهوَّعُ : أى يتقيأ . والسواكُ مستحبُّ في
عموم الأحوال . وهو في حالتين أشدُّ استحباباً : عند القيام إلى الصلاة ،
وعند تغييرِ الفم بنومٍ ، أو كل شيءٍ يُغيِّرُ الفم . ولا بأس أن يستاك
بسواك الغيرِ » اهـ .

* قُلْتُ : يشيرُ البغويُّ بآخر كلامه إلى ما رواه البخاريُّ
(١٣٨/٨ - فتح) والبيهقيُّ (٣٩/١) وابن بشكوال في « الغوامض »
(٤٥٩/١) عن القاسم ، عن عائشة ، قالت : « دخل عبد الرحمن
ابنُ أبي بكرٍ ومعه سواكٌ يستنُّ به ، فنظر إليه رسولُ الله صلى الله عليه
وعلى آله وسلم ، فقلتُ له : أعطني هذا السواك يا عبد الرحمن ،
فأعطانيه ، فقصمتهُ ، ثم مضغتهُ ، فأعطيته رسولُ الله صلى الله عليه وعلى
آله وسلم فاستنَّ به وهو مستندٌ على صدرى » .

بَوَّب عليه البخاريُّ بقوله : « بابٌ من تسوك بسواك غيره » وأخرجه
البخاريُّ أيضاً (٣٧٧/١) وأحمد (٢٠٠/٦ ، ٢٧٤) وابنُ بشكوال
في « الغوامض » (٤٥٨/١) من طريق عروة ، عن عائشة ، والسياق
السابق لروايته عنها . ورواه ابن أبي مليكة عنها أيضاً . أخرجه أحمد
(٤٨/٦) .

= وفي الباب أيضاً عن ابن عمر ، رضى الله عنهما .
أخرجه البخاري (٣٥٦/١ - فتح ، ومسلم (١٩/٢٢٧١ و
٧٠/٣٠٠٣) ، والبيهقي (٣٩/١ - ٤٠) من طريق نافع ، عنه ،
مرفوعاً : « أراني أتسوك بسواك ، فجاءني رجلان أحدهما أكبر من
الآخر ، فناولت السواك الأصغر منهما ، فقيل لي : كبر ، فدفعته إلى
الأكبر منهما » .

قال الحافظ في « الفتح » (٣٥٧/١) :
« وفيه أن استعمال سواك الغير ليس بمكروه ، إلا أن المستحب أن
يغسله ، ثم يستعمله » اهـ .

وفي الباب عن عائشة رضى الله عنها .
أخرجه أبو داود (٥٢) ، ومن طريقه البغوي في « شرح السنة »
(٣٩٧/١) من طريق عتبنة بن سعيد الكوفي الحاسب ، حدثني
كثير ، عن عائشة ، قالت : « كان نبي الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم
يستاك ، فيعطيني السواك لأغسله ، فأبدأ به وأستاك ، ثم أغسله ،
وأدفعه إليه » .

* قُلْتُ : وسنده حسن في الشواهد .

وكثير بن عبيد ، هو رضيع عائشة . لم يوثقه إلا ابن حبان وروى
عنه جماعة . وقال النووي في « المجموع » (٢٨٣/١) : « حديث
حسن ، رواه أبو داود بإسناد جيد » قال الحافظ في « الفتح »
(٣٥٧/١) :

« وهذا دال على عظم أدبها ، وكبير فطنتها ، لأنها لم تغسله ابتداءً
حتى لا يفوتها الاستشفاء بريقه ، ثم غسلته تأدباً وامثالاً . =

= وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ بِأَمْرِهَا بَغْسَلَهُ ، تَطْيِيبُهُ ، وَتَلْيِينُهُ بِالْمَاءِ قَبْلَ أَنْ يَسْتَعْمَلَهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ « اهـ .

هَلْ يَسْتَاكُ الْإِمَامُ بِحَضْرَةِ رَعِيَّتِهِ

٤ - أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ - ، قَالَ : حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ هَلَالٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو بُرْدَةَ ، عَنْ أَبِي مُوسَى ، قَالَ : أَقْبَلْتُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَمَعِيَ رَجُلَانِ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ ، أَحَدُهُمَا عَنْ يَمِينِي ، وَ الْآخَرُ عَنْ يَسَارِي ، وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَسْتَاكُ ، فَكِلَاهُمَا سَأَلَ الْعَمَلَ ! . قُلْتُ : وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ نَبِيًّا ، مَا أَطْلَعَانِي عَلَى مَا فِي أَنْفُسِهِمَا ، وَمَا شَعَرْتُ أَنْهُمَا يَطْلُبَانِ الْعَمَلَ ! . فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى سِوَاكِهِ تَحْتَ شَفْتَيْهِ فَلَصَّتْ ، فَقَالَ : « إِنَّا لَا - أَوْ لَنْ - نَسْتَعِينُ عَلَى الْعَمَلِ مَنْ أَرَادَهُ ، وَلَكِنْ أَذْهَبَ أَنْتَ » . فَبَعَثَهُ عَلَى الْيَمَنِ ، ثُمَّ أَرَدَفَهُ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

٤ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ .

* عمرو بن عليٍّ ، هو ابنُ بحرٍ بن كُنَيْزٍ ، أبو حفصِ البصرِيُّ . وهو ثقةٌ جليلٌ ، من رجال الجماعة .
تكلم ابنُ المديني في روايته عن يزيد بن زريع .
قال الحافظ :

« لأنه استصغره فيه » .

قال الحاكم :

« وكان عمرو يقول أيضاً في عليٍّ بن المديني ، وقد أجلَّ الله تعالى

محلَّهما جميعاً عن ذلك » اهـ .

= يعنى أن كلام الأقران غير معتبر في حق بعضهم بعضاً ، إذا كان غير مفسرٍ لا يقدح . هذا كلامُ الحافظ - رحمه الله - .
روى عنه المصنف (٢٩٧) حديثاً .

* يحيى بن سعيد القطان . أخرج له الجماعة .
ثقة ، ثبت ، جبل . إليه المنتهى في التثبت بالبصرة .
* قرة بن خالد السدوسي .
وثقه أحمد ، وابن معين ، وأبو حاتم ، والمصنف ، وغيرهم .
* حميد بن هلال هو ابن هبيرة .

وثقه ابن معين ، وأبو حاتم ، والمصنف ، والعجلي .
أمّا ابن سيرين ، فكان لا يرضاه .
* قُلتُ : إنّما كان لا يرضاه لتدخله في عمل السلطان كما قال أبو حاتم .

وهذا ليس بجرحٍ قادحٍ ، يُطرح حديثُ الراوى من أجله .
ففى ترجمة أحمد بن عبد الملك بن واقد .
قال الميموني :

« قُلتُ لأحمد : إنّ أهلَ حرّان يُسيئون الثناء على أحمد بن عبد الملك ؟ ! فقال : أهلُ حرّان قل أن يرضوا عن إنسانٍ هو يغشى السلطان » . قال الحافظُ في « هدى السارى » (ص - ٣٨٧) :
« فأفصح أحمدُ عن السبب الذى طعن فيه أهلُ حرّان من أجله ، وهو غيرُ قادحٍ » اهـ .

وكذا ترك زائدة بن قدامة حديث حميد الطويل .

= وقال مكّي بن إبراهيم :

= « أسمع من الشرطيّ ؟ ! » يعني حميداً .
فكلام مكّي بن إبراهيم يومئذ إلى دخول حميد الطويل في شيء من
عمل السلطان . وقد احتجّ الناس بحديث حميد الطويل .

* * *

والحديث أخرجه البخاريّ (٢٦٨/١٢ - فتح) ، ومسلم
(٢٠٧/٣ - ٢٠٨ نووي) ، وأبو عوانة (١٩٣/١) ، وأبو داود
(٤٣٥٤) ، والمصنّف في « القضاء - من الكبرى » - كما في « أطراف
المزّي » (٤٤٩/٦) - ، وأحمد (٤٠٩/٤) ، وابن حبان (ج ٢ / رقم
١٠٦٨) ، وبحشل في « تاريخ واسط » (٢٣٨) ، والبيهقيّ (١٩٥/٨)
من طرق عن يحيى بن سعيد القطان بإسناده سواء . وزادوا :

« ثم أتبعه معاذ بن جبل ، فلما قدم عليه قال : انزل . وألقى
إليه وسادة ، وعنده رجلٌ موثقٌ . قال : ما هذا ؟ ! . قال : هذا كان
يهودياً ، فأسلم ، ثم راجع دينه ، دين السوء ، فتهوّد !! قال : لا أجلس
حتى يُقتل ، قضاءً الله ورسوله ، ثلاث مراتٍ فأمر به فقتل . ثم تذاكرا
قيام الليل . فقال أحدهما - يعني معاذ - : أمّا أنا فأنام وأقوم ، وأرجو
في نومتي ما أرجو في قومتي » .

وقد أخرجه البخاريّ (٤٣٩/٤ و ١٢٥/١٣) ، وأبو داود
(٣٥٧٩) وأحمد (٤١١/٤ ، ٤١٧) مختصراً .

ويأتي ذكر طرقه ، والاختلاف في بعضها عند الحديث (٥٣٨٢)
من كتاب « آداب القضاة » باب : « ترك استعمال من يحرص على
القضاء » .

يسر الله ذلك بمَنّه وكرمه .

بَابُ التَّرْغِيبِ فِي السَّوَاكِ

٥ - أَخْبَرَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ يَزِيدَ -
وَهُوَ ابْنُ زُرَيْعٍ - ، قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَتِيقٍ ، قَالَ :
حَدَّثَنِي أَبِي ، قَالَ : سَمِعْتُ عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى
آلِهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : « السَّوَاكُ مَطَهْرَةٌ لِلْفَمِ ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ » .

٥ - إِسْنَادُهُ حَسَنٌ ، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ .

* حميد بن مسعدة ، هو ابن المبارك الباهلي .

أخرج له الجماعة ، حاشا البخاري .

وثقه المصنف ، وروى عنه (٥٥) حديثاً ، وابن حبان .

قال أبو حاتم :

« كان صدوقاً » .

* محمد بن عبد الأعلى ، هو الصنعاني البصري .

روى عنه المصنف (١٦٠) حديثاً .

وثقه الرازيان ، وابن حبان .

روى عنه الجماعة إلا البخاري ، وأبا داود ، وروى له الأخير في

« كتاب القدر » ..

قال المصنف في « أسماء شيوخه » :

« كتبنا عنه » ، وأثنى عليه خيراً .

* يزيد بن زريع ، هو العيشي ، أبو معاوية البصري .

أخرج له الجماعة .

= أظن أحمد في الثناء عليه .

ووثقه ابن معين ، وأبو حاتم ، وغيرهما .

* عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عتيق .

لم يخرج له من الجماعة سوى المصنف ، والبخاري ، في « الأدب

المفرد » .

أما المصنف - رحمه الله - فلم يخرج له سوى هذا الحديث الواحد ،

وأما البخاري - رحمه الله - فلم يخرج له في « الأدب » إلا حديثاً واحداً

برقم (٩٨٤) عن نافع ، عن ابن عمر ، في فضيلة البدء بالسلام .

وثقه ابن حبان .

وقال أحمد : - كما في « علل ولده » (٤٤/٢) :

« لا أعلم إلا خيراً » .

* وأبوه : عبد الله بن أبي عتيق ، واسم أبي عتيق : محمد بن

عبد الرحمن بن أبي بكر .

أخرج له الشيخان ، وابن ماجه .

ووثقه العجلي ، وابن حبان .

وقال مصعب الزبيري :

« كان امرأً صالحاً ، وكانت فيه دعاية » .

* * *

والحديث أخرجه البخاري (١٥٨/٤ - فتح) مُعلقاً^(١) ، ووصله =

(١) قال المنذري في « الترغيب » (١٠١/١) : « رواه البخاري معلقاً مجزوماً . وتعليقاته

المجزومة صحيحة » وقال النووي في « المجموع » (٢٦٨/١) : « وهذا التعليق

صحيح لأنه مجزوم به » .

= أحمد (١٢٤/٦) ، وأبو يعلى (ج ٨ / رقم ٤٩١٦) ، وأبو بكر
 المروزي في « مسند أبي بكر » (١٠٩) ، وابن جبان (١٤٣) ،
 والمعمري في « عمل اليوم والليلة » ، والبيهقي (٣٤/١) ، والمزني في
 « تهذيب الكمال » (ج ٢ / لوحة ٧٩٩) ، والحافظ في « التلخيص »
 (١٦٤/٣) من طريق يزيد بن زريع ، عن عبد الرحمن بن أبي عتيق ،
 عن أبيه ، عن عائشة به . قال البغوي في « شرح السنة » (٣٩٤/١) :
 « حديث حسن » وقال النووي في « المجموع » (٢٦٧/١) :
 « حديث صحيح » .

وقد توبع عبد الرحمن بن أبي عتيق عليه .
 تابعه محمد بن إسحاق ، حدثني عبد الله بن محمد ، عن عائشة به .
 أخرجه الشافعي في « المسند » (ج ١ / رقم ٧١) ، وفي « الأم »
 (٢٣/١) ، وأحمد (٤٧/٦ ، ٦٢ ، ٢٣٨) ، والحميدي في
 « المسند » (١٦٢) ، وأبو يعلى (ج ٨ / رقم ٤٥٩٨) وابن المنذر في
 « الأوسط » (ج ١ / رقم ٣٣٨) ، والبيهقي (٣٤/١) ، وأبو نعيم في
 « الحلية » (١٥٩/٧) ، وابن الدبيشي في « ذيل تاريخ بغداد »
 (٢٨٤/١) .

وسنده حسن .
 وتصريح ابن إسحاق بالتحديث ، وقع في رواية لأحمد .
 وقد اختلف فيه عن عبد الرحمن بن أبي عتيق ، وابن إسحاق معاً ،
 فأما عبد الرحمن :

فرواه عنه يزيد بن زريع ، على الوجه السابق .
 وخالفه حماد بن سلمة ، فرواه عن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن =

= أبى بكر الصديق مرفوعاً به .

فجعل الحديث من « مسند أبى بكر » .

أخرجه أحمدُ (رقم ٧ ، ٦٢) ، وأبو يعلى (ج ١ / رقم ١٠٩ ،
١١٠) ، و (ج ٨ / رقم ٤٩١٥) ، وأبو بكر المروزيُّ في « مسند
أبى بكر » (رقم ١٠٨ ، ١١٠) ، وتمام الرازى في « الفوائد »
(ج ٢ / ق ٢١ / ٢) ، وأبو العباس السَّرَّاج في « المسند » - كما في
« الفتح » (١٥٩ / ٤) - ، وفي « البيوتة » (رقم ٥) من طُرُقٍ عن
حماد بن سلمة .

قال أبو يعلى :

« سألتُ عبد الأعلى بن حماد عنه ، فقال : هذا خطأ » .
وقال ابنُ أبى حاتمٍ في « العلل » (ج ١ / رقم ٦) :
« سألتُ أبى وأبا زرعة عن حديثٍ رواه حمادُ بنُ سلمة ...
فذكره . قالوا : هذا خطأ ، إنما هو : ابنُ أبى عتيق ، عن أبيه ، عن
عائشة . قال أبو زرعة : أخطأ فيه حمادٌ . وقال أبى : الخطأ من حماد
أو ابن أبى عتيق » اهـ .

وقال الدارقطنى في « العلل » (ج ١ / ق ٢٣ / ٢) :

« يرويه حمادُ بنُ سلمة ، عن ابن أبى عتيق ، عن أبيه ، عن أبى بكرٍ . وخالفه
جماعةٌ من أهل الحجاز وغيرهم ، فرووه عن ابن أبى عتيق ، عن أبيه ، عن
عائشة ، عن النبىِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وهو الصوابُ ^(١) » اهـ =

(١) وأعلُّه الهيثمى في « المجمع » (٢٢٠ / ١) بأن عبد الله بن محمد لم يسمع من أبى بكرٍ
رضى الله عنه ، ولم يلتفت لعله الاختلاف فيه . وطريقة الهيثمى أنه يجرى على ظاهر
السند ، وغالباً ما يُهمَل العلة التى أشار إليها صاحب الكتاب . والله الموفق .

= * قُلْتُ : فمقتضى كلام الدَّارِقُطِيِّ أن الخطأ من حمَّادٍ ، وليس من ابن أبي عتيق . وهو الأقربُ عندي ، بل هو الصوابُ ، وقد جزم أبو زرعة بذلك . فقد رواه عن ابن أبي عتيق جماعةٌ منهم : « يزيد بن زريع ، والدراوردي ، وسليمان بن بلال ، وغيرهم » ، وهم أثبتُّ من حماد بن سلمة .

وقد قال الحافظُ في « التعليق » (١٦٦/٣) :
« شدَّ حمادُ بنُ سلمة فرواه وهو خطأ » .
قال الدَّارِقُطِيُّ في « العلل » :

« وابنُ أبي عتيق هذا ، هو عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر » .

* قُلْتُ : كذا وقع في « العلل » ، وذلك أن محمد بن عبد الرحمن كان يُكنى : « أبا عتيق » ، فهو بهذا الاعتبار صحيحٌ لا محيد عنه كما قال الحافظُ في « التعليق » (١٦٤/٣) ، ولكن ابنُ أبي عتيق ، الواقعُ في السند ، هو ولدهُ عبد الرحمن ، لا شك في ذلك . والله أعلم .
وقد أخرجهُ الطبرانيُّ في « الأوسط » (ج ١ / رقم ٢٧٨) قال :
حدثنا أحمد بن رشد بن رشدين ، قال : حدثنا روح بن صلاح ، قال : حدثنا سعيد بن أبي أيوب ، عن محمد بن عبد الله بن أبي عتيق ، عن أبيه ، عن عائشة مرفوعاً به .

قال الطبرانيُّ :

« لم يرو هذا الحديث عن سعيد بن أبي أيوب إلا روحُ بنُ صلاح » .

* قُلْتُ : وسندهُ ضعيفٌ جداً .

وشيخ الطبرانيُّ وإِيه ، بل كذَّبه غير واحدٍ كما وقع في كلام ابن =

= عدى . وروح بن صلاح مختلف فيه .
فوثقه ابن حبان ، والحاكم ، وزاد : « مأمون » وضعفه ابن عدى ،
والدارقطنى ، وابن ماكولا .

وقال ابن يونس فى « تاريخ الغرباء » :

« رويت عنه مناكير » .

أمّا محمد بن عبد الله بن أبى عتيق ، فلا أدرى هل هو أخ لعبد الرحمن
أم لا ؟ ولم أقف على ما يثبت ذلك أو ينفيه .

وقد ترجمه ابن أبى حاتم فى « الجرح والتعديل » (٣٠٢/٢/٣ -

٣٠٣) ، وقال : « روى عن عمر بن عبد العزيز ، روى جعفر بن ربيعة

عن عبد الله بن عبد الرحمن بن يوسف عنه » .

ولم يزد فيه على ذلك ، فهو مجهول .

ووجه آخر من الاختلاف على عبد الرحمن بن أبى عتيق فيه .

فرواه سليمان بن بلال ، عنه ، عن القاسم بن محمد ، عن عائشة

مرفوعاً به .

فصار شيخ عبد الرحمن هو : القاسم بن محمد .

أخرجه البيهقى (٣٤/١) من طريق ابن وهب ، عن سليمان .

وسنده قوى ، ويشبهه أن يكون لعبد الرحمن فيه شيخان .

وقد توبع عبد الرحمن على هذا الوجه .

تابعه داود بن الحصين ، عن القاسم به .

أخرجه أحمد (١٤٦/٦) ، والدارمى (١٤٠/١) ، ومن طريقه

الحافظ فى « التلخيص » (١٦٥/٣) - ، وابن أبى شيبة (١٦٩/١) ،

وأبو يعلى (ج ٨ / رقم ٤٥٦٩) من طريق إبراهيم بن إسماعيل بن =

= أئى حببفة؁ أأبرنى ءاوء بن الءصفن به .
* قُلْتُ : وسنءه ضعفٌ لأجل إبراهم هذا .
فقد ضعفه ابن معفن والمصنف؁ وغرهما .
وهناك وءوة أأرى من الاءءلاف فأتى ذكرها .
أما الاءءلاف على ابن إسءق ففه .

قال الءارقطنف فف « العلل » (ء ٥ / ق ١ / ١٠١ - ٢) :
« فرفوه مءمء بن إسءق؁ واءءلف عنه . فرواه عبء الله بن إءرفس؁
عن مءمء بن إسءق؁ عن عبء الله بن أئف بكر بن ءزم؁ عن عمرة؁
عن عائشة . ولم ففابع علیه . ورواه مؤمئل؁ عن شعبة والثورف؁ عن
مءمء بن إسءق؁ عن رءل؁ عن القاسم؁ عن عائشة^(١) . وكذلك
رواه مصعب بن ()^(٢) عن الثورف؁ عن ابن إسءق .
واءءلف عن ابن عففنة . فرواه على بن عبء الءمفء الغضائف^(٣)
الءلبف؁ عن ابن أئف عمر؁ عن ابن عففنة؁ عن مسعر؁ عن ابن
إسءق؁ عن عبء الله بن أئف عءفق؁ عن عائشة . وءالفه الءمفءف
وغيره؁ فرووه عن ابن عففنة؁ عن ابن إسءق؁ ولم فذكروا ففه :
« مسعراً »؁ وقالوا ففه : « عن ابن أئف عءفق؁ عن عائشة »؁ وابن
أئف عءفق هو : عبء الله بن مءمء بن أئف بكر الصءفق؁ وقد سمع هذا الءءفء

(١) أأرءه أبو نعفم فف « الءفة » (٩٤ / ٧) ولكن عنءه : « عن ابن إسءق عن ابن
أئف عءفق عن القاسم » .

(٢) بفاض بالءءطوطة؁ ولعله مصعب بن ماهان؁ أو مصعب بن المقءام؁ وكلاهما فرفوف
عن الثورف . والله أعلم .

(٣) كما فف « ءبصر المنءبه » (ص - ١٠١٢) .

= من عائشة . وأبو محمد هو : أبو عتيق . وكذلك رواه ابن أبي عدى ،
 عن ابن إسحق . ورواه داود بن الزُّبْرَقَان ، عن ابن أبي عتيق ، عن
 القاسم ، عن عائشة ، وليس هو بمحفوظ . ورواه يزيد بن زريع ، عن
 عبد الرَّحْمَنِ بن أبي عتيق ، عن أبيه ، عن عائشة ، فإن كان حفظ اسمه ،
 فهو عبد الرَّحْمَنِ بن عبد الله بن أبي عتيق ، والصواب أن ابن أبي عتيق
 سمعه من عائشة ، وذكر القاسم عنه غير محفوظ « اهـ .

* قُلْتُ : هذا كله كلامُ الدَّارِقُطِيِّ رحمه الله ، نقلته لنفاسته ، وفيه
 كثيرٌ من الطرق التي غابت عنا مصادرها .

وقد ذكر أبو نعيم في « الحلية » (٩٤/٧) بعض هذه الوجوه ،
 والصحيح من هذه الوجوه هو : « محمد بن إسحق ، عن عبد الله بن
 محمد ، عن عائشة » والله أعلم .

وللحديث طريق آخر عن عائشة مرفوعاً .

يرويه عبيد بن عمير ، عنها .

أخرجه ابنُ خزيمة في « صحيحه » (٧٠/١) ، والبيهقي
 (٣٤/١) ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١٠٥/٢) من طريق ابن

جريح ، عن عثمان بن أبي سليمان ، عن عبيد بن عمير به .

وسندهُ صحيحٌ لولا عنعنة ابن جريح .

وحديثُ الباب صححه النووي ، وحسنه البغوي .

وقال ابنُ الصلاح :

« إسنادهُ صالحٌ » !!

* * *

* قُلْتُ : وفي الباب عن أبي هريرة ، وابن عمر ، وابن عباس ، =

= وأبى أمانة ، رضى الله عنهم .

أولاً : حديث أبى هريرة ، رضى الله عنه .

أخرجه ابنُ جبَّان (١٤٤) قال :

حدثنا ابنُ زهير ، بثُستر ، حدثنا عبد القدوس بن محمد بن عبد الكبير ، حدثنا حجاجُ بنُ المنهال ، حدثنا حماد بنُ سلمة ، عن عبيد الله بن عمر ، عن المقبري ، عن أبى هريرة مرفوعاً : « عليكم بالسواك ، فإنه مطهرةٌ للفم ، مرضاةٌ للربِّ » .

* قُلْتُ : وهذا سنَدٌ ظاهرُهُ الصَّحَّةُ .

وشيخُ ابنِ جبَّان هو : أحمد بن يحيى بن زهير التستري .

لكنى رأيتُ الحافظَ أعلهُ في « التلخيص » (٦٠/١) فقال :

« والمحفوظ عن حماد بغير هذا الإسناد من حديث أبى بكرٍ ، كما

تقدَّم ، والمحفوظ عن عبيد الله بن عمر بهذا الإسناد بلفظ : « لولا أن أشقَّ ... رواه النسائي وابنُ جبَّان » اهـ .

ويأتى الكلام عليه بعد حديثٍ إن شاء الله تعالى .

ثانياً : حديث ابن عمر ، رضى الله عنهما .

أخرجه أحمدُ (١٠٨/٢) حدثنا قتيبة بنُ سعيد ، ثنا ابنُ لهيعة ، عن

عبيد الله بن أبى جعفر ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً : « عليكم بالسواك ، فإنه مطيبةٌ للفم ، ومرضاةٌ للربِّ » .

* قُلْتُ : وهذا سنَدٌ حسنٌ في الشواهد^(١) ، لأجل ابن لهيعة ، =

(١) أما الشيخُ أبو الأشبال أحمد شاکر رحمه الله فقال في « شرح المسند » (١٣٤/٨) :

« إسنادهُ صحيحٌ !! وهذا جرياً منه على توثيق ابن لهيعة ! ، ولم يفعل الشيخ

رحمه الله شيئاً !!

= وقتيبة بن سعيد ليس من قدماء أصحابه .
وزعم بعض أصحابنا أن قتيبة بن سعيد يلتحق بقدماء أصحاب ابن
لهيعة لجلالته !!

كذا قال !! ، وسقوطه أظهر من تكلف الردّ عليه !
وهذا الحديث عزاه الهيثمي للطبراني في « الأوسط » وقال
(٢٢٠/١) : « فيه ابن لهيعة ، وهو ضعيف » !
والحق ، أن الهيثمي مضطرب جداً في شأن ابن لهيعة ، فمرة يوثقه
مع غمز خفيف ، ومرة يُحسن حديثه ، ومرة يضعفه وقد ذكرت نماذج
كثيرة تدلّ على ذلك في كتابي : « كشف الوجيعة ببيان حال ابن
لهيعة » ، فَلِلَّهِ الْحَمْدُ .

ثالثاً : حديث ابن عباس ، رضى الله عنهما .

أخرجه البخاري في « التاريخ الكبير » (٣٩٦/٢/٤) ، والطبراني
في « الكبير » (ج ١١ / رقم ١٢٢١٥) من طريق خليفة بن خياط ،
حدثنا حمرا بن عبد الله الدارمي ، قال : نا يعقوب بن إبراهيم بن
حنين ، مولى ابن عباس ، عن أبيه ، عن جدّه ، عن ابن عباس مرفوعاً :
« السَّوَأُكُ يُطَيَّبُ الفَمَ ، وَيَرْضَى الرَّبَّ » .

* قُلْتُ : كذا وقع اسم شيخ خليفة : « حمرا بن عبد الله
الدارمي » ووقع في « معجم الطبراني » أنه « حباب » بالمهملة ثم باء .
هكذا ، بغير نسبة . وفي « الجرح والتعديل » (٣٠٢/٢/١) : « حباب
ابن عبد الله الدارمي » ، وفيه أيضاً (٢٠١/٢/٤) : « حباب بن
عبيد الله » . وعلى كل حال فهو مجهول الحال ، وكذا يعقوب بن إبراهيم ،
وأبوه ، وجدّه ، ترجمهم ابن أبي حاتم في « كتابه » ، ولم يذكر فيهم =

= جرحاً ولا تعديلاً . وله طريق آخر عند الطبراني في « الأوسط » وفيه زيادة : « ومجلاة للبصر » .

قال الهيثمي في « المجمع » (٢٢٠/١) :

« فيه بحر بن كُنيز السقاء ، وقد أجمعوا على ضعفه » .

وله طريق آخر عن ابن عباس مرفوعاً ، بلفظ :

« عليكم بالسواك ، فإنه مطهرة للفم ، ومرضاة للربِّ عزَّ وجلَّ ، مفرحة للملائكة ، يزيد في الحسنات ، وهو السنَّة ، يجلو البصر ، ويشدُّ اللثة ، ويذهب البلغم ، ويُطيب الفم » .

أخرجه ابنُ عدِّي في « الكامل » (٩٢٩/٣) . والبيهقي في

« الشعب » - كما في « طرح التثريب » (٦٣/٢) من طريق بقية ، عن

الخليل بن مرة ، عن عطاء بن أبي رباح ، عن ابن عباس به .

﴿ قُلْتُ : وهذا حديثٌ منكرٌ .

وبقيةُ بنُ الوليد ، مدلسٌ وقد غنعه .

والخليل بنُ مرة ، ضعفه المصنفُ ، والساجي ، والعقيليُّ ، وابنُ

الجارود وابنُ السكن ، وأبو الحسن الكوفي وزاد : « متروك » .

وقال البخاريُّ :

« منكرُ الحديث » .

أمَّا أبو زُرعة فقال :

« شيخٌ صالحٌ » .

وقال العراقي في « طرح التثريب » (٦٣/٢) : « والحديثُ لا

يصحُّ » .

رابعاً : حديثُ أبي أمامة ، رضي الله عنه .

= أخرجه ابن ماجة (٢٨٩) من طريق عثمان بن أبي العاتكة ، عن
علي بن يزيد ، عن القاسم ، عن أبي أمامة ، مرفوعاً :
« تسوّكوا ، فإن السواك مطهرةٌ للفم ، مرضاةٌ للربِّ . ما جاء
جبريلُ إلا أوصاني بالسواك ، حتى لقد خشيت أن يُفرض عليّ ، وعلى
أمّتي ، ولولا أني أخاف أن أشقَّ على أمّتي لفرضته عليهم ، وإني لأستاك
حتى لقد خشيتُ أن أُحفي مقادم فمي » .

قال البوصيرى في « الزوائد » (١/١٢٦) :

« هذا إسنادٌ ضعيفٌ » .

وكذا قال الحافظ في « التلخيص » (١٢٠/٣) . وسبقهما العراقيُّ

في « طرح التثريب » (٧٠/٢) . وقال البدرُ العيني في « العمدة »

(١٨١/٦) : « لم يثبت » .

* قُلْتُ : عثمانُ بنُ أبي العاتكة ، ضعيفُ الحفظ .

وروايته عن علي بن يزيد فيها نكارةٌ .

لكنه لم يتفرد به .

بل تابعه عبيدُ الله بنُ زحر ، عن علي بن يزيد به ، بلفظ :

« السواكُ مطيبةٌ للفم ، مرضاةٌ للربِّ عزَّ وجلَّ » .

أخرجه الطبرانيُّ في « الكبير » (ج ٨ / رقم ٧٨٤٦) من طريق يحيى

ابن أيوب ، عن عبيد الله بنُ زحر به .

وسندهُ ضعيفٌ .

يحيى بن أيوب ، وعبيد الله بن زحر فيهما مقالٌ . ويحيى أقوى

=
الرجلين وعلى بنُ يزيد الألهاني ضعيفٌ^(١)

(١) وقال العراقي في « طرح التثريب » (٦٣/٢) : « لا يصحُّ ، وعلى بن يزيد =

= لكنه توبع .

تابعه يحيى بن الحارث ، عن القاسم به .
أخرجه الطبراني في « الكبير » (ج ٨ / رقم ٧٧٤٤) من طريق
بقية ، عن إسحق بن مالك الحضرمي ، عن يحيى بن الحارث .
* قُلْتُ : وسنده ضعيف .

بقية بن الوليد مدلس ، وقد عنعنهُ .
وإسحق بن مالك الحضرمي ، ضعفه الأزدي ، وروى له هذا
الحديث ، وقال : « لا يصحُّ هذا » .
وقال ابن القطان :

« لا يُعرف » .

والقاسم بن عبد الرحمن صدوق له أوهام ، وكان يُغرب كثيراً .

(تنبيه) هذا الحديث هو أول زوائد النسائي على أصحاب
الكتب الخمسة .

= الألفاظ ضعيف جداً » اهـ .

الإكثارُ في السّواكِ

٦ - أَخْبَرَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ ، وَعِمْرَانُ بْنُ مُوسَى ، قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ الْحَبَابِ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ : « قَدْ أَكْثَرْتُ عَلَيْكُمْ فِي السَّوَاكِ » .

٦ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ ...

* عمران بن موسى ، هو ابن حيان ، أبو عمرو البصرى .
أخرج له الترمذى ، وابن ماجه .
وثقه المصنف ، وروى عنه عشرين حديثاً ، والدارقطنى ، وكذا مسلمة بن قاسم .

وقال أبو حاتم : « صدوق » .

* عبد الوارث ، هو ابن سعيد البصرى .
أخرج له الجماعة .

وثقه ابن معين ، وأحمد ، وأبو زرعة ، والمصنف ، وغيرهم .
* شعيب بن الحباب هو الأزدي ، أبو صالح البصرى .
أخرج له الجماعة ، حاشا ابن ماجه .

وثقه أحمد ، والمصنف ، وابن سعد ، وابن حبان .
ورجال السنن كلهم بصريون .

والحديث أخرجه البخارى (٣٧٤/٢ - فتح) ، والإسماعيلى فى =

= « المستخرج » - كما في « الفتح » (٣٧٦/٢) - ، والدارمى
(١٣٩/١) ، وأحمد (١٤٣/٣ ، ٢٤٩) ، وابنُ أبي شيبة
(١٧١/١) ، وأبو يعلى (ج٧ / رقم ٤١٧١) ، وابنُ حبان (ج٢ /
رقم ١٠٦٣) ، والبيهقى (٣٥/١) ، وأبو نُعيم في « أخبار أصبهان »
(١٢٥/١) من طرق عن عبد الوارث بن سعيد ، عن شعيب ، عن
أنسٍ به .

وقد رواه عن عبد الوارث جماعةٌ ، منهم :
« حميد بن مسعدة ، وعمران بن موسى ، وعمران بن مسرة
المنقرئى ، وعفان بن مسلم ، وسعيد بن زيد ، ومحمد بن عيسى » .

الرُّخْصَةُ فِي السُّوَاكِ بِالْعَشِيِّ لِلصَّائِمِ

٧ - أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ عَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ :

« لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي ، لَأَمَرْتُهُمْ بِالسُّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ » .

٧ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ .

* مالكٌ ، هو ابنُ أنسٍ ، إمامُ دارِ الهجرة ، وعالمُ الدُّنيا .
ولشهرته ، فهو مستغني عن الترجمة .

ومن غرر كلامه :

« أَكَلْنَا جَاءَنَا رَجُلٌ أَجْدَلُ مِنْ رَجُلٍ ، تَرَكَنَا مَا نَزَلَ بِهِ جَبْرِيْلُ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لَجْدَلُهُ ؟ !! » .

ذَكَرَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي « الْحَلِيَّةِ » (٣٢٤/٦) .

* أَبُو الزِّنَادِ ، هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ ذَكْوَانَ .
أَخْرَجَ لَهُ الْجَمَاعَةُ ، وَهُوَ ثِقَةٌ نَبِيْلٌ .

وَتَقَهُ أَحْمَدُ ، وَابْنُ مَعِينٍ ، وَالْمَصْنَفُ ، وَالْعَجَلِيُّ ، فِي آخِرِينَ .

* الْأَعْرَجُ ، هَذَا لِقَبِّ ، وَاسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرَيْرَةَ .

أَخْرَجَ لَهُ الْجَمَاعَةُ ، وَهُوَ مِنْ أَرْوَى النَّاسِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .

وَتَقَهُ ابْنُ الْمَدِينِيِّ ، وَأَبُو زُرْعَةَ ، وَابْنُ سَعْدٍ ، وَالْعَجَلِيُّ .

* * *

= وهذا الحديث ، يرويه أبو هريرة ، رضي الله عنه .

= ويرويه عنه جماعة ، منهم :

١ - الأعرج ، عنه .

أخرجه مالكٌ في « موطئه » (١١٤/ ١٦٦/١) ، والبخاريُّ (٣٧٤/٢ و ٢٢٤/١٣ - فتح^(١)) ، ومسلمٌ (٤٢/٢٥٢) ، وأبو عوانة (١٩١/١) ، والدارميُّ (١٣٩/١ - ١٤٠) ، والشافعيُّ في « مسنده » (ج ١/ رقم ٧٢) ، وفي « الأم » (٢٣/١) ، وأحمدُ (٢٤٥/٢ ، ٥٣١) ، والحميديُّ (٩٦٥) ، وابنُ خزيمة (ج ١/ رقم ١٣٩) ، وأبو يعلى في « مسنده » (ج ١١/ رقم ٦٢٧٠ ، ٦٣٤٣) ، وابنُ حبان (ج ٢/ رقم ١٠٦٥) وتمام في « الفوائد » (١٥٢) ، والطحاويُّ في « شرح المعاني » (٤٤/١) ، وابنُ عديُّ في « الكامل » (٩٢٦/٣) ، والبيهقيُّ (٣٥/١) ، والبيهقيُّ في « شرح السنة » (٣٩٢/١) من طريق أبي الزناد ، عن الأعرج .

وتابعه جعفر بن ربيعة ، عن الأعرج .

أخرجه البخاريُّ .

وكذا سعيد بنُ أبي هلال ، عن الأعرج .

أخرجه أحمدُ في « مسنده » (٤٠٠/٢) .

٢ - أبو سلمة بن عبد الرحمن ، عنه .

أخرجه الترمذيُّ (٢٢) ، وأحمدُ (٢٥٩/٢ ، ٢٨٧ ، ٣٩٩) ، (٤٢٩) ، والطحاويُّ (٤٤/١) وتمام في « الفوائد » (١٥١) ، وابنُ عديُّ في « الكامل » (١٧٠٤/٥) ، وأبو نُعيم في « الحلية »

(١) وغلَّقه أيضاً (١٥٩/٤ - فتح) بصيغة الجزم .

قال المنذريُّ في « الترغيب » (١٠١/١) : « وتعليقاته المجزومةٌ صحيحةٌ » .

= (٣٨٦/٨) ، والخطيبُ في « تاريخه » (٣٤٦/٩) والذهبيُّ في « السير » (٥٨١/١٥) من طريقِ عن محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة .
وسنُّه حَسَنٌ .

٣ - حميدُ بنُ عبد الرحمن ، عنه .

أخرجه أحمدُ (٤٦٠/٢ ، ٥١٧) ، وابنُ خزيمة (ج ١ / رقم ١٤٠) ، وابنُ الجارود (٦٣) ، والطحاويُّ (٤٣/١) ، وابنُ المنذر في « الأوسط » (ج ١ / رقم ٣٣٥) ، والبيهقيُّ في « السنن » (٣٥/١) ، وكذا في « خطأ من أخطأ على الشافعي » (١٠٧) ، (١١١ ، ١١٢ ، ١١٧) جميعاً من طريق مالك ، عن ابن شهاب ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

وقد رواه عن مالك هكذا جماعةٌ من أعيان أصحابه ، منهم : « الشافعيُّ ، وابنُ وهب ، وعبدُ الرحمن بن مهديُّ ، وروح بن عبادة ، وإسماعيلُ بنُ أبي أويس ، وبشرُ بنُ عمرو » .
وخالفهم يحيى بنُ يحيى ، فرواه عن مالكٍ بسنده سواءً ، ولكنه أوقفه على أبي هريرة ، بلفظ :

« لولا أن يشقُّ على أمته ، لأمرهم بالسواك مع كل وضوء » .
كذا في « الموطأ » (١٥/٦٦/١) برواية يحيى بن يحيى الليثيِّ .
ورواية الجماعة أرجح بغير شك .

ويُمكن الجمع بثبوت المرفوع والموقوف ، والله أعلم .
على أن يحيى توبع على وقفه .

تابعه عبد الرزاق في « مصنفه » (١٠ / ٤٣١ / ١٩٦٠٥) فرواه عن معمر ، عن الزهريِّ ، عن رجلٍ ، عن أبي هريرة ، قوله . =

= فكأن المبهم في هذا السند ، هو : حميدُ بنُ عبد الرحمن . والله أعلم .
٤ - سعيدُ المقبريُّ ، عنه .

أخرجه المصنّف في « الصوم - من الكبرى » - كما في « أطراف
المزنيّ » (٤٧٩/٩) - ، وابنُ ماجة (٢٨٧) ، وأحمد (٢٥٠/٢) ،
وعبدُ الرزّاق في « المصنّف » (٢١٠٦/٥٥٥/١) ، والطحاويُّ
(٤٤/١) ، والعقيليُّ في « الضعفاء » (٢٤٦/٢) ، والبيهقيُّ
(٣٦/١) ، والسلميّ في « طبقات الصوفية » (٥٠٩ - ٥١٠) ، من
طريق عبيد الله بن عمر ، عن المقبريِّ . وفي متنه زيادةٌ .

وقد رواه عن عبيد الله جماعةٌ ، منهم :
« يحيى القطان ، وعبد الرزّاق ، وحماد بن مسعدة ، وابنُ نمير ، وابن
المبارك ، وهشام بن حسان ، وأبو أسامة ، وإسحق الأزرق » .
وخالفهم حمادُ بنُ سلمة في متنه .

فرواه عن عبيد الله بن عمر بهذا الإسناد ، بلفظ :
« عليكم بالسواك ، فإنه مطهرةٌ للقمم ، مرضاةٌ للربِّ » .
قال الحافظُ في « التلخيص » (٦٠/١) :

« المحفوظ عن عبيد الله بن عمر بهذا الإسناد : « لولا أن أشق ..
الحديث » اهـ .

فالحافظُ يُعلِّلُ رواية حماد بن سلمة بقوله هذا .
ولولا ما قيل في حفظ حمادٍ لما كبر ، لما امتنع أن يكون الحديث
على الوجهين . والله أعلم .

وقد توبع عبيدُ الله بن عمر ، على متن حديث الباب .
تابعه أبو معشر ، عن سعيد المقبريِّ به .
=

= أخرجہ الطیالسی (۲۳۲۸) .

وأبو معشر ، اسمه نجیح ، وهو سبب الحفظ .
وكذا تابعه عبد الرحمن السراج ، عن سعيد به .
أخرجہ الحاکم (۱۴۶/۱) ، والبیہقی (۳۶/۱) من طریق حماد بن
زید ، عن عبد الرحمن السراج ، وفيه :
« ... لفرضت عليهم السواك مع الوضوء » .
قال الحاکم :

« لم يُخرج لفظ « الفرض » فيه ، وهو صحيح على شرطهما
جميعاً ، وليس له علة » . ووافقه الذهبي !!
* قُلْتُ : لا ، وعبد الرحمن بن عبد الله السراج من رجال مسلم
وحده ، فليس الحديث على شرط البخاري .
ولفظ « الفرض ^(۱) » له شاهد .

أخرجہ ابن أبي شيبة في « المصنف » (۱۷۰/۱) قال :
حدثنا عبدة بن حميد ، قال : حدثنا الأعمش ، عن عبد الله بن
يسار ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن بعض أصحاب النبي صلى الله
عليه وعلى آله وسلم ، رفعه : « لولا أن أشق على أمتي ، لفرضت
على أمتي السواك ، كما فرضت عليهم الطهور » .
وأخرجہ الطحاوي (۴۳/۱) من طريق أبي عوانة ، عن الأعمش ،
ثنا عبد الله بن يسار به .

(۱) وكذا رواه المصنف في « كتاب الصوم - من « الكبرى » بلفظ : « لفرضت عليهم »
بدل « لأمرتهم » ذكره المزني في « الأطراف » (۴۷۹/۹) ، والحافظ في « الفتح »
(۳۷۵/۳) من رواية المقرئ ، عن أبي هريرة ..

= وهذا سندٌ صحيحٌ . وصَحَّحَهُ النوويُّ في « المجموع » (٢٧٣/١)
وقد صرَّح الأعمش بالتَّحْدِيثِ وسيأتى له شاهدٌ آخر عن العباس ، رضى
اللهُ عنه .

(تنبيه) وقع في « مسند أحمد » (٤٣٣/٢) :

حدثنا يحيى ، قال : أخبرني سعيد ، عن أبي هريرة ... الحديث .
وقد سقط من السند « عبيد الله بن عمر » ، وهو شيخ يحيى القطان
فيه ، لأن يحيى لم يدرك المقبري . فليصح هذا . والله الموفق .

٥ - عطاء مولى أم صبيبة ، عنه .

أخرجه أحمد (٥٠٩/٢) ، والطحاوي (٤٤/١) ، والبيهقي
(٣٦/١ - ٣٧) من طريق محمد بن إسحق ، عن سعيد المقبري ، عن
عطاء به ، وصرَّح ابن إسحق بالتَّحْدِيثِ عند الطحاوي .

وهذا سندٌ لا بأس به في المتابعات ، وعطاء مولى أم صبيبة - بالباء -
مجهولٌ ، وإن ذكره ابن حبان في « الثقات » (٢٠٧/٥) .
ولكني أرى أن هذا أحد الوجوه في الاختلاف على سعيد المقبري
في إسناده . ورواية يحيى القطان ومن معه أرجح في نظري من رواية
ابن إسحق . والله أعلم .

وقد رواه أحمد (١٢٠/١) من طريق ابن إسحق بسنده المتقدم عن
أبي هريرة ، عن علي بن أبي طالب !

وهذا إن لم يكن خطأ ، فهو وجه آخر من الاختلاف في سند
الحديث .

ثم رأيت - بعدُ - الشيخ أبا الأشبال رحمه الله رجح أن زيادة : « عن
علي » وقعت خطأ . وانظر كلامه في « شرح المسند » (٢٠٣/٢) . =

= قال الترمذى :

« وفي الباب عن : أبى بكر الصديق ، وعلى ، وعائشة ، وابن عباس ، وحذيفة ، وزيد بن خالد ، وأنس ، وعبد الله بن عمرو ، وابن عمر ، وأمّ حبيبة ، وأبى أمامة ، وأبى أيوب ، وتمّام بن العباس ، وعبد الله بن حنظلة ، وأمّ سلمة ، ووائلة بن الأسقع ، وأبى موسى الأشعريّ » اهـ . رضى الله عنهم جميعاً .

* قُلْتُ : وقول الترمذى : « وفي الباب عن فلان » لا يقتضى حديث الباب بلفظه ، بل يريد أحاديث أخرى يصحّ أن تكتب في الباب :

قال الحافظ العراقى - رحمه الله - :

« وهو عملٌ صحيحٌ ، إلا أنّ كثيراً من الناس يفهمون من ذلك أن من سمى من الصحابة ، يروون ذلك الحديث بعينه ، وليس كذلك ، بل قد يكون ذلك ، وقد يكون حديثاً آخر ، يصحّ إيرادهُ في ذلك الباب » اهـ . ذكره صاحب « تحفة الأhoodى » (٢٥/١) .

وقال السيوطى فى « تدريب الراوى » (٢٣٧/١) :

« وهكذا يفعل الترمذى فى « الجامع » حيث يقول : وفى الباب عن فلان ، وفلان ، فإنه لا يريد ذلك الحديث المُعَيّن ، بل يريد أحاديث أُخرى يصحّ أن تُكتب فى الباب » . ثم نقل قول العراقى المذكور . وعلى كل حال ، فسأبداً بذكر حديث الباب بلفظه ، إن استطعتُ إلى ذلك سبيلاً ، فإن لم أجِدْ ، أثبتُ ما يصلح أن يُكتب فى الباب ، ويقارب مراد الترمذى - رحمه الله تعالى - .

وليس معنى قولى : « ما يصلح أن يُكتب » أن يكون ما أُوردهُ =

= صحيحاً يصلح للاحتجاج به ، بل ما يصلح أن يكون مراداً للترمذى ، وإن كان ضعيفاً ، أو دون ذلك . كل هذا مع التحقيق العلمى الدقيق - إن شاء الله تعالى - .

أما الأحاديث التى أشار إليها الترمذى ، فهناك تخريجها مراعىً فيها الترتيب ، وقد زدتُ عليه أحاديث صحابة آخرين لم يذكرهم ، والحمد لله على التوفيق .

١ - حديثُ أبى بكرٍ الصديق ، رضى الله عنه .

* قُلْتُ : مرَّ تخريجُهُ فى أثناء الحديث (رقم ٥) .

٢ - حديثُ علىِّ بن أبى طالبٍ ، رضى الله عنه .

أخرجه عبدُ الله بنُ أحمد فى « زوائد المسند » (٦٠٧) ، والبزار (ج ١ / رقم ٤٩١) ، والطبرانى فى « الأوسط » (ج ٢ / رقم ١٢٦٠) ، والطحاوى فى « شرح المعانى » (٤٣ / ١) ، والخطيب فى « تاريخه » (٢٥٥ / ٤) من طريق محمد بن إسحق ، حدثنى عمى عبد الرحمن بن يسار ، عن عبيد الله بن أبى رافع ، عن أبيه ، عن علىِّ مرفوعاً : « لولا أن أشقَّ على أمتى ، لأمرتهم بالسواك مع كل وضوءٍ » . وللبيزار فى آخره زيادةٌ .

قال الطبرانى :

« لا يروى هذا الحديث عن علىِّ إلا بهذا الإسناد ، تفرد به محمد

ابن إسحق » .

وقال البيزار :

« لا نعلمه مرفوعاً عن علىِّ إلا بهذا الإسناد ، وقد روى عن غيره

=

من وجوهٍ » .

= * قُلْتُ : وسندهُ حسنٌ كما قال الهيثميُّ في « المجمع » (٢٢١/١) ،
وسبقه إلى تحسينه المنذرِيُّ في « الترغيب » (١٠١/١) .
وقال الهيثميُّ في موضع آخر من « المجمع » (٩٧/٢) :
« رواه البزار عن ابن إسحق ، حدَّثني عبدُ الرحمنُ بنُ يسار ، عن
عبيد الله بن أبي رافعٍ ... وعبدُ الرحمنِ وثقه ابنُ معينٍ .. » اهـ .
.... وحديثُ آخر عن عليٍّ ، رضِيَ اللهُ عنه .

أخرجه البزارُ (ج ١ / رقم ٤٩٦) من طريق فضيل بن سليمان ،
عن الحسن بن عبيد الله ، عن سعد بن عبيدة ، عن أبي عبد الرحمن
السُّلَميِّ ، عن عليٍّ ، أنه أمر بالسواك ، وقال : قال النبيُّ صلى اللهُ عليه
وعلى آله وسلم : « إنَّ العبدَ إذا تسوَّكٌ ثمَّ قام يُصلي ، قام الملكُ خلفه ،
فيسمعُ لقراءته ، فيدنو منه - أو كلمةً نحوها - ، حتَّى يضعُ فاه على
فيه ، فما يخرجُ من فيه شيءٌ من القرآن ، إلَّا صار في جوف الملك ،
فطهَّروا أفواهكم للقرآن » .

قال البزارُ :

« لا نعلمه عن عليٍّ بأحسن من هذا الإسناد ، وقد رواه بعضهم
عن أبي عبد الرحمن السُّلَميِّ ، عن عليٍّ ، موقوفاً »^(١) اهـ .
قال الحافظُ العراقيُّ في « طرح التثريب » (٦٦/٢) :

(١) وقد رواه الأعمشُ ، عن سعد بن عبيدة ، عن أبي عبد الرحمن السُّلَميِّ ، عن عليٍّ ،
قال : « إذا قام أحدكم من الليل فليستك ... » موقوفٌ .
ذكره ابنُ أبي حاتمٍ في « العلل » (٢٢/١ - ٣٢/٢٣) . وقد أخطأ فيه
بعضهم ، فرواه عن الأعمش ، عن أبي سفيان ، عن حذيفة مرفوعاً . ووهم أبو حاتمٍ
وأبو زرعة من رفعه . وصوبًا الموقوف ..

= « ورجاله رجالٌ الصحيح ، إِلَّا أَنْ فِيهِ فَضِيلٌ بْنُ سَلِيمَانَ التَّمِيمِيُّ وَهُوَ وَإِنْ أُخْرِجَ لَهُ الْبَخَارِيُّ وَوُثِقَهُ ابْنُ حَبَانَ ، فَقَدْ ضَعَّفَهُ الْجَمْهُورُ » .
 * **قُلْتُ** : تابعه شعبة ، عن الحسن بن عبيد الله به . أخرجه أبو القاسم الأصبهاني في « الترغيب والترهيب » (١٥٣٦ ، ١٥٣٧) .
 وقال المنذرى في « الترغيب » (١٠٢/١) :
 « رواه البزار بإسنادٍ جيدٍ لا بأس به ، وروى ابن ماجة بعضه موقوفاً ، ولعله أشبهه . » اهـ .
 وقال الهيثمي (٩٩/٢) :
 « رجاله ثقات ! »

وأخرجه البيهقي في « سننه » (٣٨/١) من طريق خالد ، عن الحسن بن عبيد الله ، عن سعد بن عبيدة ، عن أبي عبد الرحمن السلمي ، عن علي ، قال : **أَمَرْنَا بِالسَّوَاكِ** . وقال : إن العبد إذا قام يصلي ، أتاه الملك ، فقام خلفه ... الحديث .
 فهذا موقوف . وإن كان له حكمُ الرفع ، لقوله : « **أَمَرْنَا** » وكذلك باقي المتن ، لا يُعرف بطريق الاجتهاد ، لكونه غيباً ، فله حكمُ الرفع أيضاً .

وخالد ، هو ابن عبد الله الواسطي الطحان ، وهو ثقة ثبت .
 وله شاهدٌ مرفوعٌ من حديث جابر ، رضى الله عنه .
 أخرجه البيهقي في « الشعب » ، وتمام الرازي في « الفوائد » ، وأبو نعيم في « السواك » ، والضياء في « المختارة » بسندٍ قال فيه ابن دقيق العيد : « رجاله ثقات » .

= كذا في « فيض القدير » (٤١٢/١) لِلْمَنَاوِي .

= أمّا ما أشار إليه المنذرئى ، والهيثمئى من وقفه على على ، فقد أخرج
ابن ماجة (٢٩١) قال : حدثنا محمد بن عبد العزيز ، ثنا مسلم بن
إبراهيم ، ثنا بحر بن كنيز ، عن عثمان بن ساج ، عن سعيد بن جبير ،
عن على بن أبى طالب ، قال : « إن أفواهم طرق للقرآن ، فطيوها
بالسّواك » .

كذا رواه شيخ ابن ماجة فيه .

وخالفه محمد بن زكريا القرشئى ، ومحمد بن محمد بن سليمان
الباغندئى ، فروياه عن مسلم بن إبراهيم بسنده سواء مرفوعاً .
أخرجه أبو نعيم فى « الحلية » (٢٩٦/٤) ، وأبو سعّد السّمعانئى
فى « أدب الإملاء » (٢٧ - ٢٨) .

قال أبو نعيم :

« غريب من حديث سعيد ، لم نكتبه إلا من حديث بحر » .
قلت : وسنده واه .

أمّا بحر بن كنيز ، فضعفه أبو حاتم .
وقال ابن معين :

« لا يكتب حديثه » .

وتركه المصنّف ، والدارقطنئى .

ولذلك قال الحافظ العراقى - كما فى « الطّرح » (٦٦/٢) - :
« ضعيف جداً » .

وسعيد بن جبير ، لم يسمع من على بن أبى طالب .

قاله أبو زرعة - كما فى « المراسيل » (ص - ٧٤) لابن

أبى حاتم - .

= وعثمانُ بنُ ساج ، تكلم فيه العقيلي .

وقال أبو حاتم :

« يُكتبُ حديثُهُ ، ولا يُحتجُّ به » .

فيظهر من هذا البحث أن الحديث لا يصحُّ موقوفاً ولا مرفوعاً بهذا اللفظ . وإنما التعويل على رواية أبي عبد الرحمن السلمي ، عن علي ، وقد تقدمت . والله أعلم .

٣ - حديث عائشة ، رضى الله عنها .

وله عنها طريقان :

١ - أبو سلمة بن عبد الرحمن ، عنها .

أخرجه ابن حبان في « صحيحه » (ج ٢ / رقم ١٠٦٦) من طريق إسماعيل بن أبي أويس ، ثنا سليمان بن بلال ، عن ابن عجلان ، عن سعيد المقبري ، عن أبي سلمة ، عن عائشة مرفوعاً بنحو حديث الباب .

* قُلْتُ : وهذا سندٌ ظاهره الحُسنُ ، ولكنى أهابُ أن يكون

إسماعيل بن أبي أويس وهم فيه . والله أعلم .

٢ - عروةُ بنُ الزبير ، عنها .

أخرجه البزارُ (ج ١ / رقم ٤٩٣) من طريق معاوية بن يحيى الصدفي ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة مرفوعاً : « لولا أن أشقَّ على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » .

قال البزارُ :

« رواه الحفاظ عن الزهري ، بسنده إلى أبي هريرة . ولا نعلمُ أحداً

تابع معاوية على هذه الرواية . ومعاوية ليين الحديث » .

* قُلْتُ : حاصلُ كلام البزار أن معاوية بن يحيى الصدفي وهم فيه

= على الزهرى .

ووهمه - عندى - وقع فى السند والمتن كليهما . ! !
أما فى السند :

فقد زواه مالك ، عن الزهرى ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن
أبى هريرة مرفوعاً : « لولا أن أشق على أمتى ... الحديث » .
وقد مرّ الكلام عليه .
وأما فى المتن :

فإن معاوية بن يحيى الصدى ، يروى عن الزهرى ، عن عروة ، عن
عائشة مرفوعاً : « ركعتان بسواك ، أفضل من سبعين ركعة بغير
سواك » .

أخرجه البزار (ج ١ / رقم ٥٠٢) ، وأبو يعلى فى « مسنده »
(٢٥٢ - زوائد) ، وابن حبان فى « المجروحين » (٥ / ٣) وتام فى
« الفوائد » (١٥٤) ، وابن عدى فى « الكامل » (٢٣٩٥ / ٦) ،
وبحشلى فى « تاريخ واسط » (٢٠٠) والبيهقى فى « الشعب » (ج ١ / ق
١ / ٤٥١) ، وابن الجوزى فى « الواهيات » (٣٣٦ / ١) .

وهو حديث باطل ، كما حققته قديماً فى « النافلة فى الأحاديث
الضعيفة والباطلة » رقم (١٦٣) وهو مطبوع ، فأغنى عن إعادة الكلام
عليه . فالحاصل أن معاوية بن يحيى الصدى وهم فيه سنداً ومتناً .
وقد قال ابن عدى :

« عامة رواياته فيها نظر » .

ثم إن معاوية بن يحيى الصدى هذا غير معاوية الدمشقى أبى مطيع ،
وقد فرّق بينهما غير واحد .

= أمّا ابنُ حبان ، فقد جعلهما واحداً !

فقال في « المجروحين » (٣/٣ - ٥) :

« معاوية بنُ يحيى الصدقى الأذربلسى ، كُنِيْتُهُ أَبُو مُطِيعٍ » . !! !

كذا قال ! ، ولم يصنع شيئاً كما قال الذهبي رحمه الله تعالى .

هذا : وقد فرّق بينهما :

البخاري في « الكبير » (٣٣٦/١/٤) ، وابنُ أبي حاتم في

« الجرح » (٣٨٣/١/٤ ، ٣٨٤) ، وابنُ عدّي في « الكامل »

(٣٦٩٥/٦ ، ٣٦٩٧) ، ومن المتأخرين : المزني ، والذهبي ، وابنُ

حجر . والله الموفق .

وقد مرّ لعائشة رضي الله عنها حديث آخر في السواك رقم (٥) ويأتي

لها آخر في الحديث القادم - إن شاء الله تعالى - ولها حديث رابع ...

أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (رقم ٣٩٩ - زوائده) من طريق

السري بن إسماعيل ، عن الشعبي ، عن مسروق ، عن عائشة ، قالت :

« كنا نضعُ سواك رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم مع

طهوره ، قالت : قُلْتُ : يا رسول الله ! ما تدعُ السَّوَاكَ ؟ ! قال :

« أجل ! ، لو أني أقدرُ على أن يكون ذلك مني عند كُلِّ شفعٍ من

صلاقي ، لفعلتُ » .

* قُلْتُ : وسندهُ ضعيفٌ جداً .

والسري بنُ إسماعيل تالف .

فتركه أحمد ، والمصنف ، وضعفه الساجي جداً .

وكان ابنُ معين شديد الحمل عليه .

بل قال يحيى القطان :

=

= « استبان لي كذبه في مجلس واحد » !!

وقد اختلف في سياق متنه .

وقد أخرجه البزار (ج ١ / رقم ٤٩٩) من طريق يزيد بن هارون ،
أبنا السري بن إسماعيل بسنده سواء ، بلفظ :

« ... قالت : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم

بالسواك ، وقال : نعم الشيء هو » !

قال الهيثمي في « المجمع » (٩٩ / ٢) :

« فيه السري بن إسماعيل ، وهو ضعيف » !!

كذا قال ! ، ولا يخفى ما فيه من التساهل بعد تقدم الكلام فيه .

وقد قال قبل هذا الموضوع (٩٨ / ٢) :

« متروك » . وهو الصواب .

... وحديث خامس .

أخرجه البيهقي (٤٩ / ٧ - ٥٠) من طريق أحمد بن عمرو ، ثنا ابن

وهب ، ثنا يحيى بن عبد الله بن سالم ، عن عمرو مولى المطلب ، عن

المطلب بن عبد الله ، عن عائشة رضی الله عنها مرفوعاً :

« لقد لزممت السواك ، حتى تخوفت أن يردني » .

* قُلْتُ : وسنده حسن إن ثبت سماع المطلب بن عبد الله من

عائشة . فقد قال أبو حاتم :

« روايته عن عائشة مرسلّة ، ولم يُدرکها » .

وسئل أبو زرعة عن ذلك ، فقال :

« نرجو أن يكون سمع منها » فكأنه يشك في سماعه منها . والله أعلم .

= وأصح من كل ما تقدم حديثها الطويل ، وفيه :

« ... كُنَّا نُعَدُّ لَهُ سِوَاكَ ، وَطَهْرَهُ ، فَيَعْتُهُ اللَّهُ مَا شَاءَ أَنْ يَعْتَهُ مِنْ اللَّيْلِ ، فَيَتَسَوَّكُ ، وَيَتَوَضَّأُ ، وَيُصَلِّي ... الْحَدِيثُ » .
 أخرجه مسلم (١٩/٧٤٦) ، وأبو عوانة (٢٣١/٢ ، ٣٢٣) ،
 وأبو داود (٥٦ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٦) ، والمصنف (١٩٩/٣ -
 ٢٠٠) ، وأحمد (٥٣/٦ - ٥٤ ، ٢٣٦) ، والطبراني في
 « الأوسط » (ج ١ / رقم ٥٠٦) وابن المنذر في « الأوسط » (ج ١ /
 رقم ٣٤٢) وغيرهم . وفي سنده اختلاف ، يأتي شرحه في « كتاب
 قيام الليل » إن شاء الله تعالى .
 وحديث سادس ..

أخرجه أبو داود (٥٧) ، ومن طريقه البيهقي^(١) (٣٩/١) حدثنا
 محمد بن كثير ، حدثنا همام ، عن علي بن زيد ، عن أم محمد ، عن
 عائشة ، أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان لا يرقد من ليل ،
 ولا نهار ، فيستيقظ ، إلا تسوَّك قبل أن يتوضأ .
 * قُلْتُ : وسنده ضعيف .

وعلي بن زيد بن جُدعان كان ضعيف الحفظ .
 وأم محمد هي أمينة ، امرأة زيد بن جُدعان ، والد علي ، وهي
 مجهولة .

٤ - حديث ابن عباس ، رضي الله عنهما .

* قُلْتُ : مرَّ له حديث قريباً ، وانظر شواهد الحديث رقم (٥) =

(١) وقع في السند عند البيهقي : « .. أبو بكر بن داسة ، ثنا ابن كثير .. » وقد سقط
 « أبو داود » من الوسط ، لأنه شيخ ابن داسة ، وروايته هي التي يعتمد عليها البيهقي .
 فليصح هذا السقط من هنا . والله الموفق .

= وحديث آخر عنه ، مرفوعاً :
« أُمِرْتُ بالسَّوَاكِ حَتَّى ظَنَنْتُ - أَوْ حَسِبْتُ - أَنْ سَيَنْزَلُ فِيهِ
قُرْآنٌ » .

أخرجه أحمد (٢٣٧/١ ، ٣٠٧ ، ٣١٥ ، ٣٣٧) ، وأبو يعلى في
« مسنده » (ج ٤ / رقم ٢٣٣٠) ، والخطيب في « الجامع » (٨٥٧)
من طُرُقٍ عن شريك النخعي ، عن أبي إسحق ، عن التميمي ، عن ابن
عباس مرفوعاً به .

وقد رواه عن شريك جماعة منهم :
« يزيد بن هارون ، وأسود بن عامر ، وحجاج ، ويحيى بن آدم ،
وبشر بن الوليد » .

* قُلْتُ : وقد وهم شريك في رَفْعِهِ . والصواب أنه موقوف .
فقد رواه شعبة - وهو من قدماء أصحاب أبي إسحق السبيعي - ،
قال : سمعتُ أبا إسحق ، يُحدث أنه سمع رجلاً من بني تميم ، عن ابن
عباس ، قال : « لقد أمرنا رسولُ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم
بالسَّوَاكِ ، حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيَنْزَلُ عَلَيْهِ فِيهِ » .

أخرجه أحمد (٣٣٩/١ - ٣٤٠) ، والطيالسي (٢٧٣٩) .
وتابعه سفيان الثوري ، عن أبي إسحق .
أخرجه أحمد (٢٨٥/١) .
وشعبة ، وسفيان من قدماء أصحاب أبي إسحق ، وقد سمعنا منه قبل
اختلاطه . واستفدنا من رواية شعبة ، تصريح أبي إسحق بالسماع ، إذ
هو مدلس .

= والتميمي الذي رواه عن ابن عباس ، هو إريدة .

= ترجمه البخاری فی « الكبير » (۶۳/۲/۱) ، وابنُ ابي حاتم في « الجرح » (۳۴۵/۱/۱) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .
ووثقه العجلئي في « ثقاته » (۵۴) ، وابنُ حبان (۵۲/۴) .
وأوردهُ عباسُ الدُّورِيُّ في « تاريخه » (۵۱۸/۳) ، ولم يذكر لابن
معين فيه قولاً ..

وقد روى ابنُ عدِّي في « الكامل » (۱۳۳/۱) عن عبد الله بن
أحمد الدورقي قال : « كل من سكت عنه يحيى بن معين ، فهو عنده
ثقة » .

فلو سلم كلامُ الدورقي من الخلل لكان تقوية لإريدة . والله أعلم .
وعلى كل حال ، فسنُد هذا الحديث حسنً .
والغريبُ أن الشيخ أبا الأشبال أحمد شاكر رحمه الله تعالى صحَّح
حديث شريك السابق في « شرح المسند » (۲۱۲۵/۳/۴) وعزاه
للطيالسي بنحوه عن شعبة ، وذهل أن لفظ الطيالسي موقوف ، وأن
حديث شريك معلول . ولنا وقفةٌ مع الشيخ - رحمه الله - في حال
شريك . وانظر الحديث رقم (۲۹) .

.... وحديثُ ثالثٌ عن ابن عباسٍ مرفوعاً بلفظ :

« أُمِرْتُ بالسَّوَاكِ ، حَتَّى خِفْتُ عَلَى أَسْنَانِي ! »

أخرجه الطبراني في « الكبير » (ج ۱۱ / رقم ۱۲۲۸۶) قال :
حدثنا محمدُ بنُ عليِّ المروزِّي ، ثنا الحسينُ بنُ سعد بن عليِّ بن
الحسين بن واقدٍ ، حدثني جدِّي عليُّ بنُ الحسين ، حدثني أبي ، ثنا
عطاءُ بنُ السائب ، عن سعيد بن جبيرٍ ، عن ابن عباسٍ .

= * قُلْتُ : وسنُّه ضعيفٌ .

= أما شيخُ الطبراني ، فقد وثقه الخطيبُ في « تاريخه » (٦٨/٣) .
والحسينُ بنُ سعدٍ ، لم أهد إلى ترجمته .
وعليُّ بنُ الحسينِ ضعفه أبو حاتمٍ .
وقال النسائي وغيرُهُ :
« لا بأس به » .

ورجَّح الذهبِيُّ أنه صدوقٌ .
وعطاء بنُ السائب كان قد اختلط ، والحسينُ بنُ واقدٍ سمع منه في
الاختلاط على ما يظهر من النظر في ترجمته .

.... وحديث رابعٌ عن ابن عباسٍ ، مرفوعاً بلفظ :

« لولا أن تضعفوا ، لأمرتكم بالسَّوَاك عند كل صلاةٍ » .
أخرجه البزارُ (ج ١ / رقم ٤٩٤ ، ٤٩٥) ، والطبرانيُّ في « الكبير »
(ج ١١ / رقم ١١١٢٥ ، ١١١٣٣) ، وأبو نُعيم في « أخبار أصبهان »
(٢٩٥/١) من طريقٍ عن مسلم الملائِّي ، عن مجاهد ، عن ابنِ
عباسٍ ..

قال الهيثميُّ في « المجمع » (٩٧/٢) :

« فيه مسلمُ الملائِّي ، وهو ضعيفٌ »^(١) .

* قُلْتُ : وهو الصوابُ ، بل لعلُّه واهٍ ، ولم أرَ أحداً أثنى عليه إلا
البزارُ . فقد قال عقب تخریج الحديث : « والملائِّي ليس به بأسٌ !
والبزارُ نَفْسُهُ رَخْوٌ في نقد الرواة ، علمتُ ذلك بالتَّبَع . والله أعلم .
وأخرجه ابنُ عدیِّ في « الكامل » (٢٤٢/١) من طريق إبراهيم بن =

(١) وقال في موضع آخر من « المجمع » (٢٩٦/١) :

« مسلم الملائِّي ، وقد اختلط في آخر عمره » .

= الحكم بن أبان ، عن أبيه ، عن عكرمة ، عن ابن عباس مرفوعاً :
« لولا أن يضعفوا ... الحديث » .

* قُلْتُ : وسندهُ واهٍ .

وإبراهيمُ بنُ الحكم تركه النسائي وغيره .

وقال البخاري :

« سكتوا عنه » .

وهو جرحٌ شديدٌ عنده .

وقال ابنُ عدِّي :

« عامَّةٌ ما يرويه ، لا يُتابعُ عليه » .

.... وحديثُ خامسٌ عن ابن عباسٍ ، قوله :

« في السَّوَاكِ عشرُ خصالٍ : مرضاةٌ للرَّبِّ ، ومسخطةٌ للشيطان ،

ومفرحةٌ للملائكة ، جيدٌ لِلسَّنَةِ ، ويجلو البصر ، ويطيبُ الفم ، ويقلل

البلغم ، وهو من السَّنَةِ ، ويزيدُ في الحسنات » .

أخرجه الدَّارِقُطِيُّ (٥٨/١) من طريقِ معلَى بنِ ميمون ، عن

أيوب ، عن عكرمة ، عن ابنِ عباسٍ ، وقال :

« معلَى بن ميمون ضعيفٌ ، متروكٌ » .

.... وحديثُ سادسٌ عنه ، قال :

« كان رسولُ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يصلي بالليل ، ركعتين

ركعتين ، ثم ينصرف ، فيستاك » .

أخرجه المصنِّفُ في « الكبرى » - كما في « أطرافِ المزمي »

(٤٠٦/٤) قال :

أخبرنا قتيبةٌ . وأخرجه ابنُ ماجة (٢٨٨) قال : حدثنا سفيانُ بنُ

= وكيع ، كلاهما عن عَتَّام بن عَلِيٍّ ، عن الأعمش ، عن حبيب بن
أبي ثابت ، عن سعيد بن جبيرة ، عن ابن عباسٍ فذكره .
وهذا سندٌ رجاله ثقات .

* * *

٥ - حديثُ حذيفة بن اليمان ، رضى الله عنه .
مرّ تخريجُه برقم (٢) .

* * *

٦ - حديثُ زيد بن خالدٍ ، رضى الله عنه .
أخرجه أبو داود (٤٧) ، والمصنّف في « الصوم - من الكبرى » -
كما في « أطراف المزيّ » (٢٤٣/٣ - ٢٤٤) ، والترمذى (٢٣) ،
وأحمد (١١٤/٤ ، ١١٦ ، و ١٩٣/٥) ، وابن أبي شيبة (١٦٨/١) ،
وكذا الطحاوى في « شرح المعاني » (٤٣/١) ، والطبرانى في
« الكبير » (ج ٥ / رقم ٥٢٢٣ ، ٥٢٢٤) ، والسهمى في « تاريخ
جرجان » (٤٥٥) ، والبيهقى (٣٧/١) من طرقٍ عن محمد بن
إسحاق ، عن محمد بن إبراهيم التيمى ، عن أبى سلمة بن عبد الرحمن ،
عن زيد بن خالد مرفوعاً : « لولا أن أشقّ على أمتى لأمرتهم بالسواك
عند كل صلاةٍ ، ولأخرتُ صلاة العشاء إلى ثلث الليل » .
قال : « فكان زيد بن خالدٍ يشهد الصلوات في المسجد ، وسواكُه
على أذنه موضع القلم من أذن الكاتب ، لا يقوم إلى الصلاة إلا استنّ ،
ثم رده إلى موضعه » .

قال الترمذى :

« وحديثُ أبى سلمة عن أبى هريرة ، وزيد بن خالدٍ ، عن النبىِّ =

= صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، كلاهما عندى صحيح ، لأنه قد روى من غير وجه ، عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم هذا الحديث . وحديث أبي هريرة إنما صح لأنه روى من غير وجه . وأمّا محمد بن إسماعيل ، فزعم أن حديث أبي سلمة ، عن زيد بن خالد أصح .

ثم قال عن حديث زيد بن خالد :

« وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ » .

قال الحافظ في « الفتح » :

« رَجَّحَ الْبَخَارِيُّ طَرِيقَ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ لِأَمْرَيْنِ :

الأول : أن فيه قصة ، وهى قول أبي سلمة : فكان زيد بن خالد يضع السواك منه موضع القلم من أذن الكاتب ، فكلما قام إلى الصلاة استاك .

ثانيهما : أنه تُوبِعَ .

فأخرج الإمام أحمد (١١٦/٤) من طريق يحيى بن أبي كثير ، حدثنا أبو سلمة ، عن زيد بن خالد ، فذكر نحوه « اهـ .

وقد اختلف على ابن إسحق فيه .

فأخرجه ابن عدى في « الكامل » (٢٦٩٢/٧) من طريق يحيى بن يمان ، عن سفيان الثوري ، عن محمد بن إسحق ، عن أبي جعفر ، عن جابر ، قال :

« كان السواك من أذن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم موضع القلم من أذن الكاتب » .

* قُلْتُ : وهذا منكر ، والمحفوظ ما تقدم من رواية ابن إسحق =

= ثم هذا من فعل زيد بن خالد كما قال الحافظ في « التلخيص »
(٧١/١) وفي « علل الحديث » (١٤١/٥٥/١) لابن أبي حاتم :
« قال أبو زرعة : هذا وهم ، وهم فيه يحيى بن يمان » اهـ .
* قُلْتُ : وهو سبىء الحفظ .
وانظر كتابنا « النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة » (رقم
٢٧٦) :

٧ - حديث أنس ، رضى الله عنه .

قد مرَّ له حديثٌ برقم (٦) ، فانظره .
.... وله حديثٌ آخر .

أخرجه أبو نُعَيْمٍ في « أخبار أصبهان » (١٤٨/٢ ، ٣١٧) من طريق
العلاء بن أبى العلاء ، قال : حدثني جدى مرداس^(١) الأصبهاني ، عن
أنسٍ مرفوعاً : « ما لكم تدخلون على قُلْحاً ! ، لولا أن أشقَّ على
أمّتى ، لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة . لأبَدَ لِلنَّاسِ مِنَ العَرِيفِ ،
والعريفُ في النار . يؤتى بالجلواز يوم القيامة ، فيقال له : ضع سوطك ،
وادخلِ النار !! » .

واقصر في الموضع الثاني ، على محلِّ الشاهد فقط .
* قُلْتُ : وسنُّه ضعيفٌ .

والعلاء بن أبى العلاء وجدُّه لم أعرف من حالهما شيئاً ، وقد ذكرهما
أبو نُعَيْمٍ في « أخبار أصبهان » ، وساق لهما هذا الحديث الواحد ، فهما
= مجهولا العين أيضاً .

(١) لأدرى هل هو مرداس بن أدية أم غيره ؟ ! فإن يكنه فهو مجهول العين والصفة .
والله أعلم .

= وقوله : « لا بُدَّ للناس من العريف ، والعريف في النار » .
له شاهد من حديث رجلٍ ، عند أبي داود (٢٩٣٤) وفي سنده
مجاهيلٌ لا يعرفون . والله أعلم ..
.... وحديثٌ ثالثٌ لأنسٍ ، مرفوعاً :

« أمرتُ بالسَّوَاكِ ، حتى خشيتُ أن أدرد ، أو : حتى خشيتُ على
لثتي وأسنانِي ! »

أخرجه البزارُ (ج ١ / رقم ٤٩٧) من طريق عمران بن خالد ، عن
ثابت ، عن أنسٍ مرفوعاً به .
قال الهيثميُّ (٩٩ / ٢) :

« فيه عمرانُ بنُ خالدٍ ، وهو ضعيفٌ !! »
* قُلْتُ : بل تركه أحمدُ .

.... وحديثٌ رابعٌ له مرفوعاً بلفظ :

« عليكم بالسَّوَاكِ ، فنعَم الشَّيْءُ السَّوَاكُ ، يذهب بالحفر ، وينزَعُ
البلغم ، ويجلو البصر ، ويشدُّ اللِّثَةَ ، ويذهبُ بالبخر ، ويُصْلِحُ المَعْدَةَ ،
ويزيد في درجات الجنة ، وتحمدهُ الملائكة ، ويرضى الربُّ ، ويُسَخِّطُ
الشَّيْطَانَ » .

أخرجه القاضي عبد الجبار الخولانيُّ في « تاريخ داريا » (ص -
١٠٥) قال : حدثنا جعفرُ بنُ محمد بن هشام ، حدثنا أحمدُ بنُ إبراهيم
ابن عبد الله القرشيُّ ، حدثنا سليمانُ بنُ عبد الرحمن ، حدثنا عبدُ الله
ابنُ عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأزديُّ ، حدثني أبو محمَّد الحكميُّ ،
عن قتادة ، عن أنسٍ به .

= * قُلْتُ : وهذا حديثٌ غريبٌ جداً !

= وفي سنده مجاهيل . بل القاضى عبد الجبار وشيخه لا نعرف من
حاهما ما يوجب قبول خبرهما ، وأبو محمد الحكيمى ، ذكره المزنى فى
« تهذيب الكمال » (ج ٢ / لوحة ٧٠٤) من شيوخ عبد الله بن
عبد الرحمن بن يزيد . ولا أعرف عنه شيئاً . فلا أدري ممن الآفة ؟ !

٨ - حديثُ عبد الله بن عمرو ، رضى الله عنهما .

أخرجه ابنُ عدى فى « الكامل » (١٥٦/٢) من طريق الوليد بن
مسلم ، ثنا ابنُ هبيبة ، عن حبيى بن عبد الله المعافرى ، عن أبى
عبد الرحمن الحُبلى ، عن عبد الله بن عمرو ، مرفوعاً : « لولا أن أُشقَّ
على أمتى ، لأمرتهم أن يستاكوا بالأسحار » ! .
وعزاه الحافظُ فى « التلخيص » (٦٢/١ - ٦٣) لأبى نُعيم فى
« كتاب السَّوَّك » .

وقال المباركفورى فى « التحفة » (١٠٦/١) بعد عزوه لأبى نعيم :
« وفيه ابنُ هبيبة » .

فلعلَّ السند عند أبى نعيم كالذى عند ابنِ عدى هنا .
* قُلْتُ : وسندهُ ضعيفٌ .

الوليدُ بنُ مسلمٍ يُدلسُ التسوية ، وقد عنعن .
وابنُ هبيبة ساء حفظه بآخرة ، وكان مدلساً .

وحبيى بن عبد الله فيه مقالٌ ، وهو صدوقٌ . والله أعلمُ .

٩ - حديثُ ابنِ عمر ، رضى الله عنهما .

أخرجه الطحاوئى فى « شرح المعانى » (٤٣/١) ، والعقيلى فى =

= « الضعفاء » (٢٤٦/٢) من طريق عبد الله بن خلف الطفاوى ، ثنا هشام بن حسان ، عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً : « لولا أن أشق على أمتي ، لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة ، ولأخرت العشاء إلى نصف الليل » .

قال الطحاوئي :

« هذا حديث غريب » .

* **قُلْتُ** : ووجه الغرابة فيه ، أنه لا يُحفظ من حديث هشام بن حسان ، عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر .

والطفاوئي ، قال فيه العقيلي :

« في حديثه وهم ، ونكارة » .

وقد خالفه عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامى ، فرواه عن هشام بن حسان بهذا الإسناد ، ولكنه جعله من « مسند أبى هريرة » أخرجه العقيلي ، (٢٤٦/٢) : وهو المحفوظ .

نعم ؛ توبع الطفاوئي ، ولكن من وجهٍ ضعيف .

تابعه محمد بن صالح بن مهران النطاح ، عن أرطاة بن المنذر ، عن

عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً به .

أخرجه الطبراني في « الكبير » (ج ١٢ / رقم ١٣٣٨٩) ، وفي

« الأوسط » (٦٨ - مجمع البحرين) ، وابن عدى في « الكامل »

(٤٢١/١) .

قال ابن عدى :

« والحديث عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر ، خطأ . إنما

يرويه عبيد الله ، عن سعيد المقبري ، عن أبى هريرة . على أنه قد =

= روى هشامُ بنُ حسانٍ ، عن عبيد الله ، عن نافعٍ ، عن ابنِ عمر ، وهذا خطأ أيضاً . وهذا الطريق كان أسهل عليه ، إذ قال : عبيد الله ، عن نافعٍ ، عن ابنِ عمر ، لأنه طريقٌ واضحٌ - وبهذا الإسنادُ أحاديثُ كثيرةٌ - من أن يقول : عبيد الله ، عن سعيد المقبري ، عن أبي هريرة . ولأرطاةُ أحاديثُ كثيرةٌ غير ما ذكرتهُ ، وفي بعضها خطأ ، وغلطٌ « اهـ .

* قُلْتُ : أمَّا قولُ الهيثمي في « المجمع » (٩٨/٢) :

« وفيه أرطاةُ بن المنذر ، ولم أجد من ذكره » !!
 فوهمٌ غريبٌ ، فقد ذكره ابنُ عديِّ كما تقدّم ، وتبعه صاحب « الميزان » و « اللسان » .

ثمَّ علمتُ أنه ذهولٌ من الحافظ الهيثمي - رحمه الله - لأنّه قال في موضعٍ آخر - لحديثٍ آخر - من « المجمع » (٤٦/٩) :

« وفيه أرطاةُ بنُ المنذر أبو حاتم ، وهو ضعيفٌ » .

قال الحافظ في « اللسان » (٢٨٢/٣) :

« ورواه أحمدٌ من طريق عبد الله بن ربيعة ، عن عبيد الله بن

أبي جعفر ، عن نافع ، عن ابنِ عمر رضی الله عنهما » .

* قُلْتُ : ولم أقف عليه في « المسند » ، ولم أمعن النظر ، فلو صحَّ

أنَّ عبيد الله هو ابنُ أبي جعفر ، وليس : « عبيد الله بن عمر » لكان

اختلافاً في السند . وقد مرَّ في شواهد الحديث رقم (٥) أن عبيد الله

ابن أبي جعفر يروى عن نافعٍ ، عن ابن عمر مرفوعاً : « السَّوَالُكَ مطهرةٌ

للفم ، مرضاةٌ للرَّبِّ » .

فالحاصلُ أنَّ الحديثَ عن ابن عمر غير محفوظٍ ، من الطرق التي =

= ذكرتها .

ثم وقفت على كلام شيخنا الألباني - حافظ الوقت - حول حديث ابن عمر هذا .

فقال في « الإرواء » (١١١/١) بعد أن ساق طرقه باختصار :
« فهذا يدل على أن للحديث أصلاً عن ابن عمر » .

والذي يظهر من التحقيق السابق أن حديث ابن عمر غير محفوظ كما نصّ على ذلك ابن عدّي وغيره . والله أعلم .

(تنبيه) أنكر النووي - رحمه الله - في « المجموع » من حديث

ابن عمر المتقدم قوله : « نصف الليل » وقال :

« منكر لا يُعرف ، وقول إمام الحرمين أنه حديث صحيح ليس

بمقبول منه ، فلا يُعْتَر به » .

قال الحافظ في « التلخيص » (٦٤/١ ، ٦٥) :

« وكأنته - يعني النووي - تبع في ذلك ابن الصلاح ، فإنه قال في

كلامه على « الوسيط » : لم أجد من ذكره من قوله : « إلى نصف

الليل » في كُتُب الحديث ، مع شدّة البحث !! . قال الحافظ : وهذا

يُتَعَجَّبُ فيه من ابن الصلاح أكثر من النووي ! ، فإنهما - وإن اشتركا

في قلة التقل من مستدرك الحاكم ، فإن ابن الصلاح كثير التقل من « سنن

البيهقي » ، والحديث فيه أخرجه عن الحاكم ، وفيه : « إلى نصف الليل »

بالجزم ، ورواه الترمذّي بالتردد » اهـ .

* قُلْتُ : وهو عند الحاكم (١٤٦/١) ، والبيهقي (٣٦/١) .

.... وحديث آخر عن ابن عمر ، بلفظ :

« كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلّم لا ينام ، إلا والسّواك =

= عنده ، إذا استيقظ ، بدأ بالسَّوَاكِ .

أخرجه أحمدُ (١١٧/٢) ، والطيالسيُّ في « مسنده »^(١) - كما في « نصب الراية » (٨/١) - ، والبخاريُّ في « التاريخ » (٢٤/١/١) ، وأبو يعلى في « مسنده » (١٢٨ - زوائده) ، وابنُ نصرٍ في « قيام اللَّيْلِ » (٤٧) من طريق محمد بن إبراهيم بن مسلمٍ ، سمعتُ جدِّي ، يحدثُ عن ابنِ عمر ... فذكره .

ووقع عند محمد بن نصر : « ... محمد بن مهران القرشيُّ ، حدثني حَبِيُّ أبو المثني ، عن ابنِ عمر ... » .

ومحمد بن مهران ، هو محمد بن إبراهيم ، ولكنه نُسب إلى والدِ جدِّه ، أما قوله : « حدثني حبي » هكذا بجاءٍ مهملةٍ ، ثم باء ، ثم ياءٍ تحتانيةٍ وأظنُّ أنها تصحفت عن « جدِّي » كما في بقية المصادر ، مع أن لها وجهاً ، وتكونُ مشتقةً من « الحُبِّ » . والله أعلمُ .

وأبو المثني هي كنية جدِّه ، وانظر « الثقات » (٣٧١/٧) لابنِ حَبَّانٍ .

* قُلْتُ : وهذا سندٌ حسنٌ .

قال الدَّارِقُطْنِيُّ :

« محمد بن إبراهيم بن مسلمٍ ، بصرِّيُّ يحدثُ عن جدِّه ، ولا بأسُ

بهما » .

= وقال ابنُ معينٍ في محمدٍ هذا :

(١) لم أجدهُ في « المسند » المطبوع ، ويبدو أنه فقد مع جملة المفقود من المسند . ومما يدلُّ على أن الطيالسيُّ رواه ، أن محمد بن نصرٍ قال : حدثنا أحمد بن إبراهيم الدورقي ، ثنا أبو داود ثنا محمد بن مهران ... إلخ . وأبو داود هو الطيالسيُّ . والله أعلمُ .

= « ليس به بأس » .

أما ابن حبان ، فقال :

« يُحْطَىء » .

وقال الحافظ الهيثمي - رحمه الله - (٢٦٣/٢) :

« رواه أحمد ، وفيه من لم يُسم ! »

ولم أدر ما وجه هذا القول ؟ ! إلا أن يعنى الهيثمي أن قوله :

« عن جدّه » يُعدُّ إبهاماً ، وهذا بعيدٌ جداً في نظري ، فالله أعلم ..

ثم رأيت البخاري في « التاريخ الكبير » في الموضع السابق ، قال :

« حدثنا موسى ، حدثنا محمد بن إبراهيم بن مسلم بن مهران ، عن

رجُلٍ - يعنى جدّه - عن ابن عمر مثله » .

* قُلْتُ : فلو وقعت رواية في « مسند أحمد » كهذه ، لسُلم للهيثمي

قوله ، وقد كان محمدٌ يُبهم اسم جدّه .

قال البخاري :

« أكثر عليه أصحاب الحديث ، فحلف أن لا يُسمي جدّه » .

... وله طريق آخر عن ابن عمر ، بلفظٍ مقاربٍ ، يرويه عطاء بن

أبي رباحٍ ، عنه ، قال :

« كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلّم لا يتعارَّ ساعةً من

الليل ، إلا أجرى السّواك على فيه » .

أخرجه أبو يعلى (١٢٧ - زوائده) ، والطبراني في « الكبير »

(ج ١٢ / رقم ١٣٥٩٨) من طريق حسام بن مصك ، عن عطاء به .

* قُلْتُ : وسنّده واهٍ .

وحسام بن مصك شبه المتروك ، بل تركه غير واحدٍ ولكنه لم يتفرّد =

= به . فتابعه سعيد بن راشد ، ثنا عطاء ، عن ابن عمر به أخرجه
الطرسوسى فى « مسند ابن عمر » (رقم ٢٣) ، قال :
ثنا محمد بن سعيد بن زياد ، ثنا سعيد بن راشد باللفظ المتقدم مثل
رواية حسام بن مصك .

* قُلْتُ : كذا رواه محمد بن سعيد بن زياد ، عن سعيد بن راشد
وخالفه عيسى بن إبراهيم ، ثنا سعيد بن راشد بسنده سواء لكن بلفظ :
« لولا أن أشق على أمتى ... الحديث » .

أخرجه الطبرانى فى « الكبير » (ج ١٢ / رقم ١٣٥٩٢) .
وتابعه طالتوت بن عباد ، ثنا سعيد بن راشد بسنده سواء ، ولكنه
جمع بين اللفظين .

أخرجه ابن عدى فى « الكامل » (١٢١٨ / ٣) .

وهو على كل حالٍ واهٍ .

لأن سعيد بن راشد تركه النسائى .

وقال البخارى :

« منكر الحديث » .

وهذا جرحٌ شديدٌ عنده .

وقال ابن معين :

« ليس بشيء » .

وقد صرح أحمد ، وابن المدينى ، أن عطاء بن أبى رباح لم يسمع

= من ابن عمر ، وإن كان رآه . والله أعلم .

* * *

= ١٠ - حديثُ أمِّ حبيبة ، رضِيَ اللهُ عنها .
أخرجه أحمدُ (٢٢٥/٦) ، والبخاريُّ في « الكُنَى » (ص -
١٩) ، وابنُ أبي خيثمة في « تاريخه » - كما في « التلخيص »
(٦٤/١) - ، وأبو يعلى في « مسنده » (٢٥٣ ، ٢٥٤ - زوائده)
من طريق محمد بن إسحق ، حدثني محمد بن طلحة بن يزيد بن ركانة ،
عن سالم بن عبد الله بن عمر ، عن أبي الجراح مولى أمِّ حبيبة ، عن
أمِّ حبيبة مرفوعاً : « لولا أن أشقَّ على أُمَّتِي لأمرتهم بالسَّوَالِكِ عند كل
صلاةٍ ، كما يتوضؤون » .

قال الحافظُ :

« سنده حسنٌ » .

ولعلُّه يعني في الشواهد ، لأنَّ أبا الجراح لم يوثقه سوى ابنِ حبانٍ
(٥٦١/٥) .

ومنه تعلمُ ما في قول الهيثميِّ - رحمه الله - من الخلل ، قال :
« رجاله ثقات !! »

وقد رأيتُه يعتدُّ بتوثيق ابنِ حبانٍ كثيراً ، وهذا بخلاف ما عليه أهلُ
التحقيق .

وقد اختلف في سنده .

فأخرجه أحمدُ (٤٢٩/٦) من الوجه السابق ، فذكر فيه :

« ... عن أمِّ حبيبة ، عن زينب بنت جحشٍ مرفوعاً » .

فصار الحديثُ من « مسند زينب » .

ولعلَّ هذا الاختلاف من أبي الجراح . والله أعلمُ .
=

* * *

= ١١ - حديثُ أبي أمامة ، رضِيَ اللهُ عنه .
مرَّ ذكرُهُ في شواهد الحديث رقم (٥) .

* * *

١٢ - حديثُ أبي أيوب الأنصاري ، رضِيَ اللهُ عنه .

أخرجه محمدُ بنُ نصر في « قيام اللَّيْلِ » (٤٧) من طريق عيسى بن يونس ، ثنا واصلُ بنُ السائب ، عن أبي سَورة ، عن أبي أيوب رضِيَ اللهُ عنه قال : « كان رسولُ اللهِ صلى اللهُ عليه وعلى آله وسلم إذا قام من اللَّيْلِ ، يتسَوَّكُ مرتين أو ثلاثاً » .
* قُلْتُ : وسنَدُهُ ضعيفٌ جدًّا .

واصل بن السائب تركه النسائي ، والأزدى .
وقال البخاري ، وأبو حاتم ، ويعقوبُ بنُ سفيان ، والساجي :
« منكرُ الحديث » .

وضَعَفَهُ ابنُ معين وأبو زرعة ، والدارقطني ، وابنُ حبان وغيرهم وأبو سَورة ، معروف بكنيته . ضَعَفَهُ يحيى بن معين جدًّا .
وقال البخاري والساجي :

« منكرُ الحديث » . وجهله الدارقطني ! !

وقال البخاري : « لا يُعرف لأبي سَورة سماعٌ من أبي أيوب » .
.... وهناك حديثٌ آخر لأبي أيوب مرفوعاً :

« أربعٌ من سنن المرسلين : التَّعَطُّرُ ، والنكاحُ ، والسَّوَاكُ ،
والجَنَاءُ » .

أخرجه أحمدُ (٤٢١/٥) ، وابنُ أبي شيبة (١٧٠/١) ، وعبدُ بنُ حميدٍ في « المنتخب » (ج ١/ رقم ٢٢٠) قالوا : ثنا يزيدُ بنُ هارون ، =

= ثنا الحجاجُ بنُ أرطاةٍ ، عن مكحولٍ ، قال : قال أبو أيوب الأنصاريُّ .

فذكره مرفوعاً .

ووقع عند أحمد : « الحياء » - بتحتانية - بدل « الحناء » بنونٍ .

* قُلْتُ : كذا رواه يزيدُ بنُ هارون^(١) ، عن حجاجٍ . وهو

منقطعٌ .

وخالفه حفصُ بنُ غياثٍ ، وعبادُ بنُ العوامِ ، فروياه عن حجاجٍ ،

عن مكحولٍ ، عن أبي الشمالِ ، عن أبي أيوبٍ ، مرفوعاً به فجبر

الانقطاع بين مكحولٍ وأبي أيوبٍ بذكر : « أبي الشمالِ » أخرجه

الترمذِيُّ (١٠٨٠) ، والطبرانيُّ في « الكبير » (ج ٤ / رقم ٤٠٨٥)

وفي « مسند الشاميين » (٣٥٨١) .

قال الترمذِيُّ :

« هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ »^(٢) !

* قُلْتُ : كذا قال الترمذِيُّ - رحمه الله تعالى - ، وفيه نظرٌ لأن

أبا الشمالِ مجهولٌ كما قال الحافظُ .

وقال أبو زرعة :

= « أبو الشمالِ ، لا يُعرف إلا بهذا الحديث » .

(١) ورواه مع يزيد هكذا جماعة - كما يأتي قريباً إن شاء الله تعالى - . وقد رواه عبد الواحدُ بنُ زيادٍ ، عن حجاجٍ به . وفيه « الحناء » . ذكره ابن أبي حاتم في « العلل » (٢٢٣١ / ٢٤٧ / ٢) ..

(٢) قال النووي في « المجموع » (٢٧٤ / ١) بعد نقل تحسين الترمذى : « هذا كلامه ! ، وفي إسناده الحجاج بن أرطاة وأبو الشمال . والحجاج ضعيف عند الجمهور ! ، وأبو الشمال مجهول ، فلعله اعتضد بطريق آخر فصار حسناً .. » اهـ .

= وقال أبو موسى المديني في «الاستغناء في استعمال الحناء»: «هذا حديث مختلف في إسناده ومثته» نقله النووي في «المجموع» (٢٧٥/١) .
وقال المباركفوري في «تحفة الأحوذى» (١٩٨/٤) :

« في تحسين الترمذى هذا الحديث نظراً ، فإنه قد تفرد به أبو الشمال ، وقد عرفت أنه مجهول ، إلا أن يُقال : إن الترمذى قد عرفه ، ولم يكن عنده مجهولاً ! ، أو يُقال : إنه حسن لشواهد ، فروى نحوه عن غير أبى أيوب » اهـ .

* قُلْتُ : أمّا الاحتمال الأول ، فبعيدٌ ، ولو عرفه الترمذى ، لصرّح بذلك في موضع الحديث ، لا سيما أنه لا يُعرف له غيره كما قال أبو زرعة ، وتأخير البيان عن وقت الحاجة إليه لا يجوز .
أمّا الاحتمال الثانى - وهو الشواهد المروية - فسننظر فيه قريباً بإذن الله .

ثم قال الترمذى :

« روى هذا الحديث : هُشيمٌ ، ومحمدُ بنُ يزيد الواسطى ، وأبو معاوية ، وغير واحد ، عن الحجاج ، عن مكحول ، عن أبى أيوب ، ولم يذكروا فيه : « عن أبى الشمال » ، وحديث حفص ابن غياث ، وعبّاد بن العوام أصحُّ » اهـ .

* قُلْتُ : ليس معنى قول الترمذى هذا أن حديث حفص وعبّاد صحيحٌ ، ولكن معنى كلمة « أصحَّ » هنا ، أى أن الحديث بإدخال : « أبى الشمال » بين مكحول وأبى أيوب ، هو الصواب الصحيح ، أما حذفه ، فمرجوحٌ . هذا مراد الترمذى . والله أعلم .

وهناك علةٌ أخرى للحديث غير ما تقدّم ، وهى : تدليسُ الحجاج بن =

= أرطاة .

ثم وجدت شيخنا قال في «الإرواء» (١١٧/١) :
« إنَّ الحجاج قد صرَّح بالتحديث في روايته عنه . فقال المحاملي^(١)
في « الأمامي » (ج ٨ / رقم ٢٥) : حدثنا محمودُ بنُ خدَّاشٍ ، ثنا عبَّادُ
ابنُ العوام ، ثنا حجاج ، ثنا مكحولٌ به . وهذا سندُ رجاله كلُّهم ثقات
(!) ، وبذلك زالت شبهةُ التديس ، وانحصرت العلةُ في جهالة
أبي الشَّمال ، ولولاها لكان السُّنْدُ صحيحاً^(٢) » اهـ .

أمَّا الشواهدُ التي أشار إليها المباركفوري ، فهي عن :
أ - ابن عباس ، مرفوعاً :

« من سنن المرسلين : الحياءُ ، والحلمُ ، والحجامةُ ، والسَّوْكَ ،
والتَّعَطُّرُ ، وكثرةُ الأزواج » .

أخرجه العقيليُّ في « الضعفاء » (٨٣/١) والسِّيَاقُ لَهُ ، وابنُ عدِّي
في « الكامل » (٢٠٧٤/٦) ، والطبرانيُّ في « الكبير » (ج ١١ / رقم
١١٤٤٥) ، من طريق قدامة بن محمد الأشجعيِّ ، قال : حدثنا إسماعيلُ
ابن شبيب ، عن ابن جريجٍ ، عن عطاء ، عن ابن عباسٍ مرفوعاً به .
* قُلْتُ : وسنْدُهُ ضعيفٌ جدًّا .

قال العقيليُّ في ترجمة إسماعيل هذا ، بعد أن ساق له أحاديث :
« إسماعيلُ بنُ شبيب ، عن ابن جريجٍ ، أحاديثُهُ مناكير ، ليس منها =

(١) المحامليُّ : هو الحسين بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الضبيُّ البغداديُّ ، وهو إمامٌ
ثقةٌ مترجمٌ في « تاريخ بغداد » (١٩/٨ - ٢٣) ، و « سير النبلاء » (٢٥٨/١٥ -
٢٦٣) وغيرها من المصادر .

(٢) كذا ! ، وفيه نظرٌ ، لأنَّ الحجاج بن أرطاة كثير الخطأ مع صدقه . فلا يرق حديثه
إلى الصحة . والله أعلم .

= شىء محفوظ . ثم قال : كل هذه الأحاديث غير محفوظة من حديث ابن جريج ، ولا من حديث غيره ، إلا من حديث مَنْ كان مثله في الضعْفِ أو نحوه ، أمّا من حديث ثقة ، فلا اه . وإسماعيل هذا ، وإه ، متهافت . تركه النسائي .

وقدامة بن محمد .

قال ابن معين :

« لا أعرفه » !

وضعه ابن حبان ، وابن عدى .

وقال أبو حاتم ، وأبو زرعة :

« لا بأس به » .

وابن جريج مدلس ، وقد عنعن الحديث . ولا فرق - عندي - بين عنعنة ابن جريج عن عطاء أو غيره ، خلافاً لشيخنا الألباني حافظ الوقت ، وقد جليت هذا البحث في « النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة » (رقم ١٠٨) وهو مطبوع .

ب - حديث جدّ مليح بن عبد الله مرفوعاً :

« خمس من سنن المرسلين : الحياء ، والحلم ، والحجامة ، والسواك ، والتعطر » .

أخرجه البخاري في « الكبير » (١٠/٢/٤) ، والبزار (ج ١ / رقم ٥٠٠) والدولابي في « الكنى » (٤٤/١) والدارقطني في « المؤلف » (٢٠٤٦/٤) ، وابن أبي عاصم في « الآحاد والمثاني » ، والحكيم الترمذى في « نوادر الأصول » - كما في « تخرىج الإحياء » (١٧٧/٣) للعراق - ، والطبرانى في « الكبير » ، وأبو نعيم في « المعرفة » ، =

= والبيهقي في « الشعب » ، والبغوي في « المعجم » - كما في « الإتحاف » للزبيدي - ، والدارقطني في « المؤلف والمختلف » (٢٠٤٦/٤) من طريق محمد بن إسماعيل بن أبي فديك ، ثنا عمر بن محمد الأسلمي ، عن مليح بن عبد الله الخطمي ، عن أبيه ، عن جدّه مرفوعاً به :

قال البزار :

« لا نعلم روى الخطمي إلا هذا ، ولا نعلم له إلا هذا الإسناد » .
وقال البيهقي :

« عمرٌ ينفردُ به » .

وقال الهيثمي في « المجمع » (٩٩/٢) :

« مليحٌ ، وأبوه ، وجدّه ، لم أجد من ترجمهم » !

* قُلْتُ : كذا قال !

ومليح بن عبد الله ، ترجمه البخاري في « الكبير » (١٠/٢/٤) ، وابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٣٦٧/١/٤) ، وابن حبان في « الثقات » (٥٢٦/٧) وما زادوا في ترجمته على : « روى عن أبيه ، روى عنه عمر بن محمد الأسلمي » .

فيظهر أنه مجهول العين والصفة .

وعمر بن محمد الأسلمي ، قال الذهبي : « مجهول » .

ولذا قال الحافظ العراقي :

« سنده ضعيف » .

فهذه الشواهد مع ضعفها لا تحتمل التقوية ، فيصحُّ الاحتمال الثاني الذي أبدأه المباركفوري - رحمه الله - ضعيفاً أيضاً . والله أعلم . =

= ١٣ - حَدِيثُ تَمَّامِ بْنِ الْعَبَّاسِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

أخرجه أحمدُ (٢١٤/١) ، ومن طريقه الخطيبُ في « الموضح » (٢٥٦/٢) حدثنا إسماعيل بن عمر أبو المنذر ، حدثنا سفيان ، عن أبي عليّ الزرّاد ، حدثني جعفر بن تمام بن العباس ، عن أبيه ، قال: أتوا النبيّ صلى الله عليه وعلى آله وسلّم ، فقال : « ما لي أراكم تأتونني قُلْحاً ؟ ! ، لولا أن أشقّ على أمتي ، لفرضتُ عليهم السُّواك كما فرضتُ عليهم الوضوء » . هكذا رواه إسماعيلُ بنُ عمر عن الثوريّ .

وخالفه معاويةُ بنُ هشامٍ : قال ثنا سفيان ، عن أبي عليّ الصيقلي ، عن قثم بن تمام - أو تمام بن قثم - ، عن أبيه ، قال : أتينا النبيّ صلى الله عليه وعلى آله وسلّم ، فقال : « ما بالكم تأتونني قُلْحاً ... الحديث » . * أخرجه أحمدُ (٤٤٢/٣) ، وأبو نُعيم في « معرفة الصحابة » (ق ٢/١٠٨) .

ورواية إسماعيل بن عمر أرجح ، لأنه أثبت من معاوية بن هشام . قال الحافظ في « التعجيل » (ص - ٦٠) : « ورواية معاوية بن هشام شاذّة ، وهو موصوفٌ بسوء الحفظ » . وقد رواه غير واحدٍ عن سفيان على الوجه الأول الذي رواه إسماعيلُ . هذا ، وقد توبع سفيانُ على الوجه الأوّل . تابعه منتسور بن المعتمر ، عن أبي عليّ الزرّاد ، عن جعفر بن تمام ، عن أبيه مرفوعاً ... أخرجه أبو يعلى (١٢٠ - زوائده) ، وأبو نُعيم في « المعرفة » (ق ٢/١٠٨) .

= وتابعه أيضاً قيسُ بن الربيع ، عن أبي عليّ به .

= أخرجه الخطيبُ في « الموضح » (٢٥٦/٢) من طريق أبي النضر ، ثنا قيس .

وقد اختلف عن منصور وقيس في إسناد الحديث كما أشار إليه الخطيبُ . ويأتى . ، وعلى كل حال ، فالوجه الأوَّل أرجح . فننظرُ فيه .
* **قُلْتُ** : وسندهُ ضعيفٌ . وله ثلاث عليلٍ :
* الأولى : جهالةُ أبى عليٍّ الزراد .

فقد ترجمه البخاريُّ في « الكُنَى » (٥٢) ، والحافظُ في « التعجيل » (٥٠٧) ، وقال : « قال أبو عليُّ بنُ السَّكَنِ : مجهولٌ » .

وأقره العراقيُّ في « طرح التثريب » (٦٤/٢) .
فتعقب هذا الحكم الشيخُ أبو الأشبال رحمه الله تعالى ، فقال في « شرح المسند » (٢٤٦/٣) :

« ينبغي الحكمُ بتوثيقه ، فقد نقل في « التهذيب » في ترجمة منصور ابن المعتمر عن أبى داود : « كان منصور لا يروى إلا عن ثقةٍ » ، ورواية منصور عنه ثابتةٌ » اهـ .

* **قُلْتُ** : كذا قال الشيخُ ! ، وهو تعقُّبٌ ضعيفٌ ، لما تقرر في « المصطلح » أن رواية العدل عن سَمَاءُ ، ليست بتعديلٍ له ، وعليه الأكثرُ من المحققين . وقد روى منصور بن المعتمر عن أبى صالح باذام وهو ضعيفٌ ، وروى عن عاصم بن بهدلة ، والمنهال بن عمرو ، وقد تكلم فيهما غير واحدٍ ، وروى عن زياد بن عمرو بن هند ، وعبيد الله ابن علي بن عرفطة ولا تُعرف لهما رواية إلا من جهة منصور فقط .
على أن الشيخَ أبا الأشبال رحمه الله قال في « شرح الترمذى » =

= (٣٥/١) : « أبو علي الصيقل الزراد مجهول » .
فنقض قوله الآخر . ويبدو لي أن كلامه في « المسند » هو المتأخر ،
لأنه شرح الترمذى قديماً ، ويُعرف ذلك أيضاً بكثرة إحالته إلى شرحه
على الترمذى . والله أعلم .
والحق أن قول الحفاظ : « فلان لا يروى إلا عن ثقة » قول لا يؤمن
وقوع الخلل فيه . فكم من إمام قالوا فيه هذه العبارة ، ووجدنا له
شيوخاً ضعفاء ، بل وضعفاء جداً .
وعندنا مثلاً : شعبة بن الحجاج ، قالوا : « لا يروى إلا عن ثقة »
وثبت أنه روى عن جابر الجعفي ، وإبراهيم الهجري ، ومحمد بن عبيد الله
العرزمي ، وعاصم بن عبيد الله ، وغيرهم .
حتى قال الخطيب - كما في « نصب الراية » (١٧٤/٤) - :
« لقد أساء شعبة حيث حدث عن محمد بن عبيد الله العرزمي » .
وقال ابن عدى :
« لعل شعبة لم يرو عن أضعف منه » .
ولذلك قال الذهبي في « الميزان » (٦١٣/٣) :
« شيوخ شعبة نقاوة ، إلا النادر منهم » .
فهذا الذي ينبغي أن يتمسك به في كل من يقولون فيه :
« لا يحدث إلا عن ثقة » .
وقد فصلت هذا البحث في كتابي : « الرغبة في تبراة شعبة » يسر
الله طبعه ..

* العلة الثانية : الإرسال .

= قال ابن حبان في « الثقات » (٨٥/٤) :

= « وممن روى عن الصحابة من التابعين ... تمامُ بنُ العباس بن عبد المُطَّلَب الهاشمي ، يروى عن أبيه ، روى عنه ابنُه جعفر بن تمام . * الاختلافُ في سنده .

وقد اختلف فيه على منصورٍ اختلافاً عظيماً . وأخرجه البخاريُّ في « الكبير » (١٥٧/٢/١) ، والبيهقيُّ (٣٦/١) ، والخطيبُ في « الموضح » (٢٥٦/٢) من طريق منصور ابن المعتز ، عن أبي عليٍّ ، عن جعفر بن تمام ، عن أبيه ، عن ابن عباسٍ فذكره .

فصار الحديث من « مسند ابن عباسٍ » . وقد أخرجه الخطيبُ في « الموضح » (٢٥٦/٢) ، وفي « الجامع » (٨٥٨) ، من طريق قيس بن الربيع ، عن عيسى الزرَّاد ، عن تمام بن معبد ، عن ابن عباسٍ به .

وعيسى ، هو أبو عليٍّ الزرَّاد . وقد اختلف في تعيين شيخه . وأخرجه الحاكم (١٤٦/١) من طريق إسحاق بن إدريس البصريِّ ، ثنا عمر بن عبد الرحمن الأبار ، حدثني منصورٌ ، عن جعفر بن تمام ، عن أبيه ، عن العباس بن عبد المُطَّلَب مرفوعاً . ولم يذكر الجملة الأولى .

وسكت عنه الحاكم والذهبيُّ !!
فانتقل الحديث إلى « مسند العباس » .
* قُلْتُ : وسندهُ ضعيفٌ جداً .
= وإسحاق بن إدريس ، تالف .

= تركه ابنُ المدينة ، ووهَّاهُ أبو زُرعة .

بل قال ابنُ معين :

« كَذَّابٌ يَضَعُ الْحَدِيثَ » .

لكنه لم يتفرَّد به .

فتابعه سليمانُ بنُ كران - بصريٌّ مشهورٌ ليس به بأسٌ - ، ثنا عمرُ

ابنُ عبد الرحمن الأَبَّارُ ، بسنده سواء .

أخرجه البزارُ (ج ١ / رقم ٤٩٨) وقال :

« لا نعلمه بهذا اللَّفْظِ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ، إِلَّا

عن العَبَّاسِ ، بهذا الإسناد » .

وعزاه الهيثميُّ في « المجمع » (٩٧/٢) للطبرانيُّ في « الكبير » ،

وأبى يعلىُّ في « مسنده » بنحوه .

وسليمانُ بنُ كران - ويقال : كراز - ، ولعل الأولُ أصوب ، قال

العقيليُّ (١٣٨/٢) :

« الغالبُ على حديثه الوهمُ » .

وضعَّفه ابنُ عدى ، كما يُفهم من صنيعه في ترجمته .

ولكنه توبع عليه .

قال الذهبيُّ في « الميزان » (٢٢١/٢) :

« وقد رواه فضيلُ بنُ عياضٍ ، عن منصور ، فخلَّص منه

سليمانُ » .

وقال الحافظُ في « اللسان » (١٠١/٣) :

« قد رواه البغداديُّ في « معجمه » عن سريج بن يونس ، عن الأَبَّارِ ،

فخلَّص سليمانُ من عهده » .

= * قُلْتُ : فحاصل الاختلاف أنه مرة يروى عن « تمام بن العباس »
مرسلاً ، ومرة عن : « ابن عباس » ، ومرة عن : « العباس » كلهم عن
النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلّم .

وقد قال الخطيبُ في « الموضح » (٢٥٧/٢) بعد أن ساق هذا
الاختلاف : « وأقربها إلى الصحة حديثُ - سفيان الثوري ، وحديثُ
أبي النضر عن قيس بن الربيع ، فإنه كان للعباس ابن يُقال له : « تمام »
إلا أنه لم يسمع من النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلّم شيئاً ، وكان
له يوم قبض رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلّم ستة أشهر » اهـ .
فانفصل الخطيب على ترجيح أنه من رواية « تمام » مرسلاً ، وهو
الصوابُ عندي . بينما رجّح الشيخُ أبو الأشبال أحمد شاكر أن يكون
الحديث من رواية « تمام بن العباس ، عن أبيه » ، ووافقه شيخنا الألباني
في « الإرواء » (١١١/١) !!

وما مضى من التحقيق يؤيد ما ذهبتُ إليه . والله أعلمُ .
وجملة القول أن الحديث ضعيفٌ لما ذكرته من عللٍ .

ولذلك قال البدرُ العيني في « عمدة القارى » (١٨١/٦) :
« لا يثبتُ » .

وقال النووي في « المجموع » (٢٦٨/١ ، ٢٧٢) : « حديثٌ
ضعيفٌ » .

* * *

١٤ - حديثُ عبد الله بن حنظلة ، رضى الله عنه .

قال المباركفورى - رحمه الله - في « التحفة » (١٠٧/١) :

= « لم أقف عليه » .

= * قُلْتُ : قد وقفتُ عليه ، والحمد لله .

أخرجه أبو داود (٤٨) ، وأحمد (٢٢٥/٥) والفسوي في « تاريخه » (٢٦٣/١ - ٢٦٤) من طريق ابن إسحق ، عن محمد بن يحيى بن

حبان ، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر ، قال :

قُلْتُ : رأيتُ توضؤَ ابنِ عمر لكل صلاة ، طاهراً أو غير طاهر ، عمَّ ذلك ؟ . فقال : حدثني أسماء بنت زيد بن الخطاب أن عبد الله ابن حنظلة بن أبي عامر ، حدثها أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أمر بالوضوء لكل صلاة ، طاهراً أو غير طاهر ، فلمَّا شقَّ ذلك عليه ، أمر بالسَّوَاكِ لكل صلاة .. « فكان ابنُ عمر يرى أن به قوة ، فكان لا يدعُ الوضوء لكل صلاة .

قال الحافظ العراقي في « طرح الثريب » (٧٠/٢) :

« في إسناده محمدُ بنُ إسحق ، وقد رواه بالعنعنة ، وهو مدلسٌ » .

* قُلْتُ : كذا قال ! وقد صرح ابنُ إسحق بالتحديث عند الإمام أحمد ، فكأنه لم يقف عليه ! ، والحديثُ سندهُ حسنٌ كما قال الحافظ

في « التلخيص » (١٢٠/٣) ..

ووقع في رواية أحمد :

« عبید الله بن عبد الله بن عمر » بدل « عبد الله » . وكلاهما ثقة ..

١٥ - حديثُ أمِّ سلمة ، رضی الله عنها .

أخرجه البيهقي (٤٩/٧) من طريق خالد بن عبيد ، حدثني عبد الله

ابن بريدة ، عن أبيه ، عن أم سلمة مرفوعاً : « ما زال جبريلُ يوصيني

بالسَّوَاكِ ، حتى خشيتُ على أضراسي » !!

= * قُلْتُ : وسنُّهُ واهٍ .

وخالدُ بنُ عبيدٍ ، قال البخاريُّ في « الكبير » (١٦١/١/٢) -
: (١٦٢) :

« فيه نظرٌ » .

وهذا جرحٌ شديدٌ عنده .

وقال أبو أحمد الحاكم :

« ليس حديثُهُ بالقائم » .

وضعفه ابنُ عدى ، والعقيليُّ .

وقال ابنُ جَبَّانٍ في « المجروحين » (٢٧٩/١) :

« لا تحلُّ كتابةُ حديثه » .

ولكنه توبع .

تابعه عبد المؤمن بن خالد ، عن ابن بريدة به .

أخرجه الطبرانيُّ في « الكبير » (ج ٢٣ / رقم ٥١٠) حدثنا عبدُ الله

ابنُ أحمد بن حنبلٍ ، ثنا محمد بن حميد ، ثنا أبو تميلة ، ثنا عبد المؤمن به .

قال الهيثميُّ (٩٩/٢) :

« رجالُهُ موثقون ، وفي بعضهم خلافٌ » !!

وقال المنذريُّ في « الترغيب » (١٠٢/١) :

« رواه الطبرانيُّ بإسنادٍ لَيِّنٍ » !!

* قُلْتُ : كذا قالوا !!

ومحمد بن حميد الرازي واهٍ ، بل كذبه أبو زرعة وغيرُهُ .

وعبد المؤمن فيه كلامٌ يسيرٌ .

= وقد نقل البيهقيُّ عن البخاريِّ أنه قال :

= « حديثٌ حسنٌ » !!

١٦ - حديثٌ واثلةٌ بنِ الأسقع ، رضى الله عنه .

أخرجه أحمدُ (٤٩٠/٣) حدثنا إسماعيلُ ، قال : ثنا ليث ، عن
أبي بردة ، عن أبي مريح بن أسامة ، عن واثلة بن الأسقع مرفوعاً :
« أمرتُ بالسَّوَّكِ حتى خشيتُ أن يُكتبَ عليَّ » .
وأخرجه الطبرانيُّ في « الكبير » (ج ٢٢ / رقم ١٨٩ ، ١٩٠) من
طُرُقٍ عن ليثٍ به .

ووقع عند الطبراني في الموضع الأول :
« ... ليث ، عن أبي المريح » .
فسقط في ذكر أبي بردة !

فلا أدري ! أهو من ناسخٍ ، أو طابعٍ ، أم هو اختلافٌ على ليثٍ
في إسناده ؟ !!

وعلى كُلِّ حالٍ ، فالحديثُ ضعيفٌ لضعفِ ليثِ بنِ أبي سليم .
قال الحافظُ في « التقريب » :

« صدوقٌ اختلط أخيراً ، ولم يتميز حديثُهُ ، فترك » .

أمَّا قول الحافظ العراقي في « طرح التثريب » (٧٠/٢) :
« إسناده حسنٌ » !

وقول الهيثمي (٩٨/٢) :

« فيه ليث بن أبي سليم ، وهو ثقةٌ مدلسٌ » !!

ففيه تسامحٌ عن الجرح الذي فيه .
والهيثمي - رحمه الله - يضطربُ كثيراً في كتابه « مجمع الزوائد » =

= فقد رأيتُه ضَعْفَ لَيْثًا مطلقاً (١٨٠/١٠) .

بل قال في موضعٍ آخر (٢٥٤/٦) :

« الغالبُ عليه الضَعْفُ » !!

وكنْتُ قد جمعتُ - منذ سنواتٍ - رجال « مجمع الزوائد » مع نقد الحافظ الهيثمي - رحمه الله تعالى - ، فرأيتُ أوهاماً يكثر التعجُّبُ من وقوعها ، مع الإقرار بالجهد التام المشكور في جمع الكتاب . فالله تعالى يسامحه ، ويرضى عنه .

وقال المنذريُّ في « الترغيب » (١٠٢/١) :

« فيه لَيْثٌ بِنُ أَبِي سُلَيْمٍ » .

وهو يشير بقوله هذا إلى أنه علَّةُ الحديث . والله أعلمُ .

* * *

١٧ - حديثُ أبي موسى الأشعري ، رضى الله عنه .

* قُلْتُ : مرَّ له حديثان برقم (٣ ، ٤) ، فانظرهما غير مأمورٍ وهناك أحاديث أخرى في الباب لم يذكرها الترمذِيُّ - رحمه الله - ، فأنا أشيرُ إليها إشارة خفيفة .

١٨ - حديث جابر بن عبد الله ، رضى الله عنهما .

أخرجه ابنُ أبي حاتمٍ في « العلل » (٧٠/٣٥/١) ، وابنُ عديٍّ في « الكامل » (١٦١٦/٤ - ١٦١٧) من طريق عبد الرحمن بن أبي الموالي ، عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، عن جابرٍ مرفوعاً .
« لولا أن أشقَّ على أمّتي ... الحديث » .

قال أبو حاتمٍ :

« ليس بمحفوظٍ . حدثنا به حرملَةُ ، عن ابن وهبٍ ، عن ابن =

= أبى الموال ، عن ابن عقيل ، عن النبىِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلّم ، مرسلٌ . والمرسلُ أشبهُ « اهـ .

وأخرجه ابنُ عدى (٥٦١/٢) من طريق عبد الوهاب بن الضحّاك ، ثنا ابنُ عيَّاشٍ ، عن جعفر بن الحارث ، عن منصورٍ ، عن أبى عتيقٍ ، عن جابرٍ مرفوعاً : « لولا أن أشقُّ على أمّتى ، لجعلتُ عليهم السّواك عزيمةً » .

* * قُلْتُ : وهذا سندٌ ساقطٌ .

وعبد الوهاب بن الضحّاك تالف البتة .

كذبه أبو حاتمٍ ، وتركه النسائى وغيره .

وقال البخارى :

« عنده عجائبٌ » .

وقال أبو داود :

« يضع الحديث » .

وجعفر بن الحارث ، ضعفه ابنُ معين والنسائى .

وقال البخارى :

« منكرٌ الحديث » .

* * *

١٩ - حديثُ سهلِ بنِ سعْدٍ ، رضى الله عنه .

أخرجه الطبرانى فى « الأوسط » (ج ٣ / رقم ٢١٠٨) من طريق

عبيد بن واقد القيسى ، قال : سمعتُ شيخاً من غفارى ، يُكنى أبا عبد الله

يحدث عن سهل بن سعد مرفوعاً : « أمرنى جبريلُ عليه السلام

بالسواك ، حتى ظننتُ أن سأدرُدُ » .

= قال الطبراني :

« لا يروى هذا الحديث عن سعد ، إلا بهذا الإسناد ، تفرد به عبيدُ ابنُ واقد . »

* قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ .

وعبيد بن واقد ضعّفه أبو حاتم ، وابنُ عدّي ، وغيرُهُما .
وشيخُهُ مجهولٌ . والله أعلم .

* * *

٢٠ - حديثُ عبد الله بن الزبير ، رضى الله عنه .

أخرجه ابنُ أبي شيبة في « المصنف » (١٦٩/١) قال : حدثنا معاويةُ بنُ هشام ، قال : حدثنا سليمانُ بنُ قرمٍ ، عن أبي حبيبٍ ، عن رجلٍ من أهل الحجاز ، عن عبد الله بن الزبير مرفوعاً :

« لولا أن أشقّ على أمتي ، لأمرتهم بالسّواك عند كل صلاةٍ » .
* قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ .

معاويةُ بن هشام ، وسليمانُ بن قرمٍ متكلّمٌ فيهما .

ومعاوية أقوى الرجلين . لكنهما لم يتفردا بالحديث .

فأخرجه البزارُ (ج ١ / رقم ٤٩٢) قال : حدثنا خالد بن يوسف ، ثنا أبو عوانة ، عن سنان أبي حبيبٍ ، عن رجلٍ ، عن ابن الزبير أنّ رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلّم كان يأمر بالسّواك .

ولم يذكر اللفظ الأول .

قال البزارُ :

« لا نعلمه يروى عن ابن الزبير ، إلا من هذا الوجه » .

= وعزاه الهيثمي في « المجمع » (٩٧/٢) للطبراني في « المعجم »

= الكبير » .

وقال : « فيه راوٍ لم يُسمَّ » .

* قُلْتُ : وشيخُ البزار ضعيفٌ .

ثمَّ جهالةُ الراوى عن عبد الله بن الزبير .

أمَّا سنانُ بن حبيب ، أبو حبيبٍ ، فقال أحمدُ :

« لا بأس به » .

رواه عنه ابنُ أبى حاتمٍ فى « الجرح والتعديل » (٢٥٢/١/٢) .

* قُلْتُ : وفى الباب بعضُ أحاديثٍ أُخر ، ومن أراد الزيادة فعليه

بـ « مجمع الزوائد » . والله الموفق .

* * *

٢١ - حديثُ نافع بن جبير ، مرسلًا .

أخرجه الخطابى فى « الغريب » (١٠٣/١) من طريق سعيد بن

منصور ، ثنا سفيان ، عن أبى الحويرث ، سمع نافع بن جبير ، يرفعه :

« لزمْتُ السَّوَّك ، حتى خشيتُ أن يُدردنى ! »

* قُلْتُ : وهذا مرسلٌ ضعيفُ الإسناد لأجل أبى الحويرث واسمه

عبد الرحمن بن معاوية وهو ضعيفٌ . وسفيان الراوى عنه ذكروا أنه

الثورى ، وهذا مشكل ، فإنهم لم يذكروا لسعيد بن منصور رواية عن

الثورى ، إنما عن ابن عيينة ، فالله أعلم .

السَّوَاكُ فِي كُلِّ حِينٍ

٨ - أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَيْسَى - وَهُوَ ابْنُ يُونُسَ - ، عَنْ مَسْعَرٍ ، عَنِ الْمِقْدَامِ - وَهُوَ ابْنُ شُرَيْحٍ - ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : قُلْتُ لِعَائِشَةَ : يَا سَيِّدَةَ كَانِ يَبْدَأُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ بَيْتَهُ ؟ قَالَتْ : بِالسَّوَاكِ .

٨ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ .

* عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ ، هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَطَاءٍ ، أَبُو الْحَسَنِ .
 رَوَى عَنْهُ الْمُصَنِّفُ (١٢) حَدِيثًا .
 أَخْرَجَ لَهُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ أَيْضًا .
 وَقَدْ وَثَّقَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَابْنُ حِبَّانٍ ، وَمُسْلِمَةُ بْنُ قَاسِمٍ ..
 * عَيْسَى بْنُ يُونُسَ ، هُوَ ابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبْعِيِّ .
 أَخْرَجَ لَهُ الْجَمَاعَةُ ، وَهُوَ ثِقَةٌ نَبِيلٌ .
 وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ :
 « حُجَّةٌ » .

أَنْكَرَ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، وَابْنُ مَعِينٍ أَنَّهُ وَصَلَ حَدِيثًا أَرْسَلَهُ غَيْرُهُ .
 وَهُوَ مَا :

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢١٠/٥ - فَتْحَ) ، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٥٣٦) ،
 وَالتِّرْمِذِيُّ (١٩٥٣) ، وَفِي « الشَّمَائِلِ » (٣٥٠) ، وَأَحْمَدُ
 (٩٠/٦) ، وَالبَيْهَقِيُّ (١٨٠/٦) ، وَأَبُو الشَّيْخِ فِي « الْأَخْلَاقِ »
 (٢٥٢) ، وَالْخَطِيبُ فِي « التَّارِيخِ » (٢٢٣/٤) ، وَالبَغَوِيُّ فِي « شَرْحِ
 السُّنَّةِ » (١٠٥/٦) مِنْ طَرِيقِ عَيْسَى بْنِ يُونُسَ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ =

= عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ، قالت : « كان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقبل الهدية ، ويُثيبُ عليها » .
قال البخاريُّ عقبه :

« لم يذكر وكيعٌ ومحاضر : عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة » . ويقصدُ البخاريُّ أن عيسى بنَ يونس خولف في رفعه .
وكذلك قال البرّار .
وقال أبو داود :

« تفرد بوصله عيسى بنُ يونس ، وهو عند الناس مرسلٌ » .
* قُلْتُ : ولم يُجب الحافظ عن هذا الإعلال بشيءٍ في موضع الحديث ، ويمكن أن يقال : عيسى ثقةٌ حجّةٌ ، لم يختلف فيه أحدٌ ، فزيادته مقبولةٌ ، ولعلَّ هذا مستندُ البخاريِّ في تخريج الحديث في « صحيحه » وقد قال الترمذيُّ :
« حديثٌ حسنٌ غريبٌ صحيحٌ ، لا نعرفه إلا من حديث عيسى بن يونس ، عن هشام » اهـ .

* مسعر ، هو ابنُ كدام بنِ ظهير ، أبو سلمة الكوفيُّ .
أخرج له الجماعةُ ، وهو ثقةٌ ثقةٌ .
قال ابنُ أبي حاتمٍ :
« سألتُ أبا عن مسعرٍ إذا خالفه الثوريُّ ؟ ! قال : الحُكْمُ لمسعرٍ ،
إنَّه المُصَحِّفُ ! ! » .

* المقدامُ بنُ شريحٍ ، هو ابنُ هانيءِ الكوفيِّ .
أخرج له الجماعةُ حاشا البخاريِّ ، ففي « الأدب المفرد » .
وثقه أحمدُ ، والمصنّفُ ، وأبو حاتمٍ ، وزاد :

= « صالح » .

* أبوه : شريحُ بنُ هانيءٍ .

أخرج له الجماعةُ حاشا البخاريّ ففى غير « الجامع » .

وثقه أحمدُ ، وابنُ معين ، والمصنّف ، وابنُ سعدٍ .

وقال ابنُ خراشٍ :

« صدوق » .

* * *

والحديثُ أخرجه مسلمٌ (١٤٣/٣ - ١٤٤ نووى) ، وأبو عوانة (١٩٢/١) ، وأبو داود (٥١) ، وابنُ خزيمة (٧٠/١) وابنُ المنذر فى « الأوسط » (ج ١ / رقم ٣٤١) ، والبيهقى (٣٤/١) من طريق مسعر ، عن المقدام ، عن أبيه ، عن عائشة .

وتابعه سفيانُ الثوريّ ، عن المقدام به .

أخرجه أحمدُ (١٨٨/٦ ، ١٩٢) ، وابنُ حبان (ج ٢ / رقم

١٠٧١) .

وتابعه أيضاً شريكُ النخعيّ ، عن المقدام .

أخرجه ابنُ ماجة (٢٩٠) ، وأحمدُ (١١٠/٦ ، ١٨٢ ، ٢٣٧) ،

وسندهُ حسنٌ فى المتابعات ، لأنَّ شريكَ النخعيّ سبىء الحفظ .

ذِكْرُ الْفِطْرَةِ

١ - « الْاِخْتِثَانُ »

٩ - أَخْبَرَنَا الْحَارِثُ بْنُ مَسْكِينٍ - قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ - ، عَنْ ابْنِ وَهْبٍ ، عَنْ يُونُسَ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : « الْفِطْرَةُ خَمْسٌ : الْاِخْتِثَانُ ، وَالِاسْتِحْدَادُ ، وَقَصُّ الشَّارِبِ ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ ، وَتَنْفُؤُ الْإِبْطِ » .

٩ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ .

* الحارث بن مسكين ، هو أبو عمرو المِصرِيُّ .
الإمام ، الفقيه ، الحافظ . أخرج له أبو داود أيضاً وروى عنه المصنف (١٤٠) حديثاً .

ووثقه هو وأحمد ، وابن معين ، والحاكم ، والخطيب وغيرهم ثم إنه على مدار « السنن » يقول المصنف هذه العبارة في حق الحارث بن مسكين وحده : « قراءة عليه وأنا أسمع » .

ف قيل : إن خشونة وقعت بينه وبين شيخه الحارث ، فكان النسائي المصنف يحضر وهو متخف في ناحية بحيث يسمع الصوت ، ولا يراه شيخه . ذكر ذلك ابن الأثير في مقدمة « الجامع » .

* ابن وهب ، هو عبد الله ، الإمام المِصرِيُّ العَلَمُ .

أخرج له الجماعة .

أثنى عليه أحمد ، ووثقه ابن معين ، والمصنف ، وابن سعد في

آخرين .

= قال الخليلي :

« ثقة متفق عليه » .

ومن غرر كلامه - رحمه الله - ما رواه ابنُ أبي حاتمٍ بسنده الصحيح إليه ، قال : « نذرتُ أني كُلِّمًا اغتبتُ إنساناً ، أنْ أصومَ يوماً ، فكنْتُ أعتابُ وأصومُ !! فأجهدني ، فنويتُ أني كُلِّمًا اغتبتُ إنساناً أنْ أتصدقَ بدرهمٍ ، فمن حُبِّ الدراهم ، تركتُ الغيبة !! » !

قال الذهبي في « السير » (٢٢٨/٩) معلقاً :

« هكذا والله كان العلماء ، وهذا هو ثمرة العلم النافع .

وعبدُ الله حُجَّةٌ مطلقاً ، وحديثُهُ كثيرٌ في الصحاح ، وفي دواوين الإسلام ، وحسبك بالنسائي وتعننه في النقد حيث يقول : ابنُ وهبٍ ثقةٌ ، ما أعلمه روى عن الثقات حديثاً منكراً » اهـ .

* يونس ، هو ابنُ يزيد بن أبي النجاد .

أخرج له الجماعة ، وهو ثقةٌ .

وقد تكلم أحمدُ في بعض حديثه عن الزهرري ، من ذلك حديث :

« فيما سقت السماء العُشر » .

وهو حديثٌ صحيحٌ لا شك فيه ، وسيأتي إن شاء الله تعالى الكلامُ

عليه برقم (٢٤٨٧) .

وقد قال أحمد بن صالح :

« نحنُ لا نقدِّمُ في الزهرري على يونس أحداً » .

وفيه بعضُ النظر ، والمقصود تثبيت رواية يونس عن الزهرري .

* سعيد بن المسيب ، هو ابنُ حزن .

الإمام ، الحُجَّةُ ، النبيل .

=

= أخرج له الجماعة .

قال ابنُ حبان :

« كان من سادات التابعين ، فقهاً ، ودينياً ، وورعاً ، وعبادة ، وفضلاً ، وكان أفضه أهل الحجاز ، وأعبر الناس لرؤيا . ما نودى بالصلاة من أربعين سنة ، إلا وسعيدُ في المسجد » اهـ . رحمه الله ورضى عنه . وللحديث طرق عن أبي هريرة ، رضى الله عنه .

١ - سعيد بن المسيب ، عنه .

أخرجه البخارئي في « الصحيح » (١٠ / ٣٤٩ و ١١ / ٨٨ - فتح) ، وفي « الأدب المفرد » (١٢٩٢) ، ومسلم (٣ / ١٤٦ - نووى) ، وأبو عوانة (١ / ١٩٠) ، وأبو داود (٤١٩٨) ، والمصنف - ويأتى في « كتاب الزينة » باب رقم ٥٦ - والترمذئى (٢٧٥٦) ، وابن ماجة (٢٩٢) ، وأحمد (٢ / ٢٢٩ ، ٢٣٩ ، ٢٨٣ ، ٤١٠ ، ٤٨٩) ، وأبو يعلى في « مسنده » (ج ١٠ / رقم ٥٨٧٢) ، وابن حبان (ج ٧ / رقم ٥٤٥٥ ، ٥٤٥٦ ، ٥٤٥٧) ، وابن المنذر في « الأوسط » (١ / ٢٣٨ - ٢٣٩) ، وتمام الرازى في « الفوائد » (رقم ١٥٨) ، والطحاوئى في « المشكل » (١ / ٢٩٦) ، وعبد الرزاق في « المصنف » (١١ / ١٧٤ / ٢٠٢٤٣) ، والحميدئى في « مسنده » (٩٣٦) ، والبيهقئى (١ / ١٤٩) ، وفي « الآداب » (٨٣٢) ، والبعوئى في « شرح السنّة » (١٢ / ١٠٩) من طرق عن الزهرئى ، عن سعيد .

وقد رواه عن الزهرئى جماعة منهم :

« سفيانُ بنُ عيينة ، ومعمّرُ بنُ راشد ، ويونس بن يزيد ، وإبراهيم =

= ابن سعد في آخريين .

٢ - أبو سلمة بن عبد الرحمن ، عنه .

أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » (١٢٥٧) ، وأبو الليث السمرقندي في « تنبيه الغافلين » (ص - ٢٣٣) من طريق ابن إسحق ، عن محمد بن إبراهيم التيمي ، عن أبي سلمة به ، إلا أنه جعل مكان : « الاختتان » : « السواك » .

وسنده حسن ، لولا عنعنة ابن إسحق .

٣ - عروة بن الزبير ، عنه .

أخرجه الطبراني في « الأوسط » (ج ١ / رقم ٣٥٧) حدثنا أحمد ابن رشدين ، قال : حدثنا سعيد بن عفير ، قال : حدثنا ابن لهيعة ، عن أبي الأسود ، عن عروة بن الزبير به ، لكنه جعل « السواك » مكان : « قصّ الشارب » .

قال الطبراني :

« لم يرو هذا الحديث عن عروة ، عن أبي هريرة ، إلا أبو الأسود ، تفرد به ابن لهيعة » .

* **قُلْتُ** : وابن لهيعة وإن كان سييء الحفظ بسبب احتراق غالب أصوله ، إلا أن شيخ الطبراني : « أحمد بن رشدين » وإياه . قال ابن عدّي :

« كذبوه ، وأنكرت عليه أشياء » .

٤ - سعيد المقبري ، عنه ..

أخرجه المصنف في « كتاب الزينة » (١٢٨ / ٨) ، والبخاري في « الأدب » (١٢٩٣) من طريق عبد الرحمن بن إسحاق ، عن سعيد =

= المقبري ، عن أبي هريرة مرفوعاً به .

* قُلْتُ : كذا رفعه عبد الرحمن بن إسحاق .

وخالفه مالك ، فرواه عن سعيد ، عن أبي هريرة موقوفاً أخرجه في « موطنه » (٣/٩٢١/٢) ، والمصنف (١٢٩/٨) ، والبخاري في « الأدب » (١٢٩٤) .

ورواية مالك أثبت . وعبد الرحمن بن إسحاق وإن كان حسن الحديث لكنه لم يكن بالثابت في روايته ، وقد وقعت منه أوهام ومناكير في بعض ما يرويه . والله أعلم .

* * *

* قُلْتُ : وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة ، منهم :

١ - عمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ .

أخرجه أبو داود (٥٤) ، وابن ماجة (٢٩٤) ، وأحمد (٢٦٤/٤) ، والطيالسي (٦٤١) ، وأبو عبيد في « الطهور » (ق ١/١٢) ، والطحاوي في « شرح المعاني » (٢٢٩/٤) ، وفي « المشكل » (٢٩٦/١) ، من طرق عن حماد بن سلمة ، عن علي بن زيد ، عن سلمة بن محمد بن عمار بن ياسر ، عن عمار بن ياسر مرفوعاً : « من الفطرة : المضمضة ، والاستنشاق ، والسواك ، وقص الشارب ، وتقليم الأظفار ، ونتف الإبط ، والاستحداذ ، وغسل البراجم ، والانتضاح ، والاختتان » هذا سياق ابن ماجة ، وبعضهم يزيد وينقص .

* قُلْتُ : وهذا سند ضعيف ، كما قال النووي في « المجموع »

= (٢٨٣/١) .

= علِيُّ بْنُ زَيْدِ بْنِ جَدْعَانَ ، كَانَ ضَعِيفَ الْحَفْظِ .
وسلمة بن محمد ، مجهولٌ كما قال الحافظ .
وقال البخاريُّ :
« لا نعرف أنه سمع من عمار أم لا » .
وقال ابنُ معين :
« حديثُه عن جدِّه : مرسلٌ » .
ووقع عند أبي داود من رواية موسى بن إسماعيل :
« سلمة بن محمد بن عمار ، عن أبيه ... » .
ويُفهم من هذا أنَّ سلمة يرويه عن أبيه مرسلًا ، ليس فيه ذكر :
« عمار » . ولكنَّ الأكثرين يخالفون موسى بن إسماعيل في ذلك .
فرواه عفانُ بنُ مسلم ، وداود بن شبيب ، وأبو داود الطيالسيُّ ،
وخالدُ بنُ عبد الرحمن ، جميعهم يقولُ : « ... سلمة بن محمد بن
عمار ، عن عمار » . وهذا هو الصحيح . والله أعلمُ .
قال الحافظ في « التلخيص » (٧٧/١) :
« صححه ابنُ السَّكَنِ ، وهو معلولٌ » .
وقال الحافظ العراقي في « طرح التثريب » (٧٤/٢) :
« على تقدير صحته ... » .

٢ - حديث أنس بن مالك ، رضى الله عنه .
أخرجه الخطيبُ في « الموضح » (١٩٩/٢) من طريق عبد الله بن
جعفر ، عن عبد الله بن عبد الله بن أبي طلحة ، عن أنسٍ مرفوعاً :
« خمسٌ من الفطرة : قصُّ الشارب ، وتنفُّ الإبط ، وتقليمُ =

= الأظفار ، وحلق العانة ، والختان .

* قُلْتُ : وسندهُ ضعيفٌ .

وعبد الله بن جعفر هو والد عليّ بن المديني وهو ضعيفٌ . وقد
وهاه بعضهم .

* * *

٣ - حديث عائشة ، رضى الله عنها .

أخرجه مسلمٌ (٥٦/٢٦١) ، وأبو عوانة (١٩٠/١ - ١٩١) ،
وأبو داود (٥٣) ، والمصنّف في « كتاب الزينة » (١٢٦/٨ -
١٢٨) ، والترمذى (٢٧٥٧) ، وابن ماجة (٢٩٣) ، وأحمدُ
(١٣٧/٦) ، وابن خزيمة (٨٨/٤٧/١) ، وأبو يعلى في « مسنده »
(ج ٨/رقم ٤٥١٧) ، وابن أبي شيبة (٣٧٩/٨ - ٣٨٠) مختصراً ،
وإبن المنذر في « الأوسط » (ج ١/رقم ٣٣٩) ، والطحاوى في شرح
المعاني « (٢٢٩/٤) ، وفي « المشكل » (٢٩٧/١) ، والعقيلي في
« الضعفاء » (ق ١/٢١١) ، والبيهقى (٣٦/١ ، ٥٢ ، ٥٣ ،
٣٠٠) ، والدّارقطنى (٩٤/١ - ٩٥) ، والبعغوثى في « شرح السنة »
(٣٩٧/١ - ٣٩٨) من طُرُقٍ عن وكيع ، ثنا زكريا بن أبى زائدة ،
عن مصعب بن شيبة ، عن طلق بن حبيب ، عن عبد الله بن الزبير ،
عن عائشة مرفوعاً : « عشرة من الفطرة : قصُّ الشارب ، وإعفاء
اللحية ، والسواك ، والاستنشاق بالماء ، وقصُّ الأظفار ، وغسلُ
البراجم ، وتنفُّ الإبط ، وحلقُ العانة ، وانتقاصُ الماء » .
قال زكريا : نسيْتُ العاشرة ، إلا أن تكون المضمضة . =

= قال الترمذى :

« حديثٌ حسنٌ » !

وقال الدارقطنى :

« تفرد به مصعبُ بنُ شيبة ، وخالفه أبو بشر ، وسليمان التيميُّ فروياه عن طلق قوله غير مرفوعٍ » .

وسبقه المصنّف - رحمه الله - إلى ذلك ، فروى الحديث (١٢٨/٨) من طريق سليمان التيميِّ وجعفر بن إياس أبى بشر ، عن

طلق بن حبيب قال : عشرة من الفطرة ... فذكره ، ثم قال :
« وحديث سليمان التيميِّ وجعفر بن إياس أشبه بالصواب من حديث مصعب بن شيبة ، ومصعب منكر الحديث » اهـ .

قال الزيلعى فى « نصب الراية » (٧٦/١) :

« وهذا الحديث وإن كان مسلمٌ أخرجه فى « صحيحه » ففيه علتان ،

ذكرهما الشيخُ تقى الدين فى « الإمام » ، وعزاهما لابن مندة :
إحدهما : الكلام فى مصعب بن شيبة . قال النسائى : « منكر

الحديث » وقال أبو حاتم : « ليس بقوى ، ولا يحمده » . الثانية :

أنَّ سليمان التيميِّ رواه عن طلق بن حبيب ، عن ابن الزبير مرسلًا .

هكذا رواه النسائى فى « سننه » ، ورواه أيضاً عن أبى بشر ، عن طلق

ابن حبيب ، عن ابن الزبير مرسلًا . قال النسائى : وحديث التيميِّ

وأبى بشر أولى . ومصعب بن شيبة منكر الحديث . انتهى . قال^(١) :

ولأجل هاتين علتين لم يخرج البخارى ، ولم يلتفت مسلمٌ إليهما ، لأن =

(١) القائل هو ابنُ دقيق العيد ، كما جزم بذلك السيوطى فى « زهر الرنى » (١٢٨/٨) .
وقوله قبلها : « انتهى » يعنى كلام ابن مندة . والله أعلم .

= مصعباً عنده ثقة ، والثقة إذا وصل حديثاً ، يقدّم وصله على الإرسال » اهـ .

* قُلْتُ : كذا أجاب رحمه الله تعالى ! ، وهو جوابٌ ضعيفٌ .
وقول ابن دقيق العيد - رحمه الله - أن مصعب بن شيبة ثقة عند مسلم ، فيه نظر ، لأنه بناه على كون مسلمٍ أخرج له ، ومسلمٌ قد يخرج للراوى المتكلم فيه ما لم يُتكره عليه ، فينتقى من حديثه ما وافقه عليه الثقات ، ويكون له عذرٌ في التخريج له ، كالعلوِّ ونحو ذلك .
وقد روى مسلمٌ عن سويد بن سعيد ، نسخة حفص بن ميسرة .
مع أن سويد بن سعيد تكلموا فيه ، حتى قال ابن معين :

« لو كان عندى فرسٌ ورُمحٌ ، كنتُ أغزوهُ » !!

وكان لمسلم في التخريج له علةٌ .
قال إبراهيم بن أبي طالب :

« قُلْتُ لمسلمٍ : كيف استجزت الرواية عن سويد في « الصحيح » ؟
فقال : ومن أين كنتُ آتى بنسخة حفص بن ميسرة ؟ ! » وقال سعيد البردعي :

شهدتُ أبا زُرعة ذكر « صحيح مسلمٍ » ، ونظر فيه ، فإذا حديثٌ لأسباط بن نصر ، فقال : ما أبعد هذا عن الصحيح !! ثم رأى « قطن ابن نسير » ، فقال لي : وهذا أطمُّ !! ، ثم نظر ، فقال : ويروى عن أحمد بن عيسى ؟ ! وأشار إلى لسانه ، كأنه يقول : الكذب ! . ثم قال : يحدث عن أمثال هؤلاء ، ويترك ابن عجلان ونظراءه ، ويطرق لأهل البدع علينا ، فيقولوا : ليس حديثُهُم من الصحيح ؟ ! . فلماً ذهبتُ إلى نيسابور ذكرتُ لمسلمٍ إنكار أبي زُرعة ، فقال :

= إنما أدخلتُ من حديث أسباط وقطن وأحمد ما رواه ثقات ، ووقع لي بنزول ، ووقع لي عن هؤلاء بارتفاع ، فاقترت عليهم ، وأصل الحديث معروف » اهـ .

وانظر « سير النبلاء » (٥٧١/١٢) .

فلا يُتصور أن مسلماً يوثق كل راوٍ أخرج له . فغير سديد إطلاق توثيق مسلم لمصعب بن شيبة لجرد أنه أخرج له . هذا مع كون الفحول تكلموا فيه .

قال أحمد :

« روى أحاديث مناكير » .

وقال أبو حاتم :

« لا يحمدونه ، وليس بقوى » .

أسنده عنهما ابنُ أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٣٠٥/١/٤) .

وقال أبو داود :

« ضعيف » .

وقال النسائي :

« منكر الحديث » .

وقال مرة :

« في حديثه شيء » .

وقال الدارقطني :

« ليس بالقوى ، ولا بالحافظ » .

ووثقه ابنُ معين ، والعجلي (١٧٣٢) .

وقد لخصَّ الحافظ حاله في « التقريب » ، فقال :

= « لَيْنُ الْحَدِيثِ » .

فلو تأمَّنَّا ، وجدنا أن جانب الجارحين أقوى لإمامتهم ، ثم لكثرتهم .
ومع هذا الجرح ، فقد كان مصعب بن شيبة قليل الحديث كما قال ابنُ
سعدٍ . بل هذا مما يُثبت الجرح ، لأن الأوهام قد تغتفر مع سعة الرواية .
فإذا قلنا : إن مصعب بن شيبة حسن الحديث في المتابعات
والشواهد ، فمثله لا يقوى على مخالفة سليمان التيمي ، وجعفر بن
إياس ، وهذا القدر قوَّى جداً .

وقد وقع في كلام ابن دقيق العيد أن النسائي رواه عن طلق بن
حبيب ، عن ابن الزبير ، مرسلًا .

والذي في « سنن النسائي » : « عن طلق بن حبيب قال :
فذكره » ولم يذكر : « ابن الزبير » فالرواية مقطوعة ، وليست مرسلة .
والله أعلم^(١) .

ثم وجدت جواباً آخر عن هذا الحديث للحافظ ابن حجر رحمه الله
عالي . فقال في « الفتح » (٣٣٧/١٠) :

« ورَجَّحَ النسائي الرواية المقطوعة على الموصولة المرفوعة ، والذي
يظهر لي أنها ليست بعلّة قاذية ، فإن راويها مصعب بن شيبة وثقه ابن
معين والعجلّي وغيرهما ، ولينه أحمد وأبو حاتم وغيرهما ، فحديثه
حسنٌ . وله شواهد في حديث أبي هريرة وغيره . فالحكم بصحته من
هذه الحيثية سائغٌ ! ! ، وقول سليمان التيمي :

« سمعتُ طلق بن حبيب يذكر عشراً من الفطرة » يُحتمل أنه يريد
أنه سمعه يذكرها من قبل نفسه على ظاهر ما فهمه النسائي ، ويُحتمل =

(١) وكذا وقع في « علل الدارقطني » (ج ٥/ق ١/٢٠) .

= أن يريد أنه سمعه يذكرها وسندها ، فحذف سليمان السند « اهـ .
* قُلْتُ : كذا أجاب الحافظُ رحمه الله تعالى ، وهو جوابٌ ضعيفٌ

عندى أيضاً ، وضعفه من وجهين :

* الأول : قوله : « مصعب بن شيبة .. فحديثه حسن » .

فنقول : متى يُحسن حديثه ؟ !

الذى لا يشك فيه ناقد أن ذلك يكون في حالة وجود المتابعة ، مع
عدم وجود المخالف ، لا سيما إن كان المخالف أثبت وأحفظ وكلاهما
مفقودٌ هنا . لأن المخالف موجودٌ ، وهو أثبت وأحفظ .

فقد خالفه سليمان التيمي ، وأبو بشر جعفر بن إياس

أمّا سليمان التيمي ، فهو ابنُ طرخان .

وكان ثقةً ، ثبتاً ، متقناً ، من أثبت أهل البصرة .

وجعفر بن إياس ، كان ثقةً كما قال الأكثرون ، وإنما ضعفه شعبة

في حبيب بن سالم ومجاهد .

فهذان خالفا مصعب بن شيبة في إسناده ، فلا يشكُّ أحدٌ في تقديم

روايتهما .

ثم رأيتُ الدارقطني - رحمه الله - سئل في « العلل » (ج ٥/ق

١/٢٠) عن هذا الحديث ، فقال :

« يرويه طلق بن حبيب ، واختلف عنه . فرواه مصعب بن شيبة عن

طلق بن حبيب ، عن عبد الله بن الزبير ، عن عائشة ، عن النبي صلى الله

عليه وعلى آله وسلّم . وخالفه سليمان التيمي وأبو بشر جعفر بن

إياس فرواه عن طلق بن حبيب قال : كان يقال : عشرٌ من الفطرة .

وهما أثبت من مصعب بن شيبة ، وأصح حديثاً « اهـ . =

= وهو نصُّ قولنا والحمد لله على التوفيق .

* **الثاني** : ما ذكره الحافظ - رحمه الله - من وجود شواهد عن

أبي هريرة ، وغيره . فلا يخفى ما فيه من الخلل !

لأن حديث أبي هريرة ، وحديث ابن عمر رضى الله عنهم شاهدان قاصران لحديث عائشة ، ليس فيهما غير خمس خصالٍ فقط ، وحديث عائشة هنا فيه عشرُ خصالٍ ، فنحتاجُ إلى شواهدٍ للخمس خصالٍ الأخرى . وقد وقع ذلك في حديث عمار بن ياسر ، ولكنه ضعيفٌ كما تقدم تحقيقُهُ .

وقد سلك الحافظ هذا المسلك وهو يردُّ على الحافظ شرف الدين الدمياطي لأنه صحَّح حديث : « ماءٌ زمزم لما شرب له »^(١) من طريق سويد بن سعيد ، عن ابن أبي الموالي ، عن ابن المنكدر ، عن جابر .

قال الحافظ في « التلخيص » (٢٦٨/٢) :

« واغتر الحافظُ شرف الدين الدمياطي بظاهر هذا الإسناد ، فحكم بأنه على رسم الصحيح ، لأنَّ ابن أبي الموالي ، انفرد به البخاريُّ ، وسويد انفرد به مسلم ، وغفل عن أن مسلماً أخرج له ما توبع عليه ، لا ما انفرد به ، فضلاً عمَّا خولف فيه ... » اهـ .

أمَّا الاحتمالُ الذي أبداه الحافظ - رحمه الله - في آخر بحثه ، فلا يخفى ضعفُهُ وتكلفُهُ . وما فهمه النَّسائيُّ هو المتبادر عند أهل الفن ، وإلا فيمكننا في كُُلِّ إرسالٍ ، أو إعضالٍ أن نقول : لعلَّ الراوي سمع السند موصولاً ، فحذفه اختصاراً ! ولا يخفى فسادهُ .

هذا ، وقد استنكر العقيليُّ أيضاً العدد في حديث عائشة والله تعالى أعلم . وقد ذكر الحافظ ابنُ عبد الهادي حديث عائشة هذا في « المحرر » (رقم ٣٢) وقال : « له علةٌ مؤثرةٌ » . =

(١) وهو حديثٌ صحيحٌ ، سبق لي تصحيحُهُ في « فصل الخطاب بنقد المعنى عن الحفظ والكتاب » (ص ١٢٠ - ١٢٣) وأصله « جنة المرتاب » (٤٤١/٢ - ٤٤٥) .

= ٤ - حديث ابن عباس - رضى الله عنهما - موقوف .

أخرجه ابنُ عدِّي في « الكامل » (٨٨٥/٣) من طريق خالد بن يزيد بن أبى مالك ، ثنا أبو رُوِّق ، عن الضحَّاك ، عن ابنِ عباسٍ ، قال : « عشر من السنَّة ، خمسٌ في الرأس ، وخمسٌ في البدن . فأما التي في الرأس ، فالسَّوَّك ، والفرق ، والاستنشاق ، والمضمضة ، والأخذ من الشارب ، ولم يذكر التي في الجسد » .

* قُلْتُ : وسنُّه وإِه .

وخالد بن يزيد ضعيف ، بل اتهمه يحيى بن معين . والضحَّاك هو ابنُ مزاحمٍ ، لم يسمع من ابنِ عباسٍ .

ولكن له سننٌ آخرٌ ، بسياقٍ فيه اختلافٌ يسيرٌ .

أخرجه عبدُ الرزاق في « تفسيره » ، ومن طريقه ابنُ جرير الطبريُّ في « تفسيره » (١٩١٠) ، وفي « التاريخ » (١٤٤/١) ، والحاكم^(١) (٢٦٦/٢) ، والبيهقيُّ (١٤٩/١) من طريق معمر بن راشد ، عن ابنِ طاووس ، عن أبيه ، عن ابنِ عباسٍ ، في قوله تعالى :

﴿ وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ ﴾ - (١٢٤/٢) .

قال : ابتلاه اللهُ بالطهارة ، خمسٌ في الرأس ، وخمسٌ في الجسد . في الرأس : قصُّ الشارب ، والمضمضة ، والاستنشاق ، والشوَّك ، وفرقُ الرأس ، وفي الجسد : تقليمُ الأظفار وحلقُ العانة ، والحَتَّانُ ، وبتف الإبط ، وغسلُ أثر الغائط والبول بالماء » .

قال الحاكم :

(١) سقط سند الحاكم من « المستدرک » وقد رواه البيهقي من طريق شيخه الحاكم موصولاً .

= « صحيحٌ على شرط الشيخين » ووافقه الذهبي .
وهو كما قالوا ، وقد اختلف عن عبد الرزاق في سنده فرواه عنه الحسن
ابن يحيى ، بالوجه السابق .

وخالفه إسحاق ، فرواه عن عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الحكم بن
أبان ، عن القاسم بن أبي بزة ، عن ابن عباسٍ مثله ، ولم يذكر « أثر
البول » .

أخرجه ابن جرير أيضاً (١٩١١) حدثني المثني ، قال : حدثنا
إسحاق به والوجه الأول أثبت . والحكم بن أبان في حفظه لين .
والقاسم بن أبي بزة يظهر لي أنه لم يسمع من ابن عباس ، فإنه يروى
عن مجاهد ، وسعيد بن جبير ، وعكرمة ، وغيرهم ممن أخذوا عن ابن
عباس . والله تعالى أعلم ..

* * *

٥ - حديثُ أبي الدرداء ، رضى الله عنه .

أخرجه البزار (ج ٣ / رقم ٢٩٦٧) ، والطبراني - كما في
« التلخيص » (٦٧/١) - من طريق معاوية بن يحيى الصدفي ، عن
يونس بن ميسرة عن أبي إدريس ، عن أبي الدرداء مرفوعاً :
« الطهاراتُ أربعٌ : قصُّ الشارب ، وحلقُ العانة ، وتقليمُ الأظفار ،
والسَّوَاك » .

قال الهيثمي في « المجمع » (١٦٨/٥) :

« فيه معاوية بن يحيى الصدفي ، وهو ضعيفٌ » .

* قُلْتُ : والراوى عن معاوية بن يحيى عند البزار هو « إسحاق بن

سليمان » وقد قال أبو حاتم : « روى عنه إسحاق بن سليمان أحاديث =

= مناكير ، كأنها من حفظه » .

وقال ابن خراش :

« رواية إسحق الراوى عنه مقلوبة » .

وقال الدارقطني :

« يُكتب ما روى الهقل عنه ، ويُجتنب ما سواه ، خاصة رواية إسحق

ابن سليمان » اهـ .

ولا أدري هل رواية الطبراني عن إسحق بن سليمان أيضاً أم عن

غيره ؟ !

ب : « تَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ »

١٠ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ ، قَالَ :
سَمِعْتُ مَعْمَرًا ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ ، عَنْ
أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ :

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ :
« خَمْسٌ مِنَ الْفِطْرَةِ : قَصُّ الشَّارِبِ ، وَتَنْفُ الْإِطْبِ ، وَتَقْلِيمُ
الْأَظْفَارِ ، وَالِاسْتِحْدَادُ ، وَالْخِتَانُ » .

١٠ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ .

* المعتمر ، هو ابن سليمان التيمي .

أخرج له الجماعة ..

وثقه ابن معين ، وأبو حاتم وزاد : « صدوق » ، وابن سعد
وغيرهم .

قال أحمد :

« ما كان أحفظ معتمر بن سليمان ! ، قل ما كنا نسأله عن شيء
إلا عنده فيه شيء » .

وجرح يحيى القطان ، وابن خراش له بأنه « سيء الحفظ » غلو ،
وقد رده الذهبي بقوله :

« هو ثقة مطلقاً » ، وهو كما قال :

* معمر بن راشد هو الحداني ، أبو عروة البصري ، نزيل اليمن أخرج
له الجماعة ، وهو إمام ، ثقة ، نبيل ، من أثبت الناس في حديث =

= الزهرى ، غير أنه لما دخل البصرة لزيارة أمه ، لم يكن معه كتبه ، فحدث من حفظه ، فوقع للبصريين عنه أغاليط - كما يقول الذهبى فى « السير » (١٢/٧) .

وقال يحيى بن معين :

« إذا حدثك معمر عن العراقيين ، فخالفه إلا عن الزهرى ، وابن طاووس ، فإن حديثه عنهما مستقيم » .

وقد نسه بعضهم إلى الغفلة استناداً إلى حكاية لا تصح ، ذكرتها مع تفنيدها فى كتابى « النافلة فى الأحاديث الضعيفة والباطلة » (رقم ٢٣١) .

* * *

وقد تقدم تخريج الحديث . وأزيد هنا أن المصنف أخرجه فى « كتاب الزينة » (١٨١/٨) بذات السند هنا . والحمد لله .

« نَتْفُ الْإِبِطِ »

١١ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ،
عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَبْعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ :

« خَمْسٌ مِنَ الْفِطْرَةِ : الْخِتَانُ ، وَحَلْقُ الْعَانَةِ ، وَنَتْفُ الْإِبِطِ ، وَتَقْلِيمُ
الْأُظْفَارِ ، وَأَخْذُ الشَّارِبِ » .

١١ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ .

* محمد بن عبد الله بن يزيد ، أبو يحيى بن أبي عبد الرحمن المكي .
أخرج له ابن ماجه أيضاً .

روى عنه المصنف (٥٤) حديثاً ، ووثقه هو وأبو حاتم ، ومسلمة

ابن قاسم . وقال الخليلي :

« ثقة ، متفق عليه » .

« حَلَقُ الْعَانَةِ »

١٢ - أَخْبَرَنَا الْحَارِثُ بْنُ مُسْكِينٍ - قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَ أَنَا أَسْمَعُ - ،
عَنِ ابْنِ وَهْبٍ ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ
عُمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ :
« الْفِطْرَةُ : قَصُّ الْأَطْفَارِ ، وَأَخْذُ الشَّارِبِ ، وَحَلَقُ الْعَانَةِ » .

١٢ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ .

* حَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ ، هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ صَفْوَانَ الْجُمَحِيِّ
الْمَكِّيِّ .

أَخْرَجَ لَهُ الْجَمَاعَةُ .

وَتَقَهُ الْمَصْنُفُ ، وَأَبُو زُرْعَةَ ، وَأَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُمْ .

قَالَ أَحْمَدُ :

« ثِقَةٌ ثَقَّةٌ » .

وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ :

« ثِقَةٌ حَجَّةٌ » .

وَنَاهِيكَ بِذَلِكَ مِنْهُمَا .

* نَافِعٌ ، مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ .

أَخْرَجَ لَهُ الْجَمَاعَةُ .

وَهُوَ ثِقَةٌ نَبِيلٌ ، كَمَا قَالَ ابْنُ خِرَاشٍ .

وَوَثَّقَهُ الْمَصْنُفُ ، وَأَحْمَدُ ، وَابْنُ مَعِينٍ ، فِي آخِرِينَ .

قَالَ الْخَلِيلِيُّ :

=

= « لا يُعرف له خطأ في جميع ما رواه » .

* * *

والحديث أخرجه البخاري (٣٤٩/١٠ - فتح) ، وأحمد
(١١٨/٢) ، وابن حبان في « صحيحه » (ج ٧ / رقم ٥٤٥٤) ،
والطحاوي في « المشكل » (٢٩٦/١) ، وابن المنذر في « الأوسط »
(٢٣٩/١) ، وأبو أمية الطرسوسي في « مسند ابن عمر » (رقم -
٨٠) ، والبيهقي (١٤٩/١) (٢٤٤/٣) من طرق عن حنظلة بن
أبي سفيان ، عن نافع ، عن ابن عمر .

وقد رواه عن حنظلة جماعة منهم :

« ابن وهب ، والوليد بن مسلم ، ومكي بن إبراهيم ، وإسحاق بن

سليمان » .

(تنبيه) هذا الحديث عزاه شيخنا الألباني في « الإرواء »

(١١٢/١) للنسائي وابن حبان ، وفاته العزو للبخاري وهو أولى ، كما
لا يخفى . والله أعلم .

« قِصُّ الشَّارِبِ »

١٣ - أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا عبيدَةُ بْنُ حُمَيْدٍ ، عَنْ
يُوسُفَ بْنِ صُهَيْبٍ ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ ، قَالَ :
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ :
« مَنْ لَمْ يَأْخُذْ مِنْ شَارِبِهِ ، فَلَيْسَ مِنَّا » .

١٣ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ .

* عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، هُوَ ابْنُ إِيَاسِ السَّعْدِيِّ .

أَخْرَجَ لَهُ الشَّيْخَانُ ، وَأَبُو دَاوُدَ .

قَالَ الْمَصْنُفُ :

« ثِقَةٌ ، مَأْمُونٌ ، حَافِظٌ » .

وَقَالَ الْحَاكِمُ :

« كَانَ شَيْخًا فَاضِلًا ثِقَةً » .

رَوَى عَنْهُ الْمَصْنُفُ (١٣٧) حَدِيثًا .

* عبيدَةُ بْنُ حَمِيدٍ ، هُوَ ابْنُ صُهَيْبِ التَّيْمِيِّ ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ

الْكُوفِيُّ ، الْمَعْرُوفُ بِـ « الْحَدَّاءِ » أَخْرَجَ لَهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا مُسْلِمًا .

وَتَقَهُ أَحْمَدُ ، وَابْنُ مَعِينٍ ، وَابْنُ سَعْدٍ ، وَعِثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ،

وَالدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي آخِرِينَ .

* يَوسُفُ بْنُ صُهَيْبٍ ، هُوَ الْكِنْدِيُّ ، الْكُوفِيُّ .

أَخْرَجَ لَهُ أَيْضًا أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ .

قَالَ أَبُو حَاتِمٍ ، وَالنَّسَائِيُّ :

= « لا بأس به » .

ووثقه ابن معين ، وأبو داود ، وعثمان بن أبي شيبة ، والفسوي ،
في آخرين .

* حبيب بن يسار ، هو الكندي ، الكوفي .
أخرج له الترمذي .
وثقه ابن معين ، وأبو زرعة ، وأبو داود .

* * *

أخرجه المُصنّف في « السنن الكبرى » (ج ١/٣/١)^(١) ، وفي
« كتاب الزينة » (١٢٩/٨ - ١٣٠) ، ويأتي إن شاء الله برقم
(٥٠٤٧) ، والترمذي (٢٧٦١) ، وأحمد (٣٦٦/٤ ؛ ٣٦٨) ،
وعبد بن حميد في « المنتخب » (٢٦٤) ، وابن أبي شيبة (٣٧٦/٨ -
٣٧٧) ، ويعقوب بن سفيان في « المعرفة » (٢٣٣/٣) ، وابن حبان
(ج ٧/رقم ٥٤٥٣) ، والطبراني في « الكبير » (ج ٥/رقم ٥٠٣٣ ،
٥٠٣٤ ، ٥٠٣٦) ، وابن عدّي في « الكامل » (٢٣٦١/٦) ،
والبيهقي في « الآداب » (٨٣١) ، والخطيب في « التاريخ »
(٣٢٤/١١) ، وفي « الجامع » (٨٦٤) ، وأبو سعد السمعاني في
« أدب الإماء » (٢٨) ، والقضاعي في « مسند الشهاب » (٣٥٦) ،
٣٥٧ ، ٣٥٨) ، والمزني في « التهذيب » (٤٠٦/٥) من طرق عن
يوسف بن صهيب ، عن حبيب بن يسار ، عن زيد بن أرقم به ، قال
الترمذي :

(١) قال فيها : أخبرنا عبد الله بن محمد بن إسحاق ، قال : نا يحيى بن سعيد ، عن يوسف
ابن صهيب ، بسنده سواء .

= « حديث حسن صحيح » .

وقال الخافظ في « الفتح » (٣٣٧/١٠) :
« سنده قوى » .

وقد رواه هكذا جمع من الثقات ، منهم :

« عبدة بن حميد ، ويحيى القطان ، وجريير ، وأبو نعيم ،
وأبو أسامة ، ومعتمر بن سليمان ، ومحمد بن يوسف الفريابي ، ويعلى
ابن عبدة ، وأخوه محمد بن عبدة ، وحزمة الزيات ، وشعبة بن
الحجاج ، ومندل بن على ، وعبد بن سليمان » .

وخالفهم الربيع بن زياد الهمداني الضبي ، فرواه عن يوسف بن
صهيب ، عن زيد العمى ، عن ابن عمر .

* قُلْتُ : فخالفهم في موضعين :

الأوَّل : أنه جعل شيخ يوسف بن صهيب ، هو زيد العمى ، بدلاً
من « حبيب بن يسار » .

الثاني : أنه جعل الحديث من « مسند ابن عمر » .

ذكره الدارقطني في « العلل » (ج ٢ / ق ١/٥٠) وقال :

« ورواه يحيى القطان ، ومعتمر بن سليمان ، وقيل : عن شعبة ،
وغيرهم ، عن يوسف بن صهيب ، عن حبيب بن يسار ، عن زيد بن
أرقم ، وهو الصواب »^(١) .

(١) قوله : « وقيل : عن شعبة » يشير بهذا إلى ما رواه الخطيب في « تاريخه »
(٣٢٤/١١) من طريق محمد بن معاذ بن المستهل دران ، حدثنا مسدد بن مسرهد ،
حدثنا يحيى ، حدثنا شعبة ، حدثنا يوسف بن صهيب به . قال الخطيب : تفرد برواية
هذا الحديث « دران » عن مسدد هكذا ، ورواه غيره عن مسدد ، عن يحيى ، عن
يوسف بن صهيب من غير ذكر لشعبة ، وقيل هو الصواب » اهـ .

= * قُلْتُ : والربيع بنُ زياد الهمدانيُّ ، قال فيه الذهبيُّ :
« ما رأيتُ لأحدٍ فيه تضعيفاً ، وهو جائزُ الحديث . وقال ابنُ
عدىُّ : له عن يحيى بن سعيد والمدنيين أحاديث لا يتابع عليها » اهـ .
فمثله لا يقوى على مخالفة أحدٍ من المتقدمين ، فضلاً عن جميعهم .
وقد قال صالحُ بنُ محمدٍ في « طبقات همدان » :
« لم يكن مشهوراً بالتحديث » .

ذكره في « لسان الميزان » (٤٤٤/٢) .
وخالف الجماعة في إسناده أيضاً ، خلَّادُ بنُ يحيى الكوفيُّ ، فرواه
عن يوسف بن صهيبٍ ، عن حبيب بن يسار ، عن أبي رملة ، عن زيد
ابن أرقم مرفوعاً . فزاد فيه : « أبا رملة » .
أخرجه الطحاوِيُّ في « المشكل » (١٣٨/٢) .
ورواية الجماعة أرجح ، وخلَّاد بنُ يحيى وإن كان ثقةً ، فقد كان
يغلطُ قليلاً كما قال ابنُ نُمير .

وأبو رملة ، هو عبد الله بن أبي أمامة ، وهو صدوقٌ .
هذا :

وقد توبع يوسف بن صهيبٍ .
تابعه أثنان :

١ - الزبيرقان السراج ، عن حبيب بن يسار به .
أخرجه الطبرانيُّ في « الكبير » (ج ٥ / رقم ٥٠٣٥) ، وفي
« الصغير » (١٠٠/١) ، وابنُ عدىُّ في « الكامل » (٢٣٦٠/٦) من
طريق مصعب بن سلام ، عن الزبيرقان السراج ، عن حبيب بن =

= يسار^(١) به .

قال الطبراني :

« لم يروه عن الزبرقان أبي بكر السراج ، إلا مصعب بن سلام » .
* قُلْتُ : وهذه الرواية خطأ .

فإن مصعب بن سلام أراد أن يقول : « يوسف بن صهيب » ،
فقال : « الزبرقان السراج » ، انقلب عليه السند كما قال ابنُ عدني .
ومصعب بن سلام ، ضعفه ابنُ معين في رواية ، ووهأه أبو داود
وتكلم غير واحد في حفظه .

والزبرقان بن عبد الله السراج في حديثه وهم كما قال البخاري .

٢ - زكريا بن يحيى البدي ، عن حبيب بن يسار به .

أخرجه الطبراني في « الأوسط » (ج ١ / رقم ٥٢٦) من طريق جرير
ابن عبد الحميد ، عن زكريا به .

وقال :

« لم يرو هذا الحديث عن زكريا بن يحيى ، إلا جرير » .

* قُلْتُ : وزكريا هذا ، قال فيه ابنُ معين :

« ليس بثقة » .

* * *

قال الترمذي :

« وفي الباب : عن المغيرة بن شعبة » .

=

(١) وقع عند ابن عدني : « .. الزبرقان السراج عن أبي رزين » .

قال ابنُ عدني :

« وأظنُّ أنَّ أبا رزين هذا ، هو حبيب بن يسار » .

= * قُلْتُ : أما حديث المغيرة بن شعبة فقد :

أخرجه أبو داود (١٨٨) ، والنسائي في « الوليمة » - كما في « أطراف
المزى » (٤٩٢/٨) - ، والترمذى في « الشمائل » (١٣٦) ،
وأحمد في « مسنده » (٢٥٢/٤ - ٢٥٣ ، ٢٥٥) ، والطحاوى في
« شرح المعاني » (٢٣٠/٤) من طريق مسعر بن كدام ، عن
أبي صحرة جامع بن شداد ، عن المغيرة بن عبد الله ، عن المغيرة بن
شعبة ، قال : ضفتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ذات ليلة ،
فأمر بجنب فشوى ، وأخذ الشفرة ، فجعل يحزُّ لى بها منه ، قال : فجاء
بلال فأذنه بالصلاة . قال : فألقى الشفرة ، وقال : « ماله ؟ ! تربت
ميمته » وقام يُصلى . وكان شاربى وفى ، فقصَّه لى على سواك ، أو قال :

« أقصه لك على سواك » ؟

والسياق لأبى داود .

* قُلْتُ : وسنده حسنٌ صحيحٌ .

والمغيرة بن عبد الله اليشكرى ، روى له مسلمٌ .

ووثقه العجلى (١٧٧٩) ، وابن حبان .

وأخرجه الطحاوى (٢٢٩/٤) ، والبيهقى (١٥٠/١) عن

الطيالسى ، وهذا فى « مسنده » (٦٩٨) من طريق المسعودى ، ثنا

أبو عون محمد بن عبيد الله ، عن المغيرة بن شعبة أن رجلاً أتى النَّبِيَّ

صلى الله عليه وآله وسلم طويل الشارب ، فدعا النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله

وسلم بسواك ، ثم دعا بشفرة فقصَّ شارب الرجل على سواك . =

(١) عزاه الخطيبُ التبريزى فى « المشكاة » (٤٢٣٦) للترمذى ، وكان ينبغى تقييده بـ

« الشمائل » فإن هذا الإطلاق يعنى أنه رواه فى « سننه » ، وليس كذلك .

= * قُلْتُ : وظاهر هذه الرواية يخالف الرواية الأولى ، ففي الأولى :
 أن صاحب الحكاية هو المغيرة نفسه ، وفي الثانية : أن المغيرة يحكيها عن
 رجلٍ آخر ، واتخاذ المخرج ينفي التعدد . ولكن يمكن أن يقال : إن الراوى
 قد يُبهم نفسه لمصلحة . غير أن سند هذه الرواية ضعيف من وجهين :
 الأول : اختلاط المسعودي .

الثاني : أن محمد بن عبيد الله لم يدرك المغيرة بن شعبة .
 فقد قال أبو زرعة :

« محمد بن عبيد الله ، عن سعد : مرسل » .

حكاه عنه ابنُ أبي حاتمٍ في « المراسيل » (ص - ١٨٤) .
 ولئن كان ذلك ، فالمغيرة بنُ شعبة توفي قبل سعد بن أبي وقاص فقد
 قال غير واحد أن المغيرة توفي سنة (٥٠) ، بل نقل الخطيبُ إجماع أهل
 العلم على ذلك . وأما سعدُ بنُ أبي وقاصٍ - رضى الله عنه - فقبل
 توفي سنة (٥١) ، ولكن المشهور أنه توفي سنة (٥٥) حكى ذلك إبراهيمُ
 ابن المنذر ، وأبو بكر بنُ حفص ، وابنُ سعدٍ ، فالتعويل على هذه الرواية
 والله أعلم ، وقد رجَّح الحافظ في « الإصابة » (٨٣/٣) أنه توفي سنة
 (٥٥) .

وفي الباب مما لم يذكره الترمذي .

١ - حديث ابن عباسٍ ، رضى الله عنهما .

أخرجه الترمذي (٢٧٦٠) ، وأحمد (٣٠١/١) ، والسياق له ،
 وأبو يعلى (ج ٥ / رقم ٢٧١٥) ، والطحاوي في « شرح المعاني »
 (٢٣٠/٤) ، وأبو الشيخ في « أخلاق النبي » (٢٧٩ - ٢٨٠) من =

= طريق الحسن بن صالح ، عن سماك ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقصُّ شاربه ، وكان أبوكم إبراهيم من قبله يقصُّ شاربه » .

وعند الطحاوئى وأبى الشيخ :

« يجزُّ شاربه » .

قال الترمذى :

« حديث حسنٌ غريبٌ » .

وواقفه الحافظُ فى « الفتح » (٣٤٧/١٠) .

أمَّا الشيخُ أبو الأشبال - رحمه الله - فقال فى « شرح المسند »

(٢٦٠/٤) :

« إسناده صحيحٌ » .

* قُلْتُ : لا ، والمانع من ذلك أن سماك بن حرب كان يُلقنُ فيتلقن ،

وليس الحسنُ بنُ صالحٍ من قدماء أصحابه كشعبة مثلاً .

ولكن الحديث حسنٌ لشواهده الكثيرة .

ورواه زائدةُ بنُ قدامة عن سماك بسنده ، ولم يذكر شرطه الثانى .

أخرجه ابنُ أبى شيبة فى « مصنفه » (٣٧٩/٨) وقد زاد المحقق فى

السند : « عن ابن عباس » بناءً على رواية المسند المتقدمة ، وهو تصرفٌ

خطأً ، لأنه لا يجوز التصرف فى الأسانيد بمجرد المقارنة بالكتب

الأخرى . فقد يكون زائدة أرسله مثلاً . والله أعلم .

ولابن عباسٍ فيه حديثٌ آخرٌ .

أخرجه أحمدُ (٢٤٣/١) ، وأبو القاسم الأصبهاني فى « الترغيب »

(١٤٥٦) ، والخطابى فى « الغريب » (٢٢١/١) ، والطبرائى فى =

= « الكبير » (ج ١١ / رقم ١٢٢٢٤) من طريق إسماعيل بن عياش ،
أخبرني ثعلبة بن مسلم ، عن أبي كعب مولى ابن عباس ، عن ابن
عباس ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قيل له : يا رسول الله !
لقد أبطأ عنك جبريل عليه السلام ؟ ! فقال : « ولم لا يبطيء عني ؟
وأنتم حولي لا تستنون ، ولا تَقلمون أظفاركم ، ولا تقصون شواربكم ،
ولا تُنقون رواجبكم »^(١) .

قال العراقي في « المغني » (١ / ١٣٨) :

« فيه إسماعيل بن عياش ! »

* قُلْتُ : كذا قال - يرحمه الله تعالى - . !

فهو يُعلِّ الحديث بإسماعيل ، وهو غيرُ صواب . لأن الآفة في رواية
إسماعيل أن يروى عن غير أهل الشام ، كالحجازيين مثلاً .
وثعلبة بن مسلم شامي .
وقد قال البخاري وغيره :

« ما حدَّث عن أهل بلده ، فصحيح » .

وعلة الحديث هي جهالة أبي كعب ، مولى ابن عباس .
قال أبو زرعة :

« لا يُسمى ، ولا يُعرف إلا في هذا الحديث » .

ونقل الهيثمي في « المجمع » (٥ / ١٦٧) هذا القول أيضاً عن
أبي حاتم الرازي .

= وقال في « التعجيل » (١٣٨٤) :

(١) الرواجب : هي البراجم ، وهي ما بين عقد الأصابع من داخل .

= « فيه جهالة » .

فالسند ضعيف .

أمّا الشيخ أبو الأشبال ، فقال في « تخرىج المسند » (٣٢/٤) :
« إسناده حسن ... وأبو كعب لم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فهو
تابعي حاله على الستر حتى يتبين . فلذلك حسناً حديثه » اهـ .
* قُلْتُ : وغالب ما يُتقد فيه الشيخ أبو الأشبال - رحمه الله -
هو اعتمادُه على قاعدة ابن حبان في إثبات العدالة ، وأن الراوى الذى
لا يُعرف بجرح فهو على العدالة حتى يتبين فيه ما يخرجُه عنها .
وهذا المذهب وصفه الحافظُ في « مقدمة اللسان » بأنه :

« مذهبٌ عجيبٌ » !!

ومذهبُ الجمهور يُخالفه .

وإنما جرَّ ابن حبان إلى هذا القول ، أنه لا يعتبر الجهالة جرحاً ، خلافاً
للجماهير . فإنه يأتي على الرجل الذى لا يعرفُ عنه شيئاً فيضعه في
« الثقات » ، وهاك أمثلةٌ على ذلك :

١ - قال في (٣٧/٤) : « أبان . شيخٌ .. لا أدري من هو ، ولا
ابن من هو » .

٢ - قال في (٣٩/٤) : « الأزهر بن عبد الله .. إن لم يكن
الحرازى ، فلا أدري من هو » .

٣ - قال في (١٢٦/٤) : « الحسن الكوفى . شيخٌ .. لا أدري
من هو ، ولا ابن من هو » .

٤ - قال في (١٤٦/٤) : « الحكم ، يروى عن ابن عباس ... ثم
قال : الحكم شيخٌ يروى عن أنس بن مالك ، ... لا أدري من هما ، =

- = ولا من أبهما .
- ٥ - قال في (٣٨٤/٤) : « صيفى . شيخ ... إن لم يكن الأول فلا أدري من هو ، ولا ابن من هو » .
- ٦ - قال في (١٤٣/٥) : « عباد القرشى ... إن لم يكن عباد بن عبد الله بن الزبير ، فلا أدري من هو » .
- ٧ - قال في (٢٠٧/٥) : « عطاء المدني ... لا أدري من هو ، ولا ابن من هو » .
- ٨ - قال في (٤٩٧/٥) : « وقاص ... شيخ . لا أدري من هو » .
- ٩ - قال في (١٤٦/٦) : « جميل ، شيخ ... لا أدري من هو ، ولا ابن من هو » .
- ١٠ - قال في (٢٤٩/٦) : « حضرمي ، شيخ ... لا أدري من هو ، ولا ابن من هو » .
- ١١ - قال في (٢٢٦/٦) : « حنظلة ، شيخ يروى المراسيل ، لا أدري من هو » .
- ١٢ - قال في (٤١٨/٦) : « سهيل بن عمرو ، شيخ ... لا أدري من هو ، ولا ابن من هو » .
- ١٣ - قال في (٤١/٨ - ٤٢) : « أحمد بن عبد الله الهمداني ... إن لم يكن ابن أبي السفر ، فلا أدري ابن من هو » .
- ١٤ - قال في (١٨٨/٧) : « عمر الدمشقي ، شيخ ... لا أدري من هو ، ولا ابن من هو » .
- ١٥ - قال في (٢٩٤/٧) : « عكرمة ، شيخ يروى عن =

= الأعرج ، لستُ أعرُفُهُ ولا أدري من أبوهُ » .
* قُلْتُ : فهذا خمسة عشر موضعاً يُبين لك أن ابن حبان لا يعتبر
الجهالة جرحاً ، ولعلّ لو أنعمتُ النظر في « الثقات » لوقفْتُ على نماذج
أخرى . وفيما ذكرته كفايةً .

وقد بدا لي شيءٌ هامٌ .
وهو أن الجهالة لا تُعد جرحاً عند ابن حبان إذا كان الراوى عن
ذلك المجهول ثقةً ، فإن كان الراوى عن المجهول ضعيفاً ، فابن حبان
يعترف بجهالته !

وقد وقعتُ على نصٍّ له في ذلك .
ففي ترجمة « سعيد بن زياد » من « المجروحين » (٣٢٧/١ -
٣٢٨) قال : « والشيخ إذا لم يرو عنه ثقةً ، فهو مجهولٌ لا يجوز
الاحتجاجُ به ، لأنَّ رواية الضعيف لا تُخرج من ليس بعدلٍ عن حدِّ
المجهولين إلى جملة أهل العدالة ، كأنَّ ما روى الضعيفُ وما لم يرو ،
في الحكمِ سيّان » اهـ .

وقد تبين لي بالتتبع أن الشيخ أبا الأشبال - رحمه الله - ينحو نحو
ابن حبان .

فقال في موضعٍ آخر من « تخرّيج المسند » (٢١٦/٣) :
« وأبو ميسرة ... فهذا تابعيٌّ لم يجرحه أحدٌ ، فهو على الستر
والثقة » اهـ .

وله غير ذلك كثيرٌ - يرحمه الله - وسأناقشه في موضعه من كتابنا
هذا إن شاء الله تعالى .

= ٢ - حديث عبد الله بن بسر ، رضى الله عنه .

أخرجه ابن عدى في « الكامل » (٤٧٢/٢) من طريق منصور بن إسماعيل ، عن صفوان بن عمرو ، وأبي بكر بن أبي مریم ، وحرير بن عثمان ، عن عبد الله بن بسر ، قال : رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يطرُّ شاربه طرّاً .
* قُلْتُ : وسنُّه ضعيفٌ .

ومنصور بن إسماعيل ذكره العقيليُّ في « الضعفاء » .
وأبو بكر بن أبي مریم ، وإن كان واهياً ، لكنه متابع كما هو ظاهر .
والله أعلم .

٣ - حديث عائشة ، رضى الله عنها .

أخرجه البيهقيُّ (ج ٣ / رقم ٢٩٦٩) من طريق عبد الرحمن بن مسهر ، ثنا هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ، أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبصر رجلاً ، وشاربه طويلاً ، فقال : « اتنوني بمقصٍّ وسواك » ، فجعل السواك على طرفه ، ثم أخذ ما جاوز ..
قال البيهقيُّ :

« لا نعلمُ رواه عن هشام إلا ابنُ مسهر ، ولم يتابع عليه ، وليس بالحافظ » .

* قُلْتُ : وهذا من الأدلة على تساهل البيهقيِّ رحمه الله في النقد ، فإن عبد الرحمن بن مسهر هذا تركه أبو حاتم والنسائي وغيرهما .
وقال البخاريُّ : « فيه نظر » .

أما الهيثمي فقال في « المجمع » (١٦٨/٥) :

= « كَذَابٌ » .

مع أَنَّهُ قال في موضعٍ آخر (١٢٥/١٠) :

« ضَعِيفٌ » !!

* * *

٤ - حديثُ عبد الله بن عمرو ، رضى الله عنهما .

أخرجه ابنُ أبي شيبة (٣٧٨/٨) حدثنا إسحاقُ بن منصورٍ ، قال :
حدثنا هريمٌ ، عن ابنِ عجلان ، عن مكحول ، عن عبد الله بن عمرو ،
قال : « أُمِرْنَا أَنْ نبشُرَ الشواربَ بشراً » أى نخفها حتى تبين بشرتها .
* قُلْتُ : ورجاله ثقات ، غير أن مكحولاً لم يسمع من عبد الله
ابن عمرو وقد قال أبو مُسْنَهْر : « لم يسمع إلا من أنس وحده » !

٥ - حديثُ الحكم بن عمير الثمالي ، رضى الله عنه .

أخرجه الطبرانيُّ في « الكبير » (ج ٣ / رقم ٣١٩٥) من طريق بقية
ابن الوليد ، ثنا عيسى بن إبراهيم ، عن موسى بن أبي حبيب ، عن الحكم
ابن عمير الثمالي مرفوعاً : « قَصُّوا الشاربَ مع الشفأة » .
وسنَدُهُ ضَعِيفٌ جَدًّا .

فيه عنعنة بقية ، فقد كان يدلُّسُ التسوية .

وعيسى بن إبراهيم بن طهمان تركه أبو حاتم والنسائي وغيرهما ..

* * *

٦ - حديثُ أبي هريرة ، رضى الله عنه .

أخرجه الطبرانيُّ في « الأوسط » - كما في « المجمع »
(١٧٠/٢) - ، والبزارُ (ج ١ / رقم ٦٢٣) من طريق إبراهيم بن
قدامة الجُمحى ، عن أبي عبد الله الأغر ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله =

= صلى الله عليه وآله وسلم كان يُقَلِّمُ أظفاره ، ويقصُّ شاربه يوم الجمعة
قبل أن يخرج إلى الصلاة .
قال البزارُ :

« لا يروى هذا عن أبى هريرة من وجهٍ غير هذا . وإبراهيمُ بنُ قدامة
مدنيٌّ ، تفرد بهذا ، ولم يُتابع عليه ، وإذا انفرد بحديثٍ فليس بحُجَّةٍ ،
لأنَّهُ ليس بمشهورٍ » اهـ . وأقرَّهُ الهيثميُّ في « المجمع » (١٧٠/٢) .
وقال الذهبيُّ في « الميزان » (٥٣/١) :
« خيرٌ منكرٌ » .

ولإبراهيم بن قدامة فيه سندٌ آخر .
أخرجه أبو نُعيم في « معرفة الصحابة » (ق ١/٤٤) من طريق
عبد الله بن صالح ، ثنا أبو مصعب ، ثنا إبراهيم بن قدامة ، عن عبد الله
ابن محمد بن حاطب ، عن أبيه أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم كان
يأخذُ من شاربه وظفره يوم الجمعة .
* قُلْتُ : وهذا الاختلاف في سنده من إبراهيم هذا .

قال الذهبيُّ :

« لا يُعرف » .

وعبد الله بن صالح فيه ضعفٌ من قبل حفظه . وعبد الله بن محمد
ابن حاطب لم أهدت إلى ترجمته . والله أعلم ..

التَّوَقُّيْتُ فِي ذَلِكَ

١٤ - أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا جَعْفَرُ - هُوَ ابْنُ سُلَيْمَانَ - ،
عَنْ أَبِي عَمْرَانَ الْجَوْنِيِّ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : « وَقَّتْ لَنَا
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي قَصِّ الشَّارِبِ ، وَتَقْلِيمِ
الْأظْفَارِ ، وَحَلْقِ الْعَانَةِ ، وَتَنْفِ الْإِيطِ ، أَنْ لَا تَتْرُكَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ
يَوْمًا » .

وَقَالَ مَرَّةً أُخْرَى : « أَرْبَعِينَ لَيْلَةً » .

١٤ - إِسْتَاذُهُ جَيِّدٌ .

* جعفر بن سليمان ، هو الضُّبَعِيُّ ، أبو سليمان البصرى .
أخرج له الجماعة ، إلا البخارى ففى « الأدب المفرد » .
وثقه ابن معين ، وابن المدينى ، وابن سعد وقال : « فيه ضعف » ،
وابن حبان .

وقال أحمد : « لا بأس به » .

وتكلم فيه البخارى ، والسعدى .

وقد أتهم بالرفض .

قال ابن حبان فى « الثقات » (١٤٠/٦) :

« حدثنا الحسن بن سفيان ، ثنا إسحق بن أبى كامل ، ثنا جرير بن
يزيد بن هارون ، بين يدى أبىه ، قال : بعثنى أبى إلى جعفر بن سليمان
الضُّبَعِيِّ ، فقلتُ له : بلغنا أنك تسبُّ أبا بكرٍ وعُمَرَ ؟ قال : أمَّا السُّبُّ
فلا ، ولكن البُغْضُ ما شئتُ !! قال : وإذا هو رافضى كالحمار !! » .
* قُلْتُ : إسحق بن أبى كامل ، لعله المترجم فى « الجرح والتعديل » =

= (٢٣٣/١/١) ، وقد قال فيه أبو حاتم : « صدوق » .
أما جرير بن يزيد بن هارون ، فلم أقف له على ترجمة ، ولكنه متابع
على هذه الحكاية .

قال ابنُ عدِيّ في « الكامل » (٥٦٨/٢) :
« ثنا ابنُ ناجية ، سمعتُ وهب بن بقية يقول : قيل لجعفر بن
سليمان : زعموا أنك تسبُّ أبا بكرٍ وعُمَر ! ؟ فقال : أمَّا السبُّ فلا ،
ولكنُّ بُغضاً يا لك .

ثنا محمد بن نوح الجُنْدَيْسَابُورِيُّ ، ثنا أحمد بن محمد القطَّان ، قال :
سمعتُ الخضر بن محمد بن شجاع يقول : قيل لجعفر بن سليمان ، بلغنا
أنك تشتمُّ أبا بكرٍ وعُمَر ؟ ! قال : أمَّا الشتمُّ فلا ، ولكنُّ بُغضاً يالك !
* قُلْتُ : وابنُ ناجية ، هو عبد الله بن محمد بن ناجية .

قال الخطيبُ في « تاريخه » (١٠٤/١٠) :
« كان ثقةً ثبتاً » .

وقال الذهبيُّ في « السير » (١٦٤/١٤) :
« الإمام ، الحافظ ، الصادق ... كان إماماً حُجَّةً بصيراً بهذا الشأن ،
له مسندٌ كبيرٌ » .

وهب بن بقية ، أبو محمدٍ ثقةٌ حافظٌ ، يروى عن جعفر بن سليمان
فهذا سندٌ صحيحٌ .

وأما محمد بن نوح ، فقد وثقه أبو سعيد بن يونس وزاد :
« حافظ » .

وقال الدارقطنيُّ :

« ثقةٌ مأمونٌ ، ما رأيتُ كتباً أصحَّ من كتبه ، ولا أحسن » . =

= وانظر « سير النبلاء » (٣٤/١٥ - ٣٥) .

وأحمد بن محمد القطان هو ابن يحيى بن سعيد القطان .

قال ابن أبي حاتم :

« كان صدوقاً » .

وذكره ابن حبان في « الثقات » وقال :

« كان متقناً » .

والخضر بن محمد بن شجاع الجزري وثقه أحمد وابن حبان .

وقال أبو حاتم : « ليس به بأس ، كان صدوقاً » .

وهذا سندٌ صحيحٌ أيضاً .

وقال العقيلي في « الضعفاء » (١٨٩/١) :

« حدثنا محمد بن مروان ، قال : حدثنا أحمد بن سنان ، قال :

حدثني سهل بن أبي حدويه ، قال : قلت لجعفر بن سليمان : بلغني

أنك تشتمُّ أبا بكرٍ وعمر؟ فقال : أما أشتمُّ فلا ، ولكن البغضُ ما

شئت !! » .

وهذا سندٌ رجاله ثقات خلا شيخ العقيلي محمد بن مروان القرشي

فلم أقف له على ترجمة . وأحمد بن سنان وثقه النسائي ، وأبو حاتم وزاد

« صدوق » والدارقطني ، والحاكم وزاد « مأمون » وغيرهم .

وسهل بن أبي حدويه ، كذا وقع « حدويه » بالحاء المهملة ، ووقع

في « الجرح والتعديل » (١٩٧/١/٢) : « سهل بن حسان بن

أبي حدويه » بالحاء المعجمة ، وقال : « كان من الحفاظ تقادم موثقه » .

* قُلْتُ : فيلاحظُ من هذه الأسانيد أن القصة ثابتةٌ على جعفر

والأحاديث المرفوعة تثبتُ بمثل هذه الأسانيد .

= وقد أجاب عنها العلماء بجوابين :

* الأول : قول الذهبي في « السير » (١٩٨/٨) :

« هذا غير صحيح عنه ! »

فهذا من الذهبي فيه نظر ، ولعله اتكأ على سند ابن حبان المتقدم

فقط ! وقد ذكرتُ أسانيد أخرى صحيحة !

* الثاني : قال ابنُ عدي :

« سمعتُ السَّاجي يقولُ : وأما الحكاية التي رويت عنه ، إنما عنى

به جارين كانا له ، وقد تأذى بهما ، يُسمى أحدهما أبا بكرٍ والآخر

عُمر ، فسئل عنهما ، فقال : السبُّ لا ، ولكن بُغضاً يالك ! ، ولم يَعْنِ

به الشيخين ، أو كما قال » اهـ .

* قُلْتُ : لم تطمئن نفسي لمثل هذا التأويل ، والحكاية لطرافتها تبدو

غريبة ، لأن جعفرأ كان معروفاً بالتشيع ، فإذا سأله سائلٌ عن رأيه في

أبي بكرٍ وعمر ، فلا ينصرف الذهنُ إلا إلى الشيخين ، وهذا بدهيٌّ لا

يحتاج إلى شرح !

وقد علق الذهبي على هذه الحكاية فقال في « الميزان » :

« قُلْتُ : ما هذا ببعيدٍ ، فإن جعفرأ قد روى أحاديث في مناقب

الشيخين رضى الله عنهما ، وهو صدوقٌ في نفسه ، وينفرد بأحاديث

عُدَّتْ مما يُنكر » اهـ .

ويمكن أن يقال : لعل هذا السبُّ كان في مبدأ أمره ، ثم أقلع عن

ذلك ، وأراد أن يبرهن على صدق إقلاعه هذا فروى أحاديث كانت عنده

في فضائل الشيخين أبي بكرٍ وعمر رضى الله عنهما . أضف إلى ذلك

أنه لم يكن داعيةً إلى مذهبه .

= قال ابن حبان :

« وكان جعفر من الثقات في الروايات ، غير أنه كان ينتحل الميل إلى أهل البيت ، ولم يكن بداعية إلى مذهبه . وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كانت فيه بدعة ، ولم يكن يدعو إليها ، الاحتجاج بخبره جائز » اهـ .

* أبو عمران الجوني . اسمه عبد الملك بن حبيب ، وهو بصري .
أخرج له الجماعة .

ووثقه ابن معين ، وابن سعد .

وقال أبو حاتم :

« صالح » .

وقال المصنف :

« لا بأس به » .

* * *

والحديث أخرجه مسلم (٥١/٢٥٨) ، وأبو عوانة (١٩٠/١) ،
والترمذي (٢٧٥٩) ، وابن ماجة (٢٩٥) وعلی بن الجعد في
« مسنده » (٣٤١٧) ، والبيهقي (١٥٠/١) من طريق جعفر بن
سليمان ، عن أبي عمران ، عن أنس .

قال العقيلي :

« في حديث جعفر هذا نظر » .

وقال ابن عبد البر :

« لم يروه إلا جعفر بن سليمان ، وليس بحجة لسوء حفظه ، وكثرة

=

غلطه » !! .

= * قُلْتُ : كذا قال ابنُ عبد البرِّ - يرحمه اللهُ تعالى - !

وفي قوله نظرٌ من وجهين :

* الأول : أنَّ جعفرًا لم يوصف بسوء الحفظ ، ولا بكثرة الغلط .

إنما قال البخاريُّ :

« يخالف في بعض حديثه » .

وقال السعدىُّ :

« روى أحاديث منكرة ، وهو ثقةٌ متمسكٌ »

فهذا لا يعطى سوء الحفظ ولا كثرة الغلط كما ادعى ابن عبد البر والقبول فيه ما قال البخاريُّ رحمه الله . فإن خالف من هو أوثق منه ترجح عليه المخالف له ، أمَّا إذا انفرد ولم يخالفه أحد فهو مقبولٌ ، فإن توبع فذلك أقوى .. وقد توبع كما يأتي .

أمَّا قول الجوزجاني :

« روى أحاديث منكرة »

فأظنه يعنى أحاديث في فضائل عليٍّ رضى الله عنه ، وكان الجوزجاني يحمل على كل متشيعٍ ، يدلُّ عليه آخر كلامه : « وهو ثقةٌ متمسكٌ » وناهيك بهذا التوثيق من الجوزجاني .

وقد زعم السيد صبحى البدرى السامرائى في مقدمته على كتاب « أحوال الرجال » (ص ١٦) أن الجوزجاني لم يكن ناصبيًا ، واستدلَّ على ذلك بأدلةٍ واهية على التحقيق ، سأناقشها - إن شاء الله - في ترجمة الجوزجاني من هذا الكتاب .

ولو سلمنا أن جعفر بن سليمان روى أحاديث مناكير - على الجادة من هذه الكلمة - فهذا لا يعطى سوء الحفظ ولا كثرة الغلط . =

= والله الموفق .

* * الوجه الثاني : أن جعفرًا لم يتفرّد به .

فتابعه صدقةُ بنُ موسى ، صاحبُ الدقيق ، حدثنا أبو عمران الجوني ، عن أنسِ بنحوه .

أخرجه أبو داود (٤٢٠٠) ، والترمذِيُّ (٢٧٥٨) وعلّي بن الجعد في « مسنده » (٣٤١٣ - ٣٤١٥) ، وأحمد (١٢٢/٣) ، (٢٠٣ ، ٢٥٥) ، وابنُ عدّي في « الكامل » (١٣٩٤/٤) وأبو يعلى (ج٧/رقم ٤١٨٥) ، والبيهقي (١٥٠/١) ، والخطيبُ في « الجامع » (٨٦٥) .

قال الترمذِيُّ :

« هذا - يعنى حديث جعفر - أصحُّ من حديث صدقة ، وصدقةُ بنُ موسى ليس عندهم بالحافظ » .

* * قُلْتُ : يستشهد بحديثه في المتابعات .

وقد أخرجه الطيالسيُّ في « مسنده » (٢١٤١) قال : حدثنا جعفر ابن سليمان ، عن صدقة ، عن أبي عمران ، عن أنسٍ فذكره . كذا وقع السندُ . وظنّني أنه خطأ ، وصوابُه عندي .

« جعفر بن سليمان وصدقة » ، لأنّي لم أقف على ما يثبت رواية جعفر عن صدقة . وشيءٌ آخر ، وهو أن صدقة من شيوخ الطيالسيِّ وقد قال ابنُ عدّي :

« ما أعلمُ رواه عن أبي عمران غيرهما »

* * *

إِحْفَاءُ الشَّارِبِ ، وَإِعْفَاءُ اللَّحَى

١٥ - أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى - هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ - ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : « أَحْفُوا الشَّوَارِبَ ، وَأَعْفُوا اللَّحَى » .

١٥ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ ..

* عبید اللہ بن سعید ، هو ابن یحیی بن برد الشکرئی ، أبو قدامة السرخسی . أخرج له الشيخان أيضاً .

روى عنه المصنّف (١٠٧) حديثاً ، وقال عنه :

« ثقةٌ ، مأمونٌ ، قلٌّ من كتبنا عنه مثله » .

وقال ابنُ عبد البرّ : « أجمعوا على ثقته » .

* عبید اللہ هو ابن عمر بن حفص ، أبو عثمان. أحد الفقهاء السبعة

المشهورين .

أخرج له الجماعة ، وهو ثقةٌ ، نبيلٌ ، جليلٌ .

قال أحمد بن صالح :

« عبید اللہ أحبُّ إلّی من مالکٍ فی حدیث نافعٍ ! »

وللحدیث طرقٌ عن ابن عمر ، رضی اللہ عنهما :

١ - نافع ، عن ابن عمر .

وله عن نافعٍ طرقٌ :

= أ - عبيد الله بن عمر ، عنه .

أخرجه البخاري (٣٥١/١٠ - فتح) ، ومسلم (٥٢/٢٥٩) ،
وكذا أبو عوانة (١٨٩/١) ، والمصنف في « كتاب الزينة »
(١٨١/٨ - ١٨٢) ، والترمذي (٢٧٦٣) ، وابن أبي شيبة في
« المصنف » (٣٧٦/٨) ، والطحاوي في « شرح المعاني »
(٢٣٠/٤) ، والجوزقاني في « الأباطيل » (٦٥٤) .

ب - أبو بكر بن نافع ، عنه .

أخرجه مسلم (٥٣/٢٥٩) ، وأبو داود (٤١٩٩) ، والترمذي (٢٧٦٤) ،
وأبو عوانة في « صحيحه » (١٨٩/١) ، وابن المنذر في « الأوسط »
(٢٣٩/١) ، والطحاوي في « شرح المعاني » (٢٣٠/٤) ، والخطيب في
« التاريخ » (٢٤٧/٦) ، وفي « الجامع » (٨٦٣) ، والبيهقي في « السنن »
(١٥١/١) ، وفي « الآداب » (٨٣٠) ، والبغوي في « شرح السنة »
(١٠٧/١٢) جميعاً من طريق مالك ، وهذا في « موطئه » (١/٩٤٧/٢)
عن أبي بكر بن نافع ، عن أبيه نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي صلى الله
عليه وعلى آله وسلم أنه أمر بإحفاء الشوارب ، وإعفاء اللحي .

وقد رواه عن مالك هكذا جماعة من أعيان أصحابه ، منهم :

« عبد الله بن مسلمة القعنبي ، وقتيبة بن سعيد ، ويحيى بن يحيى ،
وابن وهب ، وإسماعيل بن إبراهيم ، وأبو مصعب ، ومطرف ،
ومحمد بن حرب بن سليمان » .

وخالفهم النعمان بن عبد السلام ، فرواه عن مالك ، عن نافع ، عن
ابن عمر . هكذا على الجادة ، ولم يذكر : « أبا بكر بن نافع » . أخرجه
أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢/٦٧ ، ٢٧٨) ، والخطيب في « التلخيص »
(١/٥٤٧) من طريق الحجاج بن يوسف ، عن النعمان به . =

= * قُلْتُ : والنعمانُ بنُ عبد السلام وإن كان ثقةً ، لكنه لا يقوى على مخالفة عامة أصحاب مالك ، وفيهم من اشتهر بملازمته .
نعم ، لم يتفرد النعمانُ بذلك .

بل تابعه ابنُ وهب ، عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر . أخرجه الطحاوِيُّ (٢٣٠/٤) قال : حدثنا ابنُ أبي عقيل ، قال : ثنا ابنُ وهبٍ به لكن رواه يونس وغيره عن ابن وهبٍ مثل رواية الجماعة . فظاهر الاختلاف أنه ممن روى عن ابن وهبٍ ، ورواية الجماعة أصحُّ . ثم رأيتُ - بعدُ - الدارقطنيَّ جزم بذلك في «العلل» (ج٢/ق ٢/٩٠) وساق وجوهاً أخرى من الاختلاف . فله الحمد .
ج - عمرُ بنُ محمد ، عنه .

أخرجه البخاريُّ (٣٤٩/١٠ - فتح) ، ومسلمٌ (٥٤/٢٥٩) ،
والبغويُّ في « شرح السنة » (١٠٧/١٢) .
زاد البخاريُّ :

« وكان ابنُ عمر إذا حجَّ أو اعتمر ، قبض على لحيته ، فما فضل أخذه » .

د - أبو معشر ، عنه .
أخرجه أبو يعلى (ج ١١/رقم ٦٥٨٨) ، وابنُ عديٍّ في « الكامل » (٢٥١٧/٧) وسندهُ ضعيفٌ . وأبو معشر اسمه نجيح ، وهو ضعيفٌ .

٢ - ميمون بن مهران ، عن ابن عمر
أخرجه الطبرانيُّ في « الأوسط » (ج٢/رقم ١٠٥٥) قال : حدثنا أحمدُ ، قال : حدثنا النفيثيُّ ، قال : قرأتُ على معقل بن عبيد الله ، عن ميمون بن مهران ، عن ابن عمر ؛ قال : ذكر رسولُ الله صلى الله عليه =

= عليه وعلى آله وسلم المجوس ، فقال : إنهم يوفرون سبأهم ، ويحلّقون لحاهم ، فخالقوهم .

* قُلْتُ : أمّا شيخُ الطبرانيّ أحمد بن صالح ، فلم أقف له على ترجمة .
والنفيليّ هو أبو جعفر عبد الله بن محمد بن عليّ بن نُفيل ، وهو ثقةٌ مأمونٌ .
ومعقل بن عبّيد الله ، صدوقٌ حسنُ الحديث . وميمون بنُ مهران ثقةٌ . فهذا الطريق قويٌّ في المتابعات .

٣ - عبدُ الرَّحْمَنِ بنُ علقمة ، عن ابنِ عُمر .
أخرجه أحمد (٥٢/٢) ، والبخاريّ في « الكبير » (٣٢٣/١/٣) ،
وأبو يعلى في « مسنده » (ج ١٠/رقم ٥٧٣٨) من طريقين عن
سفيان ، قال : سمعتُ عبدَ الرَّحْمَنِ بنَ علقمة .
* قُلْتُ : وسنّدهُ صحيحٌ .

وسفيان ، هو الثوريّ .
وعبدُ الرَّحْمَنِ بنُ علقمة وثقه المُصنّف ، وابنُ مهديّ وقال : « كان
من الأثبات الثقات » ، والعجليّ ، وابنُ حبان ، وابنُ شاهين .

* * *

* قُلْتُ : وفي الباب عن جماعةٍ من الصحابة :

١ - حديثُ أبي هريرة ، رضي الله عنه .

وللحديث طرقٌ عنه :

١ - عبدُ الرَّحْمَنِ مولى الحرقة ، عنه .
أخرجه مسلمٌ (٥٥/٢٦٠) ، وأبو عوانة (١٨٨/١) ، وأحمدُ
(٣٦٥/٢ ، ٣٦٦) ، والطحاويّ في « الشرح » (٢٣٠/٤) ،
والبيهقيّ (١٥٠/١) من طريق العلاء بن عبد الرَّحْمَنِ ، عن أبيه =

= عبد الرَّحْمَنِ ، عن أبي هريرة مرفوعاً :
« أحفوا الشوارب ، وأعفوا اللّحي ، خالفوا الجوس » .
٢ - أبو سلمة بن عبد الرَّحْمَنِ ، عنه .
أخرجه أحمد (٣٥٦/٢ ، ٣٨٧) ، والبخارئي في « الكبير »
(٤٠/١/١) ، والبزار (ج ٣ / رقم ٢٩٧١) ، والطبراني في
« الصغير » (١٦/٢ - ١٧) ، والطحاوي (٢٣٠/٤) ، والخطيب
في « تاريخه » (٣١٧/٥) من طرق عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة
مرفوعاً : « أعفوا اللّحي ، وخذوا الشوارب » .

زاد أحمد في رواية :

« وغيروا شبيكم ولا تشبهوا باليهود ولا النصارى » .

وقد رواه عن أبي سلمة :

« ابنه عمر ، ويحيى بن أبي كثير ، ومحمد بن عبد الله بن أبي مریم »
وبعضهم فيه كلام ، ولكن المتابعات تقوى أمرهم .

٣ - سعيد المقبري ، عنه .

أخرجه أبو يعلى (ج ١١ / رقم ٦٥٨٨) ، وابن عدي في « الكامل »
(٢٥١٧/٧) من طريق أبي معشر ، عن سعيد المقبري ، عن أبي هريرة ،
قال : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلّم أن نأخذ من
الشوارب ، ونُعفى اللّحي .

وسنّده ضعيف لأجل أبي معشر السندی . وقد تقدم حاله قريباً .

٤ - الوليد بن رباح ، عنه .

أخرجه البزار (ج ٣ / رقم ٢٩٧٠) قال : حدثنا زريق بن السخت ،
ثنا محمد بن عمر بن واقد ، عن كثير بن زيد ، عن الوليد بن رباح ، =

= عن أبي هريرة مرفوعاً : « إنَّ أهلَ الشرك يعفون شواربهم ، ويُحفون لحاهم ، فخالفوهم ، فأعفوا اللّحي ، وأحفوا الشوارب » .
* قُلْتُ : وهذا الحديث مما فات الهيثمي في « المجمع » (١٦٦/٥)
أن ينسبه للبزار ، ونسبه للطبراني بإسنادين كما للبزار .
أمَّا شيخُ البزار ، فقال الهيثمي في موضعٍ آخر (٢٦٣/٦) :
« زريقُ بنُ السخت ، لم أعرفه » .
كذا قال !

وقد ترجمه ابنُ ماکولا في « الإكمال » (٥٦/٤ - ٥٧) وقال :
« حدّث عن إسحاق بن يوسف الأزرق ، وبشير بن زاذان ، وغيرهما روى عنه أحمدُ بنُ عمرو البزار ، وأبو عمر النيسابوريّ يوسف بن يعقوب ، والحسين بن محمد بن محمد بن عفير الأنصاريّ ، وغيرهم ، وقيل فيه :

بتقديم الرء على الزاي ، والأولُ أصحُّ ، والبزارُ أحفظُ » اهـ .
ثم رأيتُه في « الثقات » (٢٥٦/٨) لابن حبان ، قال :
« ثنا عنه شيونُنا ... مستقيمُ الحديث إذا روى عن الثقات » اهـ .
ومحمد بن عمر بن واقد ، هو الواقديّ .
وهو وإهٍ جدّاً ، متروكٌ وقد كذّبه كثير من النقاد وسقتُ حاله بتوسّع في كتابي « النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة »
(رقم) .

وكتير بن زيد مختلفٌ فيه ، ولا بأس به كما قال أحمدٌ وغيره . والوليدُ بنُ
باح حسنُ الحديث كما قال البخاريّ .
فالسننُ ضعيفٌ جداً لأجل الواقدي . والله الموفق . =

٢ - حديث أنس بن مالك ، رضى الله عنه .

أخرجه البزارُ (ج ٣ / رقم ٢٩٧٢) ، والطحاوى (٢٣٠ / ٤) من طريق الحسن بن أبى جعفر ، عن عبد الله بن عبيد الله بن أبى طلحة ، عن أنس مرفوعاً : « خالفوا على الجوس ، جُزوا الشوارب ، وأوفوا اللّحى » .

زاد الطحاوى :

« ولا تشبهوا باليهود » .

قال الهيثمى (١٦٦ / ٥) :

« فيه الحسن بن أبى جعفر ، وهو ضعيفٌ متروكٌ »

* * *

٣ - حديث أبى أمامة ، رضى الله عنه .

أخرجه أحمدُ (٢٦٤ / ٥ - ٢٦٥) ، والطبرانى فى « الكبير » (ج ٨ / رقم ٧٩٢٤) من طريق زيد بن يحيى بن عبيد ، ثنا عبد الله بن العلاء بن زبر ، حدثنى القاسم ، قال : سمعتُ أبا أمامة ... فذكر حديثاً ، وفيه :

« فقلنا : يا رسول الله ! إنَّ أهل الكتاب يقصون عثانينهم ، ويوفرون

سبالهم . قال : فقال النبىُّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم :

« قصوا سبالكم ، ووفروا عثانينكم ، وخالفوا أهل الكتاب »^(١) .

قال الهيثمى (١٣١ / ٥) :

=

(١) السِّبَالُ : هى الشوارب . والعثانين : هى اللّحى .

= « رجال أحمد رجال الصحيح ، خلا القاسم وهو ثقة ، وفيه كلام لا يضر » .

* قُلْتُ : وزيد بن يحيى ليس من رجال الصحيح ، كما نبه عليه شيخنا في « حجاب المرأة » (ص - ٩٤) .
والحديث حسنه الحافظ في « الفتح » (٣٤٨/١٠) .

* * *

٤ - حديث جابر بن عبد الله ، رضي الله عنهما .
أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٣٧٩/٨) قال : حدثنا عائذ
ابن حبيب ، عن أشعث ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، قال : « كُنَّا نؤمر
أن نوفي السبَّال ، ونأخذ من الشوارب » .
* قُلْتُ : وسنده ضعيف .

وأشعث هو ابن سوار ، وهو لِينُ الحديث مع صدقه .
وأبو الزبير مدلسٌ ، وقد عنعنه .
وقد رواه عبد الملك بن أبي سليمان ، عن أبي الزبير ، عن جابر ولكن
بلفظ : « كُنَّا نُعْفَى السبَّال ، إِلَّا فِي حَجٍّ أَوْ عَمْرَةٍ » .
أخرجه أبو داود (٤٢٠١) حدثنا ابنُ نُفَيْلٍ ، حدثنا زهيرٌ ، قرأتُ
على عبد الملك بن أبي سليمان به .
قال الحافظ في « الفتح » (٣٥٠/١٠) :

« سنده حسنٌ !! »

كذا قال ! وأبو الزبير مدلسٌ ، وقد عنعنه .

* * *

٥ - حديثٌ يرويه المهديُّ ، قال : حدثني أبي ، عن أبيه ، عن =

= جده ، عن آباءه ، قالوا : قدم على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وفدٌ من العجم ، قد حلقوا لحاهم ، وحفوا شواربهم ! فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « خالفوا عليهم ، فحفوا الشوارب ، وأعفوا اللحي » قال : والحفُّ أن يؤخذ على طرّة الشفة . أخرجه ابنُ النجار في « ذيل تاريخ بغداد » (١٩/٢) وسندهُ ضعيفٌ مجهولٌ . واللهُ أعلمُ .

* * *

٦ - ومن مرسل عبيد الله بن عتبة ، قال : جاء رجلٌ من المجوس إلى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وحلق لحيته ، وأطال شاربه . فقال النبيُّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « ما هذا ؟ » قال : هذا في ديننا !! قال : « في ديننا أن نجزّ الشارب ، وأن تُعفى اللحية » .

أخرجه ابنُ أبي شيبة (٣٧٩/٨) قال : حدثنا جعفر بن عون ، قال : أخبرنا أبو العميس ، عن عبد الحميد بن سهل ، عن عبيد الله بن عتبة به وهذا مرسلٌ صحيحُ الإسناد إلى عبيد الله . ويقال : « عبد الله » .

* * *

الإبْعَادُ عِنْدَ إِرَادَةِ الْحَاجَةِ

١٦ - أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَ :
حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الْخَطْمِيُّ ، عُمَيْرُ بْنُ يَزِيدَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي الْحَارِثُ بْنُ
فُضَيْلٍ ، وَعَمَارَةُ بْنُ خَزِيمَةَ بْنِ ثَابِتٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي
فُرَادٍ ، قَالَ :

« خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إِلَى
الْخَلَاءِ ، وَكَانَ إِذَا أَرَادَ الْحَاجَةَ أَبْعَدَ » .

١٦ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ ..

* أبو جعفر الخطمي ، هو عمير بن يزيد بن عمير بن حبيب أخرج
له أصحاب السنن ووثقه ابن معين ، والمصنف ، وابن نمير ، والعجلي ،
وغيرهم .

قال عبد الرحمن بن مهدي :
« كان أبو جعفر ، وأبوه ، وجدّه يتوارثون الصدق ، بعضهم عن
بعض » .

* الحارث بن فضيل ، هو الخطمي أبو عبد الله المدني .
أخرج له مسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه .
وثقه ابن معين ، والمصنف ، وابن حبان .
وروى مهناً عن أحمد ، قال :
« ليس بمحفوظ الحديث » .
وقال أبو داود ، عن أحمد :
« ليس بمحمود الحديث » .

= * قُلْتُ : ولم أر من جرحه ، ولا أدرى : هل تصحّفت كلمة
« محمود » عن « محفوظ » أم لا ؟!
مع أنّ معناهما قريبٌ .

فلعلّ أحمد قصد بقوله : « ليس بمحفوظ الحديث » أنه لم يكن له
كثير حديثٍ . وهذا شبيهة بقول ابن معين في الراوى : « مُظْلَمٌ » يعنى
ليس مشهوراً في الحديث كغيره .

ففى ترجمة عبد الله بن همام ، قال ابن معين : « مظلمٌ » .
قال النبائى :

« قول ابن معين : مظلمٌ ، يعنى أنه ليس بالمشهور » .

* عمارة بن خزيمة بن ثابت الأنصارى ، أبو عبد الله .

أخرج له أصحابُ السنن ووثقه المصنّف ، وابنُ سعدٍ .

أمّا ابنُ حزمٍ ، فقال :

« مجهولٌ ، لا يُدرى مَنْ هُوَ !! »

وقد ردّدته عليه فى « الجَزْمُ بشذوذ ابنِ حزم » .

* عبد الرَّحْمَن بن أبى قراد ، صحابىّ ليس له عند المصنّف سوى

هذا الحديث .

قال مسلمٌ ، وأبو الفتح الأزديّ :

« تفردّ عمارة بن خزيمة بالرواية عنه » كذا قالوا ! ورواية المصنّف

هنا تردّد عليهما .

* * *

والحديث أخرجه ابنُ ماجة (٣٣٤) ، وأحمد (٤٤٣/٣) -

=، (٢٣٧، ٢٢٤/٤) ، وابنُ خزيمة فى « صحيحه » (ج ١ / رقم ٥١) ،

= وعبد الله بن أحمد في « زوائد المسند » (٢٢٤/٤) من طرقٍ عن يحيى بن سعيد القطان بإسناده سواء .

وفي لفظٍ لأحمد :

« خرجتُ مع النبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم حاجًّا ، فرأيتُهُ خرج من الخلاء فاتبعته بالإداوة أو القدح ، فجلستُ له بالطريق ، وكان إذا أتى حاجته أبعَدَ » .

وقد رواه عن يحيى القطان جماعة من أصحابه ، منهم :
« أحمدُ بنُ حنبلٍ ، ويحيى بنُ معين ، وعفان بنُ مسلمٍ ، ومحمد بنُ بشرٍ ، وعمرو بنُ عليٍّ ، وابنُ أبي شيبة » .

* * *

١٧ - أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا إِسْمَاعِيلُ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنِ الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا ذَهَبَ الْمَذْهَبَ أَبْعَدَ . قَالَ : فَذَهَبَ لِحَاجَتِهِ وَهُوَ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ ، فَقَالَ : « ائْتِنِي بِوَضُوءٍ » ، فَأَتَيْتُهُ بِوَضُوءٍ ، فَتَوَضَّأَ ، وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ .
 قَالَ الشَّيْخُ : « إِسْمَاعِيلُ هُوَ ابْنُ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ الْقَارِيءُ » .

١٧ - إِسْنَادُهُ حَسَنٌ ..

* إسماعيل : هو ابن جعفر بن أبي كثير ، كما قال ابنُ السنن في آخر الحديث، أخرج له الجماعة .
 وثقه ابنُ معين ، وأحمدُ ، والمصنفُ ، وابنُ المديني ، وأبو زُرْعَةَ في آخرين ..

* محمد بن عمرو ، هو ابن علقمة بن وقاص الليثي .
 روى له أصحاب السنن ، والبخاريُّ مقروناً بغيره ، ومسلمٌ في المتابعات .

وقد ذكرتُ شيئاً مفصلاً عنه في « جنة المرتاب » فليراجع .
 وحديثُهُ حسنٌ ، لما عنده من بعض ضعيفٍ في حفظه .

والحديث أخرجه أبو داود (رقم ١) ، وابنُ ماجة (٣٣١) ،
 والترمذِيُّ (٢٠) ، والدارمِيُّ (١٦٩/١) ، وابنُ خزيمة (ج ١/ رقم ٥٠) ،
 وأحمدُ (٢٤٨/٤) وابن المنذر في « الأوسط » (ج ١/ رقم ٢٥٠) ،
 وابنُ الجارود في « المنتقى » (٢٧) ، والحاكِمُ (١٤٠/١) ، والبيهقيُّ
 (٩٣/١) ، والبعقوثيُّ في « شرح السنَّة » (٣٧٣/١) من طُرُقٍ عن
 محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن المغيرة بن شعبة . =

= وقد رواه عن محمد بن عمرو جماعةً ، منهم :
« إسماعيل بن جعفر ، ويزيد بن هارون ، والدراوردئي ،
وعبد الوهاب الثقفي ، ويعلى بن عبيد ، ومحمد بن عبيد » .
قال الترمذئي :

« حديثٌ حسنٌ صحيحٌ » .

وقال الحاكمُ :

« صحيحٌ على شرط مسلمٍ » ووافقه الذهبيُّ !!

* قُلْتُ : لا ، ومحمد بن عمرو لم يخرج له مسلمٌ احتجاجاً ، إنما
في المتابعات ، كما تقدّم ذكرُهُ ، فلا يكون على شرطه . والله الموفق .
وله طريق آخر عن المغيرة .

أخرجه الدارمئى (١٣٤/١) ، وأحمد (٢٤٩/٤ - ٢٥٠) ، مطوّلاً ،
وعبدُ بنُ حميدٍ في « المنتخب » (٣٩٥) وابن المنذر (ج ١ / رقم ٢٥١)
من طريقين عن محمد بن سيرين ، عن عمرو بن وهبٍ ، عن المغيرة ،
عن النبيّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « أنّه كان إذا تبرز ، تباعد »
والسياقُ للدارمئى ، وقال : « هو الأدب » .

وسنّدهُ صحيحٌ .. وصحّحه النوويُّ في « المجموع » (٧٧/٢) .

* * *

قال الترمذئي :

« وفي الباب عن عبد الرحمن بن أبي قراد ، وأبي قتادة ، وجابر ،
ويحيى بن عبيد ، عن أبيه ، وأبي موسى ، وابن عباسٍ ، وبلال بن
= الحارث » .

= ١ - حديث عبد الرَّحْمَنِ بن أبي قراد ، رضى الله عنه .
* قُلْتُ : مرّ تخريجه برقم (١٦) .

* * *

٢ - حديث أبي قتادة ، رضى الله عنه .
* قُلْتُ : لم أف عليه .

* * *

٣ - حديث جابر بن عبد الله الأنصارى ، رضى الله عنهما .
أخرجه أبو داود (رقم ٢) ، ومن طريقه الخطابى فى « المعالم »
(٩/١) والبغوى فى « شرح السنة » (٣٧٤/١) ، وابن ماجه
(٣٣٥) ، والحاكم (١٤٠/١) ، والبيهقى (٩٣/١) من طريق
إسماعيل بن عبد الملك ، عن أبى الزبير ، عن جابر ، أن النبى صلى الله
عليه وعلى آله وسلم « كان إذا أراد البراز ، انطلق حتى لا يراه أحد » .
* قُلْتُ : وسنّده ضعيف .

وإسماعيل بن عبد الملك ، ضعفه الأكثرون .
قال أبو حاتم :

« ليس بقوى فى الحديث ، وليس حدّه الترك » وأبو الزبير مدلس ،
وقد عنّنه . والله أعلم .

وقال النووى فى « المجموع » (٧٧/٢) : « إسناده فيه ضعف
يسير ، وسكت عليه أبو داود فهو حسن عنده » !!

* * *

٤ - حديث ابن عباس ، رضى الله عنهما .
= أخرجه الطبرانى فى « الأوسط » عن ابن عباس ، قال :

= « كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلّم إذا أراد الحاجة أبعد ، فانطلق ذات يوم لحاجته ، ثمّ توضأ ولبس أحد خُفَيْهِ ، فجاء طائرٌ أخضر ، فأخذ الخُفَّ الآخر ، ثمّ ارتفع به ، ثمّ ألقاهُ ، فخرج منه أسودٌ صالحٌ ! فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلّم : « هذه كرامةٌ أكرمنى الله بها » ، ثمّ قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلّم : « اللهم إني أعوذُ بك من شرِّ من يمشى على بطنه ومن شرِّ من يمشى على رجلين ، ومن شرِّ من يمشى على أربع » .

قال الهيثمى في « المجمع » (٢٠٣/١) :

« فيه سعد بنُ طريف ، وأنهم بالوضع » .

وعزاه البرهان فورى في « كنز العمال » (٣٧٩٠/٢٠٨/٢) للطبرانى في « الكبير » عن ابن عباس ! وأظنه خطأ من الطابع أو الناسخ فقد عزاه السيوطى في « جمع الجوامع » (٣٧١٧/٧) للطبرانى في « الأوسط » . والله أعلم .

* * *

٥ - حديث بلال بن الحارث ، رضى الله عنه .

أخرجه ابن ماجة (٣٣٦) ، والطبرانى في « الكبير » (ج ١ / رقم ١١٤٢ ، ١١٤٣) ، وأبو موسى المدينى في « نزهة الحفاظ » (٨٢/٨١) من طريق عبد الله بن كثير بن جعفر ، ثنا كثير بن عبد الله المزنى ، عن أبيه ، عن جدّه ، عن بلال بن الحارث ، أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلّم : « كان إذا أراد الحاجة أبعد » .

قال البوصيرى في « الزوائد » (١/١٤٣) :

« هذا إسنادٌ واهٍ . كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف ، قال =

= فيه الشافعي : « ركنٌ من أركان الكذب » . وقال ابنُ حبان :
« روى عن أبيه ، عن جدّه نسخةً موضوعة ، لا يحلُّ ذكرها في الكتب
ولا الرواية إلا على جهة التعجب » ا هـ .

* * *

٦ - حديثُ يحيى بن عبيد ، عن أبيه .

أخرجه ابنُ قانع في « الصحابة » والطبراني في « الأوسط » - كما
في « المجمع » (٢٠٤/١) - ، والحارث بنُ أبي أسامة في
« مسنده » - ، كما في « المطالب » (٣٦) - ، وإبراهيمُ الحربي ، وابن
مندة في « المعرفة » ، وأبو نُعيم في « الصحابة » من طريق واصل مولى
أبي عيينة ، عن يحيى بن عبيد بن رُحى ، عن أبيه ، قال : « كان النبيُّ
صلى الله عليه وعلى آله وسلم يتبوءُ لبوله كما يتبوءُ لمنزله » .
قال أبو زرعة :

« ليس لوالد يحيى بن عبيد صحبةٌ » .

وقد اختلف في إسناد هذا الحديث اختلافاً يترشح منه ضعف الحديث
بكل حال . وانظر « الإصابة » (٤١١/٤) للحافظ .

* * *

٧ - حديثُ أبي موسى الأشعري ، رضى الله عنه .

* قُلْتُ : لم أقف على حديثٍ له في معنى حديث الباب . والله أعلم .
وممَّا لم يذكره الترمذى - رحمه الله - أحاديثُ جماعةٍ من
الصحابة ، منهم :

٨ - حديثُ عبد الله بن مسعود ، رضى الله عنه .

أخرجه العقيليُّ في « الضعفاء » (٤٤/١) من طريق إبراهيم بن =

= إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل ، قال : حدثني أبي ، عن أبيه ،
عن سلمة بن كهيل ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن عبد الله ، قال :
كُنَّا مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في غزوة خيبر ، فأردنا
أن نتبرز ، وكان إذا أراد ذلك تباعد ، حتى لا يراه أحدٌ ثم ساق
حديثاً .

* قُلْتُ : وسندهُ ضعيفٌ جداً .

إبراهيم بن إسماعيل .

قال ابنُ ثُميرٍ : « روى مناكير » :

وقال ابنُ حبان :

« روى عن أبيه بعض المناكير » .

وقال العقيليُّ :

« لم يكن إبراهيمُ يقيمُ الحديث » .

وإسماعيل بن يحيى وأبوه متروكان . والله الموفق .

* * *

٩ - حديث أنس ، رضی اللهُ عنه .

أخرجه ابنُ ماجة (٣٣٢) من طريق عمر بن عبيد^(١) ، عن
عمر بن المشني^(١) ، عن عطاء الخراساني ، عن أنس ؛ قال : كنتُ مع
النبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم في سفرٍ ، ففتنحى لحاجته ، ثمَّ جاء
فدعا بوضوءٍ ، فتوضأ .

= * قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ .

(١) وقع في « المطبوعة » : « عمرو بن عبيد ، عن محمد بن المشني ! » وكلاهما
خطأً فاحشاً ، والصواب ما أثبتته هنا . والله المستعان .

= وعُمر بن المثنى ، ذكره العقيلي في « الضعفاء » وعطاء بن أنس مسلم الخراساني ، كان كثير الوهم ، والأكثر على أنه لم يسمع من أحد من الصحابة ، لكن الطبراني يثبت لعطاء سماعاً من أنس - كما في « التهذيب » (٢١٥/٧) - ، وسماعه من أنس جائز ، فإن أنساً توفي سنة (٩٣) على أكثر تقدير ، وتوفي عطاء سنة (١٣٥) عن نحو (٨٥) سنة ، فيكون له ثلاث وأربعون سنة يوم مات أنس رضي الله عنه ، ولكن يمنع من الاتصال أن عطاء كان يدلّس ، وقد عنعن . والله أعلم ، وله طريق آخر عن أنس .

أخرجه البزار (ج ١ / رقم ٢٣٨) قال : حدثنا السري ، عن عاصم ، ثنا عبد السلام بن حرب ، ثنا الأعمش ، عن أنس ، أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا أراد الحاجة أبعد .
* قُلْتُ : وسنده ضعيف لأن الأعمش لم يسمع من أنس .

* * *

١٠ - حديث يعلى بن مرة ، رضي الله عنه .

أخرجه ابن ماجة (٣٣٣) قال : حدثنا يعقوب بن حميد بن كاسب ، ثنا يحيى بن سليم ، عن ابن خثيم ، عن يونس بن خباب ، عن يعلى بن مرة ، أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان إذا ذهب إلى الغائط ، أبعد .

* قُلْتُ : وسنده ضعيف .

يعقوب بن حميد ، ويحيى بن سليم صدوقان ، ولكن في حفظهما شيء .

= وقد قال أحمد :

= « يحيى بن سليم كان قد أتقن حديث ابن خثيم » ويونس بن خباب منكر الحديث كما قال البخاري .
ثم إنه لم يسمع من يعلى بن مرة . والله أعلم .

* * *

١١ - حديث ابن عمر ، رضى الله عنهما .

أخرجه أبو يعلى (١١٠ - زوائده) ، والطبراني في « الكبير » (ج ١٢ / رقم ١٣٦٣٨) ، وفي « الأوسط » (٣٢ - مجمع البحرين) من طرق عن سعيد بن أبي مریم ، أنا نافع بن عمر الجمحي ، عن عمرو بن دينار ، عن ابن عمر قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يذهب لحاجته إلى المغمس » قال نافع : نحو ميلين من مكة .

قال الهيثمي في « المجمع » (٢٠٣ / ١٠) :

« رجاله ثقات من أهل الصحيح » ولابن عمر فيه حديث آخر بلفظ : « كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا أراد الحاجة ،

تنحى ، ولا يرفع ثيابه حتى يدنو من الأرض » .

أخرجه البيهقي (٩٦ / ١) من طريق أحمد بن محمد بن أبي رجاء

المصيبي ثنا وكيع ، ثنا الأعمش ، عن القاسم بن محمد ، عن ابن عمر بشرطه الثاني .

واختلف فيه على الأعمش .

فرواه زهير بن حرب ثنا وكيع ، عن الأعمش ، عن رجل ، عن

ابن عمر به .

أخرجه أبو داود (١٤) ومن طريقه البيهقي (٩٦ / ١) . =

= ورواه وكيع ، وأبو يحيى الحماني ، عن الأعمش ، قال : قال ابن عمر فذكره .

فسقطت الوسطة بين الأعمش وابن عمر .

ذكره الترمذی في « السنن » (٢٢/١) وقال :

« مرسل . ويقال : لم يسمع الأعمش من أنس ولا من أحد من

أصحاب النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم » .

ورواه عبد السلام بن حرب الملائى ، عن الأعمش ، عن أنس به

فجعل الحديث من « مسند أنس » .

أخرجه أبو داود (١٤) ، والترمذی (١٤) ، والدارمى

(١٣٦/١) ، والحكيم الترمذی في « المنهيات » (ص - ١١) .

قال أبو داود :

« هو ضعيف » .

وقال الترمذی :

« وهكذا روى محمد بن ربيعة ، عن الأعمش ، عن أنس هذا

الحديث » .

قال الدارقطنى في « العلل » (ج ٢ / ق ١/٢٠) :

والحديث غير ثابت عن الأعمش » .

وقال في موضع آخر (ج ٢ / ق ٢/٤٣) :

« يرويه الأعمش ، واختلف عنه . فرواه وكيع عن الأعمش ، عن

القاسم بن محمد ، عن ابن عمر . وقال عبد السلام بن حرب ومحمد بن

ربيعة ، عن الأعمش ، عن أنس ، وكلاهما غير ثابت » . ا هـ .

= وقال العقيلى في « الضعفاء » (٢٥٢/١) :

= « إنما يروى هذا من معلول حديث الأعمش مرسلًا . رواه عبد السلام بن حرب الملائي ، وسعيد بن مسلمة ، ومحمد بن ربيعة ، عن الأعمش ، عن أنس . ورواه وكيع وأبو يحيى الحماني ، عن الأعمش ، عن ابن عمر ، وقد قال بعضهم : عن وكيع ، عن الأعمش ، عن رجل ، عن ابن عمر ، ولا يصحُّ » اهـ .
* قُلْتُ : وعندى أن الطريق الأول أشبه . وهو الذى يرويه وكيع ، عن الأعمش ، عن القاسم بن محمد ، عن ابن عمر فإن السند جيد ، ليس فيه مجروح ، فأين العلة فيه !؟

* * *

الرُّخْصَةُ فِي تَرْكِ ذَلِكَ

١٨ - أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا الْأَعْمَشُ ، عَنْ شَقِيقٍ ، عَنْ حُدَيْفَةَ ، قَالَ : « كُنْتُ أَمْشِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، فَأَنْتَهَيْتُ إِلَى سُبَّاطَةِ قَوْمٍ ، فَبَالَ قَائِمًا . فَتَنَحَّيْتُ عَنْهُ ، فَدَعَانِي ، وَكُنْتُ عِنْدَ عَقْبِيهِ حَتَّى فَرَغَ ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خَفِيهِ » .

١٨ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ ..

* الأعمش : هو سليمان بن مهران .

أخرج له الجماعة ، وهو ثقة ، ثبت ، حجة .

قال عيسى بن يونس :

« لم نر مثل الأعمش ، ولا رأيت الأغنياء والسلاطين عند أحدٍ أحقر منهم عند الأعمش ، على فقره وحاجته » .

وكان يُدلسُ . ولكن قال الذهبي في « الميزان » (٢٢٤/٢) :

« هو يُدلسُ ، وربما دلَّس عن ضعيفٍ ولا يدرى به ، فمتى قال :

« حدثنا » فلا كلام ، ومتى قال : « عن » تطرق إليه احتمال التدليس ،

إلا في شيوخ أكثر عنهم . كإبراهيم ، وأبي وائل ، وأبي صالح السمان ،

فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال » ١ هـ .

* * *

والحديث أخرجه البخاري (٣٢٨/١ - فتح) .

ومسلم (١٦٥/٣ - نووي) ، وأبو عوانة (١٩٧/١ ، ١٩٨) ،

وأبو داود (٢٣) ، والترمذي (١٣) ، وابن ماجة (٣٠٥) ، والدارمي

(١٧١/١) ، وأحمد (٤٠٢ ، ٣٨٢/٥) ، والطيالسي (٤٠٦) ، وابن

خزيمة (٣٥/١ - ٣٦) ، وابن حبان (ج ٢ / رقم ١٤٢١ ، ١٤٢٢ =

= ١٤٢٤ ، ١٤٢٥) ، وابن المنذر في « الأوسط » (ج ١ / رقم ٢٥٢ ، ٢٨٢) ، وابن الجارود في « المنتقى » (٣٦) ، وابن أبي شيبة (١٢٣ / ١) ، والحميدى في « مسنده » (٤٤٢) ، والبيهقى (١٠٠ / ١ ، ٢٧٠ ، ٢٧٤) ، وابن شاهين في « الناسخ والمنسوخ » (ق ١ / ١) ، والبعغوثى في « شرح السنة » (٣٨٦ / ١) من طرق عن الأعمش ، عن أبي وائل ، عن حذيفة فذكره وبعضهم لا يذكر : « المسح على الخفين » وقد رواه عن الأعمش جماعة من ثقات أصحابه ، منهم :

« شعبة ، والثوري ، وأبو عوانة ، ووكيع ، وعبد الواحد بن زياد ، وزهير بن معاوية ، في آخرين » .
وقد توبع الأعمش .

تابعه منصور بن المعتمر ، عن أبي وائل ، عن حذيفة به ، ولم يذكر « المسح » .

أخرجه البخاري (٣٢٩ / ١ و ١١٧ / ٥ - فتح) ، وأبو عوانة (١٩٧ / ١) ، والمصنف ويأتي برقم (٢٧) ، والطيالسي (٤٠٧) .
وفي لفظ للبخاري ، وغيره :

« عن أبي وائل ، قال : كان أبو موسى الأشعري يشدُّ في البول [وفي رواية : كان يبول في قارورة ويشد في البول] ويقول : إن بني إسرائيل كان إذا أصاب ثوب أحدهم قرصه .

قال حذيفة : ليتهُ أمسك ! أتى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم سباطة قوم ، فبال قائما » .

وتابعه عبدة بن معتب الضبي ، حدثني أبو وائل شقيق بن =

= سلمة عن حذيفة ، بنحو لفظ الأعمش .
أخرجه الطبراني في « الصغير » (١٢٩/٢) قال : حدثنا هارون بن
محمد بن مُنخَل الواسطي ، حدثنا أحمدُ بنُ منيعٍ ، حدثنا أشعث بن
عبد الرحمن بن زبيد ، عن عبيدة به .

وقال :

« لم يروه عن عبيدة إلا أشعث ، تفرد به أحمدُ بنُ منيعٍ » .
* قُلْتُ : أمّا شيخُ الطبراني ، فلم أقف له على ترجمةٍ، وأشعث بن
عبد الرحمن ، ليَّنه أبو زُرعة ، فقال :

« ليس بالقوي »

وقال أبو حاتم :

« شيخُ محله الصدق » وناهيك بهذا من مثل أبي حاتمٍ ، رحمه الله
أمّا النسائي فقال :

« ليس بثقة » !

فقال ابنُ عدي :

« وعندي أن النسائي أفرط في أمره ، حيثُ قال : « ليس بثقة » ،
وقد تبهرتُ حديثه مقدار ما له ، فلم أر له حديثاً منكراً » اهـ .
وبقية رجال السند ثقات .

فهذا السندُ يُحسنُ في المتابعات .

وتابعه أيضاً الشعبي ، عن شقيق أبي وائل ، عن حذيفة به .

أخرجه الطبراني في « الصغير » (٢٦٦/١) قال : حدثنا القاسم بنُ
عفاف بن سليم الفوزي الحمصي ، حدثني عمي أحمد بن سليم ، حدثنا
عيسى بنُ يونس ، عن زكريا بن أبي زائدة ، عن الشعبي به ثم قال =

= « لم يروه عن الشعبي إلا زكريا ، ولا عنه إلا عيسى ، تفرد به أحمد بن سليم » .

* قُلْتُ : أما زكريا وعيسى ، فتقتان .

وأما أحمد بن سليم ، وابن أخيه - شيخ الطبراني - فلم أجدهما، فهؤلاء أربعة يروون الحديث ، عن أبي وائل ، عن حذيفة .
وخالفهم عاصم بن بهدلة ، فرواه عن أبي وائل ، عن المغيرة بن شعبة .

فنقله من « مسند حذيفة » إلى « مسند المغيرة » أخرج ابن ماجة (٣٠٦) ، وأحمد في « العلل » (١٦٨/٢) ، وعبد بن حميد في « المنتخب » (٣٩٩) ، والبيهقي (١٠١/١) من طريق عاصم .
وعند ابن ماجة والبيهقي :

« قال شعبة : قال عاصم يومئذ : وهذا الأعمش يزويه عن أبي وائل ، عن حذيفة ، وما حفظه !! . فسألت عنه منصوراً ، فحدثنيه عن أبي وائل ، عن حذيفة أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أتى سبابة قوم ، فبال قائماً » .
وفي « علل أحمد » :

« قال عاصم : وما هو كما يقول الأعمش ، ما حدثنا أبو وائل إلا عن المغيرة ! . قال شعبة : وقد كنت سمعت حديث الأعمش منه ، ثم لقيت منصوراً ، فحدثنيه عن أبي وائل ، عن حذيفة فذكره » .

* قُلْتُ : كذا اعترض عاصم !!

والأعمش أثبت منه وأحفظ ، فكيف وقد تابعه منصور ؟! غير أن عاصماً لم يتفرد به فتابعه حماد بن أبي سليمان ، عن أبي وائل ، =

= عن المغيرة به

أخرجه أحمد في « المسند » (٢٤٦/٤) ، وفي « العلل » (١٦٩/٢) ،
وعبدُ بنُ حميدٍ (٣٩٦) ، وابنُ خزيمة (ج ١/ رقم ٦٣) وابنُ شاهين
في « الناسخ والمنسوخ » (ق ١/١١) من طريق حماد بن سلمة ، عن
حماد بن أبي سليمان ، وعاصم بن بهدلة ، عن أبي وائل ، عن المغيرة
أنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أتى سباطة بنى فلانٍ ، ففحج
رجليه ، وبال قائماً .

وقولهُ : « ففحج رجليه » ، وقعت في رواية حماد بن أبي سليمان
كما في رواية أحمد .

وعند ابن خزيمة : « ففرج رجليه » .

وفي القلب شيء من هذه الزيادة ، لم أقف لها على شاهدٍ يثبتُ .
والله أعلمُ . ولها شاهدٌ من مرسل الحسن عند ابن أبي شيبة (١٢٢/١) .
قال الترمذِيُّ :

« حديثُ أبي وائل ، عن حذيفة أصحُّ » .

وقال البيهقيُّ :

« كذا رواه عاصمُ بنُ بهدلة ، وحمادُ بنُ أبي سليمان ، عن أبي وائل ،
عن المغيرة ، والصحيحُ ما روى الأعمشُ ومنصور عن أبي وائل ، عن
حذيفة ، كذا قاله أبو عيسى الترمذِيُّ » .

فتعقبه ابنُ التركماني في « الجواهر النقيَّة » بقوله :

« قلتُ : الذي في كتاب الترمذِيِّ : حديثُ أبي وائل ، عن حذيفة
أصحُّ ، ويُحتملُ أن يكون لشقيقٍ في هذا الحديثِ إسنادان ، ولهذا أخرج
أبو بكر بنُ خزيمة في « صحيحه » رواية حمادٍ ، ولم يُبالِ بالاختلاف » اهـ =

= وجنح المباركفوري - رحمه الله - في « تحفة الأحوذى » (٧١/١)
إلى رأى ابن التركمانى ، فقال :
«والظاهر أن الروایتين صحيحتان ، ورواية الأعمش ومنصور أصحُّ ،
والله أعلمُّ ! كذا قال ! .

قال الشيخُ أبو الأشبال - رحمه الله - في « شرح الترمذى »
(٢٠/١) : « أقول : والذي رجحه ابنُ خزيمة هو الصوابُ ، لأن
احتمال الخطأ في الحفظ من عاصمٍ رفعه متابعة حمادٍ له كما هو ظاهرٌ ،
وبعيدٌ أن يتفقا معاً على الخطأ ، والراوى الثقة إذا خيف من خطئه وتابعه
غيرُهُ من الثقات ، تأيدت روايته وصحَّت » اهـ .

* قُلْتُ : ورواية الأعمش ومنصور أصحُّ عندى بلا ريب .
وعاصمٌ وحمادٌ ، وإن كانا إمامين ، الأولُ في القراءة ، والثانى في الفقه ،
فقد تكلم فيهما غير واحدٍ ، ورماهما بسوء الحفظ . أمّا عاصمٌ بنُ بهدلة :
فقال أبو حاتمٍ :

« ليس محلُّهُ أن يقال : « ثقة » ، ولم يكن بالحافظ » .

وقال ابنُ عيينة :

« كل من اسمه عاصمٌ سيء الحفظ » !

وقال العقيليُّ :

« لم يكن فيه إلا سوء الحفظ » .

وقال البزارُ :

« لم يكن بالحافظ » .

وقال الدارقطنى :

« في حفظه شىءٌ » .

= وأما حمادُ بنُ أبي سليمان : فقال أحمدُ :
« رواية القدماء عنه مقاربةٌ : شعبة ، والثوريُّ ، وهشام الدستوائي ،
أما غيرُهم فقد جاءوا عنه بأعاجيب » .
وقال مرةً :

« وحماد عنده عنه تخاليط . يعنى حماد بن سلمة » .
وهذا من رواية حماد بن سلمة عنه ، فتأمل !
وقال شعبة :

« كان حماد بنُ أبي سليمان لا يحفظُ » .
وقال أبو حاتم :

« هو صدوقٌ لا يُحتجُّ بحديثه ، وهو مستقيمٌ في الفقه ، فإذا جاء
الأثار شوشٌ » ! .

* قُلْتُ : فالحاصلُ أن كليهما كان سييء الحفظ ، فلو تابع أحدهما
الآخر - كما هو الحال هنا - ، فنقبل حديثهما بشرط عدم وجود
المخالف ، لاسيما إن كان مثل الأعمش ومنصور . أمّا مع وجوده فلا .
وقد قال أحمد في « العلل » :

« منصور والأعمش ، أثبتُ من حماد وعاصم » يشير بذلك إلى
ترجيح ما رجحناه^(١) .

وقد نقل الحافظ في « الفتح » (٣٢٩/١) كلام الترمذّي في
ترجيح حديث الأعمش ومنصور ، ثم قال : « وهو كما قال ، وإن جنح
ابنُ خزيمة إلى تصحيح الروایتين لكون حماد بن أبي سليمان وافق =

(١) ورجح رواية الأعمش أبو حاتم الرازي - كما في « العلل » (٩) لولده - أما أبو زرعة
فقال : الصحيح حديث عاصم عن أبي وائل ، عن المغيرة !! .

عاصماً على قوله : « عن المغيرة » ، فجاز أن يكون أبو وائل سمعه منهما ، فيصح القولان جميعاً . لكن من حيث الترجيح ، رواية الأعمش ومنصور لإتقانهما أصح من رواية عاصم وحماد لكونهما في حفظهما مقالاً « اهـ . ومما يرجح رواية الأعمش أيضاً ما :

أخرجه أحمد (٣٩٤/٥) من طريق يونس بن أبي إسحاق ، عن أبي إسحاق ، عن نهيك بن عبد الله السلولّي ، عن حذيفة فذكره . وهذا سند رجاله ثقات ، خلا نهيك السلولّي ، فإن ابن أبي حاتم ترجمه في « الجرح والتعديل » (٤٩٧/١/٤) ولم يحك فيه شيئاً . وذكره ابن حبان في « الثقات » (٤٨٠/٥) .

ثم تدليس أبي إسحاق السبيعي .

وهناك وجه آخر من الاختلاف في سنده :

فرواه الحسن بن الصباح ، وعلّي بن يونس الواسطي عن عبد المجيد بن أبي رواد ، عن ياسين الزيات ، عن الأعمش ، عن أنس ، قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بال على سبابة قوم ، فتوضأ ، ومسح على الخفين .

وخالفهما سختويه ، فرواه عن عبد المجيد ، عن ياسين الزيات ، عن الزهري ، عن أنس به .

ذكره الدارقطني في « العلل » (ج ٢ / ق ١/٢٠) وقال :

« وكلاهما وهم ، والمحفوظ : عن الأعمش ، عن أبي وائل ، عن حذيفة » اهـ .

* * *

هذا :

والبول من قيام وإن كان جائزاً ، فالعود أفضل .

وسياتي مزيد تفصيل لهذا البحث في الحديث رقم (٢٩) فانتظره ،

والله تعالى الموفق .

الْقَوْلُ عِنْدَ دُخُولِ الْخَلَاءِ

١٩ - أَخْبَرَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : أَبْنَانَا إِسْمَاعِيلُ ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ ، قَالَ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ .

١٩ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ

* إسماعيل : هو ابن إبراهيم بن مقسم ، المعروف بـ « ابن عُليّة » . أخرج له الجماعة .

وهو متفق على ثقته وإتقانه .

قال أحمد : « إليه المنتهى في التثبت بالبصرة » .

وقال ابن معين :

« كان ثقةً ، صدوقاً ، مأموناً ، مسلماً ، ورعاً ، تقياً » .

وناهيك بهذا من ابن معين !

أما ما حُكي عن أحمد ، أنه سُئل عن وهيب ، وابن عُليّة ، فقال :

« وهيب أحبُّ إليّ ، وابنُ عُليّة ما زال وضيعاً في الكلام الذي تكلم

به إلى أن مات ! قلتُ : أليس قد رجع وتاب على رؤوس الناس ؟! قال :

بلى ! . إلى أن قال : وكان لا ينصفُ بحديث الشفاعات » .

وكان منصور بن سلمة الحُزاعيُّ يحدثُ مرةً ، فسبّقه لسأته ، فقال :

ثنا إسماعيلُ بنُ عُليّة ، ثمَّ قال : لا ، ولا كرامة ! بل أردتُ زهيراً ،

ثمَّ قال : ليس من قارف الدُّبَّ كمن لم يقارف ، وأنا والله استتبتُ

ابن عُليّة » .

= قال الذهبي في « الميزان » :

« وهذا من الجرح المردود ، لأنه غلو . وإمامة إسماعيل لا نزاع فيها . وقد بدت منه هفوة وتاب منها ، فكان ماذا ؟! إني أخاف الله لا يكون ذكرنا له من الغيبة » . اهـ .

ثم إن « عُلَيَّة » هي أم إسماعيل علي الراجح ، خلافاً لعلّي بن حُجر إذ زعم أنها جدّته لأمّه . وكان إسماعيل يكره أن ينسب إلى أمه ، فكان يقول : « من قال ابن عُلَيَّة فقد اغتابني » .

ولكن المحدثين لم يروا أن هذا من الغيبة ، وإنما نسبوه لأمه تمييزاً له عن غيره ، لحفظه وشرفه . كما أنه لا يُعدُّ من الغيبة أن نقول : « الأعمش ، والأعرج ، والأحول » ونحو ذلك .

وضابط ذلك ، ما قاله ابن حبان في « المجروحين » (١٨/١) : « إن أخبار الرجل بما في الرجل على جنس الإبانة ، ليس بغيبة ، وإنما الغيبة ما يريد القائل القدح في المقول فيه » .

وقد فصلتُ هذا البحث في كتابي « قصد السبيل في الجرح والتعديل » وهو أحد أقسام « الإمعان مقدمة بذل الإحسان » يسر الله نشرها .

وقد علّق الذهبي في « السير » (١٠٨/٩) على قول إسماعيل ، فقال : « هذا سوءُ خُلُقٍ - رحمه الله - ، شئٌ قد غلب عليه فما الحيلة ؟! قد دعا النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم غير واحدٍ من الصحابة بأسمائهم مضافاً إلى الأم . كالزبير بن صفية ، وعمار بن سُمَيَّة » اهـ .

* عبد العزيز بن صُهَيْبٍ ، هو البُناني أخرج له الجماعة . وثقه أحمد ، وابنُ معين ، وابنُ سعد ، والمصنّف ، والعجلى . وقال أبو حاتم :

= « صالحٌ » !! .

= والحديث أخرجه البخاري (٢٤٢/١ و ١٢٩/١١ - فتح) ، وفي « الأدب المفرد » (٦٩٢) ، ومسلم (٧٠/٤ - نووي) ، وأبو عوانة (٢١٦/١) ، وأبو داود (٤) ، والمصنف في « اليوم والليلة » (٧٤) ، والترمذي (٦٤٥) ، وابن ماجة (٢٩٦) ، والدارمي (١٧١/١) ، وأحمد (٣/٩٩ ، ١٠١ ، ٢٨٢) ، وابن أبي شيبة في « مصنفه » (١/١) ، وعلّي ابن الجعد ، في « مسنده » (١٤٧٣ ، ١٤٧٤ ، ٢٥٦٠) ، وأبو يعلى (ج ٧ / رقم ٣٩٠٢) ، وكذا ابن حبان (ج ٢ / رقم ١٤٠٤) وتام الرازي في « الفوائد » (١٤٧) ، وابن المنذر في « الأوسط » (ج ١ / رقم ٢٥٨) ، وابن السنّي في « عمل اليوم والليلة » (١٦) ، والطبراني في « الدعاء » (ج ٢ / رقم ٣٥٩) ، والبيهقي (٩٥/١) ، والبعوني في « شرح السنة » (٣٧٦/١) ، وابن النجار في « ذيل تاريخ بغداد » (٨٧/٢) ، وابن اللّمش في « تاريخ دُنيسر » (ص ٤٦ ، ٤٥) ، والذهبي في « السير » (٤٦٧/١١) من طرق عن عبد العزيز بن صهيب ، عن أنس به .

قال الترمذي :

« هذا حديث حسن صحيح » وقد رواه عن عبد العزيز بن صهيب

جماعة منهم :

« شعبة ، وحماد بن سلمة ، وعبد الوارث بن سعيد ، وابن عُلَيّة ، ومعمّر بن راشد ، وهشيم بن بشير ، وحماد بن زيد ، وزكريا بن يحيى بن عمارة ، وحماد بن واقد ، وسعيد بن زيد » وتابعهم أيضاً عبد العزيز بن المختار ، عن عبد العزيز بن صهيب بلفظ : « إذا دخلتم الخلاء فقولوا : بسم الله ، أعوذ بالله من الحُبث والحبائث » . =

= أخرجه المعمرى في « اليوم والليلة » .

قال الحافظ في « الفتح » (٢٤٤/١) :

« إسنادُهُ على شرط مسلم ، وفيه زيادة التسمية ، ولم أرها في غير هذه الرواية » اهـ .

وقال في « نتائج الأفكار » (١٩٦/١) : « رواثُهُ موثقون » .

* قُلْتُ : وقولُهُ : « على شرط مسلم » كنتُ أظنه على شرط الشيخين ، لاسيما وعبد العزيز بن المختار من رجالهما . ثم تبين لي أن قوله : « عبد العزيز » خطأ لا أدري ممَّن ؟ وصوابُهُ « عبد الله بن المختار » لأمرين :

الأول : أنه هو الذى يروى عن عبد العزيز بن صهيب .

الثانى : أنه هو الذى تفرد به مسلم دون البخارى ، فيوافق بذلك

حكم الحافظ رحمه الله .

ثم قول الحافظ : « ولم أرها في غير هذه الرواية » يعنى من حديث أنسٍ متعقب بما : أخرجه ابنُ أبى شيبة (١/١) ، وابنُ أبى حاتمٍ في « العلل » (ج ١/رقم ١٦٧) ، والطبرانى في « الدعاء » (ج ٢/رقم ٣٥٨) ، وابنُ عدى في « الكامل » (٢٥١٩/٧) من طريق أبى معشر ، عن عبد الله بن أبى طلحة ، عن أنسٍ ، أنَّ النَّبىَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان إذا دخل الكنيف ، قال : « بسم الله ، اللهم إني أعوذ بك من الحُبث والحبائث » .

وسنَدُهُ ضعيفٌ ، لأجل أبى معشر ، واسمه نجيح السندى ، وفي حفظه ضعفٌ .

ثم وقفتُ - منذ أيامٍ - على كتاب « تمام المنة » لشيخنا الألبانى =

= حفظه الله تعالى ، وأمتع المسلمين بطول حياته ، فرأيتُه يميل إلى أن زيادة « بسم الله » في حديث أنسٍ شاذةٌ .
قال الشيخُ (ص ٥٧) :

« وهى - يعنى الزيادة - عندى شاذةٌ ، لمخالفتها لكل طرق الحديث عن عبد العزيز بن صهيبٍ ، عن أنسٍ في « الصحيحين » وغيرهما ممن سبقت الإشارة إليهم » اهـ .

* قُلْتُ : والأقربُ عندى إلى القاعدة أن عبد الله بن المختار لم يخالف أصحاب عبد العزيز بن صهيبٍ بذكر « التسمية » ، بل هو زاد عليهم ذلك . ثم هو ثقة ولم يغمزه أحدٌ ، فزيادته مقبولةٌ . وقد قبل الشيخُ زيادة على بن عبد الله البارقي عن ابن عمر مرفوعاً : « صلاة الليل والنهار مثنى مثنى » .

وسائر أصحاب ابن عمر - وهم يقاربون العشرين - يروون الحديث بلفظ : « صلاة الليل مثنى مثنى » فلم يذكروا : « النهار » وضربُ الأمثلة على ذلك يطول . ولستُ ممن يرى قبول زيادة الثقة بإطلاق ، بل يحكم لكل حديث بما يُناسب الحال . والله تعالى أعلى وأعلمُ .
وللحديث طرقٌ أخرى عن أنسٍ :

١ - الزهرى ، عنه .

أخرجه الطبرانى في « الأوسط » (ج ٢ / ق ١١٩ / ١) ، وفي « الصغير » (٤٤ / ٢) ، وفي « الدعاء » (ج ٢ / رقم ٣٦٠) قال : حدثنا محمد بن الحسن بن كيسان المصيصى ثنا إبراهيم بن حميد الطويل ، ثنا صالح بن أبى الأخضر ، عن الزهرى ، عن أنسٍ مرفوعاً : « إنَّ هذه الحشوش محتضرة ، فإذا دخلها أحدكم فليقل : اللهم إني أعوذ بك =

= من الحُبث والخبائث .

قال الطبراني :

« لم يرو هذا الحديث عن الزهرى ، إلا صالحُ بنُ أبى الأخضر ، ولا عنه إلا إبراهيمُ بنُ حميدٍ ، تفرد به محمد بن الحسن بن كيسان . * قُلْتُ : أمَّا شيخُ الطبرانى ، فلم أقف له على ترجمة . وإبراهيم بنُ حميد الطويل ، وثقه أبو حاتمِ الرازى - كما فى « الجرح والتعديل » (٩٤/١/١) ، وابنُ حبان فى « ثقاته » (٦٨/٨) وقال : « يخطئ » . وأبو حاتمِ أدرى به من ابن حبان ، لاسيما وهو من شيوخ أبى حاتم الذين لقيهم ، وكتب عنهم . فالله أعلم . وصالحُ بن أبى الأخضر ، يُضعف حديثه فى الزهرى . فسند الحديث ضعيفٌ .

٢ - قتادة ، عنه .

« أخرجه ابنُ السننى فى « اليوم والليلة » (٢٠) ، والطبرانى فى « الأوسط » (ج٣/ رقم ٢٨٢٤) ، وفى « الدعاء » (ج٢/ رقم ٣٥٦) ، والعقيلى فى « الضعفاء » (٣٧١/٣) من طريقِ عن قطن بن نسير ، ثنا عدى بن أبى عمارة ، قال : سمعتُ قتادة يحدثُ عن أنسٍ مرفوعاً : « إنَّ هذه الحشوش محتضرةٌ ، فإذا دخل أحدكم الخلاء ، فليقل : بسم الله ، اللهمَّ إني أعوذ بك من الحُبث والخبائث . » . قال الطبرانى :

« لم يرو هذا الحديث عن قتادة ، عن أنسٍ ، إلا عدى ، تفرد به قطنٌ » .

* قُلْتُ : أما قطنُ بنُ نسير ، ففيه مقال . =

وكان أبو حاتم وأبو زرعة يحملان عليه ... وعدتني بن أبي عمارة .
قال العقيلي :

« في حديثه اضطراب » .

ولذلك قال الحافظ في « نتائج الأفكار » (٩٥/١) :
« هذا حديث غريب من هذا الوجه وأخرجه الدارقطني في
« الأفراد » من هذا الوجه ، وقال : تفرد به عدتي عن قتادة » .

٣ - عبد الله بن أبي طلحة ، عنه .

وقد سبق تخريجه قبل قليل .

ثم إنه قد اختلف في إسناده فرواه هشيم ، عن أبي معشر ، عن
عبد الله بن أبي طلحة ، عن أنس كما مر ذكره .

وخالفه محمد بن بكار فقال : ثنا أبو معشر ، عن حفص بن عمر بن

أبي طلحة ، عن أنس به .

فصار شيخ أبي معشر هو « حفص بن عمر » .

أخرجه الطبراني في « الدعاء » (ج ٢ / رقم ٣٥٧) وهذا

الاضطراب من أبي معشر ، لسوء حفظه .

* * *

قال الترمذي :

وفي الباب عن علي ، وزيد بن أرقم ، وجابر ، وابن مسعود .

١ - حديث علي ، رضي الله عنه .

أخرجه الترمذي (٦٠٦) ، وابن ماجة (٢٩٧) ، والبيهقي في

« شرح السنة » (٣٧٨/١) من طريق محمد بن حميد الرازي ، حدثنا

الحكم بن بشير بن سليمان ، حدثنا خلاّد الصفار ، عن الحكم بن

عبد الله النصرى ، عن أبي إسحق ، عن أبي جحيفة ، عن علي بن

= أبى طالب رضى الله عنه ، مرفوعاً : « سترُ ما بين أعين الجنِّ ، وعورات بنى آدمٍ ، إذا دخل أحدهمُ الخلاء ، أن يقول : بسم الله »^(١) .
قال الترمذى :

« هذا حديثٌ غريبٌ ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وإسناده ليس بذاك القوى » وأقره البغوى .

* قُلْتُ : وهذا هو الصواب . وخالف في ذلك جماعة .
فقد رمز السيوطى له بالحُسن .

قال المناوى في « الفيض » (٩٦/٤ - ٩٧) :

« رمز المصنف لصحته (كذا وهو خطأ ، والصواب : لِحُسْنِهِ) وهو كما قال أو أعلى ، فإن مُغلطى مال إلى صحته ، فإنه لما نقل عن الترمذى أنه غير قوى ، قال : لا أدري ما يوجب ذلك ، لأنَّ جميع من في سنده غير مطعون عليهم بوجه من الوجوه ، بل لو قال قائل : إسناده صحيح ، لكان مصيباً » ا هـ .

ونقل الشوكانى هذا الكلام في « تحفة الذاكرين » (١٠٩) وأقره !! .

وقال شيخنا الألبانى في « تمام المنة » (ص - ٢٠) :

« لكن مال مُغلطى إلى صحته كما قال المناوى ، وله شاهدٌ من حديث أنسٍ عند الطبرانى من طريقين ، فالحديث به حسنٌ على أقل الدرجات » ا هـ .

* قُلْتُ : وتتابعهم على هذا الخطأ يُعدُّ من الغرائب !!
فإن هذا الحديث ضعيف ، بل وإِهٍ . وله عللٌ :

(١) وعزاه السيوطى في « الجامع الصغير » لأحمد ، ولم أجده فيه . فالله أعلم .

= * الأولى : محمدُ بنُ حميدٍ ، شيخُ الترمذى ، وابن ماجة وإه .

قال البخارى :

« فى حديثه نظرٌ » .

وقال النسائى :

« ليس بثقة » .

وقال أبو نعيم بن عدي :

« سمعت أبا حاتم الرازى فى منزله ، وعنده ابن خراشٍ ، وجماعةٌ من مشايخ أهل الرى ، وحُفَاطَهم ، فذكروا ابن حميدٍ ، فأجمعوا على أنه ضعيف الحديث جداً ، وأنه يحدث بما لم يسمعه ، وأنه يأخذ أحاديث أهل البصرة والكوفة ، فيحدث بها عن الرازيين » ا هـ .

وقال ابن خراشٍ :

« ثنا محمدُ بنُ حميدٍ ، وكان - والله - يكذبُ » وكذبه أبو زرعة

الرازى ، وصالح جزرة .

واتهمه غير واحدٍ بسرقة الحديث .

وقال فضلك الرازى :

« عندي عن ابن حميدٍ خمسون ألف حديثٍ ، ولا أحدثُ عنه بحرفٍ » .

أمَّا الشيخُ أبو الأشبال - رحمه الله تعالى - فله شأنٌ آخر ! فقال

فى « شرح الترمذى » (٥٠٣/٢ - ٥٠٤) :

« محمدُ بنُ حميدٍ ، هو أحدُ الحفاظ ، وثقه أحمدُ ، وابنُ معين ،

وغيرُهما . وتكلم فى النسائى وغير واحدٍ ، حتى غلا بعضهم فرماه

بالكذب . ونستخيرُ الله فى أنه « ثقة » ! ترجيحاً لقول من وثقه وصحَّح

أحاديثه » ا هـ .

= * قُلْتُ : كذا قال الشيخ - رحمه الله - ، وهذا من تساهله الذي عُرف به عند أهل العلم بالحديث .

أمَّا توثيق أحمد وابن معين لمحمد بن حميد ، فحكايته ما ذكره أبو حاتم الرازي ، قال : « سألتني يحيى بن معين عن ابن حميد من قبل أن يظهر منه ما ظهر ، فقال : أي شيء ينقمون منه ؟ قلت : يكون في كتابه شيء ، فيقول : ليس هذا هكذا ، فيأخذ القلم فيغيره ! فقال ابن معين : بئس هذه الخصلة ، قدم علينا بغداد ، فأخذنا منه كتاب يعقوب ، ففرقنا الأوراق ، ومعنا أحمد ، فسمعناه ، ولم نر إلا خيراً » اهـ .
فظاهر من الحكاية أن توثيق أحمد وابن معين لمحمد بن حميد كان بعد هذا المجلس . وقد كان ابن معين وغيره يوثق الراوي بناءً على مجلس واحد يسمعه منه على الاستقامة .

وهذا التوثيق ضعيف ، لأن عامة أهل الرى أجمعوا على أن محمد بن حميد ضعيف الحديث جداً ، وهو رازي أيضاً ، فهم أعلم به من أحمد وابن معين ، لأن بلدتي الرجل أعلم به وأخبر .

وقد قال الشيخ أبو الأشبال في « شرح الترمذي » (٢٦٦/١) :
« وخصوصاً مع اختيار مالك حديثهما ، وإخراجه في « موطنه » ، وهو أعرف الناس بأهل المدينة ، وأشدّهم احتياطاً في الرواية عنهم » اهـ .

نقول : وكذلك أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان - وغيرهما من أهل الرى - أعلم من غيرهما بأهل البلد .
وقد قال أبو القاسم ابن أخي أبي زرعة :

« سألت أبا زرعة عن محمد بن حميد ، فأوماً بأصبعه إلى فمه ! فقلت له : كان يكذب !؟ فقال برأسه : نعم . فقلت له : كان قد شاخ ، =

= لعلهُ كان يُعمل عليه ويُدلسُ عليه؟! فقال : لا يا بُنى ، كان يتعمد .
فهذا يدلُّك على أن أبا زرعة - وهو من هو - قد سبر غور ابن
حميد فنفي عنه أي احتمال في تبرئته ، وأثبت أنه كان يتعمد .
ولأبي حاتم الرازي حكايةٌ تدلُّ على سقوطه ، وهي مذكورةٌ في
« التهذيب » .

وقد قال أبو عليّ النيسابورِيُّ لابن خزيمة :
« لو حدَّث الأستاذُ عن محمد بن حميد ، فإنَّ أحمد قد أحسن الثناء
عليه ؟ فقال : إنَّه لم يعرفه كما عرفناه ، ولو عرفه ما أثنى عليه أصلاً » .
فهذا يؤكِّد ما ذكرته من أن توثيق أحمد وابن معين ضعيفٌ . وما
ذكره الرازيون هو من الجرح المفسر ، الذي يُقدِّم على التعديل ، لا شك
في ذلك والحمد لله .

فالعجبُ من مُغلطاي - رحمه الله - كيف زعم أن : « جميع من
في سنده غيرُ مطعونٍ عليهم بوجهٍ من الوجوه » !!
* العلة الثانية : أن الحكم بن عبد الله النضرِيّ ، لم يوثقه إلا ابنُ
حبان . وتوثيقه لينٌ إذا تفرد به ، كما هو مشتهرٌ عند أهل الحديث .
* العلة الثالثة : أن أبا إسحق السبيعي ، واسمه عمرو بن عبد الله ،
كان قد اختلط ، والراوى عنه لم يسمع منه في حال الصحة ، على ظاهر
ما في ترجمته ، ثمَّ هو مدلسٌ ، ولم أره صرَّح بتحديثٍ . واللَّهُ أعلمُ .
فالحديث ضعيفٌ جداً بهذا السند .

أمَّا قولُ الشيخ أبي الأشبال :
« ونحن نخالفُ الترمذِيَّ في هذا ، ونذهب إلى أنه حديثٌ حسنٌ ، =

= إن لم يكن صحيحاً !! ، وقد ترجمنا رواته ، وبيننا أنهم ثقات « !!
* قُلْتُ : لو قال الشيخُ إنه حديثٌ حسنٌ غيره ، لوافقناه على ذلك
لوجود شواهد له . أمّا أن يكون حسناً لذاته أو صحيحاً فهذا مردودٌ
بما سبق من التحقيق . والله أعلم .

* * *

٢ - حديثُ ابنِ مسعودٍ ، رضى اللهُ عنه .

أخرجه الإسماعيليُّ في « معجمه »^(١) (ج ١ / ق ١٠١ / ١) ، ومن
طريقه الخطيبُ في « التاريخ » (٢٦٢ / ٤) قال : أخبرني عبد الله بن
محمد بن ياسين ، أبو الحسن ، ثبتٌ صاحبٌ حديثٍ ، قال : حدثني
أحمدُ بنُ عبد الجبار السكونيُّ ، بغداديّ ، قال : حدثنا أبو يوسف
القاضي ، عن أبي إسحق الشيباني ، عن أبي الأحوص ، عن عبد الله ،
أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ، كان إذا دخل الغائط ، قال :
« أعوذُ بالله من الخُبثِ والخبائثِ » .

قال البدرُ العينيُّ في « عمدة القاري » (٢٧٢ / ٢) : « إسنادهُ

جيدٌ » !

* قُلْتُ : كذا قال ! وفيه نظرٌ .

لأن أحمد بن عبد الجبار السكوني ، قد ذكر الخطيبُ ، أنه هو : أحمد
ابن محمد بن عيسى ، أبو جعفر السكوني . وترجمه أيضاً (٥٩ / ٥ -
٦٠) وروى هذا الحديث في ترجمته ، ثم نقل عن الدارقطني أنه قال :
« بغداديّ متروك » .

= وقال الحافظ في « اللسان » (٢٨٨ / ١ - ٢٨٩) :

(١) وأنا على وشك الانتهاء من تحقيقه وتخريجه ، يسر الله ذلك .

= « وهذا الشيخُ اختلفوا في نسبه . فقال محمد بن مخلد ، ووكيع القاضى في نسبه : « أحمد بن محمد بن عيسى السكونى » وروى عنه عبد الله بن محمد بن سعيد الحمّال ، ومحمد بن سليمان بن محبوب ، فقالا : « أحمد بن عيسى السكونى » ، فإنهما نسباه إلى جدّه . وروى عنه عبد الله بن محمد بن ياسين ، فقال : « ثنا أحمد بن عبد الجبار السكونى » كذا قال ! وهو هو . فإنّ الحديث الذى رواه عنه هؤلاء كلّهم ، حديثٌ واحدٌ من روايته عن أبى يوسف ، عن أبى إسحق الشيبانى ، عن أبى الأحوص ، عن ابن مسعودٍ ، فى القول عند دخول الخلاء . وهو حديثٌ غريبٌ بهذا الإسناد ، وقد ذكر الدارقطنى فى « الأفراد » أن السكونى تفرّد به « ا هـ .

* * *

٣ - حديثُ زيد بن أرقم ، رضى الله عنه .

أخرجه أبو داود (٦) والمصنّف فى « اليوم والليلة » (رقم ٧٥) ، وابن ماجة (٢٩٦) ، وأحمد (٣٦٩/٤) ، والطيالسى (٦٧٩) ، وابن خزيمة (ج١/رقم ٦٩) ، وابن حبان (ج٢/رقم ١٤٠٥) ، والحاكم (١٨٧/١) ، والبيهقى (٩٦/١) من طريقٍ عن شعبة ، عن قتادة ، قال : سمعتُ النضر بن أنسٍ ، يحدث عن زيد بن أرقم مرفوعاً : « إنّ هذه الحشوش محتضرةٌ ، فإذا دخلها أحدكم ، فليقل : اللهم إني أعوذُ بك من الخُبثِ والخبائثِ » .

وقد وقع تصريحُ قتادة عند الطيالسى ، وابن حبان .

وقد رواه عن شعبة هكذا جماعةٌ من أصحابه ، منهم :

« محمد بن جعفر ، وعبد الرحمن بن مهديّ ، وابن أبى عدى ، =

= والطيالسي ، وخالد بن الحارث ، وعمرو بن مرزوق .
وخالفهم عيسى بن يونس^(١) ، فرواه عن شعبة ، عن القاسم
الشيبياني ، عن زيد بن أرقم به .

فجعل شيخ شعبة هو « القاسم » بدلاً من « النضر بن أنس » .
أخرجه ابن حبان (ج ٢ / رقم ١٤٠٣) من طريق علي بن خشرم ،
قال : حدثنا عيسى بن يونس به .

* قُلْتُ : ورواية عيسى شاذة - عندي - ، لخالفها لرواية الجماعة
عن شعبة . ومما يدل على ذلك أن يحيى القطان قيل له : « إن ابن
أبي عروبة روى عن قتادة ، عن القاسم بن عوف ، عن زيد بن أرقم
يعني حديث الحشوش . وشعبة يحدث به عن قتادة ، عن النضر بن
أنس ، عن زيد . فقال يحيى : لو علم شعبة أنه عن القاسم لم يحمله ،
إنه رأى القاسم وتركه » .

فالصواب في رواية شعبة ما رواه الجماعة عنه .

قال الترمذی في « سننه » (١١ / ١) :

« وحديث زيد بن أرقم في حديثه اضطراب . روى هشام الدستوائي
وسعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة . فقال سعيد : عن القاسم بن عوف
الشيبياني ، عن زيد بن أرقم . وقال هشام الدستوائي : عن قتادة ، عن
زيد بن أرقم . ورواه شعبة ومعمر ، عن قتادة ، عن النضر بن أنس .
فقال شعبة : عن زيد بن أرقم . وقال معمر : عن النضر بن أنس ،
عن أبيه ، عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم . وسألت محمداً عن
هذا ؟ فقال : يُحتمل أن يكون قتادة روى عنهما جميعاً » اهـ . =

(١) هذا كله مبني على ثبوت هذه الرواية ، وإلا فإن متخوف من وقوع التصحيف في
سنده ، فيكون « شعبة » تصحّف عن « سعيد » وهذا وارد جداً . فالله أعلم .

= * قُلْتُ : فحاصل البحث أن الرواة قد اختلفوا على قتادة فيه على أربعة أوجه . وقد مرَّ وجه .

* الوجه الثاني : أن معمر بن راشد رواه عن قتادة ، عن النضر بن أنس ، عن أبيه أنس بن مالك مرفوعاً به فجعل الحديث من « مسند أنس » .
أخرجه الطبراني في « الدعاء » (ج ٢ / رقم ٣٥٥) من طريق عبد الرزاق ، عن معمر .

قال البيهقي (٩٦ / ١) :

« قال الإمام أحمد : هو وهم » .

وعلة ذلك أن قتادة بصري ، ولما دخل معمر البصرة لزيارة أمه ، لم يكن معه كتبه ، فحدث من حفظه ، فوقع للبصريين عنه أغاليط ، كما يقول الذهبي في « السير » (١٢ / ٧) .
فهذا الحديث من أوهام معمر رحمه الله .

* الوجه الثالث : أن هشام الدستوائي يرويه عن قتادة ، عن زيد ابن أرقم . فأسقط الوساطة بين قتادة وزيد .

وقتادة لم يدرك أحداً من الصحابة إدراك سماعٍ إلا أنساً كما قال الحاكم في « علوم الحديث » .

* الوجه الرابع : يرويه سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن القاسم الشيباني ، عن زيد بن أرقم مرفوعاً به .

أخرجه ابن ماجة (٢ / ٢٩٦) والمصنف في « اليوم والليلة » (رقم ٧٧) ، وأحمد (٣٧٣ / ٤) ، والحاكم (١٨٧ / ١) وقد رواه عن سعيد جماعة منهم :

« عبد الأعلى بن عبد الأعلى ، ويزيد بن زريع ، وأسباط بن محمد ، وعبد الوهاب بن عطاء ، وعبد بن سليمان » . =

= وخالفهم إسماعيل بن عُليّة ، فرواه عن سعيد ، عن قتادة ، عن
النضر بن أنس ، عن زيد بن أرقم مرفوعاً به فجعل شيخ قتادة هو
« النضر بن أنس » بدلاً من « القاسم ». أخرجه المصنّف في « اليوم
والليلة » (رقم ٧٦) قال : أخبرنا مؤمل بن هشام ، قال : حدثنا
إسماعيل به ، ورواية الجماعة عن سعيد أرجح .

* ثمّ وجهٌ خامسٌ : فيرويه روح بن عبادة ، عن سعيد بن
أبي عروبة ، عن قتادة ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس مرفوعاً به .
فصار الحديث من « مسند ابن عباس » وصار شيخ قتادة هو
« سعيد بن جبير » .

أخرجه ابنُ عدّيّ في « الكامل » (٢٠٧/١) قال : ثنا أحمد بن
العباس الهاشمي ، ثنا يحيى بن حبيب بن عربي ، ثنا روح بن عبادة به .
وآفة هذا الإسناد ، هي من شيخ ابن عدّيّ هذا .
قال ابنُ عدّيّ :

« كتبتُ عنه بالبصرة ، حدّث عنه يحيى بن حبيب بن عربي بأحاديث
بإسنادٍ واحدٍ منكرٍ بذلك الإسناد » .

* قُلْتُ : والذي يترجح عندي من هذه الوجوه ، هو الوجه الأول
الذي يرويه شعبةٌ لأمرين :

الأول : لسلامة رواته من الجرح .

الثاني : ثمّ لوقوع تصريح قتادة بالتحديث من النضر بن أنس . أما
طريق سعيد بن أبي عروبة ، ففيه القاسم بن عوف الشيباني وقد تكلموا فيه .
فقد تركه شعبة ، وضعفه النسائي .

وقال أبو حاتم : « مضطربُ الحديث ، ومحلُّه عندي الصدق » .

= ووثقه ابن حبان . وقال ابنُ عدِيّ :
« هو ممّن يُكتب حديثُهُ » .

وقال الحاكم عقب روايته لحديث شعبة وسعيد : « كلا الإسنادين من
شرط الصحيح » ووافقه الذهبي .

* قُلْتُ : القاسم لم يرو له مسلمٌ إلا حديثاً واحداً في صلاة
الأوابين ، وقد قدمت الكلام فيه ، فالتعويل على حديث شعبة والله
تعالى أعلم .

* * *

٤ - حديث جابر ، رضِيَ اللهُ عنه .
قال المباركفوريّ في « التحفة »
« لم أقف عليه » .

* * *

النُّهْيُ عَنِ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ عِنْدَ الْحَاجَةِ

٢٠ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ ، وَالْحَارِثُ بْنُ مِسْكِينٍ -قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ- وَاللَّفْظُ لَهُ ، عَنِ ابْنِ الْقَاسِمِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي مَالِكٌ ، عَنْ إِسْحَقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ ، عَنْ رَافِعِ بْنِ إِسْحَقَ ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ وَهُوَ بِمِصْرَ يَقُولُ : وَاللَّهِ مَا أَدْرِي كَيْفَ أَصْنَعُ بِهَذِهِ الْكِرَائِسِ ؟ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْغَائِطِ أَوْ الْبَوْلِ ، فَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ ، وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا » .

٢٠ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ ...

* محمد بن سلمة ، هو ابنُ عبد الله بن أبي فاطمة المرادى ، أبو الحارث المصري. أخرج له مسلمٌ ، وأبو داود ، وابنُ ماجه. روى عنه المصنّف (١٠٧) حديثاً ، وقال عنه :
« ثقةٌ ، ثقةٌ »

ووثقه مسلمة بن قاسم في « الصلة »

وقال ابن سعيد بن يونس :

« كان ثبناً في الحديث » .

* ابنُ القاسم ، هو عبد الرحمن ، أبو عبد الله المصري .

أخرج له البخاريُّ ، وأبوداود في « المراسيل » .

قال ابنُ معين :

« ثقةٌ ثقةٌ » .

وقال المصنّف :

« ثقةٌ مأمونٌ » ووثقه أبو زرعة ، وابنُ حبان ، والحاكم وزاد

« مأمونٌ » ، ومسلمة بن قاسم ، والخطيبُ في آخرين . =

= * إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة ، ثقةٌ حجةٌ كما قال ابن معين .
ووثقه أيضاً أبو زرعة ، وأبو حاتم ، والمصنّف ، وغيرهم .
* رافع بن إسحق ، هو الأنصارى .

وقد رمز له في « التهذيب » برمز (ت ، ق) يعنى أخرج له
الترمذى ، وابن ماجه .

فلم يذكر (س) وهو رمز النسائى ، برغم ثبوت روايته هنا .
ثم تبين لى أنّ ذكر « ابن ماجه » خطأ من الناسخ أو الطابع . لأنّ
رافع بن إسحق ليس له فى الكتب الستة غير حديثين اثنين ، أولهما
حديث الباب هذا ، وتفرد به النسائى . والثانى : ما أخرجه الترمذى
(٢٨٠٥) وتفرد به عن رافع ، عن أبى سعيد مرفوعاً : « إن الملائكة
لا تدخل بيتاً فيه تماثيل أو صورة » .

فدلّ ذلك على أن صواب الرمز أن يُقال : « س ت » . واللّه أعلم .
ورافع بن إسحق وثقه المصنّف ، وابن حبان ، والعجلّى ، وابن
عبد البر فى « التمهيد » .

* * *

والحديثُ أخرجه الشافعى فى « السنن المأثورة » (١١٢) وأحمد
(٤١٤/٥) ، والطحاوى فى « شرح المعانى » (٢٣٢/٤) ، وابن أبى
شيبه (١٥٠/١) ، والطبرانى فى « الكبير » (ج ٤ / رقم ٣٩٣١) ،
وابن المنذر فى « الأوسط » (ج ١ / رقم ٢٦٠) من طريق مالك ، وهو
فى « موطنه » (١/١٩٣/١) عن إسحق بن عبد الله بن أبى طلحة ،
عن رافع بن إسحق ، عن أبى أيوب الأنصارى ، فذكره .

وقد رواه عن مالك يحيى بن يحيى ، وإسحق بن عيسى ، وإسماعيل =

= ابن أبي أويس ، وعبد الرحمن بن القاسم ، وابن وهب .

قال ابن عبد البر في « التمهيد » (٣٠٣/١) :

« هذا حديث متصل صحيح » .

وقد تابع مالكاً عليه جماعة ، منهم :

١ - همام بن يحيى ، أنا إسحاق به

أخرجه أحمد (٤١٥/٥) حدثنا عفان ، ثنا همام به .

٢ - حماد بن سلمة ، عن إسحاق به .

أخرجه الطبراني في « الكبير » (ج ٤ / رقم ٣٩٣٢) .

٣ - محمد بن يعقوب ، عن إسحاق

أخرجه الطبراني (٣٩٣٣) .

٤ - الأوزاعي ، حدثنا إسحاق ، حدثني رجل منا ، قال : سمعت

أبا أيوب الأنصاري ، فذكره .

أخرجه الطبراني أيضاً (٣٩٣٤) .

وهذا الرجل المبهم أظنه رافع بن إسحاق .

* * *

النَّهْيُ عَنِ اسْتِدْبَارِ الْقِبْلَةِ عِنْدَ الْحَاجَةِ

٢١ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
« لَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا لِغَائِطٍ ، أَوْ بَوْلٍ ، وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا » .

٢١ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ

* محمد بن منصور هو ابنُ ثابت بن خالد الخزاعيّ أبو عبد الله الجوّاز انفرد المصنّف بالتحريج له من دون الجماعة ، وقد وثقه المصنّف والدارقطنيّ ، وابنُ حبان . وليس له شيخٌ في « السنن » كلها إلا سفيان بن عيينة . وقد وصفه المصنّف بـ « المكّي » في بعض المواضع من « سننه » مثل (٢٦٦/١ - ٢٠٩/٢ ، ٢١٦ - ٥/٣) وللمصنّف شيخٌ آخر هو « محمد بن منصور بن داود الطوسي » يروى عن ابن عيينة أيضاً . ولم أجد المصنّف رحمه الله ذكر هذه النسبة « الطوسي » لـ « محمد بن منصور » إلا في موضعين فقط وانظر « ٣٧/٥ ، ٢٤٥) وشيخه في الموضوعين ليس ابن عيينة إنما الحسن بن موسى . ويعقوب بن إبراهيم فيظهر أن الذي أكثر عنه المصنّف أو أهمل نسبته هو « المكّي » . والله أعلمُ فهذا من المواضع التي أشكلت عليّ .
ثمّ بعد كتابة ما تقدم وقفت على كلام نفيسٍ للحافظ المزنيّ رحمه الله يُصوّب ما ظهر لي . فقد سئل المزنيّ عن « محمد بن منصور » الذي يروى عنه النسائيّ ، فأجاب - كما في « طبقات الشافعية » (٤٠٨/١٠) =

= لابن السبكي - : « وأما محمد بن منصور الذي يروى عنه النسائي ولا ينسبه فهو « المكئي » لا « الطوسي » وقد روى النسائي عن الطوسي عن أبي المنذر إسماعيل بن عمر ، والحسن بن موسى الأشيب ويعقوب بن إبراهيم بن سعد وتنسبه في عامة ذلك ، قال : ولا أعلمه روى عن ابن عيينة شيئاً .

فرحم الله الحافظ المزي ، ما أوسع علمه .

* سفيان ، هو ابنُ عيينة .

* عطاء بنُ يزيد ، هو الليثي ثم الجندعي ، أبو محمد ، ويُقال :

أبو زيد أخرج له الجماعة ، وهو ثقة .

وثقه ابنُ المديني ، وابنُ سعد وزاد : « كثير الحديث » ، وابنُ

حبان .

* * *

والحديثُ أخرجه البخاريُّ (٢٤٥/١ ، ٤٩٨ - فتح) ، ومسلم

(١٥٢/٣ - ١٥٣ نووي) ، وأبو عوانة (١٩٩/١) ، وأبو داود

(٩) ، والترمذيُّ (٨) ، وابنُ ماجة (٣١٨) ، والدارميُّ

(١٣٥/١) ، وابنُ خزيمة (ج١ / رقم ٥٧) ، وابنُ حبان في

« صحيحه » (ج٢ / رقم ١٤١٤) ، والشافعيُّ في « المسند » (ج١ / رقم ٦٣) ،

وفي « السنن المأثورة » (١١١ - رواية الطحاوي) ، والحميديُّ

(٣٧٨) ، وأبو إسحق الحرابيُّ في « الغريب » (٦٣٨/٢) وابن

أبي شيبة (١٥٠/١) ، والطحاويُّ في « شرح المعاني » (٢٣٢/٤) ،

وابن شاهين في « الناسخ والمنسوخ » (ق١/١٢) ، والطبرانيُّ في

« الكبير » (ج٤ / رقم ٣٩٣٧ ، ٣٩٣٨ ، ٣٩٣٩ ، ٣٩٤٠ ، =

= ٣٩٤١ ، ٣٩٤٢ ، ٣٩٤٣ ، ٣٩٤٤ ، ٣٩٤٥ ، ٣٩٤٦ ،
٣٩٤٧ ، ٣٩٤٨) ، وابنُ حزمٍ في « المحلى » (١٩٤/١) ، وأبو نعيم
في « أخبار أصبهان » (١٦٨/١) ، وابنُ عبد البر في « التمهيد »
(٣٠٤/١) ، والبيهقيُّ (٩١/١) ، والبعثيُّ في « شرح السنة »
(٣٥٨/١) ، والحازميُّ في « الاعتبار » (ص ٧١) من طرقٍ عن
الزهرّيِّ ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي أيوب فذكره .

وقد رواه عن الزهرّيِّ جماعة من أصحابه ، منهم :
« ابنُ عيينة ، وابنُ أبي ذئب ، وابنُ أخي الزهرّيِّ ، ويونس بن
يزيد ، ومعمّر بن راشد ، وعقيل بن خالد ، وقرّة بن خالد ،
وسليمان بن كثير ، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر ، والنعمان بن
راشد ، وعبد الرحمن بن إسحق ، وسفيان بن حسين » .

قال الترمذّيُّ :

« حديثُ أبي أيوب أحسنُ شيءٍ في هذا الباب وأصحُّ » .
وللحديث طرقٌ أخرى ، عن أبي أيوب رضِيَ اللهُ عنه :

١ - عمر بن ثابت ، عنه

أخرجه الطبرانيُّ في « الكبير » (ج ٤ / رقم ٣٩١٧) ، والدارقطنيُّ
(٦٠/١) ، وابنُ عدّيِّ في « الكامل » (١١٨٩/٣) ، والخطيبُ في
« تاريخه » (٣٦٣/٢) من طريق أبي المنذر إسماعيل بن عمر ، نا
وزقاء ، عن سعد بن سعيد ، عن عمر بن ثابت ، عن أبي أيوب
مرفوعاً : « لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها بغائطٍ ولا بولٍ ، ولكن
شرقوا أو غربوا » .

= قال شيخنا في « الإرواء » (٩٩/١) :

= « وسنُّه صحيحٌ ! »

* قُلْتُ : سعد بنُ سعيد ضعَّفه أحمدُ وابنُ معينٍ في روايةٍ ولينه النسائيُّ ، وذكره ابنُ حبانٍ في « الثقات » وقال : « يخطيء » .

وقال أبو حاتمٍ : « مؤدٌّ ! »

قال ابنُ أبي حاتمٍ في تفسيرها :

« يعنى أنه كان لا يحفظ ، ويؤدى ما سمع » .

ووثقه ابنُ سعدٍ والعجلئيُّ ، وقال ابنُ معينٍ في روايةٍ : « صالحٌ »
ومثل هذا يُحسنُ حديثه لأجل المتابعات .

٢ - عبد الرحمن بن يزيد بن جارية ، عن أبي أيوب .

أخرجه الطبرانيُّ في « الكبير » (ج ٤ / رقم ٣٩٢١) ، والطحاويُّ (٢٣٢ / ٤) من طريق إبراهيم بن سعدٍ عن الزهرريِّ ، عن عبد الرحمن بن

يزيد بن جارية ، عن أبي أيوبٍ قال :

« نهانا رسولُ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أن نستقبل القبلة بغائطٍ أو بولٍ ، فلما قدمنا الشام وجدنا مرافقهم مراحيض قد استقبل بها القبلة ، فنحن ننحرف ، ونستغفر الله » .

وسنُّه صحيحٌ ، ولكن قال أبو حاتمٍ - كما في « العلل » (٦٦)
« هو خطأ » ولم يظهر لى وجه الخطأ ، وفي السياق كلامٌ غير مفهوم ،
فلعلَّ هذا هو الذى حجب عنى وجه الخطأ .

والله أعلم .

٣ - أبو الأحوص ، عنه

ويأتى ذكرُهُ في الحديث القادم إن شاء الله .

* * *

الأمرُ باستقبالِ المشرقِ أو المغربِ عندَ الحاجةِ

٢٢ - أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا غُنْدَرٌ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا أَبُو أَيُّوبَ مَعْمَرٌ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا ابْنُ شَهَابٍ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ الْغَائِطُ ، فَلَا يَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ ، وَلَكِنْ لِيُشْرِقْ أَوْ لِيُغْرِبْ » .

٢٢ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ

* يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ هُوَ ابْنُ كَثِيرٍ بَنِ زَيْدٍ ، أَبُو يَوْسُفَ الدُّورَقِيُّ أَخْرَجَ لَهُ الْجَمَاعَةَ .

وَرَوَى عَنْهُ الْمَصْنُفُ (١١٠) حَدِيثًا وَوَثَّقَهُ هُوَ وَابْنُ حَبَانَ وَالْخَطِيبُ وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ : « صَدُوقٌ » .

* غُنْدَرٌ ، لَقَبٌ لِمُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ أَخْرَجَ لَهُ الْجَمَاعَةَ ، وَهُوَ ثِقَةٌ نَبِيلٌ . وَثَقَهُ النَّاسُ ، وَأَثَنُوا عَلَيْهِ خَيْرًا . قَالَ الْعَيْشِيُّ :

« إِنَّمَا سَمَّاهُ غُنْدَرًا ابْنُ جَرِيحٍ ، فَقَدْ كَانَ يُكْثِرُ التَّشْغِيبَ عَلَيْهِ ، وَأَهْلُ الْحِجَازِ يُسَمُّونَ الْمُشْغَبَ غُنْدَرًا » .

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤١٦/٥ ، ٤١٧ ، ٤٢١) ، وَأَبُو عَوَانَةَ (١٩٩/١) ، وَابْنُ حَبَانَ (ج ٢ / رَقْم ١٤١٣ ، ١٤١٤) وَابْنُ الْمُنْذَرِ فِي « الْأَوْسَطِ » (ج ١ / رَقْم ٢٥٩) ، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي « الْكَبِيرِ » . (ج ٤ / رَقْم ٣٩٣٥ ، ٣٩٣٦) ، وَفِي « الْأَوْسَطِ » (ج ٢ / رَقْم ١٣٦٥) =

= من طرق عن مَعْمَرٍ ، عن الزُّهْرِيِّ ، عن عطاء ، عن أبي أيوب به .
ورواه عن معمر :

« عبدُ الرزاق ، وروحُ بنُ القاسم ، ووهيبٌ » .

وخالفهم يزيدُ بنُ زريع ، فرواه عن معمر ، عن الزهري ، عن
أبي الأحوص ، عن أبي أيوب مرفوعاً : « إذا أتى أحدكم الغائط فلا
يستقبل القبلة » .

أخرجه الطبراني في « الكبير » (ج ٤ / رقم ٣٩٧٥) قال : حدثنا
عبد الله بنُ أحمد بن حنبلٍ ، حدثني محمد بن أبي بكر المقدمي ، ثنا
يزيد بن زريع به .

فصار شيخُ الزهريّ فيه : « أبو الأحوص » بدل « عطاء بن يزيد » .
* قُلْتُ : وسنّدهُ صحيحٌ ، رجاله ثقات ، ولكن المحفوظ أنه من
رواية عطاء بن يزيد عن أبي أيوب . فيُحتمل أن يكون هذا من أوهام
معمر ، لأن يزيد بن زريع بصريّ ، وقد تقدم أن معمر لما قدم البصرة
لزيارة أمه ما كان معه كتابٌ ، فحدث من حفظه ، فوقع للبصريين عنه
أغاليط ، ويُحتمل أن يكون للزهريّ فيه شيخان . والله أعلم .

* * *

قال الترمذِيُّ :

« وفي الباب عن : عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي ، ومعقل
ابن أبي الهيثم ، ويقال : معقل بن أبي معقل ، وأبي أمامة ، وأبي هريرة ،
وسهل بن حنيف » .

* * *

= ١ - حديث عبد الله بن الحارث بن جَزْءٍ ، رضى الله عنه .
أخرجه ابن ماجة (٣١٧) وابن أبي شيبة (١٥١/١) ، وأحمد
(١٩٠/٤ ، ١٩١) ، وابن أبي عاصم في « الأوائل » (رقم ٤٠) ،
وابن قُطْلُوبُغَا في « عوالي الليث بن سعد » (٤٠) وابن شاهين في
« الناسخ والمنسوخ » (ق ١/١٢) والحازمي في « الاعتبار » (ص ٧٣)
من طرق عن الليث ، عن يزيد بن أبي حبيب ، أنه سمع عبد الله بن
الحارث بن جَزْءٍ الزُّبَيْدِي يقول : أنا أوَّل من سمع النبي صلى الله عليه
وعلى آله وسلَّم يقول : « لا يبولن أحدكم مستقبل القبلة » وأنا أوَّل من
حدث الناس بذلك .

قال البوصيرى في « الزوائد » (١/١٣٤) :
« هذا إسنادٌ صحيحٌ ، وقد حكم بصحته : ابن حبان ، والحاكم ،
وأبو ذر الهروي ، وغيرهم ، ولا أعرف له علة »^(١) .
وهو كما قال .

وقد رواه عن الليث جماعة من أصحابه ، منهم :
« شبابة بن سوار ، ومحمد بن ربح ، وحجاج بن محمد ، وموسى بن
طارق ، ويونس بن محمد » .

وخالفهم عبد الله بن صالح ، كاتب الليث ، فرواه عن الليث قال :
حدثني سهل بن ثعلبة ، عن عبد الله بن الحارث بن جَزْءٍ فذكره .
أخرجه الطحاوي في « شرح المعاني » (٢٣٣/٤) .

فجعل شيخ الليث هو « سهل بن ثعلبة » بدل « يزيد بن أبي حبيب »
ورواية الجماعة عن الليث أرجح بلا ريب ، وعبد الله بن صالح فيه ضعف . =

(١) وقال ابن يونس في « تاريخ مصر » : « هو حديث معلول » قال البدر العيني في
« العمدة » (٢٧٧/٢) : « ولا التفات إلى قوله هذا ، فإن ابن حبان قد صححه » .

= وقد توبع الليثُ بنُ سعد .

تابعه عبد الحميد بن جعفر ، حدثني يزيد بن أبي حبيب به .
أخرجه أحمدُ (١٩٠/٤) ، وعبدُ بنُ حميدٍ في « مسنده »
(٤٨٧) ، والطحاويُّ في « شرح المعاني » (٢٣٢/٤) من طريق
الضحاك بن مخلد ، عن عبد الحميد بن جعفر .

وتابعه عمرو بن الحارث ، وابنُ لهيعة ، عن يزيد به
أخرجه الطحاويُّ من طريق ابنُ وهب عن الليث مقرونا بهما .
وقد خالفهم جميعاً ابنُ لهيعة ، فرواه عن يزيد بن أبي حبيب ، عن
جبلة بن رافع ، عن عبد الله بن الحارث بن جَزءٍ به .

فجعل بين « يزيد » و « عبد الله بن الحارث » : « جبلة بن رافع » .
أخرجه الطحاويُّ (٢٣٣/٤) من طريق ابن أبي مریم ، ثنا ابنُ لهيعة
به والصوابُ أن يزيد بن أبي حبيب يرويهِ عن عبد الله بن الحارث بلا
واسطة ، وهذا من سوء حفظ ابن لهيعة . رحمه الله ، لاسيما وسعيد بن
أبي مریم ممن سمع منه بعد احتراق كتبه . وقد تقدمت رواية عبد الله بن
وهب عن ابن لهيعة وقد وافق فيها الجماعة . وهذه الرواية أولى لكون
ابن وهب ممن سمع من ابن لهيعة قديماً .

وقد توبع يزيدُ بنُ أبي حبيب .

تابعه اثنان ممن وقف عليهما :

١ - عبد الله بن المغيرة ، عن عبد الله بن الحارث

أخرجه أحمدُ (١٩١/٤) حدثنا يحيى بن إسحاق ، ثنا ابنُ لهيعة ،

عن عبد الله بن المغيرة ، عن عبد الله بن الحارث فذكره .

* قُلْتُ : وهذا سندٌ حسنٌ في المتابعات . ويحيى بن إسحاق كان =

= من قدماء أصحاب ابن لهيعة ، وعبد الله بن المغيرة مجهول الحال ،
لم يوثقه سوى ابن حبان .

وقد اختلف على ابن لهيعة فيه .

فرواه حسن بن موسى ، عنه ، ثنا سليمان بن زياد ، أنه سمع عبد الله

ابن الحارث بن جَزءٍ فذكره .

أخرجه أحمد (١٩٠/٤)

والرواية الأولى أولى ، لأن حسن بن موسى الأشيب متأخر السماع

من ابن لهيعة . والله أعلم .

٢ - سليمان بن زياد الحضرمي ، قال : « دخلنا على عبد الله بن

الحارث بن جَزءٍ الزبيدي في يوم جُمعةٍ ، فدعا بطستٍ ، وقال للجارية :

استريني ، فسترته ، فبال فيه ، ثم قال : سمعتُ رسول الله صلى الله عليه

وعلى آله وسلم ينهى أن يبول أحدكم مستقبل القبلة » .

أخرجه ابن حبان (١٣٣) من طريق غوث بن سليمان بن زياد ،

عن أبيه سليمان بن زياد به .

وسندهُ صحيحٌ

فأمَّا غوث ، فقال ابنُ معين : « لم يكن به بأسٌ »

ذكره ابنُ أبي حاتمٍ في « الجرح والتعديل » (٥٧/٢/٣ - ٥٨)

وأبوه سليمان : فوثقه ابنُ معين ، ويعقوب بن سفيان ، وابنُ حبان وقال

النسائي في « الجرح والتعديل » :

« ليس به بأسٌ »

وتابع غوث بن سليمان عليه عرابي بن معاوية .

أخرجه الخطيبُ في « التاريخ » (١٩٢/٤ - ١٩٣) من طريق =

= عرابى بن معاوية^(١) الحضرمى ، عن سليمان بن زياد الحضرمى عن عبد الله بن الحارث بن جزء^(٢) ، كان يرسل إلى فأمسك عليه المصحف ، وهو يقرأ ؛ وكان أعمى ؛ فعرض له حقن من بول ، فدعا جارية له ، فجعل بيننا وبينه ثوباً ، ثم قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول : « لا يتغوط أحدكم لبوله ، ولا لغيره مستقبل القبلة ، ولا مستدبرها ، شرّقوا أو غربوا » .

* قُلْتُ : وعرابى بن معاوية ترجمه ابنُ أبى حاتمٍ فى « الجرح » (٤٥/٢/٣) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

* * *

٢ - حديث معقل بن أبى الهيثم ، رضى الله عنه .

أخرجه ابنُ أبى شيبة فى « المصنف » (١٥٠/١ ، ١٥١) ، وأبو داود (١٠) ، وابنُ ماجه (٣١٩) ، والطحاوى فى « شرح المعانى » (٢٣٣/٤) ، وابنُ عبد البر فى « التمهيد » (٣٠٤/١) ، والخطيب فى « الموضح » (٤١١/٢ - ٤١٢) ، والحازمى فى « الاعتبار » (٧٣ - ٧٤) ، والبيهقى (٩١/١) ، من طرق عن عمرو بن يحيى المازنى ، ثنا أبو زيد مولى الثعلبيين ، عن معقل بن أبى معقل الأسدى قال : « نهى رسولُ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أن نستقبل القبلتين بغائطٍ أو بولٍ » .

= وقد رواه عن عمرو بن يحيى المازنى جماعةٌ ، منهم :

- (١) وقع فى « التاريخ » : « ابن أبى معاوية » وهو خطأ . والصواب ما ذكرته .
 (٢) وقع فى « التاريخ » : « ... عن عبد الله الحارثى أن ابن جزء الزبيدى قال » وهو خطأ .

= « سليمانُ بنُ بلال ، والدارمي ، وداودُ العطار ، وعبدُ العزيزُ بنُ المختار ، ووهيبُ بنُ خالد . » .

وقد اختلف الرواة في تسمية الصحابي هل هو : « معقل بن أبي معقل » أو « معقل بن أبي الهيثم » وكلاهما واحد .
وقد ذكر هذا الاختلاف الدارقطني في « العلل » .
(ج ٥ / ق ١/١٢ - ٢) .

قال الحافظ في « الفتح » (٢٤٦/١) :
« حديثٌ ضعيفٌ ، لأنَّ فيه راوياً مجهولاً » .

* * قُلْتُ : هو أبو زيد مولى الثعلبيين

فقد قال ابنُ المديني :

« ليس بالمعروف »

أما قولُ النووي في « المجموع » (٨٠/٢) : « إسنادهُ جيّدٌ ، ولم يُضعفهُ أبو داود » فمردود بما سبق من التحقيق .

* * *

٣ - حديثُ أبي هريرة ، رضِيَ اللهُ عنه .

* قُلْتُ : يأتي تخريجه إن شاء الله تعالى برقم (٤٠)

* * *

٤ - حديثُ سهل بن حنيفٍ ، رضِيَ اللهُ عنه .

أخرجه أحمد (٤٨٧/٣) حدثنا روح وعبد الرزاق ، قالا : أنا ابنُ جريج ، قال : حدثني عبد الكريم بنُ أبي المخارق ، أن الوليد بن مالك بن عبد القيس أخبره - وقال عبد الرزاق : « من عبد القيس »
أن محمد بن قيس مولى سهل بن حنيفٍ - من بنى ساعدة - أخبره =

= أن سهلاً أخبره أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم بعثه ، قال :
« أنت رسولى إلى أهل مكة ، قل : إن رسول الله صلى الله عليه وعلى
آله وسلم أرسلنى يقرأ عليكم السَّلام ، ويأمركم بثلاثٍ : لا تحلفوا
بغير الله ، وإذا تحلّيتُم فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ، ولا تستنجوا
بعظم ولا ببعرةٍ » .

وأخرجه الدارمى (١٣٥/١) والحاكم (٤١٢/٣) من طريق ابن
جريج عن عبد الكريم به .

واقصر الدارمى على الفقرة الثانية ، والتي هي محلُّ الشاهد .
* قُلْتُ : وسندهُ ضعيفٌ ، كما قال الهيثمى فى « الجمع » .
(٢٠٥/١ ، ١٧٧/٤) .

وعبد الكريم بن أبى المخارق ضعيفٌ
والوليد بن مالك ، ترجمه البخارى فى « الكبير » (١٥٢/٢/٤) ،
وابن أبى حاتمٍ فى « الجرح » (١٧/٢/٤ - ١٨) ولم يذكر فيه جرحاً
ولا تعديلاً وذكره ابنُ حبان فى « الثقات » (٥٥٢/٧) على عادته .
ولم يعبأ الحسينى بذلك ، ففى « التعجيل » (١١٥٥) :
« مجهولٌ غير مشهور »

ومحمد بن قيس ، كذلك ، قال فيه الحسينى (٩٦٩) :
« ليس بمشهور »

٥ - حديثُ أبى أمامة ، رضى الله عنه .
* قُلْتُ : لم أقف عليه .

= وفى الباب غير ما ذكر الترمذى .

= ٦ - حديث سهل بن سعد ، رضی اللہ عنہ .
 أخرجه الطبرانی في « الكبير » (ج ٦ / رقم ٥٧٣٥) ، والعقيلي
 في « الضعفاء » (٣ / ١٠٣ - ١٠٤) من طريقين عن الواقدي ، ثنا
 عبد الحكيم بن عبد الله بن أبي فروة ، عن العباس بن سهل ، عن أبيه
 مرفوعاً : « إذا ذهب أحدكم إلى الخلاء ، فلا يستقبل القبلة ، ولا
 يستدبرها » .

قال العقيلي :

« عبد الحكيم بن عبد الله ، عن عباس بن سهل ، لا يتابع عليه ،
 ولا يُعرف إلا بالواقدي وفي هذا الباب عن النبي صلى الله عليه
 وعلى آله وسلم أحاديث ثابتة من غير هذا الوجه » .

* قُلْتُ : أما عبد الحكيم ، فقال الدارقطني :

« مُقِلٌّ ، يُعْتَبَرُ بِهِ »

ولخص الذهبية عبارته ، فقال : « صويلح »

لكن علة الحديث هي الواقدي . واسمه محمد بن عمر فهو تالف .

قال الهيثمي في « المجمع » (١ / ٢٠٥) :

« فيه الواقدي ، وهو ضعيف !! »

وهذا تساهل منه بلا ريب ، فقد كذبه جماعة من النقاد .

بل قال الهيثمي في موضع آخر (٣ / ١٥٥) : « ضعيف وقد

وثق » !

وقد أفضت في بيان حال الواقدي ، في كتابي : « النافلة في الأحاديث

الضعيفة والباطلة » (رقم ١٦٣) وهو مطبوع والحمد لله .

* * *

= ٧ - حديثُ أسامةُ بنُ زيد ، رضى الله عنه .

أخرجه أبو يعلى في « مسنده » ، وعنه ابنُ عدى في « الكامل »
(١٤٨٣/٤) من طريق عبد الكبير بن عبد المجيد ، ثنا عبد الله بن
نافع ، عن أبيه ، عن أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وعلى
آله وسلم « نهي أن تستقبل القبلة بغائطٍ ، أو بولٍ » .
* قُلْتُ : وعبد الله بنُ نافعٍ أجمعوا على تضعيفه
وقد اختلف عليه في إسناده

فرواه عبد الكبير بن عبد المجيد ، وأبو بكر الحنفى كما تقدم .
ورواه ابنُ أبى فديك ، عنه ، عن أبيه نافعٍ أن عبد الله بن عمرو
العجلانى حدث عبد الله بن عمر ، عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه
وعلى آله وسلم نهي أن يستقبل القبلتين في الغائط والبول .
أخرجه يعقوب بنُ سفيان في « المعرفة » (٣٢٩/١) ، والطبرانى
في « الكبير » (١٢/١٧) ، وابنُ السكن - كما في « الغوامض »
(ص ٦٨٥ - ٦٨٦) لابن بشكوال - ، وابنُ عدى في « الكامل »
(١٤٨٣/٤) من طريق عن ابن أبى فديك به .

قال ابنُ السكَنِ عقبه :

« لم يرو عمرو هذا عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم غير هذا
الحديث ، وهو مما ينفرد به عبد الله بنُ نافعٍ » ا هـ .
* قُلْتُ : وقد عرفت حاله ، وهذا الاضطرابُ منه . والله أعلم .

* * *

٨ - حديثُ رجلٍ من الأنصار ، عن أبيه .

أخرجه مالك (٢/١٩٣/١) عن نافعٍ ، عن رجلٍ من الأنصار ، =

= أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم نهى أن تستقبل القبلة لغائطٍ أو بولٍ .

* قُلْتُ : هكذا رواه يحيى بن يحيى عن مالك .

وخالفه ابنُ وهبٍ ، فرواه عن مالك ، عن نافعٍ ، عن رجلٍ من الأنصار ، عن أبيه فذكره . فزاد في السند « عن أبيه » .

أخرجه الطحاويُّ في « شرح المعاني » (٢٣٢/٤)

ووافقه الشافعيُّ ، فرواه عن مالك به فزاد في السند « عن أبيه »

أخرجه الشافعيُّ في « السنن المأثورة » (١١٣ - رواية الطحاوي) ،

وابنُ عبد البر في « التمهيد » (١٢٦/١٦) وقال : « وهو الصوابُ إن شاء الله » .

* * *

الرخصة في ذلك في البيوت

٢٣ - أَخْبَرَنَا قُنَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ،
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ ، عَنْ عَمِّهِ : وَاسِعِ بْنِ حَبَّانَ ، عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، قَالَ :

« لَقَدْ ارْتَقَيْتُ عَلَى ظَهْرِ بَيْتِنَا ، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عَلَى لِبْنَتَيْنِ ، مُسْتَقْبِلِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ لِحَاجَتِهِ » .

٢٣ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ

* يحيى بن سعيد ، هو الأنصاري .

أخرج حديثه الجماعة ، وهو ثقة متفق على جلالته وإتقانه .

قال سعيد بن عبد الرحمن الجمحي :

« ما رأيتُ أقربَ شياً بالزهرى ، من يحيى بن سعيد ، ولولاها

لذهب كثيرٌ من السنن » .

* محمد بن يحيى بن حبان ، هو ابن منقذ بن عمرو ، أبو عبد الله

المدني الفقيه .

أخرج له الجماعة ، وهو ثقة .

وثقه ابن معين ، وأبو حاتم ، والمصنف ، وابن حبان .

* عمه : واسع بن حبان بن منقذ .

وثقه أبو زرعة ، والعجلي (١٩٢٥) ، وابن حبان (٤٩٨/٥) .

قال البغوي في « معجم الصحابة » :

« في صحبته مقال »

= والحديثُ أخرجه البخاريُّ (٢٤٦/١ - ٢٤٧ فتح) ، والشافعيُّ في « المسند » (ج ١ / رقم ٦٥) وفي « السنن المأثورة » (١١٤ - رواية الطحاوي) ، وأبو داود (١٢) ، وابنُ حبان (ج ٢ / رقم ١٤١٨) ، والطحاويُّ في « شرح المعاني » (٢٣٣/٤ - ٢٣٤) ، والبيهقيُّ (٩٢/١) والحازميُّ في « الاعتبار » (ص ٧٦) ، والبعثيُّ في « شرح السنة » (٣٦٠/١) كلُّهم من طريق مالكٍ ، وهذا في « موطنه » (١٩٣/١ - ٣/١٩٤) ، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن يحيى ، عن عمه واسع بن حبان ، عن ابن عمر .

وقد رواه عن مالكٍ جماعةٌ من أعيان أصحابه منهم : « الشافعيُّ ، وابنُ وهبٍ ، والقعنبيُّ ، وقتيبةُ بنُ سعيدٍ ، وأبو مصعب أحمد بن أبي بكر ، ويحيى بنُ يحيى ، وعبد الله بن يوسف » . وتوبع مالك عليه .

تابعه جماعةٌ عليه ، منهم :

١ - يزيدُ بنُ هارون ، عن يحيى بن سعيد الأنصاري به . أخرجه البخاريُّ (٢٥٠/١ - فتح) ، وابنُ ماجة (٣٢٢) ، والدارميُّ (١٣٦/١) ، وأحمدُ (٤١/٢) وابنُ المنذر في « الأوسط » (ج ١ / رقم ٢٦٢) ، وأبو يعلى في « مسنده » (٢٩٥ - زوائده) ، بزيادةٍ في أوله ، والحاكم في « علوم الحديث » (١٦٣) ، والبيهقيُّ (٩٢/١) .

٢ - سليمانُ بنُ بلالٍ ، عن يحيى

أخرجه مسلمٌ (١٥٣/٣) ، وأبو عوانة (٢٠١/١)

٣ - الأوزاعيُّ ، عن يحيى

= أخرجہ ابن ماجہ (۳۲۲) .

۴ - ہشیمُ بن بشیر ، عن یحیی .

أخرجہ ابنُ خزیمہ (ج ۱ / رقم ۵۹) ، والطحاوی (۲۳۴ / ۴) ،
والدَّارِقُطْنِي (۶۱ / ۱) ، وابنُ عبد البر (۳۰۶ / ۱) ، والبغوي
(۳۶۱ / ۱) .

۵ - حفص بن غياث ، عن یحیی

أخرجہ ابنُ أبی شیبہ فی « المصنَّف » (۱۵۱ / ۱) .

۶ - عبد الوهاب الثقفي ، عن یحیی

أخرجہ ابنُ خزیمہ (ج ۱ / رقم ۵۹) .

۷ - أنس بن عياض ، عن یحیی

أخرجہ ابن عوانة (۲۰۱ / ۱) .

وأخشی أن يكون وقع سقطٌ في السند ، فإنی لم أقف علی ما یثبت

رواية أنس بن عياض ، عن یحیی بن سعید الأنصاری . والله أعلم .

وقد توبع یحیی بنُ سعید الأنصاری . تابعه ثلاثة ممن وقفت عليهم :

۱ - عبيد الله بن عمر ، عن محمد بن یحیی .

أخرجہ البخاری (۲۵۰ / ۱ و ۲۱۰ / ۶ فتح) ، ومسلم (۱۵۳ / ۳)

- نووی) ، وأبو عوانة (۲۰۰ / ۱ - ۲۰۱) ، والترمذی (۱۱) ،

وأحمد (۱۲ / ۲ ، ۱۳) ، وابنُ خزیمہ (ج ۱ / رقم ۵۹) ، وابنُ

الجارود فی « المنتقى » (۳۰) ، والطبرانی فی « الكبير » (ج ۱ / رقم

۱۳۳۱۲) ، وابنُ عبد البر فی « التمهيد » (۳۰۶ / ۱) ، والبغوي فی

« شرح السنَّة » (۳۵۹ / ۱ ، ۳۶۱) .

= وقد رواه عن عبيد الله جماعة ، منهم :

= « أنسُ بنُ عياض ، ويحيى القطان ، وعبد الرزاق ، وعبدَةُ بنُ سليمان ، ومحمدُ بنُ بشر العبدى ، وعقبَةُ بنُ خالد » .

٢ - ابنُ عجلان ، عن محمد بن يحيى

أخرجه ابنُ خزيمة (ج ١ / رقم ٥٩) ، وابنُ عبد البر (٣٠٦ / ١) .

٣ - إسماعيل بن أمية ، عن محمد بن يحيى

أخرجه ابنُ خزيمة ، وابنُ حبان (ج ٢ / رقم ١٤١٥) ، والطحاوى (٢٣٤ / ٤) ، والمحاملُ في « الأملِ » (ق ٣) وعنه الخطيبُ في « التلخيص » (١ / ١٧٨) من طريق وهيب ، عن إسماعيل بن أمية ، ويحيى بن سعيد ، وعبيد الله بن عمر ، ثلاثتهم عن محمد بن يحيى بن حبان به .

وقد رواه نافع ، عن ابن عمر بنحوه .

أخرجه أحمدُ (٩٩ / ٢) ، والطرسوسى في « مسند ابن عمر » (رقم ٦٤) من طريقين عن أيوب بن عتبة ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن نافع به .

* قُلْتُ : وسنُّه ضعيفٌ لأجل أيوب بن عتبة .

فقد ضعَّفه أحمدُ ، وابن معين في رواية ، والمصنِّف ، ومسلم ، وعلى ابن المدينى في آخرين . ووثقه أحمدُ في غير حديث يحيى بن أبي كثير .

وفي « الجرح والتعديل » (٢٥٣ / ١ / ١) عن أحمد قال :

« مضطربُ الحديث عن يحيى بن أبي كثير » .

وهذا الحديث من روايته عنه .

* * *

ثم اعلم - وفقنى الله وإياك - أنَّ المذهب الراجح هو عدم =

= استقبال القبلة أو استدبارها سواء في الصحراء أو في البنيان لقوة الأدلة المانعة ، وقد فصلتُ ذلك في « النافلة » (٢٨٥) فارجع إليه هناك .
غير أنني رأيتُ - ختاماً لهذا الباب - أن أحقق بعض الأحاديث التي تجيز استقبال القبلة ، مع الجواب عن معنى الثابت منها . والله تعالى المستعان .

١ - حديث جابر بن عبد الله الأنصاري ، رضي الله عنهما

أخرجه أبو داود (١٣) ، والترمذی (٩) ، وابن ماجة (٣٢٥)
وأحمد (٣٦٠/٣) ، وابن خزيمة (٣٤/١) ، وابن حبان (١٣٤) ،
وابن الجارود في « المنتقى » (٣١) ، والطحاوي في « شرح المعاني »
(٢٣٤/٤) ، والدارقطني (٥٨/١ - ٥٩) ، والحاكم (١٥٤/١)
وابن شاهين في « الناسخ والمنسوخ » (ق ٢/١٢) ، والحازمي في
« الاعتبار » (ص - ٧٥) ، والبيهقي (٩٢/١) من طريق محمد بن
إسحق ، عن أبان بن صالح ، عن مجاهد ، عن جابر بن عبد الله ، قال :
« نهى نبي الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أن نستقبل القبلة ببول ،
فرايته قبل أن يقبض بعامٍ يستقبلها » .

قال الترمذی :

« حديثٌ حسنٌ غريبٌ »

وكذا حسنه البزار - كما في « التلخيص » (١٠٤/١) - ، والنووي
في « شرح مسلم » (١٥٥/٣) ، وفي « المجموع » (٨٢/٢) .
وذكر الحافظ في « التلخيص » أن النووي توقف فيه ، لعننة ابن
إسحق .

= * * قُلْتُ : وقد صرَّح ابن إسحق بالتحديث عند أحمد ، وابن حبان ، وابن الجارود ، والدارقطني ، والحاكم ، ولعلَّ النووي اطلع على ذلك بعد ، فحسَّنه . والله أعلم .

وصححه البخاريُّ فيما نقله الترمذي ، وابنُ السكن وقال الحاكم :

« صحيحٌ على شرط مسلمٍ » ووافقه الذهبيُّ !!

وليس كما قالوا ، فإن ابن إسحق ليس من شرط مسلمٍ كما سبق التنبيه عليه في هذا الكتاب . وإنما هو حسنٌ فقط لأجل ابن إسحق وقد ضعَّفه بعضهم .

قال ابنُ حزمٍ في « المحلى » (١٩٨/١) :

« وأما حديثُ جابرٍ ، فإنه من رواية أبان بن صالحٍ ، وليس بالمشهور » .

وقال ابنُ عبد البرِّ في « التمهيد » (٣١٢/١) :

« وليس حديثُ جابرٍ بصحيحٍ عنه ، فيعرجُ عليه . لأنَّ أبان بن صالحٍ الذي يرويه ، ضعيفٌ » .

وقال ابنُ مفلحٍ :

« وأما الحديثُ فإنه انفرد به مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ ، وليس هو ممن يُحتجُّ به في الأحكام ، فكيف أن يعارض بحديثه الأحاديثُ الصحاح ، أو ينسخ به السننُ الثابتة ؟! » اهـ .

* قُلْتُ : أمَّا قولُ ابن حزم وابن عبد البرِّ ، فمردودٌ ، ولعله نتيجة ذهولٍ منهما .

فأبان بن صالح وثقه ابنُ معين ، وأبو حاتم ، وأبو زُرْعَةَ ، والعجليُّ =

= ويعقوبُ بنُ شَيْبَةَ ، وابنُ حبان .
وقال النسائيُّ :
« لا بأس به » .

وقد نكت عليهما الحافظ في « التهذيب » فقال :
« وهذه غفلةٌ منهما ، وخطأٌ تواردا عليه ، فلم يُضعفُ أبان هذا أحدُ
قبلهما » اهـ .

وكذلك أخطأ شمس الحق آبادي فيه ، فقال في « عون المعبود »
(٣٦٢/١١) تحت حديث : « لا مهديَّ إلا عيسى » :
« والحديث ضعّفه البيهقيُّ والحاكمُ وفيه أبان بن صالح ، وهو
متروك !!
والغريب أن ينقله صاحبُ « تحفة الأحمديّ » (٤٨٤/٦) ويقرُّه
عليه !!

وغالبُ ظني أنهما أرادا : « أبان بن أبي عياش » فانقلب عليهما ،
والله أعلم .

* قُلْتُ : وهذا الحديث مع ثبوته لا يعارض حديث أبي أيوب
الأنصاري في النهي عن استقبال القبلة واستدبارها . وقد أجاب العلماء
بأجوبةٍ منها :

١ - أن هذه حكاية فعل لا عموم لها ، ولا يُعلم هل كان في فضاءٍ
أو بنيان ؟ وهل كان لعذرٍ من ضيق مكان ونحوه ، أو اختياراً ؟ فلا يقدّم
على النصوص الصحيحة الصريحة بالمنع .

٢ - أن حديث ابن عمر وحديث جابر ليس فيهما إلا مجرد الفعل ،
وهو لا يعارض القول الخاص بالأمة .
=

= وفي المسألة بسط ، ذكرته في « النافلة » والحمد لله .

* * *

٢ - حديث عائشة ، رضى الله عنها

أخرجه ابن ماجه (٣٢٤) وابن أبي شيبة (١٥١/١) ، والبخارى في « الكبير » (١٤٣/١/٢) ، وأحمد (١٣٧/٦ ، ٢١٩) ، والطيالسي (١٥٤١) ، والطحاوي في « شرح المعاني » (٢٣٤/٤) ، والدارقطني (٦٠-٥٩/١) ، وكذا ابن عبد البر في « التمهيد » (٣١٠-٣١١) وابن المنذر في « الأوسط » (ج ١ / رقم ٢٦١) ، وابن شاهين في « الناسخ والمنسوخ » (ق ٢/١٢) ، والحازمي في « الاعتبار » (ص ٧٦) من طرق عن حماد بن سلمة ، عن خالد الحذاء ، عن خالد بن أبي الصلت ، عن عراك بن مالك ، عن عائشة ، قالت : ذكر عند رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قوم يكرهون أن يستقبلوا بفروجهم القبلة ، فقال : « أراهم قد فعلوها؟! استقبلوا بمقعدي القبلة » . وتابعه هشيم بن بشير ، عن خالد الحذاء به .

أخرجه ابن شاهين (ق ٢/١٢) .

* قُلْتُ : وهذا حديث منكر ، كما قال الذهبي في « الميزان » في

ترجمة « خالد بن أبي الصلت »

وحكم عليه بالنكارة أيضاً شيخنا الألباني - حفظه الله تعالى - في

« الضعيفة » (٩٤٧) في بحث قوي ممتع وأعله بسئ عليل ، فانظرها لزماً .

* * *

٣ - حديث ابن عمر ، رضى الله عنهما

أخرجه أبو داود (١١) ، وابن خزيمة (٣٥/١) ، وابن الجارود

(٣٢) ، والدارقطني (٥٨/١) ، والحاكم (١٥٤/١) ، وابن شاهين =

= في « الناسخ والمنسوخ » (ق ١٢/٢) ، والبيهقي (١/٩٢) ،
والحازمي في « الاعتبار » (ص - ٧٧) من طريق الحسن بن ذكوان ،
عن مروان الأصغر ، قال : رأيتُ ابنَ عمرَ أناخَ راحلته مستقبِلَ القبلة ،
ثمَّ جلسَ يبولُ إليها . فقلتُ : يا أبا عبدِ الرَّحْمَنِ ! أليسَ قد نُهيَ عن
هذا ؟ قال : بلى ، إنما نهيَ عن ذلك في الفضاء ، فإذا كان بينك وبين
القبلة شيءٌ يسترُّك ، فلا بأس .

قال الدارقطني :

« هذا صحيحٌ ، كلُّهُمُ ثقاتٌ ! »

وقال الحاكم :

« صحيحٌ على شرط البخاريِّ »^(١) ووافقه الذهبي !!

وقال الحازمي :

« حديثٌ حسنٌ »

* قلتُ : أمَّا قولُ الحاكمِ فمتعقبٌ من أوجه :

* الأول : أنَّ الحسنَ بنَ ذكوانٍ فيه ضعفٌ .

ضعفه أحمدُ ، وابنُ معينٍ ، وأبو حاتمٍ ، والنسائيُّ ، وغيرُهُمُ .

ووثقه ابنُ حبانٍ ، وقال ابنُ عديٍّ :

« أرجو أنه لا بأسُ به »

وقال ابنُ معينٍ :

« كان قدرياً »

فقال الساجي :

(١) نقل البدر العيني في « العمدة » (٢/٢٧٨) أن الحاكم قال : « على شرط مسلم »

ورده بقوله : « غير صحيح لأن أبان راويه لم يخرج له مسلم شيئاً » كذا ، وفي

« المستدرک » ما ذكرته أنا . فالله أعلم .

= « إنما ضعفه لمذهبه »

* قُلْتُ : إن كان كذلك ، فهو غير قادحٍ على المذهب الراجح ، ولكن يظهر أن ابن معين لم يضعفه للمذهب ، فقد قال فيه : « صاحبُ الأوابد ، منكر الحديث » وقوله :

« صاحبُ الأوابد » جارٍ مجرى التعريف له ، لا أنه منكرُ الحديث بسبب أوابده . فتأمل .

* الثاني : أن البخاري لم يحتج بالحسن ، إنما أخرج له حديثاً واحداً متابعاً في « كتاب الرقاق » (٤١٨/١١) من طريق يحيى القطان ، عنه ، عن أبي رجاء العطاردي .

قال الحافظُ في « الفتح » (٤٤١/١١) :

« والحسن بن ذكوان تكلم فيه أحمدُ وابن معين وغيرهما ، ولكن ليس له في البخاري سوى هذا الحديث من رواية يحيى القطان عنه ، مع تعنته في الرجال ، ومع ذلك فهو متابعٌ » اهـ .

* الثالث : أن الحسن بن ذكوان كان مدلساً ، وقد عنعن الحديث . قال الأثرم :

« قلتُ لأبي عبد الله - يعني : الإمام أحمد - ما تقولُ في الحسن ابن ذكوان ؟ قال : أحاديثُه بواطل ! يروى عن حبيب بن أبي ثابتٍ ولم يسمع من حبيبٍ ، إنما هذه أحاديث عمرو بن خالد الواسطي » . وكذلك قال أبو داود .

وأورد له ابنُ عديٍّ في « الكامل » (١٧٧٦/٥) في ترجمة « عمرو بن خالد » حديثين عن حبيب بن أبي ثابتٍ ، فأسقط الحسن عمرو من الوسط وعمرو هذا كذابٌ كان يضع الحديث ، فتدليسه قبيحٌ جداً فلستُ أدري لأيِّ شيءٍ قال الدارقطني :

= « كلُّهُم ثقات » !

مع أنه صرَّح في «العلل» (ج ١/ ق ٢/٧٦) بأنه «ضعيف» عند
إعلاله لحديث: «إنَّ لله مائة خلق» .
وقد توسط الحازميُّ فحسنه .

وقال الحافظ في «الفتح» (٢٤٧/١) :

«سندٌ لا بأس به» !

كذا قال ! والسندُ عندي ضعيفٌ لما قدمت . والله أعلمُ .

وقال شيخنا في «الإرواء» (١٠٠/١) :

«حسنُ الإسناد»

والكلامُ كلُّه إنما يدور حول الحسن بن ذكوان ، مع أنه ضعَّفه في

«الضعيفة» (٩٣٦) ، وقال هناك :

«الحسنُ بنُ ذكوان ، مختلفٌ فيه أيضاً ، وقد ضعَّفه الجمهور . وقال

أحمدُ : «أحاديثُهُ بواطيل» وقال ابنُ حجرٍ في «التقريب» :

صدوقٌ يخطيء ، وكان يدلُّسُ ، وقد عنعن «١ هـ .

* قُلْتُ : فمثله لا يُحسنُ حديثه منفرداً ، إنما في المتابعات ولم أقف

على من تابعه . والله أعلمُ .

نعم !

أخرج ابنُ ماجة (٣٢٣) ، والذَّارِقُطْنِيُّ (٦١/١) ، والحَكِيمُ

الترمذِيُّ في «المنهيات» (ص - ١٢) ، وابنُ عبد البر في «التمهيد»

(٣٠٩/١) ، والبيهقيُّ (٩٣/١) ، والحازميُّ في «الاعتبار»

(ص ٧٨) من طريق عيسى الخياط ، قال : «قلتُ للشعبيِّ : أنا أعجبُ

من اختلاف أبي هريرة وابن عمر . قال نافعُ ، عن ابن عمر : دخلتُ =

= بيت حفصة ، فحانت منى التفاتةً فرأيتُ كنيف رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم مستقبل القبلة . وقال أبو هريرة : إذا أتى أحدكم الغائط ، فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها . قال الشعبي : صدقا جميعاً ، أما قول أبي هريرة ، فهو في الصحراء . إنَّ لله عبداً ملائكة وجن يصلون ، فلا يستقبلهم أحدٌ بيول ولا غائط ، ولا يستدبرهم .
وأما كُنْفُهُمْ هذه ، فإنما هو بيتٌ يُبنى لا قبلة فيه .
قال الدَّارِقُطِيُّ :

« عيسى بن أبى عيسى الحناط ، وهو عيسى بن ميسرة ، ضعيفٌ » .

* قُلْتُ : وتركه مرةً ، وكذلك النسائي وغيره .

والحديث ضعّفه البوصيرى في « الزوائد » (١/١٣٦) وعزاه لابن عدى في « الكامل » ، وكذلك رواه البيهقي من طريقه ، ولكنى لم أجده في ترجمة « عيسى » من « الكامل » . فالله أعلم .
ثمَّ لو صحَّ لم يكن فيه حجةٌ ، لأنه فهم من الشعبي وفقَّ به بين القولين ، مع أنه لا تعارض عندنا بين الدليلين على نحو ما قدمنا ولبسط القول موضع آخر . والله الموفق .

* * *

٤ - حديث أبى قتادة ، رضى الله عنه

أخرجه الترمذى (١٠) ، والطبرانى في « الأوسط » (ج ١ / رقم ١٧٤) ، والطحاوى في « شرح المعاني » (٢٣٤/٤) من طريقين عن ابن لهيعة ، عن أبى الزبير ، عن جابر ، عن أبى قتادة ، أنه رأى النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم يبول مستقبل القبلة . =

= قال الترمذى : « وابنُ لهيعة ضعيفٌ عند أهل الحديث ضعّفه يحيى القطان وغيره من قبل حفظه » .

قال الطبرانى :

« لا يروى عن أبى قتادة إلا بهذا الإسناد ، تفرد به ابنُ لهيعة » .
* قُلْتُ : وابنُ لهيعة ضعيفُ الحفظ . وقد رواه عنه قتيبة أسدُ بنُ

موسى وسعيد بن أبى مریم ، وهم ليسوا من قدماء أصحابه .

ثم أبو الزبير ، مدلسٌ وقد عنعنه . والله أعلم .

ولذلك قال ابنُ عبد البر فى « التمهيد » (٣١٢/١) :

« هو حديثٌ لا يُحتجُّ بمثله »

* * *

٥ - حديثُ عمار بن ياسر ، رضى الله عنه

أخرجه الطبرانى فى « الكبير » - كما فى « المجمع » (٢٠٦/١) - ،

وابنُ عدى فى « الكامل » (٥٦٠/٢) من طريق جعفر بن الزبير ، عن

القاسم الشامى ، عن عمار قال : « رأيتُ النبىَّ صلى الله عليه وعلى آله

وسلم بعد النهى يستقبل القبلة ويستدبرها » .

* قُلْتُ : وهذا حديث باطلٌ

وجعفر بن الزبير كذّبه شعبةٌ

وقال ابنُ معين :

« ليس بثقة » .

وقال البخارى :

« تركوه » .

بَابُ

النَّهْيُ عَنِ مَسِّ الذَّكْرِ بِالْيَمِينِ عِنْدَ الْحَاجَةِ

٢٤ - أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ دُرُسْتٍ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ - وَهُوَ الْقَنَادُ - ، قَالَ : حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي قَتَادَةَ ، حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ ، فَلَا يَأْخُذْ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ » .

٢٤ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ بِمَا بَعْدَهُ

* يحيى بن دُرُست أبو زكريا البصريُّ

أخرج له الترمذِيُّ ، وابنُ ماجة

وثقه المصنِّفُ ، وروى عنه (١٦) حديثاً .

* أبو إسماعيل القناد ، اسمه إبراهيم بن عبد الملك

أخرج له الترمذِيُّ أيضاً .

وثقه ابنُ حبان وقال : « يخطيء »

وقال المصنِّفُ :

« لا بأس به » .

وضَعَفَهُ ابنُ معين ، والساجي ، والعقيليُّ ولكنه لم يتفرد بالحديث ،

فقد توبع .

وتأتى المتابعةُ في الحديث القادم إن شاء الله .

* يحيى بن أبي كثير ، أبو نصر اليمامِيُّ .

= أخرج له الجماعة .

وهو ثقةٌ ثبتٌ ، لكنه كان يرسلُ ويدلسُ .
ومن غرر كلامه :

« لا يُسْتَطَاعُ العِلْمُ براحة الجسد »

أخرجه مسلمٌ في « صحيحه » (٤٢٨/١) مع أنه ليس من موضوع كتابه . قال النووي في « شرح مسلم » (١١٣/٥) :

« جرت عادة الفضلاء بالسؤال عن إدخال هذه الحكاية عن يحيى مع أنه لا يذكرُ في كتابه إلا أحاديث النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم محضةً مع أن هذه الحكاية لا تتعلق بأحاديث مواقيت الصلاة ، فكيف أدخلها بينها؟! وحكى القاضى عياض رحمه الله عن بعض الأئمة أنه قال : سببه أن مسلماً رحمه الله تعالى أعجبه حسنُ سياق هذه الطرق التي ذكرها لحديث عبد الله بن عمر ، وكثرة فوائدها ، وتلخيص مقاصدها ، وما اشتملت عليه من الفوائد في الأحكام وغيرها ، ولا نعلم أحداً شاركه فيها . فلما رأى ذلك أراد أن يُنبّه من رغب في تحصيل الرتبة التي يُنال بها معرفة مثل هذا ، فقال : طريقُهُ أن يكثر اشتغاله ، وإتباعه جسمهُ في الاعتناء بتحصيل العلم » اهـ .

وهو توجيه جيدٌ قوى . رحمه الله .

* عبد الله بن أبي قتادة هو الأنصارى السلمى .

أخرج له الجماعة

ووثقه المصنّف ، وابنُ سعدٍ ، وابنُ حبان .

* * *

والحديثُ أخرجه البخارى (٢٥٣/١ ، ٢٥٤ ، و ٩٢/١٠ فتح) ، =

= ومسلم (١٥٩/٣ - نووى) ، وأبو عوانة (٢٢٠/١) ، وأبو داود (٣١) ، والترمذى (١٥) ، وابن ماجة (٣١٠) ، والدارمى (١٣٧/١ - ١٣٨) ، وأحمد (٣٨٣/٤ و ٢٩٥/٥ ، ٢٩٦ ، ٣٠٠ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١) ، والحميدى (٤٢٨) ، وابن خزيمة (ج ١/ رقم ٧٨ ، ٧٩) ، وابن حبان (ج ٢/ رقم ١٤٣١ و ج ٧/ رقم ٥٣٠٤) وابن المنذرى فى « الأوسط » (ج ١/ رقم ٢٨٩ ، ٣٢٤) ، وتام الرازى فى « الفوائد » (رقم ١٤٩) ، والخطيب فى « التلخيص » (٢/٦١٢) ، والبيهقى فى « السنن » (١/١١٢ و ٧/٢٨٣ - ٢٨٤) وفى « الآداب » (رقم ٦٧٥) ، وكذا البغوى فى « شرح السنة » (١/٣٦٧ و ١١/٣٧١) من طرقٍ عن يحيى بن أبى كثير ، عن عبد الله بن أبى قتادة ، عن أبيه .

قال الترمذى :

« حديثٌ حسنٌ صحيحٌ »

وصرح يحيى بن أبى كثير بالتحديث ، فانتهى تدليسه وقد رواه عن يحيى خلقت من أصحابه ، منهم :

« الأوزاعى ، وهشام الدستوائى ، وشيبان ، ومعمار ، ووكيع ، وأيوب السخيتانى ، والحجاج بن أبى عثمان ، وحربُ بنُ شداد ، وأبان بن يزيد العطار . »

* * *

قال الترمذى :

« وفى الباب عن : عائشة ، وسلمان ، وأبى هريرة ، وسهل بن

=

حنيف . »

١ - حديثُ عائشة ، رضى الله عنها

يأتى تخريجه برقم (١١٢) .

٢ - حديث سلمان ، رضى الله عنه

يأتى تخريجه برقم (٤١) .

٣ - حديث أبى هريرة ، رضى الله عنه

يأتى برقم (٤٠) .

٤ - حديث سهل بن حنيف ، رضى الله عنه

قال المباركفورى فى « التحفة » (٧٨/١) :

« لم أقف عليه » .

* قُلْتُ : وكذلك ما وقفتُ عليه بعد البحث والتتبع . فالله أعلم .

وفى الباب أيضاً :

٥ - حديث عبد الله بن مسعود ، رضى الله عنه

أخرجه البزار (ج ١ / رقم ٢٤٠) من طريق مسدد ، ثنا حصين بن نمير ، ثنا سفيان بن حسين ، عن الحكم ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، قال : قال رجلٌ من المشركين لعبد الله : إني لأحسبُ أن صاحبكم علمكم كل شيءٍ ، حتى علمكم كيف تأتون الخلاء ! قال : إن كنت مستهزئاً فقد علمنا أن لا نستقبل القبلة بفروجنا ، وأحسبه قال : ولا نستنجى بأيماننا ، ولا نستنجى بالرجيع ، ولا نستنجى بالعظم ، ولا نستنجى بدون ثلاثة أحجار » .

= قال البزّار :

« لا نعلم رواه عن الحكم إلا سفيان ، ولا عن حصين إلا مسدد ،
وإنما يُعرف من حديث عبد الرحمن عن سلمان . ورواه منصور عن
إبراهيم ، عن عبد الرحمن بن يزيد ، عن رجلٍ من الصحابة » .

وقال الهيثمي (٢٠٥/١) :

« رجاله موثقون »

وسأنتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى في الحديث (٤١) .

* * *

٢٥ - أَخْبَرَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ ، عَنْ وَكَيْعٍ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ
يَحْيَى - هُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ - ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ،
قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ :
« إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْخَلَاءَ ، فَلَا يَمَسُّ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ » .

٢٥ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ

* هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ هُوَ ابْنُ مِصْعَبٍ ، أَبُو السَّرِيِّ الْكُوفِيُّ .
أَخْرَجَ لَهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ ، فِي « خَلْقِ الْأَفْعَالِ » .
وَتَقَى الْمَصْنُفُ ، وَرَوَى عَنْهُ (٧٤) حَدِيثًا .
وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ :
« صَدُوقٌ » .
وَأَثْنَى عَلَيْهِ أَحْمَدُ .
قَالَ قَتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ :
« مَا رَأَيْتُ وَكَيْعًا يُعْظَمُ أَحَدًا ، تَعْظِيمَهُ لَهُنَادٍ » .
* وَكَيْعُ بْنُ الْجِرَاحِ الرَّوَّاسِيُّ ، الْإِمَامُ ، الْعَلَمُ ، الْمَفْرَدُ . أَخْرَجَ لَهُ
الْجَمَاعَةُ ، وَهُوَ ثِقَةٌ نَبِيلٌ ، جَبَلٌ .
قَالَ ابْنُ مَعِينٍ :
« وَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ أَحَدًا يَحْدُثُ لِلَّهِ تَعَالَى غَيْرَ وَكَيْعٍ ، وَمَا رَأَيْتُ أَحْفَظَ
مَنْهُ ، وَوَكَيْعٌ فِي زَمَانِهِ كَالْأَوْزَاعِيِّ فِي زَمَانِهِ » .
* قُلْتُ : وَقَدْ رَوَى خَيْرًا مِنْكَ كَادَ أَنْ يُقْتَلَ بِهِ ، لَوْلَا أَنْ خَلَّصَهُ
سَفِيَانُ بْنُ عَيْنَةَ . وَانظُرْهُ فِي « السِّيرِ » (١٦٠/٩) . =

* هشام ، هو ابنُ أبي عبد الله الدستوائى .
أخرج له الجماعة ، وهو ثقةٌ ، ثبتٌ ، حافظٌ

* * *

وقد مرّ تخريجه فى الحديث الماضى .

* * *

الرُّحْصَةُ فِي الْبَوْلِ فِي الصَّخْرَاءِ قَائِماً

٢٦ - أَخْبَرَنَا مُؤَمَّلُ بْنُ هِشَامٍ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا إِسْمَاعِيلُ ، قَالَ :
أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ سُلَيْمَانَ ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، عَنْ حُذَيْفَةَ ، أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَتَى سُبَاطَةَ قَوْمٍ ، فَبَالَ
قَائِماً .

٢٦ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ

* مؤمَّلُ بْنُ هِشَامٍ ، هو اليشكرِيُّ أبو هشامٍ البصرِيُّ .
أخرج له البخارِيُّ ، وأبو داود
وثقهُ المصنِّفُ وروى عنه (٦) أحاديث ، وأبو داود ، ومسلمة بن
قاسم . وقال أبو حاتمٍ : « صدوقٌ » .
* وإسماعيلُ : هو ابن عليَّة .
* وسليمانُ : هو الأعمش .

* * *

وقد تقدم الحديث برقم (١٨)

* * *

٢٧ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا مُحَمَّدٌ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ ، أَنَّ حُذَيْفَةَ قَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ آتَى سُبَّاطَةَ قَوْمٍ ، فَبَالَ قَائِمًا .

٢٧ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ

* محمد بن بشار هو ابن عثمان ، أبو بكرٍ البصرى كانوا يلقبونه بـ « بُندار » ومعناها : مَنْ فى يده القانون ، وهو أصلُ ديوان الخراج . وإنما قيل له ذلك ، لأنه كان بُنداراً فى الحديث ، جمع حديث بلده .

وقد أخرج له الجماعة .

وروى عنه المصنف (١٨٦) حديثاً وقال :

« صالح لا بأس به »

ووثقه العجلى ، وابن حبان ، ومسلمة بن قاسم

وقال أبو حاتم :

« صدوق »

وقال الدارقطنى :

« من الحفاظ الأثبات »

أمّا ما حكاه الدورقنى عن ابن معين أنه كان لا يعبأ بـ « بندار » ،

ويستضعفه ، فمن الجرح المبهم الذى لا يعول عليه أمام التعديل القوى .

وقد قال الأزدي :

« وليس قول يحيى والقواريرى مما يجرحه ، وما رأيتُ أحداً ذكره

إلا بخيرٍ وصدقٍ » .

= وقال الذهبي في « الميزان » يردُّ على ابن معين .
« قد احتجَّ به أصحاب الصحاح كلُّهم ، وهو حجةٌ بلا ريب »
أمَّا تكذيبُ الفلاس له ، فقد ردَّه الذهبيُّ أيضاً بقوله :
« كذَّبه الفلاسُ ، فما أصغى أحدٌ إلى تكذيبه ، لتيقنهم أن بنداراً
صديق أمين » .

* محمد ، هو ابن جعفر « عُندر » .

* * *

وانظر الحديث السابق .

* * *

٢٨ - أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ ، قَالَ أَنْبَأَنَا بِهِزٌ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ سُلَيْمَانَ ، وَمَنْصُورٍ ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، عَنْ حُذَيْفَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَشَى إِلَى سُبَّاطَةَ قَوْمٍ ، فَبَالَ قَائِمًا .

قَالَ سُلَيْمَانُ فِي حَدِيثِهِ :
« وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ »
وَلَمْ يَذْكَرْ مَنْصُورَ الْمَسْحِ .

٢٨ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ

* سليمان بن عبيد الله هو ابن عمرو، أبو أيوب البصريُّ أخرج له مسلمٌ .
وثقه المصنّف وروى عنه ثلاثة أحاديث .

وكذلك وثقه ابنُ حبان .

وقال أبو حاتم :

« صدوقٌ » .

وقال مسلمةُ بنُ قاسمٍ :

« لا بأس به » .

* بهزٌ هو ابنُ أسيدِ العمى ، أبو الأسود البصريُّ
أخرج له الجماعةُ .

وثقة يحيى بن سعيد ، وابن معين ، وأبو حاتمٍ وزاد : « صدوقٌ » ،
وابنُ سعد ، والعجلِيُّ ، في آخرين .

قال أحمدُ :

« إليه المنتهى في التثبُّت » .

* * *

وانظر سابقه .

البُؤْلُ فِي الْبَيْتِ جَالِسًا

٢٩ - أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا شَرِيكٌ ، عَنْ الْمِقْدَامِ
ابْنِ شَرِيحٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : « مَنْ حَدَّثَكُمْ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بَالَ قَائِمًا ، فَلَا تُصَدِّقُوهُ ،
مَا كَانَ يُبُولُ إِلَّا جَالِسًا » .

٢٩ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ لِغَيْرِهِ

* شريك ، هو ابن عبد الله النخعي ، صدوق سيء الحفظ ، وقد
رمى بالتدليس .

وقد ضعفه يحيى بن سعيد جداً .

وقال ابن المبارك :

« ليس حديثه بشيء »

وقال الدارقطني :

« ليس بالقوي »

وقال ابن معين :

« ثقة صدوق ، إلا أنه يغلط ، وإذا خالف فغيره أحب إلينا منه » .

وقال ابن سعد :

« كان ثقة ، مأموناً ، كثير الحديث ، يغلط » .

والكلام فيه طويل ، حاصله أنه سيء الحفظ .

فما أعجب قول الشيخ أبي الأشبال أحمد شاكر رحمه الله ، إذ قال

في « تخریج المسند » (١٧٦/٨) :

« وقد تكلم فيه بعضهم بغير حجة ، إلا أنه كان يخطيء في بعض =

= حديثه « !!

كذا قال ! وهو من تساهله المعروف لدى المشتغلين بالحديث وأتى حجة هي أعظم من الجرح المفسر الذي وقع في كلام كثير من الأئمة ، حتى قال يعقوب بن شيبة :

« ثقةٌ صدوقٌ ، سييء الحفظ جداً »

وقال إبراهيم بن سعد الجوهري :

« أخطأ شريك في أربعمئة حديثٍ » .

فكيف يُقال : ليس مع من تكلم فيه حجة^(١)؟! اللهم غفراً !

* المقدم بن شريح هو ابن هانيء .

أخرج له الجماعة إلا البخاري في « الأدب المفرد » .

وثقه أحمد ، وأبو حاتم ، والمصنف ، ويعقوب بن سفيان ، وابن

حبان ، في آخرين .

* وأبوه : شريح بن هانيء .

أدرك النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، ولم يرو عنه .

وذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من تابعي أهل الكوفة .

وثقه أحمد ، وابن معين ، والمصنف ، وابن خراش ، وقال :

« صدوق » .

* * *

والحديث أخرجه الترمذي (١٢) ، وابن ماجة (٣٠٧) ،

والطيالسي (١٥١٥) ، وابن أبي شيبة (١٢٣/١ - ١٢٤) ، =

(١) وقد أقر الشيخ في تعليقه على « المحلى » (١٤٨/٤) أنه كان سييء الحفظ ! لكن

تعليقه على المحلى قديم فيما يبدو لي . ورأيه هو المزبور في « تخریج المسند » . والله أعلم .

= والطحاوئى فى « شرح المعانى » (٢٧٦/٤) من طرقٍ عن شريك
النخعى ، عن المقدام ، عن أبيه ، عن عائشة به .
وقد رواه عن شريك جماعة ، منهم :
« ابنُ أبى شيبة ، والطيالسى ، وعلّى بنُ حُجرٍ ، وسويدُ بنُ سعيد ،
وعبد الله بنُ صالح ، وإسماعيل بنُ موسى السدئى » .
وقد توبع شريك . تابعه اثنان :

١ - سفيان الثورى ، عن المقدام

أخرجه أحمد (١٣٦/٦ ، ١٩٢ ، ٢١٣) ، وأبو عوانة (١٩٨/١) ،
والحاكم (١٨١/١ ، ١٨٥) ، والبيهقى (١٠١/١) من طرقٍ عنه .

٢ - إسرائيل بنُ يونس ، عن المقدام ، عن أبيه ، قال : سمعت عائشة
تُقسم بالله ما رأى أحدٌ رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يبولُ
قائماً منذ أنزل عليه القرآن » .

أخرجه الحاكم (١٨٥/١) ، والبيهقى (١٠١/١ - ١٠٢) من
طريق عبيد الله بن موسى ، نا إسرائيل .

قال الحاكم :

« صحيحٌ على شرط الشيخين » ووافقه الذهبى !

* قُلْتُ : بل هو على شرط مسلمٍ وحده ، والمقدم بن شريح وأبوه

لم يخرج لهما البخارى شيئاً فى « الصحيح » .

قال السيوطى فى « زهر الرنى » (٢٦/١) : « قال الشيخ وثى
الدين : هذا الحديث فيه لينٌ ، لأن فيه شريكاً القاضى ، وهو متكلمٌ
فيه بسوء الحفظ ، وقول الترمذى أنه أحسن شيء فى هذا الباب =

= لا يدلُّ على صحته ، ولذلك قال فيه ابن القَطَّان : إنه لا يُقال فيه صحيح ، وتساهلُ الحاكم في التصحيح معروفٌ ، وكيف يكون على شرط الشيخين ، مع أن البخاريَّ لم يخرج لشريك بالكلية ، ومسلمٌ خَرَجَ له استشهاده ، لا احتجاجاً » اهـ .

* قُلْتُ : وفي هذا النقل أمور منها :

* الأول : أني لم أظفر بالحديث في « المستدرک » من طريق شريك البتة وقد فتشت قدر طاقتي ، فلم أظفر به ، فلا أدري كيف وقع هذا ؟ .

* الثاني : قول الترمذی :

« حديثُ عائشة أحسنُ شيءٍ في الباب وأصحُّ »

يحتمل أمرين :

أ - أن الترمذی يقصد أن حديث عائشة أصحُّ شيءٍ في مسألة البول قائماً وقاعداً .

ب - أنه أصحُّ شيءٍ في « البول قاعداً »

فأما الأوَّل ، فلا وجه له لأن حديث عائشة لا ينافي حديث حذيفة ، ونفيها كان بحسب علمها ، وهذا ما فهمه المصنّف أيضاً ، فبوّب عليه بقوله : « البول في البيت » ، أما حديث حذيفة فكان في الصحراء^(١) .

وأما الثاني ، وهو الأليق بمراد الترمذی فمعناه أن حديث عائشة =

(١) وفي « سنن ابن ماجة » (٣٠٩) أن سفيان الثوري عقب على حديث عائشة بقوله :

« الرجل أعلمُ بهذا منها » .

= أصحُّ ما ورد في البول قاعداً ، وهو متجه .
وقال النوويُّ في « المجموع » (٨٤/٢) :
« إسنادهُ جيّدٌ ، وهو حديثٌ حسنٌ » .

* * *

قال الترمذِيُّ :

« وفي الباب عن عمر ، وبريدة ، وعبد الرَّحْمَنِ بن حسنة »

* * *

١ - حديث عمر ، رضِيَ اللهُ عنه

أخرجه ابنُ حبان (ج ٢ / رقم ١٤٢٠) من طريق هشام بن يوسف ،
عن ابن جريج ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً : « لا تبِل قائماً »
قال ابن حبان :

« أخاف أن ابن جريج لم يسمع من نافع هذا الخبر » .

* قُلْتُ : وقد صحَّ ظنُّه - كما قال البوصيرى

فقد رواه عبد الرزاق ، عن ابن جريج ، عن عبد الكريم بن أبي أمية ،
عن نافع ، عن ابن عمر ، عن عمر ، قال : « رأيتُ رسول الله صلى الله
عليه وعلى آله وسلم أبول قائماً ، فقال : يا عمر ! لا تبِل قائماً »
فما بُلْتُ قائماً بعدُ .

أخرجه الترمذِيُّ (١٧/١) معلقاً ، ووصله ابنُ ماجة (٣٠٨) ،
وابنُ المنذر في « الأوسط » (ج ١ / رقم ٢٨٤) ، وتما في « الفوائد »
(١٤٨) ، والحاكم (١٨٥/١) ، والبيهقيُّ (١٠٢/١) .

فظهر من هذا التخريج أن ابن جريج أسقط عبد الكريم بن
أبي المخارق ، وهو ضعيفٌ ، وتركه بعضهم .

= قال ابن المنذر : « هذا لا يثبت » .

ثم إن الحديث عند ابن حبان عن « ابن عمر » ، والمعروف أنه عن « عمر » فلا أدري ، أهذا اختلاف في السند ، أم وقع سقط في كتاب ابن حبان . فالله أعلم .

والحديث ضعّفه النووي في « المجموع » (٨٤/٢) .
قال الترمذی :

« وإنما رفع هذا الحديث عبد الكريم ... وهو ضعيف عند أهل الحديث » .

يشير بذلك إلى أن الصواب وقفه .

فأخرجه ابن أبي شيبة (١٢٤/١) وابن المنذر في « الأوسط » (٣٣٨/١) ، والبخاري (ج ١ / رقم ٢٤٤) ، والطحاوي في « شرح الآثار » (٢٦٨/٤) من طريق عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن عمر قال : « ما بُلْتُ قائماً ، منذ أسلمت » .

قال ابن المنذر : « ثبت عن عمر » .

قال الهيثمي في « المجمع » (٢٠٦/١) :
« رجاله ثقات »

* قُلْتُ : وسنده صحيح .

ولكن أخرج ابن أبي شيبة (١٢٣/١) ، والطحاوي (٢٦٨/٤) من طريقين عن الأعمش ، عن زيد بن وهب قال : رأيت عمر بال قائماً .
زاد الطحاوي :

= « فأنجح ^(١) ، حتى كاد يُصرع » .

(١) يعني : « مال » .

= وسندهُ صحيحٌ ، ولا يُعَلُّ بتدليس الأعمش ، لأن شعبة رواه عنه عند الطحاوي . وقد ثبت عن شعبة قوله :
« كفيتمكم تدليس ثلاثة : الأعمش ، وقتادة ، وأبي إسحاق السبيعي »
فظاهر الأثرين عن عمر التناقض .
وقد جمع بينهما بعض أهل العلم .
فقال ابن المنذر في « الأوسط » (٣٣٨/١) :
« فقد يجوز أن يكون عمر إلى الوقت الذي قال فيه هذا القول^(١) »
لم يكن بال قائماً ، ثم بال بعد ذلك ، فرآه زيد بن وهب ، فلا يكون حديثاه متضادين .
وقال ذلك أيضاً الطحاوي .

* * *

٢ - حديث بريدة ، رضى الله عنه

أخرجه البخاري في « الكبير » (٤٩٦/١/٢) ، والطبراني في « الأوسط » - كما في « المجمع » (٨٣/٢) - ، والبزار (ج ١ / رقم ٥٤٧) من طريق سعد بن عبيد الله ، ثنا ابن بريدة ، عن أبيه مرفوعاً : « ثلاثٌ من الجفاء : أن يبول الرجل قائماً ، أو يمسح جبهته قبل أن يفرغ من صلاته ، أو ينفخ في سجوده » .
زاد البخاري من رواية نصر بن علي عن سعيد : « أربع من الجفاء وأن يسمع المنادي ، ثم لا يتشهد مثل ما يتشهد » .
قال البزار :

(١) يعنى قوله : « ما بُلْتُ قائماً منذ أسلمتُ » .

= « لا نعلم رواه عن عبد الله بن بريدة ، عن أبيه ، إلا سعيد ، ورواه عن سعيد عبد الله بن داود ، وعبد الواحد بن واصل » .

وقال الهيثمي في « المجمع » (٨٣/٢) :

« رجال البزار رجال الصحيح »

وقال البدر العيني في « العمدة » (١٣٥/٣) :

« إسناده صحيح ، وقول الترمذي يُرد »

* قُلْتُ : وقول الترمذي أن حديث ابن بريدة : « غير محفوظ »

هو الصواب عندي ، كما يأتي . أمّا البدر العيني - رحمه الله - فجرى على ظاهر السند وغفل عن العلة الحقيقية .

قال المباركفوري في « التحفة » (٦٨/١) يردُّ على العيني :

« الترمذي من أئمة هذا الشأن ، فقوله : حديث بريدة في هذا غير محفوظ يعتمد عليه ، وأما إخراج البزار حديثه بسندٍ ظاهره الصحة ، فلا ينافي كونه غير محفوظ » اهـ .

وهذا كلامٌ نفيس . رحمه الله .

أمّا علة الحديث فهي المخالفة

فقد خولف سعيد بن عبيد الله فيه

خالفه قتادة ، فرواه عن ابن بريدة ، عن ابن مسعود أنه كان يقول : « أربع من الجفاء : أن يبول الرجل قائماً ، وصلاة الرجل والناس يمرون بين يديه ، وليس بين يديه شيء يستره ، ومسح الرجل التراب عن وجهه وهو في صلاته ، وأن يسمع المؤذن فلا يجيبه في قوله » .

أخرجه ابن المنذر في « الأوسط » (ج ١ / رقم ٢٨١) بالفقرة الأولى

فقط ، والبيهقي (٢٨٥/٢) وقال :

= « وكذلك رواه الجريرى ، عن ابن بريدة ، عن ابن مسعود » اهـ .
وطريق الجريرى هذا أخرجه البخارى فى « الكبير » قال :
« وقال نصر : حدثنا عبد الأعلى عن الجريرى ، عن ابن بريدة ، عن
ابن مسعود نحوه » .

ونقل البيهقى عن البخارى أنه قال :
« هذا حديثٌ منكرٌ ، يضطربون فيه »
* قُلْتُ : وقد مرَّ وجهان لهذا الاضطراب :

الأول : أن سعيد بن عبيد الله رفعه .
الثانى : أن قتادة والجريرى خالفاه فى موضعين :
ا - أنهما أوقفاه .

ب - أنهما نقلاه من « مسند بريدة » إلى « مسند ابن مسعود »
وهما يترجحان على سعيد بن عبيد الله ، لاسيما وقد قال فيه الدارقطنى :
« ليس بالقوى ، يُحدِّثُ بأحاديث يسندها ويوقفها غيره » وهذا الحديث
مثالٌ لذلك .

وقد أخرجه ابنُ أبى شيبة (١٢٤/١) ، وابنُ المنذر فى « الأوسط »
(ج ١/ رقم ٢٨٠) من طريق عاصم بن أبى النجود ، عن المسيب بن
رافع ، عن ابن مسعود قال : من الجفاء أن يقول قائماً .
ورجاله ثقات ، غير أنه منقطع بين المسيب وابن مسعود ، كما صرَّح
بذلك أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان .

والوجه الثالث : أن كهمس بن الحسن زواه عن ابن بريدة من
قوله ، ولم يذكر « ابن مسعود » .
=

= أخرجہ ابنُ أبی شیبۃ (١٢٤/١) حدثنا وکیع ، عن کھمس .
وسنْدُه صحیحٌ ..
فالصواب فی الحدیث الوقف ، وأنه لیس بمرفوعٍ . والله أعلم .

* * *

٣ - حدیثُ عبد الرحمن بن حسنة ، رضی اللہ عنہ
* قُلْتُ : یأتی فی الحدیث القادم إن شاء اللہ تعالیٰ .

* * *

البؤل إلى السُّرَّة يَسْتَتِرُ بِهَا

٣٠ - أَخْبَرَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ،
عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنَةَ ، قَالَ : خَرَجَ عَلَيْنَا
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ، وَفِي يَدِهِ كَهَيْئَةِ الدَّرَقَةِ ،
فَوَضَعَهَا ثُمَّ جَلَسَ خَلْفَهَا ، فَبَالَ إِلَيْهَا . فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ : انظُرُوا ،
يَبُولُ كَمَا تَبُولُ الْمَرْأَةُ ! ، فَسَمِعَهُ فَقَالَ :
« أَوْ مَا عَلِمْتَ مَا أَصَابَ صَاحِبَ بَنِي إِسْرَائِيلَ ؟ كَانُوا إِذَا أَصَابَهُمْ
شَيْءٌ مِنَ الْبَوْلِ قَرَضُوهُ بِالْمَقَارِيضِ ، فَتَهَاهُمْ صَاحِبُهُمْ ، فَعُدُّبَ فِي
قَبْرِهِ » .

٣٠ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ

* أبو معاوية هو الضرير ، واسمه محمدُ بنُ خازمٍ .
أخرج له الجماعة ، وهو ثقةٌ نبيلٌ .
قال أبو حاتم :

« أثبتُّ الناسَ في الأعمش : سفيانُ ، ثمَّ أبو معاوية . ومعتمر بن
سليمان أحبُّ إليَّ من أبي معاوية ، يعني في غير حديث الأعمش »
وقال ابنُ خراشٍ :

« صدوقٌ ، وهو في الأعمش ثقةٌ » .

* زيدُ بنُ وهبٍ ، هو الجُهني ، أبو سليمان الكوفي .
أخرج له الجماعة .

وثقه الأعمش ، وابنُ معين ، وابنُ خراشٍ ، وابنُ سعدٍ وغيرُهُم
أما يعقوبُ بنُ سفيانٍ ، فقال في « المعرفة » (٧٦٩/٢) : « في =

= حديثه خلل كثير !!

وقد ردّه الذهبي في « الميزان » (١٠٧/٢) فقال ، ونعم ما قال :
« ولم يُصب الفسوّى ... ثم ساق حديثا استنكره يعقوب وقال : فهذا
الذى استنكره الفسوّى من حديثه ، ما سبق إليه ، ولو فتحنّا هذه
الوساوس علينا لرددنا كثيراً من السنن الثابتة بالوهم الفاسد ، ولا نفتح
علينا في زيد بن وهب خاصة باب الاعتزال ، فردوا حديثه الثابت عن
ابن مسعود ، حديث الصادق المصدوق ، وزيد سيّد جليل القدر هاجر
إلى النبيّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فقبض زيد في الطريق » اهـ
قال الحافظ في « هدى السارى » (ص - ٤٠٤)
« وشذّ يعقوب بن سفيان الفسوّى ، فقال : « في حديثه خلل كثير » ، ثم
ساق من روايته قول عمر في حديثه : يا حذيفة ! بالله أنا من المنافقين .
قال الفسوّى : هذا محال . قلتُ : هذا تعنت زائد ، ولا بمثل هذا
يضعف الأثبات ، ولا تردّد الأحاديث الصحيحة ، فهذا صدر من عمر
عند غلبة الخوف وعدم أمن المكر ، فلا يلتفت إلى هذه الوساس
الفاصلة في تضعيف الثقات » . اهـ .

* * *

والحديث أخرجه أبو داود (٢٢) ، وابن ماجة (٣٤٦) ، وأحمد
(١٩٦/٤) ، وابن أبي شيبة (١٢٢/١ و ٣٧٥/٣) ، وابن الجارود (١٣١) ،
والحميدى (٨٨٢) ، ويعقوب بن سفيان في « تاريخه » (٢٨٤/١) ،
وابن حبان (١٣٩) ، وابن المنذر في « الأوسط » (ج ١ / رقم ٢٨٣)
، والحاكم (١٨٤/١) ، والسهمي في « تاريخ جرجان »
(١٢/١ / ٤٩٢) ، والبيهقي في « السنن » (١٠٤/١) ، وفي
« عذاب القبر » (رقم ١٤٤) من طرق عن الأعمش ، عن زيد =

= ابن وهب ، عن عبد الرحمن بن حسنة فذكره .

قال الحافظ في « الفتح (٣٢٨/١) :

« هو حديث صحيح ، صححه الدارقطني وغيره » .

وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد ، ومن شرط الشيخين أن يبلغ »

وصرح به الذهبي تصريحاً ، فقال :

« على شرطهما »

وقد رواه عن الأعمش جماعة ، منهم :

« وكيع ، وأبو معاوية ، وسفيان ، وزائدة بن قدامة ، وعبيد الله بن

موسى ، وعبد الواحد بن زياد ، ويعلى بن عبيد » .

وقال ابن المنذر :

« خبر ثابت »

وله شاهد من حديث أبي موسى الأشعري ، رضى الله عنه .

أخرجه أحمد (٣٩٦/٤ ، ٣٩٩ ، ٤١٤) ، والطيالسي (٥١٩) ،

وابن المنذر في « الأوسط » (ج ١ / رقم ٢٦٣) ، والحاكم (٤٦٥/٣)

— ٤٦٦) ، والبيهقي (٩٣/١) من طرق عن شعبة ، ثنا أبو التياح ،

سمعت رجلاً وصفه ، كان يكون مع ابن عباس قال : كتب أبو موسى

إلى ابن عباس إنك رجل من أهل زمانك ، وإن رسول الله صلى الله

عليه وعلى آله وسلم قال : « إن بنى إسرائيل كان أحدهم إذا أصابه

الشيء من البول ، قرضه بالمقاريض ، وإن رسول الله صلى الله عليه وعلى

آله وسلم مر على دمث - يعنى : مكاناً لناً - ، فبال فيه ، وقال : إذا

بال أحدكم فليرتد لبوله » .

= وتابعه حمادُ بنُ سلمة ، أخبرنا أبو التياح به .
أخرجه أبو داود (٣) ، والبيهقي (٩٣/١ - ٩٤) وعندهما :
« لما قدم عبد الله بن عباس البصرة ، فكان يحدث عن أبي موسى ،
فكتب عبد الله إلى أبي موسى يسأله عن أشياء ، فكتب إليه أبو
موسى فذكره بدون محلِّ الشاهد .
* قُلْتُ : وسنُّه ضعيفٌ لجهالة شيخ أبي التياح وهو يزيد بن
حميد .

ولكن له طريق آخر عن أبي موسى .
أخرجه بحشل في « تاريخ واسط » (ص - ١٤٥) قال : حدثني
عمر بن عثمان بن عاصم بن صهيب ، قال : ثنا عمي عليُّ بنُ عاصمٍ ،
قال : ثنا خالد الحداء ، عن معاوية العنبريِّ أبي المورع ، عن أبي بردة
ابن أبي موسى ، عن أبي موسى الأشعريِّ ، قال : « رأيتُ رسول الله
صلى الله عليه وعلى آله وسلم يبول جالساً ، وقد جافى بين فخذه حتى
إني لأرثي له من طول الجلوس ، ثم قام فقال : « صُب ، فصاحب
بنى إسرائيل كان في البول أشدَّ منكم ، كان إذا أصاب جسده شيءٌ
من بوله ، برأه » وعزاه الهيثميُّ في « المجمع » (٢٠٩/١) للطبراني في
« الكبير » .

* قُلْتُ : وسنُّه ضعيفٌ .
عليُّ بن عاصم ، فيه ضعف من قبل حفظه ، وكان يخطئ ويُصِرُّ
على خطئه فتركه بعض الأئمة لذلك .
ومعاوية العنبريُّ لم أقف له على ترجمة .
ولكن الحديث ثابتٌ عن أبي موسى الأشعريِّ .
=

= ففى « صحيح البخارى » (٣٢٩/١ - ٣٣٠ فتح) وغيره من طريق منصور ، عن أبى وائل قال : كان أبو موسى الأشعرى يُشدُّ فى البول ويقول : إن بنى إسرائيل كان إذا أصاب ثوب أحدهم قرضه « . هكذا رواه منصور عن أبى وائل ، عن أبى موسى موقوفاً .

قال أبو داود فى « سننه » (٢٧/١) :

« وقال عاصم ، عن أبى وائل ، عن أبى موسى ، عن النبىِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، قال : « جسد أحدهم » اهـ .
يعنى بدل « ثوب أحدهم » .

ولم أقف على رواية عاصم هذه موصولةً ، ولو صحَّ السند إليه لكان الحديث حسناً ، ويتقوى بما تقدم من الطرق . والله أعلم .

* * *

التَّنَزُّهُ مِنَ الْبَوْلِ

٣١ - أَخْبَرَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ ، عَنْ وَكَيْعٍ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، قَالَ :
سَمِعْتُ مُجَاهِدًا ، يُحَدِّثُ عَنْ طَاوُسٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : مَرَّ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عَلَى قَبْرَيْنِ ، فَقَالَ :
« إِنَّهُمَا يُعَذَّبَانِ ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ ، أَمَا هَذَا فَكَانَ لَا يَسْتَنْزَهُ
مِنْ بَوْلِهِ ، وَأَمَا هَذَا فَإِنَّهُ كَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ » . ثُمَّ دَعَا بَعْسِيْبٍ رَطْبٍ
فَشَقَّهُ بِاَثْنَيْنِ فَعَرَسَ عَلَى هَذَا وَاحِدًا ، وَعَلَى هَذَا وَاحِدًا ، ثُمَّ قَالَ :
« لَعَلَّهُ يَخَفُّ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَبْيَسَا » .
خَالَفَهُ مَنْصُورٌ :

رَوَاهُ عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَلَمْ يَذْكُرْ طَاوُسًا .

٣١ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ .

* مجاهد ، هو ابن جبر المكي ، أبو الحجاج المخزومي .
أخرج له الجماعة . وهو ثقة ثبت جبل .
قال قتادة :

« أعلم من بقى بالتفسير مجاهدٌ »

وقال مجاهدٌ :

« عرضتُ القرآن على ابن عباسٍ ثلاثين مرةً »

* طاوس ، هو ابن كيسان ، أبو عبد الرحمن الحميرى .
أخرج له الجماعة ، وهو ثقة ، فحل
وحسبه قول ابن عباسٍ فيه :

« إني لأظنُّ طاوساً من أهل الجنة »

= والحديث أخرجه البخاريُّ

(٣٢٢/١ و ٢٢٢/٣ - ٢٢٣ ، ٢٤٢ ، و ٤٦٩/١٠ فتح) ،
ومسلم (٢٠٠/٣ - ٢٠١ نووي) ، وأبو عوانة (١٩٦/١)
والمصنّف (١٠٦/٤) ويأتي في « كتاب الجنائز » - إن شاء الله - ،
وأبو داود (٢٠) ، والترمذيّ (٧٠) ، وابن ماجة (٣٤٧) ،
والدارميّ (١٥٤/١) ، وأحمد (٢٢٥/١) ، ووكيع (٤٤٤) ،
وهناد (٣٦٠ ، ١٣١٢) كلاهما في « الزهد » ، وكذا ابن أبي شيبة
(١٢٢/١ و ٣٧٥/٣ ، ٣٧٦-٣٧٧) ، وعبد بن حميد في « المنتخب »
(٦٢٠) ، ويعقوب بن سفيان في « المعرفة » (١٤٩/٣) ، والمروزيُّ
في « زوائد الزهد » (١٢٢٠ ، ١٢٢١) ، وابن خزيمة (ج ١ / رقم ٥٦) ،
وابن حبان (ج ٥ / رقم ٣١١٨) ، وابن الجارود في « المنتقى »
(١٣٠) ، وابن جرير في « تهذيب الآثار » (٨٩٨ ، ٨٩٩ - مسند عمر) ،
والآجريُّ في « الشريعة » (٣٦٢) ، وأبو الشيخ في « التوبيخ »
(٢٠٢) ، والبيهقيُّ في « السنن » (١٠٤/١ و ٤١٢/٢) ، وفي
« عذاب القبر » (رقم ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢) ، والجوزقانيُّ في
« الأباطيل » (٣٤٧) ، وأبو نُعيم في « المستخرج » - كما في « الفتح »
(٣٢٢/١) - ، والبغويُّ في « شرح السُّنة » (٣٧٠/١) من طرقٍ
عن الأعمش ، قال : سمعتُ مجاهداً ، عن طاوس ، عن ابن عباسٍ فذكره .
ورواه عن الأعمش جماعة ، منهم :

« وكيع ، وأبو معاوية ، وعبد الواحد بن زياد ، وجرير بن
عبد الحميد » .

وقد خولف الأعمش في إسناده .

خالفه منصور بن المعتمر ، فرواه عن مجاهد ، عن ابن عباسٍ به =

= فسقط ذكر « طاوس » من السند .
أخرجه البخاري (٣١٧/١ و ٤٧٢/١٠ - فتح) ، والمصنف
(١٠٦/٤) في « كتاب الجنائز » ، وأحمد (٢٢٥/١) ، وابن خزيمة
(ج ١ / رقم ٥٥) ، وابن جرير (٩٠١) ، والآجري (٣٦١) ،
والخرائطي في « مساويء الأخلاق » (ج ١ / ق ٢/٢٠) .
قال الترمذي :

« هذا حديث حسنٌ صحيحٌ وروى منصور هذا الحديث عن
مجاهد ، عن ابن عباس ، ولم يذكر فيه : « طاوس » . ورواية الأعمش
أصحُّ » .

* قُلْتُ : وكأنَّ الترمذي تلقى هذا من البخاري .

فقال في « العلل » :

« سألتُ محمداً أيهما أصحُّ ؟ فقال : رواية الأعمش أصحُّ » .
وترجيح البخاري رواية الأعمش ، لا يقتضى أن رواية منصور
مرجوحة ، بدليل أنه أخرج الروایتين في « صحيحه » .
قال الحافظ في « الفتح » (٣١٧/١) :

« وإخراجه - يعنى البخاري - له على الوجهين يقتضى صحتهما عنده ،
فيحمل على أن مجاهداً سمعه من طاوس ، عن ابن عباس ، ثمَّ سمعه
من ابن عباس بلا واسطة ، أو العكس ، ويؤيده أن في سياقه عن طاوس
زيادة على ما في روايته عن ابن عباس » . اهـ

وقد سبقه إلى مثل هذا الجمع بعض العلماء ، وهذا يقضى أنه أولى
من الترجيح . وهو الصواب .

قال ابن حبان في « صحيحه » (٥٢/٥) :

« سمع هذا الخبر مجاهد ، عن ابن عباس ، وسمعه من طاوس ، عن =

= ابن عباس ، فالطريقان جميعاً محفوظان » اه .

وقال ابن حزم في « المحلى » (١٧٩/١) :

« وأما رواية هذا الخبر مرة عن مجاهد ، عن ابن عباس ، ومرة عن مجاهد ، عن طاوس ، عن ابن عباس ، فهذا قوة للحديث ، ولا يتعلل بهذا إلا جاهل أو مكابر للحقائق ، لأن كليهما إمام ، وكلاهما صحب ابن عباس الصحبة الطويلة . فسمعه مجاهد من ابن عباس ، وسمعه أيضاً من طاوس ، عن ابن عباس ، فرواه كذلك ، وإلا فأى شيء مما يقدح في الرواية؟! وددنا أن تبينوا لنا ذلك ، ولا سبيل إلى ذلك إلا بدعوى فاسدة لهج بها قوم من أصحاب الحديث ، وهم فيها مخطئون عين الخطأ ، ومن قلدهم أسوأ حالاً منهم » اه .

وهذا كلام نفيس ، لولا حرارة الأنفاس !!

وقال بمثل ما تقدم البدر العيني في « عمدة القارى » (١١٥/٣) ، والمباركفورى في « تحفة الأحوذى » (٢٣٤/١ - ٢٣٥) ، وأحمد شاكر في « شرح الترمذى » (١٠٤/١) وغيرهم .

ومما يدل على صحة هذا الجمع أن الأعمش رواه أيضاً عن مجاهد ، عن ابن عباس ، مثلما رواه عن مجاهد ، عن طاوس ، عن ابن عباس . أخرج الطيالسى (٢٦٤٦) ، وابن جرير في « التهذيب » .

(٩٠٠ - مسند عمر) ، وابن حبان (ج ٥ / رقم ٣١١٩) ، والآجرى في « الشريعة » (٣٦٢) من طرق عن شعبة ، عن الأعمش به .

* * *

قال الترمذى :

« وفي الباب عن أبى هريرة ، وأبى موسى ، وأبى بكر ، وعبد الرحمن بن حسنة ، وزيد بن ثابت » . =

= ١ - حديثُ أبي هريرة ، رضى الله عنه

وله عنه طرقٌ :

١ - أبو حازمٍ ، عنه

أخرجه أحمد (٤٤١/٢) ، وابنُ أبى شيبة (٢٧٦/٣) والبيهقى فى « عذاب القبر » (١٣٦) من طريق محمد بن عبيد ، ثنا يزيدُ بنُ كيسان ، عن أبى حازمٍ ، عن أبى هريرة ، قال : مرَّ رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم على قبرٍ فوقف ، فقال : « ايتونى بجريدتين . فجعل إحدهما عند رأسه ، والأخرى عند رجليه . فقلنا : يا رسول الله ! أينفعه ذلك ؟! »

قال : « لن يزال يخففُ عنه بعضُ عذاب القبر ، مادام فيهما ندو »
وتابعه الوليد بنُ القاسم - وفيه مقالٌ - عن يزيد به .

أخرجه ابنُ جرير فى « التهذيب » (٩٠٣ - مسند عمر) .

* قُلْتُ : وسنَّدهُ حسنٌ لأجل يزيد

قال الهيثمى فى « المجمع » (٥٧/٣) :

« رجاله رجالُ الصحيح »

يعنى « صحيح مسلم » .

٢ - عبد الله بن الحارث ، عنه

أخرجه ابن حبان (١٤٠) من طريق المنهال بن عمرو ، عن عبد الله ابن الحارث ، عن أبى هريرة قال : كنا نمشى مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فمررنا على قبرين ، فقام فقمنا معه ، فجعل لونه يتغير حتى رعد كُفُّ قميصه ! فقلنا : مالك يا نبيَّ الله ؟ قال : تسمعون ما أسمعُ ؟ قلنا : وماذاك يا نبيَّ الله ؟ قال : « هذان رجلان يُعذبان =

= في قبورها عذاباً شديداً في ذنبِ هينِ قلنا : فيم ذاك ؟! قال :
« أحدهما لا يستتره من بوله ، وكان الآخر يؤذى الناس بلسانه ،
ويمشى بينهم بالثيمة » . فدعا بجريدتين من جرائد النخل ، فجعل في كلِّ
قبرٍ واحدةً . قلنا : وهل ينفعهم ذلك يا رسول الله ؟ قال : « نعم ،
يُخفف عنهما مادامتا رطبتين » .

* قُلْتُ : وسندهُ جيدٌ

وعبدُ الله بنُ الحارث الأنصاري وثقه أبو زرعة ، والنسائي ، وابنُ
حبان . وقال أبو حاتمٍ : « يُكتب حديثُهُ » .

٣ - أبو الخنساء ، عنه

أخرجه البيهقي في « عذاب القبر » (١٣٥) من طريق ابن وهب ،
عن عمرو بن الحارث ، عن عبد العزيز بن صالح ، أن أبا الخنساء حدثه
عن أبي هريرة ، عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه مرَّ
بقبرين فأخذ سعفةً - أو جريدةً - فشققها ، فجعل أحدهما على أحد
القبرين والشقة الأخرى على القبر الآخر .

قال ابن وهب :

أرى أنه سُئل عن فعلته ، فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله
وسلم : « رجلٌ كان لا يتقى من البول ، وامرأةٌ كانت تمشى بين الناس
بالثيمة ، فانتظر بهما العذابُ إلى يوم القيامة » .

* قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ .

وأبو الخنساء مجهولٌ .

قال أبو زرعة الرازي :

= « لا أعرف أبا الخنساء إلا في هذا الحديث ، ولا أعرف اسمه »
نقله عنه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٣٦٧/٢/٤) .
ولأبي هريرة في الباب حديث آخر مرفوعاً :
« أكثر عذاب القبر من البول »

أخرجه ابن ماجة (٣٤٨) ، وأحمد (٣٨٩،٣٨٨،٣٢٦/٢) ،
وابن أبي شيبة (١٢١/١) وابن خزيمة - كما في « الفتح » (٣١٨/١) - ،
وابن المقرئ في « معجمه » (ق ١/١٢٧) ، والحاكم (١٨٣/١) ،
والدارقطني (١٢٨/١) ، والآجزي في « الشريعة » (٣٦٣،٣٦٢) ،
والبيهقي (٤١٢/٢) وفي « عذاب القبر » (١٣٣) ، وأبو نعيم في « أخبار
أصبهان » (١٤/٢) ؛ والجوزقاني في « الأباطيل » (٣٤٨) من طريق
أبي عوانة ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة مرفوعاً به .
قال الدارقطني :

« صحيح » .

وقال الحاكم :

« صحيح على شرط الشيخين ، ولا أعرف له علّة » ووافقه الذهبي
وقال الجوزقاني :

« هذا حديث حسن مشهور »

وقال البوصيري في « مصباح الزجاجة » (١/١٤٦) :

« هذا إسناد صحيح ، رجاله عن آخرهم محتج بهم في الصحيحين » اهـ
وقال المنذري في « الترغيب » (١٣٩/١) بعد ذكر تصحيح

الحاكم :

« وهو كما قال »

= وفى « فيض القدير » للمناوى (٨٠/٢) :
« وقال الضياء المقدسى : سنده حسن . قال مغطاي : وما علم أن
الترمذى سأل عنه البخارى ، فقال : حديث صحيح » .

* قُلْتُ : وهو صحيح كما تقدم

لكن قال أبو حاتم :

« هذا حديث باطل » يعنى مرفوعاً

ذكره عنه ولده فى « العلل » (ج ١ / رقم ١٠٨١)

وقال الدارقطنى فى « العلل » (ج ٣ / ق ١/٤٥) :

« والحديث يرويه الأعمش ، واختلف عنه . فأسنده أبو عوانة ، عن

الأعمش ، عن أبى هريرة ، عن النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم .
وخالفه ابن فضيل فوقفه . ويُشبهه أن يكون الموقوف أصح » . اهـ .

وترجيح أبى حاتم والدارقطنى^(١) للموقوف فيه نظر عندى ، لأن

أبا عوانة أوثق من محمد بن فضيل بلا شك ، فلو سلكتنا مسلك الترجيح

لوجب تقديم روايته على رواية محمد بن فضيل . وكأنه لذلك لم يعبأ

بهذا الإعلال أحد من حكم على الحديث بالصحة .

وله طريق آخر عن أبى هريرة مرفوعاً :

« استنزها من البول ، فإن عامة عذاب القبر منه »

أخرجه الدارقطنى (١٢٨/١) من طريق محمد بن الصباح السمان ،

أنا أزهر بن سعد السمان ، عن ابن عون ، عن ابن سيرين ، عن

أبى هريرة به .

(١) وقد حكم الدارقطنى بصحة المرفوع كما تقدم .

= قال الدارقطني :

« الصواب مرسل »

* قُلْتُ : ومحمد بن الصباح قال فيه الذهبي :

« بصري ، لا يعرف ، وخبره منكر »

* * *

٢ - حديث أبي موسى الأشعري ، رضي الله عنه

* قُلْتُ : مرَّ تخريجه في الحديث السابق .

* * *

٣ - حديث عبد الرحمن بن حسنة ، رضي الله عنه

مرَّ برقم (٣٠)

* * *

٤ - حديث أبي بكره الثقفى ، رضي الله عنه

أخرجه ابن ماجه (٣٤٩) وابن أبي شيبة (١٢٢/١ ، ٣٧٦/٣) ،
وأحمد (٣٩/٥) ، والبيهقي في « عذاب القبر » (١٣٧) من طريقين
عن الأسود بن شيبان ، عن بحر بن مرار ، عن جدّه أبي بكره قال :
بينما أنا أمشي مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلّم ومعى رجل ،
ورسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلّم يمشى بيننا إذ أتى على قبرين .
فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلّم : « إنَّ صاحبي هذين
القبرين ليعذبان الآن في قبورهما ، فأئكمم يأتيني من هذا النخل
بعسيب ؟ » . فاستبقتُ أنا وصاحبي ، فسبقتُهُ ، وكسرتُ من النخل
عسيا فأتيتُ به النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلّم ، فشقه نصفين من
أعلاه . فوضع على أحدهما نصفاً ، وعلى الآخر نصفاً ، وقال : « إنه
يهون عليهما مادام فيها من بلوتهما شيء ، إنهما ليعذبان في الغيبة =

= والبول » .

والسياق للبيهقي .

ورواه عن الأسود بن شيبان وكيع ، وأبو داود الطيالسي^(١) وخالفهما جماعة ، فرووه عن الأسود بن شيبان ، عن بحر بن مرار ، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة ، عن أبيه فذكره بنحوه من هؤلاء : « أبو سعيد مولى بنى هاشم ، ومسلم بن إبراهيم ، وعبد الله ابن أبي بكر العتكي ، والطيالسي أيضاً ، وسليمان بن حرب ، وعبد الصمد بن عبد الوارث » .

أخرجه أحمد (٣٦-٣٥/٥) والبخاري في « الكبير » (١٢٧/٢/١) ، والطيالسي (٨٦٧) ، والحرثي في « الغريب » (٦١٠/٢) ، وابن عدي في « الكامل » (٤٨٧/٢) ، والعقيلي في « الضعفاء » (١٥٤/١) ، والبيهقي (١٣٨) .

* قُلْتُ : وهذا الوجه أصح من الأول ، لأن بحر بن مرار لم يسمع من أبي بكرة الثقفي .

ونقل البوصيري في « الزوائد » (١/١٤٧) أن المزني قال في « الأطراف » : وهو الصواب » اهـ .

ولم أجد هذا الترجيح من المزني في « التحفة » (٣٨/٩) ، فلا أدري هل سقط ، أم هو وهم من البوصيري . وهو ترجيح صحيح على كل حال .

(١) ورواه من جهة الطيالسي هكذا البيهقي . وكذلك وقع في « علل الحديث » لابن أبي حاتم ولم أجد هذه الرواية في « مسند الطيالسي » إنما وجدت الرواية الموصولة ، فلعلها فقدت في جملة ما فقد من هذا المسند العظيم . ولا حول ولا قوة إلا بالله .

= ثمَّ وجدتُ في « علل الحديث » (ج ١ / رقم ١٠٩٩) لابن أبي حاتمٍ
أنه سأل أباه عن هذا الحديث فقال : « هذا - يعنى رواية مسلم بن
إبراهيم وغيره ممن ذكرته قبل - أصحُّ من حديث وكيع » . اهـ .
ولكن قال العقيليُّ :

« ليس بمحفوظٍ من حديث أبي بكره إلا عن بحر بن مرار هذا ، وقد
صحَّ من غير هذا الوجه » .

أما البدر العيني فقال في « العمدة » (١١٧ / ٣) : « سندهُ جيّدٌ »
وقال الحافظ في « الفتح » (٣٢١ / ١) : « إسناده صحيحٌ » !
* قُلْتُ : وبحر بن مرار وثقه ابن معين . وقال النسائيُّ :
« لا بأس به » .

ولكنه قال في « الضعفاء » (ص - ٢٥) :

« نكرة ، تغير ، فتغيّر رأيه فيه »

وكذلك تغير فيه رأى يحيى القطان

وضعّفه أبو أحمد الحاكم ، وأبو العرب القيرواني ، وابن حبان ،
والعقيليُّ . ووثقه ابن شاهين ، وابن خلفون .

وقال الذهبيُّ في « الكاشف » (٥٤٥) :

« صدوق » !

وهو تساهلٌ ، وإلّا فأين جرحُ الجارحين ، لا سيما وهو مفسرٌ من
يحيى القطان ، فقد قال : « رأيتُهُ قد خلط » . والله أعلم .

* * *

٥ - حديثُ زيد بن ثابتٍ ، رضى الله عنه

قال المباركفوري في « التحفة » (٢٣٤ / ١) :

= « لم أقف عليه »

* قُلْتُ : وقفتُ على حديثٍ لزيد بن ثابتٍ رضى الله عنه فيه عذاب القبر ، ولكن لم يذكر فيه علة حديث الباب ، فلا أدري هل يقصده الترمذى أم لا ؟ مع أنه يصلح أن يُكتب في الباب على أحد معانى الحديث على ما هو معروف عن الترمذى رحمه الله .
وهذا الحديث :

أخرجه مسلم (٢٨٦٧) ، وأحمد (١٩٠/٥) ، وابنُ أبى شيبة (٣٧٣/٣) ، وعبدُ بنُ حميدٍ في « المنتخب » (٢٥٤) ، وابنُ أبى عاصمٍ في « السُّنة » (٨٦٨) ، والبيهقى في « عذاب القبر » (١٠٢) ، والبخارى في « شرح السُّنة » (١٦١/٥ - ١٦٢) من طريق الجريرى ، عن أبى نضرة ، عن أبى سعيدٍ ، عن زيد بن ثابتٍ ، قال : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلّم في حائطٍ من حيطان المدينة فيه أقبُرٌ ، وهو على بغلته ، فحدثت به ، وكادت أن تُلقيه ! فقال : « من يعرف أصحاب هذه الأقبُر ؟ » . فقال رجلٌ : يا رسول الله ! قومٌ هلكوا في الجاهلية . فقال : « لولا أن تدافنوا لدعوت الله عز وجل أن يسمعكم عذاب القبر » وساق حديثاً فيه طول .

وقد رواه عن الجريرى : « ابنُ عليّة ، ويزيد بنُ هارون » .
وخالفهما خالد بنُ عبد الله ، فرواه عن الجريرى ، عن أبى نضرة ، عن أبى سعيدٍ فذكره .

فجعله من « مسند أبى سعيد الخدرى »

أخرجه عبد الله بنُ أحمد في « السُّنة » (١٣٥٤) ، وابن حبان (٧٨٥) وخالد بنُ عبد الله الواسطى ثقةً ثبتاً .
وقد توبع .

تابعه داود بن أبى هندٍ ، عن أبى نضرة ، عن أبى سعيدٍ بنحوه . =

= أخرجه أحمد في « المسند » (٣/٣ - ٤) ، وابنه عبد الله في « السنة » (١٣٨٣) ، والبزار (٨٧٢) ، وابن أبي عاصم في « السنة » (٨٦٥) من طريق عباد بن راشد ، عن داود بن أبي هند .
قال البزار :

« لا نعلمه عن أبي سعيد إلا بهذا الإسناد »

وقال الحافظ ابن كثير في « تفسيره » (٤١٧/٤) :
« وهذا أيضاً إسناد لا بأس به ، فإن عباد بن راشد التيمي روى له البخاري مقروناً ، ولكن ضعفه بعضهم » اهـ .
أما الحافظ الهيثمي فقال في « المجمع » (٤٨/٣) :
« رجاله رجال الصحيح » !!

كذا قال : وعباد ليس من رجال البخاري ، وإنما روى له مقروناً كما قال ابن كثير ، ومع ذلك فقد تكلموا فيه بكلام خلاصته أنه صدوق له أوهاًم ، كما قال الحافظ في « التقريب » .

وقد خالفه مسلمة بن علقمة ، فرواه عن داود بن أبي هند ، عن أبي نضرة ، عن أبي سعيد موقوفاً ولم يرفعه .

أخرجه عبد الله بن أحمد في « السنة » (١٣٨٧) قال : حدثني أحمد بن أيوب بن راشد البصري ، حدثنا مسلمة بن علقمة به .

* قُلْتُ : أما أحمد بن أيوب ، فقد ذكره ابن حبان في « الثقات » (١٩/٨) وقال : « ربما أغرب » . ومسلمة بن علقمة حاله قريبة من

حال عباد بن راشد ، والمرفوع أشبه . والله أعلم .

فيتحصل مما سبق أن رواية ابن عليّة أرجح لأنه سمع من الجريري قبل أن يختلط بثمان سنين ، بخلاف خالد بن عبد الله الواسطي . فيظهر أن هذا الاختلاف من الجريري نفسه ، واسمه سعيد بن إياس . والله أعلم . =

= * قُلْتُ : وما لم يذكره الترمذى رحمه الله :

* * *

٦ - حديث جابر بن عبد الله الأنصارى ، رضى الله عنهما

أخرجه البخارى فى «الأدب المفرد» (٧٣٥)، وأبو يعلى فى «مسنده» (ج ٤/ رقم ٢٠٥٠، ٢٠٥٥، ٢٠٦٦) من طريق أبى العوام عبد العزيز ابن ربيع الباهلى ، قال : حدثنا أبو الزبير محمد ، عن جابر بن عبد الله ، قال : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فأتى على قبرين يُعذب صاحبهما ، فقال :

«إنهما لا يُعذبان فى كبير ، وبلى . أما أحدهما فكان يغتاب الناس ، وأما الآخر فكان لا يتأذى من البول» فدعا بجريدة رطبة - أو بجريدتين - ، فكسرها ، ثم أمر بكل كسرة فغرست على قبر . فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : «أما إنه سيُهونُ من عذابهما ، ما كانتا رطبتين ، أو لم تيسا» .

* قُلْتُ : وسنده صحيح ، لولا تدليس أبى الزبير .
ولكن له طريق آخر .

أخرجه بحشل فى «تاريخ واسط» (٢٥٠) قال :

حدثنا موسى بن شبيب ، قال : ثنا عبيد الله بن موسى ، قال : ثنا إسرائيل ، عن الأعمش ، عن أبى سفيان ، عن جابر ، قال : دخل النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم حائطاً لأمّ مبشر ، فإذا بقبرين ، فدعا بجريدة رطبة فشقها ، ثم وضع واحدة على أحد القبرين ، والأخرى على القبر الآخر ، ثم قال : «ترفه عنهما حتى تجها» . قيل : يا رسول الله ! فى أى شىء يُعذبان؟! قال : «أما أحدهما فكان يمشى بالثيمة ، وأما الآخر فكان لا يتنزه من البول» .

= * قُلْتُ : ورجاله رجال الصحيح ، غير موسى بن شبيب ، فلم أعرفه . والله أعلم .

* * *

٧ - حديثُ أبي أمامة ، رضِيَ اللهُ عنه

أخرجه أحمد (٢٦٦/٥)، والطبراني في « الكبير » (ج ٨/ رقم ٧٨٦٩) من طريق أبي المغيرة ، ثنا معان بن رفاعة ، حدثني علي بن يزيد ، قال : سمعتُ القاسم أبا عبد الرحمن ، يحدثُ عن أبي أمامة قال : مرَّ النبيُّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم في يومٍ شديد الحرِّ نحو بقيع الغرقد ، قال : فكان الناس يمشون خلفه . قال : فلَمَّا سمع صوت النعال وقر ذلك في نفسه ، فجلس حتى قدمهم أمامه لئلا يقع في نفسه من الكبر ، فلَمَّا مرَّ ببيع الغرقد إذا بقبرين قد دفنوا فيهما رجلين . قال : فوقف النبيُّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقال : « مَنْ دفنتم هاهنا اليوم ؟ » قالوا : يا نبيَّ الله ! فلان وفلان . قال : « إِنَّهُمَا ليعذبان الآن ويُفتنان في قبريهما » قالوا : يا رسول الله ! فيم ذاك ؟ قال : « أَمَا أخذهما فكان لا يتنزهُ من البول ، وأما الآخر فكان يمشى بالثيمة » . وأخذ جريدة رطبة فشققها ، ثم جعل على القبرين . قالوا : يا رسول الله ! ولم فعلتَ ؟ قال : « لِيُخَفَّفَنَّ عَنْهُمَا » قالوا : يا نبيَّ الله ! وحتى متى يعذبهُما الله ؟ قال : « غيبٌ لا يعلمه إلا الله » قال : « ولولا تمرغ قلوبكم أو تزيدكم في الحديث لسمعتم ما أسمع » .

قال الهيثمي في « المجمع » (٥٦/٣) :

« فيه علِّي بنُ يزيد ، وفيه كلام ! »

= وله طريقٌ آخر عن أبي أمامة ، بلفظٍ آخر وهو :

= « اتقوا البول ، فإنه أوَّل ما يحاسبُ به العبدُ في القبر »
أخرجه ابنُ أبي عاصم في « الأوائل » (٩٣) ، والطبراني في
« الكبير » (ج ٨ / رقم ٧٦٠٥) من طريق الهيثم بن حميد ، عن رجلٍ ،
عن مكحولٍ ، عن أبي أمامة مرفوعاً فذكره .

وتابعه إسماعيل بن إبراهيم الترمذاني ، ثنا أيوب ، عن مكحولٍ ، عن
أبي أمامة . أخرجه الطبراني (٧٦٠٧) .

فسمَّى الرجل المبهم « أيوب » .

قال المنذريُّ في « الترغيب » (١٤٢/١) :

« إسنادُهُ لا بأس به »

وقال الهيثميُّ في « المجمع » (٢٠٩/١) :

« رجاله موثقون ! »

وحسنه السيوطي في « الجامع الصغير » (١٣١)

فتعقبه المناويُّ في « فيض القدير » (١٣١/١) بقوله :

« رمز المصنّف لحُسْنه ، وهو أعلى من ذلك ! »

ثم نقل تقوية المنذريِّ ، والهيثميِّ

* قُلْتُ : كذا قالوا ! وهو وهمٌ منهم جميعاً لأنَّ أيوب هو ابن

مدرك ، وهو متروكٌ . وقد صرَّح الهيثميُّ نفسه في « المجمع »

(١٢٦/٢) بأنه « كذابٌ » ، وقال في موضعٍ آخر منه (٦٤/٢) :

« منسوبٌ إلى الكذب »

ومن الأدلة على كذبه ، قولُ ابن حبان في « المجروحين »

(١٦٨/١) :

= « روى عن مكحولٍ نسخةً موضوعةً ، ولم يره » .

٨ - حديث أنس ، رضی الله عنه

أخرجه الطبرانی في « الأوسط » (ج ٢ / رقم ١٠٥٨) ، وابنُ عدی في « الكامل » (٩١٨ / ٣) ، والبيهقی في « عذاب القبر » (١٤٢) من طريق خلیل بن دعلج ، عن قتادة ، عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم مرَّ برجلٍ يُعذبُ في قبره من التيممة ، ومَرَّ برجلٍ يُعذب في قبره من البول .

واقصر البيهقی على الفقرة الأولى منه .

قال الهيثمي في « المجمع » (٢٠٧ / ١) :

« فيه خلیل بن دعلج ، ضعّفوه ، إلا أبا حاتمٍ قال : صالحٌ وليس بالمتين ، وقال ابنُ عدی : عامة ما رواه تابعه عليه غيره » .

في حين أنه قال في موضعٍ آخر من « المجمع » (٣٧ / ٧) :

« متروكٌ » !!

ولكنه توبع .

تابعه أبو جعفر الرازي ، فرواه عن قتادة ، عن أنسٍ مرفوعاً ، ولكنه خالفه في متنه^(١) ، فرواه بلفظ :

« تنزهوا من البول ، فإن عامة عذاب القبر منه »

أخرجه الدارقطني (١٢٧ / ١) ، وقال :

« المحفوظ : مرسلٌ »

وقد صرح بذلك في « العلل » (ج ٢ / ق ١ / ١١) فقال :

« وقيل عن أبي جعفر ، عن قتادة ، عن أنسٍ ، ولا يصحُّ عنه ،

والمرسل هو الصوابُ » اهـ .

(١) وخالفه في سنده أيضاً . فرواه عن قتادة مرسلًا .

ذكره الدارقطني في « العلل » (ج ٢ / ق ١ / ١١) .

= * قُلْتُ : وأبو جعفر الرازي ، كان سيء الحفظ .

ولكن له طريق خيرٌ من هذا

أخرجه ابنُ أبي حاتمٍ في « العلل » (ج ١ / رقم ٤٢) قال : قال
أبي : حدثنا أبو سلمة ، عن حمادٍ ، عن ثمامة ، عن النبيِّ صلى الله عليه
وعلى آله وسلم ، قال : « استنزهاوا من البول ، فإن عامة عذاب القبر
من البول » .

قال أبو حاتمٍ :

« مرسلٌ ، وهذا عندي أشبهُ »

وأبو سلمة هو التبوذكيُّ ، واسمه موسى بن إسماعيل وهو ثقةٌ
حافظٌ ،

ولكنه خولف في سنده . خالفه حبان بن هلال ، وهو ثقةٌ ثبتٌ ،
وحرمى بن حفص ، وهو ثقةٌ ، وإبراهيم بن الحجاج السامى وهو ثقةٌ ، ثلاثهم
عن حماد بن سلمة ، عن ثمامة بن عبد الله بن أنس ، عن أنسٍ مرفوعاً به .
ذكره ابنُ أبي حاتمٍ في « العلل » وقال :

« قال أبو زُرعة : المحفوظ عن حماد ، عن ثمامة ، عن أنسٍ ، وقصّر

أبو سلمة » اهـ .

ورأى أبو زرعة هو ما نميلُ إليه لثقة من رواه عن حماد ، وهُم جماعة
فالسندُ قوى . والله أعلم .

وللحديث طريقٌ آخر عن أنس .

أخرجه البيهقيُّ في « عذاب القبر » (١٤١) من طريق أبي أسامة
الكلبي ، ثنا عبيد بن الصباح ، ثنا عيسى بن طهمان ، عن أنس بن
مالكٍ ، قال : مرَّ رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بقبرين لبنى
النجار ، وهما يُعذبان بالميمية والبول . فأخذ سعفةً فشققها باثنين . فوضع
على هذا القبر شقّةً ، وعلى هذا القبر شقّةً ، وقال : « يُخفف =

= عنهما مازالتا رطبتين » .

* قُلْتُ : وسنُّه ضعيفٌ .

وعبيدُ بنُ الصباح ، ضعَّفه أبو حاتم^(١) .

ذكره عنه ولدهُ في « الجرح والتعديل » (٤٠٨/٢/٢) .

وعزاهُ الهيثمِيُّ (٢٠٨/١) لأحمد والطبراني في « الأوسط » ، وقال :

« فيه عبيد بن عبد الرحمن ، وهو ضعيفٌ »

وعبيد بن عبد الرحمن هذا ، ترجمه ابنُ أبي حاتم (٤١٠/٢/٢)

وقال : « روى عن عيسى بن طهمان ، روى عنه أبو أسامة الكلبي

سألتُ أبي عنه فقال : لا أعرفُه ، والحديثُ الذي رواه كذبٌ » . اهـ

ففرق أبو حاتمٍ والذهبيُّ بين عبيد بن الصباح وعبيد بن

عبد الرحمن ، وقد صرحت روايةُ البيهقيِّ أن عبيد بن الصباح يروى

عن عيسى بن طهمان ، وعنه أبو أسامة الكلبي ، فلعلهما واحدٌ . والله أعلم .

* * *

٩ - حديثُ يعلى بن سبيبة ، رضى الله عنه

أخرجه أحمد (١٧٢/٤) واللفظُ له ، والطبرانيُّ في « الكبير »

(ج ٢٢ / رقم ٧٠٥) من طرق عن حماد بن سلمة ، عن عاصم بن

بهذلة ، عن حبيب بن أبي جبيرة ، عن يعلى بن سبيبة قال : كنتُ مع

النبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم ، في مسيرٍ له ، فأراد أن يقضى

حاجةً ، فأمر وديتين ، فانضمت إحداهما إلى الأخرى ، ثم أمرهما فرجعتا

إلى منابتهما ، وجاء بغيرٍ فضرب بجرانه إلى الأرض ، ثم جرجر حتى

ابتل ما حوله . فقال النبيُّ صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم : « أتدرون =

(١) ووثقه البزار - كما في « المجمع » (٣٢٠/٤) - ، والبزار نفسه رخصاً في التوثيق .

= ما يقول البعير ؟ إنه يزعمُ أن صاحبه يريد نحره ! « فبعث إليه النبيُّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقال : « أواهبه أنت لي ؟ » فقال : يا رسول الله ! ما لي مال أحبُّ إليّ منه . فقال : « استوص به معروفاً » فقال : لا جرم ، لا أكرّم مالا لي كرامته يارسول الله . وأتى على قبر يُعذَّبُ صاحبه ، فقال : « إنه يُعذَّبُ في غير كبير . فأمر بجريدةٍ فوضعت على قبره ، فقال : « لعلّه أن يُخفف عنه ما دامت رطبة » .
وفي رواية الطبراني :

« ثمّ أتى على قبرين يعذبُ صاحباهما ، فقال : « إنهما ليعذبان بأمرٍ غير كبير » وأخذ بجريدتين رطبتين فوضعهما على قبرهما ، ثم قال : « عسى أن يُخفف عنهما ما كانتا رطبتين » .

وأخرجه عبدُ بنُ حميدٍ في « المنتخب » (٤٠٤) ، وأحمد (١٧٢/٤) ، وكذا ابنُ أبي شيبة (٣٧٦/٣) ، والبيهقيُّ في « عذاب القبر » (١٣٩) من طريق حمادٍ به مختصراً على محلّ الشاهد فقط ، بمثل حديث أحمدٍ وقد رواه عن حمادٍ جماعة منهم :

« سليمانُ بنُ حربٍ ، وأبو سلمة الخزازيُّ ، وعفان بن مسلم ، وحجاج بن منهل ، وأبو عمر الضرير » .

* قُلْتُ : وسنّدهُ ضعيفٌ لجهالة حبيب بن أبي جبيرة .

وقد اختلف في اسمه ، وانظر « التعجيل » (١٧٣) .

ويعلی بن سیابة .

قال الحافظ في « التعجيل » (١٧٣) :

« ويعلی بن مرة ، وهو الذي يقال : « ابن سیابة » بكسر =

= المهملة وتخفيف المثناة من تحت ، وبعد الألف موحدة ، وهي أمه .
وكذا في « الإصابة » (٣٥٣/٦) .
وظاهر صنيع أحمد كذلك بدليل أنه جعل حديثه ضمن مسند
« يعلى بن مرة » .

وكذا قال ابنُ عبد البر في « الاستيعاب » (٦١٥/٢) .
ولكن فرَّق بينهما أبو حاتم ، وابنُ قانع ، والطبراني .
وقال ابنُ حبان في « الثقات » (٤٤٠/٣) :
« يعلى بن مرة ومن قال إنه يعلى بن سيابة ، فقد وهم »
ثم قال في ترجمة يعلى بن سيابة :
« يقال : إن له صحبةً »

* * *

١٠ - حديثُ يعلى بن مرة ، رضى الله عنه

أخرجه البيهقي في « دلائل النبوة » (٤٢/٧) من طريق الصباح بن
محارب ، عن عمر بن عبد الله بن يعلى بن مرة ، عن أبيه ، قال : مررنا
مع رسول الله على مقابر ، فسمعتُ ضغطةً في قبرٍ ! فقلتُ يا رسول الله !
سمعتُ ضغطةً في قبرٍ . قال : وسمعتُ يا يعلى ؟! قلتُ : نعم . قال :
« فَإِنَّهُ يُعَدَّبُ فِي يَسِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ » . قلتُ : وما هو - جعلني الله
فداك - ؟ قال : « كان رجلاً فناناً يمشى بين الناس بالثيممة ، وكان لا
يتنزّه عن البول . قم يا يعلى إلى هذه النخلة ، فائتنى منها بجريدةٍ » .
فجئتهُ بها فشققها باثنين ، فقال : « اغرس إحداهما عند رأسه ، والأخرى
عند رجله ، فلعلة أن يُرفّه - أو يُخفف - عنه ما لم يبس هاتان » .
* قُلْتُ : وسنّدهُ ضعيفٌ ، وفي متنه نكارة . وعمر بن عبد الله =

= منكرُ الحديث كما قال أحمد وابن معين وأبو حاتمٍ والنسائي . وقد تركه أبو حاتمٍ في رواية ، والدَّارقطني .

* * *

١١ - حديثُ عبادة بن الصامت ، رضى الله عنه

أخرجه البزار (ج ١ / رقم ٢٤٦) قال : حدثنا خالد بن يوسف بن خالد ، ثنا أبى ، عن عمر بن إسحق ، عن عبادة بن الوليد بن عبادة ، عن أبيه ، عن جدّه ، قال : سألتنا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن البول ؟

فقال : « إذا مسَّكُمْ شيءٌ فاغسلوه ، فإنى أظنُّ أن منه عذاب القبر » .
قال البزار :

« لا نعلمه عن عبادة إلا من هذا الوجه » .

قال الهيثمى فى « المجمع » (٢٠٨ / ١) :

« فيه يوسف بن خالد السمى ، ونُسب إلى الكذب » اهـ .

وابنُه خالد ضعّفه الذهبى ، والهيثمى فى « المجمع » (٢١٨ / ٩)

وذكره ابنُ عدىّ فى « الكامل » (٩١٥ / ٣) .

فالسندُ ضعيفٌ جدًّا .

* * *

١٢ - حديثُ عائشة ، رضى الله عنها

* قلتُ : ويأتى تخريجه برقم (١٣٤٥) إن شاء الله تعالى .

* * *

١٣ - حديثُ أبى برزة الأسلمى ، رضى الله عنه

أخرجه الخطيبُ فى « التاريخ » (١٨٢ / ١ - ١٨٣) ، ومن طريقه =

= الحافظُ في « التعلیق » (٤٩٢/٢) من طريق أحمد بن سيار ، ثنا الشاه ابن عمار ، قال : حدثني أبو صالح سليمان بن صالح الليثي قال : نبأنا النضر بن المنذر بن ثعلبة العبدئي ، عن حماد بن سلمة ، عن قتادة أن أبا برزة الأسلمي كان يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم مرَّ على قبرٍ وصاحبه يُعذَّب ، فأخذ جريدة فغرسها إلى القبر ، وقال : « عسى أن يرفه عنه مادامت رطبةً » . فكان أبو برزة يوصي إذا أنا متُّ فضعوا في قبري معي جريدتين . قال : فمات في مفازةٍ بين كرمان وقومس ، فقالوا : كان يوصينا أن نضع في قبره جريدتين ، وهذا موضعٌ لا نُصييهما فيه . فبينما هم كذلك إذ طلع عليهم ركبٌ من قبل سجستان فأصابوا معهم سعةً فأخذوا منه جريدتين ، فوضعهما معه في قبره .
* قُلْتُ : وسنُّه ضعيفٌ .

وقتادة لم يسمع من أبي برزة .

قال أبو حاتم - كما في « المراسيل » (ص - ١٧٥) - :
« لم يلق قتادة من أصحاب النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم إلا أنساً ، وعبد الله بن سرجس »

وكذلك قال أحمد بن حنبل ، ولكن قيل له :
« فابن سرجس؟! فكأنه لم يره سمعاً »
والنضر بن المنذر لم أقف له على ترجمة .

* * *

١٤ - بريدة بن الحصيب ، رضي الله عنه

أخرجه البخاري (٢٢٢/٣) معلقاً ، ووصله ابن سعد (٨/٧)
قال : أخبرنا عفان بن مسلم ، قال : حدثنا حماد بن سلمة ، قال : =

= أخبرنا عاصم الأحول ، قال : قال مورق : أوصى بريدة الأسلمي أن توضع في قبره جريدتان . فكان مات بأدنى خراسان ، فلم توجد إلا في جوالق حمّار .
ورجاله ثقات ، وهو متصل .

* * *

١٥ - حديث شفى بن ماعع الأصبحي ، رحمه الله

أخرجه ابن المبارك في « الزهد » (٣٢٨ - زوائد نعيم) ، وابن أبي الدنيا في « الصمت » (ج١/ق٢١/٢) ، وفي « ذم الغيبة » (ق ١/٦) ، والطبراني في « الكبير » (ج٧ رقم ٧٢٢٦) ، وأبو نعيم في « الحلية » (١٦٧/٥ - ١٦٨) ، وابن الأثير في « أسد الغابة » (٣٩٩/٢ - ٤٠٠) ، وبقى بن مخلد في « مسنده » ، وابن شاهين - كما في « الإصابة » (٣٩٩/٣) - ، من طريق إسماعيل بن عياش ، حدثني ثعلبة بن مسلم الخثعمي ، عن أيوب بن بشير ، عن شفى بن ماعع الأصبحي مرفوعاً : « أربعة يؤذون أهل النار على ما بهم من الأذى ، يسعون بين الحميم والرحيم ، يدعون بالويل والثبور . يقول أهل النار بعضهم لبعض : ما بال هؤلاء قد آذونا على ما بنا من الأذى؟! قال : فرجلٌ مغلقٌ عليه تابوتٌ من جمرٍ ، ورجلٌ يجرُّ أمعاءه ، ورجلٌ يسيلُ فوهُ قيحاً ودماً ، ورجلٌ يأكل لحمه . قال : فيقال لصاحب التابوت ما بال الأبعد قد آذانا على ما بنا من الأذى؟! قال : فيقول : إن الأبعد مات وفي عنقه أموالٌ إلى الناس ما نجد لها قضاءً أو وفاءً . ثم يقال للذي يجرُّ أمعاءه : ما بال الأبعد قد آذانا على ما بنا من الأذى؟! فيقال : إن الأبعد كان لا يبالي إن أصاب البول منه لا يغسله . ثم يقال للذي يسيلُ فوه =

= قيحاً ودماً ما بال الأبعد قد آذانا على ما بنا من الأذى ، فيقول :
إن الأبعد كان يأكل لحوم الناس .

زاد ابن أبي الدنيا : « بالغية ويمشى بالثيمة » .

قال المنذرى في « الترغيب » (١٤٢/١ ، ٦٠٦/٢ ، ٥٠٨/٣) :
« إسناده لين » .

* قُلْتُ : وشفى بن ماعةٍ مختلفٌ في صحبته كما قال الطبراني وابنُ
الأثير ويظهر أن أبا نعيمٍ اعتمد صحبته ، ولكن جزم البخاري ، وكذا
أبو حاتم ، وابن حبان بأنه تابعي . فالحديث ضعيف لإرساله .

ثم أيوب بن بشير العجلي ترجمه ابن أبي حاتم (٢٤٢/١/١) ولم
يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فهو مجهول الحال . وقد صرح الذهبي
بأنه مجهولٌ في « الميزان » (٢٨٤/١) وفي « الضعفاء » وهو الصواب
وإن ذكره ابن حبان في « الثقات » (٥٨/٦) .

والغريب أن يقول الحافظ في « التقريب » : « صدوق » !

وقال الهيثمي في « المجمع » (٢٠٩/١) :

« رجاله موثقون »

فلعله يشير بهذا القول إلى ضعف التوثيق في أيوب ، وإلا فالهيثمي
يعتد بتوثيق ابن حبان ، بخلاف المعروف عند المحققين .

* * *

١٦ - حديث أبي رافع ، رضى الله عنه

قال الحافظ في « الفتح » (٣١٩/١) :

« وروى النسائي^(١) من حديث أبي رافعٍ بسندٍ ضعيف أن الذى =

(١) ولم أقف عليه في « المجتبى » .

= أتاه بالجريدة بلال ، ولفظهُ : « كنا مع النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم في جنازةٍ إذ سمع شيئاً في قبرٍ ، فقال لبلالٍ: اتنى بجريدة خضراء الحديث » وعزاه البدر العيني في « العمدة » (١١٧/٣) لأبي موسى المديني في « الترغيب والترهيب » .

قال البدر العيني :

« ومنها حديث ميمونة ، ذكره ابن مندة في « كتاب الطهارة » ومنها حديث عثمان رضى الله تعالى عنه عند اللالكائى » .

* * *

(تنبيهات)

* الأوّل : ذهب بعض العلماء إلى أن وضع الجريدة على القبر من خصائصه صلى الله عليه وعلى آله وسلم . منهم أبو سليمان الخطابى رحمه الله فقال في « معالم السنن » (١٩/١ - ٢٠) :

« وأما قوله : « لعله يُخفف عنهما ما لم يبسا » فإنه من ناحية التبرك بأثر النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ودعائه بالتخفيف عنهما ، وكأنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم جعل مدة بقاء النداءة فيهما حداً لما وقعت به المسألة من تخفيف العذاب عنهما ، وليس ذلك من أجل أن في الجريد الرطب معنى ليس في اليابس . والعامة في كثيرٍ من البلدان تفرش الخوص في قبور موتاهم ، وأراهم ذهبوا إلى هذا ، وليس لما تعاطوه من ذلك وجه ، والله أعلم » اهـ .

وقال الشيخ أبو الأشبال رحمه الله في « شرح الترمذى » (١٠٣/١) :

« وصدق الخطابى ، وقد ازداد العامة إصراراً على هذا العمل الذى =

= لا أصل له ، وغلوا فيه ، وخصوصاً في بلاد مصر تقليداً للنصارى ، حتى صاروا يضعون الزهور على القبور ، ويتهادونها بينهم ، فيضعها الناس على قبور أقاربهم ومعارفهم تحيةً لهم ، ومجاملة للأحياء ، وحتى صارت عادة شبيهةً بالرسمية في المجاملات الدولية ، فتجد الكبراء من المسلمين إذا نزلوا بلدةً من بلاد أوروبا ذهبوا إلى قبور عظمائها ، أو إلى قبر من يسمونه بـ « الجندي المجهول » ووضعوا عليها الزهور ، وبعضهم يضع الزهور الصناعية التي لا نداوة فيها ، تقليداً للإفرنج ، واتباعاً لسنن من قبلهم ، ولا ينكر عليهم العلماء أشباه العامة ، بل تراهم أنفسهم يصنعون ذلك في قبور موتاهم ، ولقد علمتُ أن أكثر الأوقاف التي تسمى أوقافاً خيرية موقوفٌ ريعها على الخوص والريحان الذي يوضع على القبور ، وكل هذه بدعٌ ومنكراتٌ لا أصل لها في الدين ، لا مستند لها من الكتاب والسنة ، ويجبُ على أهل العلم أن ينكروها ، وأن يبتلوا هذه العادات ما استطاعوا » اهـ .

* قُلْتُ : وممن ذهب إلى الخصوصية شيخنا الألباني حفظه الله تعالى ، فقال في كتابه البديع « أحكام الجنائز » (ص / ٢٠١ - ٢٠٢) : « ويؤيدُ كون وضع الجريد خاصاً به صلى الله عليه وعلى آله وسلم وأن التخفيف لم يكن من أجل نداوة شققها أمورٌ :

١ - حديث جابر رضى الله عنه ، الطويل في « صحيح مسلم »^(١) وفيه قال صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « إني مررت بقبرين =

(١) (١٤٤/١٨ - ١٤٥ نووى) ، وأخرجه أبو يعلى (٤٣/٤ ، ٥٣) .

= يعذبان ، فأحييتُ بشفاعتي أن يُردَّ عنهما مادام الغصنان رطبين » .
فهذا صريحٌ في أن رفع العذاب إنما هو بسبب شفاعته صلى الله عليه
وعلى آله وسلم ، ودعائه ، لا بسبب النداءة . وسواءً كانت قصة جابر
هذه هي عين قصة ابن عباس المتقدمة كما رجحه العيني وغيره ، أو غيرها
كما رجحه الحافظُ في « الفتح » . أما على الاحتمال الأول ، فظاهرٌ . وأمّا
على الاحتمال الآخر فلأن النظر الصحيح يقتضى أن تكون العلة واحدةً
في القصتين للتشابه الموجود بينهما ، ولأن كون النداءة سبباً لتخفيف
العذاب عن الميت مما لا يُعرف شرعاً ولا عقلاً ، ولو كان الأمر كذلك
لكان أخف الناس عذاباً إنما هم الكفار الذين يدفنون في مقابر أشبه ما
تكون بالجنان لكثرة ما يزرع فيها من النباتات ، والأشجار التي تظلُّ
مخضرةً صيفاً وشتاءً ! يُضاف إلى ما سبق أن بعض العلماء كالسيوطي
قد ذكروا أن سبب تأثير النداءة في التخفيف كونها تسبِّحُ الله تعالى ،
فإذا ذهبت من العود ويُس انقطع تسبيحه ! فإنَّ هذا التعليل مخالفٌ
لعموم قوله تبارك وتعالى : ﴿ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ ، وَلَكِنْ
لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ﴾ .

ب - في حديث ابن عباس نفسه ما يشيرُ إلى أن السرَّ ليس في
النداءة ، أو بالأحرى ليست هي السبب في تخفيف العذاب ، وذلك
قوله : « ثمَّ دعا بعسيب فشقه اثنتين » يعنى طولاً . فإنَّ من المعلوم أن
شقَّهُ سببٌ لذهاب النداءة من الشقِّ ويُسسه بسرعة ، فتكون مدة
التخفيف أقل مما لو لم يشق ، فلو كانت هي العلة لأبقاه صلى الله عليه
وعلى آله وسلم بدون شقِّ ، ولوضع على كل قبرٍ عسيباً أو نصفه على
الأقل ، فأذ لم يفعل دلُّ على أن النداءة ليست هي السبب ، وتعيَّن على
أنها علامةٌ على مدة التخفيف الذي أذن الله به استجابةً لشفاعة نبيه =

= صلى الله عليه وعلى آله وسلم كما هو مصرحٌ به في حديث جابرٍ ،
وبذلك يتفق الحديثان في تعيين السبب ، وإن احتمل اختلافهما في
الواقعة وتعددتها . فتأمل هذا فإنه شيءٌ انقده في النفس ، ولم أجد
من نصَّ عليه أو أشار إليه من العلماء . فإن كان صواباً فمن الله تعالى ،
وإن كان خطأً فهو منى ، وأستغفره من كل ما لا يرضيه .

ج - لو كانت الندوة مقصودة بالذات ، لفهم ذلك السلف الصالح
ولعلموا بمقتضاهُ ، ولوضعوا الجريد والآس ونحو ذلك على القبور عند
زيارتها ، ولو فعلوا لاشتهر ذلك عنهم ، ثم نقله الثقاتُ إلينا ، لأنه من
التي تلفتُ النظر ، وتستدعى الدواعي نقله ، فإذا لم يُنقل دَلٌّ على أنه
لم يقع ، وأنَّ التقربُ به إلى الله بدعةٌ ، فثبت المرادُ . وإذا تبين هذا ،
سهل حينئذٍ فهم بطلان ذلك القياسِ الهزيل الذي نقله السيوطي في
« شرح الصدور » عن لم يسمه : « فإذا خُفِّفَ عنهما بتسييح الجريدة ،
فكيف بقراءة المؤمن القرآن؟! قال : وهذا الحديث أصلٌ في غرس
الأشجار عند القبور .

قلت : فيقالُ له : « ثبت العرشُ ثمَّ انقش » ، « وهل يستقيمُ الظلُّ
والعودُ أعوجُ ؟ » ولو كان هذا القياس صحيحاً لبادر إليه السلفُ ، لأنهم
أحرص على الخير منا . فدلَّ ما تقدّم على أن وضع الجريد على القبر خاصٌّ
به صلى الله عليه وعلى آله وسلّم ، وأنَّ السرَّ في تخفيف العذاب عن
القبرين لم يكن في ندوة العسيب بل في شفاعة النبي صلى الله عليه وعلى
آله وسلم ودعائه لهما . وهذا مما لا يمكنُ وقوعه مرةً أخرى بعد انتقاله
صلى الله عليه وعلى آله وسلّم إلى الرفيق الأعلى ، ولا لغيره من بعده
صلى الله عليه وعلى آله وسلّم ، لأنَّ الاطلاع على عذاب القبر من =

= خصوصياته عليه الصلاة والسلام » اهـ .

ثمَّ أجاب عن وصية بريدة بن الحصيب رضى الله عنه بوضع جريدتين في قبره بقوله : « قال الحافظ في « شرحه » : وكانَّ بريدة حمل الحديث على عمومه ولم يره خاصاً بذينك الرجلين . قال ابنُ رشيدٍ : ويظهر من تصرف البخاريّ أن ذلك خاصٌّ بهما ، فلذلك عقبه بقول ابن عمر : إنما يُظَلُّه عملُهُ .

* قُلْتُ : لا شك أن ما ذهب إليه البخاريّ هو الصوابُ لما سبق بيانهُ ورأى بريدة لا حجة فيه ، لأنَّه رأى ، والحديث لا يدلُّ عليه حتى لو كان عاماً ، فإنَّ النبيَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم لم يضع الجريدة في القبر ، بل عليه كما سبق ، وخيرُ الهدى هدى محمدٍ صلى الله عليه وعلى آله وسلم » اهـ .

* * *

الثاني : قد اختلف العلماء ، هل الرجلان المذكوران في حديث ابن عباس رضى الله عنهما كانا مسلمين أو كافرين؟! قال الحافظُ في « الفتوح » (١ / ٣٢١) :

« قيل : كانا كافرين ، وبه جزم أبو موسى المدني وأحتج بما رواه من حديث جابرٍ بسندٍ فيه ابن لهيعة : « أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم مرَّ على قبرين من بني النجار هلكا في الجاهلية فسمعهما يُعذبان في البول والقيحة » قال أبو موسى : هذا وإن كان ليس بقوى ، فمعناه صحيحٌ ، لأنهما لو كانا مسلمين لما كان لشفاعته إلى تبيس الجريدة معنى ، ولكنه لما رآهما يُعذبان لم يستجز للطفه وعطفه حرمانهما من إحسانه ، فشفع لهما إلى المدة المذكورة » اهـ .

= ثم قال الحافظ :

« لكن الحديث الذي احتجَّ به أبو موسى ضعيف كما اعترف به ، وقد رواه أحمد بإسنادٍ صحيحٍ على شرط مسلمٍ وليس فيه سبب التعذيب ، فهو من تخليط ابن لهيعة » اهـ .

فردَّ عليه البدر العيني - رحمه الله - في « عمدة القارى » (١٢١/٣)

بقوله :

« قلتُ : هذا من تخليط هذا القائل ! لأن أبا موسى لم يُصرح بأنه ضعيفٌ ، بل قال : هذا حديثٌ حسنٌ وإن كان إسناده ليس بقوى . ولم يعلم هذا القائل الفرق بين الحسن والضعيف ، لأن بعضهم عدَّ الحسن من الصحيح لا قسيمه ، ولذلك يُقال للحديث الواحد أنه :

« حسنٌ صحيحٌ » ، وقال الترمذى : الحسن ما ليس في إسناده من يُتهم بالكذب . وعبد الله بن لهيعة المصرى لا يُتهم بالكذب ، على أن طائفة منهم قد صححوا حديثه ووثقوه ، منهم : أحمد رضى الله عنه » اهـ .

* قلتُ : قد تكلف العيني رحمه الله غاية التكلف في ردِّه على

الحافظ رحمه الله حتى أداه القول بأن يصف الحافظ - حامل رواية

الحديث - أنه لم يعلم الفرق بين الحسن والضعيف ! وقد أجبتُ عن

اعتراضه بتوسُّعٍ في « صفو الكدر في المحاكمة بين العيني وابن حجر »

وبرأتُ ساحة الحافظ . ولكنى أذكر هنا ما يتعلق بالمقام فقط . والله

المستعان .

فأقول : ما استظهره الحافظ من تخليط ابن لهيعة حقاً لا غبار عليه ،

فقد روى هذا الحديث ثلاثة ممن وقفْتُ عليهم لم يذكر واحدٌ منهم

« البول والتميمة » كما ذكر ابن لهيعة رحمه الله . منهم :

=

= ١ - سفيان الثوري

أخرجه ابنُ أبي داود في « البعث » (١٣ - بتحقيقنا) ، والبيهقي في « عذاب القبر » (٢٢٥) من طريقين عن سفيان الثوري ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، قال : دخل رسولُ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم حرثاً لبني النجار ، فسمع أصواتهم يعذبون في قبورهم ، فخرج مذعوراً ، فقال : « استعيذوا بالله من عذاب القبر » . وإسنادهُ صحيحٌ .

٢ - ابنُ جريجٍ .

أخرجه أحمد (٢٩٦/٣) ، وعنه ابنُه في « السنة » (١٣٦٠) حدثنا عبدُ الرزاق ، وهذا في « مصنفه » (٦٧٤٢/٥٨٤/٣) أنا ابنُ جريجٍ ، قال : أخبرني أبو الزبير ، أنه سمع جابر بن عبد الله ، يقول : دخل النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يوماً نخلاً لبني النجار ، فسمع أصوات رجالٍ من بني النجار ماتوا في الجاهلية يعذبون في قبورهم . فخرج رسولُ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فرعاً ، فأمر أصحابه أن تعوذوا من عذاب القبر . وسندهُ على شرط مسلمٍ .

٣ - موسى بنُ عقبة .

أخرجه البزار (ج ١ / رقم ٨٧١) من طريق ابن أبي الزناد ، عن موسى بن عقبة ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، قال : دخل رسولُ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم نخلاً لبني النجار ، فسمع أصوات رجالٍ من بني النجار ماتوا في الجاهلية يعذبون في قبورهم ، فخرج رسولُ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فرعاً ، فلم يزل يتعوذ من عذاب القبر . وسندهُ حسنٌ .

فهؤلاء ثلاثةٌ من الأثبات ذكروا الحديث ولم يذكروا سبب التعذيب =

= وأنه من النيمة والبول كما ذكر ابن هبيعة ، وأعظم ما يعذب به هذا الكافر هو كفره بالله العظيم ، فهل يستقيم أن يترك التنبيه على هذا وأنه سبب عذابه ، ثم يقال : إنه يعذب من النيمة والبول؟! هذا محالٌ أمّا قول العيني رحمه الله : « قال الترمذى : الحسن ما ليس في إسناده إلخ » .

فالجواب : أن مثل هذا لا يخفى على من هو أدنى من الحافظ علماً ، فضلاً عنه وهو العلم المفرد في هذا الفن ، مع أن قول أبي موسى المديني : « هو حديثٌ حسنٌ وإن كان إسناده ليس بقوى » يَحتمل أكثر من توجيه . فيقال : لعله يقصد بقوله : « حديثٌ حسنٌ » الحسن اللغوي لا الاصطلاحي ، ويؤيده نقل الحافظ عنه : « هذا وإن كان ليس بقوى ، لكن معناه صحيح » . وإن اعترض على ذلك بأن الأصل في الإطلاق هو إرادة المعنى الاصطلاحي ، فيحتمل أنه أراد أصل الحديث ، ولم يُرد هذه الجملة التي انفرد بها ابن هبيعة ، وهذا ظاهرٌ جداً - إن شاء الله تعالى - ، ولم يذكر العيني متابعات لابن هبيعة تؤيد دعواه ، مع حرصه على تعقب الحافظ وبيان خطئه عنده ، فدل ذلك على أنها مجرد دعوى ، وهي لا تقبل في محلّ النزاع .

أما تقوية البدر العيني لابن هبيعة وترجيح توثيقه بغضّ النظر عما قيل فيه فهذا كما يقول القائل : « تخديشٌ في الرُحام » !! وقد اضطرب رأى العيني في ابن هبيعة وانظر هذه المواضع من « عمدة القارى » (٢٣٤/٦ ، ٢٣٥ ، و ٢١١/٩ ، ٢١٤ ، و ١٠٧/١٠ ، ٢٣٩ و ٢٣٤/١١ و ٤٤/٢٥) وانظر تمام البحث في « صفو الكدر » وهو على =
= وشك التمام والحمد لله .

= وجزم ابنُ العطار في « شرح العمدة » بأنهما كانا مسلمين ، وقال : لا يجوزُ أن يقال إنهما كانا كافرين ، لأنهما لو كانا كافرين لم يدعُ لهما بتخفيف العذاب ولا ترجاه لهما ، ولو كان ذلك من خصائصه لبينهُ يعنى كما في قصة أبي طالبٍ « اهـ .

* قُلْتُ : وهذا هو الحقُّ الذي لا محيد عنه - إن شاء الله تعالى - .

ورجحه الحافظ بقوله : « هو الجواب » .

ويدلُّ على أنهما كانا مسلمين عدَّةُ أمورٍ :

* الأول : أنهما مدفونان في البقيع .

يدلُّ عليه حديثُ أبي أمامة المتقدم ، وفيه : « فلَمَّا مرَّ النبيُّ صلى الله

عليه وعلى آله وسلم ببقيع الغرقد إذا بقبرين قد دفنوا فيهما رجلين

الحديث » ومعلومٌ أن البقيع مقبرةٌ لأموات المسلمين .

* الثاني : أنهما قد دُفنا حديثاً في زمان النبوة ، وليس في عهد

الجاهلية .

يدلُّ عليه حديثُ ابن عباس المتقدم ، وفيه « مرَّ رسولُ الله صلى الله

عليه وعلى آله وسلم بقبرين جديدين » وفي حديث أبي أمامة

المتقدم ما يدلُّ على ذلك ، وهو قوله عليه الصلاة والسلام : « من دفنتم

ههنا اليوم ؟ » .

* الثالث : يقوى كونهما كانا مسلمين ما جاء في حديث أبي بكر

المتقدم وفيه : « ... يعذبان ، وما يعذبان في كبير ... » و « بلى

وما يعذبان إلا في الغيبة والبول » قال الحافظ : « فهذا الحصر ينفي

كونهما كانا كافرين ، لأنَّ الكافر وإنْ عُذِب على ترك أحكام الإسلام

= فإنه يُعذِب مع ذلك على الكفر بلا خلافٍ » .

= التثبيہ الثالثُ : قولُهُ : « وما يعذبان في كبير » ليس معناه أنهما يعذبان في أمرٍ صغيرٍ .

قال البغويُّ في « شرح السنَّة » (٣٧١/١) :

« معناه : أنهما لم يُعذبا في أمرٍ كان يكبرُ ويشقُّ عليهما الاحتراز عنه ، لأنه لم يكن يشقُّ عليهما الاستتار من البول ، وترك التيممة ، ولم يُرد أن الأمر فيهما هيِّنٌ غير كبيرٍ من الدين ، بدليل قوله : « وإنه لكبير » اهـ وقد عدَّ المصنفون في « الكبائر » كالذهبي وابن حجر الهيثمي الفقيه هذين الفعلين منهما . فقنا اللّهم عذاب القبر إنك جوادٌ كريمٌ .

* * *

بَاب

البَوْلِ فِي الْإِنَاءِ

٣٢ - أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْوَزَّانُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ ، قَالَ : قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرْتَنِي حُكَيْمَةُ بِنْتُ رُقَيْقَةَ ، عَنْ أُمِّهَا أَمِيمَةَ بِنْتِ رُقَيْقَةَ ، قَالَتْ : « كَانَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَدَحٌ مِنْ عَيْدَانٍ ، يَبُولُ فِيهِ ، وَ يَضَعُهُ تَحْتَ السَّرِيرِ » .

٣٢ - إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ ، وَهُوَ حَسَنٌ بِمَا بَعْدَهُ .

* أَيُّوبُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْوَزَّانُ أَبُو مُحَمَّدٍ الرَّقِّي

أَخْرَجَ لَهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَةَ

رَوَى عَنْهُ الْمُصَنِّفُ (١٠) أَحَادِيثَ ، وَوَثَقَهُ هُوَ وَابْنُ حَبَانَ

وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ سَفْيَانَ :

« لَا بَأْسَ بِهِ » .

وَقَالَ الْخَطِيبُ : « حَدِيثُهُ كَثِيرٌ مَشْهُورٌ » .

* حَجَّاجٌ ، هُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ الْأَعْوَرِ .

أَخْرَجَ لَهُ الْجَمَاعَةُ ، وَهُوَ ثِقَةٌ نَبِيلٌ .

أَثْنَى عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، وَكَانَ يَرْفَعُ أَمْرَهُ جَدًّا .

وَوَثَقَهُ ابْنُ الْمَدِينِيِّ ، وَمُسْلِمٌ ، وَالنَّسَائِيُّ ، وَالْعَجَلِيُّ فِي آخِرِينَ .

وَقِيلَ : إِنَّهُ اخْتَلَطَ ، وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ .

وَكَانَ رَأْيُ بَعْضِ أَفَاضِلِ عَصْرِنَا^(١) وَهَمًّا شَدِيدًا فِي هَذَا .

(١) هُوَ الشَّيْخُ عَبْدِ الْقَادِرِ بْنِ حَبِيبِ السَّنْدِيِّ فِي رِسَالَتِهِ « الْحِجَابِ » .

= فذكر رواية لابن جرير من طريق حجاج الأعور ، عن ابن جريج
ثم قال : « إسناده ضعيف جداً لثلاث علل خطيرة ! ... »

* الثانية : ضعف حجاج بن محمد الأعور المصيصي ،
واختلاطه اختلاطاً فاحشاً . قال الإمام الذهبي : قال إبراهيم الحربي :
لما قدم حجاج بغداد آخر مرة اختلط ، فرآه ابن معين يخلط ، وقال
لابنه : لا تدخل عليه أبداً ، ولذا كان تلميذه سنيد بن داود يُلقنه « اهـ .
* قُلْتُ : وقد أخطأ هذا الفاضل في إطلاق الضعف على حجاج
الأعور فقد قال الحافظ في تلخيص حاله :

« ثقةٌ ثبتٌ ، لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته »

وقال الذهبي في « الكاشف » (٩٥٢) :

« قال أحمد : ما كان أضيّبه وأشدّ تعاهده للحروف ، ورفع أمره
جداً . »

وقال أبو داود : « بلغني أن ابن معين كتب عنه نحواً من خمسين
ألف حديث ، توفي سنة (٢٠٦) » اهـ .

* قُلْتُ : ووثقه ابن المديني ، والنسائي في آخرين كما تقدّم ، ولم
أر أحداً أطلق فيه الضعف كم فعل هذا الفاضل .
فإن قال : إنه اختلط .

قُلْنَا : الاختلاط لا يعنى الضعف . وعندنا أبو إسحاق السبيعي كان
اختلط ، وكذلك عطاء بن السائب وجماعة آخرون ، ما يُقال في أحدهم
أنه ضعيف ، وإنما يقال : « اختلط » . والفرق واضح ذلك أن
« الضعيف » ينزل حديثه مهما كان الراوي عنه ، بخلاف المختلط فإن
حديثه يصحّ إن كان الراوي عنه ممن سمع منه حال الصحة .

ثم إن الشيخ الفاضل قد هَوّل حقاً في وصف اختلاط حجاج ، =

= فقال : « اختلط اختلاطاً فاحشاً ! »
فأنا حتى الساعة أفتشُ فما وقعت بأحدٍ يُعتمد عليه قال هذه
العبرة ..

هذا كله على افتراض أنه اختلط ، فكيف ودعوى اختلاطه ضعيفة .
إنما الصواب أنه تغير فقط كما قال ابن سعد . والتغير أمر يسير يحدث
لمثل شعبة وسفيان وأكابر الحفاظ ولننظر في دعوى الاختلاط .

نقل الشيخ عبد القادر عن « ميزان الذهبى » أنه قال : « قال إبراهيم
الحرى : لما قدم حجاج إلخ » .
* قُلْتُ : ولم يكن دقيقاً فى النقل ، إنما فيه : « روى إبراهيم
الحرى ، أخبرنى صديقى لى ، قال : لما قدم حجاج » والفرق بينهما
شاسعٌ ، كما يأتى ذكره .

أما دعوى الاختلاط ، ففى « تهذيب الكمال » (٤٥٦/٥) :
« قال إبراهيم الحرى : أخبرنى صديقى لى ، قال : لما قدم حجاج
الأعور آخر قدمية إلى بغداد خلط ، فرأيت يحيى بن معين عنده ، فراه
يحيى خلط ، فقال لابنه : لا تُدخِل عليه أحداً . قال : فلما كان بالعشى
دخل الناسُ ، فأعطوه كتاب شعبة ، فقال : حدَّثنا شعبة ، عن عمرو
ابن مرة ، عن عيسى ابن مريم ، عن خيثمة ، عن عبد الله . فقال له
رجلٌ : يا أبا زكريا ! على بن عاصم حدَّث عن ابن سوقة ، عن
إبراهيم ، عن الأسود ، عن عبد الله ، عن عبيثم عليه ، وهذا حدَّث عن
شعبة ، عن عمرو بن مرة ، عن عيسى ابن مريم ، عن خيثمة ، فلم تعيوا
عليه ؟! قال : فقال لابنه : قد قُلْتُ لك » اهـ .

* قُلْتُ : أمَّا الفرق بين هذا النقل ونقل الشيخ عبد القادر فهو =

= أن الذي حكى هذه الحكاية صديق إبراهيم الحربى لا نعرف عينه ،
ولا صفته ، فلا نعتد بروايته . أمّا الشيخ عبد القادر فإنه ألصق الحكاية
بإبراهيم الحربى كأنه راويها !

ثمّ على فرض أن صديق إبراهيم الحربى كان ثقةً ، لما كان في الحكاية
دليل على أنه حدّث حال الاختلاط . ذلك أن يحيى بن معين سمع من
حجاج شيئاً ، فرآه خلط فيه ، فقال لابنه لا تُدخِل عليه أحداً .
ولكن الناس دخلوا في العشيّ ، فلم يُحدث إلا بذلك الإسناد الذي
فيه : « عيسى بن مريم » ! فأنكره الناس ، فقال يحيى لابنه : قد قلتُ
لك . فالظاهر أن المجلس انقطع - كما قال الشيخ المعلمى في « التنكيل »
(٢٢٦/١) - وحججوا حجاجاً حتى مات ، فلم يسمع منه أحدٌ في
الاختلاط .

ولذلك لم يذكر الذهبي شيئاً عن اختلاطه أصلاً فيما ذكره في
« الكاشف » ونقلته قريباً .

ومما يؤكد هذا الفهم عن الذهبيّ أنه ذكر حكاية الاختلاط في « سير
النبياء » (٤٤٩/٩) وقال :

« قلتُ : كان من أبناء الثمانين ، وحدثه في دواوين الإسلام ، ولا
أعلم له شيئاً أنكر عليه ، مع سعة علمه . »

* **قلتُ** : فهذا من الذهبيّ يؤكد أن حجاجاً ما حدّث بحديث
حال اختلاطه ، لذلك لم ينكر عليه شيئاً . وجرت العادة أن من حدّث
حال اختلاطه أن ذلك يشيع ويُعرف . ويدل على أن دعوى الاختلاط
واهية أن الحفاظ الأكابر مثل أحمد ، وابن معين ، وابن المديني ، والنسائي
وغيرهم لم يذكروا هذا الاختلاط أصلاً ، ولم يروا ضرورة إلى أن =

= يشيعوا اختلاط حجاج وبيان تاريخه بل كانوا يوثقونه ، لعلمهم أن ما بأيدي الناس من روايته كان في حال تمام ضبطه .

وأما ما قاله ذلك الرجل ليحيى بن معين في عيهم على علي بن عاصم خطأه ، وتركهم العيب على حجاج مع أن خطأه أفحش ، فوجهه أن علي بن عاصم كان كثير الخطأ ، فلم يكن هذا بأول غلط يقع منه ، وكانوا ينكرون عليه من قديم ، ومع ذلك فكان فيه لجأج ولا يرجع عن خطأه ، وكان يحتقر الحفاظ ، فيكون أولى بالنكير الدائم . أما حجاج بن محمد فمع ثقته وضبطه فلم يقع منه أمام الناس غير هذا الخطأ على ما يظهر مع سعة روايته ، فلم يستحق النكير . وهذا واضح جلي .

فننقل في نهاية هذا البحث على إثبات ثقة حجاج الأعور ، وأنه لم يختلط ، وإنما تغير فقط ، وهو تغير لا يضر كما قال الذهبي في « السير » (٤٤٩/٩) .

أما تلقين سنيد له فلا يثبت أيضاً . وسنيد كان ممن سمع من حجاج قديماً حال حفظه وضبطه . والله أعلم .

* ابن جريج ، اسمه عبد الملك بن عبد العزيز .

أخرج له الجماعة ، وهو ثقة لكنه مدلس .

قال الدارقطني :

« تجنب تدليس ابن جريج ، فإنه قبيح التدليس ، لا يدلس إلا فيما

سمعه من مجروح مثل إبراهيم بن أبي يحيى ، وموسى بن عبيدة وغيرهم » .

وقد ذكر الشيخ عبد القادر بن حبيب في « رسالته في الحجاب » =

= هذا النص عن الدارقطني في شأن ابن جريج ، وقال :
« وابن جريج متهم بتدليس التسوية الذي هو شرُّ أنواع التدليس »
فهذه هفوة ظاهرة !

فَمَنْ مِنَ النَّاسِ اتَّهَمَ ابْنَ جَرِيحٍ بِأَنَّهُ كَانَ يَدْلُسُ تَدْلِيسَ التَّسْوِيَةِ ؟!
إنما كان يدلُّسُ التَّدْلِيسَ المَعْتَادَ كالأعمش وغيره ، فإن صرَّحَ بالتَّحْدِيثِ
عن شيخه ، فلا كلام . وعليه جرى أئمةُ الحديثِ قديماً وحديثاً ، ولو
كان يدلُّسُ التَّسْوِيَةِ لاحتجنا أن يصرَّحَ في كل طبقات السند كما هو
الشأن مع الوليد بن مسلم ، وبقية بن الوليد ، ومحمد بن مصفى وغيرهم
ولم يشترط أحدٌ هذا في رواية ابن جريج فيما أعلم .

* حكيمة بنت أميمة لا تعرف كما قال الحافظ في « التقریب » .
وقال الذهبي في « الميزان » :

« تفرد عنها ابن جريج » .

وهذا يدلُّ على أنها مجهولة العين .

ولا اعتداد بذكر ابن حبان لها في « الثقات » (١٩٥/٤) .

* وأميمة بنت رقيقة صحابيةٌ وهي بنت عبد الله بن بجاد بن عمير .

وهي غير أميمة بنت رقيقة الثقفية .

والحديثُ أخرجه أبو داود (٢٤) ، وابن حبان (١٤١) ، والحاكم

(١٦٧/١) ، والبيهقي (٩٩/١) ، والبعثي في « شرح السنة »

(٣٨٨/١) من طريق عن حجاج بن محمد بسنده سواء .

قال الحاكم :

« هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد ، وسنةٌ غريبةٌ » . ووافقه الذهبي !!

* قُلْتُ : وهذا من تساهلها ، ولاسيما الذهبي

.....

= وقد تقدم ذكر علة الحديث وهي جهالة حكيمة بنت أميمة .
ومثله قول النووي في « المجموع » (٩٢/٢) :
« رواه أبو داود ، والنسائي ، والبيهقي ، ولم يُضعّفوه » !!

البَوْلُ فِي الطَّسْتِ

٣٣ - أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا أَزْهَرُ ، أَنْبَأَنَا ابْنُ عَوْنٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : « يَقُولُونَ إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَوْصَى إِلَى عَلِيٍّ ؟ لَقَدْ دَعَا بِالطَّسْتِ لِيُبُولَ فِيهَا ، فَأَنْحَنَنْتُ نَفْسَهُ ، وَمَا أَشْعُرُ ، فَأَلَى مَنْ أَوْصَى ؟ » .

قَالَ الشَّيْخُ :

« أَزْهَرُ هُوَ ابْنُ سَعْدِ السَّمَّانِ » .

٣٣ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ

* أَزْهَرُ هُوَ ابْنُ سَعْدِ السَّمَّانِ ، أَبُو بَكْرِ الْبَاهِلِيُّ الْبَصْرِيُّ .

أَخْرَجَ لَهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ

وَتَقَهُ ابْنُ مَعِينٍ ، وَابْنُ سَعْدٍ ، وَابْنُ شَاهِينَ

وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ :

« لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ أَثْبَتَ مِنْ أَزْهَرٍ فِي ابْنِ عَوْنٍ » .

وَالْغَرِيبُ أَنْ يُوْرَدَهُ أَبُو الْعَرَبِ الصِّقْلِيُّ فِي « الضَّعْفَاءِ » لِأَجْلِ كَلِمَةِ

قَالَهَا الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِيهِ . قَالَ : « ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَزْهَرٍ » .

قَالَ الْحَافِظُ :

« لَيْسَ هَذَا بِجَرَحٍ يُوجِبُ إِدْخَالَ فِي الضَّعْفَاءِ » .

* ابْنُ عَوْنٍ ، هُوَ عَبْدُ اللَّهِ ، أَبُو عَوْنِ الْبَصْرِيُّ

أَخْرَجَ لَهُ الْجَمَاعَةُ ، وَهُوَ ثِقَةٌ نَبِيلٌ جَلِيلٌ .

وَتَقَهُ أَبُو حَاتِمٍ ، وَابْنُ سَعْدٍ ، وَالنَّسَائِيُّ وَزَادَ : « مَأْمُونٌ ثَبِتٌ » =

= والعجلئى ، فى آخريـن .

وقال ابن معين :

« ثبتٌ » .

وقال ابن حبان :

« كان من سادات أهل زمانه عبادةً وفضلاً وورعاً ، ونسكاً ،
وصلابةً فى السنة ، وشدةً على أهل البدع » .

وقال قرّة :

« كنا نتعجبُ من ورع ابن سيرين ، فأنساناهُ ابنُ عونٍ » .

ومناقبهُ كثيرةٌ جداً ، رحمه الله ورضى عنه .

* إبراهيمُ هو ابنُ يزيد النخعيّ .

أخرج له الجماعةُ .

قال الأعمشُ :

« كان إبراهيمُ صيرفى الحديث » .

وأثنى عليه الأئمةُ خيراً ، ومات وهو مختفٍ من الحجاج .

* الأسود هو ابنُ يزيد النخعيّ . خالُ إبراهيم .

وثقه أحمدُ ، وابنُ معين ، والعجلئى ، وابنُ حبان .

* * *

والحديثُ أخرجه البخارىُّ (٣٥٦/٥ و ١٤٨/٨ - فتح) ، ومسلمٌ

(٨٩/١١ - نووى) والمصنّف - ويأتى فى « كتاب الوصايا »

(٢٤١/٦) ، والترمذئى فى « الشمائل » (٣٦٨) ، وابنُ ماجة

(١٦٢٦) ، وأحمد (٣٢/٦) ، وابنُ خزيمة (٣٦/١ - ٣٧) ، وابنُ

لمنذر فى « الأوسط » (ج ١/ رقم ٢٧٤) ، والبيهقى فى « السنن » =

= (٩٩/١) ، وفي « الدلائل » (٢٢٦/٧) من طريق عن ابن عونٍ ،
عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة به .
وقد رواه عن ابن عونٍ جماعةٌ منهم :
« أزهر السمان ، وابنُ عَلِيَّةَ ، وسليمُ بنُ أخضر ، وحمادُ بنُ زيدٍ » .
قال النوويُّ في « المجموع » (٩٢/٢) :
« هذا حديثٌ صحيحٌ » .

(تنبيه) أخرج الطبرانيُّ في « الأوسط » (ج ٣ / رقم ٢٠٩٨)
قال : حدثنا أحمد^(١) ، قال : حدثنا إسحاق بن إبراهيم البغويُّ ، قال :
حدثنا يحيى بنُ عبَّادٍ أبو عبَّاد ، قال : حدثنا يونس بن أبي إسحاق ، عن
بكر بن ماعز ، قال : سمعت عبد الله بن يزيد مرفوعاً : « لا يُنْقَعُ بَوْلٌ
في طَسْتٍ في البيت ، فإن الملائكة لا تدخلُ بيتاً فيه بَوْلٌ يُنْقَعُ ، ولا
تبولنَّ في مغتسلِك » . وأخرجه الحاكم أيضاً .
قال الطبرانيُّ :

« لا يروى عن ابن يزيد إلا بهذا الإسناد ، تفرد به يحيى بن عبَّاد » .

* قُلْتُ : وهو صدوقٌ ، وقد تكلم فيه بعضهم بما لا يضرُّه .
وجوَّد إسناد هذا الحديث الشيخ ولَّى الدين أبو زرعة بن العراقي في « شرح
سنن أبي داود » . وحسنه الهيثميُّ في « الجمع » (٢٠٤/١) ، وسبقه
المنذريُّ إلى ذلك في « الترغيب » (١٣٦/١) وقال الحاكمُ : « صحيحُ
الإسناد » .

فهذا الحديث لا يتعارض مع حديث الباب ، لأن البول في الطست
أو الإناء ليلاً ثم إراقته بعد ذلك ليس فيه معنى النقع الذي يطولُ =

(١) هو أحمد بن زهير التستريُّ ، وهو ثقة حافظ .

= مكثه ، فتزداد رائحته نثناً ، فيتأذى منه الحي وقد ثبت عن النبي
صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال : « إن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه
بنو آدم » .

أخرجه الشيخان وغيرهما . ويأتي تخرجه في « كتاب المساجد » إن
شاء الله تعالى .

* * *

كَرَاهِيَةِ الْبَوْلِ فِي الْجُحْرِ

٣٤ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ ،
قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجِسَ ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
« لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي جُحْرٍ »
قَالُوا لِقَتَادَةَ :
وَمَا يُكْرَهُ مِنَ الْبَوْلِ فِي الْجُحْرِ ؟
قَالَ :
يُقَالُ : إِنَّهَا مَسَاكِنُ الْجِنِّ .

٣٤ - إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ

* مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ هُوَ ابْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الدِّسْتَوَائِيِّ الْبَصْرِيُّ
أَخْرَجَ لَهُ الْجَمَاعَةُ
وَثَقَهُ ابْنُ مَعِينٍ فِي رِوَايَةٍ ، وَابْنُ قَانِعٍ وَزَادَ : « مَأْمُونٌ » وَضَعَّفَهُ ابْنُ
مَعِينٍ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى فَقَالَ :
« لَيْسَ بِذَلِكَ الْقَوِيُّ »
وَقَالَ مَرَّةً :
« صَدُوقٌ وَلَيْسَ بِحُجَّةٍ »
وَلِخُصِّ ابْنَ عَدِيِّ حَالَهُ ، فَقَالَ :
« وَلِمُعَاذٍ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ قَتَادَةَ حَدِيثٌ كَثِيرٌ . وَهُوَ عَنْ غَيْرِ أَبِيهِ أَحَادِيثُ
صَالِحَةٌ ، وَهُوَ رُبَّمَا يَغْلُطُ فِي الشَّيْءِ بَعْدَ الشَّيْءِ ، وَأَرْجُو أَنَّهُ صَدُوقٌ » .
* وَأَبُوهُ ، هُوَ هِشَامُ الدِّسْتَوَائِيُّ الْإِمَامُ الْعَلَمُ .

= وقد وثقه خلقٌ كثيرون .

قال الطيالسي :

« هشام الدستوائي أمير المؤمنين في الحديث » .

* قتادة ، هو ابنُ دعامة السدوسي

أحدُ الجبال الرواسي في الحفظ ، على تدليسٍ يقعُ منه

وقد تكلم أحمدُ في سماعه من ابن سرجس .

ففي « المراسيل » (ص - ١٧٥) لابن أبي حاتم :

« قال أحمد : « ما أعلمُ قتادة روى عن أحدٍ من الصحابة غير أنسٍ .

قيل له : فابنُ سرجس ؟ فكأنه لم يره سماعاً »

أمَّا الحاكمُ ، فقد تعيّر اجتهادهُ في ذلك .

فقال في « علوم الحديث » (ص - ١١١) :

« لم يسمع من صحابيّ غير أنسٍ » .

وقال في « المستدرک » (١٨٦/١) :

« ولعلَّ متوهماً يتوهمُ أن قتادة لم يذكر سماعه من عبد الله بن

سرجس ؟ وليس هذا بمستبعدٍ . فقد سمع قتادة من جماعةٍ من الصحابة ،

لم يسمع منهم عاصم بن سليمان الأحول . وقد احتج مسلمٌ بحديث

عاصمٍ ، عن عبد الله بن سرجس ، وهو من ساكني البصرة » . اهـ .

وقد صحَّح سماعه أبو حاتم وأبو زرعة .

قال أبو حاتم :

« لم يلق أحدًا من الصحابة غير أنسٍ ، وعبد الله بن سرجس » وأفاد

الحافظ في « التلخيص » (١١٦/١) أنَّ عليَّ بن المديني أثبت سماعه

منه ، وصححه ابنُ خزيمة وابنُ السكن وهو المترجح . =

= والحديث أخرجه أبو داود (٢٩) ، وأحمد (٨٢/٥) ، وابن الجارود في « المنتقى » (٣٤) وابن المنذر في « الأوسط » (ج ١ / رقم ٢٦٧) ، والحاكم (١٨٦/١) ، والبيهقي (٩٩/١) ، والبعثي في « شرح السنة » (٣٨٥/١) من طريق معاذ بن هشام ، عن أبيه ، عن قتادة ، عن ابن سرجس به .

قال الحاكم :

« صحيحٌ على شرط الشيخين » ووافقه الذهبي !

* قُلْتُ : يمنع من صحة الحديث عنقته قتادة . فقد وصفه غير واحد بالتدليس ، ولم يصرح بتحديث . وقد تقرر في « الأصول » أن المدلس إذا عنعن عن شيخ لا يرتاب أحد في سماعه منه ، فإنه لا يقبل منه ، لاحتمال أنه دلسه عنه ، فكيف إذا كان في سماعه من شيخه كلام أصلاً ؟ فلا يطمئن القلب لتصحيح هذا الإسناد . والله أعلم .

وبما تقدم من التحقيق تعلم ما في قول الشوكاني في « السيل الجرار » (٦٦/١) : « إسناده صحيح ، وكل رجاله ثقات » !
وسبقه النووي ، فقال في « المجموع » (٨٥/٢) :

« حديث صحيح ، رواه أحمد بالأسانيد الصحيحة » اهـ .
فقوله : « بالأسانيد الصحيحة » فيه نظر ، فليس له إلا هذا الإسناد عند من ذكرهم . وقد رأيت النووي - رحمه الله - يكثر من هذه العبارة ، مع أن الإسناد واحد ، فلينبه لذلك .

وعزاه الهيثمي (١١١/٨) للطبراني وأحمد وقال :

« رجال أحمد رجال الصحيح »

= وليس في هذا تصحيح للإسناد كما لا يخفى .

النَّهْيُ عَنِ الْبَوْلِ فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ

٣٥ - أَخْبَرَنَا فُتَيْبُهُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ نَهَى عَنِ الْبَوْلِ فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ .

٣٥ - اسْتِزَادُهُ صَحِيحٌ

* اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، الْإِمَامُ الْمِصْرِيُّ الْعَلَمُ .
أَخْرَجَ لَهُ الْجَمَاعَةُ ، وَهُوَ فَحْلٌ جَدًّا .
وَثِقَهُ ابْنُ مَعِينٍ ، وَأَحْمَدُ وَزَادَ : « ثَبَّتْ » وَالنَّسَائِيُّ ، وَابْنُ سَعْدٍ ،
وَالْعَجَلِيُّ فِي آخِرِينَ يَطُولُ ذِكْرُهُمْ .
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ :

« اللَّيْثُ أَفْقَهُ مِنْ مَالِكٍ ، إِلَّا أَنْ أَصْحَابَهُ لَمْ يَقَوْمُوا بِهِ »
* أَبُو الزُّبَيْرِ الْمَكِّيُّ ، اسْمُهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ تَدْرُسٍ وَهُوَ ثِقَةٌ ،
غَيْرَ أَنَّهُ كَانَ مَدْلَسًا .

قال الذهبي في « الميزان » :

« وفي « صحيح مسلم » عدة أحاديث مما لم يوضح أبو الزبير السماع من جابر وهي من غير طريق الليث عنه ، ففي القلب منها شيء » .
وسبب ذلك ما حكاه سعيد بن أبي مريم ، عن الليث قال : « قدمت مكة ، فجئت أبا الزبير فدفعت إلي كتابين . فانقلبتُ بهما ، ثم قلتُ في نفسي : لو عاودته فسألته هل سمع هذا كله من جابر ؟ . فقال : منه ما سمعتُ ، ومنه ما حدثتُ عنه ! فقلتُ : أعلم لي على ما سمعت ، فأعلم على هذا الذي عندي » .

= وسند هذه الحكاية صحيح .

قال ابن حزم في « المحلى » (٣٩٦/٧) :
« فما لم يكن من رواية الليث عن أبي الزبير ، ولا قال فيه أبو الزبير
أنه أخبره به جابر ، فلم يسمعه من جابر بإقراره » .
وكرر ابن حزم هذا القول في مواضع من « المحلى »
انظر (١١/٩ و ٣٣/١٠) .

* * *

والحديث أخرجه مسلم (١٨٧/٣ - نووى) وأبو عوانة
(٢١٦/١) ، وابن ماجة (٣٤٣) ، وأحمد (٣٥٠/٣) وأبو عبيد
في « كتاب الطهور » (ق ٢/١٨ - ١/١٩) وابن حبان (ج ٢/ رقم
١٢٤٧) ، وابن المنذر في « الأوسط » (ج ١/ رقم ٢٦٥) ، والبيهقي
(٩٧/١) من طريق عن الليث بن سعد ، عن أبي الزبير ، عن جابر به .
وقد رواه عن الليث جماعة ، منهم :

« قتيبة بن سعيد ، ويحيى بن يحيى ، ويزيد بن موهب ، ومحمد بن
ريح ، وعبد الله بن يزيد المقرئ ، وشعيب بن الليث ، ويونس بن محمد
المؤدب ، وحجين بن المثني » .

وقد توبع الليث عليه . تابعه جماعة :

١ - ابن لهيعة ، ثنا أبو الزبير به

أخرجه أحمد (٣٤١/٣)

٢ - محمد بن سوقة ، عن أبي الزبير

أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (١٤/٥) .

٣ - الأوزاعي ، عنه

= أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٢٥٢/٤) .

٤ - عباد بن كثير ، عنه

أخرجه أبو نعيم أيضاً (٧٢/٨) .

٥ - محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عنه

أخرجه أبو عبيد في « كتاب الطهور » (ق ٢/١٨ - ١/١٩) قال :

نا يعقوب بن إبراهيم ، عن ابن أبي ليلى به .

وابن أبي ليلى سيء الحفظ جداً .

وله شاهد من حديث أبي هريرة رضى الله عنه ، ويأتي برقم (٥٧)

إن شاء الله تعالى .

* * *

كَرَاهِيَةُ الْبَوْلِ فِي الْمُسْتَحَمِّ

٣٦ - أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنِ الْحَسَنِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : « لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي مُسْتَحَمِّهِ ، فَإِنَّ عَامَّةَ الْوَسْوَاسِ مِنْهُ » .

٣٦ - إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ ، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ

* أَشْعَثُ هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْمَى .

ووقع في « المطبوعة » من « السنن » : « أَشْعَثُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ » وهو خطأ لا أدري ممن ؟ فقد رأيتُهُ بذات السند في نسخة مخطوطة للسنن وفيها : « أَشْعَثُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ » ، وهو كذلك عند من أخرج الحديث . والله أعلم .

وثقه ابن معين ، والنسائي .

وقال أحمد : « لا بأس به » .

وقال البزار :

« ليس به بأسٌ ، مستقيم الحديث »

أما العقيلي ، فإنه أورده في « الضعفاء » (٢٩/١٠) وقال :

« في حديثه وهم »

فردّه الذهبي بقوله :

« قول العقيلي » في حديثه وهم » ، ليس بمسلمٍ إليه ، وأنا أتعجب

كيف لم يُخرج له البخاري ومسلم .

* الحسن ، هو البصري ، الإمام الزاهد العَلَمُ =

= أخرج له الجماعة ، وأثنى عليه كافة الناس .
غير أنه كان مدلساً .

ولم أر أحداً تكلم في سماعه من عبد الله بن المغفل ، وقد صرح أحمد
وأبو حاتم بسماعه منه ، كما في « المراسيل » (ص - ٤٥) غير أنه
لم يصرح بسماعه .

* * *

والحديث أخرجه أبو داود (٢٧) ، والترمذى (٢١) ، وابن
ماجة (٣٠٤) ، وأحمد (٥٦/٥) ، والبخارى في « التاريخ الصغير »
(٢٣/٢) ، وابن أبي شيبة (١١٢/١) وعبد الرزاق (٩٧٨) ، وابن
الجارود في « المنتقى » (٣٥) ، وابن حبان (ج ٢ / رقم ١٢٥٢) ،
وابن المنذر في « الأوسط » (ج ١ / رقم ٢٦٨) ، والعقيلي في
« الضعفاء » (٢٩/١) ، والحاكم (١٦٧/١ ، ١٨٥) ، والبيهقي
(٩٨/١) ، والضياء في « المختارة » ، من طرق عن معمر ، عن أشعث
ابن عبد الله ، عن الحسن ، عن عبد الله بن المغفل^(١) به .
قال الترمذى :

« هذا حديث غريب ، لا نعرفه مرفوعاً ، إلا من حديث أشعث بن
عبد الله »

= قال الحافظ في « الفتح » (٥٨٨/٨) :

(١) وأخرجه البخارى (٥٨٧/٨ - فتح) معلقاً ووصله ابن أبي شيبة (١١٢/١) والحاكم
(١٨٥/١) من طريقين عن قتادة ، عن عقبة بن صهبان ، قال : سمعتُ عبد الله بن
المغفل يقول : « البول في المغتسل يأخذ منه الوسواس » . وسنده صحيحٌ موقوف .
وقد رواه عن قتادة شعبة ، وسعيد بن أبي عروبة . وصححه الحاكم على شرطهما
ووافقه الذهبي .

= « وَتُعَقَّبَ - يعنى الترمذى - بأن الطبرى أخرج من طريق إسماعيل بن مسلم ، عن الحسن أيضاً . وهذا التعقب وارد على الإطلاق ، وإلا فإسماعيل ضعيف » اهـ .
وقال الحاكم :

« صحيح على شرط الشيخين » ووافقه الذهبي !
* قُلْتُ : لا ، وأشعث لم يخرج له مسلم شيئاً ، وأما البخارى فأخرج له تعليقا ، فلا يكون على شرط واحد منهما .
وقال النووى فى « المجموع » (٩١/٢) :
« حديث حسن »

* * *

قال الترمذى :
« وفى الباب عن رجل من أصحاب النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم » .

* قُلْتُ : يأتى تخريجه برقم (٢٣٨) إن شاء الله تعالى .
وله شاهد أيضاً من حديث عبد الله بن يزيد .
أخرجه الطبرانى فى « الأوسط » (ج ٣ / رقم ٢٠٩٨) عنه وفيه :
« ولا تبولن فى مغتسلك » .

وسنده حسن كما قال المنذرى فى « الترغيب » ، والهيثمى فى « المجمع » ، وجوّد إسناده أبو زرعة بن العراقى فى « شرح سنن أبى داود » . وانظر الحديث (رقم ٣٣) فقد مرّ فيه الكلام على هذا الحديث ، والحمد لله .

السَّلَامُ عَلَى مَنْ يَبُولُ

٣٧ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ وَقَبِيصَةُ ،
قَالَا : أَنْبَأَنَا سُفْيَانُ ، عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ عَثْمَانَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ
عُمَرَ قَالَ : « مَرَّ رَجُلٌ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ،
وَهُوَ يَبُولُ ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ » .

٣٧ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ

* محمود بنُ غيلان ، أبو أحمد المروزى الحافظ ، نزيلُ بغداد
أخرج له الجماعة ، غير أبى داود .
وثقه المصنّف ، وروى عنه (٧٩) حديثاً ، وابنُ حبان ، ومسلمة
ابنُ قاسم .
وقال أحمد :

« أَعْرَفُهُ بِالْحَدِيثِ ، صَاحِبُ سُنَّةٍ ، قَدْ حُبِسَ بِسَبَبِ الْقُرْآنِ »
* زيد بنُ الحُبَابِ هو ابن الريان .
أخرج له مسلمٌ ، وأصحابُ السنن .
وثقه ابنُ معين ، وعلّى بنُ المدينى ، وأحمد بنُ صالح ، والعجلّى فى
آخرين أمّا قولُ ابنِ معين :
« كَانَ يَقْلُبُ حَدِيثَ الثَّوْرِيِّ »

فقد أجاب عنه ابنُ عدّى بقوله (١٠٦٦/٣) :
« وَالَّذى قَالَه ابنُ معين أن أحاديثه عن الثورى مقلوبة إنما له عن
الثورى أحاديثُ تشبه بعض تلك الأحاديث ، تستغربُ بذلك الإسناد ،
وبعضه يرفعه ، ولا يرفعه غيرهُ ، والباقي عن الثورى ، وعن غير =

= الثورى مستقيمةٌ كُلُّها .

* قبيصة هو ابنُ عقبة بن محمد ، أبو عامر الكوفى .
أخرج له الجماعةُ

وثقه أحمدُ ، وابنُ معين ، وأبو حاتم ، وابنُ سعدٍ فى آخرين .
وقد تكلموا فى روايته عن الثورى .
قال ابنُ معين :

« قبيصة ثقةٌ فى كلِّ شىءٍ ، إلا فى حديثِ سفيان ، فإنه سمع منه وهو
صغيرٌ » .

وقال حنبلٌ :

« قلتُ لأبى عبد الله - يعنى الإمام أحمد - فما قصةُ قبيصة فى سفيان ؟
فقال : كان كثير الغلط . قلتُ : فغيرُ هذا؟ قال : كان صغيراً لا يضبطُ .
وقال الفريابى :

« رأيتُ قبيصة عند سفيان صغيراً »

وقال صالحُ بنُ محمدٍ :

« تكلموا فى سماعه من سفيان »

* **قُلْتُ** : أمَّا سماعُهُ من سفيان وهو صغيرٌ ، فقد حكى قبيصةُ
عن نفسه أنه جالس سفيان ، وهو ابنُ ست عشرة سنة ، فمثله لا يكون
صغيراً إذا قيس بغيره ، وصحةُ السماعِ إنما تقاس باعتبار التمييز كما عليه
الجمهور . وقد حكى الخطيبُ فى « الكفاية » أنه سُئِلَ عن صحة سماع
الصغير ، فقال : إذا عقل وضبط . فذكر له عن رجلٍ أنه قال : لا يجوز
سماعه حتى يكون له خمس عشرة سنة ، لأن الرسول صلى الله عليه وعلى
آله وسلم ردَّ البراء وابن عمر ، لأنه استصغرها يوم بدر ، فأنكر =

= هذا القول ، وقال : بئس القول ! فكيف يصنع بسفيان ، وو كيع ونحوهما .

وأسد الخطيبُ أيضاً عن ابن معين أنه اعتبر صحة السماع عندما يبلغ خمس عشرة سنة .

وقد قال أبو حاتم :

« لم أر من المحدثين من يحفظ ، ويأتي بالحديث على لفظ واحد لا يُعيرُهُ سوى قبيصة وأبي نُعيم في حديث الثورى » .

وناهيك بهذا القول من مثل أبي حاتم .

وقال الفضل بن سهل الأعرج :

« كان قبيصة يحدث بحديث الثورى على الولا^(١) درساً درساً حفظاً »

وقد احتج الجماعة بحديث قبيصة عن سفيان ، وهذا يدل على عدم

اعتبار هذا جرحاً ، وهو الحق .

وكأنَّ المصنّف - رحمه الله - قرن قبيصة وزيداً لأجل هذا الكلام .

* * *

* الضجّاج بن عثمان هو ابنُ عبد الله بن خالد الأسديّ

أخرج له مسلم وأصحاب السنن .

ووثقه أحمد ، وابنُ معين ، وابنُ المدينى ، وأبو داود ، ومصعبُ

الزبيرى ، وابنُ سعدٍ فى آخرين .

وقال أبو زرعة : « ليس بالقوى »

وقال أبو حاتم :

= « يُكتب حديثه ولا يحتجُّ به ، وهو صدوق » .

(١) أى متابعاً .

= وللحديث طرقٌ عن نافعٍ .

١ - الضحاك بن عثمان ، عنه

أخرجه مسلمٌ (٦٥/٤ - نووى) ، وأبو عوانة (٢١٦/١) ،
وأبو داود (١٦) ، والترمذى (٩٠) ، (٢٧٢٠) ، وابنُ ماجة
(٣٥٣) ، والشافعى فى « الأم » (٥١/١) ، وابنُ خزيمة
(٤٠/١) ، وابنُ الجارود (٣٨) ، والطحاوى فى « شرح المعانى »
(٨٥/١) ، والسهمى فى « تاريخ جرجان » (ص - ١٤٩) ،
والبيهقى (٩٩/١) من طرقٍ عن سفيان ، عن الضحاك بن عثمان به .
قال الترمذى :

« هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ » .

وقد رواه عن الثورى جماعةٌ ، منهم :

« عبیدُ الله بنُ موسى ، وأبو أحمد الزبيرى واسمه محمد بن عبد الله
ابن الزبير ، وعبد الله بن نمير ، وقبيصة ، وزيد بن الحباب ، ومحمد بن
يوسف بن واقد » .

٢ - محمد بن ثابت العبدى ، عنه .

أخرجه أبو داود (٣٣٠) ، والطيالسى (١٨٥١) ، وابنُ جبّان
فى « المجروحين » (٢٥١/٢) ، والطحاوى (٨٥/١) ، وابنُ المنذر
فى « الأوسط » (ج ٢ / رقم ٥٤٠) ، والعقيلى فى « الضعفاء »
(٣٩/٤) ، والدارقطنى (١٧٧/١) ، وابنُ عدى فى « الكامل »
(٢١٤٥/٦ - ٢١٤٦) والبيهقى فى « السنن » (٢٠٦/١) ، وفى
« المعرفة » (٤٦٠/١ ، ٤٦١) ، والخطيب فى « التاريخ » (١٣٦/١٣)
- (١٣٧) ، والبغوى فى « شرح السنة » (١١٦/٢) من طرقٍ =

= عن محمد بن ثابتٍ ، قال : أخبرنا نافعٌ ، قال : انطلقتُ مع ابنِ عمر في حاجةٍ إلى ابنِ عباسٍ . فقضى ابنُ عمر حاجته . فكان من حديثه يومئذٍ أن قال : مرَّ رجلٌ على رسولِ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلّم في سكةٍ من السكك ، وقد خرج من غائطٍ أوبولٍ ، فسلمَّ عليه ، فلم يردَّ عليه . حتى إذا كاد الرجلُ أن يتوارى في السكةَ ضرب بيده على الحائط ، ومسح بهما وجهه ، ثمَّ ضرب ضربةً أخرى ، ثمَّ مسح ذراعيه . ثمَّ ردَّ على الرجلِ السلام ، وقال : « إِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أُرَدَّ عَلَيْكَ السَّلَامَ ، إِلَّا أَنِّي لَمْ أَكُنْ عَلَى طُهْرٍ » .

* قُلْتُ : وهذا حديثٌ منكرٌ ، وفيه التيمم ضربتان .

وأفته محمد بن ثابت العبدِيُّ .

ضعفه ابنُ معينٍ . فقال له الدُّورِيُّ :

« أليس قد قلت مرةً : ليس به بأس ؟ قال : ما قلت هذا قطُّ »
وقال أبو داود :

« سمعتُ أحمد بن حنبلٍ يقولُ : روى محمد بن ثابت حديثاً منكراً في التيمم » .

وقال ابنُ داسة :

« قال أبو داود : لم يتابع محمد بن ثابت في هذه القصة على « ضربتين » ،

عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلّم ، ورووه فعل ابن عمر » .

وقال أبو حاتم :

« روى حديثاً منكراً » يعني هذا .

وقال ابنُ معين :

« يُنكرُ عليه حديث ابن عمر في التيمم لا غير » .

وقال البخاريُّ في « التاريخ الكبير » (١/١/٥٠ - ٥١) :

« يُخالف في بعض حديثه روى عن نافع ، عن ابن عمر =

= مرفوعٌ في التيمم ، وخالفه أيوبٌ وعبيد الله والناس ، فقالوا : عن نافع ، عن ابن عمر فعله .
وقال أبو زرعة :

« هذا خطأ ، و الصوابٌ موقوفٌ »

حكاه عنه ابنُ أبي حاتمٍ في « العلل » (ج ١ / رقم ١٣٦) .
وقد تجلَّد البيهقيُّ رحمه الله حقَّ الجلادة في ردِّ إعلال الحفاظ لهذه اللفظة المنكرة ، وقد ناقشته في « النافلة » (رقم ٢٨٨) وهو قيد الطبع .

٣ - يزيد بن عبد الله بن الهاد ، عنه

أخرجه أبو داود (٣٣١) وابنُ حبان (١٩١) ، والدَّارقطنيُّ (١٧٧/١) ، والبيهقيُّ (٢٠٦/١) من طريق حيوة بن شريح ، عن ابن الهاد ، أنَّ نافعاً حدَّثه عن ابن عمر قال : أقبل رسولُ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم من الغائط ، فلقى رجلٌ عند بئرِ جمل ، فسلمَّ عليه ، فلم يردَّ عليه رسولُ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم ، حتى أقبل على الغائط ، فوضع يده على الخائط ، ثمَّ مسح وجهه ويديه ، ثمَّ ردَّ رسولُ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم على الرجل السَّلَام .

٤ - أبو بكر بن عمر بن عبد الرحمن ، عنه

أخرجه ابنُ الجارود (٣٧) ، والبرزاريُّ في « مسنده » - كما في « نصب الراية » (٦/١) ومن طريقه عبدُ الحق الأشبيليُّ في « الأحكام » ، والسراج في « مسنده » ، والخطيب في « التاريخ » (١٣٩/٣) من طريق أبي بكر بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر أن رجلاً مرَّ برسولِ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم وهو يهريق الماء ، فسلمَّ عليه الرجل ، فردَّ عليه رسولُ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم ثمَّ =

= قال : « إذا رأيتني هكذا فلا تُسلم عليّ ، فإنك إن تفعل ، لا أردُّ عليك السلام » زاد السَّرَاجُ : « إنه لم يحملني على السلام عليك إلا إني خشيتُ أن تقول : سلمتُ عليه ، فلم يردَّ عليّ السلام » .
قال عبدُ الحقِّ الأشبيلي :

« وأبو بكر هذا - فيما أعلم - هو ابنُ عمر بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن الخطاب . روى عنه مالك وغيرُهُ ، ولا بأس به ، ولكن حديث الضحاک بن عثمان أصحُّ ، فإن الضحاک أوثق من أبي بكرٍ هذا ، ولعلَّ ذلك كان في موطنين » اهـ .

فتعقبه ابنُ القطان في « الوهم والإيهام » بقوله :
« من أين له أنه هو ، ولم يصرح في الحديث باسمه واسم أبيه وجدّه ؟ » .
* قُلْتُ : الصوابُ مع عبد الحقِّ ، واعتراضُ ابن القطان لا محلَّ له ، وقد وقع نسبه عند ابن الجارود وأبي العباس السَّرَاج .
وسندُ هذا الحديث حسنٌ ، والله الموفق .

قال الترمذِيُّ : « وفي الباب عن المهاجرين قنفذ ، وعبد الله بن حنظلة ، وعلقمة بن الفغواء ، وجابر ، والبراء » .

١ - حديث المهاجر بن قنفذ ، رضى الله عنه
يأتى تخريجُه - إن شاء الله - في الحديث القادم .

* * *

٢ - حديث عبد الله بن حنظلة ، رضى الله عنه

أخرجه أحمدُ (٢٢٥/٥) من طريق محمد بن المنكدر ، عن رجلٍ ، عن عبد الله بن حنظلة الراهب ، أن رجلاً سلَّم على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم وقد بال ، فلم يردَّ عليه ، حتى قال بيده إلى الحائط .
يعنى تيمم .

= * قُلْتُ : وسنُدُّهُ ضَعِيفٌ ، لِأَجْلِ الرَّجُلِ الَّذِي لَمْ يُسَم .

٣ - حَدِيثُ عَلْقَمَةَ بْنِ الْفُغْوَاءِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي « الْكَبِيرِ » (ج ١٨ / رَقْم ٣) ، وَالطَّحَاوِيُّ ،
وَالدَّارِقُطْنِيُّ - كَمَا فِي « الْإِصَابَةِ » (٢٦٧ / ٤) - ، مِنْ طَرِيقِ جَابِرِ
الْجَعْفِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ ، عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلْقَمَةَ بْنِ فُغْوَاءِ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَهْرَاقَ الْمَاءَ فَتَوَضَّأَ ، فَلَا يَكْلُمُنَا ، وَتُسَلِّمُ عَلَيْهِ
فَلَا يَرُدُّ عَلَيْنَا حَتَّى يَأْتِيَ مَنْزِلُهُ ، فَيَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ . قُلْنَا :
يَا رَسُولَ اللَّهِ ! نَكْلُمُكَ فَلَا تُكَلِّمُنَا ، وَنُسَلِّمُ عَلَيْكَ فَلَا تَرُدُّ عَلَيْنَا . قَالَ :
حَتَّى نَزَلَتْ آيَةُ الرَّخِصَةِ ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾ .
قَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي « الْمَجْمَعِ » (٢٧٦ / ١) :
« فِيهِ جَابِرُ الْجَعْفِيُّ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ ! »
* قُلْتُ : وَقَدْ اتَّهَمُوا بِالْكَذْبِ .

* * *

٤ - حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٣٥٢) وَأَبُو يَعْلَى - كَمَا فِي « زَوَائِدِ الْبُوصَيْرِيِّ » - ،
وَابْنُ عَدِيٍّ فِي « الْكَامِلِ » (٢٥٧٤ / ٧) ، وَالْخَطِيبُ فِي « تَلْخِيفِ
الْمُتَشَابِهِ » (٢ / ٧٦٦) ، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي « الْعِلَلِ » (ج ١ / رَقْم
٦٨) مِنْ طَرِيقِ عَيْسَى بْنِ يُونُسَ ، ثَنَا هِشَامُ بْنُ الْبَرِيدِ ، عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَبُولُ ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : « إِذَا رَأَيْتَنِي عَلَى هَذِهِ
الْحَالِ ، فَلَا تُسَلِّمُ عَلَيَّ ، فَإِنَّكَ إِنِ افْعَلْتَ ، لَمْ أَرِدْ عَلَيْكَ » . =

= وقد رواه عن عيسى بن يونس جماعة منهم :
« سويد بن سعيد ، ومحمد بن مهران ، ونصر بن علي ، والحكم
ابن موسى » .

قال أبو حاتم :

« لا أعلم روى هذا الحديث أحد غير هاشم بن البريد »

وكذلك قال ابن عدى .

* قُلْتُ : أمّا هاشم ، فقد وثقه ابن معين ، وأحمد في رواية ،
والعجلى ، وابن حبان ، وقال الدارقطنى : « مأمون » .

أمّا قول الجوزجاني :

« كان غالباً في سوء مذهبه »

فيغنى به التشيع ، وقول الجوزجاني في أهل الكوفة غير مقبول منه ،
ومع ذلك فقد هَوَّل في مقالته ، فلم يك غالباً .

وقد قال أحمد :

« كان فيه تشيُّع قليل » .

وهذا الحديث حسن لأجل الكلام الذى فى عبد الله بن محمد بن عقيل .

قال البوصيرى فى « مصباح الزجاجة » (١/١٤٨) :

« هذا إسناد حسن » .

* * *

٥ - حديث البراء بن عازب ، رضى الله عنه

أخرجه الطبرانى فى « الأوسط » عنه ، أنه سلّم على النبى صلى الله
عليه وعلى آله وسلم وهو يبول ، فلم يرد عليه السلام حتى فرغ .

= قال الهيثمى فى « المجمع » (٢٧٦/١) :

= « فيه مَنْ لم أعرفهُ »

* قُلْتُ : وما لم يذكره الترمذى - رحمه الله - :

٦ - حديث جابر بن سمرة ، رضى الله عنه

أخرجه الطبرائى فى « الكبير » (ج ٢ / رقم ١٩٤٥) ، وفى « الأوسط » من طريق الفضل بن أبى حسان ، ثنا عمرو بن حماد ، ثنا أسباط بن نصر ، عن سماك ، عن جابر بن سمرة ، قال : دخلتُ على النبىِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم وهو يبول ، فسلمتُ عليه ، فم يرد علىّ ثمّ قام فدخل بيته فتوضأ ، ثمّ خرج إلّى فقال : « وعليكم السلام ، وعليكم السلام » .

قال الطبرائى :

« تفرد به الفضل بن أبى حسان » .

قال الهيثمى (٢٧٦/١) :

« ولم أجد من ذكره » .

* قُلْتُ : وفى سماك بن حرب مقال ، من جهة حفظه .

* * *

٧ - حديث أبى هريرة ، رضى الله عنه

أخرجه ابنُ ماجة (٣٥١) حدثنا هشام بن عمار ، ثنا مسلمة بن علىّ ، ثنا الأوزاعى ، عن يحيى بن أبى كثير ، عن أبى سلمة ، عن أبى هريرة ، قال : مرّ رجلٌ على النبىِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم وهو يبول ، فسلمتُ عليه فلم يردّ عليه ، فلمّا فرغ ضرب بكفيه الأرض فتيمم ، ثمّ ردّ عليه السلام .

قال البوصيرى :

« هذا إسنادٌ ضعيفٌ لضعف مسلمة بن علىّ . قال فيه البخارى =

= وأبو زرعة :

« منكر الحديث » . وقال الحاكم : يروى عن الأوزاعي والزبيدي المنكرات والموضوعات .
* قُلْتُ : وهشام بنُ عمار في حفظه ضعفٌ . فالسندُ واهٍ .

* * *

٨ - حديثُ ابن عباس ، رضِيَ اللهُ عنهما
يأتى تخريجه برقم (٣١١) إن شاء اللهُ تعالى .

* * *

رَدُّ السَّلَامِ بَعْدَ الْوُضُوءِ

٣٨ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ ، قَالَ :
أُنْبَأْنَا سَعِيدٌ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنِ الْحَسَنِ ، عَنْ حُضَيْنِ أَبِي سَاسَانَ ، عَنِ
الْمُهَاجِرِ بْنِ قُنْفُذٍ أَنَّهُ سَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ
وَهُوَ يَبُوءُ ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ حَتَّى تَوَضَّأَ ، فَلَمَّا تَوَضَّأَ رَدَّ عَلَيْهِ .

٣٨ - حَدِيثٌ صَحِيحٌ

* معاذ بن معاذٍ هو ابنُ نصر بن حسان ، أبو المثني البصرى .
أخرج له الجماعةُ ، وهو ثقةٌ .
أطرب أحمدٌ في الثناء عليه .
ووثقه يحيى القطان ، وابنُ معين ، وأبو حاتمٍ ، والنسائى في
آخرين .

* حُضَيْنُ أَبُو سَاسَانَ ، هو ابنُ المنذر بن الحارث
أخرج له مسلمٌ ، وأبو داود ، وابنُ ماجه
ووثقه النسائى ، والعجلئى .
وقال ابنُ خراش :
« صدوقٌ » .

وقال أبو أحمد العسكرى :
« لا أعرف حُضَيْنًا بالصاد غيره » .
وحكى مُعَلِّطَايُ أَنَّهُ قِيلَ فِيهِ : « بالصاد » المهملة .
قال العراقى :
« وفيه نظرٌ » .

* * *

والحديثُ أخرجه أبو داود (١٧) ، وابنُ ماجه (٣٥٠) ، =

= وأبو الحسن بن سلمة في « زوائده على ابن ماجة » ، وأحمد (٣٥٤/٤) ،
 و (٨٠/٥) ، وابن خزيمة (ج ١ / رقم ٢٠٦) ، وابن حبان (١٨٩) ،
 (١٩٠) ، والطحاوي في « شرح المعاني » (٨٥/١) ، والطبراني في
 « الكبير » (ج ٢٠ / رقم ٧٨١) ، وابن المنذر في « الأوسط » (ج ١ /
 رقم ١٩ ، ٢٩٣) ، وأبو الشيخ في « أخلاق النبي » (٧٤) ،
 والبيهقي (٩٠/١) ، والبغوي في « شرح السنة » (١١٦/٢) -
 (١١٧) ، والمزني في « التهذيب » (ج ٣ / لوحة ١٣٧٩) ، من طرق
 عن سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن حسين ، عن
 المهاجر به . وقد رواه عن سعيد جماعة ، منهم :

« معاذ بن معاذ ، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى ، وعبد الوهاب بن
 عطاء ، وروح بن عباد ، ومحمد بن جعفر ، ويزيد بن زريع » .
 قال الزيلعي في « نصب الراية » (٥/١) : « إنه معلول .. أما كونه
 معلولاً فقال ابن دقيق العيد في « الإمام » : سعيد بن أبي عروبة قد
 اختلط بآخره ، فإراعى فيه سماع من سمع قبل الاختلاط . قال ابن
 عدى : قال أحمد بن حنبل : يزيد بن زريع سمع منه قديماً ، قال : وقد
 رواه النسائي من حديث شعبة عن قتادة به ، وليس فيه : « إنه لم
 يمنعني ... إلخ » ورواه حماد بن سلمة ، عن حميد وغيره ، عن الحسن ،
 عن المهاجر منقطعاً ، فصار فيه ثلاث عليل . اهـ .

* قُلْتُ : والجواب من وجوه :

الأوّل : أمّا اختلاط سعيد ، فلا يضرُّ فقد رواه عنه قدماء أصحابه ،
 مثل يزيد بن زريع ، وعبد الوهاب بن عطاء ، وعبد الأعلى .
 ومع ذلك فقد توبع . تابعه اثنان :

١ - شعبة ، عن قتادة به .

أخرجه الحاكم (١٦٧/١) ، وقال :

« صحيحٌ على شرط الشيخين » ووافقه الذهبي !

* قُلْتُ : فيه نظرٌ ، وحضين أبو ساسان لم يخرج له البخاري وقد

زال تدليسُ قتادة برواية شعبة عنه .

وفي « صحيح أبي عوانة » (٣٨/٢) :

« قال شعبة : كان همتي من الدنيا شفتي قتادة ! ، فإذا قال :

« سمعتُ » كتبتُ ، وإذا قال : « قال » تركتُ » .

ثم اعلم أن النسائي لم يخرج طريق شعبة هذا كما ذكر ابن دقيق العيد

رحمه الله .

فقد قال الحافظُ في « النكت الطراف » (٥١٤/٨) :

« وقع في أصولنا من « سنن النسائي » رواية ابن السنّي « شعبة » ،

وهو تصحيّف « اهـ » .

وقال أبو زرعة بن العراقي في « الأطراف » (ص - ١٧٤) :

« في أصولنا من « سنن النسائي الصغرى » رواية ابن السنّي « شعبة »

وفي رواية ابن الأحمر وابن حيويه « سعيد » وهو الصواب » .

فيبدو أن الآفة من نسخة ابن دقيق العيد رحمه الله .

٢ - هشام الدستوائى ، عن قتادة .

أخرجه الدارمى (١٩٠/٢) ، وابن المنذر في « الأوسط » (ج ١/

رقم ١٩ ، ٢٩٣) ، والطبرانى في « الكبير » (ج ٢٠/ رقم ٧٨٠)

من طريق معاذ بن هشام ، حدثنى أبى ، فذكره .

وقال ابن معين :

= « أثبتُّ الناس في قتادة : سعيد بنُ أبي عروبة ، وهشام الدستوائى ، وشعبة . فمن حدثك من هؤلاء بحديثٍ عن قتادة ، فلا تبال أنْ لا تسمعه من غيره » . اهـ .

* قُلْتُ : وقد رواه الثلاثة عنه ، والحمدُ لله تعالى .

الوجه الثانى : قوله : « وليس فيه : إنه لم ينعنى إلخ » .

* قُلْتُ : هذه الجملة ثابتةٌ في رواية شعبة عن قتادة ، عند الحاكم وقد ذكرها أيضاً يزيد بن زريع ، وعبد الأعلى ، وروح بن عبادة ، ومحمد بن جعفر ، وعبد الوهاب بن عطاء جميعهم عن سعيد ، فيبدو أن التقصير من معاذ بن معاذ ، وهو لا يضرُّ البتة ، ومن التكليف جعل مثل هذا الأمر علة .

الوجه الثالث : ذكر فيه الاختلاف على الحسن البصرى .

فقد خولف قتادة .

خالفه حميد الطويل ، فرواه عن الحسن ، عن المهاجر بن قنفذ به فسقط ذكر « حزين » من السند .

أخرجه أحمد (٨٠/٥ - ٨١) ، والطبرانى في « الكبير » (ج ٢٠ / رقم ٧٧٩) ، والطحاوى (٨٥/١) من طريق حماد بن سلمة ، ثنا حميد به .

وتابعه يونس بن عبيد ، عن الحسن ، عن المهاجر به .

أخرجه الدارقطنى في « حديث أبى الطاهر الدهلى » (٦٩) .

ورواية قتادة أرجح عندى لاتصالها ، ولعل الحسن كان يسقط حزيناً تدليساً منه لأجل العلو ، والله أعلم .

* قُلْتُ : فثبت مما ذكرتُ أن الحديث سالمٌ من العلة بحمد الله . =

= فإن قلت : لم يصرح الحسن بسماعه من حضين أبي ساسان ؟
 فقد أجاب شيخنا الألباني عن ذلك ، فقال في « الصحيحة »
 (٨٣٤) : « الظاهر أن المراد من تدليسه إنما هو ما كان من روايته عن
 الصحابة دون غيرهم ، لأنَّ الحافظ في « التهذيب » أكثر من ذكر النقول
 عن العلماء في روايته عن من لم يلقه ، وكلهم من الصحابة ، فلم يذكروا
 ولا رجلاً واحداً من التابعين روى عنه الحسن ولم يلقه . ويشهد لذلك
 إطباق جميع العلماء على الاحتجاج برواية الحسن عن غيره من التابعين ،
 بحيث أتى لا أذكر أن أحداً أعلَّ حديثاً ما من روايته عن تابعي لم يصرح
 بسماعه منه ، هذا ما ظهر لي في هذا المقام ، والله سبحانه أعلم » اهـ .
 * قُلْتُ : قول الشيخ : « عن من لم يلقه وكلهم من
 الصحابة إلخ » فيه نظرٌ ، لأن الحسن إذا روى عن من لم يلقه أخذ
 حكم « المنقطع » كما قال الذهبي في « الميزان » في ترجمة « الحسن » ،
 وأحد أنواع التدليس أن يدلس الراوى عن شيخه الذى لقيه وسمع منه ،
 ما لم يسمع منه .

أمَّا ذكر إجماع العلماء ، فإنى أفرقه ، ولم أقف على أحدٍ من السَّالِّفِينَ
 ذكر الإجماع ، مع رسوخ قدم شيخنا في هذا العلم . فالله أعلم .
 هذا :

وقد أعلَّه الزيلعي بعلّة أخرى ، فقال (٦/١) :
 « أنه - أى الحديث - معارضٌ . فروى البخاري ومسلم من حديث
 كريب ، عن ابن عباس قال : بثُّ ليلةً عند خالتي ميمونة زوج النبي
 صلى الله عليه وعلى آله وسلّم ، فاضطجعت في عرض الوسادة ،
 واضطجع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلّم في طولها . فنام =

= عليه السلام حتى إذا انتصف اللَّيْلُ - أو قبله أو بعده بقليل - استيقظ ، فجعل يمسح النوم عن وجهه بيده ، ثم قرأ العشر الخواتيم من سورة « آل عمران » ، ثم قام إلى شَنْ معلقة ، فتوضأ منها فأحسن وضوءه ... الحديث ، ففي هذا ما يدلُّ على جواز ذكر اسم الله وقراءة القرآن مع الحدث » اهـ .

* قُلْتُ : أمَّا المعارضة التي ادعاهها الزيلعي - رحمه الله - ففيها نظرٌ ، لأن النوم في حقه عليه الصلاة والسلام ليس بناقضٍ للوضوء ، وهذا من خصائصه صلى الله عليه وعلى آله وسلم بخلاف غيره ، يدلُّ على هذا قوله - بأبي هو وأمي - : « تنام عيناي ، ولا ينام قلبي » . أخرجه أحمد (٢٥١/٢ ، ٤٣٨) ، وابنُ خزيمة (٢٩/١١) - (٣٠) ، وابنُ حبان (٢١٢٤) ، وابنُ الجارود (١٢) ، من حديث أبي هريرة بسندٍ صحيحٍ .

وأصرحُ منه ، قولُ عائشة : يا رسول الله ! أتنام قبل أن توتر ؟ فقال : « يا عائشة ! إنَّ عينيَّ تنامان ، ولا ينامُ قلبي » أخرجه البخاريُّ (٣٣/٣ - فتح) ، ومسلمٌ (٥٠٩/١) ، وأبو عوانة (٣٢٧/٢) ، وأبو داود (١٣٤١) ، والمصنّف (٢٣٤/٣) ويأتي في « كتاب قيام اللَّيْل » - ، وأحمد (١٠٤،٧٣،٣٦/٦) وابنُ خزيمة (٣٠/١) ، وابنُ حبان (ج ٤ / رقم ٢٤٢١) ، والبيهقيُّ (١٢٢/١ و ٤٩٦/٢ و ٦٢/٧) وفي « الدلائل » (٣٧١/١ - ٣٧٢) ، والبعثيُّ في « شرح السنّة » (٤/٤ - ٥) من طريق مالك ، وهو في « موطئه » (٩/١٢٠/١) عن سعيد المقبري ، عن أبي سلمة ، عن عائشة به . وله شاهدٌ من حديث ابن عباسٍ قال : أقبلت يهودٌ إلى رسول الله =

= صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقالوا : يا أبا القاسم إنا نسألك عن أشياء الحديث . وفيه : قالوا : ما علامة النبي ؟ قال : « تنام عيناه ، ولا ينام قلبه » أخرجه النسائي في « عشرة النساء » (١٨٧) ، والترمذى (٣١١٧) مختصراً ببعضه ، وأحمد (٢٧٤/١) ، والطبرانى في « الكبير » (ج ١٢ / رقم ١٢٤٢٩) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٣٠٤/٤ - ٣٠٥) من طريق بكير بن شهاب ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس به .

قال الترمذى : « حسنٌ غريبٌ » .

وقال أبو نعيم :

« غريبٌ من حديث سعيد ، تفرد به بكير » .

* قُلْتُ : وبكيرٍ وثقه ابنُ حبان . وقال أبو حاتمٍ : « شيخٌ »

وقال الذهبيُّ : « صدوقٌ » . فحديثه حسنٌ .

وقد اختلف في إسناده ، ولا مجال للتفصيل هنا .

فالحاصلُ من هذا أن لا معارضة بين الحديثين كما قال الزيلعيُّ ، ثمَّ جوابٌ آخر ، فعلى التسليم بالتعارض ، فهذا في الظاهر فقط ، ويمكن الجمع بينهما بأنَّ النبيَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم فعل ذلك لبيان الجواز . والله أعلم .

فثبت أنَّ حديث الباب صحيحٌ .

وقال النووي في « المجموع » (٨٨/٢) وفي « الأذكار »

(ص - ٢٢) :

« حديثٌ صحيحٌ ، رواه أبو داود بأسانيد صحيحة » .

وقولُهُ : « بأسانيد صحيحة » وَهَمُّ منه - رحمه الله - فليس له

عندهم إلاَّ إسنادٌ واحدٌ . والله الموفقُ .

النَّهْيُ عَنِ الاسْتِطَابَةِ بِالْعَظْمِ

٣٩ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ السَّرْحِ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ أَبِي عَثْمَانَ بْنِ سَنَّةَ الْخَزَاعِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يَسْتَطِيبَ أَحَدُكُمْ بِعَظْمٍ ، أَوْ رَوْثٍ .

٣٩ - اسْتِئْذَانُهُ ضَعِيفٌ ، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ

* أحمد بن عمرو بن السرح ، أبو طاهر المصري أخرج له مسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه .
روى عنه المصنف (٤٨) حديثاً ، ووثقه هو وعلی بن الحسن ، وابن یونس .

وقال أبو حاتم :

« لا بأس به » .

* یونس هو ابن یزید . ومرت ترجمته فی الحدیث رقم (٩) .

* أبو عثمان بن سنة الخزاعي .

قال الذهبي :

« ما أعرف روى عنه غير الزهری » .

فهو بهذا يشير إلى جهالته . وهو الصواب .

وقال الحافظ في « التقریب » :

« مقبول » !

يعنى فى المتابعة .

= وهذا الحديث تفرد به المصنّف دون الخمسة من هذا الوجه .
وهو صحيحٌ لأجل شواهدة .

وأخرج الدارقطني (٥٦/١) من طريق ابن وهب ، حدثني موسى
ابن عليّ ، عن أبيه ، عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وعلى آله
وسلم نهى أن نستنجي بعظمٍ حائلٍ ، أو روثه ، أو حممةٍ .
قال الدارقطني :

« عليّ بن رباح لا يثبت سماعه من ابن مسعود ، ولا يصحُّ » .
ولكن له طريق آخر .

أخرجه الدارقطني (٥٥/١ - ٥٦) أيضاً من طريق هشام بن عمار
نا إسماعيل بن عياش ، نا يحيى بن أبي عمرو السيباني ، عن عبد الله بن
فيروز الديلمي ، عن عبد الله بن مسعودٍ فذكره .
قال الدارقطني :

« إسناده شامئ ليس بثابت » .

* **قُلْتُ** : لعل ذلك من هشام بن عمار ، فكان في حفظه ضعفٌ
وستأتي شواهدٌ لهذا الحديث ، عند تخرّج الحديث الآتي إن شاء الله
تعالى .

* * *

النَّهْيُ عَنِ الاسْتِطَابَةِ بِالرَّوْثِ

٤٠ - أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبرَاهِيمَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي الْقَعْقَاعُ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ :

« إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ مِثْلُ الْوَالِدِ أَعَلَّمَكُمْ ، إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْخَلَاءِ ، فَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقَبِيلَةَ وَلَا يَسْتَنْدِبُهَا ، وَلَا يَسْتَنْجِحُ بِيَمِينِهِ ، وَكَأَن يَأْمُرُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ ، وَنَهَى عَنِ الرَّوْثِ وَالرَّمَّةِ » .

٤٠ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ

* محمد بن عجلان المدني ، أبو عبد الله .

أخرج له أصحاب السنن .

وعلق له البخاري ، وروى له مسلم في المتابعات .

وثقه أحمد ، وابن معين ، وأبو حاتم ، وأبو زرعة ، والمصنف ،

والعجلي ، وابن حبان في آخرين .

وقال يحيى القطان ، عن ابن عجلان :

« كان سعيد المقبري يحدث عن أبيه ، عن أبي هريرة ، وعن أبي هريرة

فاختلط علي ، فجعلتها كلها عن أبي هريرة » .

قال ابن حبان في « الثقات » (٣٨٧/٧) :

« وقد سمع سعيد المقبري من أبي هريرة ، وسمع من أبيه عن أبي هريرة ،

فلما اختلط على ابن عجلان صحيفته ولم يميز بينهما ، اختلط فيها وجعلها

كلها عن أبي هريرة ، وليس هذا مما يهى الإنسان به ، لأن الصحيفة =

= كلها في نفسها صحيحة . فما قال ابنُ عجلان : عن سعيد ، عن أبيه ، عن أبي هريرة فذاك مما حمل عنه قديماً قبل اختلاط صحيفته عليه . وما قال : عن سعيد ، عن أبي هريرة فبعضها متصلٌ صحيحٌ وبعضها منقطعٌ لأنه أسقط أباه منها ، فلا يجب الاحتجاج عند الاحتياط إلا بما يروى الثقات المتقنون عنه ، عن سعيد ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، فإنه لو قال ذلك لكان كاذباً في البعض ، لأنَّ الكُلَّ لم يسمعه سعيد من أبي هريرة ، فلو قال ذلك لكان الاحتجاج به ساقطاً على حسب ما ذكرناه » اهـ .

وهذا كلامٌ نفيسٌ جداً . رحمه الله .

وقد اتَّهمه الطحاوِيُّ بالتدليس في « المشكل » (١٠٠/١ ، ١٠١) ونقل الحافظُ كلامه في « الفتح » (٢٢٧/١٣) ولم يتعقبه ! مع أنه لم يذكر شيئاً من ذلك في « التقريب » ، وذكر العلائِيُّ عن ابن أبي حاتمٍ أنه كان يدلُّسُ .

ويُفهم هذا من صنيع الذهبيِّ في « الميزان » فقد قال (٦٤٧/٣) : « وقد روى عنه عن أنسٍ ، فما أدري هل شافه أنساً ، أم دلَّسَ عنه » اهـ . ثمَّ رأيتُ الذهبيَّ صرَّحَ بذلك تصريحاً ، فقال في « منظومة المدلسين » :

عبادٌ منصورٌ قُلِ ابنُ عجلانٍ وابنُ عبيدٍ يونسُ ذو الشانِ
وهو قد صرَّحَ بالتحديث من القعقاع . فله الحمد .

* القعقاعُ هو ابنُ حكيمٍ الكِنائِيُّ المدنِيُّ .

أخرج له الجماعةُ ، إلا البخاريُّ ففي « الأدب المفرد »

= ووثقه أحمدُ ، وابنُ معينٍ ، وابنُ حبانٍ .

= وقال أبو حاتم :

« ما بحديثه بأس » .

* * *

والحديث أخرجه أبو داود (٨) ، وابن ماجة (٣١٣) ، والدارمي (١٣٨/١) وأحمد (٢٤٧/٢ ، ٢٥٠) ، وأبو عوانة في « صحيحه » (٢٠٠/١) ، والشافعي في « مسنده » (ج ١ / رقم ٦٤) ، والحميدي (٤٣٤/٢ - ٤٣٥) ، والحري في « الغريب » (٦٧/١) بآخريه ، وابن خزيمة (٤٣/١ - ٤٤) ، وابن حبان (١٢٨) وابن المنذر في « الأوسط » (٣٤٤/١ ، ٣٥٥) ، والطحاوي في « شرح المعاني » (٢٣٣/٤) ، وابن شاهين في « الناسخ والمنسوخ » (ق ١٢ / ١ - ٢) ، والبيهقي (٩١/١ ، ١٠٢ ، ١١٢) ، والبغوي في « شرح السنة » (٣٥٦/١) من طرق عن ابن عجلان ، عن القعقاع ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة به .

وقد رواه عن ابن عجلان جماعة من أصحابه ، منهم :

« ابن المبارك ، ويحيى القطان ، وابن عيينة ، وروح بن القاسم ، وصفوان بن عيسى ، والليث بن سعد ، وحيوة بن شريح ، ووهيب ، وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار ، و آخرون » .

وقد تويع ابن عجلان .

تابعه سهيل بن أبي صالح ، عن القعقاع بسنده سواء مرفوعاً بلفظ : « إذا جلس أحدكم على حاجته ، فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها » . فذكره هكذا مختصراً .

= أخرجه مسلم (٢٢٤/٢٦٥) ، وأبو عوانة (٢٠٠/١) ،
والحازمي في « الاعتبار » (ص - ٧٢)

وقال النووي في « المجموع » (٩٤/٢ ، ٩٥ ، ١٠٢) :
« حديث صحيح رواه أبو داود والشافعي وغيرهما بأسانيد
صحيحة » !!
* قُلْتُ : كذا قال ! وليس له إلا إسناد واحد عندهم !

* * *

النَّهْيُ عَنِ الْاِكْتِفَاءِ فِي الْاِسْتِطَابَةِ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ

٤١ - أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ أَنْبَأَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ سَلْمَانَ ، قَالَ : قَالَ لَهُ رَجُلٌ : إِنَّ صَاحِبِكُمْ لَيُعَلِّمُكُمْ حَتَّى الْخِرَاءَةَ ؟! قَالَ : أَجَلٌ ، نَهَانَا أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ ، أَوْ بَوْلٍ ، أَوْ نَسْتَنْجِيَ بِأَيْمَانِنَا ، أَوْ نَكْتَفِيَ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ .

٤١ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ

* عبد الرحمن بن يزيد هو ابن قيس النخعي ، أبو بكر الكوفي .
أخرج له الجماعة .
ووثقهُ ابنُ معين ، وابنُ سعدٍ ، والعجلِيُّ ، وابنُ حبان ،
والدارقطنِيُّ .

* * *

والحديثُ أخرجه مسلمٌ (١٥٢/٣ - نووي) ، وأبو عوانة (٢١٧/١) ، وأبو داود (٧) ، والترمذِيُّ (١٦) ، وابنُ ماجة (٣١٦) ،
وأحمدُ (٤٣٧/٥ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩) ، وابنُ خزيمة (٤١/١) ،
وابنُ أبي شيبة (١٥٠/١ ، ١٥٢) ، وابنُ المنذر في « الأوسط »
(٣٥٥ ، ٣٤٩) ، وابنُ الجارود في « المنتقى » (٢٩) ، والدارقطنِيُّ
(٥٤/١) ، والبيهقيُّ (٩١/١ ، ١٠٢ ، ١١٢) من طريقٍ عن
الأعمش ، عن إبراهيم ، عن عبد الرحمن بن يزيد ، عن سلمان به .
وتابعه منصور بن المعتمر ، عن إبراهيم به .

= أخرجه مسلمٌ ، وأبو عوانة (٢١٧/١ - ٢١٨) ، وابنُ ماجة ،
والطيالسي (٦٥٤) ، والبيهقي (١١٢/١) ، في آخرين .
قال الترمذي :

« حديثٌ حسنٌ صحيحٌ » .

وقال الدارقطني :

« إسنادهُ صحيحٌ » .

* * *

قال الترمذي :

« وفي الباب عن عائشة ، وخزيمة بن ثابت ، وجابرٍ ، وخلاد بن

السائب ، عن أبيه » .

* * *

١ - حديث عائشة رضي الله عنها

يأتي برقم (٤٤) إن شاء الله تعالى

٢ - حديث خزيمة بن ثابتٍ ، رضي الله عنه

أخرجه أبو داود (٤١) وعنه البيهقي (١٠٣/١) ، وابنُ ماجة
(٣١٥) واللفظُ له ، وأحمدُ (٢١٣/٥) ، والحميدي (٤٣٣) ، وابنُ أبي

شيبه (١٥٤/١) ، والطبراني في « الكبير » (ج ٤ / رقم ٣٧٢٣ ،
٣٧٢٥ ، ٣٧٢٦) من طريقٍ عن هشام بن عروة ، عن أبي خزيمة

عمرو بن خزيمة ، عن عمارة بن خزيمة ، عن أبيه مرفوعاً :

« في الاستنجاء ثلاثة أحجارٍ ، ليس فيها رجيعٌ » .

وقد رواه عن هشام جماعة من أصحابه ، منهم :

« وكيع ، وأبو معاوية ، وأبو أسامة ، وابنُ ثُمير ، وعبدَةُ بنُ

سليمان ، ومحمدُ بنُ بشر » .

وخالفهم سفيانُ بنُ عيينة ، فرواه عن هشامٍ ، عن أبي وجزة ، عن =

= عمارة بن خزيمة ، عن أبيه به .

فجعل شيخ همامٍ « أبا وجزة » بدل « أبي خزيمة » .
أخرجه الحميدى (٤٣٢) ، والشافعى فى « مسنده » (٢٥/١) ومن
طريقه البغوى فى « شرح السنة » (٣٦٥/١) ، والطبرانى (ج٤/٣٧٢٤)
وعند الطبرانى :

« قيل لسفيان : إنهم يقولون : « أبو خزيمة » ؟ قال : لا ، إنما هو
« أبو وجزة » الشاعر .

* قُلْتُ : كذا قال ابنُ عيينة ! ، وقد رواه محمد بنُ الصباح عنه
كما رواه وكيع وغيرُهُ كما عند ابن ماجة ، فيكون الاختلاف فيه من ابن
عيينة نفسه .

قال البيهقى فى « المعرفة » :

« هكذا قال سفيانُ : « أبو وجزة » ، وأخطأ فيه ، وإنما هو
« أبو خزيمة » واسمه عمرو بن خزيمة . كذلك رواه الجماعةُ عن هشامٍ .
ثم أسند عن عليّ بن المدينى قال : « قال سفيانُ : فقلتُ : أيش
أبو وجزة ؟ قالوا : شاعر ههنا ، فلم آته » قال عليّ : إنما هو
أبو خزيمة ، واسمه عمرو بن خزيمة ، ولكن هكذا قال سفيان .

قال عليّ : « والصوابُ عندى : عمرو بن خزيمة » . اهـ مختصراً .
وقد اختلف فى إسناده على ألوانٍ أخرى ذكرتها فى « مسيس الحاجة »
(٣١٥) الراجح منها حديث وكيع ومن معه . وهكذا رجح أبو زرعة
الرازى - رحمه الله - كما فى « العلل » (ج١ / رقم ١٣٩) لابن أبى
حاتم .

= قال النووى فى « المجموع » (١٠٤/٢) :

= « لم يضعفه أبو داود ولا غيره » !
* قُلْتُ : عمرو بن خزيمة فيه لين ، ولم يوثقه سوى ابن حبان
(٢٢٠/٧) ، والحديث صحيح لشواهده الكثيرة . والله أعلم .

* * *

٣ - حديث جابر ، رضى الله عنه

أخرجه أحمد (٤٠٠/٣) ، وابن أبي شيبة (١٥٥/١) ، وابن المنذر
في « الأوسط » (ج ١ / رقم ٢٩٧) ، وابن خزيمة (ج ١ / رقم ٧٦) ،
والبيهقي (١٠٣/١ - ١٠٤) من طريق الأعمش ، عن أبي سفيان ،
عن جابر مرفوعاً : « إذا استجمر أحدكم ، فليستجمر ثلاثاً » .

* قُلْتُ : وهذا سند صحيح .

قال الهيثمي في « المجمع » (٢١١/١) :
« رجاله ثقات » .

وقد رواه عن الأعمش : « أبو معاوية ، والثوري ، وعيسى بن
يونس ، وجريير » ورواه أبو الزبير ، عن جابر مرفوعاً بلفظ :
« إذا استجمر أحدكم ، فليوتر » . وهذا أعم من اللفظ السابق . أخرجه
مسلم (٢٤/٢٣٩) ، وأبو عوانة (٢١٩/١) ، وأحمد (٢٩٤/٣) من طريق
عبد الرزاق ، وهذا في « مصنفه » (ج ٥ / رقم ٩٨٠٤) أخبرنا ابن
جريج ، أخبرني أبو الزبير ، أنه سمع جابراً فذكره . وتابعه ابن لهيعة ، ثنا
أبو الزبير ، عن جابر مرفوعاً :

« إذا تغوَّط أحدكم ، فليمسح ثلاث مرات » .

أخرجه أحمد (٣٣٦/٣) حدثنا حسن ، ثنا ابن لهيعة .

=

* * *

= ٤ - حديث خلاد بن السائب ، عن أبيه .

أخرجه الطبراني في « الكبير » (ج ٧ / رقم ٦٦٢٣) من طريق حماد بن الجعد ، ثنا قتادة ، حدثني أبي خلاد الجهني ، عن أبيه السائب ، مرفوعاً : « إذا دخل أحدكم الخلاء فليتمسح بثلاثة أحجار » .

قال الهيثمي (٢١١ / ١) :

« فيه حماد بن الجعد ، وقد أجمعوا على ضعفه » .

* قُلْتُ : وقوله في السند : « عن أبي خلاد » أراه خطأ ، ولعلَّ

« أبي » هنا مقحمة من الناسخ .

وقد توبع حماد بن الجعد .

تابعه يزيد بن سنان الرهاوي ثنا يحيى بن أبي كثير ، عن ابن خلاد^(١) ،

عن أبيه بمثله .

أخرجه الطبراني (٦٦٢٤) من طريق محمد بن يزيد بن سنان ، ثنا أبي

ومحمد بن يزيد وأبوه ضعيفان ، والوالد أضعف الرجلين .

وأخرجه الطبراني في « الأوسط » (ج ٢ / رقم ١٧١٧) من طريق

ابن أخي ابن شهاب الزهري ، عن ابن شهاب ، قال : أخبرني ابن

خلاد ، أن أباه سمع النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول : « إذا

تغوط أحدكم فليتمسح ثلاث مرار » .

* قُلْتُ : وهذا سند حسن في الشواهد .

وفي سند « الأوسط » يحيى بن علي بن عبد الحميد ، ترجمه ابن

أبي حاتم (١٧٥ / ٢ / ٤) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

(١) كذا ! والصواب « خلاد » .

الرخصة في الاستطابة بحجرين

٤٢ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ ، عَنْ زُهَيْرٍ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، قَالَ : لَيْسَ أَبُو عُبَيْدَةَ ذَكَرَهُ ، وَلَكِنْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ يَقُولُ : أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ الْغَائِطَ ، وَأَمَرَنِي أَنْ آتِيَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ . فَوَجَدْتُ حَجْرَيْنِ ، وَالتَّمَسْتُ الثَّلَاثَ فَلَمْ أَجِدْهُ ، فَأَخَذْتُ رَوْثَةً ، فَأَتَيْتُ بِهِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ، فَأَخَذَ الْحَجْرَيْنِ وَأَلْقَى الرَّوْثَةَ ، وَقَالَ : « هَذِهِ رِكْسٌ » .
 قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ :
 « الرِّكْسُ : طَعَامُ الْجَنِّ » .

٤٢ - اسْتَاذُهُ صَحِيحٌ

* أحمدُ بنُ سليمان ، هو أبو الحسين الرهاويُّ الجزريُّ .
 لم يرو له أحدٌ من الجماعة سوى المصنف .
 قال في « التهذيب » (٣٢١/١) :
 « روى عنه النسائيُّ ، فأكثر » .
 * قُلْتُ : روى عنه (١٠٨) حديثاً ، وقال عنه :
 « ثقةٌ مأمونٌ ، صاحبُ حديثٍ » .
 وقال ابنُ أبي حاتمٍ في « الجرح والتعديل » (٥٣/١/١) :
 « أدركته ولم أكتب عنه ، وكتب إليَّ ببعض حديثه ، وهو صدوقٌ ثقةٌ » وذكره ابنُ حبانٍ في « الثقات » (٣٥/٨) وقال :
 « كان صاحب حديثٍ ، يحفظُ » .

= * أبو نُعَيْم ، هو الملائئى الكوفى ، الفضل بن دُكين
أخرج له الجماعة ، وهو إمامٌ حافظٌ ، جليلُ القدرِ جداً .
قال أبو عبيد الآجرى :
« قلتُ لأبى داود : كان أبو نُعَيْمٍ حافظاً ؟ قال : جداً » .
وقال أحمدُ :
« أو نُعَيْمٌ أثبتُ من وكيعٍ » .
وقال ابنُ معينٍ :
« ما رأيتُ أحداً أثبتُ من رجلين : أبى نُعَيْمٍ ، وعفانٍ » .
وقال يعقوبُ الفسوى :
« أجمع أصحابنا أنَّ أبى نُعَيْمٍ كان غايةً فى الإتقان » .
وممَّا يدلُّ على تمام حفظه - رحمه الله - ما أخرجه ابنُ حبانٍ فى
كتابه « المجروحين » (٣٣/١) عن أحمد بن منصور الرمادى قال :
« كنا عند أبى نُعَيْمٍ نسمعُ من أحمد بن حنبلٍ ، ويحيى بن معينٍ . قال :
فجاءنا يوماً يحيى ومعه ورقةٌ قد كتب فيها أحاديثٌ من أحاديث أبى
نُعَيْمٍ ، وأدخل فى خلالها ما ليس من حديثه ، وقال : أعطه بحضرتنا حتى
يقرأ . وكان أبو نُعَيْمٍ إذا قعد للتحديث فى تيك الأيام كان أحمدٌ على
يمينه ، ويحيى على يساره . فلَمَّا خَفَّ المجلسُ ناولته الورقة ، فنظر فيها
كلها ثم تأملنى ، ونظر إليها ثم قال وأشار إلى أحمد بن حنبلٍ : أمَّا هذا
فآدب من أن يفعل هذا ، وأمَّا أنت فلا تفعلن ! ، وليس هذا إلا من
عمل هذا !! ، ثم رفس يحيى رفسةً رماه إلى أسفل السرير ! وقال :
علَىّ تعمل ؟! فقام إليه يحيى وقبله ، وقال : جزاك الله عن الإسلام
خيراً ، مثلكُ يحدثُ ، إنما أردتُ أن أجربك » .
وساق الخطيبُ فى « تاريخه » (٣٥٤/١٢) هذه القصة عن الرمادى =

= بنحو ما هنا ، وفيها : « فرفس يحيى بن معين ، فرمى به من الدكان ، وقام فدخل داره . فقال أحمدُ ليحيى : ألم أمنعك من الرجل وأقل لك إنه ثبت ؟! قال - يعنى يحيى - : والله لرفسته أحب إلي من سفرى !! » .

* **قُلْتُ** : هكذا فليكن الإتيان ! ، رحمه الله تعالى .

* زهير ، هو ابن معاوية بن حُديج ، أبو خيثمة الكوفي .
أخرج له الجماعة .

قال المصنّف :

« ثقةٌ ثبتٌ »

ووثقه ابنُ معين ، وأبو حاتمٍ وزاد : « متقنٌ » والعجلئى وزاد :
« مأمون » .

وقال أحمد بن حنبل :

« زهيرٌ فيما روى عن المشايخ ثبتٌ . بَخٍ بَخٍ . وفى حديثه عن أبى إسحقٍ لينٌ ، سمع منه بأخرةٍ » .

وكذا قال أبو زرعة وأبو حاتم ، ولكنَّ زهيراً لم يتفرد به ، بل توبع كما يأتى قريباً - إن شاء الله تعالى .

* عبد الرحمن بن الأسود ، هو ابنُ يزيد النخعي .

أخرج له الجماعة ، وهو ثقةٌ جليلٌ .

ووثقه ابنُ معين ، والمصنّف ، وابنُ خراشٍ ، والعجلئى ، فى آخرين .
قال الحافظ :

« وقع فى « شرح البخارى » لابن التين تبعاً للداودى أن عبد الرحمن

ابن الأسود الذى أخرج البخارى حديثه « لا يستنجى بروثٍ » عن =

= أبيه عن ابن مسعود في الاستجمار هو عبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث ! وهو وهم ، فإن هذا روى عن أبيه ، وهو الأسود بن يزيد التابعي المشهور ، وأمّا الأسود بن عبد يغوث فمات كافراً بمكة إما قبل الهجرة وإمّا بعدها » اهـ .

* * *

والحديثُ أخرجه البخاريُّ (٢٥٦/١ - فتح) ، وابنُ ماجة (٣١٤) ، وأحمدُ (٤١٨/١) ، وأبو يعلى في « مسنده » (ج ٩ / رقم ٥١٢٧ ، ٥٣٣٦) ، وابنُ المنذر في « الأوسط » (ج ١ / رقم ٢٩٦) ، والبزار في « المسند » (ج ١ / ق ٢/١٣٧) ، والطبراني في « الكبير » (ج ١٠ / رقم ٩٩٥٣) ، والبيهقي (٤١٣/٢) من طريقٍ عن زهير بن معاوية ، عن أبي إسحاق ، قال : ليس أبو عبيدة ذكره ولكن عبد الرحمن ابنُ الأسود ، عن أبيه ، عن ابن مسعود به .

وقد رواه عن زهير جماعةٌ منهم :

« يحيى القطان ، وأحمد بنُ يونس ، ويحيى بن آدم ، والحسن بن موسى ، وأبو نُعيم ، وعمرو بن مرزوق ، وعمرو بن خالد الحراني ، وأحمد بن عبد الملك بن واقد الحراني » .

وخالفهم أبو داود الطيالسي ، فرواه في « مسنده » (٢٨٧) قال : حدثنا زهيرٌ ، عن أبي إسحاق قال : ليس أبو عبيدة حدثني ، ولكنه عبد الرحمن بن الأسود ، عن عبد الله بن مسعود .

فسقط ذكر الأسود بن يزيد .

ولعلَّ هذا الوهم من الطيالسي ، فقد قال أبو بشر يونس بن حبيب راوى المسند : « أظنُّ غير أبي داود يقول : عن عبد الرحمن بن =

= الأسود عن أبيه » .

ثم رأيت أن الطيالسي رواه كما رواه الجماعة .
فأخرجه أحمد (٤٥٠/١) عنه ، حدثنا زهير ، حدثنا أبو إسحق ،
قال : ليس أبو عبيدة ذكره ، ولكن عبد الرحمن بن الأسود ، عن أبيه ،
عن عبد الله به .

فإن قلت : فيكون الوهم من يونس بن حبيب ، وأحمد بن حنبل
أثبت منه وقد رواه عن الطيالسي كما رواه الجماعة .
فيقال : أما أن أحمد بن حنبل أثبت من يونس بن حبيب ، فنعم ،
ولكن ما عقب به يونس بعد رواية الحديث يُبين لنا أنه تلقاه هكذا من
الطيالسي . وهذا واضح جلي . فلعل هذا الاختلاف يكون من
الطيالسي نفسه ، وهو مع كونه ثقة ، إلا أنه كان يغلط أحياناً . والله
أعلم .

وقد خولف زهير فيه .

خالفه إسرائيل بن يونس ، فرواه عن أبي إسحق ، عن أبي عبيدة ،
عن ابن مسعود به .

أخرجه الترمذي (١٧) ، وأحمد (٣٨٨/١ ، ٤٦٥) وابن
الجوزي في « التحقيق » (١١٧) ، والطبراني (٩٩٥٢) فتكلم بعض
أهل العلم في هذا الاختلاف .

قال الترمذي عقب حديث إسرائيل هذا :

« وهكذا روى قيس بن الربيع هذا الحديث ، عن أبي إسحق ، عن
أبي عبيدة ، عن عبد الله ، نحو حديث إسرائيل .

وروى معمر ، وعمار بن رزيق عن أبي إسحق ، عن علقمة ، عن =

عبد الله ، وروى زهير ، عن أبي إسحاق ، عن عبد الرحمن بن الأسود ، عن أبيه الأسود بن يزيد ، عن عبد الله . وروى زكريا بن أبي زائدة ، عن أبي إسحاق ، عن عبد الرحمن بن يزيد ، عن الأسود بن يزيد ، عن عبد الله . وهذا حديثٌ فيه اضطراب ... قال : سألتُ عبد الله بن عبد الرحمن - يعنى الدارمى - : أى الروايات فى هذا الحديث عن أبي إسحاق أصحُّ ؟ فلم يقض فيه بشيء . وسألتُ محمداً - يعنى البخارى - عن هذا فلم يقض فيه بشيء ، وكأنه رأى حديث زهير ، عن أبي إسحاق ، عن عبد الرحمن بن الأسود ، عن أبيه ، عن عبد الله أشبه ، ووضعه فى كتابه « الجامع » . قال : وأصحُّ شيء فى هذا عندى حديثُ إسرائيل وقيس عن أبي إسحاق ، عن أبي عبيدة ، عن عبد الله ، لأنَّ إسرائيل أثبت وأحفظ لحديث أبي إسحاق من هؤلاء ، وتابعه على ذلك قيس بن الربيع . قال : وزهير فى أبي إسحاق ليس بذاك ، لأنَّ سماعه منه بآخرة » اهـ .

وقال ابنُ أبى حاتمٍ فى « العلل » (ج ١ / رقم ٩٠) :
« سمعتُ أبا زرعة يقولُ فى حديث إسرائيل ، عن أبي إسحاق ، عن أبي عبيدة ، عن عبد الله ، أنَّ النبىَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم استنجدى بحجرين ، وألقى الروثة . فقال أبو زرعة : اختلفوا فى هذا الإسناد فمنهم من يقولُ : عن أبي إسحاق ، عن الأسود ، عن عبد الله . ومنهم من يقولُ : عن أبي إسحاق ، عن عبد الرحمن بن يزيد ، عن عبد الله . ومنهم من يقولُ عن أبي إسحاق ، عن علقمة ، عن عبد الله . والصحيح عندى حديثُ أبى عبيدة ، والله أعلم ، وكذا يروى إسرائيل - يعنى عن أبى إسحاق - ، عن أبى عبيدة . وإسرائيل أحفظُهُمْ » اهـ .

= وقد ذكر الدارقطني الحديث في « كتاب التبّع » (ص ٣٣٠ - ٣٣٤) فقال: « وأخرج البخاري عن أبي نُعيم ، عن زهير ، عن أبي إسحاق قال: ليس أبو عبيدة ذكره ، ولكن عبدُ الرحمن بن الأسود ، عن أبيه ، عن عبد الله قال : أتيتُ النبيَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم بحجرين وروثةٍ الحديث .

قال : وقال إبراهيم بنُ يوسف عن أبيه ، عن أبي إسحاق حدثني عبد الرحمن بنُ الأسود ، عن أبيه بهذا . قال : تابعهما أبو حماد الحنفى وأبو مريم ، عن أبي إسحاق . وكذلك قال الحماني ، عن شريك . وقيل : عن منجاب ، عن يحيى بن أبي زائدة ، عن أبيه عن أبي إسحاق كذلك . وقال يزيد بن عطاء ، عن أبي إسحاق ، عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه ، وعلقمة . وقال عليُّ بنُ صالح ، ومالك بن مغول ، وابن جريج ، وزكريا من رواية سلمة بن رجاء عنه ، ويوسف بنُ أبي إسحاق من رواية أبي جنادة عنه ، وشريك من رواية منجاب عنه عن أبي إسحاق ، عن الأسود ، عن عبد الله . وقال الثوري ، وإسرائيل ، عن أبي إسحاق ، عن أبي عبيدة ، عن عبد الله . وقال حسنُ بنُ قتيبة ، عن يونس بن أبي إسحاق ، عن أبي إسحاق ، عن أبي الأحوص . وقال زكريا بنُ أبي زائدة من رواية أبي كريب عن عبد الرحيم وإسحاق الأزرق ، وإسماعيل بن أبان عنه ، ومن رواية سهل بن عثمان عن أبيه يحيى ، عنه ، عن أبي إسحاق ، عن عبد الرحمن بن يزيد ، عن عبد الله . وقيل : عن ابن عيينة ، عن أبي إسحاق كذلك .

وقال أبو سنان : عن أبي إسحاق ، عن هبيرة بن يريم ، عن عبد الله . وقال مَعْمُرُ ، وشعبة ، وورقاء ، وسليمان بنُ قرم ، وعمار بن =

= رزيق ، وإبراهيمُ بنُ الصائغ ، وعبدُ الرحمنُ بنُ دينارٍ ، وأبو شيبة ،
ومحمدُ بنُ جابرٍ ، وصباحُ بنُ يحيى المزنيّ ، وروحُ بنُ مسافرٍ ، وشريكُ
من رواية إسحاق الأزرق عنه ، وإسرائيل من رواية عباد بن ثابتٍ وخالدِ
العبديّ عنه ، عن أبي إسحاق ، عن علقمة بن قيسٍ ، عن عبد الله .
عشرة أقاويل عن أبي إسحاق .

أحسنها إسناداً الأوّل : الذي أخرجه البخاريّ ، وفي النفس منه
شيءٌ ، لكثرة الاختلاف عن أبي إسحاق . والله أعلم .

وقال الحاكم في « علوم الحديث » (ص - ١٠٩) :

« قال عليّ بنُ المدينيّ : وكان زهيرٌ وإسرائيل يقولان : عن أبي إسحاق
أنه كان يقول : ليس أبو عبيدة حدثنا ، ولكن عبدُ الرحمنُ بنُ الأسود ،
عن أبيه ، عن النبيّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم في الاستنجاء بالأحجار
الثلاثة . قال ابنُ الشاذكوني : ما سمعتُ بتدليسٍ قط أعجب من هذا
ولا أخفى ! قال : أبو عبيدة لم يحدثني ولكن عبدُ الرحمنُ عن فلانٍ
وفلانٍ ولم يقل حدثني ، فجاز الحديث وسار » اهـ .

* قُلْتُ : فالحديثُ متكلّمٌ فيه من ثلاثة أوجهٍ :

* الأوّل : الاختلاف على أبي إسحاق السبيعيّ فيه .

* الثاني : الاضطراب .

* الثالث : التدليسُ .

والجوابُ من وجوهٍ :

أولاً : أمّا الاختلاف على أبي إسحاق في إسناده ، فهو واقعٌ .

وقد مرّ وجهان لذلك ، وهما حديثُ زهيرٍ ، وحديثُ إسرائيل .

الثالث : أن معمر بن راشد يرويه عن أبي إسحاق ، عن علقمة ،

= عن ابن مسعودٍ بنحو حديث الباب .

= أخرجه أحمد (٤٥٠/١)، والبخاري في « مسنده » (ج ١/ ق ١٣٥/١) ،
والطبراني في « الكبير » (ج ١٠/ رقم ٩٩٥١) ، وابن المنذر في
« الأوسط » (ج ١/ رقم ٣١٢) ، والدارقطني (٥٥/١) من طريق
عبد الرزاق ، عن معمر .

قال الزائر :

« كذا قال معمر ، عن أبي إسحق ، عن علقمة في هذا الحديث » .
ولكن لم يتفرد به معمر .

فتابعه أبو شيبة إبراهيم بن عثمان ، عن أبي إسحق به أخرجه الدارقطني
(٥٥/١) ولكنها متابعة لا يُفرح بها ، لأن إبراهيم هذا متروك .
ثم إن أبا إسحق لم يسمع من علقمة شيئاً .
صرّح بذلك العجلي .

وقد روى البيهقي في « سننه » (٧٦/٨) أن رجلاً قال لأبي إسحق :
« إنَّ شعبة يقول : إنك لم تسمع من علقمة ؟ قال : صدق » .
ولكن روى حفص بن غياث ، عن داود بن أبي هند ، عن الشعبي ،
عن علقمة ، عن ابن مسعود ، مرفوعاً : « لا تستنجوا بالروث ولا
بالعظام ، فإنه زاد إخوانكم من الجن » .
وهذا يقوى رواية أبي إسحق .

أخرجه النسائي في « السنن الكبرى » (ج ١/ ق ٢/٤) ، والترمذي
(١٨) ، وأبو عوانة (٢١٨/١ - ٢١٩) ، والحكيم الترمذي في
« المنهيات » (ص ١٤ - ١٥) ، والبعوني في « شرح السنة »
(٣٦٣/١ - ٣٦٤) ولكن قال الترمذي :

« وقد روى هذا الحديث إسماعيل بن إبراهيم وغيره ، عن داود بن =

= أبا هنيذ ، عن الشعبي ، عن علقمة ، عن عبد الله أنه كان مع النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ليلة الجن الحديث بطوله . فقال الشعبي : إن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال : « لا تستنجوا بالروث ولا بالعظام ، فإنه زاد إخوانكم من الجن » . وكان رواية إسماعيل أصح من رواية حفص بن غياث » اهـ .

وقد رجح الدارقطني ذلك ، فقال في « العلل » (ج ١/ق ١٦٢/٢) : « يرويه داود بن أبي هنيذ ، عن الشعبي ، عن علقمة ، عن عبد الله . ورواه عنه جماعة من الكوفيين والبصريين . أمّا البصريون فجعلوا قوله : « وسألوه الزاد ... إلى آخر الحديث » من قول الشعبي مرسلًا . وأمّا يحيى بن أبي زائدة وغيره من الكوفيين ، فأدرجوه في حديث ابن مسعود ، عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم . والصحيح قول من فصله ، فإنه من كلام الشعبي مرسلًا » . اهـ .

* قُلْتُ : والذي يترجح لديّ خلاف ما ذهبوا إليه . وبيأته :

أنّ إسماعيل بن عُلَيَّة روى هذا الحديث عن داود بن أبي هنيذ ، عن الشعبي ، عن علقمة ، قال : قلت لابن مسعود رضی الله عنه : هل صحب النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ليلة الجن منكم أحدٌ ؟ قال : ما صحبه منا أحدٌ ، ولكن قد افتقدناه ذات ليلة بمكة ، فقلنا : اغتيل أو استُطير ، ما فعل به ؟! فبتنا بشر ليلة بات بها قومٌ ، حتى إذا أصبحنا ، أو كان في وجه الصبح ، إذا نحن به يحيى من قبل حراء ، قال : فذكروا له الذي كانوا فيه ، فقال : أتاني داعي الجن ، فأتيتهم ، فقرأت عليهم .

فانطلق فأرانا أثرهم ، وأثر نيرانهم .

= قال الشعبي : وسألوه الزاد ، وكانوا من جنّ الجزيرة . فقال :
كُلُّ عَظْمٍ يُذَكِّرُ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ يَقَعُ فِي أَيْدِيكُمْ أَوْفَرُ مَا كَانَ لِحِمَاءٍ ، وَكُلُّ
بَعْرَةٍ ، أَوْ رَوْثَةٍ عُلْفٌ لِدَوَابِكُمْ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى
آلِهِ وَسَلَّمَ : « فَلَآ تَسْتَنْجُوا بِهِمَا ، فَإِنَّهُمَا زَادٌ إِخْوَانِكُمْ مِنَ الْجَنِّ » .
أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٥٠/٤٥٠) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٢٥٨) وَالسِّيَاقُ
لَهُ ، وَأَحْمَدُ (٤١٤٩) .

وتابع ابن عُليّة عليه ، يزيد بن زريع ، عن داود به

أخْرَجَهُ أَبُو عَوَانَةَ (٢١٩/١) .

وتابعه أيضاً يحيى بن زكريا بن أبي زائدة في رواية أحمد عنه في

« مسنده » (٤١٤٩) .

ولكن لم ينفرد حفص بن غياث بوصل هذا الكلام وجعله من كلام
ابن مسعود . فقد تابعه عبدُ الأعلى بن عبد الأعلى ، عن داود به أَخْرَجَهُ
مُسْلِمٌ ، وَابْنُ خَزِيمَةَ (ج ١ / رقم ٨٢) ، وَالبَيْهَقِيُّ (١٠٨/١ - ١٠٩)
وَتَابَعَهُ أَيْضاً يَحْيَى بْنُ زَكْرِيَا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ ، فِي رِوَايَةِ زِيَادِ بْنِ أَيُّوبَ عَنْهُ
فِي « صَبِيحِ ابْنِ خَزِيمَةَ » .

وهم قد وصلوا الحديث ، فهو زيادةٌ منهم ، لا سيما وهم من الحفاظ
الأثبات ، وكانَّ مسلماً لم يعبأ بهذا الإعلال فأودع رواية عبد الأعلى
في « صحيحه » ، وهو تصرفٌ مستقيمٌ .

* * *

الرابع .

أنَّ أبا سنان ، سعيد بن سنان يرويه عن أبي إسحق ، عن هبيرة بن
يريم ، عن عبد الله بن مسعود به .

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي « الْكَبِيرِ » (ج ١٠ / رقم ٩٩٥٧) مِنْ طَرِيقٍ =

= طريق الصباح بن محارب ، عن أبي سنان .
والصباحُ صدوقٌ ربما خالف . وسعيد بن سنان وإن كان ثقةً ، لكن
قال ابنُ عدى : « ولعله إنما يهيم في الشيء بعد الشيء » .
وهناك وجوهٌ أخرى من الاختلاف ذكرها الدارقطني - رحمه الله
- كما مرَّ في كلامه السابق .

وهذا الاختلاف هو الذي جعل الترمذى يعل الحديث بالاضطراب، وهو:
الوجه الثاني :

فيقال : قد اضطرب الرواة في تعيين شيخ « أبي إسحق » في هذا
الحديث .

فمرة يجعلونه : « عبد الرحمن بن الأسود » ، ومرة : « علقمة » ،
ومرة : « أبو عبيدة » ، ومرة : « عبد الرحمن بن يزيد » ، ومرة :
« هبيرة بن يريم » . قالوا : فهذا الاضطراب يُشعر بخفة ضبط الرواة ،
وهو موجبٌ للضعف .

فيقال : الاضطرابُ هو : أن يروى الحديث على وجهٍ مختلفةٍ
متقاربةٍ .

ثم إن الاختلاف قد يكون من راوٍ واحدٍ ، بأن رواه مرةً على وجهٍ ،
ومرةً على وجهٍ آخرٍ مخالفٍ له ، أو يكون أزيدَ من واحدٍ بأن رواه كلُّ
جماعةٍ على وجهٍ مخالفٍ للآخر . والاضطرابُ موجبٌ لضعف الحديث
لأنه يُشعر بعدم ضبط رواته ، ويقع في الإسناد والمتن كليهما .

ثم إن رُجِّحت إحدى الروائين على الأخرى بحفظ راويها ، أو كثرة
صحبته ، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات ، فالحكمُ للراجحة ، ولا
يكون الحديث مضطرباً . =

= والناظر إلى الطرق السابقة ، يجزم بترجيح حديث زهير ، عن
أبي إسحاق ، عن عبد الرحمن بن الأسود ، عن أبيه ، عن ابن مسعود ،
والتي اختارها المصنف - رحمه الله - وأودعها البخاري في « صحيحه »
وقد قال الدارقطني فيما تقدم :

« وأحسنها إسناداً الأوّل الذي أخرجه البخاري ، وفي النفس منه
شيء ، لكثرة الاختلاف عن أبي إسحاق » .

* **قُلْتُ** : وما في النفس يزول - إن شاء الله - بما يأتي من
البراهين .

ويترجح حديث زهير بن معاوية على حديث إسرائيل بن يونس بثلاثة
أمور :

الأول : أن حديث زهير متصل ، وحديث إسرائيل منقطع ، وذلك
أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه على رأى العلماء المحققين كأبي حاتم
الرازي ، والنسائي ، والترمذي ، وابن سعد ، وابن حبان ، والبيهقي في
آخرين ، خلافاً للبدر العيني رحمه الله ، فإنه زعم في « عمدة القارى »
(٣٠٢/٢) أن أبا عبيدة سمع من أبيه ، وذكر في ذلك أشياء فيها نظرٌ
لا يخفى على المتأمل . وقد ناقشته طويلاً في « النافلة في الأحاديث
الضعيفة والباطلة » (رقم ٦) فلا داعى لإعادة القول . ولا يشكُّ أحدٌ
في تقديم المتصل على المنقطع .

الثاني : أن ظاهر سياق زهير ، يشعر أن أبا إسحاق كان يرويه أولاً
عن أبي عبيدة عن أبيه ، ثم رجع عن ذلك وصيره عن عبد الرحمن
ابن الأسود ، عن أبيه . فهذا صريحٌ في أن أبا إسحاق كان مستحضراً
للسندين جميعاً عند إرادة التحديث ، ثم اختار طريق عبد الرحمن =

= وأضرب عن طريق أبي عبيدة ، فإمّا أن يكون تذكّر أنه لم يسمعه من أبي عبيدة ، أو كان سمعه منه ، وحدث به عنه ، ثمّ عرف أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه فيكون الإسنادُ منقطعاً ، فأعلمهم أنّ عنده فيه إسناداً متصلاً ، أو كان حدث به عن أبي عبيدة مدلساً له ، ولم يكن سمعه منه . قال الحافظ في « مقدمة الفتح » (ص ٣٤٩) : فعدول أبي إسحاق عن التحديث بحديث أبي عبيدة ترجيحٌ لحديث عبد الرحمن بن الأسود الذي رواه زهير بن معاوية .

الثالث : أن زهيراً قد توبع . تابعه جماعةٌ منهم :

١ - يوسف بن أبي إسحاق ، عن أبيه أبي إسحاق به .
أخرجه البخاريُّ مُعلّقاً (٢٥٦/١ فتح) عن إبراهيم بن يوسف ،
عن أبيه .

وإبراهيمُ هذا لينة النسائيِّ وغيره .

وقال أبو حاتمٍ : « حسنُ الحديث ، يُكتبُ حديثُهُ » .

وقال ابنُ عدّيّ :

« له أحاديثُ صالحةٌ ، وليس بمنكر الحديث ، يُكتبُ حديثُهُ »

ووثقه ابنُ حبان (٦١/٨) .

فمثله يُحسنُ حديثه كما هنا - في المتابعات - .

٢ - شريك بن عبد الله النخعيّ ، عن أبي إسحاق به .

أخرجه الطبرانيُّ في « الكبير » (ج ١٠ / رقم ٩٩٥٤) من طريق

يحيى الحماني عنه عن أبي إسحاق ، عن عبد الرحمن بن الأسود ، عن

أبيه ، عن ابن مسعود .

= وهذا إسنادٌ حسنٌ في المتابعات .

= ٣ ، ٤ - أبو حماد الحنفى ، وأبو مریم ، كلاهما عن أبى إسحق به ذكره الدارقطنى فيما تقدم من كلامه .

٥ - زكريا بن أبى زائدة ، عن أبى إسحق .

أخرجه الطبرانى (ج ١٠ / رقم ٩٩٥٥) من طريق يحيى بن زكريا ، عن أبيه ، عن أبى إسحق به .

وسندهُ صحيحٌ ، ولكن خولف فيه يحيى بن زكريا .

خالفه عبدُ الرحيم بنُ سليمان ، فرواه عن زكريا ، عن أبى إسحق ، عن عبد الرحمن بن يزيد ، عن الأسود بن يزيد ، عن ابن مسعود .

فجعل شيخ أبى إسحق هو : « عبد الرحمن بن يزيد » .

أخرجه الطبرانى أيضاً (٩٩٥٦) .

ويحيى بن زكريا أثبت من عبد الرحيم بن سليمان وأتقن ، لاسيما فى حديث أبيه . والله أعلم .

ويضاف إلى ما تقدم أن ليث بن أبى سليم ، تابع أبى إسحق على روايته عن عبد الرحمن بن الأسود ، عن أبيه ، عن ابن مسعود

أخرجه أحمد (٤٠٥٣) ، وأبو يعلى (ج ٩ / رقم ٥١٨٤) والبرزاق فى « مسنده » (ج ١ / ق ١٣٧ / ١ - ٢) ، والطبرانى (ج ١٠ / رقم ٩٩٥٩) من طريق عن ليث به .

وقد رواه عن ليث : « محمد بن فضيل ، وجريز ، وجعفر بن الحارث » .

وتابعهم زائدة بن قدامة ، عن ليث به .

أخرجه الطبرانى (ج ١٠ / رقم ٩٩٥٨ ، ٩٩٥٩) ، وابن المنذر فى « الأوسط » (٣٥٥ / ١) ورواه عن زائدة : « يحيى بن أبى بكير =

= ومعاوية بن عمرو » .

وخالفهما حسين بنُ عليّ ، فرواه عن زائدة ، عن ليث ، عن محمد ابن عبد الرحمن بن يزيد ، عن أبيه ، عن ابن مسعود .

أخرجه أبو يعلى (ج ٩ / رقم ٥٢٧٥) .

وحسين بنُ عليّ كان ثقةً ثبتاً ، وكان من أروى الناس عن زائدة ، فيظهرُ لى أن هذا الاختلاف هو من ليث بن أبي سليم لضعف حفظه ، وذلك لثقة من روى عنه الوجهين ، وإن كُنَّا نرجح الوجه الأول لاتفاق الجماعة عليه ، عن ليث .

قال الحافظُ في « هدى السارى » (٣٤٩) :

« وليث ، وإن كان ضعيف الحفظ ، فإنه يُعتبرُ به ويُستشهدُ ، فيُعرف أن له من رواية عبد الرحمن بن الأسود ، عن أبيه أصلاً » . اهـ .
* قُلْتُ : فقد اتفق أبو إسحق ، وليث على جعل الحديث عن

عبد الرحمن بن الأسود ، عن أبيه ، عن ابن مسعود .

وخالفهما فراتُ القزّازُ ، فرواه عن عبد الرحمن بن الأسود ، عن علقمة ، عن ابن مسعود .

فجعل شيخ عبد الرحمن هو « علقمة » بدل « الأسود بن يزيد » .

أخرجه الطبراني (٩٩٦٠) ، والبيهقي (ج ١ / ق ٢ / ١٣٥) من

طريق زياد بن الحسن بن فرات ، عن أبيه ، عن جدّه فرات .

والحسن بن زياد ، قال أبو حاتم : « منكرُ الحديث » .

وقال الدارقطني :

« لا بأس به ، ولا يُحتجُّ به » .

وأبوه ، وإن تكلم فيه أبو حاتم أيضاً ، فهو خيرٌ من ولده ، فقد =

= وثقه ابنُ معين ، وذكره ابنُ حبان في « الثقات » .
فلا يُعدُّ بهذا الوجه في المخالفة . والصواب ما رواه أبو إسحق
وليث بن أبي سليم . والله تعالى الموفق .

ثمَّ أمرُ رابعٌ : وهو اختيار البخاريّ - رحمه الله - حديث زهير ،
وإعراضه عن حديث إسرائيل . والبخاريّ إمامُ الصنعة ، وحامل لوائها .
هذا : وقد رجح الترمذيّ حديث إسرائيل بعدة مرجحاتٍ ننظرُ فيها
ثمَّ نعقب عليها . ويمكن إجمالها فيما يأتي :

ا - أن إسرائيل بن يونس أحفظ لحديث إسرائيل من زهيرٍ وغيره .

ب - أن قيس بن الربيع تابع إسرائيل على روايته .

ج - أن سماع إسرائيل من أبي إسحق كان قديماً قبل الاختلاط ، أما

سماعُ زهيرٍ فبعد الاختلاط .

* قُلْتُ : والجواب من وجوه .

* الأوَّلُ : أن إسرائيل كان أحفظ لحديث جدّه ، فهذا صحيحٌ

فقد كان « عكاز جدّه » - كما قال الذهبي في « السير » (٣٥٩/٧)

- بيد أن المتابعات ترجح حديث زهير ، بالإضافة إلى ما تقدم ذكره .

* الثاني : أن قيس بن الربيع تابع إسرائيل على روايته .

فيقال : أمّا قيسُ ، فأعدلُ قولٍ فيه ، هو قول أبي حاتم :

« محلُّه الصدقُ ، وليس بقويٌّ ، يُكتب حديثه ولا يُحتجُّ به »

وشريك النخعيّ أقوى منه مع الكلام الذي فيه . وشريك قد تابع

زهيراً كما مرّ ، مع بقية المتابعات ، فأين قيسٌ منهم !؟

* أمّا قول الترمذيّ - رحمه الله - أن سماع إسرائيل من جدّه =

= قديم ، فلا يُسلم له .

فقد قال أحمد :

« إسرائيل ، عن أبي إسحق فيه لِينٌ ، سمع منه بأخرة » .

وقال أيضاً :

« إذا اختلف زكريا وإسرائيل ، فإن زكريا أحبّ إلى في أبي إسحق ،

ثمّ قال : ما أقربهما ، وحديثُهُما في أبي إسحق لينٌ ، سمعا منه بأخرة » .

وقال ابن معين :

« زكريا ، وزهير ، وإسرائيل حديثهم في أبي إسحق قريبٌ من

السواء » .

فثبت بذلك أن إسرائيل سمع من أبي إسحق بعد اختلاطه ، فلا وجه

لترجيحه على زهير . وهذا واضحٌ جداً .

* قُلْتُ : فنخلصُ مما سبق إلى القول بأنّ حديث زهير أرجح ،

فقدمه على حديث إسرائيل ، فينتفى الاضطرابُ بالترجيح كما أسلفنا ،

لأن الاختلاف على الحفاظ في الحديث لا يوجبُ أن يكون مضطرباً إلا

بشرطين - كما يقولُ الحافظ :

أحدهما : استواءٌ وجوه الاختلاف ، فمتى رُجح أحد الأقوال قُدّم ،

ولا يُعلُّ الصحيحُ بالمرجوح .

ثانيهما : مع الاستواء أن يتعذر الجمعُ على قواعد المحدثين ، ويغلبُ

على الظنّ أن ذلك الحافظ لم يضبط ذلك الحديث بعينه ، فحينئذٍ يُحكّمُ

على تلك الرواية وحدها بالاضطراب ، ويتوقف عن الحكم بصحة ذلك

الحديث لذلك . وهنا يظهرُ عدم استواء وجوه الاختلاف على أبي إسحق

فيه ، لأنّ الروايات المختلفة عنه ، لا يخلو إسنادُ منها من مقالٍ غير =

= الطريقين المقدم ذكرهما عن زهير ، وعن إسرائيل ، مع أنه يمكن رد أكثر الطرق إلى رواية زهيرٍ . اهـ .
ثم اعلم أن ترجيح أوى زرعة لحديث إسرائيل ، فهو بالنسبة لما ساقه من طرق ، وليس فيها طريق زهير . وهذا يظهر بأدنى تأملٍ .

* * *

أما الوجه الثالث : فرعمُ الشاذكونى أن أبا إسحق دلس هذا الحديث . فالجوابُ عنه من وجوهٍ :
الأول : أن الشاذكونى - واسمه سليمان بن داود - كان ضعيفاً مطروحاً حتى قال فيه البخارىُّ : « هو أضعف عندى من كلِّ ضعيفٍ » ، فلا يُقبل قوله . وليس له بينة على ما يقول إلا مجرد لفظٍ يحتمل أكثر من وجهٍ .

الثانى : أن البخارىُّ عقب بعد الحديث برواية يوسف بن أبى إسحق ، عن أبيه ، قال : حدثنى عبد الرحمن بن الأسود . فزالت ريبة التدليس . ولكن يمكن للمعترض أن يقول : ما أورده البخارىُّ إنما يفيد فى المتابعات ، أما فى إثبات سماع راوٍ من آخر ففيه نظر ، لاسيما وإبراهيم ابن يوسف متكلمٌ فى حفظه ، فمثله قد يخطئ ، فيجعل العننة تصريحاً بالسماع . فلا يعول عليه فى هذا البحث .

فالجوابُ من وجهين :

أ- قال ابن دقيق العيد - رحمه الله - كما فى « نصب الراية » (٢١٦/١ - ٢١٧) : « وذكرُ البخارىُّ لرواية إبراهيم بن يوسف لعضد رفع التدليس ، مما يقتضى أنه فى حيز من ترجح به . ويؤيدُ =

= ذلك أن ابن أبي حاتم قال : سمعتُ أبي يقول : يُكتبُ حديثه ، وهو حسنُ الحديثِ .

ب - وما قاله الإسماعيليُّ في « مستخرجه » بعد أن روى الحديث من طريق يحيى القطان عن زهير ، من أن هذا مما لم يدلّسه أبو إسحق قال : « لأن يحيى القطان لا يرضى أن يأخذ عن زهير ، ما ليس بسمعاً لشيخه .

قال الحافظ :

« وكأنه عرف هذا بالاستقراء من حال يحيى ، والله أعلم .

(تنبيه) قال الحافظ في « الفتح » (٢٥٨/١) :

« قوله : « هذا ركس » كذا وقع هنا بكسر الراء وإسكان الكاف ، فقييل : هي لغة في « رجس » بالجيم . ويدلُّ عليه رواية ابن ماجه وابن خزيمة في هذا الحديث ، فإنها عندهما بالجيم . وقيل الرُكْسُ الرجيعُ . ردُّ من حالة الطهارة إلى حالة النجاسة . قاله الخطابي وغيره والأولى أن يقال : ردُّ من حالة الطعام إلى حالة الزوث . وقال ابن بطال : لم أر هذا الحرف في اللغة ، يعني : « الرُكْس » بالكاف .

وتعقبه أبو عبد الملك بأن معناه : الردُّ ، كما قال تعالى : ﴿ أُرْكِسُوا فِيهَا ﴾ أي رُدُّوا ، فكأنه قال : هذا ردُّ عليك . انتهى ، ولو ثبت ما قال لكان بفتح الراء ، يُقال : رَكَسَهُ رَكَسًا ، إذا رَدَّهُ . وفي رواية الترمذى : هذا ركسٌ ، يعني نجسًا . وهذا يؤيِّد الأول . وأغرب النسائي فقال عقب هذا الحديث : الرُكْسُ طعام الجنِّ ، وهذا إن ثبت في اللغة فهو مريحٌ من الإشكال . اهـ .

= * قُلْتُ : الذى يظهر لى أَنَّ النسائى لم يرد المعنى اللُّغوى ، وإنما أراد معنى ما ورد فى بعض الأحاديث التى تقدم ذكرها أن الروث طعامُ الجنِّ . فهذا مرادُه . والله أعلمُ .

* * *

بَاب

الرُّخْصَةُ فِي الاسْتِطَابَةِ بِحَجْرِ وَاحِدٍ

٤٣ - أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ هَلَالِ بْنِ يَسَافٍ ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ قَيْسٍ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : « إِذَا اسْتَجَمَرْتَ ، فَأَوْتِرْ » .

٤٣ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ ، وَيَأْتِي بِرَقْمٍ (٨٩) .
* هَلَالُ بْنُ يَسَافٍ ، وَيُقَالُ : « أَسَافٌ » ، وَالأَوَّلُ أَشْهُرٌ ، هُوَ الأَشْجَعِيُّ ، الكَوْفِيُّ .
أَخْرَجَ لَهُ الجَمَاعَةُ ، إِلاَّ البُخَارِيُّ تَعْلِيْقًا ، وَهُوَ ثِقَةٌ .
وِثْقُهُ ابْنُ مَعِينٍ ، وَابْنُ سَعْدٍ ، وَالعَجَلِيُّ ، وَابْنُ حَبَّانٍ .

* * *

والحديث أخرجه الترمذی (٢٧) ، وابن ماجة (٤٠٦) ، وأحمد (٣١٣/٤ ، ٣٢٩ ، ٣٤٠) ، والحميدی (٨٥٦) ، والطيالسی (١٢٧٤) ، وأبو عبيد في « كتاب الطهور » (ق ٢/٣٤) ، وابن أبي شيبة (٢٧/١) ، ويعقوب بن سفيان في « المعرفة » (٣٣٤/١) ، وابن حبان (١٤٩) ، والطبرانی في « الكبير » (ج ٧ / رقم ٦٣٠٦ ، ٦٣٠٧ ، ٦٣٠٨ ، ٦٣٠٩ ، ٦٣١٠ ، ٦٣١١ ، ٦٣١٢ ، ٦٣١٣) ، وابن المنذر في « الأوسط » (ج ١ / رقم ٣١٥) ، والطحاوی في « شرح المعاني » (١٢١/١) ، والبيهقی في « المعرفة » =

= (٢٨٣/١ - ٢٨٤) ، والخطيبُ في « تاريخه » (٢٨٦/١) ، وفي « الموضح » (٧٢/٢ ، ١٦٣ ، ٣٠٣) من طريق عن منصور ، عن هلال بن يساف ، عن سلمة بن قيس به .

قال الترمذِيُّ :

« هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ » .

وقد رواه عن منصور بن المعتمر جماعةٌ ، منهم :

« سفيان الثورِيُّ ، وجريير بن عبد الحميد ، وابن عيينة ، ومعمربن راشد ، وحماد بن زيد ، وأبو الأحوص ، وشعبة ، وزائدةُ بنُ قدامة ، وقيسُ بنُ الربيع ، وأبو عوانة وضاح » .

(تنبيه) هذا الحديث عزاه الحافظ في « التلخيص » (١١١/١)

لأصحاب السنن ، وقد علمت من التخريج أن أبا داود - منهم - لم يروه . فكُنْ منه على ذُكْرٍ . والله الموفق .

* * *

الاجتزاء فى الاستطابة بالحجارة دون غيرها

٤٤ - أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ قُرْطٍ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : « إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْغَائِطِ ، فَلْيَذْهَبْ مَعَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ ، فَلْيَسْتَطِبْ بِهَا ، فَإِنَّهَا تَجْزِي عَنْهُ » .

٤٤ - إسناده ضعيف ، وهو حديث صحيح

* عبد العزيز بن أبى حازم ، هو أبو تمام المدنى .
أخرج له الجماعة ، ووثقه المصنف ، وابن نمير ، والعجلئى ، وابن سعد ، وابن حبان ، وغيرهم .

وقال أبو حاتم :

« صالح الحديث » .

* أبوه ، هو سلمة بن دينار ، أبو حازم المدنى .
وثقه أحمد ، وأبو حاتم ، والمصنف ، والعجلئى ، وابن خزيمة فى آخرين .

* مسلم بن قُرط ، لا يُعرف كما قال الذهبى .

قال الحافظ فى « التهذيب » :

« هو مقلٌ جداً ، وإذا كان مع قلة حديثه يخطئ ، فهو ضعيف » .

وقد أطلق الحافظ عليه الضعف لخطئه اعتماداً على قول ابن حبان الذى

نقله عنه الحافظ وهو « يخطئ » ولكنى لم أجد هذه العبارة فى

« الثقات » (٤٤٧/٧) فالله أعلم .

= ولما ذكره الحافظ في «التقريب» قال : «مقبول» !
وكان الصواب أن يقول «ضعيف» كما قال في «التهذيب» .

* * *

أخرجه أبو داود (٤٠) ، والدَّارِمِيُّ (٦٧٦/١٣٧/١) والبخارِيُّ
في «الكبير» (٢٧١/١/٤) ، وأحمدُ (١٠٨/٦ ، ١٣٣) ، وأبو يعلى
(ج٧ / رقم ٤٣٧٦) ، والطحاويُّ في «شرح المعاني» (١٢١/١) ،
والدَّارِقُطْنِيُّ (٥٤/١ - ٥٥) ، والبيهقيُّ (١٠٣/١) من طرقٍ عن
أبي حازمٍ ، عن مسلم بن قُرْط ، عن عروة ، عن عائشة به .
وقد رواه عن أبي حازم : «ولده عبد العزيز ، ويعقوب بن
عبد الرحمن ، وهشام بن سعد» .

قال الدَّارِقُطْنِيُّ :

«إسناده صحيح» !

وذكر الحافظ في «التهذيب» أن الدَّارِقُطْنِيَّ حسنه .
ونقل النووي في «المجموع» (٩٣/٢ ؛ ٩٦) عن الدارقطني ،
قال :

«إسناده حسنٌ صحيحٌ» !

* قُلْتُ : كذا قال الدارقطني ، وفيه نظر لجهالة مسلم بن قرط
كما تقدم ذكره .

ولكن للحديث شواهدٌ ، منها حديث سلمان الفارسي رضي الله عنه
وقد مرَّ تخريجُه برقم (٤١) .

ومنها حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه مرفوعاً :

«إذا تعوَّط أحدكم فليتمسح بثلاثة أحجارٍ ، فإن ذلك كافي» =

= أخرجہ الطبرانی فی « الكبير » (ج ٤ / رقم ٤٠٥٥) ، وفي « الأوسط » (٣٣ - مجمع البحرين) من طريق عثمان بن أبي سودة ، عن أبي شعيب الحضرمي ، عن أبي أيوب .
قال الهيثمي في « المجمع » (٢١١ / ١) :
« رواه الطبراني إلا أن أبا شعيب صاحب أبي أيوب لم أر فيه تعديلاً ولا جرحاً » . اهـ .
فحديثه حسنٌ في الشواهد .
وقد مرت أحاديثُ أخرى في هذا المعنى . والله الموفقُ .

* * *

الاستنجاء بالماء

٤٥ - أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا النَّضْرُ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا مَالِكُ شُعْبَةَ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ ، أَحْمَلُ أَنَا وَغُلَامٌ مَعِيَ نَحْوِي إِدَاوَةً مِنْ مَاءٍ ، فَيَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ .

٤٥ - اسناده صحيح

* النضر هو ابن شميل المازني ، أبو الحسن البصري .
أخرج له الجماعة . وهو ثقة .
وثقه ابن معين ، وابن المديني ، والمصنف ، وأبو حاتم في آخرين .
وقال العباس :
« كان أروى الناس عن شعبة » .
* عطاء بن أبي ميمونة ، أبو معاذ ، مولى أنس
أخرج له الجماعة ، إلا الترمذي .
وثقه ابن معين ، وأبو زرعة ، والمصنف ، ويعقوب الفسوي .
وقال أبو حاتم :
« صالح ، لا يُحتجُّ به ، وكان قدرياً » .
* قلت : إن كان عدم الاحتجاج به بسبب القدر ، ففيه نظر ،
لأن ذلك غير قادح على الراجح ، وإن كانت بسبب أخطاء وقعت منه
كما قال ابن عدى ، فيبدو أن خطأه لم يكن كثيراً ، وقد احتج به
الشيخان .

= وقال الجوزجاني :
« كان رأساً في القدر » .
فأنكره الذهبي ، وقال :
« بل هو قدرتي صغير ! »

* * *

والحديث أخرجه البخاري (٢٥١/١ ، ٢٥٢ ، ٥٧٥ - ٥٧٦ -
فتح) ، ومسلم (١٦٢/٣ نووي) ، وأبو عوانة (١٩٥/١) ،
والدارمي (١٣٨/١) ، وأحمد (١١٢/٣ ، ١٧١) ، والطيالسي
(٢١٣٤) والبغوي في « مسند ابن الجعد » ، (١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ،
١٣١٢) ، وابن خزيمة (٤٦/١) ، وابن حبان (١٤٢٩/٥٠٩/٢) ،
وابن أبي شيبة (١٥٢/١) وابن الجارود (٤١) ، وابن أبي شريح في
« جزء يبسي » (٧٧) ، وابن عدي في « الكامل » (٢٠٠٥/٥) ،
والبيهقي (١٠٥/١) ، وابن حزم في « المحلى » (٩٦/١ - ٩٧) ،
والبغوي في « شرح السنة » (٣٨٩/١) ، والذهبي في « الدينار »
(٣٧) وفي « السير » (٤٩٠/١١) من طرق عن شعبة ، عن عطاء بن
أبي ميمونة ، عن أنس .

وقد رواه عن شعبة جماعة من أصحابه ، منهم :
« غندر ، ووكيع ، وروح بن القاسم ، وأبو داود الطيالسي ، وأبو الوليد
الطيالسي ، ويزيد بن هارون ، ووهب بن جرير ، وعبد الصمد العنبري ،
وسالم بن قتيبة ، وعلي بن المدني ، والأسود بن عامر ، وسليمان بن
حرب » .

= وتابع شعبة عليه ، خالد الحذاء ، عن عطاء بن أبي ميمونة .

= أخرجہ مسلمؒ ، وأبو عوانة ، وأبو داود (٤٣) ، وابنُ المنذر في « الأوسط » (ج ١ / رقم ٣٢٠) ، وأبو القاسم البغوی في « مسند ابن الجعد » (١٣١٠) من طرقٍ عن خالد الحذاء به .

* * *

٤٦ - أَخْبَرَنَا فُتَيْبَةُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ
مُعَاذَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ : « مُرِّنَ أَرْوَاجُكُنَّ أَنْ يَسْتَطِيبُوا بِالْمَاءِ ،
فَأِنِّي أَسْتَحْبِيهِمْ مِنْهُ . إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ
كَانَ يَفْعَلُهُ » .

٤٦ - حَدِيثٌ صَحِيحٌ

* أبو عوانة ، اسمه الوضاح بن عبد الله اليشكرى .
أخرج له الجماعة ، وهو ثقةٌ ثبتٌ إذا حدث من كتابه ، فإن حدث
من حفظه فربما وهم . وقد وثقه فحول الأئمة .

ولكن قال ابنُ المدينى :

« كان أبو عوانة فى قتادة ضعيفاً ، لأنه كان قد ذهب كتابه » .
ولكنه توبع كما يأتى إن شاء الله .

* معاذة ، هى بنت عبد الله العدوية ، أم الصهباء .

قال ابنُ معين :

« ثقةٌ حجةٌ » .

وذكرها ابنُ حبان فى « الثقات » (٤٦٦/٥) وقال :

« كانت من العابدات . وكانت تقول : صحبتُ الدنيا سبعين سنة ،

فما رأيتُ فيها قرة عين قط » .

* * *

أخرجه الترمذى (١٩) قال : حدثنا قتيبة ، ومحمد بن عبد الملك بن

أبى الشوارب البصرى ، قالا : حدثنا أبو عوانة ، عن قتادة ، عن

=

معاذة ، عن عائشة به .

= وتابعه همام بن يحيى ، عن قتادة بإسناده سواء .
أخرجه أحمد (٩٥/٦ ، ١٢٠ ، ١٣٠) ، وابن المنذر في
« الأوسط » (ج ١ / رقم ٣١٩) ، وأبو يعلى (ج ٨ / رقم ٤٥٨٩) .
وكذا سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة .
أخرجه ابن أبي شيبة (١٥٢/١) وأحمد (٢٣٦/٦) ، وأبو يعلى
(ج ٨ / رقم ٤٥١٤) ، والبيهقي (١٠٥/١ - ١٠٦) .
وكذا أبان بن يزيد العطار ، عن قتادة .
أخرجه أحمد (١١٤/٦) حدثنا سويد بن عمرو ، ثنا أبان وقد توبع
قتادة .

تابعه يزيد بن أبي يزيد الرشك ، عن معاذة به .
أخرجه أحمد (١١٣/٦) حدثنا يونس ، ثنا أبان ، عن قتادة ، ويزيد
الرشك ، عن معاذة .

قال الترمذى :

« حديث حسن صحيح » .

وقال النووي في « المجموع » (١٠١/٢) :

« حديث صحيح » .

* **قُلْتُ** : وقد صرح قتادة بالتحديث في رواية لأحمد (١٣٠/٦) .

قال الدارقطني في « العلل » (ج ٥ / ق ٢ / ١٠٢ - ١ / ١٠٣) وقد

سئل عن هذا الحديث :

« اختلف في رفعه على معاذة . فرواه قتادة عن معاذة ، واختلف عنه

في رفعه . فرفعه معمر ، وحماد بن يزيد ، عن أيوب ، عن أبي قلابة ،

عن معاذة ، عن عائشة ، ورفعه إبراهيم بن طهمان عن أيوب . =

= ورواه يزيد الرشك ، واختلف عنه - فرفعه أبان العطار ، وعبد الله ابن شوذب ، عن يزيد الرشك . ورفعه شعبة وحماد بن زيد عنه . ورواه عاصم الأحول ، عن معاذة ، عن عائشة موقوفاً أيضاً . ورواه ابن حسان ، واختلف عنه . فرواه عمر بن المغيرة ، عن هشام ابن حسان ، عن عائشة بنت عرار (؟) ، عن معاذة ، عن عائشة ، ورفعه إلى النبي صلى الله عليه و على آله وسلم . وتابعه زائدة ، عن هشام بن حسان ، على إسناده إلا أنه وقفه عن عائشة . ورواه عبد الله بن رجاء المكي ، عن هشام ، عن معاذة ، عن عائشة مرفوعاً . وأسقط منه « عائشة بنت عرار » . ووقفه إسحاق بن سويد ، عن معاذة ، ورفعه صحيح . ورواه يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن عائشة مرفوعاً . وكذلك الأوزاعي ، عن أبي عمار ، عن عائشة « . اهـ . وكذلك رجح أبو زرعة المرفوع ، فقال - كما في « علل الحديث » (ج ١ / رقم ٩١) لابن أبي حاتم : « حديث قتادة مرفوع أصح . وقاتدة أحفظ ، ويزيد الرشك ليس به بأس » .

* * *

قال الترمذی :

« وفي الباب عن جرير بن عبد الله البجلي ، وأنس ، وأبي هريرة » .

* * *

أولاً : حديث جرير بن عبد الله ، رضي الله عنه
* قُلْتُ : يأتي تخريجه برقم (٥١) إن شاء الله .

* * *

ثانياً : حديث أنس ، رضي الله عنه

مَرَّ تخريجه برقم (٤٥) .

.....

= ثالثاً : حديث أبي هريرة ، رضي الله عنه
يأتي - إن شاء الله - برقم (٥٠) .

* * *

النَّهْيُ عَنِ الْإِسْتِجَاءِ بِالْيَمِينِ

٤٧ - أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَسْعُودٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا خَالِدٌ ، قَالَ :
أَنْبَأَنَا هِشَامٌ ، عَنْ يَحْيَى ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ ،
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ
فَلَا يَنْتَفِسُ فِي إِنْائِهِ ، وَإِذَا أَتَى الْخَلَاءَ فَلَا يَمَسُّ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ ، وَلَا
يَتَمَسَّحُ بِيَمِينِهِ » .

٤٧ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ

* إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَسْعُودٍ ، هُوَ الْجَحْدَرِيُّ ، أَبُو مَسْعُودٍ الْبَصْرِيُّ
لَمْ يَخْرُجْ لَهُ مِنَ الْجَمَاعَةِ سِوَى الْمَصْنُفِ ، وَرَوَى عَنْهُ (١٤٨) حَدِيثًا
وَوَثِقَهُ هُوَ ، وَابْنُ حَبَانَ .
وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ :
« صَدُوقٌ » .

* خَالِدٌ ، هُوَ ابْنُ الْحَارِثِ بْنِ عُيَيْدِ بْنِ سَلِيمَانَ ، أَبُو عَثْمَانَ الْبَصْرِيُّ
أَخْرَجَ لَهُ الْجَمَاعَةُ ، وَهُوَ ثِقَةٌ ثَبَّتْ .
وَثِقَهُ ابْنُ مَعِينٍ ، وَالْمَصْنُفُ ، وَأَبُو حَاتِمٍ ، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي آخِرِينَ .
وَقَالَ أَحْمَدُ :

« إِلَيْهِ الْمُنْتَهَى فِي الثَّبَاتِ بِالْبَصْرَةِ » .

* وَهَشَامٌ هُوَ الدِّسْتَوَائِيُّ .

* وَيَحْيَى ، هُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ .

* * *

وَقَدْ مَرَّ تَخْرِيجُهُ بِرَقْمِ (٢٤) فَانظُرْهُ .

٤٨ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا
عَبْدُ الْوَهَّابِ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ ابْنِ
أَبِي قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ
يَتَنَفَّسَ فِي الْإِنَاءِ ، وَأَنْ يَمَسَّ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ ، وَأَنْ يَسْتَطِيبَ بِيَمِينِهِ .

٤٨ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ

* عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن المسور الزهرى البصرى
أخرج له الجماعة ، حاشا البخارى .
وثقه المصنف وروى عنه (٢٦) حديثاً . وكذا وثقه ابن حبان ،
والدارقطنى ، وقال : « قليل الخطأ » .
وقال أبو حاتم :
« صدوق » .

* عبد الوهاب ، هو ابن عبد المجيد بن الصلت الثقفى ،
أبو محمد .
أخرج له الجماعة ، وهو ثقة ، وما ضره اختلاطه كما يأتى .
وثقه ابن معين ، والعجلئى ، وابن سعدٍ وقال : « فيه ضعف » !
أما ابن أبى حاتم فترجمه فى « الجرح والتعديل » (٧١/١/٣)
وجعله اثنين فترجم مرة لعبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت ، ومرة
لـ « عبد الوهاب الثقفى » ثم قال : « سألت أبى عنه ، فقال : مجهول »!
فتعقبه الذهبى بأنهما واحد ، وقال :
« وأما الثقفى فثقة مشهور » .
وقد تكلم بعض العلماء فيه من جهة أنه اختلط .
=

= قال ابن معين :

« اختلط بأخرة » .

وقال عمرو بن علي :

« اختلط حتى كان لا يعقل ، وسمعه وهو مختلط يقول : حدثنا محمد

ابن عبد الرحمن بن ثوبان ، باختلاط شديد » .

وقال عقبه بن مكرم :

« اختلط قبل موته بثلاث سنين أو أربع سنين » .

وكذا قال أبو داود والعقيلي أنه تغير

عقب الذهبي في « السير » (٢٣٩/٩) بقوله :

« لكن ما ضره تغيره ، فإنه لم يحدث زمن التغير بشيء » .

ومستند الذهبي في ذلك ما رواه العقيلي في « الضعفاء » (ق ٢/١٣٠)

بسند صحيح إلى أبي داود قال : جرير بن حازم ، وعبد الوهاب الثقفي

تغيرا ، فحجب الناس عنهم » .

وقد ساق العقيلي حديثاً تفرد به عبد الوهاب ، فتعقبه الذهبي في

« الميزان » بقوله : « الثقفي لا يُنكر له إذا تفرد بحديث ، بل وبعشرة » .

* أيوب ، هو ابن تيممة السخيتاني ، أبو بكر البصري

وهو من أقران يحيى بن أبي كثير ، الذي روى عنه هذا الحديث .

أخرج له الجماعة ، وهو ثقة نبيل ، أحد الفحول .

قيل لأحمد :

« تقدم أيوب على مالك ؟ قال : نعم ! »

وقال وهب لمالك :

= « ليس أحدٌ أحفظ عن نافع من أيوب ؟ » فتبسم !

= وقال مالك :

« كنا ندخل على أيوب السخيتاني ، فإذا ذكرنا له حديث رسول الله صلى الله عليه و على آله وسلم ، بكى حتى نرحمه » .
ومن غرر كلامه :

« ما صدق عبد قط ، فأحبَّ الشهرة » .
وقد وثقه الجمع ، ولا أعلم لأحدٍ فيه جرحه
وقد قال أبو حاتمٍ : « ثقةٌ لا يُسأل عن مثله » .

* * *

وقد سبق تخرُّج الحديث ، فانظر ما قبله .

* * *

٤٩ - أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ ، وَشَعِيبُ بْنُ يُوسُفَ ، وَاللَّفْظُ لَهُ ،
 عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ مَنْصُورٍ وَالْأَعْمَشِ ،
 عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ سَلْمَانَ ، قَالَ : قَالَ
 الْمُشْرِكُونَ : إِنَّا لَنَرِي صَاحِبِكُمْ يَعْلَمُكُمْ الْخِرَاءَةَ ؟!
 قَالَ : أَجَلٌ ، نَهَانَا أَنْ يَسْتَنْجِيَ أَحَدُنَا بِيَمِينِهِ ، وَيَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ ،
 وَقَالَ : « لَا يَسْتَنْجِيَ أَحَدُكُمْ بِدُونِ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ » .

٤٩ - اسْنَادُهُ صَحِيحٌ

* شعيب بن يوسف ، هو أبو عمرو النسائي
 لم يخرج له أحدٌ من الجماعة سوى المصنف
 روى عنه المصنف (١٩) حديثاً وقال : « ثقةٌ مأمونٌ » .
 وقال أبو حاتم :
 « صدوقٌ » .
 وقال أبو زرعة الرازي :
 « ثقةٌ ، قدم علينا ، وكان صاحب حديثٍ » .

* * *

وقد تقدم تخريجه برقم (٤١) .

* * *

بَابُ

دَلَكِ الْيَدِ بِالْأَرْضِ بَعْدَ الْاِسْتِجَاءِ

٥٠ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ الْمَخْرَمِيُّ ، قَالَ :
حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ شَرِيكِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ جَرِيرٍ ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ ،
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ ،
فَلَمَّا اسْتَجَى ذَلِكَ يَدَهُ بِالْأَرْضِ .

٥٠ - إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ

* محمد بن عبد الله بن المبارك المخرمي ، أبو جعفر البغدادي
أخرج له البخاري ، وأبو داود
روى عنه المصنف (٦٥) حديثاً ووثقه هو وأبو حاتم ،
والدارقطني ، وابن حبان ، ومسلمة بن قاسم ، وابن ماكولا .
* إبراهيم بن جرير ، تأتى ترجمته فى الحديث القادم إن شاء الله .
* أبو زرعة ، هو ابن عمرو بن جرير بن عبد الله البجلي .
أخرج له الجماعة ، وهو ثقة .
وثقه ابن معين ، وابن خراش ، وزاد : « صدوق » .

* * *

والحديث أخرجه أبو داود (٤٥) ، وابن ماجة (٣٥٨) ، وأحمد
(٣١١/٢ ، ٤٥٤) ، وابن حبان (١٣٨) ، والبيهقي (١٠٦/١) -
(١٠٧) من طريق شريك النخعي ، عن إبراهيم بن جرير ، عن
أبي زرعة ، عن أبي هريرة به .

= ووقع عند « أبى داود » السند هكذا : « إبراهيم بن جرير ، عن المغيرة ، عن أبى زرعة ، عن أبى هريرة . فوجد « المغيرة » فى الإسناد خطأ ، وقد ذكر شارح سنن أبى داود دلائل على ذلك ، فراجع بحثه فى ذلك (٦٧/١ - ٦٨) .

* قُلْتُ : وهذا سندٌ فيه ضعفٌ من أجل شريك النخعى ، فقد كان سيئ الحفظ .

أما الشيخ أبو الأشبال رحمه الله فصحح هذا الإسناد كما فى « شرح المسند » (٢٣٩/١٥) ، وإنما صححه جريراً منه على أن شريك النخعى ثقةٌ ! وقد أشرنا إلى خطأ ذلك فى الحديث (٢٩) فراجعهُ .

وقال النووى فى « المجموع » (١٠٢/٢) :
« ولم يضعفه أبو داود ، ولا غيره وإسناده صحيحٌ إلا أن فيه شريك بن عبد الله القاضى ، وقد اختلفوا فى الاحتجاج به » !
وقد اختلف على إبراهيم بن جرير فى إسناده ، وانظر الحديث القادم .

* * *

٥١ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ الصَّبَّاحِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ - يَعْنِي ابْنَ حَرْبٍ - ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ ابْنُ جَرِيرٍ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فَأَتَى الْخَلَاءَ ، فَقَضَى الْحَاجَةَ ، ثُمَّ قَالَ : « يَا جَرِيرُ ! هَاتِ طَهُورًا » فَأَتَيْتُهُ بِالْمَاءِ فَاسْتَنْجَى بِالْمَاءِ ، وَقَالَ بِيَدِهِ ، فَذَكَرَ بِهَا الْأَرْضَ .

قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ :

« هَذَا أَشْبَهُهُ بِالصَّوَابِ مِنْ حَدِيثِ شَرِيكِ ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ » .

٥١ - إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ لِانْقِطَاعِهِ .

* أحمد بن الصباح ، هو النهشلي ، أبو جعفر الرازي أخرج له البخاري وأبو داود .

لم يرو عنه المصنف سوى هذا الحديث .

وقد وثقه هو ، وابن حبان ، وزاد هذا : « يُغْرَبُ عَلَى اسْتِقَامَتِهِ » .

* شعيب بن حرب ، هو المدائني أبو صالح البغدادي .

أخرج له البخاري ، وأبو داود . ووثقه ابن معين ، وأبو حاتم ، والمصنف ، وابن سعد ، والدارقطني ، وابن حبان ، في آخرين .

وفي « الضعفاء » للبخاري :

« شعيب بن حرب منكر الحديث ، مجهول » .

قال الحافظ :

« والظاهر أنه غيره » .

== * قُلْتُ : هو غيره يقيناً ، وقد فرّق بينهما الذهبي .

* أبان بن عبد الله البجلي ، أخرج له أصحاب السنن .

ووثقه أحمد ، وابن معين ، وابن نمير ، والعجلي .

قال ابن عدي :

« هو عزيز الحديث ، عزيز الروايات ، ولم أجد له حديثاً منكر المتن

أذكره ، وأرجو أنه لا بأس به » .

أما النسائي المصنّف ، فقال :

« ليس بالقوى » .

وهذا تليين هين .

أمّا ابن حبان فقد غلا في جرحه ، فقال :

« كان ممن فحش خطؤه ، وانفرد بالناكير !! »

* إبراهيم بن جرير بن عبد الله البجلي .

أخرج له أبو داود ، وابن ماجه . وهو صدوق .

قال ابن معين ، وأبو حاتم ، وأبو داود :

« لم يسمع من أبيه » .

وقال ابن سعد ، وإبراهيم الحرابي في « كتاب العلل » :

« ولد بعد موت أبيه » .

وقال ابن عدي :

« يقول في بعض رواياته : حدثني أبي ، ولم يُضَعَّف في نفسه ، وإنما

قيل : إنه لم يسمع من أبيه ، وأحاديثه مستقيمة تُكتب عنه »

فتعقبه الحافظ بقوله :

« إنما جاءت روايته عن أبيه بتصريح التحديث منه من طريق داود

ابن عبد الجبار عنه . وداود ضعيف ، وقد نسبه بعضهم للكذب » . =

* * *

= والحديث أخرجه ابنُ ماجة (٣٥٩) ، والدارمِيُّ (١٣٩/١) ،
وكذا ابن خزيمة (ج ١/رقم ٨٩) ، والبيهقيُّ (١٠٧/١) من طرق
عن أبان بن عبد الله ، عن إبراهيم بن جرير ، عن أبيه .
وقد رواه عن أبان جماعة منهم :

« شعيب بن حرب ، وأبو نُعيم الفضل بنُ دكين ، ومحمد بن
يوسف ، ومحمد بن عبيد الله أبو عثمان الكوفي » .

وخالفهم أبو أحمد الزبيرى وأبو داود ، ومحمد بن يوسف فرووه عن
أبان بن عبد الله ، حدثني مولى لأبي هريرة ، سمعت أبا هريرة فذكره
بنحوه

فجعل الحديث من « مسند أبي هريرة » .
أخرجه أحمد (٣٥٨/٢) ، والدارمِيُّ (١٣٨/١ - ١٣٩) ،
والبيهقيُّ (١٠٧/١) وابنُ عديِّ في « الكامل » (٣٧٩/١) عن أبي يعلى ،
وهو في « مسنده » (ج ١٠/رقم ٦١٣٦) .
فإمَّا أن يكون الاختلاف فيه من أبان ، أو يكون له فيه شيخان والله
أعلم .

وقد اختلف شريكُ النخعي وأبان بن عبد الله في هذا الحديث على
إبراهيم بن جرير . فرجح المصنّف حديث أبان .
قال ابنُ المواق :

« معنى كلام النسائي أن كون الحديث من « مسند جرير » أولى من
كونه من « مسند أبي هريرة » ، لأنَّه حديث صحيحٌ في نفسه ، فإن
إبراهيم بن جرير لم يسمع من أبيه شيئاً ، قاله يحيى بن معين ... » اهـ .
وقال الشيخُ ولَّى الدين ابن العراق :

= « وفي ترجيح النسائي رواية أبان على رواية شريك نظرًا ، فإن شريكاً أعلى وأوسع رواية وأحفظ ، وقد أخرج له مسلم في « صحيحه »^(١) ، ولم يُخرج لأبان المذكور . مع أنه اختلف عليه فيه ، فرواه الدارقطني والبيهقي من طريقين عنه ، وعن مولى لأبي هريرة ، عن أبي هريرة ، وهذا الاختلاف على أبان مما يُضعف روايته ، على أنه لا يمتنع أن يكون لإبراهيم فيه إسنادان ، أحدهما عن أبي زرعة ، والآخر عن أبيه ، وأن يكون لأبان فيه إسنادان أحدهما عن إبراهيم بن جرير ، والآخر عن مولى لأبي هريرة » . اهـ .

* قُلْتُ : وما ذهب إليه ابنُ العراقي هو الذي أميلُ إليه ، لاسيما إذا أضيف إلى حديث شريك ، ما رواه أبان عن مولى لأبي هريرة ، عن أبي هريرة . وهو أحد أوجه الخلاف على أبان فيه . والله تعالى أعلم .

* * *

(١) هذا يوهّم أن مسلماً احتج بشريك ، وهذا غير صحيح ، لأن مسلماً أخرج له في الشواهد والمتابعات ، وبهذا يظهر أن تفضيل شريك على أبان من هذه الجهة لا يجدي . والله أعلم .

تمَّ بحمد الله تعالى الجزء الأول
من « بذل الإحسان » ، ويتلوه
الجزء الثاني وأوله : أخبرنا هنادُ بنُ
السرى ، .. والله أسأل أن يتقبله
منى بقبولٍ جميلٍ ، وأن ينفع
به إنه ولى ذلك والقادر عليه .

وكتبه

أبو إسحاق الحوينى الأثرى

* * *

تم صف وتجهيزات هذا الجزء فى مطبعة الحرمين
٧٢ ش مصر والسودان - القاهرة - مصر ت : ٨٢٠٣٩٢
والحمد لله رب العالمين



فهارس بذل الإحسان

- ١ - الآيات القرآنية .
- ٢ - الأحاديث النبوية .
- ٣ - غريب الحديث .
- ٤ - الآثار .
- ٥ - شيوخ النسائي .
- ٦ - رجال الإسناد .
- ٧ - الموضوعات والفوائد .

فهرس الآيات القرآنية

الآية	الصفحة
* (سورة البقرة)	
وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات	(١٢٤) ص ١٣٦
* (سورة آل عمران)	
يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون	(١٠٢) (٥)
* (سورة النساء)	
يا أيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً	(١) (٥)
— ... أركسوا فيها	(٩١) ص ٣٧٣
* (سورة المائدة)	
... إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق	(٦) (١٤)
* (سورة الإسراء)	
... وإن من شىء إلا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم	(٤٤) (٢٩٦)
* (سورة الأحزاب)	
يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً	(٧١،٧٠) (٥)

« فهرس الحديث »

رقم الحديث الصفحة	الراوي	الحديث	المسلسل
١٧٧ ١٧	المغيرة بن شعبة	« ... أثنى بوضوء » .	١-
١٦٤ ١٥	ابن عمر	« أحفوا الشوارب وأعفوا اللحى » .	٢-
		« إذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة	٣-
٢١٩ ٢٢	أبو أيوب الأنصاري	« ولكن ليسرق أو ليغرب » .	
٣٧٤ ٤٣	سلمة بن قيس	« إذا استجمرت ، فأوتر » .	٤-
		« إذا استقيظ أحدكم من نومه ، فلا	٥-
		يغمس يده في وضوئه حتى يغسلها ثلاثا ،	
١٤ ١	أبو هريرة	« فإن أحدكم لا يدرى أين باتت يده » .	
		« إذا بال أحدكم فلا يأخذ ذكره	٦-
٢٤٣ ٢٤	أبو قتادة	« ... يمينه » .	
		« إذا دخل أحدكم الخلاء فلا يمس ذكره	٧-
٢٤٨ ٢٥	أبو قتادة	« ... يمينه » .	
		« إذا ذهب أحدكم إلى الغائط ، أو	٨-
٢١٢ ٢٠	أبو أيوب الأنصاري	« البول ، فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها » .	
		« إذا ذهب أحدكم إلى الغائط ، فليذهب	٩-
		معه بثلاثة أحجار ، فليستطب بها ، فإنها	
٣٧٦ ٤٤	عائشة	تجزى عنه » .	
		« إذا شرب أحدكم فلا يتنفس في إنائه ،	١٠-
		وإذا أتى الخلاء فلا يمس ذكره بيمينه ، ولا	
٣٨٦ ٤٧	أبو قتادة	« ... يمسح بيمينه » .	

- ١١- « أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أتى سباطة قوم فبال قائماً » . حذيفة ٢٦ ٢٥٠
- ١٢- « إن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أتى سباطة قوم فبال قائماً » . حذيفة ٢٧ ٢٥١
- ١٣- « إنما أنا لكم مثل الوالد أعلمكم، إذا ذهب أحدكم إلى الخلاء فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها ولا يستنج يمينه ، وكان يأمر بثلاثة أحجار ونهى عن الروث والرمة » . أبو هريرة ٤٠ ٣٤٤
- ١٤- « إنا لا - أو لن - نستعين على العمل من أراده ولكن اذهب أنت » . أبو موسى ٤ ٥٠
- ١٥- « إن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم توضأ ، فلما استنجدى ذلك يده بالأرض » . أبو هريرة ٥٠ ٣٩١
- ١٦- « إن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم مشى إلى سباطة قوم فبال قائماً » . حذيفة ٢٨ ٢٥٣
- ١٧- « إنهما يعذبان ، وما يعذبان في كبير ، أما هذا فكان لا يتنزه من بوله ، وأما هذا فإنه كان يمشى بالتميمة ... لعله يخفف عنهما ما لم ييبسا » . ابن عباس ٣١ ٢٦٨
- ١٨- « أو ما علمت ما أصاب صاحب بنى إسرائيل، كانوا إذا أصابهم شيء من البول قرضوه بالمقاريض ، فنهاهم صاحبهم فعذب في قبره » . عبد الرحمن ابن حسنة ٣٠ ٢٦٣
- ١٩- « خمس من الفطرة : الختان ، وحلق العانة ، ونتف الإبط ، وتقليم الأظفار ، وأخذ الشارب » . أبو هريرة ١١ ١٤٠

- ٢٠- « خمس من الفطرة : قص الشارب ،
وتنف الإبط ، وتقليم الأظفار ، والاستحداد ،
والختان » .
١٣٨ ١٠ أبو هريرة
- ٢١- « دخلت على رسول الله صلى الله عليه
وعلى آله وسلم وهو يستنُّ ، وطرف السواك
على لسانه وهو يقول عاً عاً » .
٤٥ ٣ أبو موسى
- ٢٢- « السواك مطهرة للفم ، مرضاة
للرب » .
٥٣ ٥ عائشة
- ٢٣- سلم المهاجر على النبي صلى الله عليه
وعلى آله وسلم وهو يبول ، فلم يرد عليه
حتى توضأ ، فلما توضأ رد عليه » .
٣٣٥ ٣٨ المهاجر بن قنفذ
- ٢٤- « الفطرة خمس : الاختتان ، والاستحداد ،
وقص الشارب ، وتقليم الأظفار ، وتنف
الإبط » .
١٢٢ ٩ أبو هريرة
- ٢٥- « الفطرة : قص الأظفار ، وأخذ
الشارب ، وحلق العانة » .
١٤١ ١٢ ابن عمر
- ٢٦- « قد أكثرت عليكم في السواك » .
٦٦ ٦ أنس بن مالك
- ٢٧- « كان إذا أراد الحاجة أبعد » .
١٧٤ ١٦ عبد الرحمن بن أبي قراد
- ٢٨- « كان إذا ذهب المذهب أبعد » .
١٧٧ ١٧ المغيرة بن شعبة
- ٢٩- « كان رسول الله صلى الله عليه وعلى
آله وسلم إذا دخل الخلاء أجهل أنا و غلام معي
إداوة من ماء فيستنجي بالماء » .
٣٧٩ ٤٥ أنس بن مالك
- ٣٠- « كان رسول الله صلى الله عليه وعلى
آله وسلم إذا دخل الخلاء قال : اللهم إني
أعوذ بك من الخبث والخبائث » .
١٩٥ ١٩ أنس بن مالك

- ٣١- « كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا قام من الليل يشوص فاه بالسواك » .
- ٣٢- « كان للنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قدح من عَيْدَانِ يبول فيه ، ويضعه تحت السرير » .
- ٣٣- « كان يبدأ النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا دخل بيته ، بالسواك » .
- ٣٤- « كنت أمشي مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فانتهى إلى سباطة قوم ، فبال قائماً ، فتنحيت عنه فدعاني ، وكنت عند عقبه حتى فرغ ، ثم توضأ ومسح على خُفَيْهِ » .
- ٣٥- « لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها بغائط أو بول ولكن شرقوا أو غربوا » .
- ٣٦- « لا يبولن أحدكم في جُحْرٍ » .
- ٣٧- « لا يبولن أحدكم في مستحمه ، فإن عامة الوسواس منه » .
- ٣٨- « لقد ارتقيت على ظهر بيتنا ، فرأيت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم على لبنتين مستقبل بيت المقدس لحاجته » .
- ٣٩- « لولا أن أشق على أمتي ، لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » .
- ٤٠- « مر رجل على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وهو يبول فسلم عليه فلم يرد السلام » .

٣٧ ٢

حذيفة

٣٠٤ ٣٢ أميمة بنت رقيقة

١١٩ ٨

عائشة

١٨٧ ١٨

حذيفة

٢١٥ ٢١ أبو أيوب الأنصاري

٣١٤ ٣٤ عبد الله بن سرجس

٣٢١ ٣٦ عبد الله بن مغفل

٢٣٠ ٢٣ عبد الله بن عمر

٦٨ ٧

أبو هريرة

٣٢٥ ٣٧

ابن عمر

- ٤١- « مُرْنُ أَزْوَاجِكُنَّ أَنْ يَسْتَطْبِئُوا بِالْمَاءِ ،
فَإِنِّي أَسْتَحْيِيهِمْ مِنْهُ ، إِنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَفْعَلُهُ . » عائشة ٤٦ ٣٨٢
- ٤٢- « مَنْ حَدَّثَكُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بِالْقَائِمَا فَلَا تَصَدَّقُوهُ ،
مَا كَانَ يَبُولُ إِلَّا جَالِسًا . » عائشة ٢٩ ٢٥٤
- ٤٣- « مَنْ لَمْ يَأْخُذْ مِنْ شَارِبِهِ فَلَيْسَ مِنَّا » زيد بن أرقم ١٣ ١٤٣
- ٤٤- « نَهَانَا أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ
أَوْ نَسْتَنْجِيَ بِأَيْمَانِنَا ، أَوْ نَكْتَفِي بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ
أَحْجَارٍ . » سلمان ٤١ ٣٤٨
- ٤٥- « نَهَى أَنْ يَتَنَفَسَ فِي الْإِنَاءِ ، وَأَنْ يَمْسَ
ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ ، وَأَنْ يَسْتَطْبِئَ بِيَمِينِهِ . » أبو قتادة ٤٨ ٣٨٧
- ٤٦- « نَهَى أَنْ يَسْتَطْبِئَ أَحَدُكُمْ بِعَظْمٍ أَوْ
رَوْثٍ . » عبد الله بن مسعود ٣٩ ٣٤١
- ٤٧- « نَهَانَا أَنْ يَسْتَنْجِيَ أَحَدُنَا بِيَمِينِهِ
وَيَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ . وَقَالَ : لَا يَسْتَنْجِيَ أَحَدُكُمْ
بِدُونَ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ . » سلمان ٤٩ ٣٨٩
- ٤٨- « نَهَى عَنِ الْبَوْلِ فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ . » جابر ٣٥ ٣١٨
- ٤٩- « وَقَدْ لَنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فِي قِصِّ الشَّارِبِ ، وَتَقْلِيمِ
الْأَظْفَارِ ، وَحَلْقِ الْعَانَةِ ، وَتَنْفِ الْإِبْطِ ، أَنْ لَا
تَتْرَكَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً . » أنس بن مالك ١٤ ١٥٨
- ٥٠- « يَا جَرِيرُ ! هَاتِ طَهْرًا ، فَأَتَيْتَهُ بِالْمَاءِ
وَاسْتَنْجَى بِالْمَاءِ . وَقَالَ بِيَدِهِ ، فَذَلِكَ بِهَا
الْأَرْضُ . » جرير ٥١ ٣٩٣

فهرس غريب الحديث

المعنى	الحديث/رقم الصفحة	الكلمة
— إناء صغير من جلد يُتخذ للماء .	٣٧٩/٤٥	— إداوة
— انخث أى انكسر وانثنى ، لاسترخاء أعضائه عند الموت .	٣١١/٣٣	— انخثت
الحَجَفَةُ ، وهى تُرس من جلود ، ليس فيه خشب ولا عقب (اللسان) .	٢٦٤/٣٠	— الدَّرَقَة
— هو شبيه المعنى بالرجيع .	٣٥٣/٤٢	— ركس
— العَظْمُ البالى ، نهى عنها لأنها ربما كانت مَيْتَة وهى نجسة ، أو لأن العظم لا يقوم مقام الحجر لملاسته .	٣٤٤/٤٠	— الرِّمَّة
— رجيع ذوات الحوافر .	٣٥٣،٣٤٢/٤٢،٣٩	— رَوْتُ
الموضع الذى يُرمى فيه التراب والأوساخ .	١٨٨/٢٨،٢٦،١٨	— سُبَاطَة
	٢٥٣،٢٥١	
— جريدة من النخل .	٤٦/٣	— عأ عأ
العَيْدَان : قدح من خشب ، ينقر ليحفظ ما يُجعل فيه . ومنه الحديث : « كان للنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قدح من عيدان بيول فيه » والعَيْدَانَة : النخلة الطويلة ، وجمعها عَيْدَانُ .	٢٦٩/٣١	— عسيب
	٣٠٤/٣٢	— عَيْدَان
— اَنْزَوْتُ ، شمّرت ونقصت .	٥١/٤	— قَلصت

— جمع كِرْبَاس وهو القُطْن .
— القَرَضُ : القَطْع والمقَارِض آلة
الْقَطْع .

مَشَى وَدَيْتٌ ، وهى صغار النَّحْلِ .
يَذُلُّكَ أَسْنَانُهُ وَيَنْقِيهَا ، وقيل : هو أن
يَسْتَاكَ مِنْ سَفْلِ إِلَى عُلو ، وأصل
الشَّوْص : العَسَل .

— الكرايس ٢١٣/٢٠

— المقاريض ٢٦٤/٣٠

— وديتين ٢٨٧/٣١

— يشوص ٣٨/٢

فهرس الآثار

الرقم الصفحة	القائل	الأثر
٣٥٣ ٤٢	عبد الله بن مسعود	— هذه (— أى الرُّوثَة) — ركس — والله ما أدرى كيف أصنع بهذه
٢١٣ ٢٠	أبو أيوب	الكرابيس ؟
٣١٤ ٣٤	قتادة	— يقال إنها (أى الجُحْر) مساكن الجن — يقولون إن النبي صلى الله عليه وعلى آله
٢١١ ٣٣	عائشة	وسلم أوصى إلى عليّ ؟ ..

فهرس شیوخ النسائی

- | رقم الحديث | الاسم |
|----------------|---|
| (٤٢) | ١- أحمد بن سلیمان (هو أبو الحسین الرهاوی الجزری) . |
| (٥١) | ٢- أحمد بن الصباح (هو النهشلی، أبو جعفر الرازی) . |
| (٣) | ٣- أحمد بن عبدة (هو ابن موسى الضبیّ أبو عبد الله البصری) . |
| (٣٩) | ٤- أحمد بن عمرو بن السرح ، أبو طاهر المصری . |
| (٢)،(١٨)،(١٩) | ٥- إسحاق بن إبراهيم بن راهویه . |
| (٤١)،(٤٣)،(٤٥) | |
| (٤٧) | ٦- إسماعیل بن مسعود (هو الجحدری أبو مسعود البصری) . |
| (٣٢) | ٧- أيوب بن محمد الوزان ، أبو محمد الرقی |
| (٩)،(١٢)،(٢٠) | ٨- الحارث بن مسکین (هو أبو عمرو المصری) |
| (٥)،(٦) | ٩- حمید بن مسعدة (هو ابن المبارك الباهلی) . |
| (٢٨) | ١٠- سلیمان بن عبید الله (هو ابن عمرو أبو أيوب البصری) . |
| (٤٩) | ١١- شعيب بن يوسف (هو أبو عمرو النسائی) . |
| (٤٨) | ١٢- عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن المسور الزهری البصری . |
| (١٥)،(٣٤) | ١٣- عبید الله بن سعید (هو ابن یحیی بن بُرد الیشکری أبو قدامة السرخسی) . |

- ١٤- علي بن حُجْر (هو ابن إياس السعدى) .
(١٣)،(١٧)،(٢٩)
(٣٦)
- ١٥- علي بن حَشْرَم (هو ابن عبد الرحمن بن عطاء ،
أبو الحسن) .
(٨)
- ١٦- عمران بن موسى (هو ابن حيان ، أبو عمر
البصرى) .
(٦)
- ١٧- عمرو بن علي (هو ابن بحر بن كُنَيْز أبو حفص
البصرى) .
(٤)،(١٦)،(٣٣)،
(٤٩)
- ١٨- قتيبة بن سعيد (هو ابن جميل بن طريف ، أبو رجاء
البغلافي) .
(١)،(٢)،(٧)،
(١٤)،(٢٣)،(٣٥)
(٤٤)،(٤٦)
- ١٩- محمد بن بشار (هو ابن عثمان أبو بكر البصرى) .
(٢٧)،(٣٨)
- ٢٠- محمد بن سلمة (هو ابن عبد الله بن أبي فاطمة
المرادى أبو الحارث المصرى) .
(٢٠)
- ٢١- محمد بن عبد الأعلى (هو الصنعاني البصرى)
(٥)،(١٠)
- ٢٢- محمد بن عبد الله بن المبارك الخرمي أبو جعفر
البغدادى .
(٥٠)
- ٢٣- محمد بن عبد الله بن يزيد ، أبو يحيى بن أبي
عبد الرحمن المكي .
(١١)
- ٢٤- محمد بن منصور (هو ابن ثابت بن خالد الخزاعي
أبو عبد الله الجوار) .
(٢١)
- ٢٥- محمود بن غيلان ، أبو أحمد المروزي الحافظ نزيل
بغداد .
(٢٧)

- ٢٦- مؤمّل بن هشام ، هو اليشكري أبو هشام البصرى . (٢٦)
- ٢٧- هناد بن السرى (هو ابن مصعب أبو السرى (٢٥)، (٣٠)،
الكوفى) . (٣١)
- ٢٨- يحيى بن دُرست ، أبو زكريا البصرى . (٢٤)
- ٢٩- يعقوب بن إبراهيم (هو ابن كثير بن زيد ، أبو
يوسف الدورقى) . (٢٢)، (٤٠)

فهرس رجال السند

الاسم	الصفحة
١- أبان بن عبد الله البجلي .	(٣٩٣)
٢- إبراهيم بن جرير .	٣٩٤،٣٩٣،(٣٩)
٣- إبراهيم بن يزيد النخعي .	٣٩٠،٣٤٨،(٣١٢)
٤- ابن جريج ، عبد الملك بن عبد العزيز .	٣٠٨
٥- ابن عون ، عبد الله أبو عون المصرى .	٣١١
٦- ابن القاسم، هو عبد الرحمن أبو عبد الله المصرى	٢١٣
٧- ابن وهب ، هو عبد الله الإمام المصرى العلم .	٣٤٢،١٤٢،(١٢٣)
٨- أبو إسحاق ، هو السبيعى .	٣٥٣
٩- أبو إسماعيل القناد ، إبراهيم بن عبد الملك .	٢٤٤
١٠- أبو بردة ، هو ابن أبى موسى الأشعري .	٥١،٤٧،(٤٦)
١١- أبو جعفر الخطمى ، هو عمير بن يزيد بن عمير بن حبيب .	١٧٥
١٢- أبو الزبير المكى ، محمد بن مسلم بن تدرس .	٣١٨
١٣- أبو زرعة ، هو ابن عمرو بن جرير بن عبد الله البجلي .	٣٩٠
١٤- أبو الزناد ، هو عبد الله بن ذكوان .	٦٩
١٥- أبو سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف .	١٧٨،١٨،(١٥)
١٦- أبو صالح ذكوان	٣٤٤
١٧- أبو عثمان بن سنّة الخزاعى .	٣٤٢
١٨- أبو عمران الجونى هو عبد الملك بن حبيب بصرى .	١٦٣،(١٥٩)

- ١٩- أبو عوانة ، الوضاح بن عبد الله اليشكري . ٣٨٢
- ٢٠- أبو معاوية الضرير ، محمد بن خازم . ٣٤٨،(٢٦٤)
- ٢١- أبو نعيم هو الملائى الكوفى الفضيل بن دكين . ٣٥٤،(٣٥٣)
- ٢٢- أبو وائل = شقيق بن سلمة ٢٥٢،١٨٨،٤٣،(٣٨)
- ٢٣- أزهر ، هو ابن سعد السمّان ، أبو بكر الباهلى
٣١١ البصرى .
- ٢٤- إسحاق بن عبد الله بن أبى طلحة ٢١٣
- ٢٥- إسماعيل هو ابن إبراهيم بن مقسم المعروف بابن
علية . ٢٥١،(١٩٦)
- ٢٦- إسماعيل هو ابن جعفر بن أبى كثير . ١٧٩،(١٧٨)
- ٢٧- الأسود بن يزيد النخعى (خال إبراهيم) . ٣١٢
- ٢٨- أشعث بن عبد الله الأعمى . ٣٢١
- ٢٩- الأعرج ، وهو عبد الرحمن بن هُرْمُز . ٦٩،(١٩)
- ٣٠- الأعمش ، سليمان بن مهران ١٨٩،١٨٨،(٢٥١)
- ٣١- أيوب هو ابن تيممة السخيتيانى أبو بكر البصرى ٣٨٨،(٣٨٧)
- ٣٢- بهز ، هو أسد العمى ، أبو الأسود البصرى . ٢٥٣
- ٣٣- جرير = ابن عبد الحميد الضبى ، أبو عبد الله
الرازى . ٣٧٤،٣٩،(٣٨)
- ٣٤- جعفر بن سليمان الضبعى ، أبو سليمان
البصرى . ١٥٩
- ٣٥- الحارث بن فضيل ، هو الخطمى أبو عبد الله
المدنى . ١٧٥
- ٣٦- حبيب بن يسار ، هو الكندى الكوفى . ١٤٥،(١٤٤)
- ٣٧- حجاج ، هو ابن محمد الأعور . ٣٠٤

- ٣٨- الحسن البصرى - الإمام الزاهد العلم . (٣٢١)، ٣٣٥
- ٣٩- حضين أبو ساسان ، هو ابن المنذر بن الحارث ٣٣٥
- ٤٠- حكيمة بنت أميمة . ٣٠٩
- ٤١- حماد بن زيد هو ابن درهم الأزدي أبو إسماعيل البصرى . ٤٦
- ٤٢- حميد بن هلال هو ابن هبيرة (٥١)، ٥٢
- ٤٣- حنظلة بن أبى سفيان ، هو ابن عبد الرحمن بن صفوان الجمحى المكيّ . ١٤٢
- ٤٤- خالد هو ابن الحارث بن عبيد بن سليمان ، أبو عثمان البصرى . ٣٨٦
- ٤٥- رافع بن إسحاق هو الأنصارى . ٢١٣
- ٤٦- الزهرى ، محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب . (١٥)، ١٧، ١٣٩، ١٤١، ٢٤٢، ٢٢٠، ٢١٦
- ٤٧- زهير ، هو ابن معاوية بن خديج أبو خيثم الكوفىّ . ٣٥٥، (٣٥٣)
- ٤٨- زيد بن الحباب هو ابن الريان . ٣٢٤
- ٤٩- زيد بن وهب ، هو الجهنى أبو سليمان الكوفى . ٢٦٤
- ٥٠- سعيد بن المسيب ، هو ابن حزن . (٢١)، ١٢٣، ١٢٤، ١٤١، ١٣٩
- ٥١- سعيد بن أبى عروة . ٣٣٥
- ٥٢- سفيان بن عيينة . (١٥)، ١٦، ١٤١، ٢١٦، ٣٩٠، ٣٢٤
- ٥٣- سلمة بن دينار، أبو عبد العزيز بن أبى حازم ٣٧٦

- ٢٥٥،١٢٢،(١٢٠) ٥٤- شريح بن هانيء .
- ٣٩١،(٢٥٥) ٥٥- شريك هو ابن عبد الله النخعي .
- ٣٧٩،٢٥٢،(٢٥١) ٥٦- شعبة هو ابن الحجاج .
- ٦٧ ٥٧- شعيب بن الحبّاب ، هو الأزدي ، أبو صالح البصري .
- ٣٩٣ ٥٨- شعيب بن حرب ، هو المدائني ، أبو صالح البغدادي .
- ٣٢٤ ٥٩- الضحّاك بن عثمان ، هو ابن عبد الله بن خالد الأسدي .
- ٢٦٩ ٦٠- طاووس ، هو ابن كيسان ، أبو عبد الرحمن الحميري .
- ٥٥،(٥٤) ٦١- عبد الرحمن بن أبي عتيق .
- ٣٥٥،(٣٥٣) ٦٢- عبد الرحمن بن الأسود هو ابن يزيد النخعي .
- ٣٩٠ ٦٣- عبد الرحمن بن مهدي .
- ٣٩٠،(٣٤٨) ٦٤- عبد الرحمن بن يزيد هو ابن قيس النخعي أبو بكر الكوفي .
- ٣٧٦ ٦٥- عبد العزيز بن أبي حازم ، أبو تمام المدني .
- ١٩٦ ٦٦- عبد العزيز بن صهيب ، هو البناي .
- ٥٥،(٥٤) ٦٧- عبد الله بن أبي عتيق .
- ٣٨٦،٢٤٩،(٢٤٥) ٦٨- عبد الله بن أبي قتادة هو الأنصاري السلميّ .
- ٣٨٧ ٦٩- عبد الله هو ابن عمر بن حفص ، أبو عثمان .
- ٦٧ ٧٠- عبد الوارث هو ابن سعيد البصري .
- ٣٨٧ ٧١- عبد الوهاب ، هو ابن عبد المجيد بن الصلت الثقفى أبو محمد .

- ٧٢- عبيدة بن حميد ، هو ابن صهيب التيمي ،
 أبو عبد الرحمن الكوفي المعروف بالحذاء . ١٤٤
- ٧٣- عروة ، هو ابن الزبير . ٣٧٦
- ٧٤- عطاء بن أبي ميمونة ، أبو معاذ ، مولى أنس . ٣٧٩
- ٧٥- عطاء بن يزيد هو الليثي ثم الجندعي أبو محمد (٢١٦)، ٢٢٠
- ٧٦- عمارة بن خزيمة بن ثابت الأنصاري
 أبو عبد الله . (١٧٥)، ١٧٦
- ٧٧- عيسى بن يونس ، هو ابن أبي إسحاق
 السبيعي . (١٢٠)، ١٨٨
- ٧٨- غندر ، هو محمد بن جعفر . (٢٢٠)، ٢٥٢
- ٧٩- غيلان بن جرير ، هو المعولّي البصري . (٤٦)، ٤٧
- ٨٠- قبيصة ، هو ابن عقبة بن محمد ، أبو عامر
 الكوفي . ٣٢٤
- ٨١- قتادة هو ابن دعامة السدوسي . (٣١٦)، ٣٨٢، ٣٣٥
- ٨٢- قرّة بن خالد السدوسي . (٥١)، ٥٢
- ٨٣- القعقاع هو ابن حكيم الكناني المدني . ٣٤٥
- ٨٤- الليث بن سعد ، الإمام المصري العلم . ٣١٨
- ٨٥- مالك بن أنس . (١٨)، ٢٣١، ٢١٣، ٦٩
- ٨٦- مجاهد هو ابن جبر المكي أبو الحجاج
 الخزومي . ٢٦٩
- ٨٧- محمد بن عجلان المدني ، أبو عبد الله . ٣٤٤
- ٨٨- محمد بن عمرو ، هو ابن علقمة بن وقاص
 الليثي . (١٧٨)، ١٧٩
- ٨٩- محمد بن يحيى بن حبان . ٢٣١
- ٩٠- مسعر هو ابن كدام بن ظهير ، أبو سلمة
 الكوفي . (١٢٠)، ١٢١

- ٣٧٦ -٩١- مسلم بن قُرْط .
- ٣٣٥ -٩٢- معاذ بن معاذ ، هو ابن نصر بن حسان
أبو المثنى البصرى .
- ٣١٥ -٩٣- معاذ بن هشام هو ابن أبى عبد الله الدستوائى
البصرى .
- ٣٨٢ -٩٤- معاذة بنت عبد الله العدوية ، أم الصهباء .
- ١٣٩ -٩٥- المعتمر هو ابن سليمان التيمى .
- ٣٧٤،٢٥٢،٤٢،(٣٨) -٩٦- معمر بن راشد هو الحداني ، أبو عروة
البصرى ، نزيل اليمن .
- ٢٥٥،١٢١،(١٢٠) -٩٧- المقدم - ابن شريح - هو ابن هانى الكوفى .
- ٣٧٤،٢٥٢،٤٢،(٣٨) -٩٨- منصور هو ابن المعتمر .
- ٣٩٠
- ٣٢٤،١٦٥،(١٤٢) -٩٩- نافع مولى ابن عمر .
- ٣٧٩ -١٠٠- النضر هو ابن شمیل المازنى أبو الحسن
البصرى .
- ٣٨٦،٣١٦،(٢٥٠) -١٠١- هشام ، هو ابن أبى عبد الله الدستوائى .
- ٣٧٤ -١٠٢- هلال بن يساف (أساف) الأشجعى الكوفى
- ٢٣١ -١٠٣- واسع بن حبان .
- ٣٩٠،٢٦٩،(٢٤٩) -١٠٤- وكيع بن الجراح الرؤاسى .
- ١٧٥،١٦٥،٥٢،(٥١) -١٠٥- يحيى بن سعيد القطان .
- ٣٤٤
- ٢٣١ -١٠٦- يحيى بن سعيد هو الأنصارى .
- ٣٨٦،٢٤٩،(٢٤٥) -١٠٧- يحيى بن أبى كثير ، أبو نصر اليماني .
- ٣٨٧
- ٥٤ -١٠٨- يزيد بن زريع هو العيشى ، أبو معاوية
البصرى .

- ١٠٩- يوسف بن صهيب ، هو الكندي الكوفي . ١٤٤
١١٠- يونس بن يزيد بن أبي النجاد . (١٢٣)، ١٢٤، ٣٤٢

فهرس الموضوعات والفوائد

الصفحة

- ٣ مقدمة الناشر
- ٥ مقدمة المؤلف
- ٦ بيان سبب تأليف الكتاب
- ٧،٦ ثناء فضيلة الشيخ الألبانى - حفظه الله - على هذا الكتاب
- ١١- ٨ منهج المؤلف فى الكتاب
- ١٣ * كتاب الطهارة
- * تأويل قوله تعالى : ﴿ إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ﴾
- ١٥ * الحديث الأول : « إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده فى وضوئه حتى يغسلها ثلاثاً .. »
- ١٥ الكلام على إسناده ، وبيان صحته .
- ١٥ شىء من ترجمة « قتيبة بن سعيد »
- ١٦ مقال الحاكم فى هذا الحديث وحكمه عليه بالوضع والرد على ذلك
- ١٦ شىء من ترجمة سفيان بن عيينة
- ١٧ شىء من ترجمة « الزهرى »
- ١٨ شىء من ترجمة « أبى سلمة »
- طرق كثيرة لهذا الحديث عن أبى هريرة رضى الله عنه ، تبلغ
- ٣٠-١٨ عدتها خمس عشرة
- ٣٥-٣١ قول الترمذى : « وفى الباب عن ابن عمر ، وجابر ، وعائشة »
- ٣٦ وفى الباب أيضاً عن على بن أبى طالب

- * باب السواك إذا قام من الليل وفيه حديث حذيفة « كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا قام من الليل يشوص فاه بالسواك » وإسناده صحيح . ٣٨
- شئ من ترجمة « إسحاق بن إبراهيم بن راهويه » ٣٨
- شئ من ترجمة « جرير بن عبد الحميد الضبي » وتوثيق « ابن حبان » له ٣٨
- طعن « الكوثري » على « جرير » واتهامه بأنه مضطرب الحديث وسيء الحفظ ، وتلخيص ردّ الشيخ المعلمي الجبالي عليه ٤٢-٣٩
- ترجمة « منصور بن المعتمر » و « أبي وائل شقيق بن سلمة » ٤٣
- * كيف يستاك ؟ وفيه حديث « أبي موسى » : دخلت على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وهو يستنّ إسناده صحيح . ٤٦
- وشئ من ترجمة « أحمد بن عبدة الضبي » ، و « حماد بن زيد الأزدي » ؛ « وغيلان بن جرير » ٤٦
- ترجمة « أبي بردة » وهو ابن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ٤٧
- * هل يستاك الإمام بحضرة رعيته ؟ فيه حديث « إنا لا نستعين على العمل من أراده .. » وإسناده صحيح ٥١
- شئ من ترجمة « عمرو بن علي » ٥١
- ترجمة بقية رجال الإسناد ٥٢
- * باب الترغيب في السواك ٥٤
- فيه حديث « السواك مطهرة للفم ، مرضاة للرب » إسناده حسن وهو حديث صحيح . ٥٤
- شئ من ترجمة « حميد بن مسعدة » وبقية رجال الإسناد ٥٥، ٥٤
- الكلام على « ابن أبي عتيق » وبيان الاختلاف فيه ٥٨
- في الباب عن « أبي هريرة » و « ابن عمر » و « ابن عباس » و « أبي أمامة » ٦٦-٦٢

- * الإِكْتَارُ فِي السُّوَاكِ . وفيه حديث أنس « قد أكثرت عليكم في السُّوَاكِ » وإسناده صحيح ٦٧
- شئ من ترجمة : « عمران بن موسى » و « عبد الوارث بن سعيد البصرى » و « شعيب بن الحبحاب » ٦٧
- * الرخصة في السُّوَاكِ بالعشَى للصائم ، وفيه حديث «لولا أن أشق على أمتي، لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة» وإسناده صحيح ٦٩
- شئ من ترجمة الإمام « مالك » و « أبى الزناد » و « الأعرج » ٦٩
- وهذا الحديث رواه جماعة عن أبى هريرة ، هم : الأعرج ، وأبو سلمة ، وحميد بن عبد الرحمن وسعيد المقبرى ، وعطاء مولى أم صُبَيْة ٧٤-٧٠
- قال الترمذى : وفي الباب .. وأورد سبعة عشر حديثاً ، مخرجة من ص ٧٦ ١١٦-٧٥
- قول الترمذى « وفي الباب عن فلان » لا يقتضى حديث الباب بلفظه ، بل يريد أحاديث أخرى يصح أن تكتب في الباب ، وكلام نفيس للحافظ العراقى بهذا الشأن ٧٥
- * أحاديث أخرى في الباب لم يذكرها الترمذى رحمه الله ١١٩-١١٦
- * السواك في كل حين . فيه حديث بدء النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم بالسواك حين دخوله البيت ١٢٠
- إسناده صحيح . وشئ من ترجمة « علّى بن خشرم » و « عيسى ابن يونس » ١٢٠
- شئ من ترجمة « مسعر بن كدام » و « المقدم بن شريح » و « شريح بن هانئ » ١٢٢،١٢١
- * ذكر الفطرة (أ) الاختتان ، وفيه حديث « الفطرة خمس : الاختتان و ... » ١٢٣
- وإسناده صحيح . وشئ من ترجمة « الحارث بن مسكين » و « ابن وهب » و « يونس » و « سعيد بن المسيب » ١٢٤-١٢٣

- طرق أخرى للحديث عن أبي هريرة ١٢٧-١٢٥
وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة ، منهم عمار بن ياسر
رضى الله عنه ، وسنده ضعيف ١٢٨-١٢٧
ومنهم « أنس بن مالك » رضى الله عنه وسنده ضعيف ١٢٩-١٢٨
ومنهم « عائشة » رضى الله عنها ، وفيه كلام طويل مهم ١٣٥-١٢٩
ومنهم « ابن عباس » رضى الله عنهما ، موقوفاً ، وسنده وإه ١٣٦
ومنهم « أبو الدرداء » رضى الله عنه ، وفي سنده كلام ١٣٨-١٣٧
* (ب) « تقليم الأظفار » وفيه حديث « خمس من الفطرة : قص
الشارب و .. » ١٣٩
الإسناد صحيح ، وشيء من ترجمة « المعتمر بن سليمان »
و « معمر ابن راشد » ١٤٠، ١٣٩
* (ج) « نتف الإبط » ، فيه حديث : خمس من الفطرة :
الختان ، وحلق العانة ، ونتف الإبط ١٤١
إسناده صحيح ، وشيء من ترجمة « محمد بن عبد الله بن يزيد » ١٤١
* (د) « حلق العانة » حديث « الفطرة : قص الأظفار ، وأخذ
الشارب ١٤٢
الإسناد صحيح ، وترجمة « حنظلة بن أبي سفيان » و « نافع
مولى ابن عمر » ١٤٢
* تنبيه : فات الشيخ الألباني أن يعزو هذا الحديث للبخاري ١٤٣
* (هـ) « قص الشارب » . حديث « من لم يأخذ من شاربه فليس
منا » وإسناده صحيح . وترجمة « علي بن حجر » و « عبدة
ابن حميد » و « يوسف بن صهيب » و « حبيب بن يسار » ١٤٥، ١٤٤
قال الترمذى « وفي الباب عن المغيرة بن شعبة » و سنده حسن
صحيح ١٤٩، ١٤٨
- وفي الباب مما لم يذكره الترمذى ستة أحاديث ١٥٨: ١٥٠

- تصحيح الشيخ أحمد شاكر لحديث ابن عباس ، والرد على ذلك ،
وبيان أنه رحمه الله كان يعتمد على قاعدة ابن حبان في إثبات
العدالة ، وأن الراوى الذى لا يعرف بجرح فهو على العدالة حتى
يتبين فيه ما يخرجها عنها ، وهو « مذهب عجيب » كما قال الحافظ ١٥٢
- خمسة عشر موضعاً تبين أن « ابن حبان » كان لا يعتبر الجهالة
جرحاً ١٥٣، ١٥٤
- * الجهالة لا تُعد جرْحاً عند ابن حبان إذا كان الراوى عن ذلك
المجهول ثقة ، فإن كان الراوى عن المجهول ضعيفاً ، فابن حبان
يعترف بجهالته ! وبيان ذلك من نصِّ له ١٥٥
- حديث عبد الله بن بسر رضى الله عنه ، وسنده ضعيف ١٥٦
- حديث عائشة رضى الله عنها ، وفى السند من تُكَلِّم فيه ١٥٦
- حديث عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما ، ورجاله ثقات ١٥٧
- حديث الحكم بن عمير الثمالى رضى الله عنه، وسنده ضعيف جداً ١٥٧
- حديث أبى هريرة رضى الله عنه ، وفى سنده كلام ١٥٨
- * التوقيت فى ذلك (أى قص الشارب ، وتقليم الأظفار ، وحلق
العانة ، وتنف الإبط) ١٥٩
- إسناده جيد . وشيء من ترجمة « جعفر بن سليمان الضبعى »
وفى شأنه كلام طويل ١٥٩
- شئ من ترجمة « أبى عمران الجونى » ١٦٣
- اعتراض على كلام لابن عبد البر فى شأن « جعفر بن سليمان » ١٦٤
- * إحقاق الشوارب وإعفاء اللحي . فيه حديث « أحفوا الشوارب ،
وأعفوا اللحي » ١٦٥
- إسناده صحيح ، وشئ من ترجمة « عبيد الله بن سعيد »
و « عبيد الله بن عمر » ١٦٦، ١٦٦
- لهذا الحديث طرق ، عن ابن عمر ، منها عن « نافع » أربع طرق ١٦٧، ١٦٨
- وعن « ميمون بن مهران » و « عبد الرحمن بن علقمة » ١٦٨، ١٦٩

- وفي الباب عن جماعة من الصحابة ١٧٤، ١٦٩
- * الإبعاد عند إرادة الحاجة وفيه حديث « كان إذا أراد الحاجة
- أبعد » وإسناده صحيح ١٧٥
- شيء من ترجمة « أبي جعفر الخطمي » و « الحارث بن فضيل »
- و « عمارة بن خزيمة » و « عبد الرحمن بن أبي قراد » ١٧٦
- حديث « اثنتي بوضوء .. » وإسناده حسن ١٧٨
- شيء من ترجمة « إسماعيل بن جعفر » و « محمد بن عمرو » ١٧٨
- قال الترمذى : وفي الباب عن ... » وذكر سبعة من الصحابة ١٧٩
- ومما لم يذكره الترمذى أحاديث جماعة من الصحابة ١٨٢
- * الرخصة في ترك ذلك ، وفيه حديث « .. فبال قائماً .. »
- وإسناده صحيح ١٨٨
- شيء من ترجمة « الأعمش » ١٨٨
- * القول عند دخول الخلاء ، « اللهم إني أعوذ بك من الخبث
- والخبائث » وإسناده صحيح ١٩٦
- ترجمة « إسماعيل بن عليّة » والكلام حول جرحه وتعديله ١٩٧، ١٩٦
- إخبار الرجل بما في الرجل على جنس الإبانة ، ليس بغيبة » ١٩٧
- شيء من ترجمة « عبد العزيز بن صهيب » ١٩٧
- طرق أخرى للحديث ، عن أنس ٢٠٠-٢٠٢
- قال الترمذى : وفي الباب عن عليّ وزيد بن أرقم وجابر وابن
- مسعود ٢١٢-٢٠٢
- * النهي عن استقبال القبلة عند الحاجة ، وفيه حديث : « إذا ذهب
- أحدكم إلى الغائط أو البول ... » وإسناده صحيح ٢١٣
- شيء من ترجمة « محمد بن سلمة » و « ابن القاسم » و
- « إسحاق بن عبد الله » و « رافع بن إسحاق » ٢١٤، ٢١٣

- * النهى عن استدبار القبلة عند الحاجة ، حديث « لا تستقبلوا القبلة ... » ٢١٦
- إسناده صحيح . وشيء من ترجمة محمد بن منصور ، وعطاء بن يزيد ٢١٧، ٢١٦
- طرق أخرى للحديث ٢١٩-٢١٨
- * الأمر باستقبال المشرق أو المغرب عند الحاجة فيه حديث « إذا أتى أحدكم الغائط ... » وإسناده صحيح ٢٢٠
- الكلام على « يعقوب بن إبراهيم » و « غندر » ٢٢٠
- قال الترمذى : « وفي الباب .. » وذكر خمسة من الصحابة ٢٢٧-٢٢١
- في الباب غير ما ذكر الترمذى ثلاثة أحاديث أخرى ٢٢٨
- * الرخصة في ذلك في البيوت ٢٣١
- إسناده صحيح . وشيء من ترجمة « يحيى بن سعيد » و « محمد ابن يحيى » و « واسع بن حبان » ٢٣١
- المذهب الراجح هو عدم استقبال القبلة أو استدبارها سواء في الصحراء أو في البنيان لقوة الأدلة المانعة ٢٣٥
- تحقيق بعض الأحاديث التي تميز استقبال القبلة مع الجواب عن معنى الثابت منها ٢٤٣: ٢٣٥
- * باب النهى عن مسّ الذكر باليمين عند الحاجة ٢٤٤
- فيه حديث « إذا بال أحدكم ، فلا يأخذ ذكره بيمينه » وإسناده صحيح بما بعده ٢٤٤
- الكلام عن يحيى بن درست ، وأبى إسماعيل القناد ، ويحيى بن أبى كثير ، وعبد الله بن أبى قتادة ٢٤٥، ٢٤٤
- قال الترمذى : وفي الباب عن عائشة ، وسلمان ، وأبى هريرة ، وسهل بن حنيف ٢٤٧، ٢٤٦
- وفي الباب أيضاً حديث عبد الله بن مسعود ٢٤٧

- * حديث « إذا دخل أحدكم الخلاء ، فلا يمس ذكره بيمينه »
 ٢٤٩ وإسناده صحيح
- الكلام عن « هناد بن السرى » و « وكيع بن الجراح » و
 ٢٥٠-٢٤٩ « هشام الدستوائى »
- * الرخصة فى البول فى الصحراء قائماً ٢٥١
 فيه حديث حذيفة أن النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم أتى
 ٢٥١ سباطة قوم ، فبال قائماً ، وإسناده صحيح
- ٢٥١ ترجمة « مؤمل بن هشام اليشكرى »
- * حديث كسابقه ، وإسناده صحيح ٢٥٢
 ٢٥٢ ترجمة « محمد بن بشار »
- * ترجمة « سليمان بن عبيد الله » و « بهز بن أسد العمى » ٢٥٣
 * البول فى البيت جالساً . فيه حديث عائشة « من حدثكم أن
 رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بال قائماً ، فلا
 تصدقوه ، ما كان يبول إلا جالساً » وإسناده صحيح لغيره ٢٥٤
 - ترجمة « شريك بن عبد الله النخعى » و « المقدم بن شريح »
 ٢٥٥ وأبيه
- قال الترمذى : وفى الباب عن عمر ، وبريدة ، وعبد الرحمن بن
 ٢٦٣-٢٥٨ حسنة
- * البول إلى السترة يستتر بها ، فيه حديث « أوما علمت ما أصاب
 ٢٦٤ صاحب بنى إسرائيل ... » وإسناده صحيح
- شىء من ترجمة « أبى معاوية الضرير » و « زيد بن وهب » ٢٦٤
 * التنزه من البول ، وفيه حديث « .. إنهما يعذبان ، وما يعذبان
 فى كبير .. » وإسناده صحيح ٢٦٩
- ٢٦٩ ترجمة « مجاهد بن حير المكى » و « طاووس بن كيسان »
 قول الترمذى : وفى الباب عن أبى هريرة ، وأبى موسى ، وأبى
 ٢٨١-٢٧٢ بكرة ، وعبد الرحمن بن حسنة ، وزيد بن ثابت

- وما لم يذكره الترمذى رحمه الله حديث جابر وأبى أمامة ، وأنس
ويعلى بن سبابة ، وحديث يعلى بن مرة ، وعُباد بن الصامت ،
وعائشة ، وأبى برزة الأسلمى ، وبريدة بن الحصيب ، وشفى
بن ماتع الأصبهى ، وحديث أبى رافع ٢٨٢-٢٩٣
- * تنبيهات ٢٩٤
- الأول : ذهب بعض العلماء إلى أن وضع الجريدة على القبر من
خصائصه عليه الصلاة والسلام ٢٩٤
- الثانى : اختلف العلماء هل الرجلان المذكوران فى حديث ابن
عباس كانا مسلمين أو كافرين ؟ ٢٩٨
- الثالث : قوله « وما يعذبان فى كبير » ليس معناه أنهما يعذبان
فى أمر صغير ٣٠٣
- * باب البول فى الإناء ، وفيه حديث « كان للنبي صلى الله عليه
وعلى آله وسلم قدح من عِيدان ، يبول فيه ٣٠٤
- إسناده ضعيف ، وهو حسن بما بعده ٣٠٤
- ✓ شىء من ترجمة « أيوب الوزان » ، و « حجاج الأعور » ٣٠٤
- شىء من ترجمة « ابن جريج » و « حكيم بنت أميمة » وهى
مجهولة العين ٣٠٨، ٣٠٩
- * البول فى الطست ، وفيه حديث عائشة « ... لقد دعا بالطست
ليبول فيها ، فانخثت نفسه ، وما أشعر ... » وإسناده صحيح ٣١١
- فيه ترجمة « أزهر بن سعد السمان ، وأبى بكر الباهلى » ،
و « ابن عون » ٣١١
- و « إبراهيم بن يزيد النخعى » و « الأسود بن يزيد النخعى »
خال « إبراهيم » ٣١٢
- * كراهية البول فى الجحر ، قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم :
لا يبولن أحدكم فى جحر ... إسناده ضعيف ٣١٥

- شيء من ترجمة معاذ بن هشام الدستوائى ٣١٥
- شيء من ترجمة قتادة بن دعامة السدوسى ٣١٦
- * النهى عن البول فى الماء الراكد وإسناده صحيح ٣١٨
- ٣١٨ ترجمة الليث بن سعد ، وأبى الزبير المكى
- * كراهية البول فى المستحمّ .. فيه حديث لا يبولن أحدكم فى ٣٢١
- مستحمّه
- ٣٢١ إسناده ضعيف ، وهو حديث حسن
- شيء من ترجمة « أشعث بن عبد الله الأعمى » ، و « الحسن ٣٢١
- البصرى »
- * السلام على مَنْ يبول ، وفيه عدم الرد ، وإسناده صحيح ٣٢٤
- شيء من ترجمة « محمود بن غيلان » و « زيد بن الحُبَاب » و ٣٢٥-٣٢٤
- « قبيصة بن عقبة »
- بيان سماع « قبيصة » من « سفيان » ٣٢٥
- شيء من ترجمة الضحّاك بن عثمان ٣٢٦
- للحديث طرق عن نافع ٣٢٧
- قول الترمذى : وفى الباب عن المهاجر بن قنفذ ، وعبد الله بن ٣٣٠
- حنظلة ، وعلقمة بن الفغواء ، وجابر ، والبراء
- ومما لم يذكره الترمذى - رحمه الله - ثلاثة أحاديث ، انظرها ٣٣٣
- * ردّ السلام بعد الوضوء ، وفيه حديث « ... فلما توضأ رد ٣٣٥
- عليه » وهو حديث صحيح
- شيء من ترجمة « معاذ بن معاذ » و « حُضَيْن أبى ساسان » ٣٣٦
- * التَّهْمُ عن الاستطابة بالعظم ، وفيه حديث ابن مسعود أن ٣٤٢
- رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم نهى أن يستطيب أحدكم ٣٤٢
- بِعَظْمٍ أَوْ رَوْثٍ » وإسناده ضعيف وهو حديث صحيح
- شيء من ترجمة « أحمد بن عمرو بن السرح » و « أبى عثمان بن ٣٤٢
- سنة الخزاعى »

- * النهى عن الاستطابة بالرؤث ، وفيه « ... نهى عن الرؤث »
 والرّمة » وإسناده صحيح ٣٤٤
- شىء من ترجمة محمد بن عجلان ، والققعاق بن حكيم الكنانى ٣٤٥،٣٤٤
 * النهى عن الاكتفاء فى الاستطابة بأقلّ من ثلاثة أحجار ...
 وإسناده صحيح ٣٤٨
- شىء من ترجمة عبد الرحمن بن يزيد بن قيس النخعى ٣٤٨
 - قول الترمذى : وفى الباب عن عائشة ، وخزيمة بن ثابت ،
 وجابر ، وخلاد بن السائب عن أبيه ٣٤٩
- * الرخصة فى الاستطابة بحجرين .. وإسناده صحيح ٣٥٣
 شىء من ترجمة « أحمد بن سليمان الرهاوى » و « أبى نعيم
 الملائى » ٣٥٤،٣٥٣
- شىء من ترجمة « زهير بن معاوية » و « عبد الرحمن بن الأسود »
 وهذا الحديث فيه كلام طويل ، ومهم جداً ٣٥٥
- * باب الرخصة فى الاستطابة بحجر واحد ، وحديث « إذا
 استجمرت ، فأوترّ ٣٧٤
- إسناده صحيح ، وفيه شىء من ترجمة هلال بن يساف ٣٧٤
 * الاجتزاء فى الاستطابة بالحجارة دون غيرها وفيه حديث إسناده
 ضعيف ، وهو صحيح ٣٧٦
- شىء من ترجمة « عبد العزيز بن أبى حازم » وأبيه « سلمة بن
 دينار » و « مسلم بن قُرط » ٣٧٦
- * الاستنجاء بالماء ، وفيه حديث إسناده صحيح ٣٧٩
 شىء من ترجمة « النضر بن شميل » و « عطاء بن أبى ميمونة »
 - حديث « مُرّن أزواجكن أن يستطيبوا بالماء ... » وهو حديث
 صحيح ٣٨٢
- شىء من ترجمة « أبى عوانة » و « معاذة بنت عبد الله العدوية » ٣٨٢

- قول الترمذى : وفي الباب عن جرير بن عبد الله البجلي ،
 ٣٨٤ وأنس ، وأبي هريرة
- * النهى عن الاستنجاء باليمين ، وفيه حديث إسناده صحيح ٣٨٦
- شيء من ترجمة « إسماعيل بن مسعود » و « خالد بن الحارث » ٣٨٦
- * حديث : « نهى أن يتنفس في الإناء ... » وإسناده صحيح ٣٨٧
- شيء من ترجمة عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن المسور
 الزهرى و « عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت الثقفى » ٣٨٧
- شيء من ترجمة أيوب ، ابن تيممة السخيتانى ٣٨٨
- * حديث فى النهى عن الاستنجاء باليمين ، وعدم استقبال
 القبلة ، .. » إسناده صحيح ٣٩٠
- شيء من ترجمة شعيب بن يوسف ٣٩٠
- * باب ذلك اليد بالأرض بعد الاستنجاء ، فيه حديث وإسناده
 ضعيف ٣٩١
- شيء من ترجمة محمد بن عبد الله بن المبارك الخرمى ، وأبى زرعة
 البجلي ٣٩١
- حديث ذلك الأرض باليد ، وإسناده ضعيف ؛ لانقطاعه ٣٩٣
- شيء من ترجمة أحمد بن الصباح النهشلى ، وشعيب بن حرب ٣٩٣
- شيء من ترجمة أبان بن عبد الله البجلي ، وإبراهيم بن جرير البجلي ٣٩٤
- الفهارس ٣٩٩

تم بحمد الله المنان
الجزء الأول من بذل الإحسان بتقريب سنن النسائي
أبي عبد الرحمن

تنبيه للقارئ الكريم :

كان في النية إعداد فهرس فنية شاملة لهذا الكتاب غير أنه قد حالت
ظروف دون إكمالها على الوجه المطلوب ، فأثرنا إرجاءها لأجل قريب
بإذن الله تعالى ، مكتفين بما أوردناه هاهنا .

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

 **الحرمين**

جمع تصويري • تجهيزات • طباعة

٧٢ شارع مصر والسودان

حدائق القبة - القاهرة

٨٢٠٣٩٢ : ☎

بداية الحسب

بتقريب

سنة النبوة إلى عبد الرحمن

تأليف

أبي إسحاق الجوزي الأثري

الجزء الثاني

الناشر

مكتبة التربية الإسلامية

لإحياء التراث الإسلامي

ت : ٨٦٨٦٠٥

□ الطبعة الأولى للكتاب □

١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

○ كافة حقوق الطبع والنشر محفوظة ○

الناشر

مكتبة التربية الإسلامية لإحياء التراث الإسلامي

١٤ ش. سويلم من ش. الهرم خلف مسجد الأنصار الطالبية ت : ٨٦٨٦٠٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ تَعَالَى نَحْمَدُهُ ، وَنَسْتَعِينُ بِهِ وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَتَعُوذُ بِاللَّهِ تَعَالَى
مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا ، وَسِيئَاتِ أَعْمَالِنَا ، مَنْ يَهْدِ اللَّهُ تَعَالَى ، فَلَا مُضِلَّ لَهُ ،
وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ . وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ،
وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ .

أَمَّا بَعْدُ :

فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ : كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَأَحْسَنَ الْهَدْيِ ، هَدْيُ
مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا ، وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ ،
وَكَُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ ، وَكَُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ .

فهذا هو الجزء الثاني من « بَدَلُ الْإِحْسَانِ » ، أقدّمه للباحثين ، بعد
أن ظلّ حبيس المطبعة نحو عام ، بل أكثر ، ولولا لطف الله تعالى ، لطلّ
أمدّه وتأخّر ، وذلك بسبب حرب الخليج التي زكا أوارها ، واشتدّ
ضرامها ، فله الأمر من قبل ومن بعد .

وقد أودعت فيه ما نعى إليه علمي ، وبلغه فهمي ، وكابدت فيه من
الجهد ، ما أكل تقديره لأهل العلم بالتقد ، وفي كلّ هذا أحاول أن أنجّب -
ما استطعت - التقصير فيما اشترطته على نفسي أن يكون كتاباً جامعاً عملياً
لشتات ما تفرّق في هذا القرن .

ذلك أنني لم أدع مسألة - إلا ما ندّ عنّي - تمرّني إلا قلبت فيها وجوه
النّظر ، وأطلت فيها التأمل والسّهر ، فكم من ليالٍ أنفقتّها في تصويب تحريف

حديث أو غابر ، أو تقويم تصحيف ، يمر عليه القارىء مُرُورَ العَابِر ، حتى إنَّه ليهونُ أن يكتب المرءُ عدَّةَ صفحاتٍ ، من حُرِّ اللَّفْظِ وشريفِ المعنى ، فيكونُ أخفَّ عليه من تصويب تحريفٍ ، يستتبعهُ العَنَاءُ المعنى ، والنَّصَبُ المتصَّبُ ومع كلِّ ذلك ، بقيت أشياء للمُتَعَبِّ ، مع حرصى على إتقانِ عملى تقريباً لطلَّابه ، ولكن صدق القائل^(١) : لو عَوْرَضَ كتابٌ سَبْعِينَ مَرَّةً لوجد فيه خطأً ، أبى اللهُ أن يكون كتابٌ صحيحاً غير كتابه .

فَقَدْ وَقَعَ لى فى الجزء الأوَّلِ قَلِيلٌ مِنَ الأَوْهَامِ ، بعضها من سَبَقِ القلمِ ، وبعضها ممَّا نَدَّ عن الفهم ، وبعضها بسبب ما وقع فى النَّصِّ مِنْ عِوَجٍ . أمَّا الزِّيَادَاتُ فى التَّحْرِيجَاتِ ، والفَوَائِدُ والتَّعْلِيقَاتُ ، فَحَدَّثَتْ عن ذلك ولا حَرَجَ ، بحيثُ لو أُوذِعْتَهَا كتاباً ، لجاءَ فى مجلِّدٍ لطيفٍ ، فَأَنَا أَنَبُّهُ على بعضها^(٢) ، وَأُوذِعُ باقية فى المُسْتَدْرِكِ الَّذى سَأَجْعَلُهُ فى خَاتِمَةِ الجزءِ

(١) هو المُزْنَى ، صاحب الشافعى رحمهما اللهُ تعالى .

(٢) ومن الظاهر من هذا البعض ما يلى :

الأول : أننى فى (٢٠٩/١) بعد قول الإمام أحمد (هو وهم) .

* قلت : (وعلة ذلك أن قتادة بصرى ولما دخل معمر البصرة إلخ) فقد سبق قلمى فى هذه العبارة وإلا فالذى رواه عن معمر هو عبد الرزاق فما دخل أهل البصرة هنا !!

وإنما صواب العبارة : وعلة ذلك أن قتادة بصرى ، وقد قال ابن معين : إذا حدثك معمر عن العراقيين فخالفه ، إلا عن الزهرى وابن طاووس ، فأما أهل الكوفة وأهل البصرة فلا ، فهذا الحديث من أوهام معمر - رحمه الله - .

الثانى : (٢١٨/١) أن قلت : وسنده صحيح لكن قال أبو حاتم ... ولم يظهر لى وجه الخطأ إلخ .

* قلت : ثم علمت وجه الخطأ وهو أن إبراهيم بن سعد يرويه عن الزهرى عن عبد الرحمن بن يزيد بن جارية عن أبى أيوب .

أخرجه الطبرانى فى الكبير والطحاوى فى الشرح وابن عدى (٢٤٧/١) فقد خالف =

الثَّالِثِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - ، وَكَذَلِكَ فِي كُلِّ جُزْءٍ ، أَجْعَلُ فِي آخِرِهِ ذَيْلًا عَلَى الْجُزْءِ السَّابِقِ عَلَيْهِ ، وَذَلِكَ مِنْ أَعْظَمِ الْعِبَرِ ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِيفَاءِ النَّقْصِ عَلَى جُمْلَةِ الْبَشَرِ ثُمَّ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُشِيرَ إِلَى شَيْءٍ ، الْمَحْتُ إِلَيْهِ فِي مُقَدِّمَةِ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ ، وَأَجْعَلُهُ أَصْلًا ، يَكُونُ عَلَيْهِ الْمُعْوَلُ ، ذَلِكَ أَنْ بَعْضَ مَنْ يُنْسَبُ إِلَى الْعِلْمِ عِنْدَ الْعَوَامِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ الْأَعْلَامِ ، لَمَّا اطَّلَعَ عَلَى الْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنْ كِتَابِي هَذَا ، أَنْكَرَ صَنِيعِي ، وَقَرَّطَمَ الْكَلَامَ ، وَجَعَلَهُ جُذَاذًا ، وَصَارَ يَهْدِي كَالْمَحْمُومِ ، وَيَتَكَلَّمُ بِكَلَامٍ غَيْرِ مَفْهُومٍ ، وَيَقُولُ : أَيْ شَيْءٍ يُفِيدُهُ النَّاسُ مِنْ ذِكْرِ اخْتِلَافِ الطَّرِيقِ ، وَمَا عَمَلُ هَذَا وَأَمْثَالِهِ ، وَعِلْمُ الْحَدِيثِ نَضَجَ ثُمَّ اخْتَرَقَ !!؟ ، ثُمَّ رَدَّهُ عَلَى الْعُلَمَاءِ بِدَعْوَى التَّعَقُّبِ ، شَهْوَةً خَفِيَّةً ، وَتَرَكُهُ إِلَيَّ أُعْجَبُ ، عَلَى أَنَّ هَذَا وَأَمْثَالَهُ لَوْ كَانَ لِابْدَاءِ أَنْ يَشْتَعَلَ بِالْعِلْمِ ، فَعَلَيْهِ بِتَحْقِيقِ « جَامِعِ الْعُلُومِ » ، وَ « كَلِمَةِ الْإِخْلَاصِ » أَوْ غَيْرِهَا مِنْ كُتُبِ ابْنِ رَجَبٍ !! وَأَيْ شَيْءٍ مِنَ الْعِلْمِ لَدَى الْمُتَأَخِّرِينَ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ الْمُتَقَدِّمِينَ ، فَيَأْكُلُونَ لِحُومَهُمْ وَهِيَ مَسْمُومَةٌ ، بِدَعْوَى التَّحْقِيقِ ، وَمَا هُوَ إِلَّا حُبُّ الظُّهُورِ ، الَّذِي يَقْصِمُ الظُّهُورَ ! فَلَمَّا بَلَغَنِي قَوْلُهُ الَّذِي يُعِيدُ فِيهِ وَيُبْدِي - وَقَدْ سَمِعْتُهُ مِنْهُ قَبْلَ عَشْرِ سِنِينَ - ، عَلِمْتُ أَنَّ الْأَشْتِعَالَ بِتَفْهِيمِ أَمْثَالِهِ لَا يُجْدِي ، فَلَا يُنْكَرُ هَذَا الْعِلْمَ وَالتَّبَحُّرَ فِيهِ

= إبراهيم بن سعد عامة أصحاب الزهري إذ رووه عنه عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي أيوب بينا إبراهيم بن سعد جعل شيخ الزهري فيه هو عبد الرحمن بن يزيد بن جارية ، وقد نبه على ذلك ابن عدي عند تخرجه للحديث ... والله أعلم .

الثالث : في (٣٤٣/١) قلت : لعل ذلك من هشام بن عمار فكان في حفظه ضعف .

* قلت : لم يتفرد به هشام بل تابعه حيوة بن شريح ، قال : حدثنا ابن عياش به .

أخرجه أبو داود (٣٩) والبيهقي (١٠٨/١ ، ١١٠) وحديث الباب الذي هو برقم

(٣٩) أخرجه الطحاوي في شرح المعاني (١٢٣/١) من طريق ابن وهب . أخبرني يونس

بسندة سواء .

إِلَّا مَنْ بِيضَاعَتُهُ مَرْجَاةٌ ، وَمَنْ جَهَلَ شَيْئاً عَادَاهُ ، فَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ،
 مَعَ أَنْ قَوْلَهُ : إِنْ عَلِمَ الْحَدِيثُ نَضَجَ ثُمَّ اخْتَرَقَ ، لَا يَكَادُ يَجْرِي عَلَى حُفِّ
 وَلَا حَافِرٍ ، وَصَدَقَ الْقَائِلُ : كَمْ تَرَكَ الْأَوَّلُ لِلآخِرِ ، وَالْعِبَارَةُ تُحْتَمَلُ مَعْنَى
 غَيْرِ هَذَا مَرْبُورٍ فِي الدَّفَاتِيرِ ، لَكِنَّهُ أُورِدَهُ مُورِدَ الدَّمِّ لِأَهْلِهِ ، فَأُحْبِثُ أَنْ أَقُولَ
 قَوْلًا - لِيَتَعَلَّمَ بِهِ - فَيَخْرُجَ مِنْ جَهْلِهِ .

فَإِنَّ الْحُكْمَ عَلَى مَا فِي الصُّدُورِ دَفِينٌ ، لَيْسَ مِنْ شِيْمَةِ أَصْحَابِ الدِّينِ
 وَالْوَرَعِ الثَّخِينِ ، وَلَوْ كَانَ تَبْيِينُ الْخَطَأِ مِنَ الصَّوَابِ ، يُعَدُّ لَوْنًا مِنْ
 الْاِغْتِيَابِ ، فَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ إِلَّا جَانَفَهُ ، وَارْتَكَبَهُ وَقَارَفَهُ ، وَإِنَّمَا
 هَذَا مَذْهَبُ بَعْضِ الْخَامِلِينَ ، فَهُوَ بِالرَّدِّ قَمِينٌ ، فَإِنَّ مُنَاقَشَةَ الْعُلَمَاءِ مِنْ
 السَّالِفِينَ أَوْ الْمُعَاصِرِينَ فِي بَعْضِ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ لَيْسَ خَطَأً عَلَيْهِمْ ، فَضْلًا
 عَنْ أَنْ يَكُونَ غِيَةً مُحَرَّمَةً ، وَكَيْفَ يَكُونُ تَعَقُّبًا لِكِبْرَاءِ شَيْوِخِنَا وَإِمَّتِنَا ،
 وَعُلَمَاءِ سَلَفِنَا طَعْنَا عَلَيْهِمْ وَبِهِمْ ذَكِّرْنَا ، وَبِشُعَاعِ ضِيَائِهِمْ تَبَصَّرْنَا ، وَبِاقْتِفَاءِ
 وَاضِحِ رُسُومِهِمْ تَمَيَّزْنَا ، وَبِسُلُوكِ سَبِيلِهِمْ عَنِ الْهَمَجِ تَحَيَّرْنَا ، بَلْ مَنْ أَنْعَمَ
 النَّظْرَ وَأَعْمَلَ الْفِكْرَ ، وَجَدَّ أَنْ بَيَّانَ مَا أَهْمَلُوا ، وَتَسَدَّدَ مَا أَغْفَلُوا هُوَ غَايَةُ
 الْإِحْسَانِ إِلَيْهِمْ ، فَإِنَّ هَوْلَاءِ الْأَثَمَةِ يَوْمَ وَضَعُوا الْكُتُبَ ، أَوْ تَكَلَّمُوا فِي
 الْعِلْمِ ، إِنَّمَا كَانُوا يُرِيدُونَ بَيَانَ وَجْهِ الْحَقِّ ، فَإِذَا أَخْطَأَ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ ، كَانَ
 هَذَا تَقْيِضَ مَا أَحَبَّ وَقَصَدَ ، فَالْتَّبِيهُ عَلَى خَطِيئِهِ مِنْ أَجْلِ إِعَادَةِ الْأَمْرِ إِلَى
 قَصْدِهِ وَمَحْبُوبِهِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مَنْ لَهُ حَقٌّ عَلَيْهِ ، - وَالْعِلْمُ رَجْمٌ بَيْنَ
 أَهْلِهِ - ، إِذْ لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنْ هَوْلَاءِ الْأَثَمَةِ مَعْصُومًا مِنَ الزَّلِيلِ ، وَلَا آمِنًا
 مِنْ مُقَارَفَةِ الْخَطْلِ ، وَإِنْ كَانَ مَا يُتَعَقَّبُ بِهِ عَلَيْهِمْ لَا يُسَاوِي شَيْئًا فِي جَنْبِ
 مَا أُحْرَزُوهُ مِنَ الصَّوَابِ ، فَشَكَرَ اللَّهُ مَسْعَاهُمْ ، وَجَعَلَ الْجَنَّةَ مَأْوَاهُمْ ،
 وَالْحَقَّنَا بِهِمْ بِوِاسِعِ إِحْسَانِهِ وَمَنِّهِ ، وَحَسْبُنَا أَنْ نَسُوقَ عَلَى كُلِّ مَسْأَلَةٍ دَلِيلَهَا

العلمي حتى لا تُرمى بسوء القصد ، أو بشهوة التقد .

وَأَنَا عِنْدَمَا نَبَّهْتُ عَلَى أَشْيَاءَ رَكِبَ فِيهَا بَعْضُ الْمُتَقَدِّمِينَ أَوْ الْمُتَأَخِّرِينَ
خِلَافَ الصَّوَابِ ، وَتَجَلَّدَ بَعْضُهُمْ فِيهَا ، حَتَّى ضَاقَ عَطَنُهُ عَنْ تَحْرِيرِ
الْجَوَابِ ، مَا كُنْتُ بِطَاعِنٍ فِي أَحَدٍ مِنْهُمْ ، وَلَا قَاصِدٍ بِذَلِكَ تَنْدِيدًا لَهُ ،
وَإِزْرَاءً عَلَيْهِ ، وَغَضًّا مِنْهُ ، بَلِ اسْتِيضَاحًا لِلصَّوَابِ ، وَاسْتِرْبَاحًا لِلثَّوَابِ ،
مَعَ وَافِرِ التَّوْقِيرِ لَهُمْ وَالْإِجْلَالِ ، إِذْ « مَا نَحْنُ فِيمَنْ مَضَى إِلَّا كَبَقْلِ فِي
أُصُولِ نَحْلِ طُورِالِ »^(١) وَأَنَا مَعَ وَضَعِي هَذَا الْكِتَابِ ، مَا أُبْرِي نَفْسِي وَلَا
كِتَابِي مِنَ الْخَطِئِ الَّذِي لَا يَكَادُ يَخْلُو مِنْهُ تَصْنِيفٌ ، وَلَا يَخْلُصُ مِنْ تَوَعُّلِهِ
تَأْلِيفٌ ، وَأَنَا أَعُوذُ بِاللَّهِ - بَارِيءِ النَّسَمِ - ، مِنْ كُلِّ مَا طَعَى فِيهِ الْقَلَمُ ،
وَجَرَى مِنِّي عَلَى الْوَهْمِ وَأَعُوذُ بِهِ مِنْ كُلِّ مِتْكَلَّفٍ يَتَّبِعُ فِيهِ عَلَى الْعَثَرَاتِ ،
وَيُحْصِي مَا وَقَعَ فِيهِ مِنَ الْفَلَتَاتِ ، وَجُلُّ هَمِّهِ إِضْهَارُ الْعَلَطَاتِ ، وَطَى
الْحَسَنَاتِ ، مَعَ أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ إِنْسَانٌ أَنْ لَا يُخْطِئَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْعِلْمِ لَمَّا
حَصَلَ لَهُ مُرَادُهُ مَهْمَا فَعَلَ وَهَيَّاتِ ، فَلَيْسَ إِلَى الْعِصْمَةِ مِنَ الْخَطِئِ سَبِيلٌ ،
إِلَّا بِتَفَضُّلِ رَبِّ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتِ . بَلِ إِنِّي أَعْتَرَفُ فِيهِ بِكَمَالِ الْقُصُورِ ،
وَأَسْأَلُ اللَّهَ الصَّفْحَ عَمَّا جَرَى بِهِ الْقَلَمُ بِهَذِهِ السُّطُورِ ، وَأَقُولُ لِلنَّاطِرِ فِي كِتَابِي
هَذَا : لَا تَأْخُذَنَّ فِي نَفْسِكَ عَلَى شَيْئًا وَجَدْتَهُ فِيهِ مُعَايِرًا لِفَهْمِكَ ، فَإِنَّ الْفُهْمَ
قَدْ تَخْتَلَفَ ، وَلَقَلَّمَا تَفَقُّ الْعُقُولُ كُلُّهَا وَتَأْتَلَفُ ، وَلَوْلَا اخْتِلَافُ الْأَنْظَارِ
لَبَارَتْ السَّلْعُ ، وَهَدَمَتْ صَوَامِعُ وَبَيْعُ ، فَإِنْ رُمْتَ الْوُقُوفَ عَلَى زَلَّةٍ لِي فِي
مِثْلِ هَذَا الْعَمَلِ الَّذِي هُوَ كَالْبَحْرِ الْعَيْلِمِ ، فَلَا شَكَّ أَنَّكَ وَاجِدٌ ، وَلَيْسَ
هَذَا مِمَّا يُسْتَحْيَا مِنْهُ ، بَلِ هُوَ مِنَ الْمَحَامِدِ ، وَالسَّعِيدُ مَنْ عُدَّتْ غَلَطَاتُهُ ،
وَحُسِبَتْ سَقَطَاتُهُ ، وَأَخْصُوا عَلَيْهِ هِنَاتِهِ لِأَنَّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى نُذْرَتِهَا
بِجَنْبِ حَسَنَاتِهِ وَالْجَوَادِ يَكْبُو ، وَالتَّارُ - بَعْدَ أَوَارِهَا - تَحْبُو ،

(١) هذا قول أبي عمرو بن العلاء ، رواه عنه الخطيب في مقدمة « موضع الأوهام » (٥/١) .

وَالصَّارِمُ يَنْبُو ، وَالْفَتَى قَدْ يَصْبُو . وَلَا يَخْفَى عَلَيْكَ أَنَّ التَّعَقُّبَ عَلَى
الْكُتُبِ الطَّوِيلَةِ سَهْلٌ بِالنِّسْبَةِ لِتَأْلِيفِهَا ، وَوَضْعُهَا وَتَرْصِيفُهَا ، كَمَا يُشَاهَدُ فِي
الْأَيْنَةِ الْقَدِيمَةِ ، وَالْهَيَاكِلِ الْعَظِيمَةِ ، حَيْثُ يَعْتَرِضُ عَلَى بَانِيهَا مَنْ عَرَى فَتَهُ
الْقَوَى وَالْقُدْرَ ، بِحَيْثُ لَا يَقْدِرُ عَلَى وَضْعِ حَجَرٍ عَلَى حَجَرٍ ! فَهَذَا
جَوَابِي ، عَمَّا وَرَدَ فِي كِتَابِي ، فَلَرُبَّمَا كَانَ اعْتِرَاضُكَ بَعْدَ هَذَا الْبَيَانِ مِنْ
تَجَاهُلِ الْعَارِفِ ، وَإِلَّا فَلَا يَخْفَاكَ أَنَّ الزُّيُوفَ تَدْخُلُ عَلَى أَعْلَى الصِّارِفِ ،
أَمَّا انْكَارُ الْمُشَارِإِلَيْهِ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِ مَا لَيْسَ عِنْدَ الْمُتَقَدِّمِ ، فَبَلَّغْ
شَيْشِنَةَ نَعْرِفُهَا مِنْ أُخْزَمِ !! ، وَكَمَا يَقُولُ ابْنُ قُتَيْبَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « قَدْ
يَعْتَرُّ فِي الرَّأْيِ جِلَّةُ أَهْلِ النَّظَرِ ، وَالْعُلَمَاءُ الْمُرَّرُونَ ، الْخَائِفُونَ لِلَّهِ
الْحَاشِعُونَ . وَلَا نَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَعْطَى أَحَدًا مَوْتِقًا مِنَ الْعَلَطِ وَأَمَانًا مِنَ
الْحَطِّإِ ، فَتَسْتَكْفُفُ لَهُ مِنْهُ ، بَلْ وَصَلَ عِبَادَهُ بِالْعَجْرِ ، وَقَرَنَهُمْ بِالْحَاجَةِ ،
وَوَصَفَهُمْ بِالضَّعْفِ ، وَلَا نَعْلَمُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى خَصَّ بِالْعِلْمِ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ ،
وَلَا وَقَفَهُ عَلَى زَمَنِ دُونَ زَمَنِ بَلْ جَعَلَهُ مُشْتَرَكًا مَقْسُومًا بَيْنَ عِبَادِهِ ، يَفْتَحُ
لِلْآخِرِ مِنْهُ مَا أَعْلَقَهُ عَنِ الْأَوَّلِ ، وَيُنْبِئُهُ الْمُقْبِلُ مِنْهُ عَلَى مَا أَغْفَلَ عَنْهُ الْمَكْبُرُ ،
وَيُحْيِيهِ بِمُتَأَخِّرٍ يَتَعَقَّبُ قَوْلَ مُتَقَدِّمٍ ، وَتَأِيلَ يَعْتَرِضُ عَلَى مَاضٍ ، وَأَوْجَبَ
عَلَى كُلِّ مَنْ عِلْمَ شَيْئًا مِنَ الْحَقِّ أَنْ يُظْهِرَهُ وَيَنْشُرَهُ ، وَجَعَلَ ذَلِكَ زَكَاةَ
الْعِلْمِ ، كَمَا جَعَلَ الصَّدَقَةَ زَكَاةَ الْمَالِ » . اهـ .

وَصَدَقَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ إِذْ قَالَ فِي « الْكَامِلِ » ، وَهُوَ الْقَائِلُ
الْمُحِقُّ : لَيْسَ لِقَدَمِ الْعَهْدِ يُفْضَلُ الْقَائِلُ ، وَلَا لِجِدَانِهِ يُهْتَضَمُ الْمُصِيبُ ،
وَلَكِنْ يُعْطَى كُلُّ مَا يَسْتَحِقُّ . اهـ .

وَمَا أَحْسَنَ مَا قَالَهُ الرَّمَحْشَرِيُّ فِي مُقَدِّمَةِ « الْمُسْتَفْصَى فِي أَمْثَالِ
الْعَرَبِ » : « وَكَأَنِّي بِالْعَالِمِ الْمُنْصِيفِ قَدْ اطَّلَعَ عَلَيْهِ فَارْتَضَاهُ ، وَأَجَالَ فِيهِ

نَظْرَةَ ذِي عَلِقٍ ، وَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى حُدُوثِ عَهْدِهِ وَقُرْبِ مِيلَادِهِ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا
يَسْتَجِيدُ الشَّيْءَ وَيَسْتَرْذِلُهُ لِحُجُودِيهِ وَرَدَائِيهِ فِي ذَاتِهِ ، لَا لِقَدَمِهِ وَحُدُوثِهِ
وَبِالْجَاهِلِ الْمَشْطِ قَدْ سَمِعَ بِهِ ، فَسَارَعَ إِلَى تَمْزِيْقِ قُرُوبِهِ ، وَتَوَجَّهَ الْمُعَابِ
إِلَيْهِ ، وَلَمَّا يَعْرِفُ تَبَعَهُ مِنْ غَرَبِهِ ، وَلَا صَقْرَهُ مِنْ خَرَبِهِ ، وَلَا عَجَمَ عُوْدَهُ ،
وَلَا نَفْضَ تَهَائِمَتِهِ وَنُجُودَهُ ، وَالَّذِي غَرَّهُ مِنْهُ أَنَّهُ عَمَلٌ مُحَدَّثٌ لَا عَمَلٌ قَدِيمٌ ،
وَحَسِبَ أَنَّ الْأَشْيَاءَ تُنْفَقُ أَوْ تُبْهَرَجُ لِأَنَّهَا تَلِيدَةٌ أَوْ طَارِقَةٌ .

وَلِلَّهِ دَرٌّ مَنْ يَقُولُ :

إِذَا رَصِيَتْ عَنِّي كِرَامُ عَشِيرَتِي

فَلَا زَالَ غَضَبَانَا عَلَيَّ لِغَامُهَا .

* قُلْتُ : وَتَعْقِيْبِي يَكُونُ عَلَيَّ ضَرِيْبِي :

أ — إِمَّا أَنْ أَكُونَ مُصِيْبًا فِي قَوْلِي ، فَمَا الْمَانِعُ أَنْ يُقْبَلَ الصَّوَابُ مِنِّي ؟ .

ب — وَإِمَّا أَنْ أَكُونَ مُحْطِئًا ، فَعَلَى الْمُعْتَرِضِ أَنْ يُبَيِّنَ ذَلِكَ بِالذَّلِيلِ ،
فَلَيْسَ قَوِيْمًا ، وَلَا فِي مِيزَانِ الْعَدْلِ كَرِيْمًا أَنْ يُقْبَلَ الْقَوْلُ مِنْ إِنْسَانٍ لِمُجَرَّدِ
أَنَّهُ قَدِيمٌ ، وَأَنْ يُرَدَّ عَلَيَّ الْمُصِيْبِ قَوْلُهُ لِكَوْنِهِ حَدِيثًا !

وَقَدْ أَجَادَ ابْنُ شَرَفٍ الْقَيْرَوَانِيُّ (ت : ٤٦٠ هـ) إِذْ قَالَ :

قُلْ لِمَنْ لَا يَرَى الْمُعَاصِرَ شَيْئًا وَيَرَى لِلْأَوَائِلِ التَّقْدِيْمَا
إِنَّ ذَلِكَ الْقَدِيمَ كَانَ حَدِيثًا وَذَلِكَ الْحَدِيثَ سَيِّئِي قَدِيمًا

وَمَعَ مَا فَتَحَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ مِنَ الصَّوَابِ ، وَأَجْرَاهُ عَلَيَّ يَدِي بَيْنَ دَفْتِي
هَذَا الْكِتَابِ ، فَلَا أَفْخَرُ بَعْمَلِي وَلَا أَزْهُو بِهِ فِي الْآفَاقِ ، مَعَآذَ اللَّهِ ! وَهَلْ
يَبْقَى مَعَ النَّاسِ الْيَوْمَ مِنَ الْعِلْمِ — إِذَا ذُكِرَ الْأَوَّلُ — إِلَّا فَضْلُ بُرَاقِ !؟

وَقَدْ — وَاللَّهِ — أَتَّفَقْتُ عَلَيْهِ النَّفِيْسَ وَالْعَالِ ، وَكَأَبَدْتُ وَ... مِنْ

المَشَقَّة ، مَا يَطُولُ بِهِ الْمَقَالُ ، حَتَّى فُتِحَتْ سَمَاءُ يُسْرِهِ ، فَكَانَتْ أَبُوَابَا ،
وَزُحِرِحَتْ جِبَالُ عُسْرِهِ ، فَكَانَتْ سَرَابَا .

وَإِنِّي لِأَرْجُو أَنْ يَرْفَعَ اللَّهُ مَنَارَ هَذَا الْكِتَابِ ، وَيَنْفَعَ بِعُلُومِهِ الزَّاحِرَةَ ،
وَأَنْ يُبَيِّنِي بِهِ جَمِيلَ الذِّكْرِ فِي الدُّنْيَا ، وَجَزِيلَ الْأَجْرِ فِي الْآخِرَةِ ، وَأَنْ
يَكُونَ مِنَ الثَّلَاثِ الَّتِي يَنْقَطِعُ عَمَلُ ابْنِ آدَمَ إِذَا مَاتَ إِلَّا مِنْهَا ، وَأَنْ أَتَالَ
بِهِ الدَّرَجَاتِ بَعْدَ الْوَفَاةِ بِانْتِفَاعِ كُلِّ مَنْ عَمِلَ بِعُلُومِهِ ، أَوْ نَقَلَ عَنْهَا ، ضَارِعًا
إِلَى مَنْ يَنْظُرُ مِنْ عَالَمٍ فِي عَمَلِي ، أَنْ يَسْتُرَ عِتَارِي وَزَلَّلِي ، وَيَسُدَّ بِسَدَادِ
فَضْلِهِ خَلَلِي ^(١) .

وَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ يَجْعَلَهُ زَادًا إِلَى حُسْنِ الْمَصِيرِ إِلَيْهِ ، وَعَتَادًا إِلَى يُمْنِ
الْقُدُومِ عَلَيْهِ ، إِنَّهُ بِكُلِّ جَمِيلٍ كَفِيلٌ ، وَهُوَ حَسْبُنَا وَنِعْمَ الْوَكِيلُ .

قَالَ بِلْسَانِهِ

وَقَيْدَهُ بِنَانِهِ

رَاجِي عَفْوَ رَبِّي الْعَفْوَرِ

أَبُو اسْحَقَ الْحَوِيثِيُّ الْأَثَرِيُّ

عَفَا اللَّهُ عَنْهُ

رجب الفرد / ١٤١١ هـ

(١) وهذا هو اللائق بأهل العلم والفضل ، فإن الرفق في إسداء النصح إلى المخالف من أعظم
الدوافع إلى قبول الحق ، وقد كنت ارتكبتُ ما يخالف هذا المنهج مع الأخ نجم
عبد الرحمن خلف ، فأغلظتُ له في النصح في مقدمتي لكتاب « الصمت » لابن
أبي الدنيا ، فأني أعتذر له عن كل شيء لا تعلق له بالمعنى العلمي ، وقد اعتذرت له قبل
ذلك وبلغه ، وها أنا أعتذر له علناً ، برجاء أن تطيب نفسه ، فيقبل عذري ، أمّا الشدة
فيحسن أن تكون مع المكابرة الذي يدفع برأيه الفاسد في نحر النصوص واللغة المستعان .

● تبيينه : عَتَبَ عَلَيَّ بَعْضُ الْأَخْبَابِ ، وَلَمْ يَقَعِ مَوْقِعَ الرُّضَى مِنْهُمْ -
 وَلَا مِنِّي - ما كتبه الأخ أبو عبد الرحمن الأثرى في إهدائه لي كتاب « صِفَةِ
 الْمُنَافِقِ » للفريابي فَقَدْ خَلَعَ عَلَيَّ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ ، وَجَمِئِلِ الْخِصَالِ ما
 ليس في عَشْرٍ مِعْشَارِهِ . وَإِلَى هَوْلَاءِ الْأَخْبَابِ أَقُولُ :

لَقَدْ أَنْكَرْتُ هَذَا عَلَى الْأَخِ أَشَدَّ الْإِنكَارِ ، وَقُلْتُ لَهُ : لَوْ قِيلَ هَذَا
 الْكَلَامُ لِأَمْثَالِ الْبُخَارِيِّ لَأَسْتَكْتَرُهُ بَعْضُ النَّاسِ عَلَيْهِ ، وَمَا قُلْتُهُ فِي - وَإِنْ
 كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّكَ صَادِقُ النَّيَّةِ فِيهِ - هُوَ بَعَيْنِهِ الْهَجَاءُ عَنْ طَرِيقِ الْمَدْحِ !! ،
 فَإِنَّ الْكَلَامَ إِذَا لَمْ يُصَادَفْ مَجَلًّا ، لَمْ يَكُنْ إِلَّا دَمًّا ، وَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أُبَدِّلَهُ
 بَعْدَ مَا تَشَدَّدْتُ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يُغَيِّرَهُ ، فَأَبَى وَزَعَمَ لِي أَنْ تُغَيِّرَهُ بغير اختيارِهِ
 خِيَانَةً ، فَكَتَبْتُ بِدُونِ عِلْمِهِ حَاشِيَةً فِي آخِرِ مَقْدَمَتِي لِلْكِتَابِ أُسْتَنْكِرُ صَنِيعَهُ ،
 وَأَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ مَشِيخِهِ قَبْلَ الْأَوَانِ ، لَسْتُ لَهَا بِأَهْلٍ .

وَقَدْ كَانَ هَذَا خُلُقَ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَنَحْنُ عَلَيَّ دَرِبِهِمْ سَائِرُونَ وَلَسْتُ
 أَنْسَى مَا وَقَعَ لِي مَعَ شَيْخِنَا الْإِمَامِ حَسَنَةِ الْأَيَّامِ ، نَاصِرِ الدِّينِ الْأَلْبَانِيِّ ،
 حَفِظَهُ اللَّهُ ، وَمَتَّعَ بِهِ ، لَمَّا أَهْدَيْتُهُ « كِتَابَ الْبَعثِ » لِابْنِ أَبِي دَاوُدَ ، وَكَانَ
 النَّاسِيرُ كَتَبَ عَلَيَّ لَوْحَةَ الْكِتَابِ « خَرَجَ أَحَادِيثُهُ الشَّيْخِ الْحَوْثِيِّ السَّلْفِيِّ » ،
 قَالَ لِي : مَا هَذَا ؟ وَأَشَارَ إِلَى كَلِمَةِ « الشَّيْخِ » ، فَأَعْتَدْتُ عَنْهَا بِأَنَّهَا لَيْسَتْ
 مِنْ صُنْعِي ، فَأَنْكَرَهَا عَلَيَّ ، وَوَاللَّهِ لَقَدْ عَظُمَ الشَّيْخُ بَعْدَهَا فِي عَيْنِي ، وَقَدْ
 كَانَ - قَبْلَ - مَكَانَهُ فِي الْقَلْبِ كَذَلِكَ مِنِّي ، وَحَسْبُكَ أَنَّهُ مَعَ شَهَادَةِ
 النَّابِهَيْنِ لَهُ بِالْإِمَامَةِ فِي هَذَا الْفَنِّ ، لَمْ يَكْتُبْ عَلَيَّ لَوْحَةَ كُتُبِهِ إِلَّا اسْمَهُ
 الْمُجَرَّدَ ، مَعَ أَنْ غَيْرَهُ - مِمَّنْ قَوْلُهُمْ بِجَانِبِ قَوْلِهِ كَصَرِيرِ بَابٍ ، أَوْ طَيْنِ
 ذُبَابٍ ، يَكْتُبُ عَلَيَّ كُتُبَهُ : « تَأْلِيفُ الْإِمَامِ الْحَافِظِ الْفَقِيهِ الْأَصُولِيِّ
 النَّظَارِ الْمُجْتَهِدِ ... » زَاعِمًا أَنَّهُ مِنَ التَّحَدُّثِ بِنِعْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَهُنَا

تَزُلُّ الْأَقْدَامَ ، وَتَكْثُرُ الْأَوْهَامُ .

وَأَمَّا قَوْلُ الْأَخِ فِي شَأْنِي : « بَلْ مَا نَظَنُّ أَنَّهُ - هُوَ - قَدْ رَأَى مِثْلَ نَفْسِهِ » فَمَعَاذَ اللَّهِ أَنْ يَكُونَ رَأْيِي فِي نَفْسِي كَذَلِكَ ، وَأَنَا الْحَقِيقُ بِقَوْلِ الْقَائِلِ :

وَاللَّهُ ! لَوْ عَلِمُوا قَبِيحَ سِرِّي لَأَنَى السَّلَامَ عَلَيَّ مِنْ يَلْقَانِي
وَلَأَعْرَضُوا عَنِّي وَمَلُّوا صَحْبَتِي وَلَبِثْتُ بَعْدَ كِرَامِيَةِ بَهْوَانَ

فَوَاللَّهِ ! مَا ظَنَنْتُ بِنَفْسِي خَيْرًا ، وَأَتَى يَأْتِي مِنْهَا ؟! بَلْ يَوْجَدُ - بِحَمْدِ اللَّهِ - فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ مِنْ أَسَاطِينِ الْعُلَمَاءِ ، وَسَادَةِ الزَّهَادِ وَالْوَرَعِينَ مَا لَا تَصِلُ قَامَتِي إِلَى قَدَمِ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ، فَكَيْفَ يُقَالُ « مَا رَأَى مِثْلَ نَفْسِهِ » ، إِلَّا إِنْ كَانَ لِلْعِبَارَةِ تَمَّةٌ كَأَنْ تَكُونَ : « فِي التَّفْرِيطِ وَاقْتِرَافِ الذَّنْبِ » أَوْ نَحْوَهَا .
وَأَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ نَفْسِي وَسَيِّئِ عَمَلِي .

﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا ... ﴾ .

وَبِالْجُمْلَةِ : فَإِنِّي أُكْرِمُ مَا ذَكَرَهُ أُخْوَانِي فِي إِهْدَائِهِ لِي ، لِأَنَّهُ لَمْ يُصَادِفْ مَجْلًا ، وَقَدْ رَأَيْتُ بَعْضَ النَّاسِ نَسَبَ إِلَيَّ فِي بَعْضِ تَحْقِيقَاتِهِ أَقْوَالَ لَمْ أَقْلَهَا ، وَلَمْ تَخْطُرْ لِي عَلَى بَالٍ ، فَأَقْرَرُ هُنَا أَنَّنِي غَيْرُ مَسْئُولٍ عَنْ مَدْحِ مَادِحٍ ، أَوْ وَهْمِ وَاهِمٍ ، إِنَّمَا أَسْأَلُ عَمَّا نَطَّقَ بِهِ لِسَانِي ، وَخَطَّه بَنَانِي ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ ، وَعَلَيْهِ التَّكْلَانُ ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِهِ .

* * *

٤٤ - بَابُ التَّوَقُّيْتِ فِي الْمَاءِ

٥٢ - أُحْبِرْنَا هَذَا بِنُ السَّرِيِّ ، وَالْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : سِئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْمَاءِ وَمَا يَنْبُؤُهُ مِنَ الدَّوَابِّ وَالسَّبَاعِ ، فَقَالَ : « إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ ، لَمْ يَحْمِلِ الْحَبْثَ » .

٥٢ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ . وَيَأْتِي بِرَقْمِ (٣٢٨) .

* الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ هُوَ ابْنُ الْحَسَنِ بْنِ ثَابِتٍ ، أَبُو عَمَّارِ الْمُرُوزِيِّ أَخْرَجَ لَهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ .

وَتَقَهُ الْمَصْنُفُ ، وَابْنُ حَبَانَ ، وَمُسْلِمَةُ بْنُ قَاسِمٍ فِي « الصَّلَةِ » .

* أَبُو أُسَامَةَ ، هُوَ : حَمَّادُ بْنُ أُسَامَةَ بْنِ يَزِيدِ الْقُرَشِيِّ ، الْكُوفِيُّ أَخْرَجَ

لَهُ الْجَمَاعَةُ .

قَالَ أَحْمَدُ :

« كَانَ ثَبْتًا ، مَا كَانَ أَثْبَتَهُ ! ، لَا يَكَادُ يُخْطِئُ » .

وَوَثَّقَهُ ابْنُ مَعِينٍ ، وَابْنُ سَعْدٍ ، وَالْعَجَلِيُّ فِي آخِرِينَ .

فَالْعَجَبُ مِنَ الْأَرْدِيِّ ، أوردَهُ فِي « الضَّعْفَاءِ » ثُمَّ حَكَى عَنْ سَفِيَانَ بْنِ

وَكَيْعٍ أَنَّهُ قَالَ :

« إِنِّي لِأَعْجَبُ كَيْفَ جَازَ حَدِيثُ أَبِي أُسَامَةَ ، كَانَ أَمْرُهُ بَيْنًا ، وَكَانَ =

.....
= من أسرق الناس لحديث جيد « اه .
وحكى الذهبي في « الميزان » أن الأزدي نقل هذا الكلام عن سفيان
الثوري فلعله قصد سفيان بن وكيع فسبق قلمه ، وعلى كل حال فلم يُبال
الذهبي به ، وقال :

« أبو أسامة لم أوردته لشيء فيه ، ولكن يُعرف أن هذا القول باطلٌ » .
* قُلْتُ : وهذا حقٌ ، ولا يُقبل من سفيان بن وكيع هذا القول في
أبي أسامة ، فقد كان ضعيفاً ، ومن المعروف أن جرح الضعيف للثقة مردودٌ
كما صرح به النقاد كابن حبان والذهبي والعسقلاني وغيرهم .

والأزدي أيضاً ، فضعيفٌ ، وكان ذلق اللسان .

قال الذهبي في « السير » (٣٨٩/١٣) يُعلّق على تضعيف الأزدي للحارث

ابن محمد :

« قُلْتُ : هذه مجازفة ! ليت الأزدي عرف ضعف نفسه » وقال في مكان

آخر منه (٣٤٨/١٦) :

« وعلى الأزدي في كتابه « الضعفاء » مؤاخذات ، فإنه ضعّف جماعة بلا

دليل ، بل قد يكون غيره قد وثقهم » .

وقد قال ابن حبان :

« من المحال أن يجرح العدل بكلام المجروح » .

مع أنه قد يظهر للأزدي من العذر ما لا يظهر لسفيان بن وكيع ، وذلك

أن عادة المصنفين في « الضعفاء » أنهم قد يوردون الثقة لأجل أي مغمز فيه ،

كما يفعل ابن عدي والعقيلي وغيرهما ، وإن كان ما أوردوه ليس بجرح ،

=

والله أعلم .

.....
= * الوليدُ بنُ كثيرٍ هو أبو محمدِ المدنيُّ الخزوميُّ .

أخرج له الجماعةُ ، وهو ثقةٌ جليلٌ .

وثقه ابنُ معينٍ ، وابنُ راهويه ، وأبو داود ، وعيسى بنُ يونس ، وإبراهيمُ
ابنُ سعيدٍ ، وابنُ حبان .

وقال الساجيُّ :

« صدوقٌ ، ثبتٌ ، يُحتجُّ به » .

وأغربَ أبو بكرُ بنُ العربيُّ - رحمه الله - فقال في « أحكام القرآن »

(١٤٢٠/٣) :

« وقال الشافعيُّ بحديثِ القلتين ، ورواه عن الوليد بن كثيرٍ حُسنَ ظنِّ

به ، وهو مطعون فيه ، والحديثُ ضعيفٌ » .

كذا قال !! ولم يُصِبْ ، لأننا لم نجد أحداً طعن على الوليد بن كثيرٍ إلاَّ

ابنُ سعيدٍ ، فقال : « كان له علمٌ بالسيرةِ والمغازي ، وله أحاديثٌ ، وليس

بذاك » .

فهذا جرحٌ مبهم لا يعول عليه مع ثبوت التوثيق الصادر من أئمةٍ هم

أمكن من ابنِ سعيدٍ فرادى ، فكيف وهم مجتمعون ، ولو قصد ابنُ العربيُّ

رحمه الله أن أئمةً راوٍ تُكَلِّمُ فيه فهو مطعون عليه ، فلن يسلم من ذلك أحدٌ ،

مع أن عبارته تشعر أن الأكثرين جرحوا الوليد بن كثيرٍ ، وليس ثمَّ إلاَّ ابنُ

سعد فيما وقفت عليه .

أما قول الساجي وأبي داود : « كان إياضياً » فهذا لا يضرُّه مع ثبوت

صدقه وضبطه . والله الموفق .

= * محمدُ بنُ جعفرٍ هو ابنُ الزبيرِ بنِ العوامِ المدنيُّ .

= أخرج له الجماعة .

وثقه الدارقطني ، وأثنى عليه ابن إسحق .

وقال ابن سعد :

« كان عالماً ، وله أحاديث » .

* عبد الله بن عبد الله بن عمر أبو عبد الرحمن المدني .

أخرج له الجماعة ، إلا ابن ماجه .

وثقه المصنف ، وأبو زرعة ، ووكيع ، وابن سعد ، والعجلي ، وابن

حبان .

* * *

والحديث أخرجه أبو داود (٦٣) ، وابن أبي شيبة في « المصنف »

(١٤٤/١) ، وعبد بن حميد في « المنتخب » (٨١٧) وعنه ابن الجوزي في

« التحقيق » (٧/٩١) ، وابن جرير في « التهذيب » (١١٠٦ - مسند ابن

عباس) ، وابن حبان (١١٨) ، والطحاوي في « المشكل » (٢٦٦/٣) وابن

الأعرابي في « معجمه » (ج٧/ق١٣٤/١) ، والدارقطني (١٣/١ - ١٤) ،

والحاكم (١٣٢/١ - ١٣٣) ، والبيهقي (٢٦٠/١ ، ٢٦١) ، والضياء في

« المختارة » (ج ٧١/ق ٢/٥٠١) والجوزقاني ، في « الأباطيل » (٣٢١) ، من

طريق عن أبي أسامة ، عن الوليد بن كثير ، عن محمد بن جعفر ، عن عبد الله -

المكبر - ، عن ابن عمر به وقد رواه عن أبي أسامة - هكذا - خلق ، منهم :

« إسحق بن راهويه ، وأبو بكر ، وعثمان ابنا أبي شيبة ، ومحمد بن

العلاء ، ويعقوب بن إبراهيم الدورقي ، وأبو عبيدة بن أبي السفر ، ومحمد

ابن عبادة ، وحاجب بن سليمان ، وهارون بن عبد الله ، وأحمد بن جعفر =

.....

= الوكيعي ، والحسين بن حريث ، وهناد بن السري ، والحسن بن علي
ابن عفان ، وعبد بن حميد ، وموسى بن عبد الرحمن الكندي .
قال الحاكم :

« هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، فقد احتجا جميعاً بجميع
رواته ، ولم يُخرجاه ، وأظنهما - والله أعلم - لم يخرجاه لخلاف فيه على
أبي أسامة على الوليد بن كثير . اهـ .

وصححه الشافعي وأحمد وأبو عبيد وابن خزيمة ، وابن حبان ،
والطحاوي ، والدارقطني ، وابن دقيق العيد^(١) - كما في « طبقات
الشافعية » (٢٤٥/٩) - لابن السبكي ، والعلائي في جزء مفرد له ، والحافظ
ابن حجر والشوكاني ، وشمس الحق آبادي ، والمباركفوري ، وأحمد شاكر ،
والألباني في آخرين وجوده ابن معين - كما يأتي -

وقال ابن حزم في « المحلى » (١٥١/١) :

« صحيح ثابت ، لا مغز فيه . »

وقال الجوزقاني :

« هذا حديث حسن . »

وحسنه النووي في « المجموع » (١١٢/١) ، وابن تيمية في « الفتاوى »
(٤١/٢١) وقال : « وأما حديث القلتين فأكثر أهل العلم بالحديث على أنه
حديث حسن يُحتج به . »

وقال ابن مندة :

« على شرط مسلم ! »

(١) وذكر الزيلعي في « نصب الراية » (١٠٥/١) عنه أنه ضعفه في « الإمام » فلعله رجع
إلى التصحيح ، وابن السبكي يذكر أشهر آراء صاحب الترجمة . والله أعلم .

= كذا ، والصواب أنه على شرط الشيخين جميعاً كما قال الحاكم .
* قُلْتُ : وقولهم هذا هو الصواب ، لا ريب في ذلك ، ولكن خالف
بعض الأئمة ، فضعفوا هذا الحديث .

قال ابنُ عبد البر في « التمهيد » (٣٣٥/١) :
وأما ما ذهب إليه الشافعي^(١) من حديث القلتين ، فمذهبٌ ضعيفٌ من
جهة النظر ، غيرُ ثابتٍ من جهة الأثر ، لأنه حديثٌ تكلم فيه جماعةٌ من
أهل العلم بالنقل . اهـ .

* قُلْتُ : وقد صنَّف أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي -
رحمه الله - جزءاً ردَّ فيه ما ذكره ابنُ عبد البر^(٢) وغيره ، ولم أره .

ويمكن إجمال ما ذكروه من الطعن فيما يلي :

١ - أن الحديث مضطرب السند .

وذلك أن مداره على الوليد بن كثير ، فقليل عنه ، عن محمد بن جعفر
ابن الزبير ، وقيل : عنه ، عن محمد بن عباد بن جعفر . وتارة يروى عن =

(١) وقال أبو بكر بن العربي في « أحكام القرآن » (١٤٢٥/٣) :

« ألا ترى أن الشافعي تعلق بحديث القلتين ، وجعله تقديراً ، وخفى عليه أن الحديث
ليس بصحيح » اهـ .

وقال أيضاً في « عارضة الأحوذى » (٨٤/١) :

« وحديث القلتين مداره على مطعون عليه أو مضطرب في الرواية » .

وكذا قال أبو محمد علي بن زكريا المنجى في « اللباب في الجمع بين السنة والكتاب »
(٩٠/١ - ٩١) ، وليس فيه شيء من التحرير ، وسيأتي الجواب مفصلاً إن شاء الله
تعالى .

(٢) ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في « الفتاوى » (٤١/٢١ - ٤٢) .

.....
= عبید الله بن عبد الله بن عمر ، وتارة عن عبد الله بن عبد الله بن عمر .
قالوا : وهذا اضطرابٌ يقدح في صحة السند ، فإن الثقات المتقنين لا يقع
منهم مثلُ هذا ، فدلَّ ذلك على أن الرواة لم يحكموه .

٢ - أَنَّهُ مُضْطَرَبُ الْمَتْنِ أَيْضاً .

فإن في بعض ألفاظه :

« إذا كان الماء قُتَيْنِ » .

وفي بعضها :

« إذا بلغ الماء قدر قُتَيْنِ أو ثلاثٍ » .

والذين زادوا هذه اللفظة ليسوا بدون من سكت عنها .

ومنهم من يقول :

« إذا بلغ الماء أربعين قُلَّةً » .

فهذا اضطرابٌ يوجبُ ضعف الحديث .

٣ - أَنَّهُ مُعَلَّلٌ بِالْوَقْفِ .

فأوقفه مجاهدٌ على ابن عمر . واختلف فيه عليه .

وقد اختلف فيه على عبید الله أيضاً ، رفعاً ووقفاً . ورجح شيخنا الإسلام

أبو الحجاج المزني ، وأبو العباس ابن تيمية وقفه ، وسبقهما البيهقي في

« سننه » وقفه من طريق مجاهد ، وجعله الصواب .

٤ - أَنَّهُ شَادٌّ .

قالوا :

« أمَّا الشذوذ ، فإن هذا حديثٌ فاصلٌ بين الحلال والحرام ، والظاهر

والنجس ، وهو في المياه كالأوسق في الزكاة ، والتُّصْبُ في الزكاة ، فكيف =

.....

= لا يكون مشهوراً شائعاً بين الصحابة ينقله خلف عن سلف ، وحاجة الأمة إليه أعظم من حاجتهم إلى نصاب الزكاة؟! فإن أكثر الناس لا تجب عليهم زكاة ، والوضوء بالماء الطاهر فرضٌ على كل مسلم ، فيكون الواجب نقل هذا الحديث كنقل نجاسة البول ووجوب غسله ، ونقل عدد الركعات ، ونظائر ذلك . ومن المعلوم أن هذا لم يروه غير ابن عمر ، ولا عن ابن عمر غير عبيد الله وعبد الله ، فأين نافع ، وسالم ، وأيوب ، وسعيد بن جبير ؟ وأين أهل المدينة وعلمائهم عن هذه السنة التي مخرجها من عندهم ، وهم إليها أحوج الخلق لعزة الماء عندهم!!؟ فأئني شذوذ أبلغ من هذا؟! .

* قُلْتُ : والجوابُ عمّا ذكروه من وجوه :

* الأَوَّلُ : أن ما وقع في سنده من الاختلاف فغيرُ قادحٍ في صحته ،

كما يأتي .

وقد رواه من تقدّم ذكرهم ، عن أبي أسامة ، عن الوليد بن كثير ، عن محمد بن جعفر بن الزبير ، عن عبد الله - المكبر - ابن عبد الله بن عمر ، عن أبيه .

وقد اختلف على محمد بن جعفر فيه .

فرواه جمعٌ عن أبي أسامة ، عن الوليد بن كثير ، عنه ، عن عبيد الله - المصغر - ابن عبد الله بن عمر ، عن أبيه .

فصار شيخُ محمد بن جعفر هو « عبيدُ الله » المصغر ، لا « عبد الله » المكبر .

أخرجه المصنّف ، ويأتي برقم (٣٢٨) ، والدارمي (١٥٢ / ١) ، وابن خزيمة (ج ١ / رقم ٩٢) ، وابن حبان (١١٨) ، والطحاوي في =

.....
= « شرح المعاني » (١٥/١) ، وفي « المشكل » (٢٦٦/٣) .

وقد رواه عن أبي أسامة - هكذا - جمع ، منهم :
« يحيى بن حسَّان ، ومحمد بن عبد الله بن المبارك المخرمي ، وموسى بن
عبد الرحمن المسروقي ، وابنُ أبي شيبة ، وأبو الأزهر حوثره بن محمد
البصري » .

وقد توبع الوليدُ بنُ كثير ، عن محمد بن جعفر ، عن عبيد الله -
المصغر - عن أبيه .

فتابعه : محمد بنُ إسحاق ، حدَّثني محمدُ بنُ جعفرٍ به .
أخرجه أبو داود (٦٤) ، والترمذي (٦٧) ، وابنُ ماجه (٥١٧) ،
والدارمي (١٥٢/١) ، وأحمد (٢٧/٢) ، وابنُ أبي شيبة (١٤٤/١) ، وابن
جرير في « التهذيب » (١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٥ مسند ابن
عباس) وأبو يعلى (ج ٩/ رقم ٥٥٩٠) ، والطحاوي في « الشرح »
(١٥/١) ، وفي « المشكل » (٢٦٦/٣) ، والدارقطني (١٩/١ ، ٢١) ، والحاكم
(١٣٣/١) ، والبيهقي (٢٦١/١) والضياء في « المختارة » (ج ٧١/ ق ١/٥٠٥) ،
والبغوي في « شرح السنة » (٥٨/٢) وابنُ الجوزي في « التحقيق » (٦/٩/١) .
وهذا سندٌ حسنٌ ، وصرَّح ابنُ إسحاق بالتحديث عند ابن جرير ،
والدارقطني .

وقد رواه عن ابن إسحاق جماعة منهم :
« يزيد بنُ هارون ، وعبد بن سليمان ، ويزيد بن زريع ، وابنُ المبارك ،
وسعيد بن زيد - أخو حماد بن زيد - ، وعبد الرحيم بن سليمان الكندي ،
وأبو معاوية الضرير ، وحمادُ بنُ سلمة ، وعبد الله بن نعيم ، وإبراهيم بنُ =

.....
= سعيد ، وعباد بنُ عباد المُهلبى ، وسلمة بنُ الفضل ، وجريز بن عبد الحميد ، وسفيان الثورى ، وأحمد بن خالد الوهيبى ، وزهير بن حرب وزائدة بنُ قدامة .

واختلف عن ابن إسحق فيه على ألوانٍ :

أ — فيرويه المغيرة بنُ سقلاب ، عنه ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً .

أخرجه ابنُ عديّ في « الكامل » (٢٣٥٨/٦) .

وهذا منكّر ، والمغيرة ضعفه الدارقطنى ، وقال ابنُ عديّ :

« عامة ما يرويه لا يتابع عليه » .

وقال الدارقطنى في « العلل » (ج ٢ / ق ٢/٢٨) .

« هو وهم ، والصواب : عن ابن إسحق ، عن محمد بن جعفر بن

الزبير ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر ، عن أبيه » . اهـ .

ب — ويرويه عبد الوهاب بن عطاء ، عنه ، عن الزهرى ، عن سالم ،

عن أبيه مرفوعاً .

أخرجه ابنُ حبان في « الثقات » (٤٧٦-٤٧٧/٨) عن عليّ بن الحسن بن

بيان ، والدارقطنى (٢١/١) عن عليّ بن سلمة كلاهما عن عبد الوهاب به .

وخالفهما يحيى بن أبى طالب ، فرواه عن عبد الوهاب ، عن ابن إسحق ،

أنّه بلغه أن النبى ﷺ قال .. ولم يذكر إسناده .

ذكره الدارقطنى في « العلل » (ج ٢ / ق ٢/٤٨ - ١/٤٩) .

قال ابنُ حبان :

« هذا خطأ فاحشٌ ، إنما هو محمد بنُ إسحق ، عن جعفر بن الزبير عن =

.....

= عبيد الله بن عمر ، عن أبيه . وقال عثمان - يعنى : ابن حرزاذ - : لم يُحدِّث عبد الوهاب هكذا إلا بالرقّة « اهـ .

وقال الدارقطنى فى « العلل » (ج ٢ / ق ٢٨ / ٢) :

« وقيل : عن عبد الوهاب بن عطاء ، عن ابن إسحق ، عن الزهرى ، عن سالم ، عن أبيه ، وهو وهم أيضاً » . اهـ .

وقد خولف عبد الوهاب فيه ، وهو :

* اللّون الثالث : فخالفه إسماعيل بن عيَّاش ، فرواه عن ابن إسحق ، عن الزهرى ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن أبى هريرة مرفوعاً .

فجعل شيخ الزهرى هو : « عبيد الله » بدل « سالم » ، ونقل الحديث من « مسند ابن عمر » إلى « مسند أبى هريرة » .

أخرجه الدارقطنى (٢١/١) من طريق محمد بن وهب ، عن إسماعيل ،

وقال :

« كذا رواه محمد بن وهب ، عن إسماعيل بن عيَّاش بهذا الإسناد .

والمحفوظ : عن ابن عيَّاش ، عن محمد بن إسحق ، عن محمد بن جعفر بن الزبير ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر ، عن أبيه » .

* قُلْتُ : والعُهدَةُ - عندى - على إسماعيل بن عيَّاش ، لأن ابن عيَّاش

إذا روى عن أهل الحجاز جاء بالمناكير ، وشيخه فى الحديث ابن إسحق ، وهو مدنى ، فالاضطراب من هنا .

والذى يترجحُ من هذا الاختلاف الوجه الذى اتفق عليه الحفاظ وهو

ابن إسحق ، عن محمد بن جعفر ، عن عبيد الله ، عن أبيه . =

* * *

= وتوبع محمد بن جعفر أيضاً .

فتابعه عاصمُ بنُ المنذر ، قال : دخلتُ مع عبيد الله بن عبد الله بن عمر بستاناً فيه مِقْرَاءُ مَاءٍ ، فيه جلدٌ بعيرٍ مَيِّتٍ ، فتوضاً منه ، فقلتُ له : أتوضأُ منه ، وفيه جلدٌ بعيرٍ مَيِّتٍ ؟! فحدَّثني عن أبيه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : « إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث » .

أخرجه أبو داود (٦٥) وابن الجارود (٤٦) والطيالسي (١٩٥٤) (١) ، وابن المنذر في « الأوسط » (ج ١ / رقم ١٨٩) ، والطحاوي في « الشرح » (١٦/١) ، والدارقطني (٢٢/١) ، والبيهقي (٢٦٢/١) والضياء في « المختارة » (ج ٧١ / ق ٢/٥٠٤) جميعاً من طريق حماد بن سلمة ، ثنا عاصمُ بنُ المنذر به .

وروى لفظ الحديث هكذا عن حمادِ جماعةً ، منهم :

« موسى بن إسماعيل ، وعفان بن مسلم ، والطيالسي ، ويزيد بن هارون ، وعبيد الله بن محمد العيشي ، والعلاء بن عبد الجبار ، ويعقوب بن إسحق الحضرمي ، وبشر بن السري » .

وخالفهم آخرون ، فرووه عن حماد بن سلمة بسنده سواء ، بلفظ : « إذا بلغ الماء قلتين أو ثلاثاً لم يحمل الخبث » .

هكذا على الشك .

من هؤلاء :

« وكيع بن الجراح ، وأبو سلمة التبوذكي » (٢) ، ويزيد بن هارون ، =

(١) وعنده : « عن عاصم بن المنذر قال : كنا مع ابن لابن عمر ... » وهذا الميم هو :

عبيد الله بن عبد الله بن عمر .

(٢) هو موسى بن إسماعيل .

= وعفان بن مسلم ، وإبراهيم بن الحجاج ، وهذبة بن خالد ، وكامل بن طلحة ، وزيد بن الحباب ، وعبيد الله بن محمد العيشي .
أخرجه ابن ماجة (٥١٨) ، وأبو الحسن بن سلمة في « زوائده عليه » ،
وأحمد (٢٣/٢ ، ١٠٧) ، وعبد بن حميد في « المنتخب » (٨١٨) ،
وأبو عبيد القاسم بن سلام في « كتاب الطهور » (ق ١/١٩) ، وابن جرير
في « التهذيب » (١١١٢ ، ١١١٣ - مسند ابن عباس) ، والدارقطني
(٢٢/١) ، والحاكم (١٣٤/١) ، والبيهقي (٢٦٢/١) ، وابن الجوزي في
« التحقيق » (٨/١١/١ ، ٩) .

* قُلْتُ : وهذا الاختلاف - عندي - من حماد بن سلمة ، فإنه وإن
كان ثقةً ، إلا أنه تغيّر في آخر عمره - رحمه الله - ، وإنما جعلنا الاختلاف
منه دون غيره ، لأن الذين رووا عنه الوجهين جماعةً ، وفيهم حفاظٌ أثبات ،
منهم يزيد بن هارون ، وعفان بن مسلم ، وعبيد الله بن محمد العيشي ،
وأبو سلمة التبوذكي ، فإنهم رووه باللفظين معاً عن حمادٍ ، فدل أن
الاختلاف منه دون غيره . والله أعلم .

هذا :

وقد خولف حمادُ بنُ سلمة .

خالفه حمادُ بنُ زيد ، فرواه عن عاصم بن المنذر .
عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر ، عن أبيه موقوفاً غير مرفوع .
ذكره الدارقطني في « سننه » .

فخالفه في موضعين :

الأول : في وقفه .

= الثاني : في شيخ عاصم بن المنذر .

.....
= وأشار إلى الموضوع الأول من الاختلاف أبو داود في « سننه » فقال :
« حماد بن زيد وقفه عن عاصم » .

فظاهر صنيع أبي داود أن حماد بن زيد رواه بنفس رواية حماد بن سلمة لكن
خالفه في رفعه وحماد بن سلمة إنما يرويه عن أبي داود عن عاصم بن المنذر ،
عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر لا عن أبي بكر بن عبيد الله . فالله أعلم
بمراده من ذلك .

وكذلك رواه إسماعيل بن عُلَيْة ، عن عاصم ، عن رجلٍ لم يُسمِّه ، عن
ابن عمر موقوفاً .

أخرجه ابنُ أبي شيبة في « المصنَّف » (١٤٤/١) ، وابنُ جرير في
« التهذيب » (١١٠٤ - مسند ابن عباس) .

قال عباسُ بنُ محمد الدُّورى - كما في « تاريخ ابن معين » (٢٤٠/٤) - :
« سمعتُ يحيى وسئل عن حديث حماد بن سلمة ، عن عاصم بن المنذر ،
عن أبي بكر^(١) عبيد الله بن عبد الله بن عمر ... فقال : هذا خَيْرُ الإسناد -
أو قال يحيى : هذا جيدُ الإسناد - . قيل له : فإن ابنَ عُلَيْة لم يرفعه .
قال يحيى : وإن لم يحفظه ابنُ عُلَيْة ، فالحديثُ جيدُ الإسناد ، وهو أحسنُ

(١) وقع في « التاريخ » : « عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر » كذا ! ولعل
لفظة « ابن » زائدة ، وصوابه « عن أبي بكر عبيد الله » لأن « أبا بكر » كنية
عبيد الله ، والذي جعلنى أميلُ إلى ذلك أن حماد بن سلمة إنما يروى هذا الحديث عن
عاصم بن المنذر ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر ، أما حماد بن زيد فهو الذى
يرويه عن عاصم بن المنذر ، عن أبي بكر بن عبيد الله . فإن ثبت أن النصَّ صحيحٌ ،
فيكون اختلافاً آخر على حماد بن سلمة . والله أعلم .

= من حديث الوليد بن كثير^(١) « اهـ .

* قُلْتُ : وهذا الترجيحُ من يحيى صحيحٌ ، لأنَّ من حفظ حجةً على من لم يحفظ ، وعندى أنَّه لا اختلاف بين الروایتين في الرَّفْعِ والوقف ، وما يدلُّ على ذلك أن حمادَ بنَ سلمة قد رواه موقوفاً أيضاً .
أخرجه الطحاوئى في « الشرح » (١٦/١) قال : حدثنا ربيعُ المؤدَّن ، ثنا يحيى بن حسان ، ثنا حماد بن سلمة به موقوفاً على ابن عمر .
وهذا سندٌ صحيحٌ .

وربيعٌ هذا ، هو ابن سليمان المرادى تلميذُ الشافعى وراويته كتبه ، وهو ثقةٌ مأمونٌ ، ويحيى بن حسان ثقةٌ متفقٌ عليه .

* قُلْتُ : فيظهر من هذا التحقيق أن محمد بن جعفر بن الزبير ، يرويه عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر - المصغر - ، عن أبيه .
وقد اختلف على الوليد بن كثير فيه .

فرواه أبو أسامة ، عنه ، عن محمد بن عباد بن جعفر ، عن عبد الله - المكيِّ - ابن عبد الله بن عمر ، عن أبيه .

فصار شيخُ الوليد بن كثير هو : « محمد بن عباد بن جعفر » لا « محمد ابن جعفر بن الزبير » .

أخرجه أبو داود (٦٣) ، وابنُ الجارود في « المنتقى » (٤٤) ، وابنُ أبي حاتمٍ في « العلال » (ج ١ / رقم ٩٦) ، وابنُ حبان (١١٧) ، وابنُ الأعرابى في « معجمه » (ج ١ / ق ٢/٧) ، وابن جرير في « التهذيب » (١١٠٨) ، والدارقطنى (١٥/١ ، ١٦) ، والحاكم (١٣٣/١) ، والبيهقى (٢٦٠/١ ، ٢٦١) .

(١) وهو يقصد حديث الوليد بن كثير في بئر بضاعة كما صرح عباس الدورى عقب كلام ابن معين وكذا الحاكم على ما نقله العلاءى في « جزئه » (ق ٢/٨) .

= وقد رواه عن أبي أسامة - هكذا - جماعة من أصحابه ، منهم :

« أبو بكر وعثمان ابنا أبي شيبة ، والحسن بن علي بن عفان ، ومحمد بن عثمان الوراق ، وحجاج بن حمزة ، ومحمد بن سعيد القطان ، والحميدى ، وأحمد بن زكريا بن سفيان الواسطى ، ومحمد بن حسّان الأزرق ، ويعيش ابن الجهم ، وأبو مسعود أحمد بن الفرات ، ومحمد بن الفضيل البلخى ، ومحمد بن عثمان بن كرامة ، وأحمد بن عبد الحميد الحرثى ، وسفيان بن وكيع ، والحسين بن علي بن الأسود ، وعلي بن شعيب ، وعلي بن محمد بن أبي الخصيب » .

وتابعهم الشافعى ، قال : أخبرنا الثقة ، عن الوليد بن كثير ، بسنده سواء .

أخرجه في « مسنده » (ج ١ / رقم ٣٦) وفي « الأم » (٤/١) ومن طريقه الحاكم في « المستدرک » (١٣٣/١) وقال :

« الثقة : هو أبو أسامة بلا شك فيه » .

وقد نظر أهل العلم في هذا الاختلاف ، فمنهم من رجّح ، ومنهم من جمع . فممن رجّح ، أبو داود السجستاني - صاحب السنن . فقال فيها : « وقال عثمان والحسن بن علي : « عن محمد بن عباد بن جعفر ، وهو الصواب » .

وقال ابن أبي حاتم في « العلل » (ج ١ / رقم ٩٦) :

« قلت لأبي : إن حجاج بن حمزة حدثنا عن أبي أسامة ، عن الوليد بن كثير ، فقال : عن محمد بن عباد بن جعفر ، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر ، عن ابن عمر مرفوعاً . فقال أبي : محمد بن عباد بن جعفر ثقة ، ومحمد بن جعفر بن الزبير ثقة ، والحديث لمحمد بن جعفر بن الزبير أشبه » اهـ .

وقال ابن مندة - كما في « نصب الراية » (١٠٦/١) - :

« اختلف على أبي أسامة ، فروى عنه عن الوليد بن كثير ، عن محمد =

ابن عباد بن جعفر ، وقال مرة : عن محمد بن جعفر بن الزبير ، وهو الصواب » اهـ .

* قُلْتُ : فرجَّح أبو حاتم والخطابي ويأتي ردُّ العلائي عليه ، وابنُ منددة رواية : « محمد بن جعفر بن الزبير » ، ورجح أبو داود رواية : « محمد بن عباد بن جعفر » ، وليس يصار إلى الترجيح إلاَّ مع عدم إمكان الجمع ، والجمعُ ممكنٌ ، بل هو الراجح بقيناً .

فقد رواه شعيب بن أيوب ، عن أبي أسامة ، عن الوليد بن كثير ، عن محمد بن جعفر ومحمد بن عباد ، عن عبد الله - الكبير - ابن عبد الله بن عمر ، عن أبيه .

أخرجه الدارقطني (١٨/١) ، والحاكم (١٣٣/١) ، والبيهقي (٢٦٠/١ - ٢٦١) قال الدارقطني :

« فلما اختلف على أبي أسامة في إسناده ، أحببنا أن نعلم مَنْ أتى بالصواب ، فنظرنا في ذلك فوجدنا شعيب بن أيوب قد رواه عن أبي أسامة ، عن الوليد بن كثير على الوجهين جميعاً ، عن محمد بن جعفر بن الزبير ، ثم أتبعه عن محمد بن عباد بن جعفر ، فصح^(١) القولان جميعاً ، عن أبي أسامة ، وصحَّ أن الوليد بن كثير رواه عن محمد بن جعفر بن الزبير ، وعن =

(١) علَّق أبو بكر بن العربي رحمه الله على كلام الدارقطني فقال في « أحكام القرآن » (١٤٢٠/٣) : « وقد رام الدارقطني على إمامته أن يصحح حديث القلتين فلم يستطع ، واغتصَّ بجريمة الذفن فيها ، فلا تعويل عليه » . اهـ .

* قُلْتُ : فإن لم يكن التعويل على الدارقطني وأمثاله فعلى من يكون ؟ . وكلام الدارقطني رحمه الله جارٍ على الأصول ، وهو دالٌّ على تبحره وتسنمه ذروة هذا الفن ، وأبو بكر بن العربي مع جلالته ، لا يجزى في مضممار الدارقطني وأمثاله ، فرحمهما الله وغفر لهما .

.....

= محمد بن عباد بن جعفر جميعاً ، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر ، عن أبيه ، فكان أبو أسامة مرة يُحدث به عن الوليد عن محمد بن جعفر بن الزبير ، ومرة يُحدث به عن الوليد بن كثير ، عن محمد بن عباد بن جعفر ، والله أعلم . اهـ .
وقال الحاكم :

« هذا خلاف لا يوهنُ هذا الحديث ، فقد احتجَّ الشيخان جميعاً بالوليد ابن كثير ، ومحمد بن عباد بن جعفر (.....) »^(١) وإنما قرنه أبو أسامة إلى محمد بن جعفر ثم حدَّث به مرةً عن هذا ، ومرةً عن ذلك .. ثم قال بعد رواية شعيب بن أيوب :

(١) هنا سقطَ من « المستدرک المطبوع » ثم وجدتهُ والحمد لله .

ففي « ذيل الميزان » (٦٤٧) للحافظ العراقى فى ترجمة محمد بن عباد بن جعفر ، قال : « تكلم فى الحاكم فى « المستدرک » عقب حديث القلتين ، فقال : احتج الشيخان جميعاً بالوليد بن كثير ومحمد بن جعفر بن الزبير ، قال : فأما محمد بن عباد بن جعفر فغير محتج به ، وإنما قرنه أبو أسامة إلى محمد بن جعفر ، ثم حدَّث به مرةً عن هذا ، ومرةً عن ذلك . وقد تعقبه البيهقى فى « الخلافيات » فقال : « قولُ شيخنا رحمه الله فى محمد ابن عباد بن جعفر أنه غير محتج به سهوٌ منه ، فقد أخرج البخارى ومسلم حديثه فى غير القلتين فى الصحيح ، فاحتجا به . اهـ .
قال الحافظ العراقى :

« قلتُ : إن أراد الحاكم أنه غير محتج به فى « الصحيحين » فهو وهمٌ فقد احتجا به فى حديثه عن جابر فى النهى عن صوم يوم الجمعة ، واحتج به البخارى فى حديثه عن ابن عباس فى نزول قوله تعالى : ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ يَشْتُونَ صُدُورَهُمْ ﴾ ، واحتج به مسلمٌ فى حديث له عن ابن عمر وحديث له عن أنى هريرة وغير ذلك وإن أراد أنه غير محتج به مطلقاً فليس كذلك ، فقد وثقه ابن معين وأبو زرعة ، وأبو حاتم ، وابن سعد ، وابن حبان ، وروى عنه الأئمة : الزهرى وابن جريج والأوزاعى ، ولم أر لغير الحاكم فيه جرحاً ، وعلى تقدير أن يكون الحاكم أراد أنه غير محتج به فى « الصحيحين » فلا ينبغى أن يكون تضعيفاً لأن جماعة من الثقات لم يحتج بهم الشيخان ، ولم يتكلم فيهم بجرح . والله أعلم . اهـ .

.....
= « قد صحَّ وثبت بهذه الرواية صحة الحديث ، وظهر أن أبا أسامة ساق الحديث عن الوليد بن كثير عنهما جميعاً ، فإن شعيب بن أيوب ثقة مأمون وكذلك الطريق إليه » .

ونقل البيهقي في « المعرفة » عن الحاكم قوله :
« الحديث محفوظ عنهما جميعاً أعنى : عبيد الله وعبد الله ، كلاهما رواه عن أبيه » وقال : وذهب إليه كثير من أهل الرواية .
وقال الحافظ العلائقي في « جزء له في تصحيح هذا الحديث » (ق ٢-٣) ،
بعد أن ساق بعض الطرق :

« فقد ثبت بهذه الطرق عنهم رواية الحديث عن أبي أسامة على الوجهين جميعاً ، وذلك يُفيد كونه عند أبي أسامة عنهما جميعاً وإلا لما اختلف الرجل الواحد في ذلك ، خصوصاً ابنا أبي شيبة في حفظهما وإتقانها .
وقد حكى الترمذي في « كتاب العلل » له أنه سأل الإمام أبا عبد الله البخاري رحمه الله عن حديث : « أفطر الحاجم والمحجوم »^(١) وما فيه من الاضطراب ، فإن جماعة رَووه عن أبي قلابة ، عن أبي أسماء ، عن ثوبان ورواه آخرون عن أبي قلابة عن أبي الأشعث ، عن شداد بن أوس . فقال البخاري : كلاهما عندي صحيح لأن يحيى بن أبي كثير رواه عن أبي قلابة على الوجهين فروى الحديثين جميعاً .

قال الترمذي : وهكذا ذكروا عن علي بن المديني ، يعني أنه صحح الحديثين جميعاً لكون يحيى بن أبي كثير رواهما عن أبي قلابة . نعلم بهذا أن =

(١) حديث صحيح ، وقد خرجته تخریجاً وافياً في « جنة المراتب بنقد المعنى عن الحفظ والكتاب » (ص ٣٧٣ - ٣٩٨) . ولى فيه جزء مفرد ، لعله ينشر قريباً إن شاء الله تعالى .

= الراوى الواحد إذا كان ضابطاً متقناً وروى الحديثين على الوجهين المختلف
 فيهما أن كلا منهما صحيح . ثم نقول قد روى شعيب بن أيوب الصريفي
 هذا الحديث عن أبي أسامة ، عن الوليد بن كثير ، عن محمد بن عباد بن
 جعفر ، ومحمد بن جعفر بن الزبير جميعاً كلاهما عن عبد الله بن عبد الله بن
 عمر . أخرجه كذلك الحاكم في « مستدرکه » وقال : شعيب ثقة مأمون ،
 وكذلك زواه الدارقطني ووثق شعيباً أيضاً ، فثبت بذلك أن الحديث عند
 أبي أسامة عنهما جميعاً ، وإنما كان يرويه تارة عن أحدهما ، وتارة يجمع
 بينهما . ولا يُعترض على هذا بما روى عن أبي داود أنه قال : « إني
 لأخاف الله في الرواية عن شعيب بن أيوب » لأنه قد روى عنه في
 « سننه » ، ولو كان كذلك لم يرو عنه ولم يضعفه وكلامه هذا محتمل^(١) ،
 وقد ذكره ابن حبان في « كتاب الثقات » ومثل هذا في الحديث كثير .. =

(١) قلت : وقول العلاءي : ولو كان كذلك لم يرو عنه ، فيه نظر ، لأن أبا داود تكلم
 في رواية كثيرين وأخرج لهم في « سننه » ، وربما يكون قول أبي داود إنما كان لأن
 شعيب بن أيوب ولي القضاء ، ولأن القاضي لا بد أن يتلبس بشيء من المظالم فكان
 بعض العلماء يتورع فيترك الرواية عنه . وقد ذكر ابن أبي خيثمة في تاريخه قال : خرجنا
 إلى مكة فقلت لأبي : عنم أكتب ؟ فقال : لا تكتب عن أبي مصعب واكتب عن
 شت ، هذا مع أن أبا مصعب وهو أحمد بن أبي بكر راوى الموطأ من الثقات الفحول ،
 ولم يدر الدهبي وجهاً سائغاً لهذه القولة ، بينما قال الحافظ في « التهذيب » (٢٠/١) :
 « يحتمل أن يكون مراد أبي خيثمة دخوله في القضاء أو إكثاره من الفتوى » . ومثله
 ما ورد في ترجمة أحمد بن إسحاق بن زيد أن أبا بكر المروزي قال : قيل لأحمد : كتبت
 عنه ؟ قال : لا ، تركته على عمد . قيل له : أيسر أنكرت عليه ؟ قال : كان عندي
 إن شاء الله صدوقاً ، ولكني تركته من أجل ابن أكنم ، دخل له في شيء . والأمثلة
 على ذلك كثيرة . فلو صح أن أبا داود تكلم في شعيب بن أيوب لذلك ، فهو غير
 قاذح بلا ريب ، وليس في العبارة ما يقتضى جرحاً ، وهي مجملة غير مفسرة ، فالعمل
 على التعديل المحقق . والله الموفق .

.....

= فمثل ذلك حديثُ أبي هريرة : « مثل المهجر إلى الجمعة كالمهدى بدنة .. الحديث » رواه سفيان بن عيينة وغيره عن الزهرى ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ورواه (.....)^(١) وغيرهما عن الزهرى ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة . ورواه معمر بن راشد ويونس بن يزيد وغيرهما عن الزهرى ، عن أبي عبد الله الأغر ، عن أبي هريرة . وقال شعيبُ ابنُ أبي حمزة وغيره : عن الزهرى ، عن أبي سلمة وعن الأغر كلاهما عن أبي هريرة ، ورواه يحيى بن سعيد الأنصارى عن الزهرى ، عن الثلاثة جميعاً : سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة بن عبد الرحمن ، وأبي عبد الله الأغر ، فيثبتُ بذلك صحة كل الأقوال ، وأنَّ الزهرى كان سمعه من الثلاثة ، فتارة يجمع بينهم ، وتارة يرويه عن اثنين ، وأخرى عن واحد فقط ، والكل صحيحٌ ، وكذلك حديثُ القلتين . وقد ظنَّ الإمام أبو سليمان الخطابى أنَّ إحدى الروایتين غلطٌ ، وجعل الصحيح من حديث أبي أسامة كونه عنده عن محمد بن جعفر بن الزبير لما رأى محمد بن إسحق بن يسار قد رواه عن محمد بن جعفر بن الزبير ، وأنَّ من قال فيه : « محمد بن عباد بن جعفر » فقد غلط ، وليس الأمر كذلك لما قد تبين من كونه عند أبي أسامة عنهما جميعاً ، وأيضاً قد تقدّم أنَّ كلاً من الروایتين ، رواهما عدد كثير من الأثبات المتقنين عن أبي أسامة ، والغلطُ عليهم بعيدٌ ، بل لو انفرد واحدٌ بروايته كذلك دون سائر الرواة أمكن أن يقال : إنَّه وهم فيه . ومثال ذلك ما روى عبيد الله بن محمد بن عائشة هذا الحديث عن أبي أسامة عن محمد بن إسحق عن محمد بن جعفر بن الزبير ، ولم يتابعه على قوله : « محمد بن إسحق » أحدٌ ، إنما سائر الرواة عن أبي أسامة قالوا فيه : عن الوليد بن كثير فالذى =

(١) غير واضح بالأصل .

.....
= يظهر - والله أعلم - أن هذه الرواية غلط ، وإن كان ابن عائشة ثقة .
وكونه عند أبي أسامة عن الوليد وابن إسحق معاً مُمكنأ نردها برواية بضعة
وعشرين نفساً من الثقات عن أبي أسامة بخلاف ذلك ، والله أعلم « اه .
* قُلْتُ : وهو تحقيق نفيس غال ، جزاه الله خيراً .

وقال الحافظ في « التلخيص » (٢٨/١) :
« إن هذا ليس اضطراباً قادحاً ، فإنه على تقدير أن يكون الجميع
محفوظاً ، انتقال من ثقة إلى ثقة ، وعند التحقيق ، الصواب أنه عن الوليد
ابن كثير ، عن محمد بن عباد بن جعفر ، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر -
المكبر - ، وعن محمد بن جعفر بن الزبير ، عن عبيد الله بن عبد الله بن
عمر - المصغر - ومن رواه على غير هذا الوجه فقد وهم « اه .

فتعقبه الشيخ أبو الأشبال في « شرح الترمذى » (٩٩/١) بقوله :
« وما قاله من التحقيق غير جيد ، والذي يظهر من تتبع الروايات أنَّ
الوليد بن كثير رواه عن محمد بن جعفر بن الزبير ، ومحمد بن عباد بن جعفر ،
وأنتهما كلاهما رواياه عن عبد الله وعبيد الله ابني عبد الله بن عمر » . اه .
* قُلْتُ : وما قاله أبو الأشبال حق ، يظهر ذلك مما تقدّم من التحقيق .
رحمه الله ورضى عنه .

لكن قوله : إنهما رواياه عن عبد الله وعبيد الله ابني عبد الله بن عمر ، إن
أراد أن محمد بن عباد بن جعفر رواه عن عبيد الله بن عمر وهو ظاهر عبارته
فقد وهم ، إنما يرويه محمد بن عباد بن جعفر عن عبد الله - المُكبر - وحده
كما حققته ، أمّا محمد بن جعفر بن الزبير فيرويه عنهما جميعاً . والله الموفق .
فهذا هو الجواب عن دعوى أنه مضطرب السند .

= * الوجه الثاني : أن ما وقع في متنه من الاختلاف لا يضُرُّ ، وبالترجيح يزول الاضطراب .

فرواية : « إذا بلغ الماء قلتين أو ثلاثاً » هكذا على الشك فقد حققنا أنه من حماد بن سلمة ، وأنه كان قد تغير في آخر عمره ، ولا ريب عندنا أن الحديث بلفظ « القلتين » أقوى للمتابعات السابقة وقال البيهقي (٢٦٢/١) : « ورواية الجماعة الذين لم يشكوا أولى » .

أما لفظ : « أربعين قلة » فباطل .

أخرجه ابنُ عدى في « الكامل » (٢٠٥٨/٦) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٤٧٣/٣) ، والدارقطني (٢٦/١) ، والجوزقاني في « الأباطيل » (ج ١ / رقم ٣٢٠) ، وابنُ الجوزي في « الموضوعات » (٧٧/٢) وفي « التحقيق » (١٠/١٢/١) من طريق القاسم بن عبد الله العمرى ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر مرفوعاً : « إذا بلغ الماء أربعين قلةً ، فإنه لا يحمل حَبْتاً » . قال ابنُ عدى :

« وهذا ، بهذا الإسناد ، بهذا المتن لا أعلمُ يرويه غير القاسم ، عن ابن المنكدر ، وله عن ابن المنكدر غير هذا من المناكير » .

وقال الدارقطني : « كذا رواه القاسم العمرى عن ابن المنكدر عن جابر ، ووهوم في إسناده ، وكان ضعيفاً كثير الخطأ » .

وقال البيهقي في « السنن » (٢٦٢/١) :

« فهذا حديثٌ تفرد به القاسم العمرى هكذا ، وقد غلط فيه وكان ضعيفاً في الحديث ، جرحه أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، والبخارى وغيرهم من الحفاظ . وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ قال : سمعتُ أبا علي الحافظ يقول : حديث محمد بن المنكدر ، عن جابر ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم =

.....
= خطأ ، والصحيحُ : محمد بن المنكدر ، عن عبد الله بن عمرو قوله « .
وقال ابن الجوزي :

« هذا حديثٌ لا يصحُّ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والتمتُّمُ بالتخليط
فيه : القاسم بن عبد الله العمرى . قال العقيليُّ : قال عبد الله بن أحمد :
سألتُ أبي عنه فقال : أف ! أف ! ليس بشيءٍ » .

* قُلْتُ : وتركه أبو حاتم والنسائي .

وقال البخاريُّ :

« سكتوا عنه » .

وهذا جرحٌ شديدٌ عنده .

بل كذبهُ أحمد وابنُ معين : وبه أعله ابن عبد الهادي في « التنقيح » (ق ٢/٤) .

وقد خالفه سفيان الثوريُّ ، فرواه عن ابن المنكدر ، عن عبد الله بن

عمرو ، موقوفاً عليه .

أخرجه ابنُ أبي شيبة (١٤٤/١) ، وأبو عبيد في « كتاب الطهور »

(ق ٢/١٩) وابن جرير في « التهذيب » (١٠٨٧ ، ١٠٨٨ - مسند ابن

عباس) ، والعقيليُّ (٤٧٣/٣) ، والدارقطنيُّ (٢٧/١) ، والبيهقيُّ

(٢٦٢/١) . وتابعه روح بن القاسم ، عن ابن المنكدر .

أخرجه ابن جرير (١٠٨٩) ، والدارقطنيُّ ، والبيهقيُّ .

وكذا معمر ، عن ابن المنكدر .

أخرجه ابن جرير (١٠٩٥) ، والدارقطنيُّ ، والبيهقيُّ .

وخالفهم أيوب السخيتاني ، فرواه عن ابن المنكدر ، ولم يتجاوزهُ .

أخرجه ابنُ أبي شيبة (١٤٤/١) ، وابن جرير (١٠٩٠) ، والعقيليُّ

(٤٧٣/٣) ، والبيهقيُّ .

.....
= وأظنُّ أن هذا من أيوب - رحمه الله - ، فكثيراً ما يأخذ بالأقل ، وقد أوقف أحاديث كثيرة هيباً وورعاً رفعها الحفاظ الأثبات . فالصواب فيه الوقف . والله أعلم . وانظر (ص ٧٦)

وله شاهدٌ عن أبي هريرة ، قال :

« إذا كان الماء أربعين غزباً ، لم يفسدْ شيءٌ » .

أخرجه ابن جرير في « التهذيب » (١٠٩١) من طريق ابن المبارك ، أخبرنا سعيد بن أبي أيوب ، قال : حدثنا بشر بن عمرو الخولاني ، عن عكرمة ، عن أبي هريرة .

ورجاله ثقات .

وأخرجه أبو عبيد في « كتاب الطهور » (ق ٢/١٩) ومن طريقه الخطيب في « التلخيص » (٢/٦٧٩) قال : ثنا ابنُ أبي مریم ، عن ابن لهيعة ، قال : ثنا يزيد بنُ أبي حبيب ، عن سليمان بن سنان المزني ، عن عبد الرحمن بن أبي هريرة ، عن أبي هريرة وتابعه بشر بنُ السري ، عن ابن لهيعة به .

أخرجه الدارقطني (٢٧/١) .

وخالفهما عبد الله بن المبارك فقال : أخبرنا ابنُ لهيعة ، قال : حدثني يزيد ابنُ أبي حبيب ، عن عمرو بن حريث ، عن أبي هريرة قال : « لا يُجنب أربعين دلوأ شيءٌ » .

أخرجه ابن جرير (١٠٩٢) .

وتابعه عمرو بن طارق ، عن ابن لهيعة به .

أخرجه أبو عبيد (ق ٢/١٩) .

.....
= * قُلْتُ : فهذا الاختلاف في إسناده هو من ابن لهيعة ، ورواية ابن المبارك عنه أصلح ، لأنه من قدماء أصحابه .

وعمر بن حريث لم يذكروا فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فهو مجهول الحال .
والله أعلم .

وأخرجه ابن جرير (١٠٩٣) عن ابن المبارك أيضاً ، عن ابن لهيعة ، قال :
حدثني يزيد ، أن ابن عباس ، قال : « الحوض لا يغتسل فيه الجنب ، إلا أن يكون أربعين غرباً » .

وأخرجه ابن جرير أيضاً (١٠٩٤) عن ابن المبارك ، أخبرنا ابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران ، قال : سمعت محمد بن كعب القرظي يقول : « إذا كان الماء أربعين غرباً ، فلا بأس » .

فهذا الاختلاف على ابن لهيعة في سنده يُشعر أنه لم يضبطه ، حتى وإن كان الراوي عنه ابن المبارك .

وقد قال ابن حبان في « المجروحين » (٧٥/١) :
« ورأيت في القديم^(١) أشياء مدلسة ، وأوهاماً كثيرة تدل على قلة مبالاة كانت فيه قبل احتراق كتبه » .

ولو عوّلنا على طريق عكرمة ، عن أبي هريرة ، لم يكن فيه حجة في مخالفة الحديث المرفوع ، إذ هو رأي واجتهاد .

ولذا قال البيهقي (٢٦٣/١) :
« وابن لهيعة غير محتج به ، وقول من يوافق قوله من الصحابة قول =

(١) أى في قديم حديثه .

= رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أولى أن يُتَّبَع ، وبالله التوفيق . اهـ .
 وقال الحافظ العلاءى فى « جزء فى تصحيح حديث القلتين » (ق ٩) :
 « ثبت أن الحديث ^(١) مرفوعاً ليس بصحيح ، ولا يجوز الاحتجاج به .
 وأما ما روى عن أبى هريرة رضى الله عنه ، فهو ما رواه عبد الله بن
 لهيعة ، عن يزيد بن أبى حبيب ، عن سليمان بن سنان ، عن عبد الرحمن
 ابن أبى هريرة ، عن أبيه قال : « إذا كان الماء أربعين قُلةً لم يحمل خبثاً » .
 وابن لهيعة ضعيف لا تقوم به الحجة . قال الدارقطنى : خالفه غير واحد
 روه عن أبى هريرة : « أربعين غرباً » ومنهم من قال : « أربعين دلواً » ،
 فلم يصح عن أبى هريرة قوله : « أربعين قُلةً » ، ولو صحَّ ذلك لم يكن
 معارضاً لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وليس أبو هريرة من رواة
 حديث القلتين حتى يُعلَّل الحديث بقوله عند من يقول بأن مخالفة الصحابى
 الراوى للحديث يؤثر فيه . ثبت صحة حديث ابن عمر فى اشتراط بلوغ
 الماء قلتين فى دفع النجاسة . قال الإمام أبو سليمان الخطائى : الحديث صحيح
 احتج به الشافعى ، وأحمد بن حنبل ، وإسحق بن راهويه ، وأبو عبيد ويحيى
 وآخرون غيرهم . ومن صحَّحه الإمام أبو جعفر الطحاوى الحنفى ولم
 يعترض على سنده بشىء وإنما اعترض عليه بحمل مقدار القلتين ، وأنه ليس
 له حد محدود ، والجواب عن ذلك موضعه غير هذا ، والله أعلم » اهـ .
 * قُلْتُ : فحاصل البحث أن اللفظ الثابت هو لفظ حديث الباب ،
 وما دون ذلك لم يثبت فينتفى الاضطراب رأساً ، والحمد لله على التوفيق . =

(١) يعنى حديث : « إذا بلغ الماء أربعين قُلةً » .

.....

= * الوجه الثالث : أنه مُعلّ بالوقف .

قالوا : « إن مجاهد بن جبر أوقفه على ابن عمر ، ومجاهد ثقة ثبت ، وقد رجح وقفه البيهقي والمزني وابن تيمية » .
فالجواب أن يقال :

روى هذا الحديث معاوية بن عمرو ، قال : نا زائدة بن قدامة ، عن ليث ، عن مجاهد ، عن ابن عمر موقوفاً : « إذا كان الماء قلتين ، لم يحمل خبثاً » .

أخرجه الدارقطني (٢٣/١) ، والبيهقي (٢٦٢/١) .
وخالفه محمد بن كثير المصيبي ، فرواه عن زائدة بسنده سواء إلا أنه رفعه .

أخرجه الدارقطني أيضاً ، وقال :

« الموقوف هو الصواب » .

وقال في « العلل » (ج ٢ / ٢٨ / ٢) :

« والموقوف أصح » .

* قلت : وليس معنى قوله « أصح » أنه صحيح ، ففي السند ضعف ، وليث بن أبي سليم فيه مقال معروف .

وقد خالفه أبو إسحق السبيعي ، فرواه عن مجاهد ، ولم يتجاوزهُ .

أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (١٤٤/١) ، وأبو القاسم البغوي في

« مسند ابن الجعد » (ج ٢ / رقم ٢٢٠١) من طريق شريك النخعي ، عن

أبي إسحق .

وشريك فيه مقال ، ولكن تابعه سفيان الثوري ، عن أبي إسحق به . =

.....

= أخرجه ابن جرير في « التهذيب » (١١٠٢) .

وقد تويع أبو إسحق .

تابعه ولدهُ يونس قال : سمعتُ مجاهداً يقول : « إذا كان الماء قُلَّتَيْن ، لم يُنَجِّسهُ شيءٌ » .

أخرجه أبو عبيد في « الطهور » (ق ٢/١٩) ، وابن جرير (١١٠٣)
وخالفهم لوط ، فرواه عن أبي إسحق ، عن مجاهد ، عن ابن عباس قال :
« إذا كان الماء قُلَّتَيْن ، لم يحمل نجساً » .

أخرجه ابن جرير (١١٠١)^(١) ، والدارقطني (٢٥/١) ، والبيهقي
(٢٦٢/١) من طريق ابن جريج ، أخبرني لوط به .

* قُلْتُ : ولوط هذا لعلة ابن يحيى ، فإن يكنهُ فهو تالف لا يوثق به
ليس بثقة ، تركه أبو حاتم وغيره .

وقال ابن عدي : « شيعي محرق » .

فهذا اختلافٌ على مُجاهدٍ ، الراجح منه أنه من قوله ، والموقوف فيه
ضعفٌ ، فكيف يُعارضُ حديث عبيد الله وأخيه بمثل هذا !!؟

ثم أعلم أن قول من قال : « إن البيهقي رجح وقفه » فيه تدليسٌ أو غفلة ،
لأنه يوهم بهذا القول أن البيهقي يرجح أن الموقوف على مجاهد أرجح من
حديث عبيد الله المرفوع !!

(١) وقع في « تهذيب الآثار » : « ... عن أبي إسحق ، عن محمد ، عن ابن عباس » و
« محمد » إنما تصحَّف عن « مجاهد » يقيناً ، ولذلك لم يترجم له الأستاذ محمود شاكر ؛
و كنت أظنُّ أن يتفطن إليه ، والغريبُ أنه قال : « وأبو إسحق لم أستطع أن أتحقق من
يكون » !! وهو السبيعي بلا تردُّدٍ . والله الموفق .

.....

= وليس كذلك . إنما رجح البيهقي أن الحديث المرفوع من طريق مجاهد لا يصح والموقوف هو الصواب كما ذكرنا ذلك قبل ، وقلنا : ليس معنى قوله : « هو الصواب » أنه صحيح .

ولو سلمنا - جداً - أن موقوف مجاهد صحيح ، ولزمنا الترجيح لرجحنا حديث عبيد الله بن عبد الله بن عمر ، لأنه أولى في أبيه وأخص به من مجاهد ، فكيف وقد تابعه أخوه عبد الله !!؟

* * *

* **الْوَجْهُ الرَّابِعُ** : فقولهم : « إنه شاذٌ » .

فالجواب : أنه ليس بشاذ ، وقد قال الشافعي رحمه الله « ليس الشاذ أن ينفرد الثقة برواية الحديث ، بل الشاذ أن يروى خلاف ما رواه الثقات » .
فيقال لهم : أين السبيل إلى معرفة من هو أوثق من ابن عمر ويروى حديثاً خلاف روايته ؟! ولن يجدوا إليه سبيلاً .

وأما قولهم : « إن صحة السند لا تستلزم صحة المتن المروي به »^(١) . =

(١) وهذا القول استغله بعض الجهلة بعلم الحديث في عصرنا أسوأ استغلال ومنهم الشيخ محمد الغزالي المصري ، فإنه يأتي على كل حديث لا يوافق هواه وإن كان في « الصحيحين » ، وإسناده في غاية القوة ، ولم يتكلم عالم في الدنيا عليه بشيء ، فيقول : هذا باطل وإن كان سنده صحيحاً ، لأن صحة السند لا تستلزم صحة المتن !! وجهل المشار إليه أن الذي يُعَلَّ الحديث بهذا النوع من الإعلال لا بد أن يكون ناقداً بصيراً ، أمضى عمره في هذا الفن بحيث اختلط بشحمه ولحمه ، فتصير له ملكة فيه ، هذا مع الورع والخوف من الله ، أما المذكور فقد علمنا أنه متخلف النظر في هذا العلم ، فاقد لأسباب الفلاح فيه ، وقد بينت شيئاً يسيراً من بضاعته في العلم في « طبيعة =

.....

= فهذا صحيح ، ولكن قال العلماء : إذا قال عالمٌ ناقِدٌ يُرجع إلى قوله إنَّ هذا السند صحيحٌ ، فهذا إعلَامٌ بصحة المتن أيضاً ، وإلَّا ففيه إهدارٌ لأهمية الإسناد ، وهذا الحديث قد حكم بصحة إسناده ومنتَه جماعةٌ من أعيان العلماء تقدم ذكرهم .

وأما قولهم : « أين نافعٌ ، وسالمٌ ، وأيوبٌ ... » ففي غاية العجب ، فما من واحدٍ من هؤلاء وغيرهم إلَّا تفرَّد عن بعض الصحابة بسنَّة لا يشاركه فيها أحد .

وقد تفرَّد الزهرى بنحوٍ من ستين سنَّة ، لم يروها غيره وعملت بها الأمة ، ولم تُردَّها بتفرُّده .

ولا نذهبُ بعيداً في ضرب الأمثال ، فحديث « إنما الأعمال بالنيات » تفرَّد به عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، ولم يروه عنه إلَّا علقمة بن وقاص ، ولا عن علقمة إلَّا محمد بن إبراهيم التيمى ، ولا عن محمد إلَّا يحيى ابن سعيد الأنصارى .

= سمط اللآلى » وسيأتى الكتابُ في جزئين يفضحان بجلاء علم هذا المتسور لمنبر الاجتهاد مع عرائه عن مؤهلاته .

فله من الأقوال الفاسدة ، والآراء الكاسدة ما يستحقُّ عليه التعزير الشديد ، والحجر المديد ، هذا مع سلاطية في اللسان ، وصلابة في العناد ، نسأل الله الصون من الغواية ، والسلامة في النهاية ، وهو حسبنا ونعم الوكيل . ويرى القارىء أننى قد قسوتُ ، فأقول : نعم ، غير أننى لم أتجن عليه ، ولكل مقامٍ مقال .

وصدق المتنبي إذ يقول (١١/٢) :

ووضع الندى في موضع السيف بالعللا

مُضَرٌّ ، كوضع السيف في موضع الندى .

.....
= وقال الإمام أحمد : « مدار الإسلام على ثلاثة أحاديث .. » فذكره منها .
وكذا قال جماعة من العلماء كأبي داود وغيره .

فهل يُقال : أين سائر الصحابة حتى يتفرد عمر بهذا الحديث الجليل ،
الذي يحتاج إليه في جميع أبواب العلم !؟

وفي « صحيح البخارى » (٩/١) قال علقمة : سمعتُ عمر بن الخطاب
رضى الله عنه على المنبر يخُطب .. فهذا يُبين أن هذا الحديث سمعه جمع غفيرٌ
فهذا ادعى لانتشاره ، فكيف تفرد به علقمة دون أولئك !؟
أم ترى أن الجميع كان نائماً إلا علقمة فسمعه ، أم لم يكن في المسجد
أحدٌ غيرُهُ !؟ تالله إن هذا لعجبٌ عجابٌ .

ثمَّ أين أصحابُ علقمة حتى يتفرد به محمد بن إبراهيم التيمي ، وأين
أصحاب التيمي حتى يتفرد به يحيى بن سعيد الأنصارى !؟

ولو طردنا هذا القول الفاسد لأدانا إلى طرح الكثير من السنن ثمَّ إن
هذا القول يؤدي إلى رد رواية الثقة العدل بدون موجبٍ لردِّها ، وسوء ظنٍ
به من غير حجةٍ ناهضةٍ ، فنعوذ بالله من التحكُّمِ والاعتسافِ ، وقلة
الإنصافِ .

واعلم أن الإعلال بهذه الطريقة ، هو شنشنةٌ قديمةٌ عهدناها من أهل
الأهواء إذا أعوزتهم الحجةُ ، وضاق عطشهم أمام خصومهم .

وقد قال ابن القيم - رحمه الله - في « إغاثة اللُّهفان » (١/٤٤١) عند
مناقشة من طعن في حديث ابن عباس في المطلقة ثلاثاً :

« وقد ردَّه آخرون بمسلكٍ أضعف من هذا كله فقالوا : هذا حديثٌ لم =

.....

= يروه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا ابن عباس وحده ، ولا عن ابن عباس إلا طاووس وحده .

قالوا : فأين أكابر الصحابة وحفاظهم عن رواية مثل هذا الأمر العظيم ، الذى الحاجة إليه شديدة جداً ؟ فكيف خفى هذا على جميع الصحابة وعرفه ابن عباس وحده ؟ وخفى على أصحاب ابن عباس كلهم ، وعلمه طاووس وحده !! وهذا أفسد من جميع ما تقدم ، ولا تردُّ أحاديث الصحابة وأحاديث الأئمة الثقات بمثل هذا . فكم من حديث تفرد به واحد من الصحابة ، لم يروه غيره ، وقبلته الأمة كلهم ، فلم يرده أحد منهم ، وكم من حديث تفرد به من هو دون طاووس بكثير ، ولم يرده أحد من الأئمة . ولا نعلم أحداً من أهل العلم قديماً وحديثاً قال : إن الحديث إذا لم يروه إلا صحابئى واحد لم يُقبل ، وإنما يحكى عن أهل البدع ومن تبعهم فى ذلك أقوال ، ولا يُعرف لها قائل من الفقهاء ... ثم قال : ثم إن هذا القول لا يمكن أحداً من أهل العلم ولا من الأئمة ولا من أتباعهم طرده ، ولو طرده لبطل كثير من أقوالهم وفتاويهم . والعجب أن الرادّين لهذا الحديث بمثل هذا الكلام قد بنوا كثيراً من مذاهبهم على أحاديث ضعيفة ، انفرد بها روائها ، لا تعرف عن سواهم ، وذلك أشهر وأكثر من أن تُعدَّ « اهـ .

● قلت : فظهر من التحقيق أن حديث القلتين لم يُعلَّ بعلّة حقيقية ، هذا من جهة ثبوته أما من جهة الاستدلال به فعليه اعتراضات كثيرة والجواب عنها ممكن وقد أودعت ذلك فى جزء لى حول هذا الحديث اسمه « درء العبث عن حديث إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث » ولعلى أنشره قريباً إن شاء الله .

تَرْكُ التَّوَقُّيتِ فِي الْمَاءِ

٥٣ - أُخْبِرْنَا قُتَيْبَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَمَادٌ ، عَنْ^(١) ثَابِتٍ ، عَنْ
أَنْسٍ ، أَنَّ أُغْرَابِيًّا بَالَ فِي الْمَسْجِدِ ، فَقَامَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْقَوْمِ ، فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
« لَا تُزْرِمُوهُ » .

فَلَمَّا فَرَّغَ ، دَعَا بِدَلْوٍ فَصَبَّهُ عَلَيْهِ .
* قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ :
« يَعْْنِي : لَا تَقْطَعُوا عَلَيْهِ » .

٥٣ - إسناده صحيح .

* حمادٌ : هو ابنُ زيد .

* ثابت ، هو ابنُ أسلم البُناني ، أبو محمد .

أخرج له الجماعة ، وكان من أئمة المسلمين وساداتهم علماء وعملاً .

وثقه المصنّف ، والعجلّي ، وثبته أحمد وأبو حاتم .

وحسبه تزكيةً ، قولُ أنسٍ رضي الله عنه :

« إن للخير أهلاً ، وإن ثابتاً هذا من مفاتيح الخير » .

(١) وقع في بعض النسخ المطبوعة : « حماد بن ثابت » !! وهو خطأ نتج عن تصحيف ،

فلينظرن إلى هذا ، ثم اعلم أن أعلى الأسانيد عند النسائي ما كان بينه وبين النبي ﷺ

أربعة أنفس ، وليس في السنن حديث ثلاثي قط ، والله أعلم .

= رواه حماد بن زيد ، عن أبيه ، عن أنس .

وسنده صالح .

وللحديث طرق عن أنس ، رضى الله عنه .

* ١ - ثابت ، عنه .

أخرجه البخاري (١٠/٤٤٩ - فتح) ، ومسلم (٣/١٩٠ - نووي) ،
وأبو عوانة (١/٢١٤ - ٢١٥) ، وابن ماجة (٥٢٨) ، وأحمد (٣/٢٢٦) ،
وكذا عبد بن حميد في «المنتخب» (رقم ١٣٨١) ، وابن خزيمة
(ج ١/رقم ٢٩٦) ، وأبو يعلى (ج ٦/رقم ٣٤٦٧) ، والبيهقي
(٢/٤٢٧ - ٤٢٨) من طرق عن حماد بن زيد^(١) ، عن ثابت .

وقد رواه عن حماد جماعة من أصحابه ، منهم :

« قتيبة بن سعيد ، وأحمد بن عبدة ، وسليمان بن حرب ، ويونس بن
محمد ، وإسحق بن أبي إسرائيل ، ومحمد بن الفضل ، وعمرو بن عون ،
وحامد بن عمرو البكرائي » .

* ٢ - إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة ، عنه .

أخرجه البخاري (١/٣٢٢ - فتح) ، ومسلم (٣/١٩٠ - نووي) ، =

(١) وظن بعضهم أنه حماد بن سلمة ، لأنه رواية ثابت البناني ، فنقول : بل هو ابن زيد ،
وقد روى أيضاً عن ثابت ، والحجة في ذلك أن قتيبة بن سعيد إنما يروى عن ابن زيد
لا « ابن سلمة » فإنه ما لحقه كما صرح بذلك الذهبي في « السير » (٧/٤٦٥) فقد
ذكر قتيبة من « المختصين بحماد بن زيد » مع جماعة آخرين ثم قال : « فإذا رأيت الرجل
من هؤلاء الطبقة قد روى عن حماد وأبيه علمت أنه « ابن زيد » وأن هذا لم يدرك
حماد بن سلمة » اهـ .

.....

= وأبو عوانة (٢١٤/١) ، وأحمد (١٩١/٣) والبخاري في « مسنده »
(ج٢/ق ٢/٥١) ، وابن خزيمة (ج١/ رقم ٢٩٣) ، وابن حبان (ج٢/ رقم
١٣٩٨) ، وأبو الشيخ في « الأخلاق » (ص ٧٠ - ٧١، ٨١) والطبراني في
« الأوسط » (ج١/ ق ١/٣٠٨) ، والطحاوي في « شرح المعاني »
(١٣/١) ، وابن حزم في « المحلى » (١٠١/١) ، والبيهقي (٢/٤١٢ -
٤١٣ و ١٠٣/١٠) ، والبعثي في « شرح السنة » (٢/٤٠٠) .

ورواه عن إسحق :

« همام بن يحيى ، وعكرمة بن عمار » .

قال الطبراني : « لم يرو هذا الحديث عن إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة

إلا عكرمة بن عمار ومام بن يحيى » .

* ٣ - يحيى بن سعيد الأنصاري ، عنه .

ويأتي في الحديث القادم - إن شاء الله تعالى - .

* ٤ - سالم بن أبي الجعد ، عنه .

فأخرج أبو يعلى (ج٦/ رقم ٣٦٢٦) حديث ابن مسعود - ويأتي
قريباً - قال : جاء أعرابي فبال في المسجد ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم
بمكانه فاحتفر ، وصُبَّ عليه دلو من ماء . قال الأعرابي : يا رسول الله !
المرء يُحب القوم ولمَّا يعمل بعملهم ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
« المرء مع من أحبَّ » .

ثم قال أبو يعلى بعده (٣٦٢٧) :

حدثنا أبو هشام ، حدثنا أبو بكر ، حدثنا منصور ، عن سالم بن

أبي الجعد ، عن أنس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله . =

.....

= ففهم الهيثمي - رحمه الله - أن قوله « مثله » يعني حديث ابن مسعود برمته ، فأورده في « المجمع » (٢٨٦/١) في « باب في الأرض تصيبها النجاسة » وقال : « وروى أبو يعلى عقبه بإسناد رجاله رجال الصحيح عن أنس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : مثله » اهـ .

* قُلْتُ : ولا يظهر لي ما فهمه الهيثمي رحمه الله ، وإنما قول أبي يعلى « مثله » يقصد به آخر الحديث ، وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم : « المرء مع من أحب » دون أوله لأمرٍ :

* الأول : أنه لا يحفظ « الحفر » في حديث أنس كما يأتي .

* الثاني : أن الحافظ ابن حجر ذكر حديث ابن مسعود في « المطالب العالية » (ج ١ / رقم ١٦) وعزاه لأبي يعلى ولم يذكر عن « أنس » شيئاً في باب « إزالة النجاسة » .

* الثالث : أن آخر الحديث هو المحفوظ من حديث سالم عن أنس . فقد أخرجه أحمد (٢٠٧/٣ ، ٢٥٥) قال : حدثنا أسود بن عامر ، ثنا أبو بكر بن عياش ، عن منصور ، عن سالم بن أبي الجعد ، عن أنس قال : أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشى حتى انتهى إلى المسجد قريباً منه ، قال : فأتاه شيخٌ - أو رجلٌ - قال : متى الساعة يا رسول الله؟! قال : « وما أعددت لها ؟ » فقال الرجل : والذي بعثك بالحق ما أعددت لها من كثير صلاةٍ ولا صيامٍ ، ولكنني أحبُّ الله ورسوله . قال : « فأنت مع من أحببت » . وأخرجه ابن الأبار في « معجمه » (ص ٧٠ - ٧١) عن أحمد ابن عبد الجبار العطاردي ، نا أبو بكر بن عياش به . =

.....
= وتابعه شعبة ، وجريير بن عبد الحميد ، والأعمش^(١) ، عن منصور به .
أخرجه البخارئي (١٣ / ١٣١ - فتح) ومسلم (٢٦٣٩ / ١٦٤) ،
وأحمد (٣ / ١٧٢ ، ٢٠٨) ، والطيالسي (٢١٣١) ، وأبو يعلى (ج ٦ / رقم
٣٦٣١ ، ٣٦٣٢) .

وقد توبع منصور .

تابعه عمرو بن مرة ، عن سالم به .
أخرجه البخارئي (١٠ / ٥٥٧ - فتح) ومسلم (٢٦٣٩) ، والبيهقي في
« شعب الإيمان » (ج ٣ / رقم ١٣١٦) .

وأخرجه البزار في « مسنده » (ج ٢ / ق ١ / ١١٩) وأبو نعيم في « المحبين »
كما في « الفتح » من طريق السميدع بن وهب ، نا شعبة ، عن منصور
وعمر بن مرة قالا : نا سالم بن أبي الجعد ، عن أنس به .
وقال البزار :

« وهذا الحديث لا نعلم أحداً رواه عن شعبة ، عن عمرو ومنصور عن
سالم عن أنس إلا السميدع ، ورواه غير السميدع عن شعبة ، عن منصور
وحده عن سالم عن أنس » اهـ .

* قُلْتُ : والسميدع صدوق ، أكثر جدّاً عن شعبة .

وقال ابن حبان في « الثقات » (٨ / ٣٠٣) : « ربما أغرب » .

فهذا يدل على أن حديث سالم بن أبي الجعد ، عن أنس ليس فيه قصة
البائل في المسجد . والله أعلم .

(١) وكذا أخرجه أبو عوانة في « صحيحه » من رواية الأعمش ، عن سالم واستغربه . كذا
قال الحافظ في « الفتح » (١٠ / ٥٦٠) .

٥٤ - أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَيْدَةُ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ،
عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : بَالَ أَعْرَابِيٌّ فِي الْمَسْجِدِ ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِدَلْوٍ مِنْ مَاءٍ ، فَصَبَّ عَلَيْهِ .

٥٤ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ .

* عَيْدَةُ - بفتح أُوْلِهِ - هو ابنُ حميد بن صهيب التيمي ،
أبو عبد الرحمن الكوفيُّ الحذاء .

قال ابنُ حبان في « الثقات » (١٦٣/٧) :

« لم يكن بحذاءً ، كان يجالسُ الحذائين ، فُنسب إليهم . »

وثقه ابنُ معين في رواية ، وابنُ سعد ، وابنُ عمار ، وكذا الدارقطني ،
وابنُ حبان ، وعثمانُ بنُ أبي شيبَةَ ، وابنُ شاهين ، وابنُ ثُمير .

وقال ابنُ معين ، والنسائي ، والعجليُّ :

« لا بأس به . »

وقد أحسن الثناء عليه الإمامُ أحمدُ ، ورفع أمره جدًّا ، وقال : « ما أحسن
حديثه ، وما أدرى ما للناس وله ... كان قليل السقط ، وأما التصحيفُ ،
فليس نجده عنده . »

أما قولُ يعقوب بن شيبَةَ :

« لم يكن من الحفاظ المتقين . »

فليس هذا بمرحٍ ، ومعناه : لم يبلغ أعلى درجات الضبط ، وهذا لا ينفي
أن يكون حافظاً ضابطاً .

وأما قولُ الساجي :

« ليس بالقويِّ . »

فجرَّحَ مجملٌ ، لا يُعبأ به أمام التوثيق المحقق ، وقد أثنى على عبيدة =

.....

= المتقدمون على الساجي في العلم والطبقة ، وكان الساجي أخذ هذا الجرح من قول ابن معين : « عابوا عليه أنه يقعدُ عند أصحاب الكتب » يعني أنه قد يأخذُ منهم ، فيقعُ منه التصحيف .

وهذه الدعوى ، ردّها الإمام أحمدُ - رحمه الله - فقال :
« ما أدري ! ما للناس وله ... وأما التصحيف فليس نجده عنده » .
وضَعفه عبدُ الحق الأشبيلي ، لروايته حديث تقدير صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في الشتاء والصيف بالأقدام .
وقد أجاب عن ذلك الذهبيُّ .
فقال في « الميزان » (٢٥/٢) :

« وإنما لينُ الخبر من شيخه أبي مالك الأشجعي ، عن كثير بن مدرك !
* قُلْتُ : كذا قال الذهبيُّ رحمه الله ! وفي قوله نظرٌ يأتي تفصيلُهُ في الحديث (٥٠٣) إن شاء الله تعالى ، فانتظره .

* * *

والحديث أخرجه البخاريُّ (١/٣٢٤ - فتح) ، ومسلمٌ (٣/١٩٠ نووي) وأبو عوانة (١/٢١٣ - ٢١٤) والبخاريُّ (ج ٢ / ق ٢/٣٩ - ١/٤٠) وأحمدُ (٣/١١٤ ، ١٦٧)^(١) ، والدارميُّ (١/١٥٤) ، ومن طريقه برهان الدين التنوخي في « نظم اللآلئ في المائة العوالي » (ق ١/٢٥) ، وعبد الرزاق =

(١) وقع في « المسند » (٣/١١٤) : « حدثنا عبد الله حدثني أبي ، ثنا يحيى بن سعيد الأنصاري ... الخ » .

وقد سقط من الإسناد شيخ الإمام أحمد فإنه لم يلحق الأنصاري ، ولعله رواه عن يحيى ابن سعيد القطان عن يحيى بن سعيد الأنصاري ، فاختلط على الناسخ . والله أعلم .

.....
= في « المصنف » (ج/١ رقم ١٦٦٠) ، وأبو يعلى (ج/٦ رقم ٣٦٥٢ ،
٣٦٥٤) ، والخرائطي في « المكارم » (٧٣) ، والطحاوي في « الشرح »
(١٣/١) ، وابن حزم في « المحلى » (١٠١/١) ، والبيهقي (٤٢٧/٢) من
طريق عن يحيى بن سعيد الأنصاري ، عن أنس به .

وقد رواه عن يحيى الأنصاري جماعة من أصحابه ، منهم :
« يحيى بن سعيد القطان ، ويزيد بن هارون ، وجعفر بن عون ،
وعبد العزيز بن محمد الدراوردي ويعلى بن عبيد ، وإبراهيم بن محمد ، وابن
المبارك » .

وتابعهم سفيان بن عيينة ، ثنا يحيى بن سعيد ، عن أنس به .
أخرجه الترمذي (١٤٨) ، والشافعي في « الأم » (٥٢/١) ، وأحمد
(٣/١١٠ - ١١١) ، والحميدي (١١٩٦) ، وأبو عوانة في « صحيحه »
(٢١٤/١) ، والبيهقي (٤٢٧/٢) من طرق عن سفيان .

ورواه عن سفيان جماعة من ثقات أصحابه ، منهم :
« الشافعي ، وأحمد ، والحميدي ، وسعيد بن عبد الرحمن الخزومي » .
وخالفهم عبد الجبار بن العلاء ، فرواه عن سفيان ، عن يحيى بن سعيد ،
عن أنس أن أعرابياً بال في المسجد ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم :
« احفروا مكانه ، ثم صبوا عليه ذنوباً من ماء » .
فتفرّد بذكر « الحفر » .

أخرجه الدارقطني^(١) - كما في « نصب الراية » (٢١٢/١) - من طريق =

(١) لم أجده في « سننه » ويبدو أنه رواه في « العلل » . والله أعلم مع أن صنيع البدر العيني
في « العمدة » (١٢٥/٣) يوميء أنه رواه في « سننه » .

.....

= عبد الجبار بن العلاء ، وقال :

« وهم عبدُ الجبارِ علي ابن عيينة ، لأن أصحاب ابن عيينة الحفاظ روه عنه عن يحيى بن سعيد بدون « الحفر » وإنما روى ابنُ عيينة هذا عن عمرو ابن دينار عن طاووس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « احفروا مكانه » مرسلًا » اهـ .

* قُلْتُ : فاختلط على عبد الجبار بن العلاء المتنان جميعاً ، ودخل عليه حديثٌ في حديث .

وقد أخرجه عبد الرزاق في « مصنفه » (ج ١/ رقم ١٦٥٩) عن ابن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن طاووس مرسلًا .
وتابعه إبراهيم بن بشار ، ثنا ابنُ عيينة به .

أخرجه الطحاوئي (١٤/١) حدثنا بكار بن قتيبة ، ثنا إبراهيم بن بشار وكذا تابعهما سعيد بن منصور ، عن ابن عيينة به .

ذكره الحفاظ في « التلخيص » (٣٧/١) وقال بعد أن ذكر توهم الدارقطني لعبد الجبار بن العلاء :

« وهذا تحقيقٌ بالغٌ ، إلا أن هذه الطريق المرسلة مع صحة إسنادها إذا ضُمَّتْ إلى أحاديث الباب أخذت قوة » .

كذا قال هنا ، بينا قال في « الفتح » (٣٢٥/١) فقال :
« والآخران مرسلان . أخرج أحدهما أبو داود من طريق عبد الله بن معقل بن مقرن ، والآخران من طريق سعيد بن منصور من طريق طاووس وروائهما ثقات وهو يلزم من يحتج بالمرسل مطلقاً ، وكذا من يحتج به إذا اعتضد مطلقاً ، والشافعي إنما يعتضد عنده إذا كان من رواية كبار التابعين ، =

= وكان من أرسل إذا سمي ، لا يسمى إلا ثقةً ، وذلك مفقوداً في المرسلين المذكورين على ما هو ظاهر من سنديهما ، والله أعلم » اهـ .

أمّا مرسل عبد الله بن معقل بن مقرن ، فقد :
أخرجه الدارقطني (١/١٣٢) ، والبيهقي (٢/٤٢٨) ، وابن الجوزي في « التحقيق » (١/٤٢/٦٠) جميعاً عن أبي داود ، وهذا في « سننه » (٣٨١) وفي « المراسيل » (ق ١/٧) من طريق جرير بن حازم ، قال : سمعت عبد الملك بن عمير يحدث عن عبد الله بن معقل بن مقرن ، قال : صلى أعرابي مع النبي صلى الله عليه وسلم بهذه القصة^(١) ، قال فيه : وقال : يعني النبي صلى الله عليه وسلم : « خذوا ما بال عليه من التراب فألقوه ، وأهريقوا على مكانه ماءً » .

قال أبو داود : « وهو مرسلٌ . ابنُ معقلٍ لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم » اهـ .

وقال الخطابي :

« هذا الحديث ذكره أبو داود وضعفه ، فقال : مرسلٌ » .

فتعقبه البدر العيني في « عمدة القارى » (٣/١٢٥) :

« لم يقل أبو داود : هذا ضعيفٌ ، وإنما قال : مرسلٌ »^(٢) اهـ .

* قلتُ : ولا طائل تحت هذا التعقب ، لأن الخطابي لم ينسب المقالة لأبي داود باللفظ ، وإنما بالمعنى ، لأن المرسل من قسم الحديث الضعيف ، =

(١) يعنى قول الأعرابي : ارحمني ومحمداً ولا ترحم معنا أحداً .

(٢) وإنما جرّ العيني إلى هذا التعقب أنه من الأحناف ، وهم يحتجون بالمرسل ، وهذا بخلاف ما عليه الجماهير من أهل الحديث . والله الموفق .

.....
= فهو يقول : وهو ضعيفٌ حيث قال فيه : مرسل ، كما لو قلت : وهذا الحديث ضعفه الترمذى فقال : « غريبٌ » . والله أعلم .

وقال ابنُ الجوزى فى « التحقيق » :

« قال الدارقطنى : عبد الله بن معقل تابعى ، فهو مرسلٌ . وقال أحمد ابن حنبل : هذا حديثٌ منكرٌ . وقال أبو داود السجستانى : وقد روى مرفوعاً ولا يصحُّ » اهـ .

* قُلْتُ : أخشى أن يكون ابنُ الجوزى وهم فى ذكر قول أحمد هنا ، وإنما قاله أحمد فى حديث ابن مسعود الآتى قريباً إن شاء الله ، كما قال الحافظ فى « التلخيص » (٣٧/١) .

وحديث معقل مع إرساله ، فإن عبد الملك بن عمير قال فيه أحمد : « مضطربٌ الحديث جداً مع قلة روايته » .

وقال ابنُ معين :

« مُخلطٌ » .

وقال أبو حاتم :

« لم يوصف بالحفظ » .

فأهابُ تقوية مرسل طاووس بمرسل عبد الله بن معقل ، وأما الحديثان الموصولان فلا يصحُّ واحدٌ منهما ، فنرى أن ذكر « الحفر » غير محفوظ ، والله أعلم .

* * *

٥٥ - أُخْبِرْنَا سُوَيْدُ بْنُ نَصْرٍ ، قَالَ : أَبَانَا عَبْدُ اللَّهِ ، عَنْ يَحْيَى
ابن سَعِيدٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ : جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى الْمَسْجِدِ
فَبَالَ ، فَصَاحَ بِهِ النَّاسُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
« ائْتِرْكُوهُ » .

فَتَرَكَوهُ حَتَّى بَالَ ، ثُمَّ أَمَرَ بِدَلْوٍ فَصَبَّ عَلَيْهِ .

٥٥ - إِسْتَاذَةُ صَحِيحٍ ..

* سُوَيْدُ بْنُ نَصْرٍ ، هُوَ ابْنُ سُوَيْدِ الْمَرْوَزِيِّ أَبُو الْفَضْلِ الطُّوسَانِيُّ وَيُعرف
بـ « الشَّاة » .

وَتَقَهُ الْمَصْنُفُ ، وَابْنُ حِبَانَ فِي « الثَّقَاتِ » (٢٩٥/٨) وَزَاد :

« وَكَانَ مَتَقْنًا » ، وَمُسْلِمَةُ بْنُ قَاسِمٍ .

رَوَى عَنْهُ الْمَصْنُفُ (٢١٠) حَدِيثًا .

مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ وَهُوَ ابْنُ إِحْدَى وَتَسْعِينَ سَنَةً كَمَا قَالَ الْبُخَارِيُّ ،

رَحِمَهُ اللَّهُ وَرَضِيَ عَنْهُ .

* عَبْدُ اللَّهِ ، هُوَ ابْنُ الْمُبَارَكِ بْنِ وَاضِحٍ ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَنْظَلِيُّ .

شَيْخُ الْإِسْلَامِ ، عَالِمُ زَمَانِهِ ، وَأَمِيرُ الْأَتْقِيَاءِ فِي وَقْتِهِ ، الْمَجَاهِدُ ، السَّخِيُّ ،

عَلِمُ الْأَعْلَامِ .

وَهُوَ أَكْبَرُ مَنْ أَنْ يَنْبَهَ عَلَيْهِ مِثْلِي ، وَإِنَّمَا أَتَبَرَّكَ بِذِكْرِ شَيْءٍ مِنْ تَرْجُمَتِهِ .

قَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْجَنِيدِ :

« سَمِعْتُ ابْنَ مَعِينٍ ، وَذَكَرُوا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْمُبَارَكِ . فَقَالَ رَجُلٌ : إِنَّهُ لَمْ

يَكُنْ حَافِظًا !! . فَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ : كَانَ عَبْدُ اللَّهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مُسْتَثْبِتًا ،

ثِقَةً ، وَكَانَ عَالِمًا صَحِيحَ الْحَدِيثِ ، وَكَانَتْ كُتُبُهُ الَّتِي يُحَدِّثُ بِهَا عَشْرِينَ =

.....
= ألفاً ، أو واحداً وعشرين ألفاً » .

وقال العباسُ بن مصعب :

« جمع عبد الله بن المبارك الحديث ، والفقه ، والعربية ، وأيام الناس ،
والشجاعة ، والتجارة ، والسخاء ، والمحبة عند الفرق » .

* قُلْتُ : وكان شاعراً مُجيداً ، قوالاً بالحق ، قائماً به .

قال محمد بن إبراهيم بن أبي سُكينة :

« أُملى على ابنُ المبارك سنة سبع وسبعين ومائة ، وأنفذها معي إلى

الفضيل بن عياض من طرسوس :

يَا عَابِدَ الْحَرَمَيْنِ لَوْ أَبْصَرْتَنَا

لَعَلِمْتَ أَنَّكَ فِي الْعِبَادَةِ تَلْعَبُ

مَنْ كَانَ يَخْضِبُ جِيدَهُ بِدُمُوعِهِ

فَنَحُورُنَا بِدِمَائِنَا تَتَخَضَّبُ

أَوْ كَانَ يُتَعَبُ خَيْلُهُ فِي بَاطِلِ

فَخُيُولُنَا يَوْمَ الصَّيْحَةِ تَتَعَبُ

رِيحُ الْعَبِيرِ لَكُمْ وَنَحْنُ عَبِيرُنَا

رَهْجُ السَّنَابِكِ وَالْعُبَارُ الْأَطِيبُ

وَلَقَدْ أَتَانَا مِنْ مَقَالِ نَبِينَا

قَوْلُ صَاحِبِ صَادِقٍ لَا يَكْذِبُ

لَا يَسْتَوِي وَعُبَارُ خَيْلِ اللَّهِ فِي

أَنْفِ امْرِئٍ وَدُخَانُ نَارٍ تَلْهَبُ =

.....

= هَذَا كِتَابُ اللَّهِ يَنْطِقُ بَيْنَنَا

لَيْسَ الشَّهِيدُ بِمَيِّتٍ ، لَا يَكْذِبُ

قال : فالقيتُ الفضيل بكتابه في الحرم ، فقرأه وبكى ، ثُمَّ قال : صدق

أبو عبد الرحمن ونصح « اهـ .

* * *

٥٦ - أَحْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ
 الْوَاحِدِ ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ
 عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَامَ أُعْرَابِيٌّ قَبَالَ فِي
 الْمَسْجِدِ ، فَتَنَوَّلَهُ النَّاسُ . فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 « دَعُوهُ ، وَأَهْرَيْقُوا عَلَى بَوْلِهِ دَلْوًا مِنْ مَاءٍ ، فَإِنَّمَا بُعِثْتُمْ مُعَسِّرِينَ ،
 وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسَّرِينَ » .

٥٦ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ .

* عبد الرحمن بن إبراهيم ، هو ابن عمرو بن ميمون أبو سعيد الحافظ
 المعروف بـ « دُحيم » من سادة أهل الشام .
 أخرج له الجماعة ، إلا مسلماً والترمذى .
 عنى بهذا الشأن حتى فاق الأقران ، وجرح وعدل ، وصحح وعلل .
 وثقه أبو حاتم ، والمصنف وزاد : « مأمون » ، والعجلي ،
 والدارقطنى .

وقال أبو داود :

« حجة » .

وأثنى عليه أحمد وقال :

« هو عاقل ركين » .

روى عنه المصنف ثمانية أحاديث .

* عمر بن عبد الواحد ، هو ابن قيس السلمى أبو حفص الدمشقى .
 أخرج له أبو داود وابن ماجه .

وثقه دُحيم ، والعجلي ، وابن حبان فى آخرين .

= وقال ابنُ قانع :

« صالحٌ » !

* الأوزاعيُّ ^(١) هو :

عبد الرحمن بن عمرو بن يُحمد ، أبو عمرو .

شيخ الإسلام ، وعالم أهل الشام وفتيهُم .

حديثه في الكتب الستة ، وفي دواوين الإسلام ، وقد أُطبِق الجمع على

توثيقه والاحتجاج بحديثه .

قال أبو مسهر :

« ما رُئِيَ الأوزاعيُّ باكباً قطُّ ، ولا ضاحكاً حتى تبدو نواجذُه ، وإنما

كان يبتسم أحياناً كما روى في الحديث ، وكان يُحیی الليل صلاةً ، وقرآناً ،

وبكاءً . وأخبرني بعض إخواني من أهل بيروت أنَّ أمه كانت تدخل منزل

الأوزاعيُّ وتتفقد موضع مصلاه ، فتجده رطباً من دموعه في الليل » !

وروى ابنُ أبي حاتم في « مقدمة الجرح والتعديل » (ص ١٨٥) بسنده

إلى عبد الحميد بن أبي العشرين قال : قلت لمحمد بن شعيب بن شابور :

أنشدك الله ومقامك بين يديه لقيت أفتقه في دين الله من الأوزاعيِّ ؟ قال :

اللهم لا . قال : قلت : فأورع منه ؟ قال :

لا وكان مالكٌ شديد التعظيم له ، وأخذ الثوري بخطام دابته يسئلُه من

الزحام !! » .

(١) وقد أفرَد له شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر الحنبلي كتاباً في ترجمته سَمَّاهُ :

« محاسن المساعي في مناقب أبي عمرو الأوزاعي » ذكر فيه الكثير الطيب عن الإمام

رحمه الله .

= فهذا والله من بركة العلم والعمل به .

وروى ابن أبي حاتم (ص ٢١٠) بسنده الصحيح أن رجلاً قال لسفيان الثوري : يا أبا عبد الله ! رأيتُ كأنَّ ريحانةً قُلعت من الشام - أراه قال - فذهب بها في السماء .

قال سفيان : إنَّ صدقت رؤياك ، فقد مات الأوزاعيُّ !
فجاءه نعيُّ الأوزاعيِّ في ذلك اليوم سواء .
ومن غرر كلامه :

« عليك بآثار من سلف ، وإنَّ رفضك الناسُ ، وإياك وآراء الرجال وإن زخرفوه لك بالقول ، فإنَّ الأمر ينجلي وأنت على طريق مستقيم » .
وقال أيضاً .

« ما أكثر عبدٌ ذكر الموت ، إلاَّ كفاه السير من العمل ، ولا عرف عبدٌ أنَّ منطقته من عمله ، إلاَّ قلَّ لفظُهُ » .

وكان قوَّالاً للحق ، آمراً بالمعروف ، وله مواقفٌ محمودةٌ مع بعض الولاة الظلمة ، فرحم الله الأوزاعيَّ ورضى عنه ، وأين في الناس مثل الأوزاعيِّ ؟
* محمد بنُ الوليد ، هو ابنُ عامر الزبيديِّ ، أبو الهذيل الحمصيُّ .
أخرج له الجماعةُ ، إلاَّ الترمذيُّ .

وثقهُ ابنُ المدينيِّ ، وأبو زرعة ، والمصنِّف ، والعجلِّيُّ ، وابنُ سعدٍ ، ودُحيم ، وابنُ حبانٍ في آخرين .

* عبيد الله بن عبد الله هو : ابنُ عتبة بن مسعود الهذليِّ ، أبو عبد الله المدنيُّ ، أحدُ فقهاء المدينة السبعة .
=

.....

= أخرج له الجماعة .
وثقهُ أبو زرعة ، وقال :
« مأمونٌ ، إمامٌ » .
وقال العجلِيُّ :
« تابعيٌّ ثقةٌ ، رجلٌ صالحٌ ، جامعٌ للعلم ، وهو معلمٌ عمر بن
عبد العزيز » .
وقال الطبريُّ :
« كان مقدِّماً في العلم والمعرفة بالأحكام والحلال والحرام ، وكان مع ذلك
شاعراً مُجيداً » .
وقال ابنُ عبد البر :
« لم يكن بعد الصحابة إلى يومنا فيما علمت فقيهاً أشعر منه ، ولا شاعرٌ
أفقه منه » .

* * *

والحديث أخرجه البخاريُّ (١/٣٢٣ و ١٠/٥١٥ - فتح) ، وأحمدُ
(٢/٢٨٢) ، وابنُ خزيمة (ج١/ رقم ٢٩٧) ، وابنُ حبان (ج٢/ رقم
١٣٩٦ ، ١٣٩٧) والبيزار (ق ١/١٥١) وابن عبد البر في « التمهيد »
(١/٣٣٠ - ٣٣١) والطبراني في « مسند الشاميين » (ق ٣٤٤ ، ٥٩٩) ،
وابنُ حزم في « المحلى » (٤/٢٤٧) ، والدارقطني في « العلل » (ج٢/ ق
٢/١٣٤) ، والبيهقي (٢/٤٢٨) من طرق عن الزهرّي ، عن عبيد الله بن
عبد الله ، عن أبي هريرة به .

.....

= ورواه عن الزهري هكذا جماعة من أصحابه ، منهم :

« شعيب بن أبي حمزة ، ويونس بن يزيد ، ومحمد بن الوليد الزبيدي والنعمان بن راشد »^(١) .

وخالفهم^(٢) سفيان بن عيينة ، فرواه عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

فجعل شيخ الزهري : « ابن المسيب » بدلاً من « عبيد الله بن عبد الله » .

أخرجه أبو داود (٣٨٠) ، والترمذي (١٤٧) ، والشافعي في « مسنده » (ص ٢٠ - ٢١) ، وفي « الأم » (٥٢/١) ، والحديثي (٩٣٨) ، وأحمد (٢٣٩/٢) ، وابن خزيمة (ج ١/ رقم ٢٩٨) ، وأبو يعلى (ج ١٠/ رقم ٥٨٧٦) ، وابن الجارود في « المتقى » (١٤١) ، والبيهقي (٤٢٨/٢) ، والبعوني في « شرح السنة » (٧٩/٢) ، والدارقطني في « العلل » (ج ٢/ ق ٢/١٣٤) .

- (١) وتابعهم أيضاً صالح بن أبي الأخضر ، فرواه عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة به .
- فزاد : « أبا سلمة » .
- أخرجه الدارقطني في « العلل » (ج ٢/ ق ٢/١٣٤) من طريق عبد الغفار بن عبيد الله ، ثنا صالح بن أبي الأخضر به .
- وصالح هذا في حفظه مقال .
- (٢) وخالفهم أيضاً معمر بن راشد فرواه عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب أن أعرابياً بال في المسجد ... الحديث .
- أخرجه الدارقطني في « العلل » من طريقين عن عبد الرزاق ثنا معمر به .

.....
= قال الترمذى :

« حديث حسن صحيح » .

ولم يتفرد به ابن عيينة ، فقد توبع .

تابعه سفيان بن حسين^(١) ، عن الزهرى بمثله .

وسفيان بن حسين إنما يُضعف في الزهرى خاصة ، ولكن رواية ابن عيينة تؤيد روايته .

واعلم أن هذا ليس من اختلاف التضاد ، بل هو اختلاف تنوع ،
والزهرى إمام حافظ واسع الرواية ، فلا مانع أن يرويه مرة عن سعيد بن
المسيب ، ومرة عن عبيد الله بن عبد الله .

وكأن ابن عيينة كان يُثبت روايته ، عندما قال :

« ثنا الزهرى ، كما أقول لك لا نحتاج فيه إلى أحد ، قال : أخبرنى سعيد
ابن المسيب ، عن أبى هريرة » .

ذكره عنه الحميدى فى « مسنده » .

وروى البيهقى عن ابن المدينى قال : ثنا سفيان ، قال : أحفظ ذلك من
كلام الزهرى ، عن سعيد ، عن أبى هريرة » .

وقال ابن عبد البر فى « التمهيد » (٣٣١/١) بعد أن أشار إلى ذلك :

« وكل ذلك صحيح ، لأنه ممكن أن يكون الحديث عند ابن شهاب عن

عبيد الله وسعيد وأبى سلمة . فحدّث به مرة عن هذا ، ومرة عن هذا ، =

(١) وقع فى إسناد ابن خزيمة « سفيان بن حصين » - بالصاد - ومن عجب أن المحقق قال :

« فى الأصل : سفيان بن حسين ، والتصحيح مما ورد فى بداية الإسناد » . وهذا

التصحيح الذى أشار إليه خطأ والصواب بالسين لا بالصاد . والله أعلم

.....
= ومرة عن هذا ، وربما جمعهم ، وهذا موجود لابن شهاب ، معروف له ،
كثير جداً » اهـ .

وللحديث طريق آخر .

يرويه أبو سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة أنه قال :
« إن رجلاً من الأعراب قال : اللهم ارحمني ومحمداً ، ولا ترحم معنا
أحدًا ! فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لقد تحجرت واسعاً » قال :
ثم قام الأعرابي فبال في ناحية المسجد ، فهمم به أناس ، فأمر رسول الله
صلى الله عليه وسلم . فقال : « صبوا عليه ، فإنما بُعثتم ميسرين ولم تبعثوا
معسرين » .

أخرجه البزار في « مسنده (ج ٢ / ق ٢/٤٠) وأبو بكر الشافعي في
« الغيلانيات » (ج ٧ / ق ١/٩٦) من طريق محمد بن أبي حفصة ، عن ابن
شهاب ، عن أبي سلمة .

* قُلْتُ : ومحمد بن أبي حفصة ، وثقه ابن معين في رواية وابن حبان
وقال : « يخطيء » .

وقال ابن المديني :

« ليس به بأس » .

ولكن ضعفه يحيى القطان ، والنسائي .

وقال ابن عدى :

« هو من الضعفاء الذين يُكتب حديثهم » .

ولكنه لم يتفرد به .

= فتابعه يونس بن يزيد ، عن الزهري بسنده سواء .

.....
= أخرجه ابنُ حبان (ج ٣ / رقم ٩٨٧) ، وابنُ مندة في « التوحيد »
(١٩٤) .

من طريق ابن وهب ، حدثنا يونس به .

وتابعه شعيب بن أبي حمزة ، عن الزهريّ به .

أخرجه البخاريّ (٤٣٨/١٠) .

وكذا الزبيدي عن الزهريّ به .

أخرجه المصنّف ، ويأتي برقم (١٢١٦) في « كتاب السهو » .

وخالفهم معمر بن راشد ، فرواه عن الزهريّ ، عن عبيد الله أو عن

أبي سلمة ، عن أبي هريرة أنّ أعرابياً بال في المسجد ... فذكر الحديث .

فشكّ في الراوى عن أبي هريرة .

أخرجه الدارقطنيّ في « العلل » (ج ٢ / ق ٢/٣٤) قال : حدثنا

النيسابوري ثنا أحمد بن منصور ، ثنا عبد الرزاق ، أنبأنا معمر .

* قُلْتُ : ولكن رواه إسحق بن إبراهيم الدّبري ، عن عبد الرزاق في

« مصنفه » (ج ١ / رقم ١٦٥٨) ، عن معمر ، عن الزهريّ ، عن عبيد الله

ابن عبد الله أنّ أعرابياً بال في المسجد ... وذكر الحديث بطوله ، ولم يذكر

« أبا سلمة » .

ولا أدري ممن هذا الاختلاف .

وهناك وجوة أخرى من الاختلاف ذكرها الدارقطنيّ .

هذا :

وقد توبع ابنُ شهاب الزهريّ .

= فتابعه محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة بنحوه .

= أخرجه ابنُ ماجة (٥٢٩) ، وأحمد (٥٣٠/٢) ، وابنُ أبي شيبة (١٩٣/١) ، وابنُ حبان (ج٣/ رقم ٩٨٥ و ج٤/ رقم ١٤٠٢) ، والخرائطُ في « مكارم الأخلاق » (٧٤) ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٨٥/١) وسنده حسنٌ .

وقد رواه عن محمد بن عمرو . جماعة من أصحابه منهم :

« يزيد بن هارون والثوري ، وعليُّ بن مسهر ، وعبدُ بن سليمان ، والفضل بن موسى » .

ورقع عند الخرائطى :

« فقال الأعرابيُّ بعد أن فقهه : فقام إليّ - بأبي وأمي - فلم يسبَّ ولم يضرب ، ولم يؤنَّب » .

* قال الترمذى :

« وفي الباب عن عبد الله بن مسعود ، وابن عباس ، ووائلة بن الأسقع » .

* حديثُ ابنِ مسعود ، رضى الله عنه .

أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (ج ٦/ رقم ٣٦٢٦) والطحاوى في « شرح المعاني » (١٤/١) ، والدارقطنى (١٣١/١-١٣٢) وعنه ابن الجوزى في « التحقيق » (٦١/٤٣/١) من طريق أبي هشام الرفاعى ، عن أبى بكر ابن عياش ، ثنا سمعان بن مالك المالكى ، عن أبى وائل ، عن عبد الله بن مسعود ، قال : جاء أعرابىُّ فبال في المسجد ، فأمر النبىُّ صلى الله عليه وسلم بمكانه ، فاحترق وصبَّ عليه دلوٌّ من ماءٍ .

وعند أبى يعلى وغيره :

« فقال الأعرابىُّ : يا رسول الله ! المرء يحبُّ القوم ولما يعمل بعملهم ؟

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « المرء مع من أحبَّ » .

= قال البيهقي (٤٢٨/٢) : « ليس بصحيح » .

وقال الدارقطني :

« سمعان مجهول » .

وقال أبو زرعة :

« سمعان بن مالك ليس بالقوي » .

وقال ابن حاتم في « العلل » (ج ١/ رقم ٣٦) :

« سمعتُ أبا زرعة يقول : حديث سمعان في بول الأعرابي حديث ليس

بقوي »^(١) .

وحكى الحافظ في « التلخيص » (٣٧/١) عن أحمد أنه قال :

« حديث منكر » .

وعن أبي حاتم أيضاً أنه قال :

« حديث لا أصل له »^(٢) .

وضعفه الهيثمي في « المجمع » (٢٨٦/١ و ١١/٢) ، والحافظ في

« الفتح » (٣٢٥/١) . وضعفه ابن الجوزي بأبي هشام الرفاعي وهو محمد

ابن يزيد ، ونقل فيه قول البخاري وحده ، ولم ينصف في النقل .

* حديث ابن عباس ، رضی الله عنهما :

أخرجه أبو يعلى (ج ٤/ رقم ٢٥٥٧) والضياء في « المختارة » (ق

١/٣٦٣) ، والبيزار (ج ١/ رقم ٤٠٩) ، والطبراني في « الكبير » (ج ١١/

رقم ١١٥٥٢) والسياق له من طريق إسماعيل بن أبي أويس ، حدثني أبي ،

عن ثور بن زيد ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، أنه قال : أتى النبي صلى الله

عليه وسلم أعرابي فبايعه في المسجد ، ثم انصرف ، فقام ففحج ، ثم بال . فهمم

الناسُ به ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تقطعوا على الرجل بوله » . =

(١) هذا لفظ « العلل » . ونقل شمس الحق آبادي في « التعليق المغني » (١٣٢/١) أن ابن

أبي حاتم نقل في « العلل » عن أبي زرعة أنه قال : « حديث منكر » وكذا نقل عنه

ابن الجوزي في « التحقيق » فالله أعلم .

(٢) ونقله عنه ابن الجوزي أيضاً .

.....

= ثُمَّ قَالَ : « أَلَسْتُ بِمُسْلِمٍ » ؟ قَالَ : بَلَى . قَالَ : « مَا حَمَلَكَ عَلَى أَنْ تُبَلِّتَ فِي مَسْجِدِنَا » ؟ قَالَ : وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا ظَنَنْتُهُ إِلَّا صَعِيداً مِنْ الصَّعَدَاتِ ، فُبَلِّتَ فِيهِ !! فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَنُوبٍ مِنْ مَاءٍ ، فَصَبَّ عَلَى بَوْلِهِ .

قال الهيثمي في « المجمع » (١٠/٢ - ١١) :
« رجاله رجال الصحيح » !!

* قُلْتُ : كَذَا ! وَأَبُو أُوَيْسٍ وَاسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُوَيْسٍ فِيهِ ضَعْفٌ ، وَلَمْ يَخْرُجْ لَهُ الْبُخَارِيُّ شَيْئاً ، وَأَمَّا مُسْلِمٌ فَمَتَابَعَةٌ وَلَيْسَ احْتِجَاجاً ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وهذا السند جيدٌ في المتابعات .

* حَدِيثٌ وَائِلَةٌ بِنِ الْأَسْقَعِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :

أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٥٣٠) ، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي « الْكَبِيرِ » (ج ٢٢ / رَقْم ١٩٢) مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَمِيدٍ ، ثنا أَبُو الْمَلِيحِ ، عَنْ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ ، قَالَ : جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : اللَّهُمَّ ! ارْحَمْنِي وَمَحْمِداً ، وَلَا تَشْرِكْ فِي رَحْمَتِكَ إِيَّانَا أَحَداً فَقَالَ : « لَقَدْ حَظَرْتُ وَاسِعاً ، وَيَحْكَ أَوْ وَيَلْكَ » ! قَالَ : فَفَشَحُ^(١) يَبُولُ ! قَالَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَهْ ! . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « دَعْوُهُ » ثُمَّ دَعَا بِسَجَلٍ مِنْ مَاءٍ ، فَصَبَّ عَلَيْهِ .

وعزاه الحافظُ في « التلخيص » (٣٧/١) لأحمد ، ولم أجده ، فالله أعلم =

(١) الْفَشْحُ : هُوَ تَفْرِيجُ مَا بَيْنَ الرَّجْلَيْنِ .

.....
= قال البوصيرى فى « الزوائد » (١/٢١٢) .

« فيه عبيد الله الهذلى ، قال الحاكم : يروى عن أبى المليلح العجائب ، وقال البخارى : منكر الحديث » اهـ .

* قُلْتُ : فالسُّنْدُ واهٍ . والله أعلم .

وفى الباب أيضاً عن :

* أبى ليلى ، رضى الله عنه :

أخرجه الدُّولابى فى « الكنى » (٥١/١) قال : حدثنا محمد بن عوف ، قال : ثنا محمد بن عمران بن محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى ، قال : حدثنى أبى ، قال : حدثنى ابنُ أبى ليلى ، عن أخيه عيسى ، عن أبيه عبد الرحمن بن أبى ليلى ، قال : كنا عند النبى صلى الله عليه وسلم ، فجاء الحسنُ بنُ علىّ ، فبال ، فقال : « ابنى ابنى ! لا تقطعوا بوله » فتركه حتى قضى بوله ، ثمّ دعا بماءٍ فصبّه على بوله .

* قُلْتُ : وهذا سند رجاله موثقون ، غير محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى ، فإنه كان ردىء الحفظ .

ثمّ قوله : « ... عن أخيه عيسى عن أبيه عبد الرحمن بن أبى ليلى قال : كنا ... إلخ » فيه تصحيف ، فيظهر لى أن الصواب : « ... عن أبيه عبد الرحمن ، عن أبى ليلى ... » لأمرين :

الأول : أن عبد الرحمن بن أبى ليلى لم يدرك النبى صلى الله عليه وسلم ، ولفظ الحديث أنه قال : « كنا عند النبى صلى الله عليه وسلم » .

الثانى : أن الدولابى روى هذا الحديث فى ترجمة « أبى ليلى » والله أعلم . =

.....
= ثُمَّ رَأَيْتَهُ - بَعْدَ - فِي « الْأَحَادِ وَالْمَثَانِي » (ج ٢ / ق ١/٤٦) لابن
أبي عاصم ، قال : حدثنا أبو بكر - يعني : ابن أبي شيبة - ، نا وكيع ،
عن ابن أبي ليلى ، عن أخيه عيسى ، عن أبيه عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن
جده أبي ليلى رضى الله عنه ... وذكر الحديث .

فيبدو أن قوله : « عن جده » سقط من كتاب الدولابي ، أو تصحّف
على الوجه الذى ذكرته قبل . والحمد لله على توفيقه .

* حديث أم سلمة ، رضى الله عنها :

أخرجه الطبراني في « الأوسط » (ج ٢ / ق ٢/٨٣) قال : حدثنا محمد
ابن حنيفة الواسطي ، قال : وجدت في كتاب جدى بخطه ، عن هشيم ، عن
يونس عن الحسن ، عن أمه ، عن أم سلمة أن الحسن أو الحسين بال على يمين
النبي صلى الله عليه وسلم ، فذهبوا ليأخذوه ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم :
« لا ترموا ابني ولا تستعجلوه » فتركوه حتى قضى بوله ، فدعا بماء فصبه عليه
قال الطبراني :

« لم يرو هذا الحديث عن يونس إلا هشيم ، تفرد به محمد بن ماهان » .

* قُلْتُ : ومحمد بن ماهان يظهر أنه القصباني ، بيّض له الذهبى في

« الميزان » ، ونقل الحافظ في « اللسان » (٣٥٧/٥) أنه قال « مجهول » ،

ثم ذكر الحافظ أن ابن حبان ذكر في « الثقات » محمد بن ماهان السمسار

بغدادى يروى عن أبي نعيم ، فكأنه يرجح أن القصباني هو السمسار فالله

أعلم ، ولو ثبت أنهما اثنان فهما من طبقة واحدة .

ولكن علة السند هي شيخ الطبراني ، فقد قال الدارقطنى « ليس بالقوى » .

والله أعلم .

٤٦ - بَابُ

المَاءِ الدَّائِمِ

٥٧ - أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : أَبَانَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ ،

قَالَ : حَدَّثَنَا عَوْفٌ ، عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ :

« لَا يَتَوَلَّنُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ مِنْهُ » .

قَالَ عَوْفٌ :

« وَقَالَ خِلَاسٌ : عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مِثْلَهُ » .

٥٧ - إسناده صحيح .

* عوف : هو ابنُ أبي جميلة العبدِيُّ الأعرابيُّ ، أبو سهل البصريُّ .
أخرج له الجماعةُ .

وثقه أحمدُ وقال : « صالحُ الحديثِ » ، وابنُ معينُ ، والمصنّفُ وزاد :

« ثبتٌ » ، وابنُ سعدٍ وزاد : « كثيرُ الحديثِ » ، وابنُ حبان .

وقال أبو حاتم :

« صدوقٌ صالحٌ » .

أمّا ما رُمي به من البدعة ، فلا يضرُّه في روايته ما دام ثقةً أميناً ضابطاً ،

على نحو ما فصلتُه في « الإمعان » ، والله الحمدُ .

* محمد : هو ابنُ سيرين الأنصاريُّ ، الإمامُ العلمُ ، والثقةُ النبيلُ . =

.....

= وثقه أحمد ، وابنُ معين ، والعجلِّي ، وابنُ سعدٍ وقال : « كان ثقةً ،
مأموناً ، عالياً ، رفيعاً ، إماماً كثير العلم ، ورعاً » .

وقال هشام بنُ حسان :

« حدّثني أصدق من أدركته من البشر : محمد بنُ سيرين » .

وقال مورقُ العجلِّي :

« ما رأيت أحداً أفقه في ورعه ، ولا أروع في فقهه من محمد بن

سيرين » وكان - رحمه الله - أشهر الناس تعبيراً للرؤيا .

ومن عجيب تعبيره ، ما رواه هشام بنُ حسان ، قال :

« قصَّ رجلٌ على ابن سيرين ، فقال : رأيتُ كأن بيدي قدحاً من زجاجٍ

فيه ماءٌ ، فانكسر القدح وبقي الماءُ ! فقال له : اتق الله فإنك لم تر شيئاً .

فقال : سبحان الله ! قال ابنُ سيرين : فمن كذب عليّ . ستلد امرأتك

وتموت ، ويبقى ولدها . فلمَّا خرج الرجلُ قال : والله ! ما رأيتُ شيئاً .

فما لبث أن وُلد له ، وماتت امرأته » .

أخرجه ابنُ عساكر في « تاريخه » (ج ١٥ / ل ٤٥٢ - ٤٥٣) .

قال الذهبي في « السير » (٦١٨/٤) .

« قد جاء عن ابن سيرين في التعبير عجائب يطول الكتابُ بذكرها ،

وكان له في ذلك تأييدٌ إلهيٌّ » اهـ .

* قُلْتُ : ولا يصحُّ الكتابُ المنسوبُ إليه في تفسير الأحلام ، فكُنْ علي

دُكْرٍ من هذا ، أيدك الله تعالى .

* * *

= واعلم أن لهذا الحديث طرقاً كثيرة عن أبي هريرة رضى الله عنه .

* أولاً : محمد بن سيرين عنه .

ثم له عن ابن سيرين طرق منها :

١ - عوف الأعرابي ، عنه .

أخرجه أحمد (٤٩٢/٢) ، وابن حبان (ج ٢/ رقم ١٢٤٨) ، وابن المقرئ

في « معجمه » (ق ٢/١٣٩) والإسماعيل في « معجمه » (ق ٢/٩٦) وعنه

الخطيب في « تاريخه » (١٠٥/١٠) ، والبيهقي (٢٣٨/١ - ٢٣٩) .

وقد رواه عن عوف جماعة منهم :

عيسى بن يونس ، ومحمد بن جعفر ، وروح بن عباد ، والنضر بن

شميل .

٢ - هشام بن حسان ، عنه .

أخرجه مسلم (٩٥/٢٨٢) ، وأبو داود (٦٩) ، والدارمي (١٥٢/١) ،

وأحمد (٣٦٢/٢) ، وأبو عبيد في « كتاب الطهور » (ق ١/١٩) ، وأبو يعلى

(ج ١٠/ رقم ٦٠٧٦) والبخاري (ج ٢/ ق ٢/٢٧٥) ، والطحاوي في « شرح

المعاني » (١٤/١) ، والبيهقي (٢٣٨/١) .

وقد رواه عن هشام - هكذا - جماعة منهم :

زائدة بن قدامة ، وعبد الله بن يزيد وعبد الأعلى الصنعاني ، وجري

ابن عبد الحميد ، وعبد الله بن بكر السهمي ، ويونس .

وخالفهم ابن عثمة ، فرواه عن هشام بسنده سواء ، لكن وقفه على

أبي هريرة .

= أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (١٤١/١) .

.....

= وذكر الدارقطني في « العلل » (ج ٣ / ق ٢/٢٩) أن هشيمًا رواه عن هشام بن حسان موقوفاً .

ويُمكن الجمعُ بصحة الموقوف والمرفوع ، لثقة من روى الوجهين جميعاً ، ولو سلطنا مسلك الترجيح لرجحنا الرواية المرفوعة ، لتتابع الثقات عليها . والله أعلم .

٣ - أيوب السخيتاني ، عنه .

أخرجه المصنّف في أول كتاب « الغسل والتميم » ويأتى - إن شاء الله تعالى - برقم (٤٠٠) ، والبيهقي (٢٣٩/١) من طريق سفيان بن عيينة ، عن أيوب به موقوفاً على أبي هريرة رضي الله عنه .

قال المصنّف بعدها :

« قال سفيان : قالوا لهشام - يعنى : ابن حسان - : إن أيوب إنما ينتهى بهذا الحديث إلى أبى هريرة ؟ فقال : إن أيوب لو استطاع أن لا يرفع حديثاً ، لم يرفعه » اهـ .

* قُلْتُ : ومقصود هشام أن وقف أيوب لا يصرُّ رفع غيره ، إن ثبت الرفع بطريق آخر قوى . وإنما كان أيوب يفعل ذلك هبة وخشية : وقد رواه ابن عيينة ، عن أيوب فرفعه .

أخرجه الحميدى في « مسنده » (ج ٢ / رقم ٩٧٠) ، وابن خزيمة (ج ١ / رقم ٦٦) ، وابن حزم في « المحلى » (١٣٩/١) . وتابعه معمر بن راشد ، عن أيوب .

أخرجه أحمد (٢/٢٦٥) والبخاري (ج ٢ / ق ١/٢٦٦) ، وأبو عوانة في « صحيحه » (١/٢٧٦) ، وابن الجارود في « المنتقى » (٥٤) ، وابن حزم =

.....
= (١٣٩/١) جميعاً عن عبد الرزاق ، وهذا في « مصنفه » (ج ١/ رقم ٣٠٠) عن معمر به .

وتابعهما أيضاً الحارث بن عمير ، عن أيوب .

أخرجه الذُّولاني في « الكنى » (٣٩/٢) .

والحارث بن عمير وثقه ابن معين وأبو حاتم ، والمصنف ، وأبو زرعة وقال حماد بن زيد :

« من ثقات أصحاب أيوب » .

ونقل ابن الجوزي عن ابن خزيمة أنه كذَّبه .

وقال ابن حبان :

« كان ممن يروى عن الأثبات الأشياء الموضوعة » .

وقال الحاكم :

« روى عن حميد الطويل وجعفر بن محمد أحاديث موضوعة » .

ورجح الذهبي في « الميزان » ضعفه .

وقال في « المغنى » (١٢٤٥):

« أنا أتعجبُ كيف خرَّج له النسائي ! »

* قُلْتُ : سيأتى الكلام عنه مفصلاً في موضعه إن شاء الله تعالى .

ولا بأس بحديثه ، لا سيما وقد توبع ، ويعد أن يكون كذاباً ، بل كان

يخطيء ، ويُفحش في الخطأ أحياناً . ولربما يكون بريئاً من الوهم ، ويكون

ممن دونه . والله أعلم .

وكذا رواه ابنُ عليَّة ، عن أيوب مرفوعاً .

أخرجه البزار (ج ٢/ ق ١/٢٦٦) حدثنا يحيى بن حبيب بن عري =

= نا إسماعيل بن إبراهيم به .

فهؤلاء أربعة رفعوا الحديث عن أيوب .
وذكر الدارقطني في « العلل » (ج ٣/ ق ٢/٢٩) أن عبد الوهاب الثقفي
رواه عن أيوب موقوفاً .

وليس هذا بقادح ، لما علمنا أن أيوب لم يكن رفأعاً ، بل يكون الحديث
عنده مرفوعاً ، ويرويه موقوفاً ، وسيأتي مثال لذلك في الحديث رقم (٦٣)
فانظره غير مأمور .

٤ - سليمان بن أبي سليمان ، عنه .

أخرجه ابن عدى في « الكامل » (١١١١/٣) من طريق الخصيب بن
ناصح ، ثنا سليمان بن أبي سليمان القافلاني ، يباع الأقال ، عن ابن
سيرين ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

وهذا سند ضعيف ، لضعف القافلاني .

ضعفه أحمد ، وابن معين ، وابن المديني .
بل تركه النسائي .

وقال ابن عدى :

« لا أرى بأحاديثه بأساً ، إذا روى عنه ثقة » .

والذي روى عنه الخصيب بن ناصح ، وكان يخطيء كما قال ابن حبان .

٥ - يونس بن عبيد ، عنه .

أخرجه ابن عدى (١٥٦٤/٤) والبخاري (ج ٢/ ق ٢/٢٦٧) من طريق
عبد الله بن عيسى ، عن يونس ، عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة مرفوعاً^(١) =

(١) ولفظ البخاري : « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يبال في الماء الدائم » .

= وقال :

« لا يرويه عن يونس ، عن ابن سيرين غير عبد الله بن عيسى » .
* قُلْتُ : قال فيه النسائي :

« ليس بثقة » .

وقال أبو زرعة :

« منكر الحديث » .

وقال ابنُ عدِّي :

« يروى عن يونس وداود بن أبي هند ما لا يوافقهُ عليه الثقات » .

٦ - سلمة بن علقمة ، عنه .

أخرجه ابنُ أبي شيبة (١٤١/١) حدثنا ابنُ عُليّة ، عن سلمة بن علقمة ،
عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة قوله .

ووقع في « المصنف » : « سلمة عن علقمة » ! وهو تصحيّف .

٧ - عبد الله بن عون ، عنه .

أخرجه الطحاوي في « شرح المعاني » (١٤/١) والطبراني في « الأوسط »
(ج١/ ق ١٧٤/٢) عن عبد الله بن يزيد المقرئ ، قال سمعتُ ابنِ عون
يحدث عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال : نُهي - أو نهى - أن يبول الرجل
في الماء الدائم أو الراكد ، ثُمَّ يتوضأ منه أو يغتسل منه .

قال الطبراني : « لم يجوده عن ابنِ عون إلا المقرئ » .

وتابعه أزهر بن سعد السمان ، عن ابنِ عون به .

أخرجه البزار (ج٢/ ق ٢٦٩/٢) حدثنا جوثرة بن محمد ، نا أزهر به .

وسنده صحيح .

.....
= ٨ - عمران بن خالد ، عنه .

أخرجه أبو بكر الشافعي في « الغيلانيات » (ج ٤ / ق ١/٦٠) من طريق محمد بن أبان ، ثنا عمران بن خالد عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة مرفوعاً .
وسنده ضعيف .

وعمران بن خالد الخزاعي ضعفه أبو حاتم - كما في « الجرح والتعديل » (٢٩٧/١/٣) . وقال ابن حبان : « لا يجوز الاحتجاج به » .

٩ - خالدُ الحذاء ، عنه .

أخرجه ابن الأعرابي في « معجمه » (ج ٤ / ق ٢/٦٥) من طريق علي بن عاصم ، نا خالد ، عن ابن سيرين به مرفوعاً .
وهذا سندٌ رجاله ثقات غير علي بن عاصم ، كان رديء الحفظ ، يستصغر الأكاير .

١٠ - يحيى بن عتيق ، عنه .

ويأتي في الحديث القادم إن شاء الله .

* * *

ثانياً : همام بن مُنَّبه ، عن أبي هريرة .

أخرجه مسلم (٩٦/٢٨٢) ، وأبو عوانة (٢٧٦/١) ، والترمذي (٦٨) ، وأحمد (٣١٦/٢) ، وعبد الرزاق في « المصنف » (ج ١ / رقم ٢٩٩) ، وابن الجارود في « المنتقى » (٥٤) ، والبيهقي (٩٧/١ ، ٢٣٨) وفي « السنن الصغرى » (رقم ٦٦) ، والبخاري في « شرح السنة » (٦٦/٢) ، والذهبي في « معجم شيوخه » (ق ١/٩٤) من طريق معمر بن راشد ، عن همام به .

.....

= ثالثاً : الأعرج ، عن أبي هريرة .

أخرجه البخاري (٣٤٦/١ - فتح) ، والمصنّف ويأتي برقم (٣٩٨) ،
وأبو عبيد في « كتاب الطهور » (ق ٢/١٨ - ١/١٩) والطبراني في « مسند
الشاميين » (ق ٦٤١) من طريق أبي الزناد ، عن الأعرج . وعزاه الزيلعي
في « نصب الراية » (١١٢/١) لمسلم من هذا الوجه فوهم .

وقد رواه عن أبي الزناد :

« شبيب بن أبي حمزة ، ومحمد بن عجلان » .

وخالفهما سفيان بن عيينة ، فرواه عن أبي الزناد ، عن موسى بن
أبي عثمان ، عن أبيه ، عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن
يُبال في الماء الراكد ، ثمَّ يغتسل منه .

أخرجه المصنّف ويأتي برقم (٢٢١ ، ٣٩٩) ، وأحمد (٢/٣٩٤) ،
(٤٦٤) ، والشافعي في « الأم » (٩/١) ، والحميدي (٩٦٩) ، وابن خزيمة
(ج١/ رقم ٦٦) ، وابن جبان (ج٢/ رقم ١٢٥١) ، وابن المنذر في
« الأوسط » (ج١/ رقم ٢٦٤) ، والطحاوي (١٤/١) ، والبيهقي
(٢٥٦/١) .

قال الدارقطني في « العلل » (ج٣/ ق ١/٤٧) :

« يرويه أبو الزناد واختلف عنه فرواه ابن عجلان ومالك بن أنس عن
أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة . ورواه ابن عيينة عن أبي الزناد
عن موسى بن أبي عثمان ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، ويشبه أن يكون ابن
عيينة حفظه » اهـ .

* قُلْتُ : وترجيحُ الدارقطني رواية ابن عيينة فيه نظرٌ من وجوه : =

.....
= الأول : أن الذين رروا الحديث عن أبي الزناد عن الأعرج جماعة ، وهم أثبت من ابن عيينة ، ولا شك أن العدد الكثير أولى بالحفظ من واحد .

الثاني : أن أبا الزناد تويع عليه عن الأعرج .
تابعه ابن لهيعة وعبد الله بن عيَّاش كلاهما عن الأعرج .
أخرجه الطحاوئى .

الثالث : أنه قد اختلف على ابن عيينة فيه .
فرواه محمدُ بنُ عبد الله بن يزيد ، وأبو أحمد الزبيرى ، والثورئى ،
وعبدُ الله بنُ الوليد ، ومؤملُ بنُ إسماعيل ، والشافئى ، والحميدئى ،
وعبدُ الرحمن بنُ أبى الزناد ، وعبدُ الجبار بنُ العلاء ، وسامدُ بنُ يحيى
البلخى ، والفضلُ بنُ دُكين جميعُهُم عن ابن عيينة ، عن أبى الزناد عن موسى
ابن أبى عثمان ، عن أبيه ، عن أبى هريرة .

وخالفهم الشافئى وسعيد بن عبد الرحمن الخزومى كلاهما عن ابن عيينة ،
عن أبى الزناد ، عن الأعرج ، عن أبى هريرة .

أخرج الأول الإسماعيلى فى « المستخرج » - كما فى « الفتح » (٣٤٦/١) ،
والثانى ابنُ خزيمة فى « صحيحه » .

فهذا يُبين أن سفيان بن عيينة كان يرويه على الوجهين ، فيترشح منه صحة
الروایتين جميعاً ، وأن لأبى الزناد فيه شيخين والله أعلم .

* * *

رابعاً : أبو السائب مولى هشام بن زهرة ، عن أبى هريرة .
أخرجه مسلمٌ (١٨٨/٣ - ١٨٩ نووى) ، وأبو عوانة (٢٧٦/١) ، =

.....

= والمصنّف ويأتي برقم (٣٣١) ، وابن ماجة (٦٠٥) ، وأبو عبيد (ق ١/١٩) ، وابن خزيمة (١/٤٩ - ٥٠) ، وابن حبان (ج ٢/ رقم ١٢٤٩) ، وابن الجارود في « المنتقى » (٥٦) ، والطحاوي (١/١٤) ، والدارقطني (١/٥١ - ٥٢) ، وابن حزم في « المحلى » (١/٢١١) ، (٢/٤٠ - ٤١) والبيهقي (١/٢٣٧) من طريق ابن وهب ، عن عمرو بن الحارث ، عن بكير بن الأشج ، عن أبي السائب مولى هشام بن زهرة عن أبي هريرة مرفوعاً : « لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب » فقال كيف يفعل يا أبا هريرة ؟ قال : يتناوله تناوُلًا .

وتابعه موسى بن أعين ، عن عمرو بن الحارث به .
أخرجه أبو عوانة في « صحيحه » .

* * *

خامساً : عجلان المدني ، عن أبي هريرة .

أخرجه أبو داود (٧٠) ، وابن ماجة (٣٤٤) ، وأحمد (٢/٤٣٣) ، وابن أبي شيبة (١/١٤١) ، وأبو عبيد (ق ٢/١٨) وفي « الغريب » (١/٢٢٥) ، والحري في « الغريب » (٣/١١٣٩) ، وابن حبان (ج ٢/ رقم ١٢٥٤) ، وابن حزم (٢/٤١) ، والبيهقي (١/٢٣٨) .

* * *

سادساً : حميد بن عبد الرحمن ، عنه .

أخرجه أحمد (٢/٣٤٦) والبخاري (ج ٢/ ق ١/٢٣٨) من طريق أبي عوانة ، عن داود بن عبد الله الأودي ، عن حميد بن عبد الرحمن الحميري ، عن =

.....

= أبى هريرة مرفوعاً « لا يبولن أحدكم ... » الحديث .
وهذا سندٌ صحيحٌ ، ولكن اختلف في صحايه وفي متنه أيضاً وانظر
تفصيل ذلك في الحديث رقم (٢٣٨) .

* * *

سابعاً : خلاص ، عنه .
أخرجه أحمد (٢/٢٥٩) ، والإسماعيلي في « معجمه » (ق ٢/٩٦ -
١/٩٧) ، وابن المقرئ في « معجمه » (ق ٢/١٣٩) ، والخطيب في
« التاريخ » (١٠/١٠٥) .
من طرق عن عوف ، عن خلاص به .
وأخرجه أحمد (٢/٤٩٢ ، ٥٢٩) عن عوف عن خلاص وابن سيرين
معاً ، عن أبى هريرة مرفوعاً به .

* * *

ثامناً : أبو سلمة بن عبد الرحمن ، عنه .
أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (١/٢٤٢) من طريق الحسن بن محمد
البلخي ، قال : حدثنا محمد بن عمرو ، عن أبى سلمة ، عن أبى هريرة قال :
نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يُيال في الماء الراكد .
قال العقيلي :
« الحسن بن محمد منكر الحديث ... والحديث غير محفوظ لا يُتابع عليه ،
وقد روى عن أبى هريرة بإسنادٍ صحيحٍ » اهـ .

* * *

.....
= تاسعاً : عطاءُ بنُ ميناء ، عنه .

أخرجه ابنُ خزيمة (ج ١ / رقم ٩٤) ، وابنُ حبان (ج ٤ / رقم ١٢٥٦) ،
والطحاوِيُّ في « شرح المعاني » (١٤ / ٢) من طريق يونس بن عبد الأعلى ،
أخبرنا أنس بن عياض ، عن الحارث بن أبي ذباب ، عن عطاء بن ميناء ،
عن أبي هريرة مرفوعاً فذكره وفيه : « أو يشربُ منه » .

وتابعه ابنُ وهب ، أخبرنا أنس بن عياض به .

أخرجه البيهقي (٢٣٩ / ١) .

* * *

عاشراً : أبو مريم ، عنه .

أخرجه أحمد (٢٨٨ / ٢) واللفظُ له ، وابنُ أبي شيبة (١٤١ / ١) والبخاري ،
(ج ٢ / ق ١ / ٢٣١) من طريق زيد بن الحباب ، قال : أنا معاويةُ بنُ صالح ،
قال : سمعتُ أبا مريم يذكر عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
نهى أن يبال في الماء الراكد ، ثم يتوضأ منه .
ولفظُ ابنِ أبي شيبة .

« لا يبول أحدكم في الماء الراكد ، ثم يتوضأ منه » .

وتابعه حماد بن خالد ، ثنا معاويةُ بنُ صالح به .

أخرجه أحمد (٥٣٢ / ٢) .

وكذا أسد بن موسى ، ثنا معاويةُ بنُ صالح :

أخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » (ق ٣٧٩) .

= وسندُه جيّد .

= وأبو مریم معروف بكنيته . وثقه العجلی .
وقال أحمد .

« رأيتُ أهل حمص يُحسنون الشاء عليه » .

* * *

حادی عشر : أبو المهزم ، عنه .

أخرجه الحكيمُ الترمذی في « المنیات » (ص - ٩) قال :
حدثنا الجارود بنُ معاذ ، نا عمر بن هارون ، عن حماد بن سلمة ، عن
أبي المهزم ، عن أبي هريرة قال : نُهي أن يُيال في الماء الراكد ثم يغتسل فيه ،
أو يتوضأ منه .

ثم قال أبو هريرة رضی الله عنه : ولييل في الماء الجارى إن شاء .
* قُلْتُ : وسندة ضعيف جداً .

وعمر بن هارون البلخى وإه ، كذبه ابن معين وغيره .
وأما قوله : « ولييل في الماء الجارى » فهذا يؤخذ بدلالة المفهوم من
حديث الباب .

وقد فهم هذا أبو عوانة ، فبُوب في « صحيحه » على حديث جابر الذى
مضى برقم (٣٥) بقوله (١/٢١٥) :

« بيان حظر البول في الماء الراكد ، والدليل على إباحة البول في الماء
الجارى » ، وكذا قال الطحاوى وغيره .

● [تبيه] :

أخرج الطبرانى في « الأوسط » (ج ٢/ رقم ١٧٧٠) قال : حدثنا =

.....
= أحمد ، قال : حدثنا المتوكل بن محمد بن سورة ، قال : حدثنا الحارث بن عطية ، عن الأوزاعي ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ييال في الماء الجارى .

وقال :

« لم يرو هذا الحديث عن الأوزاعي ، إلا الحارث » .

* قُلْتُ : أما الحارث ، فقد وثقه ابن معين وغيره وقال ابن حبان :
« ربما أخطأ » .

وشيخ الطبراني هو أحمد بن محمد بن محمد بن أبى موسى الأنطاكي ولم أجد له ترجمة ، ولعله أحمد بن عبيد الله أبو الطيب الدارى الأنطاكي ، فقد ذكره الخطيب فى « التاريخ » (٢٥٢/٤) وذكر له هذا الحديث^(١) ، وهو يرويه عن المتوكل بن أبى سورة بسنده سواء . فهذا يرجح أنه هو لكن الخطيب لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

والمتوكل بن أبى سيرة لم أهد إليه .

فالغريب أن يقول الهيثمى فى « المجموع » (٢٠٤/١) :

« رجاله ثقات » !!

وأغرب منه قول المنذرى فى « الترغيب » (١٣٦/١) :

« رواه الطبرانى فى « الأوسط » بإسنادٍ جيدٍ » !!

ثم متن هذا الحديث منكر ، والمحفوظ عن جابر : « نهى أن ييال فى الماء الراكد » . والله أعلم .

(١) ولكن وقع فى متنه : « فى الماء الراكد » وأرجح أنه تصحيف وصوابه الجارى ، وكنت جعلته فى تخرىج الحديث رقم (٣٥) فينقل . والله الموفق .

٥٨ - أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ، عَنْ
يَحْيَى بْنِ عَتِيقٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

« لَا يُؤَلَّنُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ ، ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ » .

* قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ :

« كَانَ يَعْقُوبُ لَا يُحَدِّثُ بِهَذَا الْحَدِيثِ ، إِلَّا بَدِيئًا » !!

٥٨ - إسناده صحيح .

* إسماعيل : هو ابنُ عليَّة .

* يحيى بن عتيق ، الطفاوئي البصري .

أخرج له مسلم وأبو داود ، وعلّق له البخاري .

وثقه أحمد ، وابنُ معين ، وأبو حاتم ، والمصنّف ، وابنُ سعد ، وابنُ

حبان وزاد : « وكان ورعاً متقناً » .

والحديث أخرجه البزار (ج٢/ ق ٢٧٣/٢) والطبراني في

« الأوسط » (ج٢/ ق ٢٩٢/٢) والخطيب في « التاريخ » (٩/١٩٣ -

١٤/٢٧٨) ، وفي « الكفاية » (ص ١٥٦) من طريق يعقوب بن إبراهيم

به .

ووقع عند الخطيب :

« قال أبو بكر بن أبي داود : غرمتُ على هذا الحديث ثلاثة دنانير حتى

سمعتُه منه - يعني من يعقوب » !

ورواه الخطيب من طريق أبي بكر بن أبي داود ، ومحمد بن محمد بن =

.....
= سليمان بن الحارث ، ومحمد بن هارون بن حميد المجدر ، وأحمد بن عبد الله بن سابور ، ويحيى بن صاعد ، وصالح بن أبي مقاتل قالوا : ثنا يعقوب بن إبراهيم .

قال أبو عمرو الدراج :

« كل واحد من هؤلاء الشيوخ ذكر أنه سمع هذا الحديث من يعقوب بثلاثة دنانير !! »

وأخرجه ابنُ عدى في « الكامل » (١٨٥٨/٥) من طريق علي بن عبدة المكتب ، ثنا ابنُ عليّ به وقال :

« وهذا لم يُحدث به عن ابنِ عليّ من الثقات غير يعقوب الدورقي وكان يعقوب يأخذُ علي هذا الحديث ديناراً سرقه منه عليّ ابن عبدة هذا . »

وقد فصلتُ البحث حول أخذ الأجرة على التحديث في « الإمعان » والحمد لله على توفيقه .

وقال البزار :

« لا نعلم رواه إلا ابنُ عليّ ، عن يحيى . »

وقال الطبراني :

« لم يرو هذا الحديث مرفوعاً عن ابنِ عليّ إلا السري بن عاصم ويعقوب الدورقي . »

* * *

٤٧ - بَابُ مَاءِ الْبَحْرِ

٥٩ - أُحْبِرْنَا قُتَيْبَةُ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سَلِيمٍ ، عَنْ
سَعِيدِ بْنِ سَلَمَةَ ، أَنَّ الْمُغِيرَةَ بْنَ أَبِي بُرْدَةَ - مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ -
أُحْبِرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ ، فَقَالَ :

يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّا نَزَكِبُ الْبَحْرَ ، وَنَحْمِلُ مَعَنَا الْقَلِيلَ مِنَ الْمَاءِ ،
فَإِنْ تَوَضَّأْنَا بِهِ عَطَشْنَا ، أَفَتَوَضَّأُ مِنْ مَاءِ الْبَحْرِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

« هُوَ الطُّهُورُ مَاوُهُ ، الْجِلُّ مَيْتُهُ » .

٥٩ - إسناده صحيح . ويأتي برقم (٣٣٢ ، ٤٣٥٠) .

* صفوان بن سليم المدني ، أبو عبد الله القرشي .

أخرج له الجماعة .

وثقه أبو حاتم ، والمصنف ، والعجلي ، وابن حبان ، ويعقوب بن شيبة

وزاد : « ثبت مشهور بالعبادة » .

وقال أحمد :

« ثقة من خيار عباد الله الصالحين » .

وقال أيضاً :

.....
= « هذا رجلٌ يُستسقى بحديثه ، وينزلُ القطرُ من السماء بذكره » .

وقال أنسُ بنُ عياض .

« رأيت صفوان ، ولو قيل له : غداً القيامةُ ، ما كان عنده مزيدٌ ! »

وقال ابنُ عيينة .

« حلف صفوان أن لا يضع جنبه بالأرض حتى يلقي الله ، فمكث على

ذلك أكثر من ثلاثين سنة » .

* سعيد بن سلمة الخزومي ، من آل ابن الأزرق .

أخرج له أصحابُ السنن .

وثقةُ المصنّف ، وابن حبان .

* المغيرة بن أبي بردة الكنانيّ .

أخرج له أصحابُ السنن .

وثقةُ المصنّف ، وابن حبان .

وقال أبو داود :

« مبروفٌ » .

وقال أبو بكر المالكى فى « رياض النفوس » (ص ٨٠ - ٨١) :

« من أهل الفضل ، معدودٌ فى التابعين » .

* * *

والحديثُ أخرجه البخاريُّ فى « التاريخ الكبير » (٤٧٨/١/٢) ،

وأبو داود (٨٣) ، والترمذى (٦٩) ، وابنُ ماجة (٣٨٦ ، ٣٢٤٦) ،

والدارمى (١٥١/١ - ١٥٢) ، والشافعى فى « المسند » (ص ٧) ، وفى =

.....

« الأم » (٣/١) ، وأحمد (٢٣٧/٢ ، ٣٦١) ومحمد بن الحسن في « موطئه » (رقم ٤٦) ، وأبو عبيد في « كتاب الطهور » (ق ١/٣٠) وابن أبي شيبة (١٣١/١) ، وابن خزيمة (ج ١/رقم ١١١) ، وابن حبان (١١٩) ، وابن الجارود في « المنتقى » (٤٣) ، وابن المنذر في « الأوسط » (ج ١/رقم ١٥٧ ، ١٥٨) ، والدارقطني (٣٦/١) ، والحاكم في « المستدرک » (١٤٠/١ - ١٤١) ، وفي « علوم الحديث » (ص - ٨٧) ، والبيهقي في « السنن » (٣/١ و ٢٥٢/٩) ، وفي المعرفة (١٥٠/١ - ١٥١) ، والخطيب في « التاريخ » (١٣٩/٧ و ١٢٩/٩) ، وفي « التلخيص » (٢/٧٢٣) ، وابن بشكوال في « الغوامض » (ص - ٥٥٥) ، والجوزقاني في « الأباطيل » (ج ١/رقم ٣٣١) ، وابن الجوزي في « التحقيق » (٤/٨/١) ، والذهبي في « معجم شيوخه الكبير » (ق ١/١١٢) ، والمزني في « تهذيب الكمال » (٤٨١/١٠) جميعاً من طريق مالك ، وهو في « موطئه » (١٢/٢٢/١) عن صفوان بن سليم ، عن سعيد بن سلمة ، أن المغيرة بن أبي بردة ، أخبره أنه سمع أبا هريرة ... فذكره .

قال الترمذي :

« هذا حديث حسن صحيح » .

وقد رواه عن مالك جمع من أصحابه ، منهم :

« الشافعي ، وعبد الرحمن بن مهدي ، وعبد الله بن مسلمة القعنبي ، وقتيبة بن سعيد ، وبشر بن عمر ، وعبد الله بن يوسف النيسبي ، ومعن ابن عيسى ، وهشام بن عمار ، ومحمد بن المبارك ، ويحيى بن يحيى ، وإسحاق بن عيسى ، وأبو سلمة التبوذكي ، وعبد الله بن وهب ، =

= وأبو مصعب ، وحماد بن خالد ، وعبد الوهاب بن عطاء ، وأحمد بن
إسماعيل المدني ، وسويد بن سعيد .
وقد توبع مالك عليه .

تابعه إسحاق بن إبراهيم ، وعبد الرحمن بن إسحاق كلاهما عن صفوان بن
سليم ، عن سعيد بن سلمة ، عن المغيرة بن أبي بردة ، عن أبي هريرة به .
أخرجه الحاكم (١/١٤١) ، والبيهقي في « المعرفة » (١/١٥٣) .
قال الحاكم :

« قد رويت في متابعات الإمام مالك بن أنس في طرق هذا الحديث عن
ثلاثة ليسوا من شرط هذا الكتاب ، وهم : عبد الرحمن بن إسحاق ،
وإسحاق بن إبراهيم المزني ، وعبد الله بن محمد المدمي » .

* قُلْتُ : وعبد الرحمن بن إسحاق يُضَعَّفُ من قبل حفظه ، وهو حسن
الحديث كما قال أبو حاتم ، لا سيما في المتابعات ، وإسحاق بن إبراهيم هو
ابن سعيد المزني الصواف ضعيف يُقْبَلُ حديثه في المتابعات أيضاً ،
وعبد الرحمن بن إسحاق خير منه .

وخالفهم أبو أويس ، فرواه عن صفوان بن سليم ، عن سعيد بن سلمة ،
عن أبي بردة بن عبد الله ، عن أبي هريرة به .

أخرجه أحمد (٢/٣٩٢ - ٣٩٣) حدثنا حسين ، حدثنا أبو أويس
فخالفهم فجعل شيخ سعيد بن سلمة هو : « أبو بردة بن عبد الله » .
ورواية مالك ومن معه أرجح .

وأبو أويس هو عبد الله بن عبد الله بن أويس ، ابن عم مالك ، وليس
بجدة ، لكثرة وهمه وسوء حفظه .

.....
= وقد تويع صفوان بن سليم ، عن سعيد بن سلمة .
تابعه الجلاح أبو كثير ، عن سعيد بن سلمة ، عن المغيرة ابن أبي بردة ،
أنه سمع أبا هريرة ..

أخرجه الحاكم (١٤١/١) ، والبيهقي (٣/١) ، وفي « المعرفة » (١٥٤/١)
من طريق عميد بن عبد الواحد بن شريك ، ثنا يحيى بن بكير ، حدثنا
الليث ، عن يزيد بن أبي حبيب ، حدثني الجلاح به .
وقد اختلف على الليث فيه .

فرواه قتيبة بن سعيد ، عنه ، عن الجلاح ، عن المغيرة ، عن أبي هريرة به .
أخرجه أحمد (٣٧٨/٢) ، والدُّولابي في « الكنى » (٩٠/٢) فخالف يحيى
ابن بكير قتيبة بن سعيد في موضعين :

الأول : أنه جعل شيخ الليث هو : « يزيد بن أبي حبيب » ، بينما جعله
قتيبة : « الجلاح » .

الثاني : أنه جعل شيخ الجلاح : « سعيد بن سلمة » ، بينما جعله قتيبة :
« المغيرة بن أبي بردة » .

قال شيخنا الألباني أيده الله في « الصحيحة » (٤٨٠) :

« وهذا الاختلاف كما يبدو لأول وهلة إنما هو بين قتيبة بن سعيد ، ويحيى
ابن بكير ، ولو ثبتت هذه المخالفة عن يحيى لكانت مرجوحة ، لأنه دون
قتيبة في الحفظ والضبط ، فقد أطلق النسائي فيه الضعف ، وتكلم فيه غيره ،
لكن قال ابن عدى : « هو أثبت الناس في الليث » ، وهذا القول اعتمده
الحافظ في « التقريب » : « ثقة في الليث » ، وقال في قتيبة : « ثقة ثبت » ،
وإذا تبين الفرق بين الرجلين ، فالنفس تطمئن لرواية قتيبة المتفق على ثقته =

.....
= وضبطه ، أكثر من رواية يحيى بن بكير المختلف فيه ، ولو أن عبارة ابن
عدى تعطى بإطلاقها ترجيح روايته عن الليث خاصة على رواية غيره عنه ،
ومع ذلك فإن في ثبوت هذا السياق عن يحيى نظرٌ ، لأن الراوى عنه عبيد
ابن عبد الواحد بن شريك فيه كلام » اهـ .

* قُلْتُ : وفي كلام شيخنا نظرٌ ، لأنه رجَّح رواية قتبية من وجهين :
أ - أنه أثبت من يحيى بن بكير .

ب - أن الراوى عن يحيى بن بكير فيه مقال .
أمَّا عن الأمر الأول ، فنعم . قتبيةُ أثبت من يحيى ، لكن يُردُّ على ذلك
بأمرين :

الأول : أن ضَعَفَ يحيى بن بكير إنما هو في غير الليث ، وقد قال ابن
عدى : « هو أثبت الناس في الليث » .

فهو من هذه الجهة لا يقل عن قتبية ، بل قد يزيد .

الثاني : أن يحيى بن بكير لم يتفرد به .

فتابعه عبدُ الله بن صالح ، حدَّثني الليثُ به .

أخرجه البخارِيُّ في « التاريخ الكبير » (٤٧٨/١/٢) ، وعنه البيهقيُّ في
« المعرفة » (١٥٥/١) .

وعبدُ الله بنُ صالح هو كاتبُ الليث ، لازمه عشرين سنة ، مختلفٌ فيه ،
وهو حسنُ الحديث كما قال أبو زرعة ، وحدهُ إذا لم يخالف .

وتابعه أيضاً أبو النضر هاشمُ بنُ القاسم ، عن الليث .

أخرجه أبو عبيد في « كتاب الطهور » (ق ١/٣٠) قال : ثنا أبو النضر
ويحيى بن بكير ، عن الليث به .

.....

= وهاشم بن القاسم ثقة مأمون .
وثقه ابن معين ، وابن المديني ، وابن سعد ، وأبو حاتم ، وابن قانع .
وقال أحمد :

« أبو النضر شيخنا من الأمرين بالمعروف والناهين عن المنكر » .

ورجحه على وهب بن جرير .

الأمر الثاني : أن عبيد بن عبد الواحد لم يتفرد به كما هو ظاهر ، فقد تابعه أبو عبيد القاسم بن سلام ، وهو ثقة حافظ .

لذلك لا نشك في ترجيح رواية يحيى بن عبد الله بن بكير .

وبعضها أيضاً رواية عمرو بن الحارث ، فقد رواه عن الجلاح عن سعيد

ابن سلمة ، عن المغيرة بن أبي بردة ، عن أبي هريرة به .

أخرجه البخاري في « التاريخ الكبير » (٤٧٨/١/٢) ، والبيهقي في « المعرفة » (١٥٥/١) .

وقد اختلف على يزيد بن أبي حبيب فيه .

فقد رواه عنه الليث بن سعد على الوجه السابق .

وخالفه محمد بن إسحاق .

فرواه عن يزيد بن أبي حبيب ، عن الجلاح ، عن عبد الله بن سعيد

الخزومي ، عن المغيرة بن أبي بردة ، عن أبيه ، عن أبي هريرة .

أخرجه الدارمي (١٥١/١) ، والبيهقي في « المعرفة » (١٥٦/١) من طريق

محمد بن سلمة ، ثنا ابن إسحاق به .

وأخرجه البخاري في « التاريخ » أيضاً من طريق محمد بن سلمة ، ثنا ابن

إسحاق به ، إلا أنه لم يذكر : « والد المغيرة » .

.....
= وتابعه على ذلك عبد الرحمن بن مغراء ، ثنا ابن إسحق به .
أخرجه البخاري أيضاً .

وهذا يدل على أن محمد بن إسحق لم يُجوِّدَهُ .
أما رواية المغيرة عن أبيه ، فقد قال ابن حبان في « الثقات » (٤١٠/٥) :

« من أدخل بينه وبين أبي هريرة أباه ، فقد وهم » .

* قُلْتُ : وهذا يردُّ على الرافعي قوله : « رواه بعضهم عن المغيرة ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، ولا يوهم إرسالاً في الإسناد للتصريح فيه بسماع المغيرة من أبي هريرة ، يعني فرواية هذا البعض من المزيد في متصل الأسانيد » اهـ .
نقله الزرقاني عنه في « شرح الموطأ » (٥٢/١) .

ووجه آخر من الاختلاف على ابن إسحق .

فأخرجه البخاري في « الكبير » (٤٧٨/١/٢ - ٣٢٣/١/٤) ، والبيهقي في « المعرفة » (١٥٦/١) عن سلمة ، ثنا ابن إسحق ، عن يزيد ، عن اللجلاج ، عن سلمة ، عن المغيرة بن أبي بردة ، عن أبي هريرة به .

وقد أخطأ في قوله : « اللجلاج » ، وصوابه « الجلاح » .

ولذا قال الذهبي في « معجم شيوخه الكبير » (ق ١/١١٢) ، في ترجمة :
« فائد بن رضوان العجلوني » :

« ورواه ابن إسحق عن يزيد بن أبي حبيب ، فاضطرب فيه على أقوال ولم يُتَقَنَّه » اهـ .

وقد ذكر الدارقطني في « العلل » (ج ٣/ ق ٢/٦٧) أن محمد بن إسحق ، رواه عن يزيد بن أبي حبيب ، عن الجلاح ، عن المغيرة ، عن أبي هريرة ولم يذكر : « سعيد بن سلمة » ، وقال :

« وكذلك رواه الليث بن سعد عن الجلاح نفسه عن المغيرة بن أبي بردة ،
عن أبي هريرة ، لم يذكر سعيد بن سلمة » اهـ .
* قُلْتُ : فينظر حينئذ في الراوى عنه .

* * *

ثم اعلم أنَّ هذا الحديث قد صحَّحه جماعة من أهل العلم يأتي ذكرهم
إن شاء الله تعالى .

وقد أعلَّه بعضهم .

قال الزيلعي في « نصب الراية » (٩٦/١ - ٩٧) :
« قال الشيخ تقى الدين ^(١) في « الإمام » : وهذا الحديث يُعلُّ بأربع
علل :

* أحدها : جهالة سعيد بن سلمة ، والمغيرة بن أبي بردة ، وقالوا : لم
يرو عن المغيرة بن أبي بردة إلا سعيد بن سلمة ، ولا عن سعيد بن سلمة ،
إلا صفوان بن سليم .

* الثانية : أنهم اختلفوا في اسم سعيد بن سلمة . فقيل : هذا وقيل :
عبد الله بن سعيد ، وقيل : سلمة بن سعيد .

* الثالثة : الإرسال .

قال ابن عبد البر : ذكر ابنُ أبي عمرو الحميدى ، والخزومى عن ابن
عبيدة ، عن يحيى بن سعيد ، عن المغيرة بن أبي بردة ، أن ناساً من بنى مدلج
أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث . قال : وهذا مرسل =

(١) هو ابنُ دقيق العيد رحمه الله .

.....
= لا يقوم بمثله حجة . ويحيى بن سعيد أحفظ من صفوان بن سليم وأثبت
من سعيد بن سلمة .

قال الشيخ : وهذا مبني على تقديم إرسال الأحفظ على إسناد من دونه ،
وهو مشهور في الأصول .

* الرابعة : الاضطراب . فوقع في رواية محمد بن إسحق . عبد الله بن
سعيد ، عن المغيرة بن أبي بردة ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، عن النبي
صلى الله عليه وسلم . وأما رواية يحيى بن سعيد ، فقليل : عنه ، عن المغيرة
ابن أبي بردة ، عن رجل من بني مدلج ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ،
هذه رواية أبي عبيد القاسم بن سلام عن هشيم ، عن يحيى ، ورواه بعضهم
عن هشيم ، فقال فيه : « المغيرة بن أبي بردة »^(١) .. وقيل فيه : عن المغيرة
ابن عبد أن رجلاً من بني مدلج . أتى النبي صلى الله عليه وسلم . وقيل :
عن عبد الله بن المغيرة بن أبي بردة ، أن رجلاً من بني مدلج ، وفي رواية :
عبد الله بن المغيرة ، عن رجل من بني مدلج . وقيل : عن عبد الله بن =

(١) قال البخاري : « وهم - يعني : هشيماً - فيه ، وهشيم بهم في الإسناد » .
نقله عنه الترمذي في « العلل الكبير » (١٣٦/١) ، ولكن اعترضه ابن دقيق العيد فقال :
وهذا الوهم إنما يلزم هشيماً إذا اتفقوا عليه فيه ، فأما وقد رواه أبو عبيد عن هشيم
على الصواب ، فالوهم من رواه عن هشيم » اهـ .

* قلت : بشرط أن يكون الراوي عن هشيم أقل ضبطاً من أبي عبيد وغيره ، فإن
كان ثقة حافظاً ، فقد يترجح أن الوهم من هشيم ، فإذا كان ممن بهم في الإسناد ،
فلا مانع أن يرويه مرة على الصواب ومرة على الخطأ . والله تعالى أعلم .

[تنبيه] كلام البخاري هذا نقله البيهقي في « المعرفة » (١٥٨/١) عن الترمذي
وعزاه إليه ، ووهم في ذلك ، وإنما نقله الترمذي عن البخاري . والله الموفق .

= المغيرة ، عن أبيه ، عن رجل من بنى مدلج « اه .

* قُلْتُ : والجوابُ من وجوه : -

* الأوَّلُ : أنَّ سعيد بن سلمة ليس بمجهول^(١) ، فقد روى عنه صفوان ابن سليم والجلاح أبو كثير ، وقد ثبتت رواية الجلاح كما مرَّ قريباً ، وهذا كافٍ في رفع جهالة العين ، وقد شكك شيخنا^(٢) في رواية الجلاح ، وعلى فرض أنها لا تثبت ، فلا يحدش في البحث فقد اختار ابنُ القطان الفاسيُّ في كتابه « بيان الوهم والإيهام » ، وصحَّحه الحافظ ابنُ حجر - كما في « فتح المغيث » (٢٩٥/١) - أنَّ ثبوت تعديل الراوى الذى لم يرو عنه إلاً واحداً إذا زكَّاه أحدُ أئمة الجرح والتعديل ، وهذا موافق لصنيع البخاريِّ ومسلم في « صحيحيهما » فقد خرَّجا لجماعةٍ من هذا الصنف ، منهم حصين بن محمد الأنصاريُّ ، فقد اتفقا على الإخراج عنه ، وقد تفرَّد الزهرىُّ بالرواية عنه ، وزيد بن رباح المدني ، أخرج له البخاريُّ ، وتفرَّد مالكُ بن أنس عنه ، وجابر بن إسماعيل الحضرميُّ ، أخرج له مسلمٌ ، تفرَّد عنه عبد الله بن وهبٍ ، وهكذا في آخرين .

فإذا تقرَّر ذلك ، فسعيد بن سلمة ، قد روى عنه صفوان بن سليم ، ووثقه النسائيُّ ، وابنُ حبان .

=
وقد توبع سعيد بن سلمة ، عن المغيرة .

(١) خلافاً لابن عبد البر ، فقد قال في « التمهيد » (٢١٧/١٦) : « هو مجهول لا تنوم به حجة عندهم » اه .

(٢) في « الصحيحة » (٤٨٠) وذلك بناءً على ترجيح رواية قتيبة ، وقد مرَّ تحرير هذا البحث قريباً .

= تابعه الجلاح أبو كثير ، عن الغيرة ، عن أبي هريرة ... فذكره .
وقد مرَّ ذكره قريباً .

تابعه يزيد بن محمد القرشي ، عن المغيرة .

أخرجه البخاريُّ في « التاريخ » (٣٥٧/٢/٤) ، والحاكم (١٤٢/١) ،
والبيهقيُّ (٤/١) ، وفي « المعرفة » (١٥٧/١) عن طريق ابن أبي مریم .
أخبرني يحيى بن أيوب ، حدثني خالد بن يزيد ، أن يزيد بن محمد القرشي ،
حدّثه عن المغيرة به .

ولكنَّ يزيد هذا مجهولٌ .

وقد ذكر الحاكم أن يحيى بن سعيد الأنصاري ، تابع سعيد بن سلمة
ولكن الذي وقف عليه أنه خالفه ، كما يأتي ذكره .

* وأما المغيرة بن أبي بردة ، فقد روى عنه جماعة - كما في « التهذيب »
(٣٥٦/١٠) للحافظ ، ووثقه النسائيُّ ، وابن حبان .

وقال أبو داود :

« معروفٌ » .

وقال ابن دقيق العيد في « الإمام » (ج ١ / ق ٢/٨) :

« هذا مع كونه معروفاً من غير هذا الحديث في مواقف العدو ، في

الحروب بالمغرب » اهـ .

وقد صحح حديثه ابن خزيمة ، وابن حبان ، وابن المنذر ، والطحاويُّ ،
والحاكم والبيهقيُّ ، وابن حزم في آخرين يأتي ذكرهم إن شاء الله ، ومعنى
هذا أنه عندهم في حيزٍ من تقبل روايته . والله أعلم .

* الثاني : أن الاختلاف في اسم سعيد بن سلمة ليس بعلّة قادحة ، =

.....

= وقد وهم فيه عبد الرحمن بن إسحاق ، فإنه هو الذي رواه بالشك كما في « علل الدارقطني » (ج ٣/ ق ١/٦٧) ، والصواب أنه : « سعيد بن سلمة » كما قال مالك ، وهو أجل من كل من خالفه وأتقن ، فالصير إلى روايته . والله أعلم .

* الثالث : أما الإرسال .

فقال ابن عبد البر في « التمهيد » (٢٢٠/١٦) :
« أرسل يحيى بن سعيد الأنصارى هذا الحديث عن المغيرة بن أبي بردة ، لم يذكر : « أبا هريرة » . ويحيى بن سعيد أحد الأئمة في الفقه والحديث ، وليس يُقاسُ به سعيد بن سلمة ولا أمثاله ، وهو أحفظ من دسوان بن سليم ، وفي رواية يحيى بن سعيد لهذا الحديث ما يدلُّ على أنَّ سعيد بن سلمة لم يكن بمعروف من الحديث عند أهله » اهـ .

* قُلْتُ : قد اختلف على يحيى بن سعيد الأنصارى في هذا الحديث اختلافاً عظيماً كما يأتي قريباً إن شاء الله .

وأما ما ذكره ابن عبد البر من الإرسال هو أحد وجوه الاختلاف على يحيى بن سعيد الأنصارى في إسناده ، فلا أرى أن تُعلَّ رواية سعيد بن سلمة به ، وكأنه لذلك لم يلتفت أحد من الذين صحَّحوا الحديث لمثل تعليل ابن عبد البر . والله أعلم .

وقد قال ابن دقيق العيد في « الإمام » (ج ١/ ق ٢/٨) :
« وتقديم الأحفظ المرسل على المُسنَد الأقل حفظاً ، وهذا الأخير إذا ثبت عدالة المسند غير قادح على المختار عند أهل الأصول » اهـ .

* الرابعُ : أما الاختلاف على يحيى بن سعيد الأنصارى فعظيم . =

.....

= وقد ذكره الدارقطني في « العلل » (ج ٣/ ق ٢/٦٧ - ١/٦٨) فقال :
 « رواه يحيى بن سعيد الأنصارى ، واختلف عنه . فرواه هشيم^(١) عن
 يحيى بن سعيد الأنصارى ، عن المغيرة بن أبي بردة ، عن رجل من بنى
 مُدَلجٍ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال شعبة : عن يحيى بن
 سعيد ، عن المغيرة ، عن رجل من قومه ، عن رجل سأل النبي صلى الله
 عليه وسلم . وقال حماد بن سلمة^(٢) ، عن يحيى ، عن المغيرة بن عبد الله ،
 عن أبيه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقال ابن عيينة^(٣) ، عن يحيى ،
 عن المغيرة ابن عبد الله أو عبد الله بن المغيرة أن ناساً من بنى مُدَلجٍ سألوا
 النبي صلى الله عليه وسلم . وقال ابن عيينة : عن يحيى ، عن المغيرة بن
 عبد الله ، عن أبيه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أو عبد الله بن المغيرة
 أن ناساً من بنى مُدَلجٍ سألوا النبي صلى الله عليه وسلم . وقال يحيى القطان :
 عن يحيى ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن رجل من بنى مُدَلجٍ أن رجلاً منهم
 سأل النبي صلى الله عليه وسلم . وقال حماد بن زيد^(٤) : عن يحيى ، عن
 عبد الله بن المغيرة ، عن أبيه ، عن رجل من بنى مدلج اسمه عبد الله ، عن النبي
 صلى الله عليه وسلم . وقال روح بن القاسم : عن يحيى ، عن المغيرة بن عبد الله =

(١) أخرجه أبو عبيد (ق ١/٣٠) ، والحاكم (١/١٤١) ، والبيهقى في « المعرفة »
 (١٥٧/١ - ١٥٨) .

(٢) أخرجه الحاكم (١/١٤١ - ١٤٢) ، وابن أبي عاصم في « الآحاد والمثاني » (ق ٢/٣١٣) ،
 والبيهقى في « المعرفة » (١/١٦٠) .

(٣) أخرجه البيهقى في « المعرفة » (١/١٥٨) ، وعبد الرزاق (ج ١/ رقم ٣٢١) ، وابن عبد البر
 في « التمهيد » (١٦/٢١٩) .

(٤) أخرجه البيهقى في « المعرفة » (١/١٥٩) .

.....

= أو عبد الله بن المغيرة ، عن رجل من بنى مدلج ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال بحر بن كنيز السقاء : عن يحيى بن عبد الله بن المغيرة ، عن أبي بردة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقال يزيد بن هارون^(١) : عن يحيى بن عبد الله بن المغيرة بن أبي بردة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم . ورواه زفر بن الهذيل^(٢) ، عن يحيى ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن بعض بنى مدلج ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه عبد الجبار بن عمر الأيلي ، عن عبد الله بن سعيد ، وإسحق بن أبي فروة ، عن المغيرة بن أبي بردة ، عن عبد الله المدلجي^(٣) عن النبي صلى الله عليه وسلم « اهـ .

* قُلْتُ : ومما لم يذكره الدارقطني رحمه الله ما رواه سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد ، عن عبد الله بن المغيرة بن أبي بردة أن رجلاً من بنى مدلج قال : سألت النبي صلى الله عليه وسلم .

أخرجه البيهقي في « المعرفة » (١٥٨/١ - ١٥٩) وذكره الحاكم في « المستدرک » (١٤٢/١) عن سليمان بن بلال ، عن يحيى بن سعيد ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن أبيه .

وأخرج البيهقي في « المعرفة » (١٥٩/١) كذلك رواية أبي خالد وابن فضيل ، وابن أبي زائدة ثلاثتهم عن يحيى بن سعيد ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن رجل من بنى مدلج ، أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم =

(١) أخرجه أبو عبيد في « كتاب الظهور » (ق ١/٣٠) حدثنا يزيد بن هارون به .

(٢) أسنده الدارقطني في « العلل » (ج ٣/ق ١/٦٨) .

(٣) أخرجه ابن بشكوال في « الغوامض » (ص ٥٥٦) .

.....

= عن ماء البحر .

وأخرجه ابن أبي شيبة (١٣٠/١) عن عبد الرحيم بن سليمان عن يحيى
ابن سعيد كرواية ابن فضيل .

قال البيهقي في « المعرفة » عقب ذكر هذا الاختلاف :

« وهذا الاختلاف يدل على أنه لم يحفظ كما ينبغي ، وقد أقام إسناده مالك
ابن أنس ، عن صفوان بن سليم . وتابعه على ذلك الليث بن سعد ، عن
يزيد ، عن الجلاح أبي كثير ، ثم عمرو بن الحارث عن الجلاح ، كلاهما عن
سعيد بن سلمة ، عن المغيرة بن أبي بردة ، عن أبي هريرة ، عن النبي
صلى الله عليه وسلم ، فصار الحديث بذلك صحيحاً كما قال البخاري في
رواية أبي عيسى عنه . والله أعلم » اهـ .

* قُلْتُ : فيظهر أن هذا الاضطراب إنما يؤثر في رواية يحيى بن سعيد
خاصةً ، أما رواية سعيد بن سلمة فسألته منه بحسب ما قدمت ، وبالله تعالى
التوفيق .

* * *

ثم أعلم أن للحديث طرقات أخرى عن أبي هريرة رضي الله عنه ، منها :
١ - سعيد بن المسيب ، عنه .

فأخرجه الدارقطني (١٥/٣٧/١) ، والحاكم (١٤٢/١) من طريقين عن
إسحق بن إبراهيم بن سهم ، ثنا عبد الله بن محمد القدامي ، ثنا إبراهيم بن
سعد ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة مرفوعاً : « هو
الطهور ماؤه ، الحل ميتته » وسكت عنه الحاكم والذهبي .

.....
= * قُلْتُ : فهذا منكرٌ وعبد الله بن محمد بن ربيعة القدامى أحدُ الضعفاء
أتى عن مالكٍ وغيره ببلايا .

ذكره ابنُ عدى في « الكامل » (١٥٧١/٤) وقال :
« عامة حديثه غير محفوظ ، وهو ضعيفٌ على ما تبين لي من رواياته
واضطرابه فيها ، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً فأذكره » . اهـ وإبراهيم بنُ
سعد ، فتكلم صالح جزرة في حديثه عن الزهرى لأنه سمع منه وهو صغير ،
وفي المسألة بحثٌ سأذكره في هذا الكتاب إن شاء الله تعالى .

٢ - أبو سلمة بن عبد الرحمن ، عنه .

فأخرجه الحاكم (١٤٢/١) ، والعقيلي في « الضعفاء » (١٣٢/٢) من
طريق سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي ، ثنا محمد بن غزوان ، قال :
حدثنا الأوزاعي ، عن يحيى بن أبي كثير^(١) ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة
قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوضوء بماء البحر ، فقال :
« هو الحُلُّ ميتُهُ ، الطهور ماؤه » .

* قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ منكرٌ .

ومحمد بن غزوان ، قال أبو زرعة :

« منكرٌ الحديث » .

= وقال ابنُ حبان في « المجروحين » (٢٩٩/٢) :

(١) وتابعه يحيى بن عباد ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً به .
ذكره الدارقطني في « العلل » (ج٣ ق ١/٦٨) فقال : « ورواه يعقوب بن عطاء بن
أبي رباح ، عن يحيى بن عباد به ، ويعقوب ضعفه أحمد وابن معين . وقال أبو حاتم :
« ليس بالقوى » .

= « شيخ من أهل الشام ، يقلب الأخبار ، ويسند الموقوف ، لا يحل الاحتجاج به » .

وفي « لسان الميزان » (٣٣٨/٥) :

« قال ابن عساكر : نقلت من خطأ أبي الحسين الرازي أن محمد بن غزوان روى عن الأوزاعي حديثاً منكراً » اهـ .
وهو يعنى هذا الحديث .

* قُلْتُ : والصواب أن يكون محمد بن غزوان هذا عنَّه الحديث ، فإني رأيت العقيلي أوردته في ترجمة : « سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي » .
وأورد فيه قول ابن معين : « ليس بالمسكين بأس » ، إذا حدث عن المعروفين » .

فهذا يُبين لنا أن العهدة تكون من بعض المجاهيل أو الضعفاء الذين يحدث عنهم سليمان ، لا مئة ، فأرى أنه برىء من عهدة هذا الحديث ، والله أعلم .
وقد اختلف فيه على الأوزاعي ، وعلى يحيى بن أبي كثير .
فأما الاختلاف على الأوزاعي ، فقد رواه مبشر بن إسماعيل ، عنه :
حدثني عبد الله بن عامر ، عن صفوان بن سليم مرسلأ ، عن أبي هريرة مرفوعاً به .

أخرجه العقيلي أيضاً في ترجمة « سليمان بن عبد الرحمن » .
وهذا أولى من رواية محمد بن غزوان ، لأن مبشر بن إسماعيل ثقة تكلم فيه ابن قانع بلا حجة ، كما قال الذهبي .
ثم هو متابع .

= تابعه الوليد بن مسلم ، عن الأوزاعي به .

.....

= ذكره الدارقطني في « العلل » (ج ٣ / ق ٢/٦٧) .
وخالفهما البائلي ، فرواه عن الأوزاعي ، عن عبد الله بن عامر عن النبي
صلى الله عليه وسلم .

فأسقط « صفوان بن سليم ، وأبا هريرة » .
أخرجه الدارقطني في « العلل » أيضاً .

* قُلْتُ : والبائلي - بموحدتين ولامٍ مضمومة ، ومثناةٍ ثقيلة - هو :
يحيى بن عبد الله بن الضحاك ، ابنُ امرأة الأوزاعي ، طعنوا فيه وفي سماعه
من الأوزاعي ، فالتعويل على رواية مبشر بن إسماعيل وهي مرسله أو معضلة .
والله أعلم .

أما الاختلاف على يحيى بن أبي كثير ، فقد مرَّ وجهٌ .
ووجهٌ آخر .

فرواه ابن عيينة ، عن يحيى بن أبي كثير ، قال : سئل المغيرة بن عبد الله
(ابن عبد^(١)) ، أن ناساً من بني مُذَلِّج ... فذكره .

أخرجه عبد الرزاق في « المصنّف » (ج ٤ / رقم ٨٦٥٧) عن ابن عيينة .
وخولف ابن عيينة فيه .

خالفه معمر بن راشد ، فرواه عن يحيى بن أبي كثير ، قال : سئل النبي
صلى الله عليه وسلم عن ماء البحر ، فقال : « هو الحُلُّ مَيْتُهُ ، الطهور
ماؤُهُ » .

=
هكذا أعضله .

(١) كذا في « المصنّف » واستشكله المحقق ولم يستطع تقويمه ، والصواب : أو عبد الله
بن المغيرة « كما في « علل الدارقطني » (ج ٣ / ق ١/٦٨) والله أعلم .

.....
= أخرجه عبد الرزاق أيضاً (٨٦٥٦) عن معمر .
وأخرجه عبد الرزاق (ج/١ رقم ٣١٨) عن معمر ، عن يحيى بن
أبي كثير ، عن رجلٍ من الأنصار ، عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال :
« ماءان لا ينجيان من الجنابة : ماءُ البحر ، وماء الحمام » .

قال معمر : سألتُ يحيى عنه بعد حين ، فقال : قد بلغنى ما هو أوثق
من ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن ماء البحر ، فقال :
« ماء البحر طهورٌ ، وحلٌ ميسرٌ » .

وقد خولف معمر في هذا .

خالفه هشام الدستوائى ، فرواه عن يحيى بن أبي كثير ، عن رجلٍ من
الأنصار ، عن أبي هريرة قال : « ماءان لا يجزئان من غسل الجنابة : ماء
البحر وماء الحمام » .

فجعله : « عن أبي هريرة » .

أخرجه ابنُ أبي شيبة (١٣١/١) حدثنا ابنُ عُليّة ، عن هشام .
* قُلْتُ : أمّا الذين صحّحوا الحديث ، أو وافقوا على تصحيحه فجمع
غفيرٌ ، أذكر بعضه .

١ - الإمام البخارى .

قال الترمذى في « العلل الكبير » (١٣٦/١) :

« وسألتُ محمداً عن حديث مالكٍ فقال : هو حديثٌ صحيحٌ » .
فنقله ابنُ عبد البرِّ في « التمهيد » (٢١٨/١٦) عن الترمذى ، وقال :
« لا أدرى ما هذا من البخارى رحمه الله !؟ ، ولو كان عنده صحيحاً ،
لأخرجه في « مصنّفه الصحيح » عنده ، ولم يفعل . لأنه لا يُعوّل =

= في « الصحيح » إلا على الإسناد » اهـ .
 * قُلْتُ : كذا ! وفيه نظرٌ ، فلا يلزم البخاري في كل حديث صحَّحه
 أن يودعه في جامعه « الصحيح » .
 فقد قال إبراهيم بن معقل النسفي :
 « سمعت البخاري يقول : ما أدخلت في كتابي « الجامع » إلا ما صحَّ ،
 وما تركت من الصحيح حتى لا يطول » اهـ .
 وقد استعمل الإسماعيلي عنه :
 « لم أُخرِّج في هذا الكتاب إلا صحيحاً ، وما تركت من الصحيح
 أكثر » اهـ .

وقد صحَّح البخاري عشرات ، بل مئات الأحاديث ولم يودعها في
 « صحيحه » ، وقد استوفيت قسماً كبيراً منها في كتابي « درء العيث عن
 حديث إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث » وقد قال الحافظ العلاءي في « جزء
 فيه تصحيح حديث القلتين » (ق ٢/٣) وهو يجيب عن أدلة الطاعنين
 في صحته ، قال : « فإن قيل : فلم تركا - يعني : الشيخين - إخراجه ،
 إذا لم يكن هذا - يعني الاختلاف - مؤثراً ؟ قلنا : الذي عليه أئمة أهل
 الفن قديماً وحديثاً أن ترك الشيخين إخراج حديث لا يدل على ضعفه ، ما لم
 يصرح أحدٌ منهم بضعفه ، أو جرح رواته ، ولو كان كذلك لما صحَّ
 الاحتجاج بما عدا ما في « الصحيحين » ، وقد صحَّ عن كل واحدٍ منهما أنه
 لم يستوعب في « كتابه الصحيح » من الحديث كُله ولا الرجال الثقات ،
 وقد صحَّ كل واحدٍ منهما أحاديثٌ سُئل عنها وليست في كتابه » . اهـ .
 ثم رأيتُ ابن دقيق العيد - رحمه الله - أجاب بمثل ذلك .

.....
= فقال في «الإمام» (ج ١/ ق ٢/٨) يرُدُّ على ابن عبد البر :
« هذا غير لازم ، لأن صاحبي «الصحيحين» لم يلتزما بإخراج كل
صحيح عندهما » اهـ .

٢ - الترمذى . قال :

« حديث حسن صحيح » .

٣ - ابن خزيمة ، بإخراجه في «صحيحه» وسكوته عن تعليقه .

٤ - ابن حبان . لأنه أخرجه في «صحيحه» وقد صرح بأنه

«صحيح» في «المجروحين» (٢/٢٩٩) في ترجمة «محمد بن غزوان» .

٥ - أبو جعفر العقيلي .

فقال في «الضعفاء» (٢/١٣٢) بعد ما أشار إلى حديث مالك .

« وهو الصواب » .

٦ - ابن المنذر ، فقال : « ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

٧ - أبو جعفر الطحاوى .

٨ - أبو سليمان الخطابي .

٩ - أبو محمد ابن حزم .

١٠ - ابن مندة .

١١ - ابن عبد البر .

وقد صحَّحه لاعتبار آخر ، فقال في «التمهيد» :

« وهو عندي صحيح ، لأنَّ العلماء تنقروه بالقبول له والعمل به ،

ولا يخالف في جملة أحد من الفقهاء » اهـ .

١٢ - الدارقطنى .

قال في «العلل» (ج ٣/ ق ١/٦٨) .

.....
= « وأشبها بالصواب قول مالك ومن تابعه عن صفوان بن سليم » اه .
١٣- الحاكم في « المستدرک » .

١٤- البيهقي .

قال في « المعرفة » (١٥١/١ - ١٥٢) :

« هذا حديثٌ أودعه مالك بن أنس « كتاب الموطأ » ، وأخرجه أبو داود
وجماعةٌ من أئمة الحديث محتجين به ، وقال أبو عيسى الترمذي : سألتُ
محمد بن إسماعيل البخاري عن هذا الحديث ، فقال : حديث صحيح ، وإنما
لم يخرجه البخاري ومسلم بن الحجاج في « الصحيحين » لاختلاف وقع في
اسم سعيد بن سلمة والمغيرة بن أبي بردة

ثم قال (١٦٠/١) :

« هذا الاختلاف يدلُّ على أنه لم يحفظ كما ينبغي ، وقد أقام إسناده مالك
ابن أنس ، عن صفوان بن سليم ، وتابعه على ذلك الليث بن سعيد ، عن
يزيد ، عن الجلاح أبي كثير ، ثم عمرو بن الحارث ، عن الجلاح كلاهما
عن سعيد بن سلمة ، عن المغيرة بن أبي بردة ، عن أبي هريرة ، عن النبي
صلى الله عليه وسلم ، فصار الحديث بذلك صحيحاً كما قال البخاري في
رواية أبي عيسى عنه والله أعلم » اه .

وله كلامٌ في « السنن » يُعضد ذلك .

١٥- عبد الحق الأشبيلي .

١٦- أبو محمد البغوي .

١٧- أبو الفرج ابن الجوزي في « التحقيق » .

١٨- الجوزقاني .

قال في « الأباطيل » :

« هذا حديثٌ حسنٌ لم نكتبه إلا بهذا الإسناد ، وهو إسنادٌ متصلٌ » .

.....
= ١٩- ابن الأثير .

قال الشوكاني في « نيل الأوطار » (١٤/١) :

« وقال ابن الأثير في « شرح المسند » : هذا حديث صحيح مشهور

أخرجه الأئمة في كتبهم ، واحتجوا به ، ورجاله ثقات » اهـ .

٢٠- ابن دقيق العيد .

٢١- ابن العربي في « أحكام القرآن » (٣/١٤٢٥) وفي « عارضة

الأحوذى »^(١) (١/٨٧) .

٢٢- النووي . قال في « المجموع » (١/٨٢) :

« هذا حديث صحيح » .

٢٣- المنذرى كما في « مختصر سنن أبي داود » (١/٨١) .

٢٤- ابن تيمية - كما في « الفتاوى » (٢١/٢٦) .

٢٥- ابن القيم كما في « زاد المعاد » (٤/٣٩٤) .

٢٦- ابن كثير ، فقد احتجَّ به في موضعين من « تفسيره » (٣/١٢) :

(٩١) . وقال في موضع ثالث (٦/١٢٦) :

« إسناده جيد » .

٢٧- ابن الملقن .

فقال في « البدر المنير » - كما في « نيل الأوطار » (١/١٤) - :

« هذا الحديث صحيح جليل مروى من طريق حضرنا منها تسع ثم ذكر

ما عُلل به الحديث ، ودفعه » .

(١) قال فيها : « وهو حديث مشهور ولكن في طريقه مجهول ، وهذا الذى قطع به

« الصحيحين » عن إخراجهم ، وأصل مالك أن شهرة الحديث بالمدينة تغنى عن صحة

سنده وإن لم يتابع عليه » اهـ .

.....
= ٢٨ - الحافظ ابن حجر .

كما في « التلخيص الحبير » (٩/١ - ١٢) .

٢٩ - عبد الرؤوف المناوي - كما في « الفتح السماوي » (رقم ٤٧٤) .

٣٠ - ابنُ الهمام الحنفى ، فقد لخص في « فتح القدير » (٦١/١) بحث

ابن دقيق العيد .

٣١ - الصنعاني - كما في « سبل السلام » .

٣٢ - الشوكاني - كما في « نيل الأوطار » (١٤/١ - ١٦) .

وقال في « السيل الجرار » (٤١/١) :

« حديثٌ صالحٌ للاحتجاج به ، وله طرق كثيرةٌ قد صحح الحافظُ

بعضها » اهـ .

٣٣ - شمس الحق العظيم آبادى - كما في « عون المعبود » (١٥٤/١) .

٣٤ - المباركفورى في « تحفة الأحوذى » (٢٣٠/١) .

٣٥ - الشيخ أبو الأشبال أحمد شاکر .

٣٦ - شيخنا الألبانى .

* قُلْتُ : ولو أنى تتبعت ، لأحرزت المزيد ، وفيما ذكرته كفايةً ،

والحمدُ لله على التوفيق .

* * *

قال الترمذى :

« وفى الباب عن جابر ، والفراسى » .

* أولاً : حديث جابر بن عبد الله ، رضى الله عنهما .

أخرجه ابنُ ماجة (٣٨٨) ، وأبو الحسن بنُ سلمة فى « زوائده على ابن

.....

= ماجة » ، وابنُ خزيمَة (٥٩/١) ، وابنُ حبان (١٢٠) ، وابنُ الجارود في « المنتقى » (٨٧٩) ، والدارقطني (٣٤/١) ، والحاكم^(١) ، والبيهقي (٢٥٣/١ - ٢٥٤ و ٢٥٢/٩) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٢٢٩/٩) ، والخطيب في « تاريخه » (٣٩٨/١٤) ، وابنُ الجوزي في « التحقيق » (٥/٨/١) جميعهم عن أحمد بن حنبل ، وهو في « مسنده » (٣٧٣/٣) ، وفي « العلل » (١٢٦/٢) حدثنا أبو القاسم بن أبي الزناد ، قال : حدثني إسحاق بن حازم ، عن عبيد الله بن مقسم ، عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن ماء البحر ، فقال : « الحُلُّ مَيْتَةٌ ، الطهورُ ماؤُهُ » . قال أبو علي بن السكن :

« حديث جابر أصحُّ ما روى في هذا الباب » .

وقال الترمذي في « العلل الكبير » (١٣٨/١) :

« سألتُ محمداً عن حديث أحمد بن حنبل ... فذكره ، فقال : لا أعرفه إلا من حديث أبي القاسم بن أبي الزناد^(٢) . قلتُ : رواه غير أحمد بن حنبل ؟ قال : نعم » .

وقال الحافظ في « الدراية » (ص ٥٤) : « إسناده لا بأس به » .

* قُلْتُ : وأبو القاسم بن أبي الزناد وثقه أحمد وأثنى عليه ، وابنُ حبان .

وقال ابن معين : « لا بأس به » .

فالسند قويٌّ .

(١) كذا عزاه الحافظ في « التلخيص » (١١/١) للحاكم من طريق عبيد الله بن مقسم عن جابر ، ولم أجده في « المستدرک » من هذا الطريق إنما من طريق أبي الربيع عن جابر كما يأتي فالله أعلم .

(٢) وقع في « الكتاب » : « ... أبي القاسم عن ابن أبي الزناد » وزيادة « عن » خطأ .

.....

= ولكن نقل ابنُ الترمكاني في « الجواهر النقى » (٢٥٣/١) عن ابن مندة قال : « إن هذا الحديث لا يثبت ! »
فلا وجه لما قاله ابنُ مندة - رحمه الله - ، إلا أن يعنى الاختلاف الذى وقع فى إسناده ، ولا وجه له أيضاً .

فقد خولف أبو القاسم بن أبى الزناد .
خالفه عبدُ العزيز بنُ عمران بن أبى ثابتٍ ، فرواه عن إسحق بن حازم ، عن وهب بن كيسان ، عن جابر بن عبد الله ، عن أبى بكرٍ مرفوعاً به .
فخالفه فى موضعين :

الأول : أنه جعل شيخ إسحق بن حازم : « وهب بن كيسان » .
الثانى : أنه نقل الحديث من مسند « جابر » إلى مسند « أبى بكر الصديق » .
أخرجه الدارقطنى (٣٤/١) وقال :

« عبد العزيز بن عمران ليس بالقوى » .

* قُلْتُ : هو بالترك أولى ، فقد تركه النسائى وأبو زرعة .
وضَعَفَه الترمذى والذهلى وزاد : « جداً » .

وقال ابنُ معين :

« ليس بثقة » .

وقال أبو حاتم :

« ضعيفُ الحديث منكرُ الحديث جداً . يُكتب حديثه على الاعتبار » .
وهناك علةٌ أخرى .

فقال ابنُ الترمكاني :

« قال عبد الحق فى « أحكامه » : إسحق بن حازم شيخٌ مدنى ، ليس

بالقوى » .

.....
= * قُلْتُ : وهذا خطأ منه ، فقد وثقه أحمد ، وابن معين ، وكذا ابن

حبان ، وابن شاهين .

وقال أبو حاتم :

« صالح الحديث » .

وقال أبو داود :

« ليس به بأس » .

فلا أدري مستند عبد الحق في تضعيفه ، إلا أن يكون الحديث الذي أورده المزى في « التهذيب » لإسحاق بن حازم في ترجمته ، ويرويه ابن جريج ، عن إسحاق بن حازم ، عن حرام بن عثمان ، عن عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله ، عن أبيه في النهي عن جعل المنديل والقمامة في البيت فإنه مقعد الشيطان .

* قُلْتُ : وهذا الحديث أخرجه عبد بن حميد^(١) في « المنتخب »

(١١٠٨) من طريق يحيى بن أيوب ، حدثنا حرام بن عثمان ، عن ابني جابر عن أبيهما وساق حديثاً طويلاً .

فبريء إسحاق بن حازم من عهده ، لذلك فلم يصب المزى رحمه الله في وضع هذا الحديث في ترجمة إسحاق ، فلو لم نجد له متابعا فتعصيب =

(١) ذكر الحافظ هذا الحديث في « المطالب العالية » (٢٦٢٢) ونقل المحقق عن البوصيري

قوله : « رواه أبو داود في سننه والنسائي في اليوم والليلة مختصراً وسكت على إسناده وفيه حرام بن عثمان والرواية عنه حرام كما قال الشافعي » اهـ فإن كان النقل عن البوصيري صحيحاً فقد أخطأ ، فلم يرو أحد من الأئمة الستة شيئاً لحرام بن عثمان قط . والله الموفق .

.....
= الخناية برقة حرام بن عثمان أولى فإنه متروك .

وقال الشافعي وابن معين :

« الرواية عن حرام حرام ! »

وقد أورد الذهبي هذا الحديث في ترجمة حرام فأصاب والله أعلم .

وللحديث طريق آخر عن جابر .

أخرجه الطبراني في « الكبير » (ج ٢ / رقم ١٧٥٩) ، والدارقطني

(٣٤/١) ، والحاكم (١٤٣/١) من طريق المعافي بن عمران ، عن ابن

جريج ، عن أبي الزبير ، عن جابر مرفوعاً به .

قال الحافظ في « التلخيص » (١١/١) :

« إسناده حسن ، إلا ما يُخشى من التدليس »^(١) .

وقد توبع ابن جريج .

تابعه مبارك بن فضالة ، عن أبي الزبير ، عن جابر به .

أخرجه الدارقطني .

ومبارك يدلّس أيضاً .

* ثانياً : حديث الفراسي ، رضى الله عنه .

أخرجه ابن ماجة (٣٨٧) من طريق يحيى بن بكير ، حدثني الليث بن

سعد ، عن جعفر بن ربيعة ، عن بكر بن سوادة ، عن مسلم بن محشي ،

عن ابن الفراسي ؛ قال : كنت أصيدُ وكانت لي قرية أجعل فيها ماء ، وإني =

(١) وسبقه شيخه ابن الملقن فقال في « البدر المنير » (ج ١ / ق ١/٧) : « وهذا سندٌ على

شرط الصحيح إلا أنه يخشى أن يكون ابن جريج لم يسمعه من أبي الزبير فإنه مدلس ،

وأبو الزبير مدلسٌ أيضاً وقد عنعنا في هذا الحديث » اهـ .

.....
= توضأت بماء البحر ، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ،
فقال : « هو الطهور ماؤه ، الحل ميتته » .
وأخرجه البيهقي ، وابن عبد البر في « التمهيد » (٢٢٠/١٦) من هذا
الوجه لكن فيه : « عن الفراسي » .

وأخرجه أبو عبيد في « كتاب الطهور » (ق ٢/٣٠) من طريق يحيى بن
أيوب ، عن جعفر بن ربيعة ، وعمرو بن الحارث ، عن بكر بن سودة ،
عن أبي معاوية مسلم بن محشى ، عن الفراسي ... فذكره .

قال الترمذي في « العلل الكبير » (١٣٧/١) :
« سألت محمداً عن حديث ابن الفراسي في ماء البحر ، فقال : هو
مرسل ، ابن الفراسي لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم ، والفراسي له
صحبة » اهـ .

* قُلْتُ : ويبدو أن هذا الاختلاف قديم .

قال الحافظ في « التلخيص » (٢٣/١) :
« فعلى هذا ، كأنه سقط من الرواية : « عن أبيه » أو أن قول « ابن »
زيادة ، فقد ذكر البخاري أن مسلم بن محشى لم يدرك الفراسي نفسه ،
وإنما يرويه عن ابنه ، وأن الابن ليست له صحبة » اهـ .

فهو ضعيفٌ كيفما كان ، لأنه يدور بين الانقطاع والإرسال .

وقال البوصيري في « الزوائد » :
« رجال هذا الإسناد ثقات إلا أن مسلماً لم يسمع من الفراسي ، وإنما
سمع من ابن الفراسي ، ولا صحبة له » اهـ .

نقل الزيلعي في « نصب الراية » (٩٩/١) عن عبد الحق الأشبيلي في =

.....
= « أحكامه » قوله :

« حديث الفراسى هذا لم يروه فيما أعلم إلا مسلم بن مخشى ، ومسلم ابن مخشى لم يروه عنه فيما أعلم إلا بكر بن سودة » اهـ .
فتعقبه ابن القطان في « الوهم والإيهام » بقوله :

« وقد خفى على عبد الحق ما فيه من الانقطاع ، فإن ابن مخشى لم يسمع من الفراسى ، وإنما يرويه عن ابن الفراسى عن أبيه »^(١) اهـ .
* قُلْتُ : وفي الباب عن أبي بكر الصديق ، وعلى بن أبي طالب ، وأنس ، وعبد الله بن عمرو ، وابن عباس ، وعقبة بن عامر رضى الله عنهم .
* ثالثاً : حديث أبي بكر الصديق ، رضى الله عنه .

أخرجه ابن حبان في « المجروحين » (٣٥٥/١) من طريق السرى بن عاصم بن سهل ، عن محمد بن عبيد ، عن عبيد الله بن عمر ، عن عمرو بن دينار ، عن أبي الطفيل ، عن أبي بكر الصديق مرفوعاً : « هو الطهور ماؤه ، الحل ميتته » .

* قُلْتُ : وهذا سند ضعيف ، ورفع منكر .

وأفته السرى بن عاصم .

قال ابن حبان :

« كان ببغداد ، يسرق الحديث ، ويرفع الموقوفات لا يحل الاحتجاج به » اهـ .
وقد رواه جماعة عن عبيد الله بن عمر به موقوفاً .

أخرجه أبو عبيد في « كتاب الطهور » (ق ٢/٣٠) ، وابن أبي شيبة =

(١) كذا ، ولم أقف على رواية ابن الفراسى ، عن أبيه .

.....
= (١٣٠/١) ، والدارقطنى فى « السنن » (٣٥/١) ، وفى « العلل » (ج ١/١) ق ١/١٧ ، والبيهقى (٤/١) من طرق عن عبيد الله بن عمر ، أخبرنى عمرو ابن دينار ، عن أبى الطفيل ، عن أبى بكر قال : « هو الحلال ميتة ، الطهور ماؤه » .

قال الدارقطنى :

« الموقوف أصح » .

وكذا صحح الوقف ابن حبان .

وقال الذهبى فى « مهذب سنن البيهقى » (٢٦/١) « هذا سند صحيح » .

وكذا نقله عنه الزيلعى فى « نصب الراية » (٩٩/١) .

* قُلْتُ : وقد مرّ وجهٌ من الاختلاف فى هذا الحديث فى « حديث جابر » فيما مضى . والله الموفق .

* رابعاً : حديث على بن أبى طالب ، رضى الله عنه .

أخرجه الدارقطنى (٣٥/١) ، والحاكم (١٤٢/١) من طريق الحسين بن على بن أبى طالب ، عن أبىه قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ماء البحر فقال : « هو الطهور ماؤه ، الحلال ميتة » .

قال الحافظ فى « التلخيص » (١٢/١) :

« هو من طريق أهل البيت ، وفيه من لا يُعرف » .

* خامساً : حديث أنس رضى الله عنه .

أخرجه عبد الرزاق (ج ١/ رقم ٣٢٠) ، والدارقطنى (٣٥/١) من =

= طريق أبان بن أوى عىاش ، عن أنس مرفوعاً .

قال الدارقطنى : « أبان بن أوى عىاش متروك » .

* سادساً : حدىث عبد الله بن عمرو ، رضى الله عنهما .

أخرجه أبو عبيد فى « كتاب الطهور » (ق ١/٣٠) ، والدّارقطنى (٣٥/١) وابنُ عدى فى « الكامل » (٢٤١٨/٦) من طريق المثنى بن الصباح ، عن عمرو بن شعىب ، عن أبىه ، عن جدّه مرفوعاً : « مئةُ البحر حلال ، وماؤه طهور » .

* قلتُ : وهذا سنّد ضعيفٌ .

والمثنى بن الصباح ضعيفٌ ، وكان اختلط .

ولكن تابعه الأوزاعى ، عن عمرو بن شعىب به .

أخرجه الحاكم (١٤٣/١) .

لكن قال الحافظ فى « التلخىص » (١٢/١) :

« ووقع فى رواية الحاكم : « الأوزاعى » بدل « المثنى » وهو غير

محفوظٌ » .

* سابعاً : حدىث ابن عباس ، رضى الله عنهما .

أخرجه الدارقطنى (٣٥/١) ، والحاكم (١٤٠/١) من طريق حماد بن سلمة ، عن أبى التىاح ، نا موسى بن سلمة عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ماء البحر فقال : « ماء البحر طهور » .

=

قال الدارقطنى :

« والصواب موقوفٌ » .

وقال الحافظ في « التلخيص » (١١/١) :

« رواه ثقات ، لكن صحَّح الدارقطني وقفه » .

أما الحاكم فقال :

« صحَّح على شرط مسلم »^(١) ووافقه الذهبي .

* ثامناً : حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه .

أخرجه أبو عبيد (ق ٢/٣٠) ثنا أبو الأسود ، عن ابن لهيعة ، عن جعفر

ابن ربيعة ، عن عبد الرحمن بن شماسة ، عن عقبة بن عامر أنه قال مثله :

« هو الطهور ماؤه ، الحلُّ ميتته » .

* قُلْتُ : وهذا موقوفٌ ، رجاله ثقات إلا ابن لهيعة ، ففيه مقالٌ

معروفٌ . والله أعلم .

* * *

(١) ذكر الزيلعي في « نصب الراية » (٩٨/١) أن الحاكم سكت عنه ، فلعل النقص كان

في نسخته . والله أعلم .

٤٨ - بَابُ

الْوُضُوءِ بِالتَّلْجِ

٦٠ - أَحْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عَدْرُو بْنِ جَرِيرٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا اسْتَفْتَحَ الصَّلَاةَ سَكَتَ هَنِيئَةً . فَقُلْتُ : يَا أَبَى أُلْتِ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ ! مَا تَقُولُ فِي سَكُوتِكَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ ؟ قَالَ :

« أَقُولُ : اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ حَطَايَايَ ، كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ . اللَّهُمَّ تَقْنِي مِنْ حَطَايَايَ ، كَمَا يُتَّقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ ، اللَّهُمَّ اغْسِلْنِي بِالتَّلْجِ وَالْمَاءِ وَالبَرْدِ . »

٦٠ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ . وَيَأْتِي بِرَقْمِ (٣٣٤ ، ٨٩٥) .

* جرير : هو ابنُ عبد الحميد .

* عمارة بنُ القعقاع بن شيرمة الكوفى .

أخرج له الجماعةُ .

وثقه ابنُ معين ، والمصنّف ، وابنُ سعدٍ ، ويعقوب بن سفيان ، وابن

حبان وغيرهم .

وقال أبو حاتم :

.....

= « صالح الحديث » .

* * *

والحديث أخرجه البخاري (١٨٨/٢ - ١٩١ فتح) ، ومسلم (٥٩٨) ،
وأبو عوانة (٩٨/٢) ، وأبو داود (٧٨١) ، وابن ماجه (٨٠٥) ، والدارمي
(٢٨٣/١ - ٢٨٤) ، وأحمد (٢٣١/٢ ، ٤٩٤) ، وابن أبي شيبة
(٢١٣/١٠ - ٢١٤) والسراج في « مسنده » (ج ٥ / ق ٧٩ / ١ - ٢) ،
وابن خزيمة (ج ١ / رقم ٤٦٥ و ج ٣ / رقم ١٥٧٩ ، ١٦٣٠) ، وابن حبان
(ج ٥ / رقم ١٧٧٥ ، ١٧٧٦ ، ١٧٧٨) والبخاري (ج ٢ / ق ٢٦١ / ١) ، وابن
الجارود (٣٢٠) ، وأبو يعلى (ج ١٠ / رقم ٦٠٨١ ، ٦٠٩٧ ، ٦١٠٩) ،
والبيهقي (١٩٥/٢) ، وابن حزم في « المحلى » (٩٦/٤) ، والبيهقي في
« شرح السنة » (٣٩/٣ - ٤٠) ، من طرق عن عمارة بن القعقاع ، عن
أبي زرعة ، عن أبي هريرة .

وقد رواه عن عمارة جماعة منهم :

« جرير بن عبد الحميد ، وعبد الواحد بن زياد ، ومحمد بن فضيل ،
وسفيان الثوري »^(١) .

قال البخاري :

« وهذا الحديث لا نعلم رواه إلا أبو هريرة ، ولا نعلم رواه عنه إلا
أبو زرعة » .

* * *

(١) رواه عند المصنف وتأتي برقم (٨٩٤) .

٤٩ - الوضوء بماء الثلج

٦١ - أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : أَبَانَا جَرِيرٌ ، عَنْ هِشَامِ
ابْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ يَقُولُ :

« اللَّهُمَّ اغْسِلْ خَطَايَايَ بِمَاءِ الثَّلْجِ وَالْبَرَدِ ، وَنَقِّ قَلْبِي مِنَ الْخَطَايَا
كَمَا نَقَيْتَ الثَّوْبَ الْأَبْيَضَ مِنَ الدَّنَسِ » .

٦١ - إسناده صحيح . ويأتي برقم (٣٣٣) ومطولاً برقم (٥٤٦٦)
وكذا رقم (٥٤٧٧) .

والحديث أخرجه البخاري (١٧٦/١١ ، ١٨١ فتح) ، ومسلم (٥٨٩)
وأبو داود (١٥٤٣) مختصراً ، والترمذي (٣٤٩٥) ، وابن ماجه (٣٨٣٨) ،
وأحمد (٥٧/٦ ، ٢٠٧) ، وابن أبي شيبة (١٨٩/١٠ ، ٢١٢) والسراج في
« مسنده » (ج ٥/ ق ٢/٧٥) وأبو يعلى (ج ٧/ رقم ٤٤٧٤) و (ج ٨/ رقم
٤٦٦٥) ، والحاكم (٥٤١/١) ، والبيهقي (٥/١) من طريق عن هشام بن
عروة ، عن أبيه ، عن عائشة .

قال الترمذي :

« حديث حسن صحيح » .

وقال الحاكم :

« صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذه السبابة » ووافقه الذهبي (١) .

.....
= * قُلْتُ : وقد وهم في استدراكه عليهما ، على نحو ما ذكرته مفصلاً
في إتحاف الناظم « والله الحمد .

وقد رواه عن هشام بن عروة جماعة منهم :
« وكيع ، وأبو معاوية ، وعيسى بن يونس ، وعبد بن سليمان ،
ووهيب ، وابن نمير ، وعلث بن مسهر ، وجرير بن عبد الحميد » .

* * *

٥ - بَابُ

الْوُضُوءُ بِمَاءِ الْبَرْدِ

٦٢ - أُخْبِرَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مَعْنٌ ، قَالَ :
حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ ، عَنْ حَيْبِ بْنِ عُبَيْدٍ ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ ،
قَالَ : شَهِدْتُ عَوْفَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي عَلَى مَيِّتٍ ، فَسَمِعْتُ مِنْ دُعَائِهِ وَهُوَ يَقُولُ :
« اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ ، وَعَافِهِ وَاعْفُ عَنْهُ ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ ،
وَأَوْسِعْ مَدْخَلَهُ ، وَاغْسِلْهُ بِالْمَاءِ وَالتَّلْجِ وَالْبَرْدِ ، وَنَقِّهِ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا
يُنَقَّى الثَّوْبَ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ » .

٦٢ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ . وَيَأْتِي بِرَقْمِ (١٩٨٣ ، ١٩٨٤) .

* هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مِرْوَانَ الْبَغْدَادِي أَبُو مُوسَى الْمَعْرُوفُ بِ
« الْحَمَالِ » .

أَخْرَجَ لَهُ الْجَمَاعَةُ ، إِلَّا الْبُخَارِيَّ .

قَالَ أَبُو حَاتِمٍ وَالْحَرَبِيُّ :

« صَدُوقٌ » .

وَوَثَّقَهُ الْمَصْنُفُ ، وَابْنُ حِبَانَ .

وَقَالَ الْمُرُودِيُّ .

« قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : أَكْتُبُ عَنْهُ ؟ قَالَ : إِي وَاللَّهِ » .

= وقال الحرثي :

« لو كان الكذب حلالاً ، تركه تنزهاً . »

* معن : هو ابن عيسى بن يحيى بن دينار الأشجعي أبو يحيى المدني .
أخرج له الجماعة .

أثنى عليه أبو حاتم ، وابنُ معين .

وقال ابنُ سعد :

« كان ثقةً كثير الحديث ، ثبتاً ، مأموناً . »

ووثقه ابنُ حبان وقال :

« كان هو الذي يتولى القراءة على مالك . »

وقال الخليلي :

« قديم متفق عليه ، رضى الشافعي بروايته . »

* معاوية بن صالح هو ابن حدير ، أبو عبد الرحمن الحمصي .
أخرج له الجماعة .

وثقه ابن مهدي ، وأبو زرعة ، والمصنف ، وابنُ سعيد ، والبزار
وغيرهم .

وكان يحيى بن سعيد لا يرضاه .

وقال يعقوب بنُ شيبة :

« قد حمل الناسُ عنه ، ومنهم من يرى أنه وسط ليس بالثابت

ولا بالضعيف ، ومنهم من يضعفه . »

* قُلْتُ : أمّا تضعيفه مطلقاً فلا وجه له ، ولعل من تكلم فيه فبسبب

إفرادات تقع في حديثه ، فالصواب الحكم بما يليق بالحال . والله أعلم . =

= وقد توبع معاويةً على هذا الحديث كما يأتي إن شاء الله تعالى .

* حبيب بن عدى ، أبو حفص الحمصى .

أخرج له الجماعة ، إلا البخارى ففى « الأدب المفرد » .

وثقه المصنف ، والعجلى ، وابن حبان .

* جبير بن نفير بن مالك بن عامر ، أبو عبد الرحمن - ويقال :

أبو عبد الله - الحمصى .

أخرج له الجماعة ، إلا البخارى ففى « الأدب المفرد » .

وثقه أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان ، والمصنف ، ودحيم ، وابن سعد ،

وابن خراش ، والعجلى ، وابن حبان .

* * *

والحديث أخرجه مسلم (٧/٣٠ - ٣١ نووى) ، والمصنف ويأتى برقم

(١٩٨٤) ، وأحمد (٦/٢٣) ، وابن أبى شيبة (٣/٢٩١ و ١٠/٢١٤) ،

والطبرانى فى « الكبير » (ج١٨ / رقم ٧٨ ، ٧٩) وفى « مسند الشاميين »

(ق ٤٠٧) ، والبيهقى (٤/٤٠) ، والبعثى فى « شرح السنة » (٥/٣٥٦)

من طريق عن معاوية بن صالح ، عن حبيب بن عبيد ، عن جبير بن نفير ،

عن عوف بن مالك .

وقد خولف معاوية بن صالح فيه .

خالفه عصمة بن راشد ، فرواه عن حبيب بن عبيد ، عن عوف بن

مالك .

فسقط ذكر « جبير بن نفير » .

.....
= أخرجه ابن ماجة (١٥٠٠) قال حدثنا يحيى بن حكيم ، ثنا أبو داود الطيالسي ، ثنا فرج بن فضالة ، حدثني عصمة بن راشد به .

* قُلْتُ : كذا رواه شيخُ ابنِ ماجة عن الطيالسي .

وخالفه يونس بن حبيب فرواه عن الطيالسي ، وهذا في « مسنده » (٩٩٩) قال : حدثنا الفرّج بن فضالة ، عن أبي بكر بن أبي مریم ، عن حبيب بن عبيد ، عن عوف بن مالك .

فزاد في الإسناد « أبا بكر بن أبي مریم » بين الفرّج بن فضالة ، وعصمة ابن راشد .

ويونس بن حبيب وإن كان ثقةً ، فيحیی بن حكيم أوثق منه ، وليس على أحدهما عهدةٌ هذا الاختلاف ، لا سيما وقد قال عقب روايته لهذا : « ورأيتُ هذا الحديث في موضع آخر عن أبي داود ، عن الفرّج بن فضالة ، قال : حدثني عصمة بن راشد ، عن حبيب بن عبيد ، عن عوف » فيظهر لي أن هذا الاختلاف من الفرّج بن فضالة ، لأن جماعة من النقاد ضعّفوه ، وهو كذلك .

فيستغرب أن يشير الحافظ في « النكت الطراف » (٢١٢/٨) إلى هذا الاختلاف ، ثم يقول : « فيحتمل أن يكون لفرّج فيه شيخان ، أو أحد القولين وهم » .

فإنما يردُّ الاحتمال الأول لإمام حافظ ، ولا يردُّ لضعيف رديء الحفظ مثل فرّج بن فضالة^(١) .

(١) وقال الحافظ في « الفتح » (٢٨٥/١٠ - ٢٨٦) في حديث آخر : « وشدَّ عمر بن

= نعم توبع فرج . تابعه إسماعيل بن عياش عن عصمة بن راشد وأبي بكر ابن أبي مریم معاً عن حبيب بن عبيد ، عن عوف . أخرجه الطبراني في « الكبير » (ج ١٨ / رقم ١٠٨) ولكن قيل إن فرج بن فضالة إنما سمعه من إسماعيل بن عياش ، ولم يسمعه من عصمة بن راشد ، فلو صحَّ هذا فهو ينفي الاحتمال الأول ، فلعل التصريح بالتحديث الواقع في « سنن ابن ماجه » من سوء حفظ فرج . ثم أبو بكر بن أبي مریم ضعيفٌ وهاه بعضهم ، وعصمة ابن راشد مجهولٌ فالمحفوظ رواية معاوية بن صالح ، عن حبيب ، عن جبير ابن نفير ، عن عوف وهذا يدل على أن حبيباً لم يسمعه من عوف هذا : ولمعاوية بن صالح فيه شيخٌ آخر .

فإنه يرويه عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير ، عن أبيه ، عن عوف . أخرجه مسلمٌ ، والترمذى (١٠٢٥) ، وأحمد (٢٨/٦) ، وابن الجارود في « المنتقى » (٥٣٨) ^(١) ، والبيهقى (٤٠/٤) .

وقد توبع معاوية بن صالح على هذا الوجه . تابعه أبو حمزة الحمصى عيسى بن سليم ، عن عبد الرحمن بن جبير به . أخرجه مسلمٌ ، والمصنّف ويأتى برقم (١٩٨٣) وأبو أحمد الحاكم في « الكنى » (ج ٧ / ق ٢/١١٥) ، والرؤيانى في « مسنده » (ج ٢٤ / ق ١/١٢٠) ، والطبرانى في « الكبير » (ج ١٨ / رقم ٧٦ ، ٧٧) ، =

= عامر .. فلو كان ضابطاً لقنا : سمعه أبو عثمان من كتاب عمر ، ثم سمعه من عثمان ابن عفان « اهـ .

وقد استخدم هذه القاعدة مراراً في (الفتح) وغيره . (١) وكنت قد خلطت بين هذه الطرق في « تخرىجى عليه » فالعمدة على ما هنا ، والله الموفق .

= والبيهقي (٤٠/٤) .

فكان لمعاوية فيه شيخين .

وقد توبع جبير بن نفير .

تابعه سليم بن عامر ، عن عوف بن مالك به .

أخرجه الطبراني في « مُسْنَد الشَّامِيِّين » (ق ٧٩) من طريق صفوان بن

صالح ، ثنا الوليد بن مسلم ، ثنا ابن جابر ، عن سليم بن عامر .

* قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ ، لأن الوليد بن مسلم لم يصرح بالتحديث

في كل السند .

وسليم بن عامر لم يلق عوف بن مالك كما قال أبو حاتم على ما في « الجرح

والتعديل » (٢١١/١/٢) لولده عبد الرحمن .

* * *

* قُلْتُ : وفي الباب عن عبد الله بن أبي أوفى ، وسمرة بن جندب

رضى الله عنهما .

* أما حديث ابن أبي أوفى ، فيأتي تخريجه (برقم ٤٠٢) .

* حديث سمرة بن جندب رضى الله عنه .

أخرجه الطبراني في « الكبير » (ج ٧ / رقم ٦٩٥٠) من طريق محمد بن

أبي نعيم الواسطي ، ثنا محمد بن يزيد ، ثنا إسماعيل بن مسلم ، عن الحسن ،

عن سمرة ، قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :

« اللَّهُمَّ باعدني من ذنوبي كما باعدت بين المشرق والمغرب ، ونقني من

خطيئتي كما نقيت الثوب الأبيض من الدَّنَس » .

.....
= قال الهيثمي في «المجمع» (١٠٦/٢) .

«إسناده حسن» !!

* قُلْتُ : كذا ! وإسماعيل بن مسلم المكي ضعيف ، والغريب أن الهيثمي - رحمه الله - صرح بضعفه في مواضع من «المجمع» ، وانظر مثلاً (١/٢٦٤ و ٤/٣٥ ، ٥٩ و ١٠/١٨) ، بل وصرح في (٥/٩٤) بأنه «متروك» !!

والعلّة الثانية أن الحسنَ البصرى لم يلتقِ سمرة رضى الله عنه .
صرح بذلك يحيى بن معين - كما في «المراسيل» (ص ٣٣) لابن أبى حاتم ، ولو سلمنا أنه لقيه ، فهو مدلسٌ وقد عنعنه ، فأئى للسند الحسن !!؟ .

ولكن له طريق آخر .

أخرجه الطبراني أيضاً (ج٧/ رقم ٧٠٤٨) من طريق مروان بن جعفر السمري ، ثنا محمد بن إبراهيم بن حبيب بن سليمان بن سمرة ، ثنا جعفر ابن سعد بن سمرة ، عن حبيب بن سليمان بن سمرة ، عن أبيه ، عن سمرة مرفوعاً : « إذا صلى أحدكم فليقل : اللَّهُمَّ يا عبد بينى وبين خطيئتي كما باعدت بين المشرق والمغرب ، اللَّهُمَّ أعوذُ بك أن تصدَّ عنى وجهك يوم القيامة ، اللَّهُمَّ نقني من خطيئتي كما نقيت الثوب الأبيض من الدنس ، اللَّهُمَّ أحيني مسلماً وأمتني مسلماً » .

قال الهيثمي في «المجمع» (١٠٦/٢) :

«إسناده ضعيف» .

وقال الذهبي في «الميزان» (٤/٨٩) في ترجمة مروان بن جعفر : « له =

.....
= نسخة عن قراءة محمد بن إبراهيم فيها ما يُنكر .

ثم ذكر هذا الحديث .

ولكن تابعه يوسف بن خالد ثنا جعفر بن سعد به .

أخرجه البزار (ج ١ / رقم ٥٢٣) .

ويوسف بن خالد كذبه ابن معين وقال : « خبيثٌ عدو الله تعالى » .

وقال مرة :

« زنديقٌ لا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ » .

وقال أبو حاتم :

« ذاهبُ الحديث ، أنكرتُ قول ابن معين فيه : « زنديقٌ » حتى حمل

إليّ كتاباً قد وضعه في التجهّم ، ينكرُ فيه الميزانَ والقيامة ، فعلمتُ أن ابنَ

معين لا يتكلّمُ إلّا عن بصيرة وفهم » .

وكذبه أيضاً عمرو بن علي ، وأبو داود .

واتهمه ابن حبان بوضع الحديث .

ومروان بن جعفر خير منه بلا شك .

ومحمد بن إبراهيم بن خبيب ترجمه ابنُ أبي حاتم في « الجرح والتعديل »

(١٨٦/٢/٣) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وجعفرُ بنُ سعد بن سمرة ترجمه ابنُ أبي حاتم (٤٨٠/١/١) ولم يحك فيه

جرحاً ولا تعديلاً .

وكذا خبيبُ بنُ سليمان (٣٨٧/٢/١) وأبوه سليمان بن سمرة

(١١٨/١/٢) لم يحك فيهما شيئاً .

٥١ - سُورُ الْكَلْبِ

٦٣ - أُحْبَرْنَا قُتَيْبَةُ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ،
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ :
« إِذَا شَرِبَ ^(١) الْكَلْبُ فِي إِتَاءِ أَحَدِكُمْ ، فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ » .

٦٣ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ .

* * *

والحديث أخرجه البخاري (٢٧٤/١ - فتح) ، ومسلم (٩٠/٢٧٩) ،
وأبو عوانة (٢٠٧/١) وأبو داود - في رواية أبي الحسن بن العبد عنه - كما
في « طرح الثريب » (١١٩/٢) - والشافعي في الأم (٦/١) وأحمد ،
(٤٦٠/٢) وابن الجارود (٥٠) ، وابن المنذر في « الأوسط » (ج ١/ رقم
٢٢٧) ، والبعثي في « شرح السنة » (٧٣/٢) وابن الجوزي في « التحقيق »
(٥٣/٣٨/١) جميعاً عن مالك ، وهو في « موطنه » (٣٥/٣٤/١) عن
أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة به .

وقد رواه عن مالك بهذا اللفظ جماعة من أصحابه ، منهم :
« الشافعي وقتيبة ، وعبد الله بن يوسف ، ويحيى بن يحيى ، وابن وهب ،
وابن مهدي ، وأبو مصعب ، وإسحاق بن عيسى ، وروح بن عبادة » . =

(١) وذكره الزركشي بلفظ : « إذا لغب » وهو لفظ غريب جداً ، لم أقف عليه مع كثرة
طرق الحديث ، ولم يذكره غير الزركشي كما في « العدة » للصنعاني (١٤٢/١) .

.....
= قال ابنُ عَبْدِ البرِّ في « التَّمهيد » (٢٦٤/١٨) :
« هكذا يقولُ مالِكٌ في هذا الحديث : « إذا شرب الكلب » ، وغيره من
رواة حديث أبي هريرة هذا بهذا الإسناد وبغيره على تواتر طرقه وكثرتها عن
أبي هريرة وغيره ، كلُّهم يقول : « إذا ولغ الكلب » ، ولا يقولون ،
« شرب الكلب » ، وهو الذي يعرفه أهل اللُّغة » اهـ .

وقال الإسماعيلي في « صحيحه » ما معناه :
« إن مالكا قد انفرد عن الكلِّ بهذه اللَّفظة » .
وكذا قال ابنُ مندة .
* قُلْتُ : هذا يوهمُ أن أصحاب مالِك اتفقوا في رواية هذا اللَّفظ عنه ،
وليس كذلك .

فقد رواه روح بنُ عبادة^(١) ، عن مالِك بسنده سواء ، فقال :
« إذا ولغ الكلب .. » .

أخرجه ابنُ ماجة (٣٦٤) .

وتابعه إسماعيلُ بنُ عمر ، عن مالِك .

أخرجه الإسماعيليُّ في « صحيحه » - كما في « نصب الرأية »
(١٣٣/١) - من طريق أبي عبيد القاسم بن سلام ، وهذا في « كتاب
الظهور » (ق ١/٢٦) .
=

(١) تقدم أن روح بن عبادة رواه عن مالك بلفظ : « إذا شرب » عند ابن الجارود ، وقد
رواه عن روح على الوجهين محمد بن يحيى مما يدلُّ أنه تلقاه عن مالك هكذا ، وكذا
تلقاه مالك عن أبي الزناد ، فكلا اللَّفظين صحيحٌ ، وإن كان لفظ الولوغ أشهر . والله
أعلم .

.....

= وكذا رواه أبو علي الحنفى ، عن مالك .
أخرجه الدارقطنى فى « المواطات » - كما فى « الفتح » (٢٧٥/١) ،
وذكره أبو العباس أحمد بن طاهر الدانى فى « أطراف الموطأ » - كما فى
« طرح التثريب » (١٢٠/٢) - . فالأولى أن يُقال : إن أبا الزناد كان يحدثُ
به على الوجهين لتقاربهما فى المعنى ، لأن مالكاً روى عنه اللفظين .
وعكس أبو عوانة المقالة !

فقال بعد أن رواه بلفظ : « إذا شرب » :
« كذا قال أصحاب أبى الزناد ، إلا سفيان فإنه قال : إذا ولغ » !
هكذا قال !! وهو خطأ كما يأتى بيانه إن شاء الله تعالى . ، ولعلهُ يكونُ
من التَّسَاخ .

وقد تابع مالكاً عن أبى الزناد بهذا اللفظ : - « إذا شرب » - جماعةٌ
منهم :

١ - ورفاء بن عُمر ، عن أبى الزناد .
أخرجه أبو بكر الجوزقى فى « كتابه » .
وورقاء ثقة ، ولكنى لا أدرى : هل صحَّ السند إليه أم لا ؟ فإنى لم أقف
عليه .

٢ - المغيرة بن عبد الرحمن ، عن أبى الزناد .
أخرجه أبو يعلى - كما فى « الفتح » (٢٧٥/١)^(١) - وعنه أبو الشيخ
الأصبهانى فى « الجزء الثالث من العوالى » - كما فى « نصب الراية » =

(١) ولم أقف عليه فى مسنده المطبوع . فإله أعلم .

.....
= (١٣٣/١) - من طريق سعيد بن عبد الجبار ، عن المغيرة بن عبد الرحمن .
وسندهُ جيدٌ ، وسعيدُ بنُ عبد الجبار هو ابنُ يزيد القرشي وثقه ابنُ
حبان ، والخطيبُ .

وقال أبو حاتم :
« صدوقٌ » .

والمغيرةُ بنُ عبد الرحمن المدنيُّ ، وثقه ابنُ حبان .
وقال أحمد وأبو داود .
« ليس به بأسٌ » .

وقال النسائيُّ .
« ليس بالقويِّ » .

وهذا تليينٌ هينٌ ، يشعر أنه ليس من الأثبات .
٣ - عبد الرحمن بن أبي الزناد ، عن أبيه .

أخرجه ابنُ المنذر في « الأوسط » (ج ١ / رقم ٢٢٧) من طريق ابن
وهب ، عنه وسندهُ حسنٌ .

٤ - شعيب بن أبي حمزة ، عن أبي الزناد .

أخرجه الطبرانيُّ في « مسند الشاميين » (ق ٦٤٠) حدثنا أبو زرعة
الدمشقيُّ ، ثنا عليُّ بن عياش ، ثنا شعيبٌ به .
وسندهُ صحيحٌ .

* قُلْتُ : فهذه المتابعاتُ لمالكٍ ترجحُ أن أبا الزنادِ كان يرويه باللفظين .
فقول الإسماعيلي : إن مالكا انفرد عن الكل بهذه اللفظة لا يصح ، وكذا
قول ابن عبد البر وابن مندة .

= وذكر ابنُ مندة أن جعفر بن ربيعة تابع أبا الزناد عليه .

.....
= وقد ورد هذا اللفظُ في بعض الروايات عن هشام بن حسان ، عن ابن سيرين ، وسيأتي تحقيقه قريباً إن شاء الله .

وقد اختلف على مالك في إسناده .

فرواه جميعاً من ذكرنا ، عن مالك ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة مرفوعاً به .

وخالفهم يعقوبُ بنُ الوليد المدني ، فرواه عن مالك ، عن سهل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة موقوفاً :

« إذا ولغ الكلب في الإناء ، غُسل سبع مرات » .

أخرجه الإسماعيلي في « معجمه » (ج ١ / ق ٢/٤٨) قال : حدثنا محمد ابن زياد وابن عدى (٢٦٠٦/٧) حدثنا القاسم المقرئ ، وابن عبد البر في « التمهيد » (٢٦٣/١٨) من طريق أبي القاسم البغوي قالوا : حدثنا أحمد بن منيع ، قال : حدثنا يعقوب بن الوليد به .

* قُلْتُ : وهي مخالفةٌ ساقطةٌ لا يُفرح بها .
ويعقوبُ بنُ الوليد قال فيه أحمد :

« كان من الكذابين الكبار ، يضعُ الحديث » .

وكذبه أيضاً يحيى بن معين ، وأبو حاتم - كما في « الجرح والتعديل » (٢١٦/٢/٤) لولده عبد الرحمن .

وقال الدارقطني في « العلل » (ج ٣ / ق ٢/٣٨) :

« وهم - يعني : يعقوب - فيه على مالك ، والصواب : عن مالك ،

عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة » .

= وقال ابن عبد البر (٢٦٣/١٨) :

.....

= « ليس بمحفوظ لمالك بهذا الإسناد ... وهذا عندي خطأ في الإسناد
لا شك فيه ، والله أعلم » .

* * *

ثُمَّ اعْلَمْ - عَلَّمَنِي اللَّهُ وَإِيَّاكَ - أَنَّهُ قَدْ رَوَاهُ جَمَاعَةٌ آخَرُونَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ
غَيْرِ مَالِكٍ ، مِنْهُمْ :

* ١ - سَفِيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ .

أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي « الْمَسْنَدِ » (ص ٧ - ٨) ، وَفِي « الْأُمِّ » (٦/١) ،
وَأَحْمَدُ (٢٤٥/٢) ، وَالْحَمِيدِيُّ (٩٦٧) وَابْنُ الْجَارُودِ (٥٢) مِنْ طَرِيقِ سَفِيَانَ
ابْنَ عَيْنَةَ بِهِ بَلْفَظٍ :

« إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدَكُمْ ، فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعَ غَسَلَاتٍ » .

وَتَابِعَهُمْ عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ الْعَلَاءِ ، نَا سَفِيَانَ بِهِ بَلْفَظٍ :

« طَهُّورُ إِنَاءٍ أَحَدَكُمْ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ أَنْ يَغْسِلَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ » .

أَخْرَجَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ (ج ١ / رَقْم ٩٦) .

* ٢ - هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ .

أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانٍ (ج ٤ / رَقْم ١٢٩٤) ، وَابْنُ عَدَى فِي « الْكَامِلِ »
(٧/٢٦٣٤) ، مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى وَعَبْدَانَ ، كِلَيْهِمَا عَنْ

عَقْبَةَ بْنِ مَكْرَمٍ ، عَنْ يُونُسَ بْنِ بَكِيرٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ بِهِ ، بَلْفَظٍ :

« إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدَكُمْ ، فَاغْسِلُوهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ » .

وَتَابِعَهُمَا إِسْحَاقُ بْنُ زِيَادٍ الْأُبَيْلِيُّ ، ثَنَا عَقْبَةُ بِهِ ، وَزَادَ :

« أَحْسِبُهُ قَالَ : إِحْدَاهُنَّ بِالْتَرَابِ » .

=

.....
= أخرج البزار^(١) (ج ١/ رقم ٢٧٧) .

قال الهيثمي :

« قُلْتُ : هو في « الصحيح » خلا قوله : إحداهن ، لم يروه هكذا إلاً

يونس » .

* قُلْتُ : فهذا يوهم أن الزيادة من يونس ، وليس كذلك ، فقد رواها

عنه عبدان وغيره بدونها ، فيظهر لي أنها من شيخ البزار إسحق بن زياد .

وقد ذكره ابن حبان في « الثقات » (١١٩/٨) .

ويُحتمل أن يكون ذلك من يونس ، كأن يذكرها مرة ، ويقصر عنها

تارة . مع قوة الأمر الأول مع أن هذه الزيادة ثابتة ، كما يأتي .

وقد توبع يونس بن بكير .

تابعه إسماعيل بن عياش ، عن هشام بن عروة به .

أخرجه الدارقطني (٦٥/١) وقال : « صحيح » ، وابن المقرئ في

« معجمه » (ق ١/٥٣) والخطيب في « التاريخ » (١٢٨/٤) من طريق

عبد الوهاب بن نجدة ، وخالد بن عمرو عن إسماعيل به .

* قُلْتُ : ووقع عند ابن المقرئ : « خالد بن أبي الأخيل الحمصي » ،

وهو خالد بن عمرو السلفي أبو الأخيل ، وقد كذبه جعفر الفريابي ،

وهأه ابن عدي ، وضعفه الدارقطني ، وذكره ابن حبان في « الثقات »

وقال : « ربما أخطأ » ، وكان حقه أن يُحوَّل .

(١) وقال - كما في « البحر الزخار » (ج ٢/ ق ٢/٢٠١) : « وهذا الحديث لا نعلم رواه

عن هشام بن عروة ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، إلاً يونس بن

بُكير » .

= وخالفهما عبد الوهاب بن الضحاك ، فرواه عن إسماعيل ، عن هشام بسنده سواء ، لكن بلفظ :
« يُغَسَّلُ ثَلَاثًا ، أَوْ خَمْسًا ، أَوْ سَبْعًا » .

أخرجه الدارقطني وعنه ابن الجوزي في « التحقيق » (١/٤٠/٥٨) وقال الدارقطني :

« تفرّد به عبد الوهاب عن إسماعيل ، وهو متروك الحديث ، وغيره يرويه عن إسماعيل بهذا الإسناد : « فاغسلوه سبعاً » ، وهو الصواب » اهـ .
وقال أيضاً في « العلل » (ج ٣ / ق ١/٢٦) :

« وحدث بهذا الحديث عبد الوهاب بن الضحاك - وكان ضعيفاً - عن إسماعيل بن عيَّاش ، عن هشام بن عروة ، عن أبي الزناد عن الأعرج ، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا ولغ الكلب فليغسل سبعاً ، أو خمساً ، أو ثلاثاً » . وخالفه غيره ، فرواه عن إسماعيل بن عيَّاش بهذا الإسناد وقال : « فليغسله سبعاً » ولم يزد على ذلك ، وهو الصواب » اهـ .
وقال البيهقي (١/٢٤٠) :

« وهذا ضعيفٌ بمرةٍ . عبد الوهاب بن الضحاك متروك . وإسماعيل بن عيَّاش لا يحتجُّ به خاصةً إذا روى عن أهل الحجاز ، وقد رواه عبد الوهاب ابن نجدة ، عن إسماعيل ، عن هشام ، عن أبي الزناد : « فاغسلوه سبع مرات » كما رواه الثقات ^(١) اهـ .

= وقال ابن الجوزي في « الواهيات » (١/٣٣٣) :

(١) وضعفه العراق في « طرح الثريب » (١٢٤/٢) .

.....
= « تفرّد بهذا عبد الوهاب . قال العقيليّ : متروك الحديث ، وابن عيَّاش
قد سبق ضعفه » .

وقال الجوزقاني في « الأباطيل » (٢٥٥) :

« تفرّد به عبد الوهاب بن الضحّاك ، عن إسماعيل ، وهو متروك
الحديث ، وغيره يرويه عن إسماعيل بهذا الإسناد : « فاغسلوه سبعاً » وهو
الصواب ، ورواه أحمد بن خالد بن عمرو الحمصيّ ، عن أبيه ، عن
إسماعيل بن عيَّاش بهذا الإسناد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« فاغسلوه سبع مرات » وهذا أشبه بالصواب ، مع أن إسماعيل بن عيَّاش
ضعيف » اهـ .

* قُلْتُ : وذكرهم لإسماعيل بن عيَّاش في معرض تعليلهم للحديث فيه
نظراً ، فإن عبد الوهاب بن نجدة وغيره ، روه عن إسماعيل ، عن هشام بن
عروة - وهو حجازي - على الاستقامة ، فدلّنا ذلك على أن العهدة ليست
على إسماعيل هنا ، بل على عبد الوهاب بن الضحّاك وحده لأمرين .

* الأوّل : أنه الأضعف ، بل كذّبه أبو حاتم ، فتعصّب الجنّاية برفقته أولى .

* الثاني : أن إسماعيل قد توبع عليه . والله أعلم .

وأما تضعيف الجوزقاني وابن الجوزي لإسماعيل بن عيَّاش فليس بشيء ،
لأنه صدوق في نفسه ، وإنما ضعفه في روايته عن غير أهل بلده .

وقد تقدّم أنه رواه عن أبي الزناد أيضاً : المغيرة بن عبد الرحمن ، وورقاء
ابن عمر ، وأبو عليّ الحنفّيّ ، وشعيب بن أبي حمزة .

وذكر ابن مندة - كما في « نصب الرّاية » (١٣٢/١) - أنه قد رواه عن

أبي الزناد أيضاً موسى بن عقبة .

= فهؤلاء سبعة أنفس يروون الحديث عن أبي الزناد .

* * *

وللحديث طُرُقٌ أُخْرَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

* أولاً : مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ ، عَنْهُ .

وَلَهُ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ طُرُقٌ ، مِنْهَا :

* ١ - هِشَامُ بْنُ حَسَّانٍ ، عَنْهُ .

أخرجه مسلم (٢٧٩/٩١) ، وأبو عوانة (٢٠٧/١ - ٢٠٨) ، وأبو داود (٧١) ، وأحمد (٢/٢٦٥ ، ٤٢٧ ، ٥٠٨) ، وعبد الرزاق (ج١/ رقم ٣٣٠) ، وابن أبي شيبة (١/١٧٣ ، ٢٠٣/١٤ - ٢٠٤) ، وأبو عبيد في « كتاب الطهور » (ق ١/٢٦) والبخاري (ج٢/ ق ٢/٢٧٥) ، وابن خزيمة (ج١/ رقم ٩٥) ، وابن حبان (ج٤/ رقم ١٢٩٧) ، وابن حزم في « المحلى » (١/١١٠) ، والبيهقي (١/٢٤٠) ، والجوزقاني في « الأباطل » (٣٥٦) وابن الجوزي في « التحقيق » (١/٣٨/٥٤) عن هشام ، عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

« طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب ، أن يغسله سبع مرّات ، أولاهنّ بالتراب » واللفظ لمسلم .

ورواه عن هشام بن حسان جماعة ، منهم :

« ابنُ عُليّة ، وزائدةُ بنُ قدامة ، وعبد الرزاق ، وعبد الله بن بكر السهمي ، وعبد الأعلى الصنعائي ، ويزيدُ بنُ هارون »^(١) .

(١) وخالفهم سعيد بن عامر الضبي ، فرواه عن هشام بسنده سواء موقوفاً على أبي هريرة =

= وتابعهم محمد بن مروان ، عن هشام بن حسان بلفظ :

« إذا شرب الكلبُ من الإناء ... »

= رضى الله عنه .

أخرجه الطحاوى في « المشكل » (٢٦٨/٣) حدثنا بكار ، ثنا سعيد بن عامر . قال الطحاوى : فقال قائل : كيف تقبلون هذا من حديث أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم وقد رواه هشام بن حسان عن محمد بن سيرين فأوقفه على أبى هريرة لم يتجاوز به إلى النبى صلى الله عليه وسلم .

فكان جوابنا له في ذلك بتوفيق الله تعالى وعونه : أن أبوب فوق هشام في الجلالة والثبت فزيادته عليه ما زاده عليه في إسناد هذا الحديث مقبولة ، وقرّة وإن لم يكن فوق هشام في الثبوت والحفظ ، ولكنه لم يكن دونه في ذلك ، مع أن محمد بن سيرين قد كان إذا أوقف أحاديث أبى هريرة فسئل عنها : أمى عن النبى صلى الله عليه وسلم يقول : كل حديث أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم « اهـ .

* قُلْتُ : وجوابُ الطحاوى رحمه الله لا يخلو من نظر ، فلا حاجة إلى الترجيح بين هشام بن حسان وأبواب السخيتاني ، فقد رواه جمع عن هشام مرفوعاً ، لا سيما وقد رواه غير واحد عن أبوب موقوفاً أيضاً ولو ألقى الطحاوى التبعة على سليمان بن عامر لكان أولى ، فقد قال أبو حاتم : « كان في حديثه بعضُ الغلط » . ثم رأيت أن بكاراً خولف فيه .

خالفه عبد الله بن محمد ، فرواه عن سعيد بن عامر بسنده سواء غير أنه رفعه . أخرجه البيهقي في « السنن الصغرى » (١٧٦) من طريق أحمد بن سليمان بن الجهمس الفقيه ، نا عبد الله بن محمد به .

* قُلْتُ : وأحمد بن سليمان هو أبو بكر النجاد شيخُ الحنابلة خاتمة أصحاب أبى داود السجستاني ، صدوق .

وعبد الله بن محمد ، أستبعد أن يكون ابن أبى شيبة ، فيظهر أن النجاد لم يلحقه . وفي الرواة عن سعيد بن عامر : « أبو عبد الرحمن عبد الله بن محمد بن أبى قريش » فلو ثبت أنه ثقة ، فيحمل على الوجهين أعنى أنه صحيح مرفوعاً وموقوفاً . والله أعلم .

.....

= أخرجه ابن خزيمة (ج ١/ رقم ٩٧) قال : حدثنا جميلُ بنُ الحسن ، نا أبو همام - يعنى محمد بن مروان .

* قُلْتُ : وجميلُ بنُ الحسن ، ذكره ابنُ حبان في « الثقات » (١٦٤/٨) وقال : « يُغرب » .

ووثقه مسلمة بن قاسم .

ووقع فيه عبدان الأهوازي ، فقال :

« كان كذاباً ، فاسقاً ، فاجراً ! »

قال ابنُ عدى في « الكامل » (٥٩٤/٢) :

« لم أسمع أحداً يتكلّم فيه غير عبدان . وهو كثيرُ الرواية ... وعنده عن

أبي همام الأهوازي غرائب ، وعن غيره .

ولا أعلم له حديثاً منكرأ ، وأرجو أنه لا بأس به ، إلاّ عبدان فإنه نسبة

إلى الفسق ، وأما في باب الرواية فإنه صالحٌ «^(١)» اهـ .

ومحمد بن مروان العقيلى ، فيه لينٌ .

وقد وقع في سند ابن خزيمة أن كنيته : « أبو همام » وكذا في « الثقات »

وفي « الكامل » وغيرها . وقد ذكروا له في كتب التراجم كنية أخرى ،

وهي « أبو بكر » ، فالله أعلم .

(١) وإنما نسبة عبدان إلى الفسق لما حكاه ابنُ عدى ، قال : « قال عبدان : سمعتُ ابن

معاذ يحكى عن آخر ، عن امرأة زعمت أن جميلاً تعرّض لها وراودها ، فقالت له :

اتق الله ! فقال : إنه ليأتى علينا الساعة يحلُّ لنا فيها كلُّ شيء !! »

قال الحافظ في « التهذيب » (١١٤/٢) : « فكأن هذا مرادُ عبدان بأنه فاسقٌ يكذب ،

ولكن يؤثر قول المرأة فيه مع كونها مجهولة !! »

.....
= فيظهر من هذا أن هذا اللفظ غير مشهور^(١) من رواية هشام بن
حسان ، والمعروف من روايته : « إذا ولغ » .

نعم ! لم يتفرد به محمد بن مروان .
فتابعه عبد الرزاق ، عن هشام بن حسان بلفظ :
« إذا شرب » .

أخرجه ابن المنذر في « الأوسط » (ج ١ / رقم ٢٢٨) قال :

حدثنا إسحاق ، عن عبد الرزاق به .
وإسحاق هو ابن إبراهيم الدبّري .

ولكن يعكّر على هذه الرواية أن الدبّري رواه عن عبد الرزاق في
« مصنفه » بلفظ : « إذا ولغ » .

وكذلك رواه أبو عوانة عن الدبّري .

ورواه أحمد عن عبد الرزاق بلفظ : « إذا ولغ » .

فلعلّ الوهم من عبد الرزاق ، لأن الدبّري رواه عنه على الوجهين ، وقد

قال الذهبي في « السير » (٤١٧/١٣) مدافعاً عن الدبّري :

« والرجل ، فقد سمع كتباً فأداها كما سمعها ، ولعلّ النكارة فيه من

شيخه ، فإنه أضرّ بأخره . فالله أعلم » اهـ .

ويحتمل أن يكون عبد الرزاق رواه باللفظين ، فتتقوى رواية محمد بن

مروان . والله أعلم بحقيقة ذلك .

(١) ثم رأيتُ البدر العيني صرّح ، بذلك في « عمدة القارى » (٣ / ٣٩) نلّهُ

= ٢ - أيوب السخيتاني ، عن ابن سيرين .

أخرجه الترمذى (٩١) ومن طريقه ابن الجوزى فى « التحقيق »
(٦٦/٤٥/١) قال : حدثنا سوار بن عبد الله العنبرى^(١) ، حدثنا معتمر بن

(١) أعلته ابن الجوزى - رحمه الله - بعلّة غريبة جداً ، فقال : « فيه سوار . قال سفيان الثورى : ليس بشيء » ، وقد غلط فى هذا غلطاً فاحشاً كما قال الحافظ فى « التهذيب » (٢٦٩/٤) ، فإن شيخ الترمذى وثقه النسائى وابن حبان ، وقال أحمد : « ما بلغنى إلا خيراً » ، ولا يحفظ لسفيان الثورى فى سوار هذا - شيخ الترمذى قول . كيف ؟ وقد مات الثورى قبل أن يولد سوار هذا بعشرين سنة ، وإنما قال سفيان هذا فى سوار ابن عبد الله بن قدامة وهو جدُّ شيخ الترمذى فلهذا كان غلطه فاحشاً .

ونقل الزيلعى فى « نصب الراية » (١٣٥/١) عن ابن دقيق العيد أنه قال فى « الإمام » : « هذا وهم فاحش ، فإن سواراً هذا - شيخ الترمذى - هو : سوار بن عبد الله بن سوار بن عبد الله بن قدامة ، مات سنة خمس وأربعين ومائتين وروى عنه أبو داود والنسائى وخلق ، وقال النسائى : ثقة وذكره ابن حبان فى « الثقات » وسوار الذى جرحه سفيان هو : سوار بن عبد الله بن قدامة متقدم الطبقة . اهـ وأخذ صاحب « التنقيح » هذا الكلام برمته فقله فى « كتابه » متعباً على ابن الجوزى من غير أن يعزوه لقائله اهـ .

* قُلْتُ : وفى كلام الزيلعى - رحمه الله - نظرٌ من وجهين :

* الأول : أن لفظ ابن دقيق العيد فيه اختلاف عما نقله الزيلعى عنه .

فقد قال فى « الإمام » (ج ١/ق ٢/٥٦) :

« وأما ما اعترض به أبو الفرج ابن الجوزى على هذا الحديث وقد رواه من جهة الترمذى عن « سوار بن عبد الله العنبرى » عن المعتمر ، فأجاب بأن « سوار » قال سفيان الثورى : ليس بشيء ، فهذا الذى اعترض به أبو الفرج ليس بشيء ، لأن « سوار » الذى قال فيه سفيان هذا غير « سوار » الذى روى عنه الترمذى ، ذلك « سوار بن عبد الله بن قدامة » متقدم فى الطبقة ، وشيخ الترمذى مات سنة خمس وأربعين ومائتين فيما قيل اهـ .

.....

= سليمان ، سمعتُ أيوب يحدث عن محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة مرفوعاً : « يُغسلُ الإناءُ إذا ولغ فيه الكلبُ سبعَ مرَّاتٍ - أولاهنَّ أو أخراهن بالتراب - ، وإذا ولغت فيه الهرةُ غُسلَ مرةً » .
وقال : « هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ »^(١) .

وأخرجه الطحاوئى فى « المشكل » (٢٦٧/٣ - ٢٦٨) من طريق سوار ابن عبد الله شيخ الترمذى - لكنه قال فيه : « أولاهنَّ بالتراب » ولم يشك . وكذا رواه المقدمى ، عن المعتمر .
أخرجه الطحاوئى فى « شرح المعانى » (٢١/١) مع الزيادة . =

= * الثانى : أن كلام ابن عبد الهادى فى « التنقيح » يختلف عما ذكره ابن دقيق العيد .
فقال فى « التنقيح » (ق ١/٢١) :

« وتضعيف المؤلف - يعنى ابن الجوزى - للطريق الأولى بأن سفيان قال فى « سوار » ليس بشيء ، وهم فاحشٌ ، وأما قول سفيان إنما هو فى جدِّ شيخ الترمذى ، وشيخ الترمذى هو « سوار بن عبد الله بن سوار بن عبد الله التميمى العنبرى أبو عبد الله البصرى القاضى ابن القاضى ابن القاضى ، روى عنه يحيى القطان وجماعة ، وروى عنه أبو داود ، والترمذى والنسائى وخلق . قال أحمد بن حنبل : « ما بلغنى عنه إلا خيراً » وقال النسائى : « ثقة » وذكره ابن حبان فى « كتاب الثقات » .

* قُلْتُ : وبمقارنة كلام ابن عبد الهادى مع كلام ابن دقيق العيد لا يظهر تشابه ، فكيف يُقال : نقله برمته !؟

ثم أعلم أن هذا الكلام لم يُذكر فى الجزء الأول المطبوع من « تنقيح التحقيق » ، فلا أدرى كيف حدث هذا ؟

(١) وقال الزوار فى « البحر الزخار » (ج ٢/ ق ١/٢٦٥) : « ورواه عن أيوب المعتمر ، وزاد قصة الهر ورفع ، وغير المعتمر يجعل غسل الهر مرة من قول أبي هريرة ، على أن قررة قد أسنده » اهـ .

.....
= فأخشى أن يكون هذا من المعتمر بن سليمان ، فهو وإن كان ثقةً لكن قال فيه ابنُ خراشٍ :

« صدوق يخطيء إذا حدّث من حفظه ، وإذا حدّث من كتابه فهو ثقةٌ » .

ورواية « أولاهنَّ » أرجح لما يأتي .

وقد اختلف فيه .

فرواه مسدد بن مسرهد ، حدثنا المعتمر ، عن أيوب به موقوفاً .

أخرجه أبو داود (٧٢) .

وتابعه محمد بن عبيد ، ثنا حماد بن زيد ، عن أيوب به موقوفاً .

أخرجه أبو داود ، والدارقطني (٦٤/١) وقال :

« صحيحٌ موقوفٌ » .

ولا خلاف بين الروایتين ، وكان أيوب يُمسك عن رفع الحديث أحياناً

كما يأتي .

وقد رواه على الشكِّ أيضاً سفيان بن عيينة ، عن أيوب .

أخرجه الشافعي في « المسند » (ص - ٨) ، وفي « الأم » (٦/١) ،

والحميدي (٩٦٨) ، وأبو عوانة (٢٠٨/١) ، والبيهقي (٢٤١/١) ،

وأبو نعيم في « الحلية » (١٥٨/٩) ، والبغوي في « شرح السنة » (٧٣/٢) -

(٧٤) بلفظ : « أولاهنَّ أو أخراهنَّ بالتراب » .

ووقع عند الحميدي .

« أو إحداهن » بالحاء المهملة والذال .

ولكن رواه بغير شكِّ بلفظ : « أولاهنَّ » جماعةٌ آخرون عن أيوب =

= السخيتاني ، منهم :

أ - معمر بن راشد .

أخرجه عبد الرزاق (ج ١/ رقم ٣٣١) ، وأحمد (٢/٢٦٥) والبخاري (ج ٢/ ق ١/٢٦٥) ، وأبو عوانة (١/٢٠٨) . وسنده صحيح على شرطهما .

ولكن ليس في رواية أحمد ذكرٌ للتراب أصلاً ! وأرجح أن هذا هو لفظ هشام بن حسان ، عن ابن سيرين . لأن الإمام أحمد ذكر الطريقتين معاً بلفظ واحد ، لا أن رواية معمر ليس فيها ذكرٌ للتراب . والله أعلم .

ب - سعيد بن أبي عروبة .

أخرجه أحمد (٢/٤٨٩) قال : ثنا محمد بن جعفر قال : وسئل عن الإناء يبلغ فيه الكلب قال : ثنا سعيد إلخ .

وأخرجه البخاري (ج ٢/ ق ١/٢٦٥ ، ٢) حدثنا محمد بن الوليد القرشي نا محمد بن جعفر به .

ج - ابن عُليّة ، عن أيوب ، ولكنه أوقفه .

أخرجه أبو عبيد في « كتاب الطهور » (ق ١/٢٦) ثنا إسماعيل بن إبراهيم يعني ابن عليّة . وقال :

« والذي عندنا أنه مرفوعٌ ، ولكن أيوب كان ربما أمسك عن الرفع » .
* قُلْتُ : فرواية « أولاهنَّ » ترجح لتتابع الثقات عليها .

٣ - الأوزاعي ، عن ابن سيرين .

أخرجه الدارقطني (١/٦٤) ، والبيهقي (١/٢٤٠) وفي « السنن =

.....
= الصغرى « (١٧٥) من طريق بشر بن بكر ، نا الأوزاعي ، عن ابن سيرين
به وفيه :

« أولاهنَّ بالتراب » .

قال الدارقطني :

« الأوزاعي دخل على ابن سيرين في مرضه ، ولم يسمع منه » .

وقال ابن حبان في « الثقات » (٦٣/٧) :

« قد روى عن ابن سيرين نسخة ، رواها عنه بشر بن بكر التنيسي ،

ولم يسمع الأوزاعي من ابن سيرين شيئاً » .

٤ - قتادة ، عن ابن سيرين .

أخرجه الدارقطني (٦٤/١) والبخاري (ج ٢/٢٧١/٢) ، وابن عدى في

« الكامل » (٦٣٠/٢ - ٦٣١) من طريق الحكم بن عبد الملك ، عن قتادة ،

عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة مرفوعاً : « إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم ،

فليغسله سبع مرات ، والسابعة بالتراب » .

قال ابن عدى :

« لا أعلم يرويه عن قتادة غير الحكم » .

* قُلْتُ : والحكم ضعيف ، ولكن لم يتفرد به كما قال ابن عدى . بل

تابعه أبان بن يزيد العطار ، حدثنا قتادة ، أن محمد بن سيرين حدثه ، عن

أبي هريرة مرفوعاً فذكره .

أخرجه أبو داود (٧٣) والبخاري (ج ٢/ ق ٢٧١/٢) ، والدارقطني

(٦٤/١) ، والبيهقي (٢٤١/١) من طريق موسى بن إسماعيل ، عن أبان .

قال الدارقطني :

.....
= « صحيح » .

وأبان بن يزيد العطار ثقة حجة .

وتابعهما خليل بن دعلج ، عن قتادة .

أخرجه البزار (ج ٢ / ق ٢٧١ / ٢) .

وتابعهم سعيد بن بشير ، عن قتادة بسنده سواء .

لكن قال فيه : « الأولى بالتراب » .

أخرجه البزار والدارقطني وقال :

« صحيح »^(١) .

* قُلْتُ : ومقصود الدارقطني - والله أعلم - أن هذه اللفظة صحيحة

من وجوه آخر ، وإلا فسعيد بن بشير ضعيف خاصة في قتادة ، ولكنه لم يتفرد به .

فتابعه سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة

مرفوعاً : « إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم ، فليغسله سبع مرّات ، أولاهنّ بالتراب » .

أخرجه المصنّف (١/١٧٧ - ١٧٨) ويأتي برقم (٣٣٩) من طريق عبدة

ابن سليمان ، عن سعيد بن أبي عروبة .

وقد خولف عبدة في إسناده .

خالفه خالد بن يحيى اللخالي ، فرواه عن سعيد بن أبي عروبة ، عن =

(١) وقد ذكر الدارقطني في « العلل » (ج ٣ / ق ٢٥ / ٢) أن سعيد بن بشير رواه عن قتادة ،

عن ابن المسيب عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلأ ، وقال : « ووهم فيه » يعني سعيد

ابن بشير .

= قتادة ، عن الحسن ، عن أبي هريرة مرفوعاً : « طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب ، أن يُغسل سبع مرّات ، الأولى بالتراب » .
أخرجه الدارقطني (٦٤/١) .

فجعل شيخ قتادة هو « الحسن » بدل « ابن سيرين » .
ورواية عبدة بن سليمان أرجح من غير شك ، لأمرين :
* الأول : المتابعات السابقة .

* الثاني : أنه أثبت الناس في سعيد بن أبي عروبة .

أما خالد بن يحيى ، فذكره ابن عدى في « الكامل » (٨٨٢/٣) وقال :
« ولخالد هذا غير ما ذكرت من الحديث إفرادات وغرائب عمن يُحدّث عنه ، وليس بالكثير ، وأرجو أنه لا بأس به ، لأنى لم أر في حديثه متناً منكراً » اهـ .

وقال الذهبي في « الميزان » .

« صويلح » .

فمثله يقبل حديثه بشرط عدم المخالف ، ويبدو أن غالب أخطائه في الأسانيد ، كما يرمى إليه كلام ابن عدى .

ومما يدل على اضطراب خالد بن يحيى في إسناده أنه رواه أيضاً عن يونس ابن عبيد ، عن الحسن ، عن أبي هريرة به .

وسياتى قريباً إن شاء الله تعالى .

فالصواب رواية عبدة بن سليمان ، لاسيما وقد توبع .

تابعه عبد الوهاب بن عطاء ، عن سعيد به ، إلا أنه قال : « أولاهها

= أو السابعة بالتراب » والشك من سعيد .

.....

= أخرجه الطحاوئى فى « شرح المعانى » (٢١/١) .
ورواية عبدة أرجح فى نظرى ، لتثبته فى سعيد بن أبى عروبة والله أعلم .
ورواه عبد الأعلى ، عن سعيد بن أبى عروبة به إلا أنه قال : « آخره
بالتراب » .

أخرجه البزار (ج ٢/ ق ٢٧١/٢) حدثنا محمد بن المثنى وعمرو بن عيسى
الضبعى قالا : نا عبد الأعلى .

وقد اختلف على قتادة فيه .
فرواه سعيد بن أبى عروبة ، وأبان بن يزيد العطار ، وسعيد بن بشر ،
والحكيم بن عبد الملك ، عن قتادة ، عن ابن سيرين ، عن أبى هريرة .
وخالفهم هشام الدستوائى ، فرواه عن قتادة ، عن خلاص ، عن
أبى رافع ، عن أبى هريرة مرفوعاً وفيه :
« أولاهنَّ بالتراب » .

أخرجه المصنّف ويأتى برقم (٣٣٨) ، والدارقطنى (٦٥/١) ، والبيهقى
(٢٤١/١) .

* قُلْتُ : وهشام الدستوائى من أثبت الناس فى قتادة ، فكأن قتادة كان
يرويه على الوجهين . والله أعلم .

ولذلك قال الدارقطنى :

« صحيح » .

أمّا البيهقى - رحمه الله - فقال :

« هذا حديثٌ غريبٌ إن كان حفظه معاذٌ ، فهو حسنٌ » اهـ .

فكأنه أعلمه ، ولا وجه لاستغرابه فيما يظهر لى ، وقد صحَّحه =

== الدار فطنى كما مرَّ آنفاً . والله أعلم .

٥ - يونس بن عبيد ، عن ابن سيرين .

أخرجه البزار (ج ٢ / ق ١/٢٦٨) والطبرانى فى « الأوسط » (ج ٢ / رقم ١٣٤٨) ، وابن أبى شريح فى « جزء يبيى » (رقم ١٥) ، والذهبى فى « تذكرة الحفاظ » (٧٧٧/٢) من طريقين عن محمد بن بشار ، حدثنا إبراهيم بن صدقة ، عن يونس بن عبيد به ، وفيه :

« أولاهنَّ بالتراب » وعند البزار : « أولاهنَّ أو أخراهنَّ » .

قال البزار :

« وهذا الحديث رواه بُندار هكذا ، ورواه غيره عن يونس عن الحسن عن أبى هريرة ، وعن هشام عن محمد ، عن أبى هريرة ، ولا نعلم رواه عن يونس إلا إبراهيم بن صدقة » اهـ .

« لم يرو هذا الحديث عن يونس إلا إبراهيم ، تفرد به بُندار » .

* قُلْتُ : كلهم ثقات ، إلا إبراهيم هذا .

فقال أبو حاتم :

« شيخٌ » .

وقال ابنُ الجنيّد :

« محله الصدقُ » .

فالسندُ جيّدٌ ، والحمد لله على التوفيق .

وقد خولف إبراهيم بن صدقة فيه .

خالفه خالد بن يحيى الهلالى ، فرواه عن يونس بن عبيد ، عن الحسن ،

عن أبى هريرة مرفوعاً به .

.....
= أخرجه الدارقطني في « سننه » (٦٤/١) ، وفي « حديث أبي الطاهر
الذهلي » رقم (٩٨) .

وقد مرّ الكلام في خالد بن يحيى .
ورواية إبراهيم بن صدقة أشبهه . والله أعلم .

٦ - قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ ، عن ابن سيرين .

أخرجه ابن المقرئ في « معجمه » (ق ٢/٥) ، والطحاوي في « المشكل »
(٢٦٧/٣) ، وفي « الشرح » (١٩/١ ، ٢١) ، والدارقطني (٦٤/١) ،
والحاكم (١٦٠/١) وابن حزم في « المحلى » (١١٧/١) وابن الجوزي في
« التحقيق » (٤٥/١ - ٦٧/٤٦) من طريق الضحاك بن مخلد أبي عاصم
النبيل ، عن قرة بن خالد بلفظ :

« طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يُغسل سبع مرّاتٍ ، الأولى
بالتراب ، والهرة مثل ذلك » .

قال الدارقطني :

« هذا صحيح » .

وقال الطحاوي : « وهذا حديث متصل الإسناد » .

وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد على شرط الشيخين ... وإنما تفرد به أبو عاصم وهو

حجة » اهـ .

٧ - عبد الله بن عون ، عن ابن سيرين .

أخرجه ابن عدي (٧٩٩/٢) وابن شاهين في « الناسخ والمنسوخ » (ج ٢/
ق ٢/٢٠) ، والخطيب في « تاريخه » (١٠٩/١١) والسِّيَاقُ له من طريق =

.....
= حفص بن واقد ، حدثنا ابن عون به بلفظ : « طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلبُ سبع مرات ، أولاهنَّ بالتراب ، والهَرُّ مرَّةً » .
وذكرُ « التراب » و « الهَرُّ » لم يقع في رواية ابن عدى .
قال ابنُ عدى :

« وهذه الأحاديث - وهذا منها - أنكرُ ما رأيتُ لحفص بن واقد ...
وحديث ابن عون ، لا يرويه عنه غير حفص بن واقد ... ولم أر لحفص أنكر من هذه الأحاديث » .

٨ - سالمُ الخياط ، عن ابن سيرين .

أخرجه الطبراني في « الأوسط » (ج ١/ رقم ٩٥٠) قال : حدثنا أحمدُ ،
قال : حدثنا عمرو ، قال : حدثنا زهيرُ بن محمد ، عن سالم الخياط ، قال :
سمعتُ ابن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً فذكره وفيه :
« أولها بالتراب » .

* قُلْتُ : وشيخ الطبراني هو أحمد بن يحيى الحلواني وثقه غيرُ واحدٍ كما
في « تاريخ بغداد » (٢١٢/٥ - ٢١٣) .

وعمره هو ابن أبي سلمة التنيسي ، وهو صدوقٌ ولكن وقعت منه أوهَامٌ
في حديثه ، لاسيما عن زهير بن محمد .

وانظر ما مضى من الجزء الأول (ص ٢٨) من هذا الكتاب .

٩ - حبيبُ بنُ الشهيد ، عن ابن سيرين .

ذكره أبو داود في « سننه » (٧١) ، وابنُ عبد البر في « التمهيد »
= (٢٦٥/١٨) وفيه : « أولاهنَّ بالتراب » .

.....
= ١٠ - عوف بن أبي جميلة ، عن ابن سيرين .

أخرجه أبو طاهر المخلص في « الفوائد » (ج ٤ / ق ١٧١ / ١) من طريق
أبي زيد النحوي ، ثنا عوف بسنده سواء وفيه :
« أولاهن بالتراب » .

وهذا سندٌ صحيحٌ .

وأبو زيد النحوي هو سعيد بن أوس بن ثابت .
وثقه صالح جزرة ، وقال أبو حاتم : « صدوق » .

١١ - مُجاعةُ بنُ الزبير ، عن ابن سيرين .

أخرجه ابنُ عدي (٦ / ٢٤٢٠) .

ومُجاعةُ قال فيه أحمدُ : « لم يكن به بأسٌ في نفسه » .
وضَعفه الدارقطني . فِيمَشَى حديثه في المتابعات .

١٢ - عمران بن خالد ، عن ابن سيرين .

أخرجه البزار (ج ٢ / ق ٢٧٤ / ١) قال : حدثنا بشر بن معاذ العقدي ،

نا عمران بن خالد ، عن محمد بن سيرين به مرفوعاً ولم يذكر « التراب » .

* قُلْتُ : ورجاله ثقات إلا عمران بن خالد الخزاعي .

فقد ضَعَفه أبو حاتم - كما في « الجرح والتعديل » (٣ / ٢٩٧) .

وقال ابنُ جِبَّان :

« لا يجوزُ الاحتجاجُ به » .

* ثانياً : همَّامُ بنُ منبِه ، عن أبي هريرة .

أخرجه مسلمٌ (٩٢ / ٢٧٩) ، وأبو عوانة (١ / ٢٠٨) ، وأحمدُ =

.....
= على شرط الشيخين ، قال :
« وفي صحته نظر ، فإن فليحاً هذا وإن كان من رجال الشيخين ، ففيه
كلام كثير » اهـ .

والصوابُ ما ذكره شيخنا نفسه في « الصحيحة » (٥٩) فقال عن فليح :
« وهو مختلف فيه ، وقد ضعفه جماعة ومشأه بعضهم ، واحتج به
الشيخان في « صحيحهما » والراجح عندنا أنه صدوقٌ في نفسه ، وأنه
يخطئ أحياناً ، فمثله حسن الحديث إن شاء الله ، إذا لم يتبين خطؤه » اهـ .

* * *

* رابعاً : عبيد مولى حنين ، عن أبي هريرة .
أخرجه أحمد (٣٩٨/٢) قال : ثنا سليمان ، ثنا إسماعيل ، أنا عتبة بن
مسلم مولى بنى تميم ، عن عبيد بن حنين مولى بنى رزيق به .
وهذا سندٌ قوى .

وسليمان هو ابن داود ، أبو أيوب الهاشمي وهو ثقة .
وإسماعيل هو ابن جعفر بن أبي كثير المدني .
وعتبة بن مسلم . أخرج له البخاري ، ووثقه ابن حبان .

* * *

* خامساً : عبد الرحمن بن أبي كريمة ، عن أبي هريرة .
أخرجه أبو عبيد في « كتاب الطهور » (ق ١/٢٦) ، وأبو طاهر المخلص
في « الفوائد » (ج ٤/ ق ٢/١٥٩) ، والذهبي في « تذكرة الحفاظ »
(٧١٧/٢) من طريق محمد بن سليمان لوين ، نا الوليد بن أبي ثور ، عن
السدي ، عن أبيه ، عن أبي هريرة مرفوعاً به .
=

= وتابعه محمد بن بكار ، ثنا الوليد بن أنى ثور به .
أخرجه ابنُ عدىّ فى « الكامل » (٢٥٣٨/٧) وقال :
« وهذا عن السدى ، لا يرويه غير الوليد » .
* قُلْتُ : وهو ضعيفٌ ، بل لعلهُ واهٍ . .

فقد كذبه محمد بن عبد الله بن نمير ، وقال أبو زرعة :
« فى حديثه وهاء » . وقال ابنُ معين : « ليس بشيء » .
وقال أبو حاتم : « يكتب حديثهُ ، ولا يحتجُّ به » .
وعبد الرحمن بن أبى كريمة والد السدى مجهول الحال .
لذا قال الذهبى : « هذا إسنادٌ غريبٌ عالٍ » .

* * *

* سادساً : الحارثُ بن عبد الرحمن ، عن عمِّه ، عن أبى هريرة .
أخرجه أبو يعلى (ج ١٢ / رقم ٦٦٧٨) قال : حدثنا محمد بن عباد المكى ،
حدثنا حاتم ، عن الحارث بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبى ذباب ، عن عمه ،
عن أبى هريرة مرفوعاً : « إذا ولغ الكلب ... الحديث » .
وهذا سندٌ لا بأس به فى المتابعات .
وعمُّ الحارث بن عبد الرحمن بن أبى ذباب ، فقد اختلف فى اسمه فقيل :
« الحارث » وقيل : « عياض » ، وبه ذكره الحافظُ فى « الإصابة » (ج ٥/
رقم ٦١٣٢) وقال :

« ذكره ابن مندة فى « الصحابة » .
وذكره أيضاً ابن الأثير فى « أسد الغابة » (١٦٤/٤) وأفاد أن أبى نعم =

.....
= ذكره في « الصحابة » والله أعلم .

* * *

* سابعاً : أبو سلمة بن عبد الرحمن ، عنه .
ويأتي برقم (٦٥) .

* * *

* ثامناً : ثابت مولى عبد الرحمن بن زيد ، عنه .
ويأتي في الحديث القادم .

* * *

* تاسعاً وعاشراً : أبو صالح وأبو رزين ، عنه .
ويأتي برقم (٦٦) .

* * *

* حادى عشر . عقبة بن أبى الحسناء اليماني^(١) ، عنه .

ذكره الدارقطنى في « العلل » (ج ٣/ ق ٢/٢٥) وقد يكون الراوى عنه هو فرقد السبخى ، فإن كان كذلك فهو ضعيف ، ولكن وقع في « كتاب ابن أبى حاتم » أنه فرقد بن الحجاج ، وترجم له (٨٢/٢/٣) وقال : « روى =

(١) ترجمه البخارى في « الكبير » (٤٣٢/٢/٣) ، وابن أبى حاتم (٣٠٩/١/٣ - ٣١٠) وابن حبان في « الثقات » (٢٢٥/٥) . ونقل ابن أبى حاتم عن أبيه أنه قال : « شيخ » .
وعقبة هذا لم يذكره المزنى في « التهذيب » ضمن الرواة عن أبى هريرة فيستدرك عليه .
ولست أقصد بالاستدراك أنه قصر ، فلست أظن أنه قصد الاستقصاء .

.....

= عن عقبة بن أبي الحسنا ... سألت أبي عنه فقال : شيخٌ .
وكذا ترجمه البخارى (١٣١/١/٤) ، وابن حبان (٣٢٢/٧) وأثبتوا
روايته عن عقبة بن أبي الحسنا .

* * *

* ثانى عشر : يحيى بن سيرين عنه .
أخرجه البزار - كما فى « تقريب الأسانيد » (١٣١/٢ - الطرح)
للعراق ، ويأتى لفظه فى التبيه الثالث إن شاء الله تعالى .

* * *

* ثالث عشر : عطاء بن يسار ، عنه .
أخرجه الطبرائى فى « الأوسط » (ج ١/ ق ١/٢١٧ ، ق ٢/٣٠٥) من
طريقين عن إسماعيل بن عياش ، قال : نا إبراهيم بن محمد ، عن صفوان بن
سليم ، عن عطاء بن يسار ، عن أبى هريرة مرفوعاً : « إذا ولغ الكلب فى
إناء أحدكم فلا يجعل فيه شيئاً حتى يغسله سبع مرات » .
وقال :

« لم يرو هذا الحديث عن صفوان بن سليم إلا إبراهيم بن محمد تفرد به
إسماعيل بن عياش » .

* قلت : وهذا سندٌ واهٍ جداً .
وإبراهيم بن محمد هو ابن أبى يحيى الأسلمى ، كذّبه غير واحدٍ من أهل
المدينة منهم مالكٌ ، وتركه آخرون .

وإسماعيل بن عياش إذا حدّث عن المدنيين جاء بالمناكير ولكن العلة =

.....
= الأولى أقوى . والله الموفق .

* قُلْتُ : كُلُّ هَؤُلَاءِ التَّابِعِينَ رَوَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، فَاتَّفَقُوا عَلَى أَنْ يُغْسَلَ مِنْ وَلُوغِ الْكَلْبِ سَبْعَ مَرَّاتٍ .

وخالفهم عطاء بن أبي رباح ، فرواه عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ : « إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليهرقه ، وليغسله ثلاث مرّات » .

أخرجه ابنُ عدّي في « الكامل » (٧٧٦/٢) ، وعنه الجوزقاني في « الأباطيل » (ج ١ / رقم ٣٥٤) ، وابنُ الجوزي في « الواهيات » (١/٣٢٢ - ٣٢٣) من طريق الحسين بن عليّ الكراييسي ، ثنا إسحق الأزرق ، ثنا عبد الملك بن أبي سليمان ، عن عطاء به .

قال ابنُ عدّي :

« هذا لا يرويه غير الكراييسي مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلّم ، وعلى ما ذكر في متنه من الإهراق والغسل ثلاث مرّات » .

وقال الجوزقاني :

« هذا حديثٌ منكرٌ ، لم يرفعه عن إسحق الأزرق غير الكراييسي بهذا الإسناد ، وهو ضعيفٌ لا يُحتجُّ به ، والأصلُ في هذا الحديث موقوفٌ » .

وقال ابنُ الجوزي :

« هذا حديثٌ لا يصحُّ ، لم يرفعه عن إسحق غير الكراييسي ، وهو ممن لا يُحتجُّ بحديثه ، وأصل هذا الحديث أنه موقوفٌ » اهـ .

* قُلْتُ : وَقَدْ أَخْطَأَ الْكِرَائِيْسِيُّ فِي رَفْعِهِ كَمَا قَالَ هَؤُلَاءِ الْحِفَازُ .

وخالفه سعدانُ بنُ نصرٍ ، فرواه عن إسحق الأزرق بسنده موقوفاً =

= على أبي هريرة .

أخرجه الدارقطني (٦٦/١) وقال :

« هذا موقوف ، ولم يروه هكذا غير عبد الملك عن عطاء » .
وسعدان بن نصر ، ذكره ابن حبان في « الثقات » (٣٠٥/٨) وقال
أبو حاتم وابنه : « صدوق » - كما في « الجرح والتعديل » (٢٩٠/١/٢ - ٢٩١) .
وتابعه عمر بن شبة ، ثنا إسحق الأزرق بإسناده نحوه موقوف .
أخرجه ابن عدني أيضاً وقال : « لا أدري ذكر فيه الإهراق والغسل ثلاث
مرات أم لا » .

وقد ذكر الجوزقاني في « الأباطل » (٣٦٦/١) أن عمر بن شبة رواه عن
إسحق الأزرق بإسناده موقوفاً ، ولم يذكر عنه : « فليرقه » ولا ذكر
« فليغسله ثلاثاً » .

وقد توبع إسحق الأزرق به موقوفاً .

تابعه أسباط بن محمد ، عن عبد الملك به .

أخرجه الدارقطني (٦٦/١) . وأسباط ثقة ، تكلموا في حديثه عن

الثوري ، وليس هذا منه .

وتابعه عبد السلام بن حرب ، عن عبد الملك به .

أخرجه الطحاوي في « الشرح » (٢٣/١) .

لكن قال ابن حزم في « المحلى » (١١٤/١) :

« إنما روى ذلك الخبر الساقط عبد السلام بن حرب وهو ضعيف » .

* قُلْتُ : وهذا من ابن حزم رحمه الله تخديش في الرُخام كما يقول هو

لخصومه ، لأمرين :

.....
* الأول : أن عبد السلام ثقة .

قال أبو حاتم :

« ثقة صدوق » .

وناهيك بمثل هذا من أبي حاتم مع تعنته ، وأنه ممن يغمز الراوى بالغلطة والغلطتين^(١) .

وقال الترمذى :

« ثقة حافظ » .

وقال العجلى :

« ثقة ثبت » .

وقال الدارقطنى :

« ثقة حجة » .

ووثقه ابن معين ، وقال هو والنسائى :

« ليس به بأس » زاد ابن معين : « يكتب حديثه » .

وقال ابن سعد :

« كان به ضعف فى الحديث » .

وقال يعقوب بن شيبه :

« ثقة فى حديثه لين » .

وقال العجلى :

(١) قال الذهبى فى « سير النبلاء » (٢٦٠/١٣) :

« إذا وثق أبو حاتم رجلاً فتمسك بقوله ، فإنه لا يوثق إلا رجلاً صحيح الحديث » اهـ .

.....

= « ... والبغداديون يستنكرون بعض حديثه ، والكوفيون أعلمُ به » .

* قُلْتُ : فهذا ما قيل في عبد السلام بن حرب ، وجانب المعدلين أقوى بلا ريب ، لأن الجرح مبهم غير مفسر في كلام أغلبهم ، ولم يأخذ عليه البغداديون شيئاً ذا بال ، والكوفيون أعلمُ به كما قال العجلئي وعبد السلام كوفئي ، وقد قال ابن معين - كما في « السير » (٣٣٦/٨) - : « ثقة ، والكوفيون يوثقونه » .

وقد عرفنا وجه استنكار من استنكر عليه بعض حديثه .

ففي « سير النبلاء » (٣٣٦/٨) للذهبي :

« قال علي بن المديني : وقد كنت أستنكر بعض حديثه ، حتى نظرتُ في حديث من يكثرُ عنه ، فإذا حديثه مقاربٌ عن مغيرة والناس ، وذلك أنه كان عسراً ، فكانوا يجمعون غرائب في مكان ، فكنتُ أنظرُ إليها مجموعة فاستنكرها » اهـ .

فظهر أن الاستنكار وقع بسبب جمع الغرائب كلها في مكان واحد ، والغرائب تكثر فيها المناكير ، وقد كانوا يجمعونها للمذاكرة والإغراب ونحو ذلك ، والله أعلم .

* الثاني : أن عبد السلام لم يتفرّد به ، فقد توبع .

تابعه إسحاق الأزرق وأسياط بن محمد فيما مضى .

وتابعه أيضاً ابن فضيل ، عن عبد الملك به .

أخرجه الدارقطني (٦٦/١) .

وإنما أعلل بعض الحفاظ هذا الحديث بتفرّد عبد الملك بن أبي سليمان .

قال البيهقي في « كتاب المعرفة » - كما في « نصب الراية » (١٣١/١) - : =

« تفرد به عبدُ الملك من بين أصحاب عطاء ، ثمَّ عطاء من بين أصحاب أبي هريرة . والحفاظ الثقات من أصحاب عطاء ، وأصحاب أبي هريرة يروونه : « سبع مرَّاتٍ » ، وعبد الملك لا يقبلُ منه ما يخالفُ الثقات ، ومخالفته أهل الحفظ والثقة - في بعض رواياته - تركه شعبة بنُ الحجاج ، ولم يحتج به البخاريُّ في « صحيحه » وقد اختلف عليه في هذا الحديث ، فمنهم من يرويه عنه مرفوعاً ، ومنهم من يرويه من قول أبي هريرة ، ومنهم من يرويه عنه من فعله . ثم قال : وقد اعتمد الطحاوي على الرواية الموقوفة في نسخ حديث « السبع » ، وأنَّ أبا هريرة لا يخالف النبيَّ صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عنه ، وكيف يجوز ترك رواية الحفاظ الأثبات من أوجه كثيرة لا يكونُ مثلها غلطاً برواية واحدٍ قد عرف بمخالفة الحفاظ في بعض أحاديثه » اهـ .

* قُلْتُ : وقد ثبت فيما مضى أن أبا هريرة أفتى بالغسل سبعا بإسناد كالشمس في رابعة النهار ، ولا شك أن قول أبي هريرة الموافق للسنة أولى من قوله المخالف لها .

وقد قال الحافظُ في « الفتح » (٢٧٧/١) :

« قد ثبت أنه - يعني أبا هريرة - أفتى بالغسل سبعا ، ورواية من روى عنه موافقة فُتياه لروايته أرجح من رواية من روى عنه مخالفتها من حيث الإسناد ومن حيث النظر . أمَّا النظر فظاهرٌ ، وأما الإسناد فالموافق وردت من رواية حماد بن زيد ، عن أيوب ، عن ابن سيرين ، عنه .

وهذا من أصحِّ الأسانيد ، وأما المخالفة فمن رواية عبد الملك بن أبي سليمان ، عن عطاء ، عنه . وهو دون الأول في القوة بكثيرٍ » اهـ . =

.....
= فتعقبه البدرُ العيني في « العمدة » (٤١/٣) بقوله :
« أجيب بأن قوله : « ثبت أن أبا هريرة أفتى بالغسل سبعا » يحتاج إلى
البيان ، ومجرد الدعوى لا تُسمع ، ولئن سلمنا ذلك فقد يحتمل أن يكون
فتواه بالسبع قبل ظهور النسخ عنده ، فلما ظهر أفتى بالثلاث . وأما دعوى
الرجحان فغير صحيحة لا من حيث النظر ولا من حيث قوة الإسناد ، لأن
رجال كلِّ منهما رجالُ الصحيح كما بيَّناه عن قريب » اهـ .

* قُلْتُ : وجوابُ البدر العيني ضعيفٌ متهافت ، وكذلك هو في غالب
ما تعقب به الحافظ ابن حجر رحمهما الله تعالى كما ظهر لي بجلاءٍ أثناء تصنيفي
لكتاب « صفو الكدر في المحاكمة بين العيني وابن حجر » .
وبيأته من وجوه :

* الأول : قال العيني : إن قول الحافظ : ثبت أن أبا هريرة أفتى بالغسل
سبعا يحتاج إلى دليل : وهذا عجبٌ ، فقد ذكر الحافظ الإسناد إلى
أبي هريرة ، وهو : حماد بن زيد ، عن أيوب ، عن ابن سيرين ، عن
أبي هريرة .

وقد أخرجه أبو داود والدارقطني من طريقين عن حماد بن زيد به .
وقال الدارقطني :
« صحيحٌ موقوفٌ » .

ورواه المعتمرُ بنُ سليمان ، عن أيوب . وكذا ابن علية عن أيوب أخرج
الأول أبو داود ، والثاني أبو عبيد في « كتاب الطهور » وقد مضى ذكر ذلك
كله .

فهل يُقال بعد ذلك : إن قوله « ثبت » يحتاج إلى دليل !!؟ =

.....
= * الثاني : قول العيني : « ولكن سلمنا ذلك فقد يحتمل أن يكون فتواه ...
إلخ » .

فكان الواجب عليه أن لا يلجأ إلى الاحتمال هنا ، لا سيما وقد قال
العلماء : إن النسخ لا يثبت بالاحتمال ، ولو عكس عليه خصمه هذا الاحتمال
باحتمال مغاير لما قدر على الرد .

والعجيب أن العيني ذكر بعد ذلك قول الحافظ : « وتعقب بأن الأمر
بقتلها - يعني الكلاب - كان في أوائل الهجرة ... » .

فقال العيني (٤٢/٣) :

« أجيب بأن كون الأمر بقتل الكلاب في أوائل الهجرة يحتاج إلى دليل
قطعي » .

فهذا الجواب يلزم العيني أيضاً .

* الثالث : أمّا قوله : « لأن رجال كل منهما رجال الصحيح » .
فالجواب أن رجال « الصحيح » ليسوا على درجة واحدة من القوة ، بل
هناك تفاوت بينهم في الحفظ والثقة ، فلا يُعقل أن نسوي بينهم لمجرد أن لهم
رواية ، في « الصحيح » ولذا فجواب البدر العيني غير ناهض .
وسياتى شيء من أجوبة البدر مع الرد عليها تريباً إن شاء الله .

* * *

قال الترمذی :

« وفي الباب عن عبد الله بن المغفل » .

* قُلْتُ : سياتى تخريجُه برقم (٦٧) .

= وفي الباب أيضاً مما لم يذكره الترمذی :

* أولاً : حديث علي بن أبي طالب ، رضي الله عنه .

أخرجه الطبرانی في الأوسط (ج ٢ / ق ١/٢٠٠) والدارقطنی في « السنن » (٦٥/١) ، وفي « المؤلف والمختلف » (٨٣٠/٢) ، وابن الجوزی في « التحقيق » (٥٧/٣٩/١) من طريق الجارود بن يزيد ، عن إسرائيل ، عن أبي إسحاق ، عن هبيرة ، عن علي مرفوعاً : « إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات ، إحداهن بالبطحاء » .

قال الطبرانی : « لم يرو هذا الحديث عن أبي إسحاق إلا الجارود ولا يروى عن علي إلا بهذا الإسناد » اهـ .

قال الدارقطنی :

« الجارود هو ابن أبي يزيد ، متروك » .

* قلت : فيستغرب حقاً أن يقول ابن الملقن في « خلاصة البدر المنير » (ق ٢/٨) : « رواه الدارقطنی من حديث علي بإسناد حسن عندي » !!

فهل سها عن قول الدارقطنی عقب الحديث ؟
والجارود هذا تركه النسائي أيضاً .

وقال أبو داود :

« غير ثقة » .

بل كذبه أبو أسامة وأبو حاتم .

وقال الهيثمي في « المجمع » (٢٨٦/١) :

« رواه الطبرانی في « الأوسط » من طريق الجارود ، عن إسرائيل ، =

.....

= والجارود لم أعرفه !
كذا قال : وكأنته ذهولٌ منه ، أو أنه لم يفتن إليه فذكر شيخه ، ولا
يكادُ الهيئتي يفعل هذا . وإلا فقد ذكر الهيئتي في موضع آخر من « المجموع »
(٢/٢٥٩) الجارود بن يزيد وقال : « متروك » .

* * *

* ثانياً : حديثُ ابنِ عُمرَ ، رضى الله عنهما .
أخرجه ابن ماجة (٣٦٦) قال : حدثنا محمد بن يحيى ، ثنا ابنُ أبي مریم ،
أبناًنا عبید الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر ؛ قال : قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم : « إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع
مرّاتٍ »^(١) .

قال شيخنا في « الإرواء » (١/٦٢) :
« سندُه صحيحٌ » .

* قُلْتُ : كذا رواه شيخ ابن ماجة محمد بن يحيى الذهلي .
وخالفه يحيى بن أيوب العلاف ، فرواه عن سعيد بن أبي مریم ، ثنا
عبد الله بن عمر - المكبر - عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً به .
أخرجه الطبراني في « الكبير » (ج ١٢ / رقم ١٣٣٥٧) .
وتابعه علي بن سهل بن المغيرة ، حدثنا ابنُ أبي مریم ، نا عبد الله - يعنى
= المكبر - به .

(١) وهذا الحديث مما فات البوصيري فلم يذكره في زوائد ابن ماجة على الكتب الخمسة
وهو على شرطه إذ لم يخرج أحد منهم .

.....
= أخرجه ابن الأعرابي في « معجمه » (ج ١١ / ق ٢/٢٢٧) .
وعبد الله العمري - المكير - مختلف في الاحتجاج بحديثه ، بخلاف أخيه
عبيد الله فإنه ثقة حافظ .

فلا أدري من الواهم .

ولم يتفرد به الذهلي .

فرواه نصر بن علي ، حدثنا عبد الأعلى ، عن عبيد الله بن عمر -
المصغر - ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً به .

أخرجه الدارقطني في « المؤتلف » (٣/١٤٢٠) ، وعنه الخطيب^(١) في
« تاريخه » (٣٦/٤) .

وسنده صحيح ، فلعله كان يروى على الوجهين .

ثم رأيت المزي رحمه الله ذكر هذا الحديث في « تحفة الأشراف » (١٠٨/٦)

في باب « عبد الله العمري ، عن نافع ، عن ابن عمر » وعزاه إلى ابن ماجه ،
ثم قال : « وقع في بعض النسخ : « عن عبيد الله » وهو وهم » اهـ .

* قُلْتُ : ولئن قضينا بالوهم على رواية ابن ماجه ، فهل نقضى بها على
رواية الدارقطني؟؟ محل نظري .

وأخرجه ابن أبي شيبة (١٧٣/١) قال : حدثنا حماد بن خالد ، عن
العمري ، عن نافع ، عن ابن عمر موقوفاً عليه .

وأخرجه عبد الرزاق (ج ١ / رقم ٣٣٨) عن عبد الله العمري ، عن =

(١) ذكر الخطيب عقب الحديث أن أبا عبد الله الزنجاني راوى الحديث عن نصر بن علي
قال : « حضر إبراهيم بن أورمة هذا المجلس فقال : يا أبا عمرو لا تروه فليس له أصل ،
فلا أدري رواه بعد أم لا ؟! » .

= نافع ، عن ابن عمر أنه كان يكره سؤر الكلب .
والعمريُّ فيه ضعف ، ولكن تابعه أخوه عبيد الله بن عمر .
أخرجه عبد الرزاق أيضاً (٣٣٩) عن الثوري ، عن عبيد الله بمثله .

* * *

* ثالثاً : حديثُ ابنِ عَبَّاسٍ ، رضِيَ اللهُ عنهما .

أخرجه البزار (ج ١/ رقم ٢٧٨) ، والطبرانيُّ في « الكبير » (ج ١١/ رقم ١١٥٦٦) وابنُ عدى في « الكامل » (١/ ٢٣٥) من طرق عن إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة ، عن داود بن الحصين ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : « أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ولغ الكلبُ في الإناء أن يغسل سبع مرَّاتٍ » .

قال البزارُ :

« لا نعلمه يروى عن ابن عباس إلا بهذا الإسناد ... وإبراهيم مشهورٌ مدني ، وداود كذلك ، وعكرمة تُكَلِّمُ فيه ، ولا نعلم أحداً ترك حديثه إلا مالكٌ » .

وقال الهيثميُّ في « المجمع » (١/ ٢٨٧) :

« فيه إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة ، وثقه أحمدٌ واختلف في الاحتجاج به » .

* قُلْتُ : العلةُ عندي هي رواية داود بن الحصين عن عكرمة .

فقد قال ابنُ المديني : « ما روى داود عن عكرمة فمَنكَّرٌ » .

فهذا وصفٌ ثابتٌ ، أمَّا إبراهيم فقد يزول الكلام عن روايته بمتابعةٍ =

.....
= مثلاً . والله أعلم .

وقد صحَّ عن ابن عباس أنه قال :

« إذا ولغ الكلب في الإناء ، فاغسله سبع مرار ، فإنه رجسٌ ، ثم اشرب

منه وتوضاً » .

ذكره ابنُ عبد البر في « التمهيد » (٢٦٨/١٨) فقال :

« ذكر المروزي قال : أخبرنا أبو كامل ، قال : حدَّثنا أبو زرعة ، عن

أبي حمزة ، قال : سمعتُ ابن عباس يقول : فذكره » .

* * *

[تنبيهات] :

* الأوَّل :

حكى ابنُ القاسم عن مالكٍ أنه ضعَّف هذا الحديث مراراً ، وقال : هذا

الحديث ما أدري ما حقيقته !؟

ذكره ابنُ عبد البر في « التمهيد » (٢٧٠/١٨) .

قال العراقي في « طرح الثريب » (١٢٢/٢) :

« ما أدري ما وجه ضعفه ، وقد أنكر مالكٌ على أهل العراق ردَّهم

لحديث المُصرَّة ، وهو بهذا الإسناد من رواية أبي الزناد عن الأعرج ، عن

أبي هريرة . فروى ابنُ وهب^(١) ، عن مالكٍ أنه قال : وهل في هذا الإسناد

لأحدٍ مقالٌ ؟ وصدق رحمه الله . وقد قال البخاريُّ : إن هذا الإسناد =

(١) ذكر ابنُ عبد البر في « التمهيد » (٢٧٠/١٨) أنَّ مالكاً قال هذا حين بلغه أن أبا حنيفة

وغيره من أهل العراق يردون حديث المُصرَّة .

.....
= أصحُّ أسانيد أبي هريرة « اهـ .

* قُلْتُ : قد لاحظتُ أن ابن القاسم يروى عن مالكٍ أكثر أقواله المخالفة للأحاديث الثابتة ، فلا أدري كيف وقع هذا ؟ وقد علَّل بعضُ المعاصرين أن ذلك راجع إلى كون أن ابن القاسم كان صاحب رأي ، ولم يكن صاحب حديث كما قال مسلمة بن قاسم ، كذا !! ، ولا يخلو من نظير ، إلا إن كان لا ينقل نصَّ مالكٍ ، إنما ينقل فهمه . والله أعلم .

* الثاني :

قال الشيخ محمود شلتوت في « الفتاوى » (ص ٨٦ - ٨٧) :
« وقد فهم كثيرٌ من العلماء أنَّ العدد في الغسل مع الترتيب مقصودان لذاتهما ، فأوجبوا غسل الإناء سبع مرَّاتٍ ، كما أوجبوا أن تكون إحداهنَّ بالتراب ، ولكن الذى نفهمه هو الذى فهمه غيرُهُم من العلماء وهو أن المقصود من العدد مجرد الكثرة التى يتطلبها الاطمئنان على زوال أثر لعاب الكلب من الآنية ، وأن المقصود من التراب استعمال مادة مع الماء من شأنها تقوية الماء فى إزالة ذلك الأثر ، وإنما ذكر التراب فى الحديث لأنه الميسور لعامة الناس ، ولأنه كان هو المعروف فى ذلك الوقت مادةً قويةً فى التطهير ، واقتلاع ما عساه يتركه لعاب الكلب فى الإناء من جراثيم ، ومن هنا نستطيع أن نقرر الاكتفاء فى التطهير المطلوب بما عرفه العلماء بخواص الأشياء من المطهرات القوية ، وإن لم تكن تراباً ، ولا من عناصرها التراب » اهـ .

* قُلْتُ : هكذا فليكن الاجتهادُ فى مخالفة النصِّ !!

والغسل سبعاً واجبٌ ، وقد حُكى عن أبى حنيفة ، والثورى ، والليث ابن سعد أنهم قالوا : يُغسل بلا حدٍ ، ولا حُجَّة لأحدٍ مع قول النبى =

.....

= صلى الله عليه وسلم ، وإنما قالوا ذلك لأنه وقع في بعض طرق حديث
أبي هريرة : « فليغسله ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً » وقد بينا قبل ذلك أن سنده
ضعيف جداً لتفرد عبد الوهاب بن الضحاک به عن إسماعيل بن عیاش .
وكذلك حديث عطاء عن أبي هريرة موقوفاً في الغسل ثلاث مرّاتٍ ، تكلم
فيه الحفاظ على نحو ما ذكرته قبل .

ثم إن العدد لا يحتمل التأويل ، فكما أنه لا يعقل إذا سمعنا قول الله تعالى
﴿ الزانية والزانی فاجلدوا كل واحدٍ منهما مائة جلدة ﴾ (٢/٢٤) أن
نقول : المقصود ليس المائة ، بل ما تبلغ به العقوبة ، فيجلد ثمانين أو دونها ،
أو مائة وعشرين مثلاً .

أما عدم اشتراط التراب في الغسل فهو رأى في مقابلة النص ، وهو فاسد
الاعتبار ، وقد استدلل العلماء برواية : « أولاهنّ بالتراب » على اشتراط
التريب في نجاسة الكلب ، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحق وأبي عبيد ،
وأبي ثور ، والطبري ، وأكثر الظاهرية ، وذهب أبو حنيفة ومالك والأوزاعي
إلى أنه لا يجب التريب ، وإنما الواجب الماء فقط ، واحتج بعضهم في أنه
لا يجب التريب في الغسل من ولوغ الكلب أن مالكاً لم يذكره في روايته
لهذا الحديث ، وهذا جوابٌ ضعيفٌ متهافتٌ لأن ذكر التراب حفظه محمد
ابن سيرين وأبو رافع عن أبي هريرة ، ومن حفظ حجةً على من لم يحفظ .

وقد قال ابن حزم في « المحلى » (١/١١١) :
« ولا يجزىء بدل التراب غيره ، لأنه تعدد لحد رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم » اهـ .

وقال ابن دقيق العيد في « شرح العمدة » (١/١٦١ - ١٦٢) :

« وقوله : « بالتراب » يقتضى تعيينه ، وفي مذهب الشافعى قول ، أو وجه ، أن الصابون والأشنان والغسلة الثامنة تقوم مقام التراب بناءً على أن المقصود بالتراب زيادة التنظيف ، وأن الصابون والأشنان يقومان مقامه في ذلك . وهذا عندنا ضعيف ، لأن النص إذا ورد بشيء معين ، واحتمل معنى يختص بذلك الشيء لم يجز إلغاء النص ، وإطراح خصوص المعين فيه ، والأمر بالتراب وإن كان محتملاً لما ذكروه وهو زيادة التنظيف ، فلا نجزم بتعيين ذلك المعنى فإنه يزاحمه معنى آخر ، وهو الجمع بين مطهرين أعنى الماء والتراب ، وهذا المعنى مفقود في التراب والأشنان . وأيضاً فإن هذه المعاني المستنبطة إذا لم يكن فيها سوى مجرد المناسبة ، فليست بذلك الأمر القوى ، فإذا وقعت فيها الاحتمالات ، فالصواب اتباع النص . وأيضاً فإن المعنى المستنبط إذا عاد على النص بإبطال أو تخصيص ، فمردود عند جميع الأصوليين » اهـ .

وقال النووي في « شرح مسلم » (١٨٥/٣) :

« ولا يقوم الأشنان والصابون مقام التراب على الأصح » اهـ .

وقال المرداوى في « الإنصاف » (٣١٠/١) :

« الصحيح من المذهب - يعنى الحنبلى - اشتراط التراب » اهـ .

فقد يكون عذر مالك أنه كان يعتقد طهارة الكلب ، فكان يرى أن الغسل مندوب فقط وأن السبع أمر تعبدى ، فلم يشترط التريب ولا إيجاب الغسلات السبع . والله أعلم .

* الثالث :

قال البيهقى في « المعرفة » :

.....

= « ومحمد بن سيرين يتفرد بذكر التراب فيه من حديث أبي هريرة » .
وقال أيضاً في « السنن » (٢٤١/١) بعد أن رواه من طريق أبي رافع ،
عن أبي هريرة :

« حديثٌ غريبٌ ، إن كان حفظه معاذٌ فهو حسنٌ ، لأن التراب في هذا
الحديث لم يروه ثقةٌ غيرُ ابنِ سيرين » .

قال الحافظ في « التلخيص » (٢٣/١) معلقاً :

« فأشار إلى تعليقه » .

قال الحافظ العراقي :

« قُلْتُ : تابعه عليه أخوه يحيى بن سيرين فيما رواه البزارُ ، وقال :

« أولاهنَّ أو أخراهنَّ بالتراب » .

* قُلْتُ : ورواه الحسن عن أبي هريرة كما مرَّ ذكره ولكن الحسن لم يسمع

من أبي هريرة إلا أحرفاً يسيرة ، وهو مدلسٌ ولم يصرح بالتحديث .

* الرَّابِعُ :

ادعى بعضُ الأحناف أنَّ الأمرَ بالغسل سبعاً كان عند الأمر بقتل

الكلاب ، فلما نهى عن قتلها نُسخ الأمرُ بالغسل .

قال الحافظُ في « الفتح » (٢٧٧/١) :

« وَتُعْتَبَرُ بِأَنَّ الْأَمْرَ بِقَتْلِهَا كَانَ فِي أَوَائِلِ الْحِجْرَةِ ، وَالْأَمْرُ بِالْغَسْلِ مُتَأَخِّرٌ

جَدًّا ، لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَغْفَلٍ ، وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ مَغْفَلٍ

أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُ بِالْغَسْلِ ، وَكَانَ إِسْلَامُهُ سَنَةَ سَبْعٍ

كَأَبِي هُرَيْرَةَ ، بَلْ سِيَاقُ مُسْلِمٍ ظَاهِرٌ فِي أَنَّ الْأَمْرَ بِالْغَسْلِ كَانَ بَعْدَ الْأَمْرِ

بِقَتْلِ الْكِلَابِ » اهـ .

.....

= فتعقبه البدر العيني في « العمدة » (٤٢/٣) بقوله :
« أجيب بأن كون الأمر بقتل الكلاب في أوائل الهجرة يحتاج إلى دليل
قطعي ، ولكن سلمنا ذلك فكان يُمكن أن يكون أبو هريرة قد سمع ذلك
من صحابته أنه أخبره أن النبي عليه الصلاة والسلام لما نهى عن قتل الكلاب
نسخ الأمر بال غسل سبعاً من غير تأخير ، فرواه أبو هريرة عن النبي صلى الله
عليه وسلم لاعتماده على صدق المروي عنه ، لأن الصحابة كلهم
عدول » اهـ .

* قُلْتُ : لم أظفر بدليل صريح في أن الأمر بقتل الكلاب كان في أوائل
الهجرة ، وقائل هذه المقالة هو ابن حزم .

فقد قال في « المحلى » (١١٥/١) :

« وقال بعضهم : إنما كان هذا إذ أمر بقتل الكلاب ، فلما نُهي عن قتلها
نُسخ ذلك . ثم قال : وهذا كذبٌ بحتّ لوجهين :
أحدهما : لأنه دعوى فاضحة بلا دليل ، وقفو ما لا علم لقائله به وهو
حرام .

الثاني : أن ابن المغفل روى حديث النهي عن قتل الكلاب ، والأمر بغسل
الإناء منها سبعاً في خبرٍ واحدٍ معاً ، وأيضاً فإن الأمر بقتل الكلاب كان
في أول الهجرة ، وإنما روى غسل الإناء منها سبعاً أبو هريرة وابن مغفل
وإسلامهما متأخرٌ » اهـ .

ولكن المستغرب أن يطلب البدر العيني - رحمه الله - دليلاً قطعياً على
كون الأمر بقتل الكلاب كان في أوائل الهجرة ، ثم يبدى احتمالاً ضعيفاً
مردوداً في أن أبا هريرة سمع نسخ الأمر بال غسل من صحابتهٍ آخر . =

.....
= وقد ثبت عن أبي هريرة عند ابن ماجة وغيره - ويأتي تخريجه في الحديث رقم (٦٦) - من رواية أبي رزين ، قال : رأيتُ أبا هريرة يضرب جبهته بيده ، ويقول : يا أهل العراق ! أنتم تزعمون أنني أكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ليكون لكم المهناً وعلى الإثم؟! أشهدُ لسمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إذا ولغ الكلبُ في إناء أحدكم ، فليغسله سبع مرّاتٍ » .

وفي المسألة طول ، ذكرته في « تقريب النائي لتراجم أبواب النسائي » يسرّ الله إتمامه بخير .

* الخَامِسُ :

ضعف بعضُ مصنفي الحنفية الرواية التي ذكر فيها « التراب » بهذا الاضطراب من كونها : « أولاهنَّ » أو « أخراهنَّ » أو « إحداهنَّ » أو « السابعة » أو « الثامنة » ، فقال : إن هذا الاضطراب يقتضى طرح ذكر « التراب » رأساً ، وكذا قال صاحب « المفهم » : إنَّ هذه الزيادة مضطربةٌ .

قال العراقي في « الطرح » (٢/١٢٩ - ١٣٠) :

« وفيما قالاه نظرٌ ، فإن الحديث المضطرب إنما تتساقطُ الروايات إذا تساوت وجوه الاضطراب ، أمّا إذا ترجح بعض الوجوه ، فالحكمُ للرواية الراجحة ، فلا يقدر فيها رواية من خالفها كما هو معروفٌ في علوم الحديث ، وإذا تقرّر ذلك ، فلا شكَّ أنَّ رواية « أولاهنَّ » أرجح من سائر الروايات ، فإنه رواها عن محمد بن سيرين ثلاثة : هشام بن حسان ، وحبیب بن الشهيد ، وأيوب السختياني ، وأخرجها مسلمٌ في « صحيحه » من رواية

= هشام ، فترجحُ بأمرين : كثرة الرواة ، وتخرُّج أحد الشيخين لها ، وهما
 من وجوه الترجيح عند التعارض . وأمَّا رواية « أخراهنَّ » بالخاء المعجمة
 والراء فلا توجد منفردة مسندة في شيءٍ من كتب الحديث إلا أن ابن عبد البر
 ذكر في « التمهيد » أنه رواها خلاص ، عن أبي هريرة ، ... إلا أنها رويت
 مضمومةً مع أولاهنَّ كما سيأتي ، وأمَّا رواية « السابعة بالتراب » فهي وإن
 كانت بمعناها فقد تفرَّد بها عن محمد بن سيرين : قتادة ، وانفرد بها
 أبو داود ، وقد اختلف فيه على قتادة . فقال أبانُ عنه هكذا ، وهي روايةُ
 أبي داود . وقال سعيد بن بشير عنه « الأولى بالتراب » فوافق الجماعة ، رواه
 كذلك الدارقطنيُّ في « سننه » ، والبيهقيُّ من طريقه ، وهذا يقتضى ترجيح
 رواية « أولاهنَّ » لموافقته للجماعة . وأمَّا رواية « إحداهنَّ » ، بالخاء المهملة
 والداد ، فليست في شيءٍ من الكتب الستة ، وإنما رواها البزار . وأمَّا رواية :
 « أولاهنَّ أو أخراهنَّ » ، فقد رواها الشافعيُّ ، والبيهقيُّ من طريقه بإسنادٍ
 صحيح ، وفيه بحثٌ أذكره . وهو أن قوله : « أولاهنَّ أو أخراهنَّ » لا تخلو
 إما أن تكون مجموعةً من كلام الشارع ، أو هو شكٌّ من بعض رواة
 الحديث . فإن كانت مجموعةً من كلام النبي صلى الله عليه وسلم فهو دالٌّ
 على التخيير بينهما ، وترجح حينئذٍ ما نصَّ عليه الشافعيُّ رحمه الله من التقيّد
 بهما ، وذلك لأن من جمع بينهما معه زيادة علم على من اقتصر على الأولى
 أو السابعة ، لأنَّ كلاً منهنَّ حفظ مرةً فاقتصر عليها ، وحفظ هذا الجمع
 بين الأولى والأخرى فكان أولى . وإن كان ذلك شكاً من بعض الرواة ،
 فالتعارض قائمٌ ، ويُرجع إلى الترجيح فترجح الأولى كما تقدّم . وممَّا يدلُّ
 على أن ذلك شك من بعض الرواة لا من كلام الشارع قول الترمذي في =

.....

= روايته : « أولاهنَّ أو قال : أخراهنَّ بالتراب » فهذا يدلُّ على أن بعض الرواة شكُّ فيه فيترجح حينئذٍ تعيين الأولى ، ولها شاهدٌ أيضاً من رواية خلاس ، عن أبي رافع ، عن أبي هريرة .

* * *

٦٤ - أُخْبِرَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ الْحَسَنِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ ، قَالَ :
قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ ، أُخْبِرَنِي زِيَادُ بْنُ سَعْدٍ ، أَنَّ ثَابِتًا مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ
بْنِ زَيْدٍ ، أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

« إِذَا وَلَعَ الْكَلْبُ فِي إِتَاءِ أَحَدِكُمْ ، فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ . »

٦٤ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ .

* إِبرَاهِيمُ بْنُ الْحَسَنِ ، هُوَ ابْنُ الْهَيْثَمِ الْخَثْعَمِيُّ ، أَبُو إِسْحَاقَ الْمَصِصِيُّ .
أَخْرَجَ لَهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَةَ فِي « التَّفْسِيرِ » .
وَتَقَهُ الْمَصْنُفُ ، وَابْنُ حِبَّانَ .

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ :

« صَدُوقٌ » .

* حَجَّاجٌ : هُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ الْأَعْوَرِ .

* زِيَادُ بْنُ سَعْدٍ : هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْخُرَسَانِيُّ ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ .
أَخْرَجَ لَهُ الْجَمَاعَةُ .

وَتَقَهُ أَحْمَدُ ، وَابْنُ مَعِينٍ ، وَابْنُ الْمَدِينِيِّ ، وَأَبُو حَاتِمٍ ، وَأَبُو زُرْعَةَ ،
وَالْمَصْنُفُ ، وَالْعَجَلِيُّ ، وَابْنُ حِبَّانَ فِي آخِرِينَ .

* ثَابِتٌ هُوَ ابْنُ عِيَاضِ الْأَحْنَفِ ، مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ
الْخَطَّابِ .

أَخْرَجَ لَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ ، وَأَبُو دَاوُدَ .

.....
= وثقه المصنّف ، وأحمدُ بنُ صالحٍ ، وابنُ حبانٍ .

وقال أبو حاتم :

« لا بأس به » .

وقال ابنُ المديني :

« معروفٌ » .

* * *

والحديث أخرجه أحمد (٢٧١/٢) قال : حدثنا عبد الرزاق ، وهذا في

« مصنّفه » (ج ١/ رقم ٣٣٥) أنا ابنُ جريجٍ ، بسنده سواء .

* * *

٦٥ - أُخْبِرَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَسَنِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ ، قَالَ :
 قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي زِيَادُ بْنُ سَعْدٍ ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ هَلَالُ بْنُ أُسَامَةَ ،
 أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَلَمَةَ يُخْبِرُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 مِثْلَهُ .

٦٥ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ .

* هَلَالُ بْنُ أُسَامَةَ : هُوَ ابْنُ عَلِيٍّ . وَيُقَالُ : هَلَالُ بْنُ أَبِي مَيْمُونَةَ .
 أَخْرَجَ لَهُ الْجَمَاعَةُ .
 وَثَقَّهُ ابْنُ حِبَانَ ، وَالِدَارِقُطْنِيُّ ، وَمُسْلِمَةُ بْنُ قَاسِمٍ .
 وَقَالَ الْمَصْنُفُ :
 « لَا بَأْسَ بِهِ » .
 وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ :
 « شَيْخٌ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ » .

* * *

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٧١/٢) قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، وَهَذَا فِي « مِصْنَفِهِ »
 (ج ١ / رَقْم ٣٣٥) أَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ بِسَنَدِهِ سِوَاءٍ .
 [تَبَيَّنَ] : وَقَعَ فِي « الْمَسْنَدِ » : « هَزَالُ بْنُ أُسَامَةَ » !
 وَهُوَ تَصْحِيفٌ ، صَوَّأَهُ : « هَلَالُ » .

* * *

٥٢ - الأَمْرُ بِإِرَاقَةِ مَا فِي الْإِنَاءِ إِذَا وَلَعَ فِيهِ الْكَلْبُ

٦٦ - أُحْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، قَالَ : أَبَانَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي رَزِينٍ وَأَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

« إِذَا وَلَعَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ ، فَلْيُرْقُهُ ، ثُمَّ لِيَعْسِلَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ » .

* قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ :

« لَا أَعْلَمُ أَحَدًا تَابَعَ عَلِيَّ بْنَ مُسْهِرٍ عَلَى قَوْلِهِ : فَلْيُرْقُهُ » .

٦٦ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ وَيَأْتِي بِرَقْمِ (٣٣٥) .

* عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ ، أَبُو الْحَسَنِ الْكُوفِيُّ الْحَافِظُ .

أَخْرَجَ لَهُ الْجَمَاعَةُ ، وَهُوَ ثِقَةٌ نَبِيلٌ .

وَتَقَهُ ابْنُ مَعِينٍ ، وَالْمُصَنِّفُ ، وَأَبُو زُرْعَةَ وَزَادَ : « صَدُوقٌ » .

وَابْنُ سَعْدٍ وَزَادَ : « كَثِيرُ الْحَدِيثِ » وَالْعَجَلِيُّ وَقَالَ :

« قَرَشِيُّ مِنْ أَنْفُسِهِمْ كَانَ مِمَّنْ جَمَعَ الْحَدِيثَ وَالْفِقْهَ ، صَاحِبُ سَنَةِ » .

وَقَالَ أَحْمَدُ :

« صَالِحُ الْحَدِيثِ ، أَثْبَتُ مِنْ أَبِي مَعَاوِيَةَ » .

وَقَالَ أَيْضًا :

« كَانَ قَدْ ذَهَبَ بَصْرُهُ ، فَكَانَ يُحَدِّثُهُمْ مِنْ حِفْظِهِ » ، وَهَذَا يَحْتَمِلُ أَنْ

.....
= يكون جرحاً وقد لا يحتمل ، كأن يكون تقريراً لحاله^(١) . والله أعلم .

* أبو رزين ، هو : مسعودُ بنُ مالكٍ .

أخرج له الجماعةُ ، إلا البخاريُّ ففي « الأدب المفرد » .

وثقة أبو زرعة ، والعجليُّ ، وابنُ حبان .

* * *

أخرجه مسلمٌ (٨٩/٢٧٩) ، وأبو عوانة (٢٠٧/١) ، وأحمد (٢٥٣/٢) ، وابنُ خزيمة (٩٨/١) والبخاريُّ (ج٢/ق ١/٢٥٤) وعنده زيادة ، وابن الجارود (٥١) ، وابن حبان (ج٤/ رقم ١٢٩٦) ، والطبرانيُّ في « الأوسط » (٩٣/١) ، والدارقطنيُّ (٦٣/١ - ٦٤) والبيهقيُّ (١٨/١) ، (٢٣٩ ، ٢٥٦) ، وابن حزمٍ في « المحلى » (١١٠/١) وابن الجوزي في « التحقيق » (٥٥/٣٨/١) جميعاً عن الأعمش ، عن أبي رزين وأبي صالح ، عن أبي هريرة .

قال الدارقطنيُّ : « صحيحٌ » . ونقل ابن الجوزي عنه : « إسناده حسنٌ ، ورواته كلهم ثقات » وكذا نقل الحافظ في « التلخيص » (٢٣/١) .

قال الطبرانيُّ :

« لم يروه عن الأعمش مجموعاً عن أبي صالح وأبي رزين إلا عبد الرحمن ابن حميد » .

* قُلْتُ : كلا ، لم يتفرّد به عبدُ الرحمنُ بنُ حميد ، بل تابعه عليُّ بنُ =

(١) وقد قال العراقيُّ في « طرح التثريب » (١٢٢/٢) : « وما علمت أحداً تكلم فيه » .

.....
= مسهر ، وإسماعيلُ بنُ زكريا ، وعبدُ الواحد بنُ زياد ، وأبو معاوية ،
جميعهم يرويه عن الأعمش ، عن أنى رزين وأنى صالح معاً عن الأعمش .
وتابعهم أبان بن تغلب ، فرواه عن الأعمش بسنده سواء ولكنه خالفهم
في متنه فقال : « إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله ثلاث مرات » .
أخرجه الحمami^(١) في « حديثه » (ق ١/٥٨) من طريق حسان بن
إبراهيم ، عن أبان بن تغلب به ، وقال :

« هذا حديث غريبٌ من حديث أبان بن تغلب ، تفرد به حسان بن
إبراهيم » اهـ .

* قُلْتُ : وحسانُ بنُ إبراهيم ، وإن وثقه ابن معين وأحمدُ إلا أن ابن
عدى قال : « قد حدث بأفراد كثيرة ، وهو عندى من أهل الصدق ،
إلا أنه يغلط في الشيء ، وليس ممن يُظن به أنه يتعمد في باب الرواية إسناداً
أو متناً ، وإنما هو وهمٌ منه » .

وقال العقيلي : « في حديثه وهمٌ » .

ووثقه ابن حبان وقال : « ربما أخطأ » .

فلعل ما وقع في المتن من غرابة يكون من جهته .

ثم وجدت الطبراني رواه في « الصغير » (٢/٦٠ - ٦١) وفي
« الأوسط » (ج ٢/ ق ١٨٣ / ١ - ٢) من طريق حسان بن إبراهيم ، عن
أبان بن تغلب ، عن الأعمش ، عن أنى رزين وحده عن أنى هريرة مرفوعاً
فذكر الحديث وفيه : « ... أن يغسله سبع مرات » =

(١) هو أبو الحسن على بن أحمد بن عمر الحمami كان صدوقاً فاضلاً . انظر « السير »
(٤٠٢/١٧) .

= وقال :

« لم يروه عن أبان بن تغلب إلا حسّان بن إبراهيم » .
ففيه اختلاف في السند حيث لم يذكر « أبا صالح » وفي المتن فلا أدرى
من أين هذا الاختلاف .

وأخرجه أحمد (٤٨٠/٢) ، والطيالسي (٢٤١٧) والطحاوي في
« الشرح » (٢١/١) ، وابن عبد البر في « التمهيد » (٢٦٧/١٨) من طريق
الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة به .
وتابعه سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه به .
أخرجه أبو عوانة (٢٠٩/١) .

ورواه عن الأعمش : « شعبة ، وحفص بن غياث » .
وقال الدارقطني في « العلل » (ج ٣ / ق ٢/٣٨) :
« هو صحيح » .

وأخرجه ابن ماجة (٣٦٣) ، وأحمد (٤٢٤/٢) ، وابن أبي شيبة في
« مصنّفه » (١٧٣/١ و ٢٠٤/١٤) ، وابن عبد البر (٢٦٦/١٨ - ٢٦٧) ،
وابن عساكر في « تاريخه » (٧٨/٧) في ترجمة « أحمد بن عمر الأصبهاني »
من طريق الأعمش ، عن أبي رزين ، عن أبي هريرة به .
ورواه عن الأعمش : « أبو معاوية ، وأبو أسامة » .

فيظهر أن الأعمش كان يجمعهما تارة ، ويفرقهما أخرى . والله أعلم .
وقول المصنّف - رحمه الله - أن عليّ بن مسهر تفرد بلفظة : « فليرقه » .
واقفه عليه جماعة .

.....
= قال ابنُ عبد البر في « التمهيد » (٢٧٣/١٨) :
« أمّا هذا اللفظ في حديث الأعمش « فليهرقه » ، فلم يذكره أصحابُ
الأعمش الثقات مثل شعبة وغيره » اهـ .

وقال ابنُ مندة :

« لا تُعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم بوجه من الوجوه إلا عن عليّ
ابن مسهر بهذا الإسناد » اهـ .

وقال حمزة الكناني :

« هي غير محفوظة » .

* قُلْتُ : عليّ بنُ مسهر ثقةٌ ، وتفردّه محتملٌ ، ولذلك اعتمده مسلم
في « صحيحه » ، وقبل زيادته العراقيّ في « طرح الشريب »
(١٢١/٢ - ١٢٢) .

قال الحافظ في « الفتح » (٢٧٥/١) :

« وقد ورد الأمر بالإراقة أيضاً من طريق عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً .
أخرجه ابن عدى ، لكن في رفعه نظر ، والصحيحُ أنه موقوف » اهـ .

* قُلْتُ : أخرجه ابنُ عدى (٧٧٦/٢) وعنه الجوزقاني في « الأباطيل »
(٣٥٤) من طريق الحسين بن علي الكرابيسي ، ثنا إسحاق الأزرق ثنا
عبد الملك ، عن عطاء عن (أبي هريرة) ^(١) مرفوعاً :

« إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليهرقه ، وليغسله ثلاث مرات » .

= وهذا منكّرٌ وقد حولف الكرابيسي فيه .

(١) وقع في المطبوعة : « عن الزهري » !!

.....
= خالفه عمر بن شبه ، وسعدان بن نصر فروياه عن إسحق الأزرق بسنده
سواء موقوفاً .

أخرجه ابنُ عدى ، والدارقطنى (٦٦/١) وقال :
« لم يروه هكذا غير عبد الملك عن عطاء » .

وقد تقدم ذكرُ ما فيه .

وأخرجه الدارقطنى (٦٤/١) من طريق حماد بن زيد ، عن أيوب ، عن
محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة : في الكلب يلغُ في الإناء ، قال : يهراق
ويغسل سبع مرات .

وقال :

« موقوفٌ صحيحٌ » .

وكذا صححه الحافظ في « الفتح » (٢٧٥/١) .

فهذا المعتمد ، بخلاف حديث عبد الملك عن عطاء كما قدَّمْتُ . والله
الموفق .

* * *

٥٣ - بَابُ

تَغْفِيرِ الْإِنَاءِ الَّذِي وَلِعَ فِيهِ الْكَلْبُ بِالتُّرَابِ

٦٧ - أَحْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّنَعَانِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا خَالِدٌ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ أَبِي التِّيَاحِ ، قَالَ : سَمِعْتُ مُطَرِّفًا ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُعْفَلِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ ، وَرَخَّصَ فِي كَلْبِ الصَّيِّدِ وَالْغَنَمِ ، وَقَالَ : « إِذَا وَلِعَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ ، فَأَغْسِلُوهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ ، وَعَفِّرُوهُ التَّامَّةَ بِالتُّرَابِ » .

٦٧ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ . يَأْتِي (بِرَقْمِ ٣٣٦ ، ٣٣٧) .

* أَبُو التِّيَاحِ : هُوَ يَزِيدُ بْنُ حَمِيدِ الضُّبَيْعِيِّ .

أَخْرَجَ لَهُ الْجَمَاعَةُ .

وَتَقَهُ ابْنُ مَعِينٍ ، وَأَبُو زُرْعَةَ ، وَالْمَصْنُفُ ، وَابْنُ سَعْدٍ ، وَالْحَاكِمُ وَزَادَ : « مَأْمُونٌ » .

وَقَالَ أَحْمَدُ :

« ثَبِتَ ، ثِقَةٌ ثَقَّةٌ » .

وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ :

« مَعْرُوفٌ » .

* مُطَرِّفٌ ، هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيُّ .

أَخْرَجَ لَهُ الْجَمَاعَةُ .

وَتَقَهُ ابْنُ سَعْدٍ ، وَالْعَجَلِيُّ ، وَابْنُ حَبَانَ .

.....

= أخرجه مسلم (١٨٣/٣ - نووى) ، وأبو عوانة (٢٠٨/١) ، وأبو داود (٧٤) ، وابن ماجة (٣٦٥ / ٣٢٠٠ - ٣٢٠١) ، والدارمى (١٥٣/١) - (١٥٤) ، وأحمد (٨٦/٤ ، ٥٦/٥) ، وابن أئى شيبه (١٧٤/١) ، و (٢٠٤/١٤) ، والحرثى فى « الغريب » (١٩٣/١) ، وابن حبان (ج ٤/رقم ١٢٩٨) وابن الجارود (٥٣) والرويانى فى « مسنده » (ج ٢٧ / ق ١/١٦١) ، والطحاوى فى « شرح المعانى » (٢٣/١) وابن منده - كما فى « عمدة القارى » (٤١/٣) - ، والدارقطنى (٦٥/١) ، وابن حزم فى « المحلى » (١١٠/١) ، وابن عبد البر فى « التمهيد » (٤٠٤/٨ و ٢٢٧/١٤ و ٢٦٦/١٨) ، والبيهقى (٢٤١/١ - ٢٤٢ ، ٢٥١) وابن عدى (١٢٦١/٣) وابن الجوزى فى « التحقيق » (٣٨/١ - ٥٦/٣٩) ، والجوزقانى فى « الأباطيل » (٣٥٧) والبغوى فى « شرح السنة » (٢٣٣/١١) من طرق عن شعبة ، عن أبى التياح ، عن مطرف ، عن عبد الله بن المغفل^(١) به .

قال الدارقطنى :

« صحيح » .

وكذا قال الجوزقانى .

وقال ابن منده :

« إسناده مجمع على صحته » .

(١) وقال ابن الجوزى : « انفراد بإخراجه البخارى » كذا ، فكأنه سبق قلم إنما انفرد به مسلم ، كما ترى . والله أعلم . ثُمَّ رَأَيْتُ - بعد - أن الحافظ وَهَمَّ ابن الجوزى فى ذلك كما فى « التلخيص » (٢٤/١) .

.....

= وقد رواه عن شعبة جماعة من أصحابه ، منهم :

« خالد بن الحارث ، ومحمد بن جعفر ، ومعاذ بن معاذ ، ويحيى القطان ، وأبو النضر ، وشبابة بن سوار ، ووهب بن جرير ، وعثمان بن عمر ، وسعيد بن عامر ، وهزئ بن أسد ، وسليمان بن حرب » .

وخالفهم سويد بن عبد العزيز ، فرواه عن شعبة عن يزيد بن خمير ، عن مطرف بن الشخير ، عن عبد الله بن عمر مرفوعاً به .

أخرجه ابن عدى (١٢٦١/٣) وقال :

« وأخطأ سويد على شعبة في إسناد هذا الحديث في موضعين أو تعدد ، إذ هو في حال الضعف حيث قال : « عن يزيد بن خمير » وقال : « عن عبد الله بن عمر » . وإنما هو : « عن يزيد بن حميد أبي التياح البصرى » ، ويزيد بن خمير شامى ، وإنما هو عن عبد الله بن مغفل لا عن ابن عمر ... وهكذا رواه أصحاب شعبة عنه ، وهو الصواب » اهـ .

* قُلْتُ : أمّا الأمر بقتل الكلاب ، فهو ثابتٌ في أحاديثٍ أخرى ، وقد فصلت ذلك في « مسيس الحاجة إلى تقريب سنن ابن ماجة » (٣٢٠٢) يسرّ الله إتمامه بخير .

* * *

٥٤ - سُورُ الْهَرَّةِ

٦٨ - أَحْبَرَنَا قُتَيْبَةُ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ ، عَنْ حُمَيْدَةَ بِنْتِ عُبَيْدِ بْنِ رِفَاعَةَ ، عَنْ كَبْشَةَ بِنْتِ كَعْبِ ابْنِ مَالِكٍ ، أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ دَخَلَ عَلَيْهَا ، ثُمَّ ذَكَرَتْ كَلِمَةً مَعْنَاهَا فَسَكَبَتْ لَهُ وَضْوءًا ، فَجَاءَتْ هَرَّةٌ فَشَرِبَتْ مِنْهُ ، فَأَدْعَى لَهَا الْإِنَاءَ حَتَّى شَرِبَتْ .

قَالَتْ كَبْشَةُ : فَرَأَى أَنْظُرُ إِلَيْهِ . فَقَالَ : أَلَسَجِينِ يَا ابْنَةَ أَخِي ؟
فَقُلْتُ : نَعَمْ . فَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
« إِنَّمَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ ، إِنَّمَا هِيَ مِنَ الطَّوَّافِينَ عَلَيْكُمْ
وَالطَّوَّافَاتِ » .

٦٨ - إِسْنَادُهُ حَسَنٌ . يَأْتِي بِرَقْمِ (٣٤٠) .

* إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ هُوَ ابْنُ زَيْدِ بْنِ سَهْلِ الْأَنْصَارِيِّ
الْمَدَنِيِّ .

أَخْرَجَ لَهُ الْجَمَاعَةُ ، وَهُوَ ثِقَةٌ نَبِيلٌ .
وَتَقَهُ ابْنُ مَعِينٍ وَزَادَ : « حِجَّةٌ » ، وَأَبُو زُرْعَةَ ، وَالْمَصْنُفُ ، وَابْنُ حِبَانَ ،
وغيرهم .

وَكَانَ مَالِكٌ يَتَنَبَّأُ عَلَيْهِ ، وَلَا يُقَدِّمُ عَلَيْهِ أَحَدًا ..

* حُمَيْدَةُ بِنْتُ عُبَيْدِ بْنِ رِفَاعَةَ الْأَنْصَارِيَّةُ الزُّرْقِيَّةُ ، أُمُّ يَحْيَى الْمَدَنِيِّ . =

.....

= أخرج حديثها أصحاب السنن ، وروت عن خالتها كبشة بنت مالك ،
وروى عنها زوجها إسحاق ، وولده يحيى ، وروايته في « سنن أبي داود »
(٥٠٣٦) .

وأجمع الرواة عن مالك في نسبها : « ... بن رفاعه » ، إلا زيد بن
الحياب ، ويحيى بن يحيى .

فأما زيد بن الحياب ، فقال : « ... ابن رافع » .
كذا رواه أبو بكر بن أبي شيبة^(١) ، عن زيد . وكذا كل من رواه عن
أبي بكر بن أبي شيبة ، وأخطأ فيه زيد بن الحياب .
وتابعه الواقدي عند ابن سعد وهو متروك .
وأما يحيى بن يحيى فرواه عن مالك ، فقال : « حميدة بنت أبي عبدة بن
فروة » .

قال ابن عبد البر في « التمهيد » (٣١٨/١) :
« هكذا قال يحيى ، ولم يتابعه أحد على قوله ذلك ، وهو غلط منه ،
= وإنما يقول الرواة للموطأ كلهم : « ابنة عبدة بن رفاعه » .

(١) تصرّف محقق كتاب « ابن أبي شيبة » في النص فأفسده . ففي (٢٣٣/١٤) قال في
الحاشية : « في الأصل : رافع » يشير إلى أنه خطأ ، ولذلك صحح ما في الأصل فجعله
« رفاعه » ولم يفتن إلى أن زيد بن الحياب أخطأ فيه كما قال ابن عبد البر . وكذا في
« سنن ابن ماجه » وقع في نسبها : « رفاعه » مع أنه من طريق ابن أبي شيبة فأظنه
خطأ من ناسخ أو طابع . والله تعالى أعلم . وقد رواه الحسن بن علي بن عفان عن
زيد بن الحياب عن مالك مثل رواية الجماعة . أخرجه الحاكم . فإن صح ذلك فلعل
الخطأ ممن دون زيد بن الحياب . والله أعلم .

= وذكرها ابن حبان في « الثقات » .

* كبشة بنت كعب بن مالك الأنصارية .

أخرج حديثها أصحاب السنن .

وهي زوجة عبد الله بن أبي قتادة .

كذلك قال سائر الرواة عن مالك في هذا الحديث : « وكانت تحت ابن

أبي قتادة » إلا ابن المبارك ، فرواه عن مالك به .

فقال : « كبشة امرأة أبي قتادة » .

قال ابن عبد البر :

« هو وهم منه »^(١) .

(١) وتابعه عبد الرزاق في « مصنفه » (ج ١/ رقم ٣٥٣) عن مالك فقال : « وكانت عند

أبي قتادة » ، وتصرف محقق الكتاب في النص فأفسده .

فقال : « في الأصل : عن أبي قتادة ... فلذا زدت كلمة « ابن » .

وقد ذكر السيوطي في « تنوير الحوالك » (٤٦/١) أن رواية عبد الرزاق فيها : « كانت

تحت أبي قتادة » .

وذكرها ابن الأثير في « أسد الغابة » (٢٤٩/٧) وقال : « كبشة بنت كعب امرأة

أبي قتادة » وعزاه لأبي موسى الأصبهاني ، وبدأ نقل السند من عند إسحاق بن عبد الله ،

فلا أدري من الذي رواه عن مالك .

وقال الترمذی : وقد روى بعضهم عن مالك وكانت عند أبي قتادة ، والصحيح ابن

أبي قتادة .

ولا شك أن الصواب : « كانت تحت ابن أبي قتادة » كما جزم بذلك الدارقطني في

« المؤلف والمختلف » (١٩٧١/٤) .

ثم اختلف في ابن أبي قتادة من هو ؟

.....
= ورواه أبو عبيد في « كتاب الطهور » (ق ٢/٢٦) ثنا ابن أبي مریم ،
وإسحق بن عيسى عن مالك بسنده وفيه : « وكانت تحت أبي قتادة ، أو
ابن أبي قتادة » هكذا على الشك^(١) ، ولا أدري ممن ؟ .

فقد رواه إسحق بن عيسى عن مالك فقال : « وكانت تحت ابن
أبي قتادة » كما عند أحمد والدارقطني .

وابن أبي مریم هو سعيد بن الحكم ثقة حجة ، فالله أعلم ومما يؤيد قول
الجماعة رواية ابن سعد وفيها : « قالت كبشة : زارنا أبو قتادة » .

ويؤيد رواية الجماعة أيضاً قول أبي قتادة لها : « أتعجبين يا ابنة أخي »
ولا يحسن تسمية الزوجة باسم المحارم كما قال السيوطي في « تنوير الحوالك »
(٤٦/١) .

قال ابن حبان :

= فقال ابن سعد في « الطبقات » (٩٢/٨) : « تزوجها ثابت ابن أبي قتادة » ونقله الحافظ
في « الإصابة » (٩٢/٨) وأقره عليه ، وذكر المزري وتبعه الحافظ في « التهذيب » أنها
كانت تحت عبد الله بن أبي قتادة وكذا وقع في رواية همام بن يحيى عن إسحق بن
عبد الله بن أبي طلحة كما في رواية البيهقي (٢٤٥/١) .

(١) قال السيوطي في « تنوير الحوالك » : ووقع في « الأم » للشافعي : وكانت تحت ابن
أبي قتادة أو أبي قتادة ، الشك من الربيع . كذا وقع في الأصل ، قال الراجزي : وفي
نسبة الشك إلى الربيع شبهة لأن أبا نعيم عبد الملك بن محمد بن عدى روى عن الحسن
ابن محمد الزعفراني عن الشافعي عن مالك الحديث وقال فيه كذلك وهذا يوهم أن
الشك من غير الربيع . وفي رواية عبد الرزاق عن مالك وكانت عند أبي قتادة وهذا
يصدق على التقديرين ، قال : والواقع ما رواه الأكثرون الأول كذلك رواه الربيع
عن الشافعي من غير شك في موضع آخر اهـ .

.....
= « وكبشة لها صُحبة » .

وتبعه الزبير بن بكار ، وأبو موسى الأصبهاني وأقرهم الحافظ في
« التهذيب » ، وفي « الإصابة » (٩٢/٨) .

* * *

والحديث أخرجه أبو داود (٧٥) ، والترمذى (٩٢) ، وابن ماجه
(٣٦٧) والدارمى (١٥٣/١) ، وأحمد (٣٠٣/٥ ، ٣٠٩) ، والشافعى في
« المسند » (ص - ٩) ، وفي « الأم » (٨/١) وأبو عبيد في « كتاب
الطهور » (ق ٢/٢٦) ، وعبد الرزاق في « مصنفه » (ج ١/ رقم ٣٥٣) ،
وابن أبى شيبة (٣١/١ و ٢٣٢/١٤ - ٢٣٣) ، وابن سعد في « الطبقات »
(٤٧٨/٨) ، وابن خزيمة (ج ١/ رقم ١٠٤) ، وابن حبان (١٢١) ، وابن
المنذر في « الأوسط » (ج ١/ رقم ٢٢٦) ، والطحاوى في « المشكل »
(٢٧٠/٣) وفي « شرح المعاني » (١٨/١ - ١٩) ، وابن الجارود في
« المنتقى » (٦٠) ، وابن مندة في « صحيحه » - كما في « نصب الراية »
(١٣٧/١) - ومحمد بن الحسن في « موطئه » (رقم ٩٠) ، والدارقطنى
(٧٠/١) ، والحاكم (١٥٩/١ - ١٦٠) ، والبيهقى (٢٤٥/١) ، وابن
عبد البر في « التمهيد » (٣١٩/١) ، وابن حزم في « المحلى » (١١٧/١) ،
والبغوى في « شرح السنة » (٦٩/٢) ، وابن الجوزى في « التحقيق »
(٦٣/٤٤/١) ، جميعاً عن مالك ، وهو في « موطئه » (١٣/٢٢/١) من
طريق إسحاق بن عبد الله بن أبى طلحة ، عن حميدة بنت عبيد ، عن كبشة
بنت كعب بن مالك ، عن أبى قتادة به .

=

وقد رواه عن مالك جماعة من أصحابه منهم :

.....

= « الشافعي ، وابن وهب ، والقعنبي عبد الله بن مسلمة ، ومعن بن عيسى ، وزيد بن الجباب ، ومطرف بن عبد الله ، وعبد الله بن نافع ، والحكم بن مبارك ، وإسحاق بن عيسى ، وأحمد بن إسماعيل السهمي ، والواقدي ، وعبد الرحمن بن مهدي ، وحمام بن خالد الخياط ، ويحيى بن يحيى ، وعبد الرزاق ، وأبو مصعب ، وسعيد بن الحكم بن أبي مريم » .
وقد توبع مالك عليه .

تابعه حسين المعلم ، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ، عن أم يحيى ، عن خالتها كبشة بنت كعب ، عن أبي قتادة بنحوه .

أخرجه إسحاق بن راهويه في « مسنده » - كما في « النكت الظراف » (٢٧٢/٩) - والبيهقي (٢٤٥/١) ، وأبو يعلى - كما في « التلخيص » (٤١/١) وأم يحيى : هي حميدة بنت عبيد امرأة إسحاق بن عبد الله كما قال أبو حاتم وأبو زرعة في « العلل » (ج ١/ رقم ١٢٦) لابن أبي حاتم ، وكذا قال الدارقطني في « العلل » ، والبيهقي .

وكذا تابعه همام بن يحيى ، عن إسحاق به .

أخرجه البيهقي (٢٤٥/١) .

وكذا رواه يونس بن عبيد ، عن إسحاق .

ذكره الدارقطني في « العلل » (ج ٢/ ق ١/٦١) .

وتابعهم هشام بن عروة ، واختلف عليه فيه .

فرواه ابن جريج ، عنه عن إسحاق ، عن امرأته ، عن أمها^(١) ، عن

أبي قتادة بنحوه .

(١) كذا وقع في « المحضرة » ويمكن تأويله بأن الخالة بمنزلة الأم كما في الحديث الصحيح .

= أخرجه عبد الرزاق (ج ١ / رقم ٣٥٢) عن ابن جريج .
وأخرجه الدارقطني في « الأفراد » من طريق ابن جريج وقال : « صحيحٌ
من حديث هشام بن عروة ، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ، غريب
من حديث ابن جريج عن هشام » .

كذا في « أطراف الغرائب » (ق ٢/٢٨١) لابن القيسراني^(١) .
وكذلك رواه ابن نمير ، عن هشام بن عروة بمثل رواية ابن جريج
وخالفهما أبو معاوية ، فرواه عن إسحاق - من بني زريق - عن أبي قتادة .
وكذا رواه عبد الله بن إدريس ، وعبد الله بن داود الخريبي ، عن
هشام ، عن إسحاق ، عن أبي قتادة .

ذكر ذلك الدارقطني في « العلل » (ج ٢ / ق ١/٦١ - ٢) .
ورواه وكيع ، عن هشام وعلى بن المبارك ، عن إسحاق ، عن امرأة
عبد الله بن أبي قتادة ، عن أبي قتادة مرفوعاً : « الهُرُّ من الطوافين عليكم
أو من الطوافات » .

أخرجه ابن أبي شيبة (٣٢/١) حدثنا وكيع به .
* قُلْتُ : فهذا الاختلاف على هشام أظنُّه منه ، لثقة من روى عنه والله
أعلم .

= وقد رواه سفيانُ ثُنُ عيينة ، عن إسحاق فلم يُقمِ إسناده .

(١) وأخرجه الدارقطني أيضاً في « الأفراد » من طريق الدراوردی ، عن أسيد بن أبي أسيد ،
عن أبيه ، أن أبا قتادة كان يصغي الإناء للهرة ... فذكره .
قال شيخنا في « الإرواء » (١/١٩٣) : « وأبو أسيد اسمه يزيد ولم أجد له ترجمة ،
وبقية رجاله ثقات » .

.....

= فأخرجه أحمد (٢٩٦/٥) ، والحميدى (٤٣٠) ، وأبو عبيد في « كتاب
الظهور » (ق ٢/٢٦) قالوا : حدثنا سفيان بن عيينة ، حدثني إسحق بن
عبد الله بن أبي طلحة ، حدثني امرأة عبد الله بن أبي قتادة^(١) أن أبا قتادة
كان يأتيهم ... فذكره بنحوه .

فنقص سفيان ذكر امرأة من الإسناد .
ولكن رواه نصر بن علي ، عن ابن عيينة ، عن إسحق ، عن امرأة
أبي قتادة - أو عن امرأة ، عن امرأة أبي قتادة ، عن أبي قتادة .

قال الدارقطني في « العلل » (ج ٢ / ق ٢/٦١) :
« فإن كان ضبط هذا عن ابن عيينة ، فقد أتى بالصواب » اهـ .
ثم ساق الدارقطني بعض وجوه الاختلاف في الإسناد وقال : « وأحسنها
إسناداً ما رواه مالك ، عن إسحق ، عن امرأته ، عن أمها ، عن أبي قتادة ،
وحفظ أسماء النسوة وأنسابهن ، وجود ذلك ، ورفعته إلى النبي صلى الله عليه
وسلم » اهـ .

* قُلْتُ : وكذا قال العلماء ، إن أصحَّ الروايات هي رواية مالك رحمه الله .
قال الترمذى :

« هذا حديث حسن صحيح ، وقد جود مالك هذا الحديث عن إسحق
ابن عبد الله بن أبي طلحة ، ولم يأت به أحدٌ أتمَّ من مالك » اهـ .
وقال العقيلي في « الضعفاء » (١٤٢/٢) :

= « إسنادٌ ثابتٌ صحيحٌ » .

(١) وقع في « مسند أحمد » : « عبد الله بن أبي طلحة » كذا ! وصوابه : « عبد الله بن
أبي قتادة » ووقع عند أبي عبيد : « إسحق ، عن امرأة ، عن أبي قتادة » .

.....
= وقال الدارقطني :

« صحيح » .

وقال الحاكم :

« هذا حديث صحيح ، ولم يخرجاه ، على ما أصلاًه في تركه غير أنهما قد شهدا جميعاً لمالك بن أنس أنه الحكم في حديث المدنيين . وهذا الحديث مما صحَّحه مالك ، واحتج به في الموطأ » ووافقه الذهبي .
« وصحَّحه البخاري » .

وصحَّحه النووي في « المجموع » (١٧١/١) ونقل عن البيهقي أنه قال :

« إسناده صحيح » .

وأما ابنُ مندة فأعلَّه .

قال ابنُ دقيق العيد في « الإمام » (ق ٥٩ / ١ - ٢) :

« وأما ابنُ مندة فخالف في التصحيح ، فإنه لما أخرج الحديث في « صحيحه » بالاتفاق والاختلاف . قال : وأمُّ يحيى اسمها حُميدة ، وخالتها كبشة ، ولا يُعرف لهما روايةٌ إلا في هذا الحديث ، ومحلُّها محلُّ الجهالة ، ولا يثبتُ هذا الخبر من وجه من الوجوه وسبيلُه المعلوم » .

فأجاب ابنُ دقيق العيد بقوله :

« فجرى ابنُ مندة على ما اشتهر عن أهل الحديث أنه من لا يروى عنه إلا راوٍ واحدٌ فهو مجهولٌ ، ولعلَّ من صحَّحه اعتمد على كون مالكٍ رواه وأخرجه مع ما عُلم من تشدده ، وتحزره في الرجال . قرأت بخط الحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر وروايته في سؤالات أبي زرعة » قال : سمعتُ الإمام أحمد بن حنبل يقول : مالكٌ إذا روى عن رجلٍ لم يعرف فهو =

= حجة وروى طاهر بن خالد بن نزار عن أبيه ، عن سفيان بن عيينة أنه ذكر مالك بن أنس فقال : كان لا يبلغ من الحديث إلا صحيحاً ، ولا يُحدث إلا عن ثقات الناس ، وما أرى المدينة إلا ستخرب بعد موت مالك بن أنس ، وهذا اللفظ الذي لسفيان أعمُّ من كلام أحمد الذي قبله ، مع احتمال كلام أحمد لموافقته .. وذكر بشر بن عمر الزهراني قال : سكت مالك بن أنس عن رجل ، فقال : هل رأيتُه في كتبي ؟ قلتُ : لا . قال : لو كان ثقةً لرأيتُه في كتبي ، وهذا يُفهم منه أن كل من في كتبه ثقة ، وإن كان قد شُعب في هذا بعض المتأخرين ، لأنه لا يلزم من كون كل ثقة في كتابه أن يكون كل من في كتابه ثقة ، إلا أن هذا يبطل فائدة هذا الكلام بالنسبة إلى المسائل ، لأنه لو كان في كتابه غير ثقة لم يدل وجوده في كتابه على أنه ثقة ، وكلام مالك يدلُّ على أنه أحالة في الثقة على وجوده في كتابه ، وبالجملة فإن سلك هذا الطريق في تصحيح هذا الحديث أعنى الاعتماد على تخرج مالك له وإلا فالقول ما قال ابن مندة ، وقد ترك الشيخان إخراجَه في « صحيحهما » اهـ .

ونقل ابنُ الملقن في « خلاصة البدر المنير » (٢٠ / ١) كلام ابن مندة ثم دفعه ، وقال :

« والعجب من الشيخ تقي الدين كيف تابعه في « الإمام » على هذه المقولة » .

* قُلْتُ : وسرُّ تعجبِ ابنِ الملقن من ابنِ دقيق العيد أنه تابع ابن مندة في الحكم على حميدة وكبشة بالجهالة ، وقد ذكرتُ قبل ذلك أن حميدة بنت عبيد روى عنها اثنان . وذكر ابنُ الملقن أنه روى عنها ثلاثة ، وذكرها ابنُ =

.....
= حبان في « ثقاته » ، وخرَج مالكٌ حديثها في الموطأ ، فلا نحكم عليها بالجهالة .

وأما كبشة ، فهي صحابيّه ، فلا يضرُّ الجهلُ بها .
وأما قولُ ابنِ مندة عن حميدة :

« ولا يعرف لها ذكر إلا في هذا الحديث » .

فتمتَّعَب بأن أبا داود أخرج في « سننه » (٥٠٣٦) لها حديثاً آخر من طريق ابنها يحيى بن إسحق عنها عن أبيها مرفوعاً :

« تشمت العاطس ثلاثاً ، فإن شئت أن تشمته ، وإن شئت فكفّ » .

وذكر الحافظُ في « التلخيص » (٤٢/١) أنّ لها حديثاً ثالثاً رواه أبو نعيم

في « معرفة الصحابة » .

ولذلك قال الزركشي في « المعبر » (ص ٢٣٠) :

« صحَّحه الترمذِيُّ ، وتكلَّم فيه ابنُ مندة بما بان فيه عدمُ تأثيره ، كما

ذكرته في « الذهب الإبريز »^(١) اهـ .

ثم اعلم أن للحديث طرقاً أخرى عن أبي قتادة .

فيرويه عنه ابنه عبد الله بن أبي قتادة :

فأخرجه البيهقيُّ في « سننه » (٢٤٦/١) عن عبد الواحد بن زياد ، ثنا

الحجاج ، عن قتادة بن عبد الله بن أبي قتادة ، عن أبيه ، قال : كان أبو قتادة

يصغى الإناء للهراً فيشربُ ، ثم يتوضأُ به ، فقليل له في ذلك ، فقال : ما

صنعتُ إلا ما رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنعُ .
=

(١) هو كتاب « الذهب الإبريز في تخرِيج أحاديث فتح العزيز » .

.....

= وتابعه معمرُ بنُ سليمان الرقِّي ، ثنا حجاجُ به لكن بلفظ :
« أنه وضع له - يعني أبا قتادة - وضوء ، فولغ فيه السنور ، فأخذ
يتوضأ . فقالوا : يا أبا قتادة ! قد ولغ فيه السنور . فقال : سمعتُ رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول : « السنور من أهل البيت ، وإنه من الطوافين
أو الطوافات عليكم » .

أخرجه أحمدُ (٣٠٩/٥) حدثنا معمر بن سليمان به .
قال الهيثمي في « المجمع » (٢١٧/١) :
« رجاله ثقات ، غير أن فيه الحجاج بن أرطاة ، وهو ثقةٌ مدلسٌ » .
* قُلْتُ : حجاج بن أرطاة ، صدوق ، في حديثه بعضُ الغلط ، أشهر
ما نقموا به عليه كان التدليس ، ولم يصرح بتحديث ، وفتادةُ الواقع في
السند هو ابن عبد الله بن أبي قتادة كما بين ذلك عبد الواحد بن زياد^(١) في
رواية البيهقي .

فترجمه البخاريُّ في « الكبير » (١٨٧/١/٤) ، وابنُ أبي حاتم في « الجرح
والتعديل » (١٣٥/٢/٣) ، وابنُ حبان في « الثقات » (٣٤١/٧) ولم يذكروا
عنه راوياً إلا الحجاج بن أرطاة . فهو مجهولٌ على هذا الرسم ، فيستدرك
بهذا على الهيثمي في قوله : « رجاله ثقات » .

وأعتقد أن الهيثمي - رحمه الله - ظنَّ أن « فتادة » الواقع في السند هو
ابن دعامة السدوسي ، لأن شيخ أحمد لم ينسبه ولم يذكر العلماء أن لفتادة
ابن دعامة رواية عن عبد الله بن أبي قتادة فالله تعالى أعلمُ بذلك . =

(١) أشار إلى ذلك البخاريُّ في « تاريخه » .

= وأخرجه أبو طاهر المُخلص في « فوائده » (ج ١١ / ق ٢/٢٢٠) قال :
حدثنا إسماعيل بن العباس ، ثنا أحمد بن منصور بن سيار ، ثنا عكرمة بن
قتادة بن يحيى بن عبد الله بن أبي قتادة الأنصاري ، حدثني أبي : قتادة بن
يحيى بن عبد الله بن أبي قتادة ، عن أبيه ، عن أمه ، عن عبد الله بن أبي قتادة
أن أبا قتادة دعا ذات يوم بوضوء ، وكبشة بنت كعب واقفة ، فأجازت
به هرة ، فأصغى إليها الإناء ، فتعجبت كبشة ، فقال : كأنك تعجبت يا ابنة
أخي ، سمعتُ من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يقول : « هي
من الطوافين أو الطوافات عليكم » .
* قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ .

فإسماعيل بن العباس هو أبو عليّ الوراق . حدّث عن ابن عرفة وطبقته .
ترجمه الخطيبُ في « تاريخه » (٣٠٠/٦) ونقل توثيقه عن الدارقطني . وأحمد
ابن منصور هو الرمادى ، ثقةٌ من رجال ابن ماجه .

وعكرمة بن قتادة ترجمه ابنُ أبي حاتم (١١/٢/٣) ولم يذكر فيه جرحاً
ولا تعديلاً . وأبوه : قتادة بن يحيى ، لم أجد له ترجمة ويحيى بن عبد الله
ابن أبي قتادة ترجمه البخاريُّ في « الكبير » (٢٨٥/٢/٤) ، وابنُ أبي حاتم
(١٦٠/٢/٤ - ١٦١) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، ولم أره في
« الثقات » لابن حبان .

وأُمُّه هي كبشة بنت كعب .

وله طريق آخر عن عبد الله بن أبي قتادة .

يرويه يحيى بن أبي كثير ، عنه ، عن أبي قتادة أنه كان يتوضأ فمرت به
هرة فأصغى إليها ، وقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : =

= « إنها ليست بنجسة » .

أخرجه البيهقي (٢٤٦/١) من طريق عفان ، عن (١) همام ، ثنا يحيى بن أبي كثير به .

قال البيهقي .

« وقد رواه الشافعي عن الثقة ، عن يحيى بن أبي كثير » .

* قُلْتُ : وهذا سندٌ صحيحٌ ، لولا تدليسُ يحيى بن أبي كثير .
فالله تعالى أعلم .

وله طريق آخر عن أبي قتادة ، رضى الله عنه .

يرويه كعب بن عبد الرحمن ، عن جدّه أبي قتادة ، قال : رأيتُه يتوضأُ فجاء الهُرّ ، فأصغى له حتى شرب من الإناء . فقلتُ : يا أبتاه ، لم تفعل هذا ؟ قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعلُهُ ، أو قال : « هي من الطوافين عليكم » .

أخرجه الطحاوي في « شرح المعاني » (١٩/١) من طريق قيس بن الربيع ، عن كعبٍ به .

* قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ .

وقيسُ بنُ الربيع ، فيه مقالٌ .

وكعب بن عبد الرحمن بن أبي قتادة ، ترجمه البخاري في « الكبير »

= (٤/١/٢٢٥ - ٢٢٦) وقال :

(١) وقع في « المطبوعة » « عفان بن همام » ! وهو تصحيفٌ بلا ريب والصواب كما أثبت .
والله الموفق .

« كعب بن عبد الرحمن بن أبي قتادة ، عن أبيه . قال عبد الله بن محمد ،
عن أبي داود ، عن محمد بن درهم . وقال عبد الله ، عن شبابة ، عن محمد ،
عن كعب بن عبد الرحمن : الأنصاري ، عن جده أبي قتادة .

وقال أبو سعيد عبد الرحمن : عن محمد ، عن كعب بن عبد الرحمن
عن أبيه ، عن أبي قتادة ، قال : مرَّ النبيُّ صلى الله عليه وسلم بأناسٍ من
الأنصار بينون مسجداً ، فقال : أوسعوه تملأوه .

وقد اختلف على محمد بن درهم في نسب عبد الرحمن والد كعب فرواه
زيد بن الحباب ، وعلي بن عاصم ، وحجاج بن منهل وغيرهم عن محمد
ابن درهم ، عن كعب بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن أبي قتادة أن النبيُّ
صلى الله عليه وسلم دخل على قومٍ من الأنصار بينون مسجداً ...
الحديث .

أخرجه البخاري في « التاريخ الكبير » (٢٢٦/١/٤) ، وابن خزيمة (ج ٢/
رقم ١٣٢٠) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٦٥/٤) ، والبيهقي (٤٣٩/٢) ،
والخطيب في « تاريخه » (٢٦٨/٥) ، وابن الجوزي في « الواهيات »
(١/١ - ٦٧٢/٤) .

وتابعهم الطيالسي ، أنبا محمد بن درهم ، عن كعب بن عبد الرحمن ،
عن أبيه ، عن أبي قتادة به .

أخرجه البيهقي (٤٣٩/٢) عن يحيى بن أبي طالب ، ثنا أبو داود الطيالسي .
* قُلْتُ : كذا روى يحيى بن أبي طالب ، عن الطيالسي .

وخالفه يونس بن حبيب ، فرواه عن الطيالسي ، وهذا في « مسنده »
(٥ - ٦) حدثنا محمد بن درهم الأسدي ، قال : حدثني كعب بن

= عبد الرحمن الأسدي ، عن ابن أبي قتادة ، عن أبيه ... فذكره .
وكعب بن عبد الرحمن في رواية هؤلاء ، هو ابن كعب بن مالك ،
وكذا في رواية يحيى بن أبي طالب عن الطيالسي وأما رواية يونس بن
حبيب ، عن الطيالسي ، فيظهر لي أنها تلتقى مع رواية يحيى بن أبي طالب
في أنه كعب بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك ، لأن كعب بن مالك
« أسدي » بخلاف « أبي قتادة الأنصاري » لكن الخلاف بينهما في شيخ
كعب هل هو « ابن أبي قتادة » أم « عبد الرحمن بن كعب » .

أما عبد الله بن محمد^(١) ، فرواه عن الطيالسي ، عن محمد بن درهم عن
كعب بن عبد الرحمن الأنصاري عن جدّه أبي قتادة .

أخرجه البخاري في « الكبير » (٢٢٥/١/٤ - ٢٢٦) .

فيقتضى هذا أن كعباً هو ابن عبد الرحمن بن أبي قتادة .

وكذلك رجح البخاري ففرق بينه وبين كعب بن عبد الرحمن بن كعب

ابن مالك ، وكذا فعل ابن حبان ، فترجم لكعب بن عبد الرحمن بن
أبي قتادة ، في « الثقات » (٣٣٥/٥) وقال : « يروى عن جدّه ، إن كان
سمع منه ، روى عنه محمد بن درهم » .

وترجم لكعب بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك في موضع آخر

(٣٥٥/٧) وقال : « من أهل المدينة ، يروى عن أبيه ، روى عنه عتاب بن

محمد بن شاذب » .

(١) لا أدري هل هو ابن أبي شيبة ، أم عبد الله بن محمد السندي ، فهما معاً من شيوخ
البخاري ، وكلاهما يروى عن الطيالسي وعن شيابة بن سوار ، وعلى كل حال فكلاهما
ثقة . والله أعلم .

.....
= أما ابن أبي حاتم فذكر في « كتابه » (١٦٢/٢/٣) أنه « كعب بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك » ، وذكر حديث المسجد والاختلاف فيه ، ولم يترجم له « كعب بن عبد الرحمن بن أبي قتادة » .

ويرجح ما فعله ابن أبي حاتم ، صنيع الطبراني .
فقد أخرج الحديث في « معجمه الكبير » (ج١٩/ رقم ١٨٠ ، ١٨١) وجعله في « مسند كعب بن مالك »^(١) ، ولكن يستدرك عليه أن المحفوظ كون الحديث من « مسند أبي قتادة » وليس من « مسند كعب بن مالك » كما رجح الدارقطني كما في « تاريخ بغداد » (٢٦٩/٥) ، والذهبي في « الميزان » (٥٤١/٣) وهو ظاهر صنيع ابن أبي حاتم في « الجرح » =

(١) كذا رواه قيس بن الربيع وطلق بن غنام ، عن محمد بن درهم ، عن كعب بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك ، عن أبيه ، عن جدّه .
وكذا أخرجه ابن عدى (٢٢٠٦/٦) عن عثمان بن أبي شيبة ثنا طلق بن غنام ، عن قيس بن الربيع ، عن محمد بن درهم ، عن كعب بن عبد الرحمن بن مالك عن جده كعب بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم مرّ على نفرٍ من الأنصار وهم يحصبون مسجداً ... الحديث .

« قُلْتُ : كذا وقع في « المطبوعة » - وهي كثيرة التحريف لا يوثق بها البتة - .. طلق ابن غنام عن قيس » . وهذا خطأ ، صوابه عندي ، عن طلق بن غنام وقيس ، لأن الطبراني رواه من طريق عثمان بن أبي شيبة ، ثنا طلق بن غنام ، ثنا محمد بن درهم . وكذلك كعب بن عبد الرحمن لا يرويه عن جدّه ، ولكن المحفوظ أنه يرويه عن أبيه ، عن جده . فقد سقط ذكر « أبيه » من السند والجملة فالحديث ضعيف والله أعلم .
ونقل الخطيب في « تاريخه » (٢٦٩/٥) عن الدارقطني قال : « محمد بن درهم ضعيف والحديث غير ثابت » وقال ابن الجوزي : « لا يصحّ » وكذا يعرف من صنيع العقيلي والله أعلم .

.....
= (١٦٢/٢/٣) . وبالجمله ، فأخشى أن يكون قيس بن الربيع أخطأ في قوله : « عن كعب بن عبد الرحمن ، عن جدّه أبى قتادة » .
فإن كان حفظه ، فقد شكك ابن حبان في سماعه من جدّه ، والله تعالى أعلم بحقيقة ذلك .

* * *

قال الترمذى :

« وفي الباب عن عائشة ، وأبى هريرة » .

* * *

* أولاً : حديث عائشة ، رضى الله عنها .

أخرجه البزار (ج ١ / رقم ٢٧٥) ، والدارقطنى (١/٦٦ - ٦٧) ، وابن شاهين في « النسخ والمنسوخ » (ج ٢ / ق ١/٢١٥) والخطيب في « الموضح » (١٩٣/٢) من طريق عبد الله بن سعيد المقبرى ، عن أبيه ، عن عروة ، عن عائشة ، قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمرُّ به الهرُّ ، فيصغى له الإناء ، فيشرب منه ، فيتوضأ بفضله » .

قال الهيثمى في « المجمع » (٢١٦/١) :

« رواه البزار والطبرانى في « الأوسط » ورجاله موثقون » !!

فتعقبه أحدهم فكتب على هامش النسخة :

« بل في رجال البزار مندل بن علقم وهو ضعيف » !

* قلتُ : ومندل بن علقم مع ضعفه فقد توبع ؛ تابعه يعقوب بن إبراهيم الأنصارى ، وهو أبو يوسف القاضى صاحب أبى حنيفة رحمهما الله تعالى . =

.....
= ولكن العلة التي فاتت الهبمى هي عبد الله بن سعيد المقبرى ، فإنه متروك
كما قال أحمد ، والبخارى ، وغيرهما . وقال النسائى : « ليس بثقة » .
ولكنه لم يتفرّد به .

فيرويه عبد الحميد بن عمران بن أبى أنس ، عن أبيه ، عن عروة عن
عائشة .. فذكر نحوه .

أخرجه البزار (ج ١ / رقم ٢٧٦) والدارقطنى (٧٠/١) ، وعنه ابن
الجوزى فى « التحقيق » (٦٥/٤٥/١) عن الواقدى محمد بن عمر ، ثنا
عبد الحميد به .

وقال البرّار :

« لا نعلم روى عمران عن عروة إلا هذا » .

* قُلْتُ : وسنّده ساقط ، والواقضى تالف^(١) .

وأخرجه الطحاوى (١٩/١) من طريق خالد بن عمرو الخراسانى ، قال :
ثنا صالح بن حسّان ، قال : ثنا عروة بن الزبير ، عن عائشة بنحوه .
وسنّده ضعيف جداً .

وخالد بن عمرو أظنه الأموى ، متروك اتهمه صالح جزرة ، وابن عدى
بالوضع . وصالح بن حسّان .

تركه النسائى وأبو نعيم .

(١) قال الزيلعى فى « نصب الراية » (١٣٣/١) : « والواقضى فيه مقال » !! كذا ، وهو
تليين هين يشعر بأن الجرح فيه غير مؤثر ، والحق غير ذلك فقد كذبه جماهير النقاد ،
ولكن موقف الأحناف من الواقدى معروف ، حتى قال ابن الهمام : « والواقضى حسن
الحديث عندنا » !!

= وضعفه أحمد وابن معين وأبو داود والدارقطنى .

وقال البخارى وأبو حاتم :

« منكر الحديث » .

وله طريق آخر عن عائشة .

يرويه الدراوردى ، عن داود بن صالح ، عن أمه أن مولاة لها أهدت إلى عائشة صحيفة هريسة ، فجاءت بها وعائشة قائمة تصلى ، فأشارت إليها عائشة أن ضعها ، فوضعها . وعند عائشة نسوة ، فجاءت المرأة فأكلت منها أكلة - أو قال : لقمة - ، فلما انصرفت ، قالت عائشة للنسوة : كلن . فجعلن يتقين موضع فم المرأة ، فأخذتها عائشة فألارها ثم أكلتها ، وقالت : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إنها ليست بنجس » ، إنها من الطوافين والطوافات عليكم » وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بفضلها .

أخرجه أبو داود (٧٦) ، وأبو عبيد في « كتاب الطهور » (ق ٢/٢٦) - (١/٢٧) ، والطبرانى في « الأوسط » (ج ١/ رقم ٣٦٦) ، والدارقطنى (٧٠/١) والطحاوى في « المشكل » (٢٧٠/٣) ، والبيهقى (١/٢٤٦) - (٢٤٧) والمزنى في « تهذيب الكمال » (٤٠٣/٨) من طرق عن عبد العزيز ابن محمد الدراوردى به .

وهو عند بعضهم مختصر .

قال الدارقطنى :

« رفعه الدراوردى عن داود بن صالح ، ورواه عنه هشام بن عروة ووقفه على عائشة » .

.....
= وقال في « العلل » (ج/٥ ق ١/١٠٤) :

« يرويه داود بن صالح التمار ، واختلف عنه . فرواه عبد العزيز بن محمد الدراوردي ، عن داود بن صالح ، عن أمه ، عن عائشة ، (موقوفاً)^(١) . واختلف عن هشام بن عروة . فرواه عن داود بن صالح ، عن أمه ، عن عائشة موقوفاً . واختلف عن هشام . فقال عيسى بن يونس وأبو أسامة ، عن هشام ، عن داود ، عن أمه . وقال علي بن مسهر وأبو معاوية ويحيى ابن سعيد الأموي ، عن هشام عن داود بن صالح ، عن جدته ، عن عائشة . ولم يختلف عن هشام في إيقافه على عائشة » اهـ .

* قُلْتُ : وسندهُ ضعيفٌ لجهالة أم داود بن صالح .

قال الطحاوئي في « المشكل » :

« ليست من أهل الروايات التي يؤخذ مثل هذا عنها ، ولا هي معروفة عند أهل العلم » .

وقال الحافظ في « التلخيص » (٤٢/١) : « قال الدارقطني : تفرد برفعه داود بن صالح^(٢) ، وكذا قال الطبراني والبيزار ، وقال : لا يثبت » اهـ . وقال صاحب « آثار السنن » (ص - ١١) : « إسناده حسن » !! وفيما تقدم ردُّ عليه .

وله طريق ثالث عن عائشة :

ترويه صفيّة بنت شيبه ، عن عائشة مرفوعاً :

(١) كذا في « المخطوطة » والصواب : « مرفوعاً » .
(٢) كذا ، والذي قاله الدارقطني : « رفعه الدراوردي عن داود بن صالح » ونقل في « نصب الراية » (١٣٣/١) عن الدارقطني قال : « تفرد به عبد العزيز الدراوردي عن داود بن صالح عن أمه بهذه الألفاظ » اهـ .

.....
= « إنها ليست بنجس ، هي كبعض أهل البيت » . يعنى الهرة .
أخرجه ابن خزيمة (ج ١ / رقم ١٠٢) ، والدارقطني (٦٩/١) ، والعقيلي
في « الضعفاء » (١٤١/٢) والحاكم (١٦٠/١) ، والبيهقي (٢٤٦/١) ، وابن
الجوزي في « التحقيق » (٦٤/٤٥/١) من طريق سليمان بن مسافع ، عن
منصور بن صفية ، عن أمه ، عن عائشة .

قال الحاكم :

« إسنادٌ صحيحٌ ^(١) . وواقفه الذهبي !!

* قُلْتُ : وهو عجبٌ ، لا سيما من الذهبي ، فإنه ذكر سليمان بن
مسافع في «الميزان» وقال : « لا يُعرف . أتى بخبرٍ منكٍ » وهو يعنى به هذا .
وتعقبه الحافظ في « اللسان » (١٠٦/٣) فقال :
« وليس فيه نكارةٌ ، كما زعم المصنّف » اهـ .

وأظنُّ أنَّ النكارة التي عنها الذهبي ليست في معنى الحديث ، بل لأن
سليمان بن مسافع مع كونه لا يُعرف فإنه رفع الحديث فقد خالفه عبد الملك
ابن مسافع الحجبي ، فرواه عن منصور ، عن أمه ، عن عائشة قالت :
« الهرة ليست بنجسية ، إنها من عيال البيت » . موقوف .

أخرجه العقيلي (١٤٢/٢) وقال :

= « هذا أولى ^(٢) .

(١) ونقل شمس الحق آبادي في « التعليق المغني » (٧٠/١) أن الحاكم قال : « صحيح على
شرط الشيخين ولم يخجراه » ، وأظنه نقله من « نصب الراية » (١٣٤/١) .
(٢) وزعم محقق « الضعفاء » أن ابن حجر تعقب العقيلي في قوله ، وهذا خطأ ، وإنما ابن
حجر تعقب الذهبي .

= يعنى من حديث سليمان بن مسافع المرفوع ، فلعلَّ الذهبى تابع العقيلى
فى ترجيحه ، والله أعلم .

وله طريق رابع عن عائشة .

أخرجه ابن شاهين فى « الناسخ والمنسوخ » (ج ٢/ ق ٢/٢١) من طريق
أبى يوسف القاضى ، عن أبى حنيفة ، عن حماد ، عن إبراهيم ، عن الشعبى ،
عن عائشة ، رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ذات
يوم ، فجاءت الهرة فشربت من الإناء ، فتوضأ رسول الله صلى الله عليه
وسلم وشرب منه ما بقى .

* قُلْتُ : وفيه ضعف وانقطاع .

قال ابن معين والحاكم :

« الشعبى لم يسمع من عائشة » .

وقال الحافظ فى « التلخيص » (٤٢/١) :

« فيه انقطاع » .

وقد مر منذ قليل أن أبى يوسف يرويه عن عبد الله بن سعيد المقبرى ،
فلعلَّ هذا من الاختلاف على أبى يوسف فى إسناده . والله أعلم .

وطريق خامس^(١) . أخرجه ابن عدى (١٨٨٢/٥) عن عبد الله بن
شقيق عن عائشة بنحوه . وسنده ضعيف . والله أعلم .

(١) وله طريق سادس :

ترويه عمرة بنت عبد الرحمن عنها .

ويأتى تخريجُه فى الحديث رقم (٧٢) .

= * ثانياً : حديث أبي هريرة رضى الله عنه .

أخرجه ابن ماجة (٣٦٩) ، وابن خزيمة (ج٢ / رقم ٨٢٨) ، والحاكم (١/٢٥٤ - ٢٥٥) ، وأبو طاهر المخلص في « الفوائد » (ج١٢ / ق ١/٢٧٤) ، وابن عدى في « الكامل » (٤/١٥٨٦) من طريق أبي علي الحنفى^(١) عبيد الله بن عبد المجيد ، نا عبد الرحمن بن أبي الزناد ، عن أبيه ، عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً : « الهرة لا تقطع الصلاة ، لأنها من متاع البيت » .

وتابعه مهدي بن عيسى ، ثنا ابن أبي الزناد بسنده سواء .
أخرجه البزار (ج١ / رقم ٥٨٤) حدثنا فردوس الواسطى^(٢) ، ثنا مهدي ابن عيسى .

قال الحاكم :

« هذا حديث صحيح على شرط مسلم ، لاستشهاده بعبد الرحمن بن أبي الزناد مقروناً بغيره » .

* قُلْتُ : كذا قال ! والصواب أنه ليس على شرط مسلم لأنه استشهد =

(١) هذه كنية عبيد الله بن عبد المجيد ، ووقع في « ابن ماجة » : « أبو بكر الحنفى » ولا أدري من السبب في هذا ، والمعروف أن كنية عبيد الله هي « أبو علي » . ولعل في العبارة سقطاً وهو : « وهو أخو أبو بكر الحنفى » والله أعلم .

(٢) وفردوس الواسطى لم أجد له ترجمة في « تاريخ واسط » ولا غيره من الكتب التي عندي ، ولكنه لم يتفرد به .

فقد تابعه أبو غسان ، نا مهدي ، عن ابن أبي الزناد ، عن أبيه ، عن أبي هريرة مرفوعاً : « الهرة من متاع البيت » .

أخرجه البزار (ج٢ / ق ١/١٨٥) نا غسان به .

.....

= باين أبى الزناد ولم يحتج به فقيه مقال معروف ، ولعل الذهبى لم يوافقه ، لأنه قال : « قد استشهد (م) باين أبى الزناد ، ولم ينقل عبارة الحاكم التى فيها ذكر التصحيح كعادته ، فلا أدرى أوافقه واختصر العبارة ، أم أنه قصد موافقة الحاكم على هذه الجزئية دون التصحيح ؟

وقد ذكر ابن خزيمة علةً للحديث ، فقال :

« إن صحَّ الخبرُ مسنداً ، فإن فى القلب من رفعه » .

ثم رواه من طريق ابن وهب ، عن ابن أبى الزناد بسنده موقوفاً وقال :

« ابنُ وهبٍ أعلمُ بحديث أهل المدينة من عبيد الله بن عبد المجيد » .

* قُلْتُ : فيجعل ابن خزيمة العلة من عبيد الله بن عبد المجيد ، وأرى أن

العلة هى من ابن أبى الزناد ، لأن مهدي بن عيسى قد تابع أبا على الحنفى عليه ، وهو وإن كان مجهول الحال كما قال ابن القطان إلا أنه يصلح فى المتابعات ، ويؤيده أن ابن عدى أورد الحديث فى ترجمة ابن أبى الزناد . وله طريق آخر عن أبى هريرة .

فأخرجه ابن عدى (٧٩٤/٢) من طريق حفص بن عمر العدينى ، ثنا

الحكم بن أبان ، عن عكرمة ، عن أبى هريرة مرفوعاً : « الهُرُّ من متاع

البيت » .

وقال بعد أن سرد أحاديث أخرى :

« وهذه الأحاديث عن الحكم بن أبان يروىها عنه حفص بن عمر العدينى ،

والحكم بن أبان وإن كان فيه لينٌ ، فإن حفصاً هذا ألينُ منه بكثير ، والبلاء

من حفص ، لا من الحكم » اهـ .

* قُلْتُ : لم يتفرّد به حفص ، فقد تابعه إبراهيم بن الحكم بن أبان عن =

.....
= أبيه ، قال : حدثني أبي ، عن عكرمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً : « الهُرُّ من متاع البيت » .

أخرجه البزار (ج ٢/ ق ١٩٦/١) حَدَّثَنَا سلمةُ بْنُ شبيب ، نا إبراهيمُ به .
وقال :

« هذا الحديث لا نعلمه رواه عن عكرمة ، عن أبي هريرة إلا الحكمُ بنُ أبان ، ولا رواه عنه إلا إبراهيمُ بن الحكم . وإبراهيمُ بنُ الحكم ليس بالحافظ ، في حديثه لِينٌ ، وإن كان قد روى عنه جماعة » اهـ .

* قُلْتُ : وقول البزار : « ولا رواه عنه إلا إبراهيم » متعقَّبُ برواية ابن عدى . وأمَّا إبراهيم بن الحكم فقد تركوه ، وقُلَّ من مثأه كما قال الذهبي .
وقد ذكر عباس العنبريُّ أن هذه الأحاديث كانت في كتاب إبراهيم مراسيل ، ليس فيها « ابنُ عباس » ولا « أبو هريرة » يعني أحاديث أبيه عن عكرمة ، فوصلها .

[تنبيه] :

ذكر المباركفوري في « تحفة الأhoodي » (٣٠٩/١ - ٣١٠) أن حديث أبي هريرة الذي عناه الترمذي ، هو ما أخرجه الدارقطني بلفظ : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتي دار قومٍ من الأنصار ودونهم دارٌ ، فشق عليهم ، فقالوا : يا رسول الله ! تأتي دار فلان ، ولا تأتي دارنا ؟ فقال عليه الصلاة والسلام : « لأن في داركم كلباً » قالوا : فإن في دارهم سيئوراً : فقال : « السُّور سبع » .

* قُلْتُ : أخرجه أحمد (٤٤٢/٢) ، وابنُ أبي شيبة (٣٢/١) ، والطحاوي في « المشكل » (٢٧٢/٣) ، والدارقطني (٦٣/١) ، والحاكم =

.....
= (١٨٣/١) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٣٨٦/٣ - ٣٨٧) ، وإسحق بن راهويه في « مسنده » - كما في « نصب الراية » (١٣٥/١) - ، والبيهقي (١/٢٥١ - ٢٥٢) وابن الجوزي في « الواهيات » (١/٣٣٤) من طريق عيسى بن المسيب^(١) ، عن أبي زرعة ، عن أبي هريرة مرفوعاً به .

قال الحاكم :

« هذا حديث صحيح ولم يخرجاه ، وعيسى بن المسيب تفرد عن أبي زرعة إلا أنه صدوق ، ولم يخرج قط^(٢) !!
فتعقبه الذهبي بقوله :

« قال أبو داود : ضعيف ، وقال أبو حاتم : ليس بالقوي » .
وكذا تعقبه العراقي في « طرح الثريب » (٢/١٢٣) .

وقال الدارقطني :

« تفرد به عيسى بن المسيب ، عن أبي زرعة وهو صالح الحديث » .
وقال العقيلي : « لا يتابعه إلا من هو مثله أو دونه » .

* قُلْتُ : خالفه أبو نعيم .

(١) وقع في « المشكل » : « عيسى بن يونس » !! والنسخة سقيمة .

(٢) نقل صاحب « التعليق المعنى » (١/٦٣) عبارة الحاكم هكذا : « حديث صحيح ولم يخرجاه . وعيسى هذا ليس بالقوي تفرد عن أبي زرعة إلخ » وعبارة « ليس بالقوي » زيادة وهي لا تتسق مع مراد الحاكم وقال الحافظ في « التعجيل » (ص ٣٢٨ / رقم ٧٤٠) :

« جازف الحاكم في « مستدرکه » وأخرج حديثه وصححه وقال : لم يُجرح قط . كذا قال » اهـ .

= قال أبو زرعة الرازي :

« لم يرفعه أبو نعيم ، وهو أصحُّ وعيسى ليس بقويٍّ » .
ذكره ابنُ أبي حاتم عنه في « العلل » (ج ١/ رقم ٩٨) .

* قُلْتُ : وواضحٌ أنَّ الحديث ليس هو مراد الترمذى ، لأن الترمذى ذكره كشاهدٍ في أن سور الهرة ليس بنجس ، وهذا الحديث احتج به الأحناف مع ضعفه على كراهة سور الهرة لأنها من السباع ، وبوّب عليه ابن أبي شيبة بقوله : « من قال : لا يجزىء ويغسل منه الإناء » يعنى من سور الهرة .

وقد بوّب ابنُ ماجة على ذلك بقوله :

« باب الوضوء بسور الهرة والرخصة في ذلك » . والله أعلم .

* * *

* قُلْتُ : وفي الباب مما لم يذكره الترمذى :

* ثالثاً : حديث أنس ، رضى الله عنه .

أخرجه الطبرانى في « الصغير » (١/٢٢٧ - ٢٢٨) ، وعنه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢/٧١) من طريق جعفر بن عنبسة الكوفى ، حدثنا عمر ابن حفص المكئى ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جدّه عليّ بن الحسين ، عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أرضٍ بالمدينة يقال لها : بَطْحَان ، فقال :

« يا أنس ! اسكب لى وضوءً » فسكبَتْ له ، فلما قضى رسول الله

صلى الله عليه وسلم حاجته ، أقبل إلى الإناء وقد أتى هِرٌّ فَوَلَّغَ في الإناء ، =

= فوقف له رسول الله صلى الله عليه وسلم وقفه حتى شرب الهَرَّ ، ثم
توضأ ، فذكرتُ لرسول الله صلى الله عليه وسلم أمر الهَرَّ ، فقال :
« يا أنس ! إنَّ الهَرَّ من متاع البيت ، لن يقدر شيئاً ، ولن يُنَجَّسَهُ » .
قال الطبراني :

« لم يروه عن جعفر إلا عمر بن حفص ، ولا روى عن علي بن الحسين
عن أنس حديثاً غير هذا » اهـ .

قال الهيثمي في « المجمع » (٢١٦/١) :
« فيه حفص بن عمر وثقه ابن حبان ، وقال الذهبي : لا يُدرى من
هو » .

* قُلْتُ : ويظهر أنَّ الذهبي أخذ هذا من ابن القطان الفاسي .
فقد قال في « بيان الوهم والإيهام » (ج١/ق ٢٢٥/٢) بعد أن ذكر حديثاً
أخرجه الدارقطني (٣٠٤/١) من طريق جعفر بن عنبسة ثنا عمر بن حفص
المكِّي في الجهر بالبسملة ، قال :
« علته الجهل بحال عمر بن حفص المكِّي ، بل لا أعرفه مذكوراً في مظانِّ
ذكره وذكر أمثاله . قال : وكذلك راويه عنه جعفر بن عنبسة » . اهـ
مختصراً .

ولكني رأيتُ البيهقي روى في « سننه » (٩/٢ - ١٠) حديثاً آخر لعمر
ابن حفص المكِّي عن ابن جريج في باب « من طلب باجتهاده جهة الكعبة »
ثم قال : « تفرَّد به عمر بن حفص المكِّي ، وهو ضعيف لا يُحتجُّ به » (١) =

(١) ثم رأيتُه في « نصب الراية » (٣٤٧/١) نقل كلام البيهقي وزاد : « والحمل فيه عليه » =

.....
= فكان يمكن أن يستدرك على ابن القطان بتضعيف البيهقي له لولا أنه قال :
« في مظان ذكره وذكر أمثاله »^(١) .

وذكر ابن الجوزي في « التحقيق » (٣٠٩/١) حديث البسمة المتقدم
وقال :

« يرويه عمر بن حفص وأجمعوا على ترك حديثه » اهـ .
وأقره عليه ابن عبد الهادي في « التنقيح » (ق ٢/١٠٠) .
وهذا عندي وهم من ابن الجوزي ، فإن الذي تركوا حديثه هو « عمر
ابن حفص أبو حفص العبدى » الذي يروى عن ثابت البناني وأبان بن
أبي عياش وغيرهما .

وقد فرّق الذهبي بينه وبين « عُمَرُ بْنُ حَفْصِ الْمَكِّيِّ » الذي يروى عن
ابن جريج .

وأما قول الهيثمي : « وثقه ابن حبان » .

فقد ذكر في « ثقافته » (١٧٤/٧) : « حفص بن عمر ، أبو حفص
المكي . يروى عن سالم ، روى عنه هاشم بن القاسم » .

فإن كان هو ، فيستدرك بذلك على ابن القطان ، والله أعلم .

والراوى عنه جعفر بن عنبسة جهله ابن القطان كما تقدم .

ورأيته في « دلائل النبوة » (٤٢٧/٢) للبيهقي في باب « عرض النبي
صلى الله عليه وسلم نفسه على قبائل العرب » أنه روى حديثاً من طريق =

= وهذه الجملة ليست موجودة في المطبوعة من « السنن » . والله أعلم .
(١) مع أن تضعيف البيهقي لا ينافي تجهيل ابن القطان ، فإن الجاهل إذا انفرد بشيء خولف
فيه فيضعف به عند التقاد . والله أعلم .

= أبى محمد جعفر بن عنبسة الكوفي ، وقال :
« إسناده مجهول » .

فهذا يلتقى مع حكم ابن القطان .

وذكر الحافظ في « اللسان » (١٢٠/٢) أن الطوسى ذكره في رجال
الشيعة وقال : « ثقة » .

* قُلْتُ : الطوسى ^(١) الرَّافِضِيُّ ليس بعمدة ، وكان يسبُّ السُّلْفَ ؛ وهو
يحتاجُ إلى من يزكِّيه . فالله المستعان .
وبالجملة فالحديثُ ضعيفٌ . والله أعلمُ .

* * *

* رابعاً : حديثُ جابر بن عبد الله ، رضى الله عنهما .

أخرجه ابنُ شاهين في « الناسخ والمنسوخ » (ج ٢/ ق ٢١٥/٢) من طريق
سلمة بن عبد الملك العوصى ، قال : حدَّثنا أبو الحسن - يعنى على بن
صالح - ، عن محمد بن إسحق ، عن صالح ، عن جابر بن عبد الله ، قال :
« كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضعُ الإناءَ للسنور ، فيلغ فيه ثمَّ
يتوضأُ من فضله » .

* قُلْتُ : وسنده ضعيف لتدليس محمد بن إسحق .

وصالح هو ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، لكنه لم يدرك جابراً
فيما يظهر ، فنقل في « التهذيب » (٣٨٠/٤) : « ذكره ابن حبان في =

(١) وهو محمد بن الحسن بن على أبو جعفر الطوسى . له ترجمة في « لسان الميزان »
(١٣٥/٥) .

.....
= « الثقات » وقال : روى عن أنس إن كان سمع منه ^(١) .
* قُلْتُ : ومات أنس على الراجح سنة (٩٣هـ) ، فلأن يكون لم يسمع
من جابر أولى ، لأنه مات سنة (٧٣) وأقصى ما قيل في وفاته (سنة ٧٨) .

* * *

* خامساً : حديثُ عليّ بن أبي طالب ، رضي الله عنه ، موقوف .
أخرجه الخطيب في « تلخيص المتشابه » (١/٥٨) من طريق يحيى بن
مسلم أبي الضحاك ، عن أبيه ، عن أبي سعيد الجابري ، أن علياً سئل عن
سؤر الهرّ يشربُ من الإناء ، قال :
« لا بأس بسؤر الهرّ » .
وفي سنده ضعف .

* * *

(١) عبارة ابن حبان في « الثقات » (٤٥٤/٦) : « وقد قيل : إنه سمع من أنس بن مالك » .

٥٥ - بَابُ

سُورِ الْحِمَارِ

٦٩ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ،
عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : أَتَانَا مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : « إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَنْهَاكُمُ عَنْ لُحُومِ
الْحُمُرِ ، فَإِنَّهَا رِجْسٌ » .

٦٩ - إسناده صحيح ، وسيأتي برقم (٤٣٤٠) .

* سفیان : هو ابن عيينة .

* أيوب : هو ابن تيممة السخيتاني .

* محمد : هو ابن سيرين .

* * *

والحديث أخرجه البخاري (٤٦٧/٧ - فتح) ، ومسلم (٩٤/١٣ -
نووي) ، وأحمد (١١١/٣) ، والطحاوي في « شرح المعاني » (٢٠٥/٤) ،
والبيهقي (٣٣١/٩) من طريق سفیان بن عيينة بسنده سواء بلفظ أطول من
هذا . ولفظ البخاري :

« صَبَحْنَا خَيْرَ بُكْرَةٍ ، فَخَرَجَ أَهْلُهَا بِالْمَسَاحِي ، فَلَمَّا بَصُرُوا بِالنَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالُوا : مُحَمَّدٌ وَاللَّهِ ! مُحَمَّدٌ وَالْحَمِيسُ .
فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « اللَّهُ أَكْبَرُ ، خَرِبْتَ خَيْرٍ ، إِنْ إِذَا =

.....
= نزلنا بساحة قومٍ فساء صباح المنذرين » ، فأصبنا من لحوم الحمر ،
فنادى منادى النبی صلی الله علیه وسلم : « إن الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم
الحمر ، فإنها رجسٌ » .

وقد رواه عن ابن عيينة جماعة من أصحابه منهم :
« صدقة بن الفضل ، وابن أبي عمر ، والشافعي ، وأحمد بن حنبل » .
وقد توبع ابن عيينة .

تابعه عبد الوهاب الثقفي ، ومعمر بن راشد ، وحماد بن زيد .
أخرجه البخاري (٤٦٧/٧ - ٤٦٨ - ٤٦٧/٧) ، وابن ماجة (٣١٩٦) ، وأحمد (١٦٤/٣) ، وعبد الرزاق (ج٤/ رقم ٨٧١٩) ،
وابن حبان (ج٧/ رقم ٥٢٥٠) ، والطحاوي (٢٠٥/٤) ، وابن حزم في
« المحلى » (٤٠٦/٧) ، والبيهقي (٣٣١/٩) .
وتوبع أيوب السختياني .

تابعه هشام بن حسان ، عن ابن سيرين به .
أخرجه مسلم (٩٤/١٣) ، والدارمي (١٤/٢) ، وأحمد (١١٥/٢) ،
(١٢١) ، وابن أبي شيبة (٧٤/٨ و ٤٦٧/١٤) ، وأبو يعلى في « مسنده »
(ج٥/ رقم ٢٨٢٨) ، والطحاوي (٢٠٦/٤) ، وابن عبد البر في « التمهيد »
(١٢٧/١٠) .

* قُلْتُ : وله شواهد كثيرة يأتي ذكرها في « كتاب الصيد والذبائح »
إن شاء الله تعالى .

* * *

٥٦ - بَابُ سُورِ الْحَائِضِ

٧٠ - أَحْبَبْنَا عَمْرُو بْنَ عَلِيٍّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ، عَنْ سَفْيَانَ ، عَنِ الْمِقْدَامِ بْنِ شَرِيحٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : كُنْتُ أَعْرِقُ الْعَرَقَ ، فَيَضَعُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاهُ حَيْثُ وَضَعْتُ ، وَأَنَا حَائِضٌ ، وَكُنْتُ أَشْرَبُ مِنَ الْإِنَاءِ ، فَيَضَعُ فَاهُ حَيْثُ وَضَعْتُ وَأَنَا حَائِضٌ .

٧٠ - إِسْتِزَادَةُ صَحِيحٍ ، وَيَأْتِي بِرَقْمِ (٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٣٤١ ، ٣٧٧ ،

٣٧٨ ، ٣٧٩) .

* عبد الرحمن : هو ابن مهدي .

* سفيان : هو ابن سعيد الثوري .

والحديث أخرجه أبو عبيد في « كتاب الطهور » (ق ٢٥ / ١) وسلم
(٢١٠ / ٣ - ٢١١ نووي) والمصنف في « عشرة النساء » (رقم ٢٣٤) ،
وأبو عوانة (٣١١ / ١) ، وأبو داود (٢٥٩) ، وابن ماجه (٦٤٣) ، وأحمد
(٦٢ / ٦ ، ٦٤ ، ١٢٧ ، ١٩٢ ، ٢١٠ ، ٢١٤) وعبد الرزاق في
« المصنف » (ج ١ / رقم ٣٨٨) والحميدي (١٦٦) ، والطيالسي (١٥١٤) ،
وابن خزيمة (٥٨ / ١) ، وابن حبان (ج ٢ / رقم ١٣٥٧ ، ١٣٥٨) وابن المنذر
في « الأوسط » (ج ١ / رقم ٢١٣) والدارمي (١٩٧ / ١ - ١٩٨) ، والبيهقي =

.....

= (٣١١/١ - ٣١٢) والبعوثى الكبير فى « مسند ابن الجعد » (رقم
٢٣٧٤) ، وأبو موسى المدنى فى « اللطائف » (ق ١/١٨ ق ١/٣٨)
والبعوثى فى « شرح السنة » (١٣٤/٢) وأبو نعيم فى « أخبار أصحاب »
(١٠٠/١ ، ١٣٦) من طرق عن المقدم بن شرح ، عن أبيه ، عن عائشة
به .

وقد رواه عن المقدم جماعة من أصحابه ، منهم :
« سفيان الثورى ، وشعبة ، وإسرائيل بن يونس ، ومسعر بن كدام ،
ويزيد بن المقدم ، وشريك النخعى ، والأعمش » .

* * *

٥٧ - بَابُ وُضُوءِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ جَمِيعًا

٧١ - أُخْبِرَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مَعْنٌ ، قَالَ :
حَدَّثَنَا مَالِكٌ . (ح) .

وَالْحَارِثُ بْنُ مِسْكِينٍ - قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ - ، عَنِ ابْنِ
الْقَاسِمِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي مَالِكٌ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : كَانَ
الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ يَتَوَضَّئُونَ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
جَمِيعًا .

٧١ - إِسْتَاذَةٌ صَحِيحٌ . وَيَأْتِي بِرَقْمِ (٣٤٢) .

* مَعْنٌ : هُوَ ابْنُ عَيْسَى بْنِ يَحْيَى بْنِ دِينَارِ الْأَشْجَعِيِّ .

أَخْرَجَ لَهُ الْجَمَاعَةُ .

وَكَانَ مِنْ أَوْثَقِ النَّاسِ فِي مَالِكٍ .

بَلْ قَدَّمَهُ أَبُو حَاتِمٍ عَلَى ابْنِ وَهْبٍ فِي مَالِكٍ .

أَمَّا قَوْلُ أَحْمَدَ :

« مَا كَتَبْتُ عَنْهُ شَيْئًا » فَلَيْسَ بِمَجْرَحٍ ، إِنَّمَا هُوَ إِخْبَارٌ مِنْهُ بِأَنَّهُ لَمْ يَكْتُبْ

عَنْهُ شَيْئًا .

* ابْنُ الْقَاسِمِ : هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ صَاحِبُ مَالِكٍ .

أَخْرَجَ لَهُ الْبُخَارِيُّ حَدِيثًا وَاحِدًا ، وَأَبُو دَاوُدَ فِي « الْمُرَاسِيلِ » .

= وثقه ابن معين وزاد : « ثقة » ، وأبو زرعة ، والنسائي والحاكم وقالوا :
« مأمون » ، وابن حبان وزاد : « كان خيراً فاضلاً ممن تفقه على مالك ،
وفرع على أصوله وذبح عنها ، ونصر من انتحلها » .
ووثقه الخطيب ، ومسلمة بن قاسم ، والخليلي وغيرهم .

* * *

والحديث أخرجه البخاري (٢٩٨/١ - فتح) ، وأبو داود (٧٩) ، وابن
ماجة (٣٨١) ، والشافعي في « الأم » (٨/١) ، ومحمد بن الحسن في
« موطئه » (رقم ٣٥) وعبد الرزاق (ج١/ رقم ١٠٣٣) ، وأحمد
(١١٣/٢) ، وابن خزيمة (ج١/ رقم ٢٠٥) ، وابن حبان (ج٢/ رقم
١٢٦٢) ، والبيهقي (١٩٠/١) وابن عبد البر في « التمهيد » (١٦٣/١٤) ،
والبغوي في « شرح السنة » (٢٥/٢ - ٢٦) جميعاً من طريق مالك ، وهو
في « موطئه » (١٥/٢٤/١) عن نافع ، عن ابن عمر .

وقد رواه عن مالك جماعة من أصحابه منهم :

« الشافعي ، وابن وهب ، والقعني ، وأبو مصعب ، ومحمد بن الحسن ،
وعبد الله بن يوسف ، وعبد الرحمن بن مهدي ، وهشام بن عمار » .

وقد تابع مالكاً جماعة منهم :

١ - أيوب السخيتي ، عن نافع .

أخرجه أبو داود (٧٩) ، وأحمد (٤/٢) ، وأبو القاسم البغوي في « مسند
ابن الجعد » (٣١٣٤ ، ٣١٣٥ ، ٣١٣٦) ، وابن خزيمة (ج١/ رقم
٢٠٥) ، وابن عبد البر في « التمهيد » (١٦٥/١٤) .

= ورواه عن أيوب :

« حمَّادُ بنُ زيدٍ ، وابنُ عُلَيَّةَ ، ويزيدُ بنُ زُرَّيعٍ ، وعبدُ الوارثِ بنُ سعيدٍ ، والحارثُ بنُ تَبَّهَانَ » .

٢ - عبيدُ الله بنُ عمر .

أخرجه أبو داود (٨٠) وأبو عبيد في « كتاب الطهور » (ق ١/١٨) ، وأحمد (١٠٣/٢ ، ١٤٢) وابن خزيمة (ج ١/ رقم ١٢٠ ، ١٢١) ، وابن الجارود في « المتقى » (٥٨) والحاكم (١/١٦٢) وابن حبان (ج ٢/ رقم ١٢٦٠) والدارقطني (١/٥٢) ، والبيهقي (١/١٩٠) وفيه : « من الإناء الواحد » .

ورواه عن عبيد الله بن عمر :

« يحيى القطان ، ومحمدُ بنُ عُبَيْدٍ ، وعبدُ الله بنُ ثُميرٍ ، ومُعْتَمِرُ بنُ سُلَيْمَانَ ، وعلى بنُ مُسَهَّرٍ ، وأبو خالد الأحمر سليمان بنُ جِيَّانٍ » .

قال الحاكم :

« صحيحٌ على شرطهما ولم يخرجاه بهذا اللفظ » ووافقه الذهبي .

وقد وهم في استدراكه على البخاري ، إلا ما كان من أمر هذه اللفظة الزائدة . والله أعلم .

٣ - صخرُ بنُ جويرية .

أخرجه أبو القاسم البغوي في « مسند ابن الجعد » (٣١٣٢) .

٤ - يونسُ بنُ يزيد .

أخرجه البيهقي (١/١٩٠) .

.....

= ٥ - عبد الله بن عمر .

أخرجه عبد الرزاق (ج ١/ رقم ٤٠٠) ، والبيهقي (١/ ١٩٠) .

٦ ، ٧ - أسامة بن زيد ، والحجاج بن أرطاة ، عن نافع .

أخرجه البزار (ج ٢/ ق ١/٩) .

* * *

٥٨ - بَابُ

فَضْلِ الْجُنُبِ

٧٢ - أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا كَانَتْ تَقْتَسِلُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْإِنَاءِ الْوَاحِدِ .

٧٢ - إسناده صحيح . ويأتي برقم (٢٢٨ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٦ ، ٣٤٤ ، ٤١١ - ٤١٤) .

أخرجه البخاري (١/٣٦٣ - فتح) ، ومسلم (٤/٢ ، ٣ ، ٤) ، وأبو عوانة (١/٢٩٤ - ٢٩٥) ، وابن ماجة (٣٧٦) ، والدارمي (١/١٥٧) ، ومالك (١/٤٤ - ٤٥/٦٨) ، والشافعي في «مسنده» (ص - ٩) ، وأحمد (٦/١٢٧ ، ١٧٣ ، ١٩٩) ، وابن أبي شيبة (١/٣٥) ، والحميدي (١٥٩) ، والطيالسي (١٤٣٨) ، وأبو إسحاق الحرابي في الغريب (٢/٣٤٦) ، وعبد الرزاق (ج ١/رقم ١٠٢٧) ، وأبو يعلى (ج ٨/رقم ٤٥٤٦) ، وابن الجارود في «المتقى» (٥٧) ، وابن حبان (ج ٢/رقم ١١٩٨) ، وابن المنذر في «الأوسط» (١/٢٩٦) ، وابن عبد البر في «التمهيد» (٨/١٠٠) ، والطحاوي (١/٢٤ - ٥٠/٢) ، والطبراني في «الأوسط» (رقم ٣٧٨ ، ١٢٠٠ - المطبوع) ، وكذا (ج ٢/ق ١/١٨٢) بزيادة في أوله ، وأيضاً في «مسند الشاميين» (ق ٥٤٨) ، وتام الرازي في «الفوائد» (٢١٢) ، والبيهقي (١/١٨٧ ، ١٩٣) ، والذهبي في «المعجم المختص» (ق ١/٣٢ - ٢) من طرق عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة . =

= وقد رواه عن الزهرى جماعة منهم :

« مالك^(١) ، والليث بن سعد ، وسفيان بن عيينة^(٢) ، وابن أبى ذئب ،
ومعمر بن راشد ، والأوزاعي ، وجعفر بن برقان ، وأيوب بن موسى
وإسحق بن راشد ، والقعنبي ، وابن جريج وعبد الرحمن بن نمر
اليحصي^(٣) .

وخالفهم إبراهيم بن سعد ، فرواه عن الزهرى ، عن القاسم بن محمد ،
عن عائشة .

فجعل شيخ الزهرى هو « القاسم » بدل « عروة » .

أخرجه النسائى - كما فى « أطراف المزي » (٢٨٥/١٢) - ، وأبو يعلى
(ج٧/ رقم ٤٤١٢) وابن عدى (٢٤٧/١) ، وابن عبد البر (١٠١/٨) ،
والطبرانى فى « الأوسط » (ج٣/ رقم ٢٤١٢) ، وأبو بكر الشافعى فى
« الغيلانيات » (ج٦/ ق ٢/٧٨ - ١/٧٩) والبيهقى (١٩٤/١) من طرق
عن إبراهيم بن سعد به .

وقد رواه عن إبراهيم :

« إسحق بن منصور ، وحفص بن عمر ، وعبد العزيز بن أبى سلمة ،
ومحمد بن عثمان العثماني ، وسليمان بن داود الهاشمي » .

(١) ولفظه مختصراً ، ليس فيه : « فى الإناء الواحد » .

(٢) وقع عند أبى يعلى حدثنا محمد بن عباد المكي حدثنا سفيان قال : سمعته من الزهرى
والله كما أخبرتك .

(٣) وقد روى عن الزهرى صحيفة طويلة ذكرها الطبراني فى « مسند الشاميين »
(ق ٥٤٨ - ٥٥٤) .

= قال الطبراني :

« لم يرو هذا الحديث عن الزهري ، عن القاسم ، إلا إبراهيم » .

قال الحافظ في « الفتح » (٣٦٣/١) :

« كذا رواه أكثر أصحاب الزهري - يعني عنه عن عروة - وخالفهم إبراهيم بن سعد فرواه عنه عن القاسم بن محمد أخرجه النسائي ، ورجح أبو زرعة الأول ، ويُحتمل أن يكون للزهري شيخان ، فإن الحديث محفوظ عن عروة والقاسم من طرق أخرى » اهـ .

* قُلْتُ : وما رجحه أبو زرعة رحمه الله تعالى - كما في « العلل » (ج ١/ رقم ١٥٩) لابن أبي حاتم - هو الراجح عندي - لأن الاحتمال الذي أبداه الحافظ - رحمه الله - إنما يَرُدُّ إن كان الراوي عن الزهري ثبناً فيه . ولكن الراوي عنه هو إبراهيم بن سعد ، وهو وإن كان ثقةً ، إلا أن صالح جزرة تكلم في روايته عن الزهري خصوصاً ، وذكره ابنُ عدي في « الكامل » وساق له أحاديث خالف فيها أصحاب الزهري المتقين .

وأشار إلى ذلك ابنُ عدي ، فقال :

« وهذا الحديث يرويه إبراهيم بنُ سعد ، عن الزهري ، عن القاسم ، عن عائشة ، وأصحاب الزهري خالفوه فرووه عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة » .
ثم رأيت الدارقطني - رحمه الله - أشار إلى رجحان ما رجحه أبو زرعة وهو الذي اخترناه والحمد لله .

فقال رحمه الله في « العلل » (ج ٥/ ق ١/٢٤) :

« خالفهم إبراهيم بنُ سعد ، فرواه الزهري ، عن القاسم بن محمد ، عن عائشة ، والقول قول من قال : عن عروة » اهـ . فالحمد لله على التوفيق .

.....
= وقد توبع الزهرى ، عن عروة ، فتابعه :

١ - هشامُ بنُ عروة ، عن أبيه .

أخرجه البخارى (١/٣٧٤ - فتح) مختصراً ، وعبد الرزاق (ج١/ رقم ١٠٣٤) ، وأحمد (٦/١٣٠ - ١٣١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ٢٣٠ ، ٢٣١) ، وابن خزيمة (ج١/ رقم ١١٩ ، ٢٣٩) ، وأبو يعلى (ج٧/ رقم ٤٤٢٩ ، ٤٤٨٤) وج٨/ رقم ٤٧٢٦ ، ٤٨٩٥) ، وابن حبان (ج٢/ رقم ١١٩١) والحاكم (١/١٦٩) والطحاوى (١/٢٦) ، وابن أبى داود فى « مسند عائشة » (٤ ، ٧١) وابن المنذر (ج١/ رقم ٢١٠) ، والطبرانى فى « الأوسط » (ج٢/ رقم ١٢٤٨) ، وابن أبى شريح فى « جزء يبيى » (رقم ١١٤) وابن عدى (٢/٧٥٣) ، والبيهقى (١/ ٣١ ، ١٧٥ ، ١٨٨) .

وقد رواه عن هشام جماعة منهم :

« حماد بن زيد ، وعمر بن على ، وعبيد الله بن عمر وهشام بن حسّان ، وجريز بن حازم ، وأبو معاوية ، وأبان العطار ، وابن المبارك ، وهمام بن يحيى ، ومالك ، ووكيع ، ومعمر ، وابن نمير ، وعبد بن سليمان ، وعيسى بن يونس ، وشعبة ، وحماد بن سلمة » .

وتابعهم عبدُ الرحمنُ بنُ أبى الزناد عن هشام به وزاد :

« وكان له - صلى الله عليه وسلم - شعرٌ فوق الجمّة ودون الوفرة » .

أخرجه الترمذى (١٧٥٥) .

وأخرجه أيضاً فى « الشمائل » (٢٠) وكذا أبو داود (٤١٨٧) ، وابن ماجة (٣٦٣٥) ، وأحمد (٦/١٠٨ ، ١١٨) وابن عدى (٤/١٥٨٦) ، والطحاوى فى « المشكل » (٤/٣٢١) من طريق عن ابن أبى الزناد بالزيادة =

.....
= فقط^(١) .

قال الترمذی :

« هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه ، وقد روى من غير وجه عن عائشة أنها قالت : كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد ، ولم يذكروا فيه هذا الحرف : « وكان له شعر فوق الجمة ودون الوفرة » وعبد الرحمن بن أبي الزناد (ثقة)^(٢) ، كان مالك بن أنس يوثقه ويأمر بالكتابة عنه » اهـ .

وقال ابن عدی :

« لا أعلم روى هذا الحديث عن هشام غير ابن أبي الزناد » .

* قلت : وتفرّد ابن أبي الزناد ضعيف .

٢ - أبو بكر بن حفص ، عن عروة .

أخرجه البخاري (٣٧٤/١ - فتح) والطحاوي (٢٤/١) ، والبيهقي

(١٨٧/١ - ١٨٨) .

٣ - تميم بن سلمة ، عن عروة .

أخرجه أحمد (٢٣٠/٦) حدثنا أبو معاوية ثنا الأعمش ، عن تميم بن سلمة

به .

وسنده صحيح .

(١) اللفظ عند أبي داود وغيره يخالف لفظ حديث الترمذی ، وقد وفق بينهم الحافظ وغيره .

وانظر « تحفة الأحوذی » (٤٤٤/٥ - ٤٤٥) ، والفتح (٣٥٨/١٠) .

(٢) في « تحفة الأحوذی » (٤٤٤/٥) : « ثقة حافظ » وليس عنده : « وكان مالك ...

إلخ » .

.....
= وقد خولف أبو معاوية في إسناده .
خالفه أبو إسحق الفزاري ، فرواه عن الأعمش ، عن شقيق بن سلمة ،
عن عروة ، عن عائشة به .

فصار شيخ الأعمش هو : « شقيق بن سلمة » بدل « تميم بن سلمة » .
أخرجه الطبراني في « الأوسط » (ج ١ / ق ١٩٨ / ١) قال : حدثنا الحسين
ابن السميدع ، قال : نا موسى بن أيوب النصيبى ، قال نا أبو إسحق
الفزاري به .

وقال :

« لم يرو هذا الحديث عن الأعمش ، عن شقيق ، عن عروة إلا أبو إسحق
الفزاري ، تفرد به موسى بن أيوب » .
* قُلْتُ : وهذا سند رجاله ثقات .

والحسين بن السميدع ، شيخ الطبراني وثقه الخطيب كما في « تاريخه »
(٥١/٨) ، وموسى بن أيوب النصيبى ، أبو عمران الأنطاكي وثقه العجلئي
وابن حبان .

وقال أبو حاتم :

« صدوق » .

وأبو إسحق الفزاري الإمام العلم صاحب السير .

واسمه إبراهيم بن محمد بن الحارث ثقة حافظ .

أثنى عليه الجمع ، إلا أن ابن سعد بعد الثناء عليه قال :

« كان كثير الخطأ في حديثه » !

كذا ! وابن سعد ليس بعمدة إذا خالف، وهاك العلماء الكبار لم يذكر =

.....

= واحدٌ منهم ما ذكره ابنُ سعدٍ ، ولا قريباً منه .
ورواية شقيق بن سلمة أبى وائل عن عروة عزيزة جداً ، وهى من رواية
الأكابر عن الأصاغر .

ولم أرَ أحداً ذكر لشقيق روايةً عن عروة .
وهذا دليلٌ على ندرتها ، فالله أعلمُ .

* * *

وللحديث طرقٌ أخرى كثيرةٌ عن عائشة رضى الله عنها وقد مرَّ وجهٌ :
٢ - الأسودُ ، عنها .

أخرجه البخارى (٤٠٣/١ - فتح) ، وأبو عوانة (٣٠٩/١) ، وأبو داود
(٧٧) وعبد الرزاق (ج١/ رقم ١٠٣١) والطحاوى (٢٦/١) ، وأحمد
(١٨٩/٦ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ٢١٠) وابن حبان (ج٢/ رقم ١٣٦١) ،
(١٣٦٤) ، ويعقوب بن سفيان فى « المعرفة والتاريخ » (٦٣٧/٢) والبعغوى فى
« شرح السنة » (١٣١/٢) ، وابن أبى شيبة فى « مصنفه » (٣٥/١) ، من
طريق منصور ، عن إبراهيم النخعى ، عن الأسود بن يزيد ، عن عائشة^(١) به .

(١) وعزاه المزى فى « الأطراف » لـ « صحيح مسلم - فى كتاب الطهارة » ، ولم أجده
فيه بعد البحث والتتبع ، وقد عزاه لـ « مسلم » من هذا الوجه البغوى فى « شرح
السنة » (١٣١/٢) بعدما رواه من طريق البخارى ، وأظنُّ البغوى قصد الاتفاق على
أصله من هذا الوجه ، وليس على كل لفظه ، والله أعلمُ .
فقد قال الحافظ فى « النكت الظرف » (٣٦٩/١١) : « قال بعضهم : ليس هو عند
مسلمٍ فى « الطهارة » ، فليحرق » اهـ .
وقال ولئى الدين ابن العراق فى « الأطراف بأوهام الأطراف » (ص - ٢١٧) : =

= وزاد البخاري وأحمد :

« وكان يأمرني فأتزر ، فيباشرني وأنا حائض ، وكان يُخرج رأسه إليّ وهو معتكف ، فأغسله وأنا حائض » .

وقد أخرج هذه الزيادة أيضاً من هذا الوجه :

البخاري (٢٧٤/٤) ، ومسلم (١/٢٩٣) ، وأبو عوانة (٣٠٩/١) ،
وأبو داود (٢٦٨) والمصنّف ويأتي برقم (٢٨٦ ، ٣٧٤) ، وفي « العشرة »
(رقم ٢٣٣ ، ٢٤٢) ، والترمذي (١٣٢) ، وابن ماجه (٦٣٦) ، وأحمد
(١٣٤/٦ ، ١٧٤ ، ١٨٩) ، وعبد الرزاق (ج ١/رقم ١٢٣٧) وأبو القاسم
البغوي في « مسند ابن الجعد » (٩٠٧) وابن الجارود (١٠٦) ، والطيالسي
(١٣٧٥) ، والطحاوي في « شرح المعاني » (٣٦/٣) ، والبيهقي
(٣١٠/١) ، وابن عدى في « الكامل » (٦٤٩/٢ ، ٢٤٠٥/٦) ، وابن
عبد البر في « التمهيد » (١٦٦/٣) .

قال الترمذي :

حديث حسن صحيح .

وقد رواه عن منصور^(١) :

« سفيان الثوري ، وشعبة ، وأبو عوانة ، وجريير بن عبد الحميد » .

ورواه حجاج بن نصير عن شعبة فخالف فيه .

= أخرجه ابن عدى (٦٤٩/٢) .

= « لم أره في « صحيح مسلم » هنا ، فليراجع » اهـ .

(١) وتوبع منصور . تابعه الحكم بن عتيبة ، عن إبراهيم النخعي به .

أخرجه الطحاوي في « شرح المعاني » (٢٥/١) .

.....

= ويأتي تفصيل ذلك في الحديث (٢٨٦) إن شاء الله تعالى .
* قُلْتُ : ويظهر لي أنه حديث واحد ، فرقه المخرجون له بحسب الفقه
الذي فيه . والله أعلم .

٣ - القاسم بن محمد ، عنها .

أخرجه البخاري (١/٣٧٣ - فتح) ، والإسماعيلي في « مستخرجه » ،
ومسلم (٤/٥ - ٦ نووي) ، وأبو عوانة (١/٢٨٤) والطحاوي (٤/٢٦) ،
وأبو بكر الشافعي في « الغيلانيات » (ج ٦/ ق ١/٧٩ - ٢) والذهبي في
« معجمه الكبير » (ق ١/٣١) ، وفي « المعجم المختص » (ق ١/٢١) ،
وابن نقطة في « التقييد » (٢/٢٧٠) من طريق عن أفلح بن حميد ، عن
القاسم به .

ورواه عن أفلح : « القعنبى ، وإسحق بن سليمان ، وابن وهب ، وابن
أبي فديك ، وحماد بن زيد .

وتابعه عباد بن منصور ، عن القاسم .

أخرجه الطيالسي (١٤٢١) ، وأبو بكر الشافعي في « الغيلانيات »
(ق ١/٧٩) .

وكذا عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه .

أخرجه البخاري (١/٣٧٤) ، والمصنف ويأتي (برقم ٢٢٣) ، وابن
خزيمة (ج ١/ رقم ٢٥٠) ، وابن حبان (ج ٢/ رقم ١٢٥٩ ، ١٢٦١) ،
والطيالسي (١٤١٦) وابن عدى (٦/٢١٢١) ، وأبو بكر الشافعي في
« الغيلانيات » (ق ٢/٧٩) وعنه الخطيب في « التلخيص » (١/٣١٨) .
ورواه عن عبد الرحمن بن القاسم : « شعبة بن الحجاج ، وعلي بن ميسر » =

== وزاد عمرو بن مرزوق وغيره في روايته عن شعبة قال :
« فأعجبني هذا الحديث لأنه قال فيه : من الجنابة » .
وزاد علي بن ميسر في روايته : « من إناء واحد ليس الماء بالكثير » .
وقد اختلف في إسناده ومثته .
أما في إسناده فقد رواه جعفر بن الزبير ، عن القاسم ، عن أبي أمامة ،
عن عائشة به .

فزاد : « أبا أمامة » بين القاسم وعائشة .
أخرجه الطبراني في « الأوسط » (ج ٣ / رقم ٢٩٥٩) حدثنا إبراهيم بن
صالح الشيرازي ، قال : حدثنا عثمان بن الهيثم ، قال : حدثنا جعفر بن الزبير
به ، وقال :
« لا نعلم أبا أمامة روى عن عائشة غير هذا ، ولا يروى إلا من هذا
الوجه » .

وأخرجه ابن عدى (٥٦٠/٢) من طريق إبراهيم بن راشد ، ثنا عثمان بن
الهيثم بإسناده سواء .
* قُلْتُ : وهذا سندٌ ساقطٌ البتة ، وجعفر بن الزبير تالفٌ فقد كذبه شعبة
وقال :

« وضع على النبي صلى الله عليه وسلم أربعمائة حديث » .
وقد تركه عمرو بن علي ، والبخاري ، وأبو حاتم ، والنسائي ،
والدارقطني وعلي بن الجنيد والأزدي .
وقال ابن حبان :

« يروى عن القاسم وغيره أشياء موضوعة » .

= فهذه المخالفة لا قيمة لها ، وإنما أوردتها للبيان . والله المستعان .

وأما في المتن

فقد أخرج الطبراني في « جزء من اسمه عطاء » (ص ٢٢) ، وأبو بكر الشافعي في « الغيلانيات » (ج ٦ / ق ١/٧٩) من طريقين عن ابن لهيعة ، ثنا عطاء بن خباب المكِّي ، عن القاسم بن محمد ، عن عائشة قالت : « كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناءٍ واحدٍ . فإن سبقني لم أقربه ، وإن سبقته لم يقربه » .

قال الطبراني :

« وقد روى هذا الحديث عن عائشة جماعة ، ورواه عن القاسم بن محمد جماعة منهم الزهري ، وأفلح بن حميد ، وعيسى بن ميمون فلم يذكر هذه اللفظة عن عائشة : « فإن سبقته إلى الإناء لم يقربه » إلا عطاء بن خباب » اهـ .

* قُلْتُ : وهذه لفظة منكروة ، وعطاء بن خباب المكِّي ترجمه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٣/١/٣٣١) وابن حبان في « الثقات » (٧/٢٥٣) وقالوا : « يروى عن أبيه ... وعنه ابنه محمد » .

وترجم البخاريُّ له في « تاريخه الكبير » (٣/٢/٤٧٣) ، وترجم للذي يروى عن القاسم بترجمة مستقلة ، فجعلهما اثنين .

وعلى أيّ تقدير فهو مجهول ، فتفرده بمثل هذه اللفظة يُعدُّ منكراً والله أعلم .

٤ - معاذة العدويّة ، عنها :

أخرجه مسلمٌ (٤/٦ - نووي) ، وأبو عوانة (١/٢٣٣ - ٢٣٤) =

.....
= والمصنّف ويأتي (٢٣٩) ، وأحمد (١٠٣/٦ ، ١١٨ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ٢٣٥ ، ٢٦٥) ، والطيالسي (١٥٧٣) ، والحميدى في « مسنده » (١٦٨) ، وأبو يعلى في « مسنده » (ج٨/ رقم ٤٥٤٧) ، وابن خزيمة (ج١/ رقم ٢٣٦) وابن حبان (ج٢/ رقم ١١٩٢) ، وأبو بكر الشافعي في « الغيلانيات » (ج٧/ ق ٢/٩٦) والطحاوي (٢٥/١) ، والبيهقي (١٨٨/١) ، والبقاعي في « شرح السنة » (٢٢/٢) من طرق عن عاصم بن سليمان الأحول ، عن معاذة .

وقد رواه عن عاصم جماعة من أصحابه ، منهم :
« شعبة ، وابن عيينة ، ويزيد بن هارون ، وسعيد بن أبي عروبة ، وابن المبارك ، وأبو خيثمة ، وعبد الواحد بن زياد ، وإبراهيم بن طهمان^(١) ، ومحاضر بن المورع » .

وتابعهم حماد فرواه عن قتادة وعاصم الأحول معاً ، عن معاذة ، عن عائشة به . وفيه : « يادرنى مبادرة » .

أخرجه أحمد (١٢٣/٦) حدثنا بهز وعفان ، وأبو يعلى (ج٧/ رقم ٤٤٨٣) قال : حدثنا إبراهيم بن الحجاج ، قال ثلاثتهم : حدثنا حماد به .
* قُلْتُ : وحماد هو ابن سلمة كما وقع مصرحاً به في رواية أحمد ، وقد ذكر بعضهم أنه « حماد بن زيد » متكئاً على أن إبراهيم بن الحجاج روى عن الحمادين معاً ، وهذا صحيح ، ولكن حماد بن سلمة هو الذي يروى عن =

(١) وهذا مما فات المزي رحمه الله ، فلم يذكر إبراهيم بن طهمان في الرواة عن عاصم الأحول وقد وقعت روايته عنه في « الغيلانيات » ، وقد ذكر المزي في ترجمة إبراهيم بن طهمان « عاصماً الأحول » من شيوخه ، والله الموفق .

.....

= قتادة لا حماد بن زيد والله الموفق .

وأخرجه أحمد (١٧١/٦) من طريق سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة وحده ، عن معاذة عن عائشة .

وتابعه أيضاً يزيد الرشك ، عن معاذة .

أخرجه ابن خزيمة (ج١/ رقم ٢٥١) ، وعنه ابن حبان (ج٢/ رقم ١١٨٩) من طريق عبد الوارث بن سعيد ، عن يزيد الرشك ، عن معاذة ، قالت : سألت عائشة : أتغتسل المرأة مع زوجها من الجنابة من الإناء الواحد جميعاً ؟ قالت : الماء طهور ، ولا يُجنب الماء شيئاً ، لقد كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم في الإناء الواحد . قالت : أبدأه ، فأفرغ على يديه من قبل أن يغمسهما في الماء .

وتابعه شعبة ، عن يزيد الرشك به وفيه .

« يبدأ فيغسل يديه »^(١) .

أخرجه أحمد (١٧٢/٦) ثنا محمد بن جعفر والطحاوي (٢٦/١) عن وهب بن جرير قال : ثنا شعبة .

* قُلْتُ : وسنّده صحيح . ويزيد الرشك ثقة .

وأخرجه أحمد (٩١/٦) والطحاوي (٢٦/١) من طريق المبارك بن فضالة حدثني أمي ، عن معاذة به .

= ومبارك فيه ضعف ، وأمه لا أعرفها^(٢) .

(١) وفي حديث سعيد بن أبي عروبة عن عاصم الأحول : « وكان النبي صلى الله عليه وسلم

يبدأ قبلها » . أخرجه أحمد (٢٦٥/٦) .

(٢) ولم أر لها ذكراً في « التعجيل » ، وهي على شرطه .

.....

٥ - حفصة بنت عبد الرحمن ، عنها .

أخرجه مسلم (٥/٤ - نووى) ، وأبو عوانة (٢٩٦/١) ، وابن حبان (ج٢/ رقم ١١٩٩) ، والبيهقى (١٩٥/١) من طريق الليث بن سعد ، عن يزيد بن أبى حبيب ، عن عراك بن مالك ، عن حفصة بنت عبد الرحمن ابن أبى بكر ، وكانت تحت المنذر بن الزبير ، أن عائشة أخبرتها أنها كانت تغتسل هى والنبي صلى الله عليه وسلم فى إناء واحد ، يسع ثلاثة أمداد ، أو قريباً من ذلك .

٦ - عمرة بنت عبد الرحمن عنها .

أخرجه ابن ماجة (٣٦٨) ، والطحاوى فى « شرح المعانى » (١٩/١) ، والدارقطنى (٥٢/١ ، ٦٩) ، وابن عدى فى « الكامل » (٦١٦/٢) ، وابن شاهين فى « الناسخ والمنسوخ » (ج٢/ ق ١/٢١) من طريق حارثة بن محمد ، عن جدته عمرة بنت عبد الرحمن ، عن عائشة ، قالت : « كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من الإناء الواحد ، وقد أصابت منه الهرة قبل ذلك » .

ورواه عن حارثة بن محمد :

« يحيى بن زكريا بن أبى زائدة ، وشجاع بن الوليد » .
وتابعهما سفيان الثورى ، نا حارثة به .

أخرجه عبد الرزاق فى « مصنفه » (ج١/ رقم ٣٥٦) ، والطحاوى فى « الشرح » (١٩/١) ، وفى « المشكل » (٢٦٩/٣) ، والخطيب فى « الموضح » (٦٦/٢) .

ورواه عن الثورى اثنان من ثقات أصحابه ، هما :

.....
= « ابن وهب ، وعبد الرزاق » .

* قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ ، وزيادةُ « الهر » منكراً .

وحارثة بن محمد ضعيفٌ ، بل لعلُّه وإه .

فقد تركه أحمدٌ ، وابنُ معين ، والنسائيُّ ، وعليُّ بن الجعيد .

ووهاهُ أبو زرعة الرازي ، ولم أرَ أحداً أثنى عليه إلا ما نقله صاحبُ

« التعليق المغني » (٦٩/١) عن الزيلعي أنه قال : « قال الدارقطني : لا بأس

به » فالله أعلم .

واختلف على الثوري في إسناده .

فرواه ابن وهب ، وعبد الرزاق ، عنه ، عن حارثة بن أبي الرجال به .

وخالفهما مؤمل بن إسماعيل ، فرواه عن الثوري ، عن أبي الرجال عن

أمه عمرة ، عن عائشة .

فجعل شيخ الثوري هو « الوالد » بدل « الابن » .

أخرجه الطحاوي في « الشرح » (١٩/١) ، وفي « المشكل »

(٢٦٩/٣) .

وقال : « هذا مما أخطأ فيه مؤمل بن إسماعيل في إسناده على الثوري فرواه

عنه ، عن أبي الرجال ، وأبو الرجال الثقة المأمون ، وإنما هو عن حارثة بن

أبي الرجال ، وهو ممن يتكلم في حديثه ، ويضعف غاية الضعف » (١) اهـ . =

= وخالفهم جميعاً مصعب بن ماهان ، فرواه عن الثوري ، عن هشام بن

(١) يستفاد قول الطحاوي في حارثة ، ولم يذكره أحدٌ عنه ، لا صاحب « التهذيب »

ولا « الميزان » ، وسبب ذلك أن الطحاوي لم يشتهر بنقد الرجال . والله أعلم .

.....
= عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ، قالت : « توضأتُ أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناءٍ واحدٍ ، قد أصابته الهرةُ قبل ذلك » فجعل شيخ الثوري « هشام بن عروة » ، وجعل « عروة » بدل « عمرة » .

أخرجه أبو بكر الشافعي في « الغيلانيات » (ج ٥ / ق ١/٦٨) ، والطبراني ، وعنه الخطيب في « التاريخ » (١٤٦/٩) قالوا : حدثنا عمر بن حفص ، ثنا سلم بن المغيرة ، قال : ثنا مصعبُ بنُ ماهان به .
قال الخطيب :

« تفرد برواية هذا الحديث عن سفيان الثوري ، مصعبُ بنُ ماهان ، ولم أره إلا من حديث سلم بن المغيرة عنه ، وقد رواه عبد الله بن وهب ، عن الثوري ، عن حارثة بن أبي الرجال ، عن عمرة ، عن عائشة .

ورواه مؤمِّلُ بنُ إسماعيل ، وعمرو بن محمد بن أبي رزين ، عن الثوري ، عن (ابن)^(١) أبي الرجال ، عن أمِّه عمرة ، عن عائشة « اهـ . وهو في « علل الدارقطني » (ج ٥ / ق ١/١٠٤ - ٢) .

* قُلْتُ : وهذا أيضاً غير محفوظ .

ومصعبُ بنُ ماهان حدَّث عن الثوري بأحاديث لم يتابع عليها ، وكان كثير الوهم عليه .

وسلمُ بنُ المغيرة ، قال فيه الدارقطني :

= « بغدادتي ، ليس بالقوي » .

(١) كذا في « التاريخ » وزيادة « ابن » خطأً لأمرين : الأول : أن مؤمِّل إنما جعله عن الثوري عن أبي الرجال كما تقدَّم . الثاني : أن عمرة هي « أم » أبي الرجال و « جدة » ابن أبي الرجال .

= ٧ - مسروق ، عنها .

أخرجه أحمد (١٢٩/٦ ، ١٥٧) من طريقين عن إسرائيل ، عن جابر عن
عامر ، عن مسروق ، عن عائشة ، قالت : « كنت أفضل أنا والبي
صلى الله عليه وسلم من إناءٍ واحدٍ ، وإنَّا لجُنُبان ، ولكن الماء لا يجنُب » .
* قُلْتُ : وهذا سندٌ رجاله ثقات ، غير جابر وهو الجعفي فهو ضعيفٌ
جداً .

ولكنه لم يتفرّد به .

فتابعه حريثُ بنُ أبي مطر الفزاري ، عن عامر الشعبي به .
أخرجه الطحاوي في « الشرح » (٢٥/٢) ، وأبو الشيخ في « طبقات
المحدثين » (٣٣٧/٢) من طريق يعلى بن عبيد ، حدثنا حريثُ به .
* قُلْتُ : وهي متابعَةٌ لا يُفرحُ بها !
وحرith ضعيفٌ ، بل تركه النسائي والدولابي في آخرين .

٨ - عطاءُ بنُ أبي رباح ، عنها .

أخرجه تمام الرازي في « الفوائد » (٢١٣) ، وأبو موسى المدني في
« اللطائف » (ج ٣ / ق ٢٩٢ - ج ٦ / ق ٦٨ / ١) ، والخطيب في
« تاريخه » (٣٠٩/١) من طريق محمد بن أحمد بن صالح بن أحمد بن
حنبل ، - أملاه في مجلس أبي محمد البر بهاري - ، قال : نا أبي أحمد بن
صالح ، قال : نا جدي أحمد بن حنبل ، قال : نا روح بن عبادة ، عن مالك
ابن أنس ، عن سفيان الثوري ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن عائشة به .
قال أبو موسى المدني - وأخرجه من طريق الدارقطني - :

.....
= « قال الدارقطني : هكذا حدثنا به هذا الشيخ ، وإنما يُعرف هذا الحديث عن روح ، عن ابن جريج ، ليس فيه مالك ولا الثوري » .
وقال الخطيب :

« لم أر هذا الحديث من رواية أحمد بن حنبل ، عن روح بن عبادة ، عن ابن جريج » .

* قُلْتُ : المحفوظ هو ما رواه أحمد في « مسنده » (١٦٨/٦) وعنه الخطيب في « تاريخه » (٣٠٩/١) والبيهقي (١٨٨/١) عن عبد الرزاق ، وهذا في « مصنفه » (ج ١/ رقم ١٠٢٨) أخبرنا ابن جريج ، أخبرني عطاء ، عن عائشة فذكره وسنده صحيح .

وتابع ابن جريج .

تابعه عبد الملك بن أبي سليمان ، عن عطاء ، عن عائشة .

أخرجه أحمد (١٧٠/٦) وأبو يعلى (ج ٧/ رقم ٤٤٥٧) من طريق هشيم ، عن عبد الملك^(١) .

وضعه المحقق لـ « مسند أبي يعلى » لأن هشيماً كان كثير التدليس وقد عنعن !! كذا قال ، وليس بصواب كم له من مثله لأن هشيماً صرح بالتحديث عن عبد الملك .

أخرجه ابن أبي شيبة (٣٦/١) عن هشيم قال : أنا عبد الملك .

ولكن لم يصرح ، فلقد تابع .

= تابعه زائدة ، عن عبد الملك به .

(١) وزاد: « ولكنه كان يبدأ » وعند أبي يعلى : « فترواً » .

.....

= أخرجه ابنُ حبان (ج ٢ / رقم ١١٩٠) .
وتابعهما سليمان بن موسى ، عن عطاء به .
أخرجه ابنُ عدى (١١١٨ / ٣) من طريق بقية بن الوليد ، ثنا عتبة بن
أبي حكيم ، عن سليمان بن موسى به .
* قُلْتُ : وسندهُ ضعيفٌ . وبقيّة يدلس التسوية .
وعتبة بن أبي حكيم مختلفٌ فيه .
وقال ابن حبان :
« يعتبر حديثه من غير رواية بقية عنه » .
وهذا الحديث من رواية بقية عنه .
وتابعهم رباح بن أبي معروف ، عن عطاء به .
أخرجه الطحاوئي (٢٥ / ١) وسنده حسنٌ في المتابعات ، ورباح فيه
ضعف .

٩ - عبيد بن عمير ، عنها .

أخرجه مسلم (١٢ / ٤ - نووي) واللفظُ لَهُ ، وأبو عوانة (٣١٥ / ١) ،
والمصنّف ويأتي (برقم ٤١٦) ، وأحمد (٤٣ / ٦) ، وابنُ ماجة (٦٠٤) ،
وابنُ خزيمة (١٢٣ / ١) والدارقطني (٥٢ / ١) مختصراً ، والبيهقي (١٨١ / ١)
والطبراني في « الأوسط » (ج ٢ / ق ١ / ٢٦) مختصراً ، من طريق أبي الزبير ،
عن عبيد بن عمير قال : « بلغ عائشة أن عبد الله بن عمرو يأمرُ النساء إذا
اغتسلن أن ينقضن رؤوسهن . فقالت : يا عجبا لابن عمرو هذا ^(١) !! » =

(١) وعند ابن خزيمة : « يا عجابه لابن عمرو هذا ، لقد كلفهنّ تعبا » .
وعند أبي عوانة : « يا عجبية من ابن عمرو ... أفلا يأمرهنّ أن يجززن رؤوسهن ؟ » .

.....
= يأمرُ النساء إذا اغتسلن أن ينقُضن رؤوسهن ! أفلا يأمرهنَّ أن يحلقن رؤوسهن ؟! لقد كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناءٍ واحدٍ ، ولا أزيد على أن أفرغ على رأسي ثلاث إفراغاتٍ .

وقد رواه عن أبي الزبير بعضُ أصحابه منهم :

« أيوب السخيتاني وحماد بن سلمة ، وإبراهيم بن طهمان » .

وتابعهم روح بن القاسم ، عن أبي الزبير ، عن عبيد بن عمير ، عن عائشة .

أخرجه أبو عوانة في « صحيحه » (٣١٤/١ - ٣١٥) ، وأبو نُعيم في « مستخرجه » ، وعنه الذهبيُّ في « معجم شيوخه الكبير » (ق ١/٥٠) من طريق عبد الوهاب بن عطاء ، نا روح بن القاسم به .

وقد خولف عبد الوهاب في إسناده .

خالفه عيسى بن شعيب ، فرواه عن روح بن القاسم ، عن أبي الزبير ، عن عبيد بن عمير ، عن أم سلمة قالت : « كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناءٍ واحدٍ ، يأخذ كلُّ واحدٍ منا على حدِّته » . فنقله إلى « مسند أم سلمة » .

أخرجه الطبرانيُّ في « الكبير » (ج ٢٣ / رقم ٩٣٥) من طريق عقبة ابن مكرم ، ثنا عيسى بن شعيب .

* قُلْتُ : ورواية عبد الوهاب أشبهه ، لا سيما وقد توبع روح بن القاسم على جعله من « مسند عائشة » .

وعيسى بن شعيب قال عمرو بن علّٰى الفلاس .

=

« صدوق » .

.....
= وغلا فيه ابنُ حبان ، فإنه ترجم له في « المجروحين » (١٢٠/٢) .
وقال : « كان ممن يخطيء حتى فحش خطؤه ، فلما غلبت الأوهام على
حديثه استحق الترك » .

ثم ساق له حديثاً رواه عن الحجاج بن ميمون ، عن حميد بن أبي حميد ،
عن عبد الرحمن بن دهم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « قدس
العدس على لسان سبعين نبياً » إلخ .

* قُلْتُ : ولا ذنب لعيسى بن شعيب فيه ، وإنما الحمل على من فوقه
من رجال الإسناد .

قال الحافظ في « التهذيب » (٢١٣/٨) في ترجمة « عيسى » :
« وشيخه ضعيفٌ مجهولٌ ، وليس إصاق الوهن به بأولى من إصاق
الوهن بالآخر ، وشيخٌ شيخه ضعيفٌ أيضاً » وصدق يرحمه الله .
وقد اختلف على أبي الزبير فيه .

فرواه أيوب ، وحماد بن سلمة ، وروح بن القاسم وغيرهم كما تقدم عن
أبي الزبير ، عن عبيد بن عمير ، عن عائشة .
وخالفهم الحسن بن أبي جعفر ، عن أبي الزبير ، عن أبي الطفيل ، عن
عائشة بنحوه .

فجعل شيخ أبي الزبير : « أبا الطفيل » بدل « عبيد بن عمير » .
أخرجه الطبراني في « الأوسط » (ج ٢ / ق ١٨٥ / ١) قال : حدثنا محمد
ابن موسى الاصطخرئي ، ثنا أبو أسامة عبد الله بن الكلبي ، ثنا مضر
ابن غسان بن مضر ، ثنا الحسن بن أبي جعفر به .
وقال :

.....
= « لم يرو هذا الحديث عن أبي الزبير ، عن أبي الطفيل إلا الحسن بن
أبي جعفر ، تفرد به مضر بن غسَّان . ورواه أيوب السخيتاني ، وحماد بن
سلمة ، وروح بن القاسم عن أبي الزبير ، عن عبيد بن عمير عن عائشة » .
* قُلْتُ : والمحفوظ أن أبا الزبير يرويه عن عبيد بن عمير .

والحسن بن أبي جعفر ضعفه غير واحدٍ لغفلته عن ضبط الحديث كابن
المديني ، وأحمد والنسائي وابن حبان .
وقال البخاريُّ :

« منكر الحديث » .

ومضر بن غسَّان الأزدي لا بأس به ، صالح الحديث صدوق كما قال
أبو حاتم على ما في « الجرح والتعديل » (٤/١/٤٤٢) لولده عبد الرحمن .
١٠ - سعيد بن المسيب ، عنها :

أخرجه الطبراني في « الصغير » (٢/١١٩ - ١٢٠) وابن عدي في
« الكامل » (٣/١١٨٤) من طريق سالم بن نوح ، حدثنا عمر بن عامر ،
عن قتادة ، عن سعيد بن المسيب ، عن عائشة به .
وقال :

« لم يروه عن عمر بن عامر ، إلا سالم بن نوح » .

* قُلْتُ : وهو من رجال مسلم ، فيه بعضُ الضعف .
وقد اختلف عليه في إسناده .

فرواه عنه عبد الرحمن بن بشر عن عمر بن عامر ، عن قتادة ، عن يحيى
ابن أبي كثير عن أبي سلمة ، عن زينب بنت أم سلمة ، عن أم سلمة ، =

.....
= قالت : « كان النبي صلى الله عليه وسلم - تعني : وهي - يفتسلان من إناءٍ واحد » .

أخرجه ابنُ عدتي (١١٨٤/٣) وقال :
« سمعتُ ابنَ صاعدٍ يَقُولُ : « ذكر في هذا الإسناد قتادة ، وليس فيه قتادة » .

وسأنتي الكلام عليه في حديث « أم سلمة » الآتي قريباً إن شاء الله تعالى .
ولكن هناك علةٌ أخرى ، وهي عننة قتادة .
فقد قال إسماعيل القاضي في « أحكام القرآن » :
« سمعتُ عليَّ بنَ المدني يُضَعِّفُ أحاديثَ قتادة عن سعيد بن المسيب تضعيفاً شديداً ، ويقولُ : أحسبُ أن أكثرها بين قتادة وسعيد رجال » اهـ .

١١ - يوسف بن ماهك ، عنها :

أخرجه أبو بكر الشافعي في « الغيلانيات » (ج ٦ / ق ١/٧٩) عن طريق
أبي عاصم ، عن عباد بن منصور ، عن القاسم ويوسف بن ماهك عن عائشة
به وفيه :

« غير أنه يبدأ قبلي » .

* قُلْتُ : وعباد بن منصور في حفظه مقال ، لأنه تغير بأخرة .

١٢ - عكرمة ، عنها :

أخرجه أحمد (٢٥٥/٦) ، وأبو يعلى (ج ٨ / رقم ٤٨٧٢) والطحاوي
(٢٥/١) من طريق أبان بن صمعة ، عن عكرمة ، عن عائشة به .
وعند أبي يعلى :

« يبدأ قبلي » .

.....
= * قُلْتُ : وسندهُ جيّد . وقد صرّح عكرمة بالتحديث عند أحمد .

وأبان بن صمعة وثقه غير واحد .

قال أحمد : « تغيّر بأخرة » .

ولكن قال ابنُ عدّي في « الكامل » (٣٨٣/١) :

« وأبان بن صمعة له من الروايات قليل ، وإنما عيب عليه اختلاطه لما كبر ، ولم ينسب إلى الضعف ، لأن مقدار ما يرويه مستقيم ، وقد روى عنه البصريون مثل سهل بن يوسف ، ومحمد بن أبي عدى ، وأبي عاصم وغيرهم بأحاديث ، وكلها مستقيمة غير منكرة ، إلا أن يدخل في حديثه شيء بعدما تغيّر واختلط » اهـ .

* قُلْتُ : وقد روى عنه هذا الحديث روح بن عبادة^(١) ، ويزيد بن زريع ، وكلاهما بصريّ . والله أعلم .

وتابعه عمرو بن هرم ، عن عكرمة ، عن عائشة بنحوه .

أخرجه ابنُ ماجة (٣٨٣) ، وابنُ عدّي (٨٠٩/٢) من طريق حبيب بن أبي حبيب عن عمرو وسنده حسنٌ في المتابعات . والله أعلم .

١٣ - أبو سلمة ، عنها :

أخرجه مسلمٌ (٤/٤ - ٥ نووى) من طريق مخرمة بن بكير ، عن أبيه ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن عائشة فساق حديثاً في الغسل من الجنابة وفيه : « كنت أغتسلُ أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناءٍ واحدٍ ، ونحنُ جنبان » .

(١) وهو ممن فات المزي رحمه الله في « تهذيب الكمال » فلم يذكره في الرواة عن « أبان ابن صمعة » ، ولم يذكر « أبان » في شيوخه . والله الموفق .

.....
= وأخرجه أحمد (٦/٦٤ ، ١٠٣) من طريق عمر بن أبي سلمة ، عن أبيه ،
عن عائشة به .

وسنده حسنٌ في المتابعات .

وأخرجه الطبراني في « الأوسط » (ج ٢/ رقم ١٢٨٩) من طريق
محمد بن حسان ، حدثنا محمد بن يزيد ، حدثنا أبو الأشهب جعفر بن
الحارث النخعي ، عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة ، عن
أبي سلمة ، عن عائشة به وقال :

« لم يرو هذا الحديث عن أبي الأشهب ، إلا محمد ، تفرد به محمد بن
حسان » .

* قُلْتُ : محمد بن حسان هو ابن فيروز الواسطي ثقة ، وكذلك محمد
ابن يزيد الواسطي .

فالآفة من جعفر بن الحارث ، فضعه ابن معين والبخاري وغيرهما .
وأخرجه أحمد (٦/١٧١) من طريق محمد بن عمرو^(١) ، عن
أبي سلمة ، عن عائشة به .
وسنده حسنٌ .

١٤ - أم النعمان الكندية ، عنها :

أخرجه ابنُ عدي في « الكامل » (٢/٦١٢) من طريق الحارث بن شبل ،
عن أم النعمان الكندية ، عن عائشة قالت : « كنت أغتسل أنا ورسول الله
صلى الله عليه وسلم من إناءٍ واحدٍ ، كأنا طيران » . =

(١) وقع في « المسند » : « محمد بن عمرو بن أبي سلمة » والصواب ما ذكرته .

.....
= * قُلْتُ : وهذا منكرٌ ، غير محفوظ .

والحارث بن شبل ضعيفٌ منكر الحديث .

ضعفه أبو حاتم ، والعقيلي ، وابن الجارود ، وابن عدى ، وغيرهم .

أما ابن حبان فذكره في « الثقات » !

وقال البخاري في « التاريخ الكبير » (٢٧١/٢/١) :

« ليس بمعروفٍ في الحديث » .

وهذا مما يوهن أمره ، فعلى الرغم من أنه قليل الحديث إلا أن مقدار

ما يرويه لا يتابع عليه .

وأما النعمان الكندي لم أجد لها ترجمة ، ويظهر أنها مجهولة والله أعلم .

١٥ - صفية بنت شيبة ، عنها .

أخرجه ابن خزيمة (ج ١ / رقم ٢٣٨) ، والطحاوي (٢٥/١) من طريقين

عن منصور بن عبد الرحمن ، عن أمه صفية بنت شيبة ، عن عائشة قالت :

« كنتُ أنارُعُ النبيَّ صلى الله عليه وسلم الطَّسَّ الواحد ، نغتسل منه » .

* قُلْتُ : وسندهُ صحيحٌ على شرط الشيخين ، كما قال شيخنا في تعليقه

على « ابن خزيمة » .

١٦ - ذر بن عبد الله الهمداني ، عنها :

أخرجه الإسماعيلي في « معجمه » (ج ١ / ق ١/٦) قال : حدثنا أحمد بن

يعقوب المقرئ ، حدثنا محمد بن بكار ، حدثنا هشيم ، عن عمر بن ذر ،

عن أبيه ، عن عائشة قالت : « كنتُ أغتسلُ أنا ورسول الله صلى الله عليه

وسلم من إناءٍ واحدٍ من الجنابة » .
=

.....
= * قُلْتُ : وهذا سندٌ رجاله ثقات .

وشيوخ الإسماعيلي ترجمه الخطيبُ في « تاريخه » (٢٢٥/٥) وقال : « كان ثقةً » . ومحمد بن بكار هو ابن الريان ثقةٌ من رجال مسلم ومن فوقه ثقات أيضاً ، إلا أن هشيم بن بشير كان يدلّس . والله أعلم .

١٧ - مجاهد بن جبر ، عنها :

أخرجه الطبراني في « الأوسط » (ج ٢ / ق ٢/٧٥) قال : حدثنا محمد بن بكير بن كردان ، ثنا عثمان بن دهمر ، ثنا محمد بن كثير ، نا ليث ، عن مجاهد ، عن عائشة فذكرته .

وقال : « لم يرو هذا الحديث عن ليث إلا محمد بن كثير » .

* قُلْتُ : محمد بن كثير هو القرشي أبو إسحاق القصاب .

قال أحمد :

« خرقنا حديثه » .

وقال ابنُ المديني :

« كتبنا عنه عجائب ، وخططُ على حديثه » .

وقال البخاري :

« منكرُ الحديث » .

ومشاهُ ابنُ معين .

وليث هو ابنُ أبي سليم ، وفيه مقالٌ معروفٌ .

١٨ - علي بن أبي طالب ، عنها :

أخرجه الطبراني في « الأوسط » (ج ٢ / ق ١/١٠٨) قال : حدثنا =

.....
= محمد بن رزيق ، ثنا هارون بن سعيد ، نا أنس بن عياض ، عن حسين
ابن عبد الله بن ضميرة ، عن أبيه ، عن جدّه ، عن عليّ بن أبي طالب ،
رضي الله عنه ، عن عائشة به .

وقال :

« لا يروى هذا الحديث عن عليّ بن أبي طالب ، عن عائشة إلا بهذا
الإسناد ، تفرد به أنس بن عياض » .

* قُلْتُ : أنس بن عياض ثقة ، ولكن الآفة من شيخه فقد كذبه مالك
وأبو حاتم .

وقال أحمد :

« لا يساوى شيئاً » .

وقال ابن معين :

« ليس بثقة ولا مأمون » .

وضرب أبو زرعة على حديثه .

* قُلْتُ : وفي الباب عن أم سلمة ، وأم صبيّة ، وميمونة بنت الحارث ،
وأم هانئ بنت أبي طالب ، وأنس ، وعليّ بن أبي طالب ، وجابر ، وابن
عمر ، رضي الله عنهم .

* أولاً : حديث أم سلمة ، رضي الله عنها :

أخرجه الطبراني في « الأوسط » (ج/ ٢ رقم ١٧١٦) من طريق قتيبة
ابن سعيد ، أخبرنا سالم بن نوح ، عن عمر بن عامر ، عن قتادة ، عن
يحيى بن أبي كثير ، عن زينب بنت أم سلمة ، عن أم سلمة ، قالت : بينا
أنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحميلة ، إذ حضت ، فانسللت =

.....
= أَخَذُ ثِيَابَ حَيْضَتِي . فضحك رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ، وقال :
« أَنْفِسْتِ ؟ » قُلْتُ : نعم . قالت : وكان النبيُّ صلى الله عليه وسلم يقبل
وهو صائمٌ ، ويغتسلان من إناءٍ واحدٍ » .

قال الطبرانيُّ :

« لم يرو هذا الحديث عن قتادة ، إلاَّ عمرُ ، ولا عن عُمَرَ إلاَّ سالمٌ ،
تفرَّد به قتيبةُ » .

* قُلْتُ : كذا قال ! ولم يتفرَّد به قتيبةُ .

فتابعه عبدُ الرحمنُ بنُ بشر بن الحكم ، ومحمد بن أبان البلخيُّ ، قالوا :
ثنا سالمٌ بن نوحٍ به .

أخرجه ابنُ عديٍّ في « الكامل » (١١٨٤/٣) وقال :

« سمعتُ ابنَ صاعدٍ يقولُ : ذُكر في هذا الإسناد « قتادة » ، وليس فيه :
« قتادة » . قال : وحدثناه عمرُ بنُ شبة ، ثنا سالمٌ بنُ نوحٍ . بإسناده
نحوه ، ولم يذكر في إسناده « قتادة » ، وهكذا الحديثُ ، عن عمر بن
عامر ، عن يحيى » اهـ .

* قُلْتُ : وكذا أخرجه الطبرانيُّ في « الكبير » (ج ٢٣ / رقم ٩١٣) من
طريق عقبه بن مكرم ، ثنا سالمٌ بنُ نوحٍ ، عن عمر بن عامر ، عن يحيى
ابن أبي كثيرٍ به .

وقد اختلف على سالم بن نوحٍ في إسناده .

وقد مرَّ وجهٌ .

ورواه محمدُ بنُ عبد الله بن حفص بن هشام بن زيد بن أنس بن مالك ،
قال : حدثنا سالمٌ بنُ نوحٍ ، عن يونس بن عبيد ، عن الحسن ، عن أمِّه ، =

= عن أم سلمة ... فذكرته .

أخرجه الطبراني في « الكبير » (ج ٢٣ / رقم ٨٦٨) ، وفي « المعجم الصغير » (١٧٧ / ١) ، وابن عدى في « الكامل » (٢ / ٢١٨٣) ، وابن أبي شريح في « جزء يبي » (رقم ٢٦) .
قال الطبراني :

« لم يروه عن يونس إلا سالم بن نوح ، تفرد به محمد بن عبد الله بن حفص » .
وقال ابن عدى :

« يرويه عن يونس بهذا الإسناد سالم بن نوح ، ولا أعلم يرواه عن سالم ، إلا محمد بن عبد الله بن حفص هذا » .

* قلت : ومحمد بن عبد الله هذا محله الصدق ، وذكره ابن الجبان في « الثقات » ، وهذا الاختلاف عندي هو من سالم بن نوح ، فإنه كان يخطيء ويخالف .

والوجه الأول هو المحفوظ ، وهو ما يرويه يحيى بن أبي كثير ، عن أم سلمة ، عن زينب بنت أم سلمة ، عن أم سلمة .
فهكذا :

أخرجه مسلم (٧ / ٤ - نووي) ، وأبو عوانة (١ / ٢٨٥ ، ٣١٠) ، وابن ماجة (٣٨٠) ، وأحمد (٦ / ٢٩١ ، ٣١٠ ، ٣١٨) ، والدارمي (١ / ١٩٥) ، وابن أبي شيبة (١ / ٣٥) ، وأبو يعلى في « مسنده » (ج ١٢ / رقم ٦٩٩١) ، وابن حبان (ج ٢ / رقم ١٣٦٠ و ج ٩ / رقم ٣٨٩٠) ، والطبراني في « الكبير » (ج ٢٣ / رقم ٨٠٧ ، ٩١٤) ، والبيهقي (١ / ١٨٩) من طريق

= هشام الدستوائى ، عن يحيى بن أبى كثير بسنده سواء .
ورواه عن هشام جماعة من أصحابه ، منهم :
« ابنه معاذ ، والطيالسى ، وابن عُلَيَّة ، وعبدُ الملك بنُ عمرو ،
وعبدُ الصمد بنُ عبد الوارث ، ووهبُ بنُ جرير » .

وخالفهمُ سعيدُ بنُ عامر ، فرواه عن هشام الدستوائى ، عن يحيى بن
أبى كثير ، عن عكرمة ، عن أبى هريرة ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ
هُوَ وَبَعْضُ أَهْلِهِ يَغْتَسِلُونَ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ .

أخرجه البزارُ فى « مسنده » (ج ١ / رقم ٣٢٤ - كشف) حدثنا سوارُ
ابنُ سهل الضبى^(١) ، ثنا سعيد بن عامر به ، وقال :
« لا نعلم رواه إلا سعيد بن عامر عن هشام ، وهذا لفظه أو معناه » .
* قُلْتُ : وسعيد بن عامر وإن كان ثقةً ، إلا أنه يغلط قليلاً كما قال
أبو حاتم .

بل قال البخارى :

« كثيرُ الغلط » .

نقله عنه الترمذى فى « العلل الكبير » (٣١٨ / ١) .

فالصواب ما رواه معاذ بن هشام ومن معه .

ويؤكدُهُ أن شيان بن عبد الرحمن ، وهمام بن يحيى ، وحسين المعلم ،
ومعاوية بن سلام وغيرهم رواوا هذا الحديث عن يحيى بن أبى كثير ، عن
= أبى سلمة ، عن زينب ، عن أمها .

(١) كذا فى « المطبوع » وفى المخطوط عندى (ج ٢ / ق ١ / ١٩٦) : « الضبى » .

.....

= أخرجه البخاري (٤٢٢/١ - فتح) ، وأبو عوانة (٢٨٥/١) ، وأحمد (٣٠٠/٦) ، والطحاوي في « شرح المعاني » (٢٥/١) ، والطبراني في « الكبير » (ج ٢٣ / رقم ٨١٠) ، وفي « مسند الشاميين » (ق ٥٣٥) ، والبغوي في « شرح السنة » (١٢٩/٢) .

وقد اختلف فيه على عكرمة .

فرواه يحيى بن أبي كثير عنه ، عن أبي هريرة كما تقدم .
وخالفه سماك بن حرب ، فرواه عن عكرمة ، عن ابن عباس ، عن ميمونة قالت : « كنتُ أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم وسلّم من إناءٍ واحدٍ » .

أخرجه الطبراني في « الكبير » (ج ٢٣ / رقم ١٠٣١) من طريق يحيى الحماني ، ثنا شريك عن سماكٍ به .
ويحيى الحماني وشريك فيهما مقالٌ ، وسماك بن حرب تغيرٌ ، وكان يُلقنُ .

غير أن عكرمة توبع على هذا الوجه كما يأتي في « حديث ميمونة » إن شاء الله تعالى .

وقد اختلف على أبي سلمة فيه .

فرواه يحيى بن أبي كثير ، عنه ، عن زينب بنت أم سلمة ، عن أم سلمة كما تقدم .

وخالفه عمّارُ الدّهني ، فرواه عن أبي سلمة ، عن أم سلمة به فسقط ذكرُ « زينب » .

أخرجه أحمد (٣١٩/٦) ، ومحمد بن عاصم في « جزئه » (ق ١/٣) =

= وابن المنذر في « الأوسط » (ج ١ / رقم ٢١١) ، والطبرائى في
« الأوسط » (ج ٢ / ق ٢ / ٤) وفي « الكبير » (ج ٢٣ / رقم ٥٢١ ، ٥٢٢ ،
٥٢٣) ، وأبو يعلى في « مسنده » (ج ١٢ / رقم ٧٠١٦) .

* قُلْتُ : وعمَّارُ بن معاويةِ الدَّهْنِيُّ ثَقَّةٌ ، فيُحْمَلُ عَلَيَّ أَنَّ أَبَا سَلْمَةَ رَوَاهُ
عَلَى الْوَجْهِينِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وقد توبع عمَّارُ الدَّهْنِيُّ .

تابعه عنبسَةُ بنُ عمَّارِ المدنيِّ ، والحاطيُّ ، عن أبى سلمة ، عن أم سلمة .
أخرجه الطبرائى أيضاً (ج ٢٣ / رقم ٥٤١ ، ٥٤٨) .

وعنبسَةُ بنُ عمَّارٍ ، وثقه أبو داود وابنُ حبان .
وله طرق أخرى عن أم سلمة منها :

١ - ناعم مولى أم سلمة ، عنها .

أخرجه المصنَّفُ ، ويأتى برقم (٢٣٧) ، والطحاوى (٢٥ / ١) .

٢ - المقبرى ، عنها .

أخرجه الطبرائى (ج ٢٣ / رقم ٩٦٥) .

٣ - عبد الله بن رافع ، عنها .

أخرجه الطبرائى (رقم ١٠٠٤) .

٤ - سليمان مولى أم سلمة ، عنها .

أخرجه الطبرائى أيضاً (رقم ٦٣٨ ، ٩٦٣) وفي « الأوسط »
(ج ١ / ق ٢٤٢ / ١) .

* ثانياً : حديث أم صبيَّة ، رضى الله عنها :

أخرجه ابنُ أبى شيبة (٣٥ / ١) ، والطبرائى في « الكبير » (ج ٢٤ / رقم =

.....
= ٥٩٦ ، ٥٩٨) ، والبيهقي (١/١٩٠) ، والخطيب في «الموضح»
(٢/١٤٤) والطحاوي (١/٢٥) ، وابن الأثير في «أسد الغابة» (٧/٣٥٣)
من طرق عن أسامة بن زيد ، عن سالم بن النعمان بن حربوذ ، عن أم صبيبة
الجهنية قالت : «اختلفت يدي ويد رسول الله صلى الله عليه وسلم في
الوضوء من إناءٍ واحدٍ» .

وقد رواه عن أسامة بن زيد جماعة ، منهم :
«ابن وهب ، والدراوردي ، وعبد الوهاب بن عطاء»^(١) .
وخالفهم وكيع ، فرواه عن أسامة بن زيد ، عن النعمان بن حربوذ ،
قال : سمعت أم صبيبة ... فذكرته .
فجعله «النعمان بن حربوذ» بدل «سالم بن النعمان بن حربوذ» .
أخرجه ابن أبي شيبة (١/٣٥) حدثنا وكيع .

(١) وخالفهم سفيان الثوري ، فرواه عن أسامة بن زيد ، عن سالم بن النعمان ، عن امرأة
يقال لها أم صبية - بالفاء - .

ذكره ابن أبي حاتم في «العلل» (رقم ١٦١) ، ونقل قول أبي زرعة :
«هكذا قال قبيصة - يعني عن سفيان - : «أم صبية» ، وإنما هي «أم صبيبة» ،
والواهم في هذا هو قبيصة كما يومئ إليه كلام أبي زرعة وقد صرح البخاري بذلك
تصريحاً كما في «علل الترمذي» فقال : «أخطأ فيه قبيصة» ثم قال : حدثنا محمد بن
يوسف ، عن سفيان ، وقال : «أم صبيبة» يعني بالباء الموحدة .

وأخرج هذه الرواية الطبراني في «الكبير» (ج ٢٤ / رقم ٥٩٩) ولكن وقع في الكتاب
«أم صبية» بالباء ، وهو تصحيف لما علمنا أن قبيصة كان يحكيه بالفاء على الغلط .
وقد ذكر الحافظ في «النكت الظراف» (١٣/٩٠) أن رواية قبيصة بالفاء لا بالباء ،
فليصحح من هنا . والله الموفق .

.....
= وَوَهْمٌ أَبُو زُرْعَةَ وَكَيْعًا فِيهِ ، فَقَالَ :
« وَوَهْمٌ وَكَيْعٌ فِي الْحَدِيثِ ، وَالصَّحِيحُ حَدِيثُ ابْنِ وَهْبٍ . وَسَالِمٌ هُوَ
ابْنُ النُّعْمَانَ . قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ - يَعْنِي ابْنَ أَبِي حَاتِمٍ - : يَعْنِي أَنَّ وَكَيْعًا قَالَ :
عَنِ النُّعْمَانَ بْنِ خَرْبُودَ ، فَهَذَا الَّذِي وَهْمٌ فِيهِ » .
ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي « الْعُلَلِ » (ج ١ / رَقْم ١٦١) .
وَكَذَا أَنْكَرَهُ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ ، فَقَالَ :
« وَهْمٌ وَكَيْعٌ ، وَالصَّحِيحُ ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ خَرْبُودَ
أَبِي النُّعْمَانَ » اهـ .

ذَكَرَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي « الْعُلَلِ الْكَبِيرِ » (١ / ١٣١) .
* قُلْتُ : قَدْ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَيَحْيَى الْحَمَّانِيُّ ، وَابْنُ
أَبِي شَيْبَةَ فِي رِوَايَةِ عُبَيْدِ بْنِ غَنَامٍ عَنْهُ ، ثَلَاثَتُهُمْ عَنْ وَكَيْعٍ فَقَالُوا : « سَالِمٌ فِي
النُّعْمَانَ بْنِ خَرْبُودَ » .

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي « الْكَبِيرِ » (ج ٢٤ / رَقْم ٥٩٧) .
فَهَذَا قَدْ يَبْرَىءُ وَكَيْعًا مِنَ الْوَهْمِ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَتَّفِقُوا عَلَيْهِ يُؤَيِّدُهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ
ابْنَ مُحَمَّدٍ النَّفِيلِيَّ رَوَاهُ عَنْ وَكَيْعٍ فَقَالَ : « ابْنُ خَرْبُودَ » .
أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٧٨) عَنِ النَّفِيلِيِّ .

فِيحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمَقْصُودُ بِـ « ابْنِ خَرْبُودَ » سَالِمُ بْنُ النُّعْمَانَ بْنِ
خَرْبُودَ ، أَوْ « النُّعْمَانَ بْنِ خَرْبُودَ » وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَلَوْ ثَبِتَ أَنَّ هَذَا مِنْ وَكَيْعٍ
فَهُوَ وَاهِمٌ ، وَإِلَّا فَقَدْ يَكُونُ الْوَهْمُ مِنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ ، فَقَدْ تَكَلَّمُوا فِي
حِفْظِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ (ج ٢٥ / رَقْم ٤٠٩) مِنْ طَرِيقِ قَبِيصَةَ بْنِ عَقْبَةَ ، ثَنَا =

.....
= سفيان ، عن أسامة بن زيد ، عن النعمان بن خربوذ ، عن أم صافية به .
فلو ثبتت هذه الرواية ، فهي تؤكدُ براءة وكيعٍ من الوهم ، ولكن أخشى
أن يكون وقع سقطٌ من الإسناد ، ويكون صوابه : « عن أبي النعمان بن
خربوذ » ، فأنه أعلم .

وقد صحَّح أبو زرعة قول من قال : « سالم بن النعمان » ، وعكس
البخاريُّ قول أبي زرعة .

فقال في « التاريخ الكبير » (١١٣/٢/٢) :

« سالم بن سرج ، ويقال : خربوذ أبو النعمان . وقال بعضهم : ابن
النعمان ، ولم يصحَّ » اهـ .

وقد أخرج ابن ماجة (٣٨٢) ، عن أنس بن عياض ، وأحمد (٣٦٧/٦)
وعنه المزنيُّ في « التهذيب » (١٤٣/١٠) ، والترمذيُّ في « العليل » (١٣٠/١)
عن يحيى بن سعيد ، كلاهما عن أسامة بن زيد ، عن سالم أبي النعمان ، عن
أم صبيّة به .

وأخرجه البخاريُّ في « الأدب المفرد » (١٠٥٤) ، والترمذيُّ^(١) في
« العليل الكبير » (١٣٢/١) ، وأحمد في « المسند » (٣٦٦/٦) والطبراني في
« الكبير » (ج ٢٤ / رقم ٥٩٥) والدارقطني (٥٣/١ - ٥٤) ، والخطيب =

(١) روى الترمذي هذا الحديث في « علله » فقال : حدثنا محمد بن إسماعيل ، نا ابن
أبي أويس ، حدثني خارجه « فقال محقق الكتاب : « محمد بن إسماعيل هو ابن يوسف
السلمي أبو إسماعيل الترمذي » وأقول : الذي يظهر لي أن محمد بن إسماعيل هو
البخاري ، لأنه رواه في « الأدب المفرد » ، ولأنه ينقل عنه التعليل ، فأناسب أن يرويه
عنه ، والله أعلم .

= في « الموضع » (١٤٣/٢) ، والمزى في « التهذيب » (٦/٨) من طريق
خارجة بن الحارث ، عن سالم بن سرج ، عن أم صُبَيْة^(١) به .

* قُلْتُ : وسندهُ حسنٌ كما قال العراقي في « طرح الثريب » (٣٩/٢) .

وسالم بن سرج وثقه ابن معين ، وابن حبان .
وأم صُبَيْة هي خولة بنت قيس كما قال البخاري وأبو زرعة ووهب ابن
مندة فقال هي : « خولة بنت قيس بن قهد » وردَّ عليه أبو نعيم . قال الحافظ
في « الإصابة » (٧٢/٨) :

« فأصاب وقد فرق بينهما ابن سعدٍ وغيره » اهـ .

قال العراقي في « طرح الثريب » (٣٩/٢) :

« وليست أم صُبَيْة هذه زوجة ولا محرماً ، نعم قيل إنها خولة بنت قيس
وإنها كانت زوجة حمزة ، وقيل : إن زوجة حمزة غيرها ، ولو ثبت ذلك
فزوجة العم ليست محرماً ، والجواب أنه لا يُعَدُّ عدَّ ذلك من الخصائص ،
فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل عند أم حرام كما ثبت في
الصحيح^(٢) ، وقول القاضي عياض ومن تبعه أنها كانت بينهما محرمة من
الرضاع ردّه الحافظ أبو محمد عبد المؤمن بن خلف الدمياطي في جزء له =

(١) ورواه أبو حفص ، عن أبي النعمان ، عن أم صبية .

أخرجه الطبراني (٦٠٠) عن محمد بن مهزم عنه .

(٢) في « صحيح البخاري » (١٠/٦ - فتح) من حديث أنس قال : « كان رسول الله

صلى الله عليه وسلم يدخل على أم حرام بنت ملحان فتطعمه ، وكانت أم حرام تحت

عبادة بن الصامت فدخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فأطعمته وجعلت تفلر

رأسه ، فنام ... الحديث . . وسياق برقم (٣١٧١) إن شاء الله .

= في^(١) ذلك ، وقد رأيتُ في كلام بعض العلماء من غير الشافعية الإشارة إلى أن ذلك من الخصائص ولم يذكره أصحابنا » اهـ .

* ثالثاً : حديث ميمونة بنت الحارث ، رضى الله عنها :

أخرجه مسلم (٤٧/٣٢٢) ، وأبو عوانة (٢٨٤/١) ، والمصنّف ، ويأتى (برقم ٢٣٦) ، والترمذى (٦٢) وابن ماجة (٣٧٧) ، والشافعى فى « المسند » (ص - ٩) ، وفى « الأم » (٨/١) ، وأحمد (٣٢٩/٦) ، والحميدى (٣٠٩) ، وابنُ أبى شيبَةَ (٣٥/١) ، وأبو عبيد فى « كتاب الطهور » (ق ١/١٨) ، وعبد الرزاق فى « مصنفه » (ج ١/رقم ١٠٣٢) ، وأبو يعلى (ج ١٢/رقم ٧٠٨٠) ، والطبرانى فى « الكبير » ج ٢٣ / رقم (١٠٣٢) و ج ٢٤ / رقم (٣٣) والطحاوى فى « شرح المعانى » (٢٥/١) ، والبيهقى (١٨٨/١) من طريق سفيان بن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن أبى الشعثاء ، عن ابن عباس ، حدثتنى ميمونة قالت : كنت أغتسلُ أنا والنبيُّ صلى الله عليه وسلم من إناءٍ واحدٍ .

ورواه عن سفيان هكذا جماعةٌ من أصحابه منهم :

« الشافعى ، وأحمدُ بنُ حنبلٍ ، وعبد الرزاق ، وابنُ أبى شيبَةَ ، والقعنبيُّ ، وسعيد بن منصور ، والحميدى^(٢) ، وقتيبة بن سعيد ، وإسحاق ابن إسماعيل الطالقانى ، وأبو خيثمة ، ويحيى بن موسى ، ومحمد بن =

(١) قال الحافظ فى « الفتح » (٧٨/١١) : « وبالغ الدمايطى فى الرد على من ادعى الحرمة » ، وراجع بحث الحافظ فإنه مفيد .

(٢) زاد الحميدى فى روايته : « قال سفيان : هذا الإسنادُ كان يُعجب شعبة : « سمعتُ » « أخبرنى » « سمعتُ » « أخبرنى » كأنه اشتبه توصيله » اهـ .

.....
= إسماعيل الأحمسي ، وعبد الرحمن بن بشر ، وابن أبي عمر ، وإبراهيم بن
بشار ... » .

وخالفهم أبو نعيم الفضل بن دكين ، فرواه عن ابن عيينة بإسناده ، لكنه
جعله من « مسند ابن عباس » .

أخرجه البخاري (٣٦٦/١) وقال :

« كان ابنُ عيينة يقول أخيراً : « عن ابن عباس ، عن ميمونة » ،
والصحيح ما روى أبو نعيم » اهـ .

قال الحافظ :

« وإنما رجح البخاري رواية أبي نعيم جرياً على قاعدة المحدثين ، لأنَّ من
جملة المرجحات عندهم قدم السماع لأنه مظنة قوة حفظ الشيخ » اهـ .

* قُلْتُ : وترجيح البخاري - رحمه الله - فيه نظرٌ من وجهين :

* الأول : أن الحميدي أثبت من أبي نعيم في ابن عيينة ، بل قال
أبو حاتم : « هو أثبت الناس في ابن عيينة ، وهو رئيس أصحابه » وقد لازمه
الحميدي من قديم ، لا سيما وقد تابعه هذا الجمع الغفير وفيهم الشافعي
وأحمد ، على جعل الحديث من « مسند ميمونة » .

قال الحافظ :

« ولرواية الآخرين جهة أخرى من وجوه الترجيح ، وهي كونهم أكثر
عدداً وملازمة لسفيان » اهـ .

* الثاني : أن ابن عباس لا يمكن أن يطلع على النبي صلى الله عليه وسلم
في حال اغتساله مع ميمونة حتى يصف الأمر ، فهذا يدلُّ على أنه أخذه =

.....
= منها ، ذكره الإسماعيلي^(١) .

فمن جهة الترجيح لا شك في ترجيح رواية من جعله من « مسند ميمونة » ، ولكن يمكن الجمع بأن ابن عباس كان مرة يذكر « ميمونة » ، ومرة يقتصر على ذكر الواقعة من نفسه ، والله أعلم .

فَإِنْ قُلْتَ : تتأيد رواية الفضل بن دكين عن ابن عيينة في جعل الحديث من « مسند ابن عباس » بما رواه ابن جريج ، قال : أخبرني عمرو بن دينار ، قال : أكبر علمي ، والذي يخطر على بالي ؛ أن أبا الشعثاء أخبرني ، أن ابن عباس أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل بفضل ميمونة . أخرج مسند مسلم (٤٨/٣٢٣) ، واللفظ لهُ وأبو عوانة (٢٨٤/١)^(٢) ، وعبد الرزاق^(٣) (ج ١ / رقم ١٠٣٧) ، والدارقطني (٥٣/١) ، والبيهقي (١٨٨/١) ، والطبراني في « الكبير » (ج ٢٣ / رقم ١٠٣٣) من طرق عن ابن جريج .

= قال الدارقطني : « إسناده صحيح » .

(١) هذا واضح أن الإسماعيلي لا يرجح ما ذكره البخاري ، ولكن وقع في « عمدة القاري » (٢٠٠/٣) للبدر العيني أن الإسماعيلي رجح ما صححه البخاري ولكن بقية العبارة تنقض ذلك ، فلا أدري من السبب في اضطراب العبارة ، أهو البدر العيني نفسه أم الناسخ أم الطابع ؟!

(٢) وقع السند عند أبي عوانة هكذا : « ... ثنا حجاج ، قال : أخبرني عمرو بن دينار » وقد سقط من بينهما « ابن جريج » يقيناً . فحجاج هو ابن محمد الأعور من أثبت الناس

في ابن جريج ، ولم أقف على من اسمه « حجاج » يروي عن عمرو بن دينار والله أعلم .

(٣) وقع السند في « المصنف » هكذا : « عبد الرزاق قال : أخبرني عمرو بن دينار .. » وقد سقط « ابن جريج » شيخ عبد الرزاق فيه ، فليستدرك . والله الموفق .

= فيها هو ابن جريج خالف سفيان بن عيينة ، فجعله من « مسند ابن عباس » .

* قُلْتُ : نعم ! سبق إلى ترجيح رواية ابن جريج الإمام الدارقطني - رحمه الله - فقال في « العلل » (ج ٥ / ق ٢/١٨١) :

« يرويه عمرو بن دينار واختلف عنه . فرواه ابن عيينة عن عمرو بن دينار ، عن جابر بن زيد ، عن ابن عباس ، عن ميمونة ، وخالفه ابن جريج فرواه عن عمرو ، عن جابر ، عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغتسل بفضل ميمونة ، وقول ابن جريج أشبه » .

* قُلْتُ : إن كان سبيلنا هو الترجيح ، فلا ترتاب في تقديم رواية ابن عيينة على رواية ابن جريج ، لأن سفيان بن عيينة هو أثبت الناس في عمرو ابن دينار على الإطلاق .
فقال عثمان الدارمي :

« سألت ابن معين : ابن عيينة أحب إليك في عمرو بن دينار أو الثوري ؟
قال : ابن عيينة أعلم به . قلت : فحماد بن زيد ؟ قال : ابن عيينة أعلم به .
قلت : فشعبة ؟ قال : وأيش روى عنه » .

وقال أبو مسلم المستملي :
« سمعت ابن عيينة يقول : سمعت من عمرو بن دينار ما لبث نوح في قومه » .

وقال اللالكائي :
« أجمع الحفاظ أنه أثبت الناس في عمرو بن دينار » .
فهذا سبيل الترجيح ، ولكن الجمع ممكن كما قدمنا ، والله أعلم =

= * رابعاً : حديث أم هانئ ، رضی الله عنها :

أخرجه المصنّف ، ويأتي برقم (٢٤٠) ، وابن ماجه (٣٧٨) ، وأحمد (٣٤٢/٦) ، وابن خزيمة (ج ١/ رقم ٢٣٨) ، وابن حبان (٢٢٧) والطبراني في « الكبير » (ج ٢٤ / رقم ١٠٥١) ، والبيهقي (٧/١) من طرق عن إبراهيم ابن نافع ، عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد ، عن أم هانئ قالت : « اغتسل النبي صلى الله عليه وسلم وميمونة من إناء واحد ، قصعة فيها أثر العجين » .

ورواه عن إبراهيم بن نافع جماعة ، منهم :

« يحيى بن أبي بكير ، وزيد بن الحباب ، وعبد الرحمن بن مهدي ، وعبد الملك بن عمرو » .

قال الترمذی في « سننه » (١٧٨١ - من كتاب اللباس) :

« قال محمد - يعني البخاري - : لا أعرف لمجاهد سماعاً من أم هانئ » اهـ

* قلت : لم أجد هذا إلا عن البخاري ، ويشبه أن يكون على طريقته في الإعلال إذا لم يجد ولو سنداً واحداً في سماع بعض الرواة من شيوخه .

فيحكم بعدم الاتصال .

وسماع مجاهد من أم هانئ ممكن .

فقد ولد مجاهد سنة (٢١) في خلافة عمر ، وتوفى سنة (١٠٢) وقبره (١٠٣) ، وتوفيت أم هانئ بعد سنة (٥٠) فقد لقبها يقيناً ، وهو ليس بمجلس على الراجح ، فتحمل عننته على الاتصال . والله أعلم .

* * *

.....

= * خَامِسًا : حَدِيثُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :
ويأتي في الحديث القادم .

* * *

* سَادِسًا : حَدِيثُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :
أخرجه ابن ماجة (٣٧٥) ، وأحمد (٧٧/١) ، وابن أبي شيبة (٣٦/١) ،
والبزار في « مسنده » (ج ١/ ق ٢/٩٥) من طريق عبيد الله ، عن إسرائيل بن
يونس ، عن أبي إسحاق ، عن الحارث الأعور ، عن علي بن أبي طالب
قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم وأهله يغتسلون من إناءٍ واحدٍ » .
وزاد ابن ماجة والبزار :
« ولا يغتسل أحدهما بفضل الآخر » .

قال البزار :
« لا نعلمه يروى عن علي ، عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من هذا
الوجه » .

* قُلْتُ : وسنده وإياه ، لوهاء الحارث الأعور .
وضعه البوصيري في « الزوائد » (١/١٥٨) .
وقد خولف فيه عبيد الله بن موسى .

خالفه مالك بن إسماعيل ، فرواه عن إسرائيل ، عن أبي إسحاق ، عن
سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، أن النبي صلى الله عليه وسلم وأهله كانوا
يغتسلون من إناءٍ واحدٍ .
فخالفه في موضعين :

= الأول : أنه جعل شيخ « أبى إسحق » هو « سعيد بن جبير » .

الثانى : أنه نقله إلى « مسند ابن عباس » .

أخرجه ابن الأعرابى فى « معجمه » (ج ١ / ق ١/٣٤) .

وهذا سندٌ صحيحٌ لولا تدليس أبى إسحق ، وهو أجود من حديث عبيد الله بن موسى .

لكنى رأيت الدارقطنى - رحمه الله - قال فى « العلل » (١٦٦/٣) :

« وقيل : عن إسرائيل ، عن أبى إسحق ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، ولا يصحُّ » .

* قُلْتُ : ولم أفطن لمراد الدارقطنى ، رحمه الله - .

وقد رواه صباحُ بنُ يحيى ، عن أبى إسحق ، عن الحارث الأعمور عن على ، فأوقفه .

قال الدارقطنى فى « العلل » (١٦٥/٣) :

« وحديثُ إسرائيلُ أولى بالصواب » اهـ .

* * *

* سَابِعاً : حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا :

أخرجه ابنُ أبى شيبة (٣٦/١) ، وعنه ابنُ ماجة (٣٧٩) من طريق شريك النخعى ، عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، عن جابر بن عبد الله ، قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأزواجه يغتسلون من إناءٍ واحدٍ » .

قال البوصيرى فى الزوائد (١/١٥٩) : « هذا إسناد حسن » .

* قُلْتُ : لعلهُ يعنى فى الشواهد .

وأخرجه ابنُ عدى فى « الكامل » (٩٩٢/٣) من طريق الربيع بن =

.....

= بدر ، عن أمى الزبير عن جابر أن النبى صلى الله عليه وسلم وعائشة اغتسلا
من إناءٍ واحدٍ .

ثم قال ابنُ عدى بعد أن ذكر أحاديث هذا منها :
« وهذه الأحاديث معروفةٌ بالربيع بن بدر ... وعامة حديثه ورواياته
عمن يروى عنهم مما لا يتابعه أحدٌ عليه » .

* * *

* ثامناً : حديثُ ابنِ عمرَ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا :
وقد مرَّ تخريجُه فى الحديثِ الماضى .

* * *

٥٩ - بَابُ

الْقَدْرِ الَّذِي يَكْتَفِي بِهِ الرَّجُلُ مِنَ الْمَاءِ لِلْوُضُوءِ

٧٣ - أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبْرِ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ بِمَكْوُكٍ^(١) ، وَيَغْتَسِلُ بِخَمْسِ مَكَائِي .

٧٣ - إِسْتَادُهُ صَحِيحٌ .

* يحيى : هو ابن سعيد القطان .

* عبد الله بن عبد الله بن جبر ، هو ابن عتيك الأنصاري .
أخرج له الجماعة ، وهو ثقة .

وثقه ابن معين ، والمصنّف ، وابن أبي حاتم ، وابن حبان وقد اختلفوا في جدّه ، هل هو « جبر » أم « جابر » . فذهب البخاريّ تبعاً لمالكٍ أنه « ابن جابر » .

فقال في « تاريخه »^(٢) - كما في « التهذيب » (٢٨٢/٥) - :

« عبد الله بن عبد الله بن جابر ، سمع ابن عمر ، وأنساً ، قاله مالك ، =

(١) المكوك هو المذوق وقيل الصاع ، والأول أشبه . - قاله في « النهاية » .

(٢) لا أدرى أيّ تاريخٍ عناه الحافظُ ، وقد ذكر البخاريّ شيئاً من هذا في « تاريخه الكبير »

(١٢٦/١/٣) لكن من غير ترجيح .

.....

= وقال شعبة ، ومسعر ، وأبو العميس ، وعبد الله بن عيسى . عن عبد الله بن عبد الله بن جبر ، ولا يصحُّ جبر ، إنما هو جابر بن عتيك ، قال : وقال بعضهم : عن عبد الله بن عيسى ، عن جبر بن عبد الله « يعني قلبه . وأيدُهُ ابن منجوية ، فقال في « رجال صحيح مسلم » (٣٧٢/١) : « عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك الأنصارى المدنى ، أهل المدينة يقولون : « جابر » ، والعراقيون يقولون : « جبر » ، ويُقال : لا يصحُّ « جبر » إنما هو « جابر » .

وقال الخطيب في « رفع الارتباب عن المقلوب في الأسماء والأنساب » : « قال عمار بن رزيق : « عن عبد الله بن عيسى عن جبر بن عبد الله ابن عتيك ، وكذا حكى الثورى وحمزة الزيات » . قال الخطيب :

« والصواب : عبد الله بن جبر ، قال : والكوفيون يضطربون فيه » . وحكى المزنى أنهما واحد .

* قُلْتُ : فيصير هاهنا أربعة أقوال .

١ - أنه عبد الله بن عبد الله بن جبر بن عتيك .

٢ - أنه عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك .

٣ - أنه جبر بن عبد الله .

٤ - أنهما واحد ، ووقع الخلاف في اسم جدِّه .

والصواب الذى يقتضيه التحقيق - والله أعلم - أنه « عبد الله بن

عبد الله بن جبر بن عتيك » ، أمَّا ابن جابر ، فاسم آخر .

وقد فرَّق بينهما ابنُ أبى حاتم في « المرح والتعديل » (٩٠/٢/٢ - ٩١) =

= وكذلك فرّق بينهما النسائي في « الجرح والتعديل » وقد اتفق كلٌّ من مسعر وشعبة وعبد الله بن عيسى على جعله « ابن جبر » أما مالك وحده فقد جعله : « ابن جابر » في حديث عيادة النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الله ابن ثابت ، وسيأتي إن شاء الله برقم (١٨٤٦) ، ولا شك أن اجتماع هؤلاء يترجح على ما ذهب إليه مالك وحده .

قال الحاكم في « علوم الحديث » (ص - ١٥٠) :
« قال الشافعي : صحّف مالك : « جبر بن عتيك » إلى « جابر بن عتيك » .

وقال الدارقطني :

« لم يتابع مالكاَ أحدٌ على قوله « جابر بن عتيك » .

وقد رجحه الحافظ في « الفتح » (٣٠٥/١) .

أمّا « جبر بن عبد الله » ، فإنه خطأ .

فأخرجه أحمد (٢٦٤/٣) قال : حدثنا معاوية بن عمرو ، ثنا زائدة ، عن

سفيان ، عن عبد الله بن عيسى ، قال : حدثني جبر بن عبد الله ، عن

أنس بن مالك ... الحديث .

وقد تقدم كلام الخطيب في ذلك .

أمّا قول الحافظ المزني : هما واحدٌ ، ففيه نظرٌ لما تقدم ذكره .

* * *

والحديث أخرجه البخاري (٣٧٤/١ - فتح) ، والإسماعيلي في

« مستخرجه » - كما في « الفتح » (٣٧٥/١) - ، ومسلم (٧/٤ - نووي) ، =

.....
= وأبو عوانة (٢٣٢/١) ، والدارمى (١٤١/١) ، وأحمد (١١٢/٣) ،
١١٦ ، ٢٠٩ ، ٢٤٩ ، ٢٥٩) ، وابن حبان (ج ٢/ رقم ١٢٠٠ ،
١٢٠١) ، وابن خزيمة (٦١/١) ، والطيالسى (٢١٠٢) ، والطحاوى
(٥١/٢ ، ٢٥/١) ، والبيهقى (١٨٩/١) ، والبغوى فى « شرح السنة »
(٥١/٢) من طريق شعبة ، عن عبد الله بن عبد الله بن جبر ، عن أنس .
وزاد بعضهم : « وكان النبى صلى الله عليه وسلم وأهله يغتسلون من إناء
واحد » .

وقد رواه عن شعبة جماعة منهم :

« أبو الوليد الطيالسى ، ويحيى القطان ، ومحمد بن جعفر ، ووهب بن
جرير ، وعفان بن مسلم ، وعثمان بن عمر ، وسعيد بن عامر » .
وخالفهم أبو داود الطيالسى ، فرواه فى « مسنده » (٢١٢٠) وعنه
الخطيب فى « التلخيص » (١/٣٢٨) فرواه عن شعبة ، عن يحيى بن يزيد
الهنائى ، عن أنس بالزيادة .

فجعل شيخ شعبة : « يحيى بن زيد » بدل « عبد الله بن عبد الله بن
جبر » فلا أدرى هل وهم الطيالسى فيه على شعبة ، أم أنه رواه عنه على
الوجهين ، لاسيما وقد رواه عن شعبة مثل رواية أصحاب شعبة .
وقد توبع شعبة .

تابعه سفيان الثورى ، عن عبد الله بن عبد الله بن جبر ، عن أنس لكن
بالزيادة فقط .

أخرجه أبو عوانة (٢٣٣/١) ، وأبو يعلى (ج ٧/ رقم ٤٣٠٩) من
طريقين عن سفيان .
=

= ووقع عند أبي عوانة « عبد الله بن جبر » فلربما نُسب إلى جدّه .
وتابعهما عتبة بن أبي حكيم ، قال : حدّثني عبدُ الله بنُ عبد الله بن جبر
ابن عتيك ، قال : سألتنا أنساً عن الوضوء الذي يكفى الرجل من الماء ؟
فقال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بمُدِّ فيسبغ الوضوء ،
وعسى أن يفضل منه » . قال : سألتناه عن الغُسل من الجنابة كم يكفى من
الماء ؟ قال : الصاع . فسألْتُ عنه : أعني النبي صلى الله عليه وسلم ذكرُ
الصاع ؟ قال : نعم ، مع المد .

أخرجه الطحاوئى في « شرح المعاني » (٥٠/٢) من طريق بقية بن الوليد ،
عن عتبة بن أبي حكيم .

* قُلْتُ : وفي سنده ضعفٌ ، وعتبة بن أبي حكيم مختلفٌ فيه .

قال ابن حبان :

« يعتبر بحديثه من غير رواية بقية عنه » وهذا منها .

وتابعهم عبد الله بن عيسى ، فرواه عن ابن جبر ، عن أنسٍ مرفوعاً لكن
بلفظ : « يجزىء في الوضوء رطلان من ماء » .

أخرجه الترمذى (٦٠٩) ومن طريقه البغوى في « شرح السنة » (٥٢/٢)

عن وكيع ، عن شريك ، عن عبد الله بن عيسى به .

وقال الترمذى :

« هذا حديث غريبٌ لا نعرفه إلا من حديث شريك على هذا اللفظ » .

ومقصود الترمذى أن ذكر « الرطلين » لا يعرف إلا من حديث شريك ،

وإلا فقد خولف وكيع في لفظه .

.....
= فرواه أسود بنُ عامر ، شاذان^(١) ، ومحمد بن الصباح البزار ، وسعيد بن منصور ، ويحيى بن عبد الحميد الحماني ، جميعاً عن شريك ، عن عبد الله ابن عيسى ، عن عبد الله بن جبر ، عن أنس ، قال :

« كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ برطلين، ويغتسل بالصاع » .
وفي رواية الحماني عن شريك : « كان يتوضأ بمُدِّ ، وهو رطلان » .
أخرجه أبو داود (٩٥) ، وأحمد (١٧٩/٣) ، والطحاوي (٥٠/٢) ،
فعلل هذا الاختلاف من شريك النخعي .
وخولف شريك في سنده .

خالفه سفيان الثوري ، فرواه عن عبد الله بن عيسى ، عن جبر بن عبد الله ، عن أنس .

أخرجه أحمد (٢٦٤/٣) من طريق زائدة ، عن سفيان .
وهذا خطأ من سفيان الثوري كما تقدم .

* قُلْتُ : والعمدة في هذا على رواية شعبة ، التي اختارها المصنّف ،
وكذا رجح البيهقي وغيره .

[تنبيه] : استغرب الترمذني حديث شريك لأنه حدد قدر الماء المجزئ
برطلين وقال : « لا نعرفه إلا من حديث شريك على هذا اللفظ » فيتعقب
بما أخرجه الدارقطني (٩٤/١ - ١٥٣/٢) من طريق موسى بن نصر ، نا
عبدة بن سليمان ، عن إسماعيل بن أبي خالد ، عن جرير بن يزيد ، عن =

(١) أخرجه الإمام أحمد في « المسند » (١٧٩/٣) ووقع فيه : « ... أحمد حدثنا أسود بن عامر ثنا شاذان ... » كذا وإنما « شاذان » لقبٌ لأسود بن عامر فلفظة « ثنا » مقحمة ،
فالله المستعان .

.....

= أنسِرَ أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ برطلين ويغتسل بالصاع ثمانية أرطال .

قال الدارقطني :

« تفرد به موسى بن نصر ، وهو ضعيف الحديث » .
وكذا أخرجه الدارقطني (١٥٤/٢) بسندٍ واهٍ أيضاً .

* * *

٧٤ - أُحْبِرْنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - ثُمَّ ذَكَرَ
 كَلِمَةً مَعْنَاهَا - حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ حَيْبٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَبَادَ بْنَ
 ثَمِيمٍ ، يُحَدِّثُ عَنِ (جَدَّتِهِ) ^(١) ، وَهِيَ أُمُّ عُمَارَةَ بِنْتُ كَعْبٍ ، أَنَّ
 النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ ، فَأَتَى بِمَاءٍ فِي إِنَاءٍ قَدَرْتُ لَتَلِّي الْمُدَّ .
 قَالَ شُعْبَةُ : فَأَحْفَظُ أَنَّهُ غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ ، وَجَعَلَ يُدْلِكُهَا ، وَيَمْسَحُ
 أُذُنَيْهِ بَاطِنَهُمَا ، وَلَا أَحْفَظُ أَنَّهُ مَسَحَ ظَاهِرَهُمَا .

٧٤ - إسناده صحيح .

* محمد : هو ابن جعفر ، غُنْدَر .

* حَيْبٌ هُوَ ابْنُ زَيْدِ بْنِ خِلَادِ الْأَنْصَارِيِّ الْمَدَنِيِّ . أَخْرَجَ لَهُ الْأَرْبَعَةُ
 تَرْجَمَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ (١٠١/٢/١) وَنَقَلَ تَوْثِيقَهُ عَنْ ابْنِ مَعِينٍ وَكَذَلِكَ وَثَقَهُ
 الْمَصْنُفُ ، وَابْنُ حِبَانَ .

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ :

« صَالِحٌ » .

* عَبَادُ بْنُ تَمِيمٍ : هُوَ ابْنُ غَزِيَّةِ الْأَنْصَارِيِّ .

أَخْرَجَ لَهُ الْجَمَاعَةُ .

وَوَثَقَهُ الْمَصْنُفُ ، وَالْعَجَلِيُّ (٨٣٤) ، وَابْنُ حِبَانَ (١٤١/٥) .

* * *

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٩٤) ، وَعَنْهُ الْبَيْهَقِيُّ (١٩٦/١) مِنْ طَرِيقٍ =

(١) فِي النُّسْخَةِ الْمَطْبُوعَةِ : « عَنْ جَدَّتِي » ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ النُّسْخَةِ الْمَخْطُوطَةِ الْمَحْفُوظَةِ فِي
 الْمَكْتَبَةِ الْأَزْهَرِيَّةِ (ج ١/ ق ١/٧) ، وَمَا وَرَدَ فِي « الْمَطْبُوعَةِ » مُتَّجَةً أَيْضاً ، وَقَدْ زَوَّاهُ
 أَبُو دَاوُدَ كَذَلِكَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

.....
= محمد بن جعفر ، ثنا شعبة بإساده وبأخصر مما ذكره المصنف هنا .

وقد خولف محمد بن جعفر في إسناده .

خالفه يحيى بن زكريا بن أبي زائدة ، فرواه عن شعبة ، عن حبيب بن زيد ، عن عباد بن تميم ، عن عبد الله بن زيد ، أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بثلاثي مُدٍ من ماء ، فتوضأ فجعل يدلك ذراعيه .

أخرجه البيهقي (١٩٦/١) .

وتابعه أبو خالد الأحمر ، ثنا شعبة به .

أخرجه البيهقي أيضاً .

وتابعهما معاذ بن معاذ ، ثنا شعبة به ولم يذكر قدر الماء .

أخرجه الطحاوئي في « شرح المعاني » (٣٢/١) .

وسئل أبو زرعة الرازي عن هذا الاختلاف ، فقال :

« الصحيح عندي حديث عُندَر » .

ذكره عنه ابنُ أبي حاتم في « العلل » (ج ١ / رقم ٣٩) .

[تنبيه] عُزى هذا الحديث في « تحفة الأشراف » (٩٣/١٣) إلى ابن

ماجة ، وأظنه خطأً من ناسخ أو طابع ، لأنَّ المرى لم يذكر تخريجه ، إنما ذكر أبا داود والنسائي . فالله أعلم .

* * *

٦٠ - بَابُ

النِّبَةِ فِي الْوُضُوءِ

٧٥ - أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ بْنِ عَرَبِيِّ، عَنْ حَمَادٍ . وَالْحَارِثِ
ابْنِ مِسْكِينَ - قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ - عَنِ ابْنِ الْقَاسِمِ ، حَدَّثَنِي
مَالِكٌ . (ح) .

وَأَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ مَنْصُورٍ ، قَالَ : أُنِئْنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ ،
وَاللَّفْظُ لَهُ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَلْقَمَةَ
ابْنِ وَقَّاصٍ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ ، وَإِنَّمَا لِأَمْرٍ مَا نَوَى ، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ
إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ ، فَهِيَ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ ، وَمَنْ كَانَتْ
هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا ، أَوْ امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا ، فَهِيَ هِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ
إِلَيْهِ .

٧٥ - إسناده صحيح . ويأتي برقم (٣٧٩٤) إن شاء الله .

* يحيى بن حبيب بن عربي : هو الحارثي أبو زكريا البصري .

أخرج له الجماعة حاشا البخاري .

وثقه الصنف ، وابن حبان ، ومسلمة بن قاسم .

وترجمته ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (١٣٧/٢) وحكى عن =

= أيه أنه قال : « صدوق » .

* حماد : هو ابن زيد .

* ابن القاسم : هو عبد الرحمن صاحب مالك .

* سليمان بن منصور ، هو أبو الحسن البلخي .

تفرد المصنف بالتخريج له .

ذكره ابن حبان في « الثقات » (٢٧٩/٨) وقال :

« مستقيم الحديث » .

وقال المصنف :

« لا بأس به » .

* محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي أبو عبد الله المدني :

أخرج له الجماعة .

وثقه ابن معين ، وأبو حاتم ، والمصنف ، وابن سعيد ، ويعقوب بن

سفيان ، وابن حبان ، وابن خراش .

ونقل العقيلي في « الضعفاء » (٢٠/٤) عن الإمام أحمد أنه ذكر محمد

ابن إبراهيم وقال :

« في حديثه شيء » ، يروى أحاديث مناكير - أو منكرة - والله أعلم .

* قلت : وقول الناقد : « يروى مناكير » لا يلزم منه أن يكون : « منكر

الحديث » كما لا يخفى : ومعناه أنه إن وهم في بعض حديثه فلا يلزم أن

نتوقف في كل حديثه ، نعم نتوقف إذا خالف من هو أمكن منه وأثبت ،

ولا نعلم أحداً توقف في قبول حديثه هذا والاحتجاج به ، بل أطبق الجميع

على تصحيحه .

.....
= وقد وجه الحافظ في « هدى السارى » (ص - ٤٣٧) كلمة أحمد ،
فقال :

« المنكر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد الذى لا متابع
له ، فيُحمل على هذا ، وقد احتج به الجماعة » اهـ .

* قُلْتُ : وهو توجيةٌ حسنٌ .

ولم يعتبر الذهبى كلمة الإمام من الجرح القادح ، فذكره في « الميزان »
(٤٤٥/٣) وقال :

« وثقه الناس ، واحتجَّ به الشيخان ، وقفز القنطرة » اهـ .

وقال في « سير النبلاء » (٢٩٥/٥) :

« ومن غرائب المنفرد بها « حديث الأعمال » عن علقمة ، عن عمر ،
وقد جاز القنطرة ، واحتجَّ به أهل الصحاح بلا مثوية »^(١) اهـ .

* * *

والحديث أخرجه البخارى (٩/١ ، ١٣٥ ، ١٦٠/٥ و ٢٢٦/٧
و ١١٥/٩ و ٥٧٢/١١ و ٣٢٧/١٢ - فتح) ، ومسلم (١٩٠٧/١٥٥) ،
وأبو عوانة (٧٨/٥) ، وأبو داود (٢٢٠١) ، والترمذى (١٦٤٧) ، وابنُ
ماجة (٤٢٢٧) ، وأحمد (٢٥/١ ، ٤٣) ، وأحمد (٢٨) ، والطيالسى
(ص - ٩) ، وابنُ المبارك (٦٢/١/١) ، ووكيع (٣٥١) ، وهناد بنُ
السررى (٨٠٥) ، وابنُ أبى عاصم (رقم ٢٠٦) ، والبيهقى (٢٤٣) خمسته
في « كتاب الزهد » ، وابنُ خزيمة في « صحيحه » (ج ١/ رقم ١٤٢ ، =

(١) يعنى : بلا استثناء .

.....
 = ٤٥٥) ، وكذا ابن حبان (ج ٢ / رقم ٣٨٨ ، ٣٨٩) ، وابن الجارود
 في « المنتقى » (٦٤) ، والبزار في « مسنده الكبير » (ج ١ / ق ٣٩ /
 ١ - ٢) ، ومحمد بن الحسن في « الموطأ » (٩٨٣) ، وابن جرير في « تهذيب
 الآثار » (ص ٧٨٤ - ٧٨٥ - مسند عمر) ، والطبراني في « الأوسط »
 (ج ١ / رقم ٤٠) ، وابن أبي حاتم في « المقدمة » (ص - ٢١٣) ، والخليل
 في « الإرشاد » (٤٥٧) ، وابن المنذر في « الأوسط » (٣٦٩ / ١) ، وابن
 الأعرابي في « معجمه » (ج ٤ / ق ٦٢ / ٢ - ج ١٠ / ق ١٩٩ / ١) ، وتمام
 الرازي في « الفوائد » (ج ٥ / ق ٧٩ / ١) والذارقطني (٥١ - ٥٠ / ١) وفي
 « العلل » (ج ١ / ق ٦١ / ٢) ، والطحاوي في « شرح الآثار » وابن مندة
 في « الإيمان » (١ / ١٥٤) ، وفي « مسند إبراهيم بن أدهم » (١٣) وأبو أحمد
 الحاكم في « شعار أصحاب الحديث » (ص - ٤٥) ، وابن زاذان في
 « الفوائد » (ج ١ / ق ٩٩ / ١ - ٢ / ١١٥) ، وأبو نعيم في « الحلية »
 (٤٢ / ٨) ، وفي « أخبار أصبهان » (١١٥ / ٢) ، (٢٢٧) ، وفي « معرفة
 الصحابة » (رقم ٢١١) والحاكم في « كتاب الأربعين » - كما في التلخيص
 الحبير (٥٥ / ١) - ، وأبو إسماعيل الهروي في « الأربعين في دلائل التوحيد »
 (٣٩ - ٤٠) ، والقضاعي في « مسند الشهاب » (رقم ١ ، ٢ ، ١١٧١ ،
 ١١٧٢) ، وابن عساكر في « الأربعين البلدانية » (ق ٢ / ١) وفي « تاريخ
 دمشق » (٦٥ / ٣٨ - ٢١ / ٧ ، ٣٥ ، ١٩٣) ، وابن حزم في « المحلى »
 (٧٣ / ١) ، والبيهقي في « السنن » (٤١ / ١) ، ٢١٥ - ١٤ / ٢ و ١١٢ / ٤
 و (٣٩ / ٥) ، وفي « المعرفة » - كما في « نصب الراية » (٣٠٢ / ١) وفي
 « شعب الإيمان » (٦٨٣٧) - ، وفي « الاعتقاد » (٢٥٤) ، وفي =

= « الآداب » (رقم ١١٣٨) ، وفي « السنن الصغير » (ق ٢/٢) ،
 والخطيب في « التاريخ » (٢٤٤/٤ و ١٥٣/٦ ، ٣٤٥/٩ - ٣٤٦) ، وفي
 « التلخيص » (١/٤٩١) ، وفي « الجامع » (ق ٢/٣) ، وابن الديبشي في
 « ذيل تاريخ بغداد » (١٠٦/١ - ١٠٧) والحكيم الترمذي في « نوارد
 الأصول » (ج ٣/ق ٢/٦٣ - ١/٦٤) وابن جميع في « معجمه »
 (٣١٠) ، وأبو بكر الشافعي في « فوائده » (ج ٤/ق ٢/٤٩) ، والبغوي
 في « شرح السنة » (٤٠١/١) والحسن بن محمد الخلال في « المجلس الثاني
 من الأمالي » (ق ١/٢) ، والقاضي عياض في « الإلماع » (٥٤ - ٥٥) ،
 والشجري في « الأمالي » (٩/١) ، وابن الجوزي في « مشيخته » (١٣٤ -
 ١٣٥) ، وصدر الدين البكري في « الأربعين » (٥٨ - ٥٩) ، وابن المستوفي
 في « تاريخ إربل » (٩٨/١ - ٩٩ ، ١٠٨ ، ١٦٤ - ١٦٥ ، ٢١٢ ،
 ٢٧٠ - ٢٧١) والرافعي في « التدوين » (٧٧/٤) ، والسلفي في « معجم
 السفر » (١١٤) ، والنووي في « الأذكار » (ص - ٤) ، وفي « بستان
 العارفين » (٢٢ - ٢٣) ، والمزني في « تهذيب الكمال » (١/١٥٧) ،
 والذهبي في « معجم شيوخه الكبير » (ق ١/١٨٥ - ٢) ، وابن السبكي
 في « طبقات الشافعية » (٢٠٨/٥) ، والعراقي في « تقريب الأسانيد »
 (٢/٢ - ٣) وبرهان الدين التنوخي في « نظم اللآلي بالمائة العوالي »
 (ق ١/٢) من طريق عن يحيى بن سعيد الأنصاري ، عن محمد بن إبراهيم
 التيمي ، عن علقمة بن وقاص ، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ... فذكره .
 وقد رواه عن يحيى بن سعيد الأنصاري خلق من أصحابه ، منهم :
 مالك ، والثوري ، وشعبة ، وابن عيينة ، وحماد بن زيد ، وأبو خالد =

.....

= الأحمر سليمان بن حيان ، وعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي ، ويزيد
ابن هارون ، وابن المبارك ، وحفص بن غياث ، والليث بن سعد ، ويحيى
القطان ، والمحاربي ، وأبو حنيفة ، وعيسى بن يونس ، وزهير بن معاوية ،
والأوزاعي ، وابن جريج ، وإبراهيم بن أدهم ، ويحيى بن أيوب ، ومروان
ابن معاوية الفزاري ، وزهير بن محمد ، والقاسم بن معن ، وعمرو بن
أبي قيس ، وجعفر بن عون ، وخالد بن عبد الله الواسطي ، وعلي بن
هاشم ، وعمرو بن الحارث .

قال الترمذی :

« هذا حديث حسن صحيح » .

وقال الدارقطني في « العلل » (ج ١ / ق ١/٦١) :

« هو حديث صحيح » .

وقال الخليلي في « الإرشاد » :

« هذا أصل من أصول الدين ، ومداره على يحيى بن سعيد » .

وقال أبو نعيم في « الحلية » :

« هذا الحديث من صحاح الأحاديث وعيونها » .

وقال ابن عساكر :

« هذا حديث صحيح من حديث أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن
الخطّاب ... وثابت من حديث علقمة بن وقاص الليثي ، لم يروه عنه غير
أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن الحارث القرشي التيمي المدني ، واشتهر عنه
برواية أبي سعيد يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني القاضي ، وهو ممن
انفرد به كل واحد من هؤلاء عن صاحبه ، ورواه عن يحيى العدد =

= الكثير ، والجُمُّ الغفيرُ » اهـ .

وقال شيخُ الإسلام ابنُ تيمية في « الفتاوى » (٢٤٧/١٨) :
« هذا حديث صحيحٌ متفقٌ على صحته ، تلقته الأمة بالقبول والتصديق
مع أنه من غرائب الصحيح » .

وقال برهان الدين التنوخي في « نظم اللآلى في المائة العوالى »
(ق ١/٢ - ٢) :

« هذا حديثٌ صحيحٌ غريبٌ جداً بالنسبة إلى أوله ، لا يصحُّ مُسنداً عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا من حديث أمير المؤمنين عمر بن الخطاب
رضى الله عنه ، ولم يروه عن عمر إلا علقمة بن وقاص ، كما لم يروه عن
علقمة إلا محمد بن إبراهيم ، ولا عنه إلا يحيى بن سعيد ، وهم ثلاثة كلُّهم
تابعٌ يروى بعضهم عن بعض ، مشهورٌ بالنسبة إلى آخره ، ورواه عن يحيى
العددُ الكثير ، والجُمُّ الغفير ، وأخرجه الأئمة الستة في « كتبهم » عن
أصحاب أصحابه ، وهو حديثٌ جليلٌ عظيمُ الموقع ، كبيرُ القناء » اهـ .
* قُلْتُ : « وفي الباب عن أبي سعيد الخدرى ، وأنس بن مالك ، وعلی
ابن أبى طالب ، وأبى هريرة رضی الله عنهم » .

* أولاً : حديثُ أبى سعيد الخدرى ، رضی الله عنه .

أخرجه الخليلي في « الإرشاد » (ص ٢٣٣) ، وأبو عمران^(١) البزار في
« أحاديثه » (ق ١/٥٦) ، والدارقطنى في « غرائب مالك » ، والحاكم في
« تاريخ نيسابور » - كما في « الأمالى على الأذكار » للحافظ بن حجر ، =

(١) وهو موسى بن سعيد ، وله ترجمة في « سير النبلاء » (٣٠٥/١٥ - ٣٠٦) و « تاريخ
بغداد » (٥٩/١٣) .

المجلس (١٨٣) - ، والخطابي في « معالم السنن » - كما في « التقييد »
(٢٦٧) للعراقي - ، وأبو نعيم في « الحلية » (٣٤٢/٦) وابن عساكر في
« غرائب مالك » - كما في « طرح الثريب » (٤/٢) للعراقي - ، والقضاعي
في « مسند الشهاب » (١١٧٣) من طرق عن عبد المجيد بن عبد العزيز بن
أبي رواد ، ثنا مالك بن أنس ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ،
عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً : « إنما الأعمال بالنية ... الحديث » .

* قُلْتُ : كذا رواه عبدُ المجيد عن مالك ، ووهم فيه عليه فقد رواه
القعنبي ، وابنُ القاسم ويحيى بن قرعة ، وأبو مصعب وغيرهم عن مالك ،
عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن إبراهيم ، عن علقمة ، عن عمر بن
الخطاب .

وقد حكم الحفاظ بوهم عبد المجيد فيه .

قال أبو حاتم :

« هذا حديثٌ باطلٌ ، لا أصل له ، إنما هو مالكٌ ، عن يحيى بن سعيد ،
عن محمد بن إبراهيم التيمي ، عن علقمة بن وقاص ، عن عمر ، عن النبيِّ
صلى الله عليه وسلم » .

ذكره عنه ولده عبد الرحمن في « علل الحديث » (ج ١ / رقم ٣٦٢) .

وقال الدارقطني في « العلل » (١٩٣ / ٢ - ١٩٤) :

« رواه عبد المجيد بن عبد العزيز عن مالك عن زيد بن أسلم ، عن عطاء
ابن يسار ، عن أبي سعيد الخدري ، ولم يُتابع عليه ، وأما أصحابُ مالك
الحفاظ ، فرووه عن مالك ، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن إبراهيم ،
عن علقمة بن وقاص ، عن عمر ، وهو الصواب » .

.....
= وقال الخليلي في « الإرشاد » (ص - ١٦٧) :-
« وعبد المجيد قد أخطأ في الحديث الذي يرويه عن مالك في الحديث
الذي يرويه مالك والخَلْقُ عن يحيى بن سعيد الأنصاري ... فقال عبد المجيد
وأخطأ فيه : أخبرنا مالك ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن
أبي سعيد الخدري ... فذكره ، وهو غيرُ محفوظٍ من حديث زيد بن أسلم
بوجه » .

وقال أبو نعيم :

« غريبٌ من حديث مالك عن زيد ، تفرد به عبد المجيد ، ومشهوره ما
في « الموطأ » : مالك ، عن يحيى بن سعيد » اهـ .

وقال الحافظ في « الأمالي » :

« غريبٌ من هذا الوجه » .

وقال العراقي في « طرح التثريب » (٤/٢) :

« وهو غلطٌ من ابن أبي رواد ، وقول الخطابي^(١) : إنه يقال : إن الغلط
إنما جاء من قبل نوح بن حبيب الذي رواه عن ابن أبي رواد ، فليس بجيدٍ
من قائله ، فإنه لم ينفرد به نوح عنه ، بل رواه غيره عنه ، وإنما الذي تفرد
به ابن أبي رواد كما قال الدارقطني وغيره » .

* قُلْتُ : تابع نوح بن حبيب إبراهيم بن محمد بن مروان بن هشام عند
الدارقطني في « الغرائب » وعلی بن الحسن الدهلي عند الحاكم في « تاريخ =

(١) قال في « عمدة القارى » (٢٠/١) : « أحال الخطابي الغلط على نوح » .
قُلْتُ : لم يفعل ذلك الخطابي ، وإنما أحال على غيره ، فقال ، (يُقال) وقد بينت أن
قائل ذلك هو البزار . والله أعلم .

.....

= نيسابور .

« فهذا يدلُّ على أن نوح بن حبيب - مع ثقته - لم يتفرد به ، وقائل هذه المقالة هو البزار .

قال الزيلعي في « نصب الراية » (٣٠٢/١) :

« وقال - يعنى البزار - في « مسند الخُدري » : حديثٌ روى عن مالك ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن أبى سعيد الخدري ، عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « الأعمال بالنية » أخطأ فيه نوح بن حبيب ، ولم يُتابع عليه ، وليس له أصلٌ عن أبى سعيد » اهـ .

* ثانياً : حديث أنس ، رضى الله عنه :

أخرجه ابنُ عساكر في « جزء من أماليه » - كما في « التقييد » (٢٦٨) للعراقى - وفي « تاريخه » (ج ٢/ لوحة ٥٤٦) في ترجمة :
« إبراهيم بن محمود بن حمزة النيسابورى » ، من طريقه ، نا أبو هبيرة ، محمد بن الوليد الدمشقى ، نا أبو مسهر ، نا يزيد بن السمط ، نا الأوزاعى ، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن إبراهيم ، عن أنس مرفوعاً :
« إنما الأعمال بالنيات ... الحديث » .

وقال :

« المحفوظٌ حديث محمد بن إبراهيم ، عن علقمة بن وقاص ، عن عمر ، وهذا غريبٌ جداً » .

قال العراقى في « طرح الثريب » (٤/٢) :

« والمعروف من حديث أنس ما رواه البيهقى^(١) من رواية عبد الله بن =

(١) أخرجه في « سننه » (٤١/١) وقال البدر العيني في « العمدة » (٢٢/١) :

.....
= المثنى الأنصاري ، حدثني بعض أهل بيتي عن أنسٍ فذكر حديثاً فيه « :
« إنه لا عمل لمن لا نية له » .

* * *

* ثالثاً : حديث أبي هريرة رضي الله عنه :

قال العراقي في « الطرح » :
« رواه الرشيد العطار في بعض تخاريجه ، وهو وهم أيضاً » اهـ .
وقد أفاد في « التقييد والإيضاح » (٢٦٨) أن لفظه كلفظ حديث عمر ،
رضي الله عنه .

* * *

* رابعاً : حديث علي بن أبي طالب ، رضي الله عنه .

قال العراقي في « التقييد » (٢٦٧) :
« رواه ابن الأشعث في « سننه » ، والحافظ أبو بكر محمد بن ياسر الجبائي
في « الأربعين العلوية » من طريق أهل البيت ، بلفظ : « الأعمال بالنية »
وفي إسناده من لا يُعرف » اهـ .

وقال في « الطرح » :

« إسناده ضعيف » .

* قُلْتُ : أمّا ما ذكره ابن مندة^(١) في كتابه « المستخرج من كتب =

= إسناده جهالة » .
(١) ليس هو أبا عبد الله محمد بن إسحق بن مندة ، وإنما هو ابنه أبو القاسم عبد الرحمن .
ذكره العراقي في « التقييد » (٢٦٧) .

.....
= الناس للتذكرة ، والمستطرف من أحوال الناس للمعرفة»^(١) أن هذا الحديث رواه عن غير عمر بن الخطاب جماعة من الصحابة منهم : سعد بن أبي وقاص ، وابن عمر ، وابن مسعود ، وابن عباس ، ومعاوية بن أبي سفيان ، وعتبة بن عبد السلمى ، وهلال بن سويد ، وعبادة بن الصامت ، وجابر بن عبد الله ، وعقبة بن عامر ، وأبو ذر ، وعتبة بن مسلم « اهـ .

فما ذكره ابن مندة ليس بلفظ حديث عمر ، وإنما هو في مطلق النية ، فهي شواهد بالمعنى ، وقد زاد عليه العراقي آخريين ، وفات العراقي كثير ، وهذا مما يتعسر حصره وتتبعه . والله أعلم . لذلك لم أخرج إلا أحاديث من رووها كلفظ حديث عمر . والحمد لله .

ثم اعلم - وفقك الله تعالى للخير - أن كل راوٍ من رواة حديث عمر قد توبع ، ولكن هذه المتابعات لا تثبت عند أهل العلم ، فإنما أذكرها تنبيهاً .

* أما علقمة بن وقاص ، فقال ابن مندة .

« هذا الحديث رواه عن عمر غير علقمة : ابنه عبد الله ، وجابر ، وأبو جحيفة ، وعبد الله بن عامر بن ربيعة ، وذو الكلاع ، وعطاء بن يسار ، وواصل بن عمرو الجذامى ، ومحمد بن المنكدر .

* وأما محمد بن إبراهيم التيمى ، فتابعه :

« سعيد بن المسيب ، ونافع مولى ابن عمر .

= * وأما يحيى بن سعيد الأنصارى .

(١) تمام الاسم من « نصب الراية » (٣٠٢/١) .

.....
= فتابعه محمد بن عمرو ، عن محمد بن إبراهيم التيمي بإسناده سواء .
أخرجه ابن حبان في « الثقات » (٦ / ٢٩٨ - ٢٩٩) ، والخليل في
الإرشاد » (ص - ٦٣١) ، وابن عدى في « الكامل » (٣ / ٩٩٧) ،
والذهبي في « تذكرة الحفاظ » (٢ / ٧٧٤) من طريق محمد بن عبيد
الهمداني ، نا الربيع بن زياد الضبي ، نا محمد بن عمرو به .
* قُلْتُ : ولكن الحفاظ أعلوا هذه التابعة .

قال الدارقطني في « العلل » (ج ١ / ق ١ / ٦٢) :
« إنما رواه عن محمد بن عمرو بن علقمة : الربيع بن زياد الهمداني
وحده ، ولم يتابع عليه » .
وقال ابن عدى :

« وهذا لا أصل له ... وأما عن محمد بن عمرو ، عن محمد بن إبراهيم ،
فلم يروه عنه غير الربيع بن زياد . وقد روى الربيع بن زياد عن غير محمد
ابن عمرو من أهل المدينة بأحاديث لا يتابع عليها » اهـ .
وقال الخليل :

« تفرد به الربيع عن محمد بن عمرو بن علقمة ، والمحموظ هذا من
حديث يحيى بن سعيد الأنصاري ، عن محمد بن إبراهيم التيمي » .
وقال الذهبي :

« غريب جداً من حديث محمد بن عمرو ، تفرد به عنه الربيع بن زياد ،
وما أظنُّ رواه عنه غير ابن عبيد ، وهو صدوق » .

وقال الحافظ في « اللسان » (٢ / ٤٤٤ - ٤٤٥) في ترجمة « الربيع » :
« وهو من غرائبه ، والظاهر أنه سمعه من يحيى بن سعيد ، فحدث به =

= عن محمد بن إبراهيم على سبيل الخطأ ، هـ .

* قُلْتُ : وذكر ابنُ مندة أنه قد تابع يحيى بن سعيد :

داود بن أبي الفرات ، ومحمد بن إسحاق ، وحجاج بن أرطاة ،
وعبد الله بن قيس الأنصاري .

وقد نبهنا أن كل هذه التابعات والشواهد لا تصحُّ ، والله تعالى الموفق .
وقد حوِّف يحيى بن سعيد في إسناده .

خالفه موسى بن محمد بن إبراهيم التيمي ، فرواه عن أبيه محمد بن إبراهيم
قال : لما قدم رسولُ الله صلى الله عليه وسلم المدينة ، وعك أصحابه ، وقدم
رجلٌ فتزوج امرأةً كانت مهاجرةً ، فجلس رسولُ الله صلى الله عليه وسلم
على المنبر ، فقال : « يا أيها الناس إنما الأعمال بالنية » ... الحديث وساق
كلاماً آخر يأتي ذكره قريباً .

أخرجه الزبير بن بكار في « أخبار المدينة » - كما في « البمع »
(ص ١١٤) للسيوطي - قال : حدثني محمد بن الحسن ، عن محمد بن
طلحة بن عبد الرحمن ، عن موسى بن محمد بن إبراهيم بن الحارث ، عن
أبيه . هكذا معضلاً .

* قُلْتُ : وهذه مخالفة لا قيمة لها ، إنما ذكرتها تنبيهاً ، وموسى بن محمد
تركه الدارقطني .

وقال النسائي :

« منكراً الحديث » .

وضعفه أحمد ، وابنُ معين وغيرهما .

= ومحمد بن الحسن هو ابن زبالة .
كذبه ابن معين ، وأبو داود وغيرهما .
وتركه النسائي والدارقطني ووهأه أبو زرعة .

[تنبيهات] :

* الأوّل :

اشتهر بين العلماء أن سبب هذا الحديث أن رجلاً هاجر لأجل امرأة ،
رواه الزبير بن بكار في « أخبار المدينة » ، قال : حدثني محمد بن الحسن ،
عن محمد بن طلحة بن عبد الرحمن ، عن موسى بن محمد بن إبراهيم بن
الحارث ، عن أبيه . قال : لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة ،
وعك أصحابه فيها ، وقدم رجل فتزوج امرأة كانت مهاجرة ، فجلس
رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر ، فقال : « يا أيها الناس ! إنما
الأعمال بالنية ، » ثلاثاً ... الحديث ، ثم رفع يديه ، فقال : « اللهم انقل
عنا الوباء » . ثلاثاً . فلما أصبح قال : « أتيت هذه الليلة بالحمى ، فإذا
بعجوز سوداء مُلّبة في يدي الذي جاء بها ، فقال : هذه الحمى ، فما
ترى ؟ فقلت : اجعلوها بخم » .

* قُلْتُ : هكذا ذكره العلماء في أسباب ورود الحديث كالسيوطي في

« اللمع » (١١٤) وغيره ، وفيه نظرٌ من وجهين :

* الأول : أنه في النهاية من الضعف ، وقد بينت ذلك آنفاً .

* الثاني : أنه على فرض صحته ، ليس فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم

قال ذلك لأجل الرجل الذي تزوج المرأة ، وقد ذكر في بعض الآثار أنها

أم قيس ، وأن الرجل الذي تزوجها سمي « مهاجر أم قيس » . =

= وقد روى سعيد بن منصور في « سننه » ، وعنه الطبراني في « الكبير »
(ج ٩ / رقم ٨٥٤٠ ثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن شقيق ، قال : قال
عبد الله بن مسعود : من هاجر يتغى شيئاً ، فهو له ، قال : هاجر رجل
ليتزوج امرأة يُقال لها « أم قيس » ، وكان يسمى « مهاجر أم قيس » .

قال العراقي في « تخریج الإحياء » (٣٥٢ / ٤) :
« إسناده جيّد » .

وقال في « طرح التثريب » (٤ / ٢) :
« رجاله ثقات » .

وكذا قال البدر العيني في « العمدة » (٢٨ / ١) .

وقال الهيثمي في « المجمع » (١٠١ / ٢) :
« رجاله رجال الصحيح » .

وقال الحافظ في « الفتح » (١٠ / ١) :

« وهذا إسناده صحيح على شرط الشيخين ، لكن ليس فيه أن حديث
« الأعمال » سبق بسبب ذلك ، ولم أر في شيء من الطرق ما يقتضى
التصريح بذلك » اهـ .

[تنبيه] ذكر ابن السبكي في « طبقات الشافعية » (٣٧٨ / ٦) حديث

ابن مسعود في « مهاجر أم قيس » وقال :

« ذكره ابن مندة وأبو نعيم في « الصحابة » غير موصول الإسناد » اهـ .

* قُلْتُ : كذا قال ، وهو عجب !

لأن ابن مندة وأبا نعيم خرجاه من طريق إسماعيل بن عمام بن يزيد ، =

.....
= قال : وجدت في كتاب جدى يزيد - الذى يُقال له حير - حدثنا
سفيان ، عن الأعمش ، عن أبى وائل ، عن ابن مسعود قال : كان فينا رجلٌ
خطب امرأة يُقال لها : « أم قيس » ، فأبت أن تتزوجه حتى يهاجر ، فهاجر
فتزوجها ، فكنا نسميه : « مهاجر أم قيس » . قال ابن مسعود : « من هاجر
لشيء فهو له » .

قال أبو نعيم :

« تابعه عبدُ الملك الذمارى ، عن سفيان »^(١) .

فإن كان ابنُ السبكي - رحمه الله - يقصد جهالة « حير » ، فقد صرح
أبو نعيم بأن عبد الملك بن عبد الرحمن الذمارى تابعه ، وحتى لو لم نجد من
تابعه ، هل إذا وجد في الإسناد مجهولٌ يوصف بالانقطاع ؟ الراجح أنه لا
يوصف بذلك ، فكان ينبغي أن يقول : « ضعيف الإسناد » ، وإلا فقد
علمت أنه إسنادٌ صحيحٌ ، ولعله لم يقف على الخبر في « سنن سعيد بن
منصور » . والله أعلم .

وقد يكون أعلمه بذلك لأن الخبر وجادة ، فإن كان كذلك فلا وجه له
أيضاً لأن الوجادة أحد وجوه التحمل .

* التانى :

هذا الحديث قد أخرجه الأئمة الستة - كما رأيت - ، فيستغرب صنيع
الحافظ المنذرى - رحمه الله - ، إذ عزاه في « الترغيب » (١/٥٧) - =

(١) قال الحافظ في « الإصابة » (٢٦٩/٨) : « وهو يدفع إشارة أبى موسى أنه من أفراد

حير » اهـ .

.....

= ٢/٢٩٨) إلى الستة دون ابن ماجة . وظننتُ أنه وهمٌ من الناسخ أو الطابع ، لأنه عزاه إلى ابن ماجة في « مختصر سنن أبى داود » (٣/١٣٠) حتى وقفت على كلام للحافظ الناجي في « عجالة الإماء »^(١) (ق ١/٦ - ١/١٤٠ - ٢) فقال : « عزوه الحديث إلى الخمسة دون ابن ماجة عجيبٌ ، وقد رواه بلا شكٍ » اهـ .
فعلمتُ أنه ذهولٌ من المنذرى - رحمه الله - .

* الثالث :

ذكر الحافظ أبو الخطاب ابن دحية^(٢) الكلبي في « أماليه » أن هذا الحديث أخرجه مالكٌ في « الموطأ » ، فوهمه غير واحدٍ في ذلك .

قال الحافظ في « التلخيص » (١/٥٥) :

« ... وإن كان ابن دحية وهم في ذلك ، فادعى أنه في « الموطأ » ، =

(١) واسم الكتاب كاملاً : « عجالة الإماء المتيسرة من التذنيب ، على ، ما وقع للحافظ المنذرى من الوهم وغيره في كتابه « الترغيب والترهيب » . ومنه نسخة كاملة في المكتبة المحمودية ، وهي عندي ، وفيه نفاثسٌ عوالم ، ودُررٌ غوالم ، أطنب شيخنا الألباني - حفظه الله - في مدحه في مقدمة كتابه « صحيح الترغيب والترهيب » (١/٦٢ ، ٦٤) فقال : « وهو لعمر الله كتاب هامٌ جداً ، دلَّ على أن مؤلفه رحمه الله كان على ثروة عظيمة من العلم ، وجانب كبير من دقة الفهم ، جاء فيه بالعجب العجائب ، وطرَّزه بفوائد كثيرة تسر ذوى الألباب ، قلماً توجد في كتاب ... » .

« قُلْتُ : ومؤلفه هو إبراهيم بن محمد بن محمود بن بدر ، برهان الدين الحلبي ، توفي سنة (٩٠٠ هـ) وله ترجمة في « الضوء اللامع » (١/١٦٦) للسخاوى ، وقد أشار إلى كتابه هذا فقال : « ويقال إنه علق على « الترغيب » للمنذرى شيئاً في مجلِّد لطيف » اهـ .

(٢) له ترجمة في « سير النبلاء » (١٢/٣٨٩ - ٣٩٥) للذهبي .

.....
= نعم ، رواه الشيخان والنسائي من حديث مالك « اهـ .

وقال في « الفتح » (١١/١) :

« ثُمَّ إن هذا الحديث متفقٌ على صحته ، أخرجه الأئمة المشهورون إلا الموطأ ، ووهم من زعم أنه في « الموطأ » مغترراً بتخريج الشيخين له والنسائي من طريق مالك « اهـ .

وقال البدر العيني في « عمدة القاري » (٢١/١) :

« ولم يبق من أصحاب الكتب المعتمد عليها من لم يخرججه سنوى مالك ، فإنه لم يخرججه في « موطئه » ، ووهم ابنُ دحية الحافظ ، فقال في « إملائه » على هذا الحديث : أخرجه في « الموطأ » ، ورواه عنه الشافعي ، وهذا عجيبٌ منه « اهـ .

وقال الحافظ الناجي في « عجالة الإملاء » (ق ١/٦) :

« لكنه ليس في « الموطأ » ، وإن كان البخاري ومسلم قد روياه عن القعني ، والنسائي عن الحارث بن مسكين ، عن ابن القاسم ، كلهم عن الإمام مالك ، فتوهم الحافظ ابنُ دحية أنه في « الموطأ » ، فوهم « اهـ .
* قُلْتُ : لا وجه عندي لتوهم ابن دحية ، نعم لم يروه أحدٌ ممن روى « الموطأ » عن مالك - فيما أعلم - إلا محمد بن الحسن الشيباني ، فلربما اعتمد ابنُ دحية على ذلك فعزاه لمالك ، وهو تصرفٌ صحيحٌ . والله أعلم .

* * *

* الرابع :

هذا الحديث مع صحته فهو غريبٌ ، وقد زعم بعض المتأخرين أنه =

= متواتر ، وليس كذلك ، نعم ، إن عنى أنه تواتر عن يحيى بن سعيد الأنصارى فهو كما قال ، فقد رواه عنه خَلَقَ .

قال محمد بن علي بن سعيد النقاش الحافظ :

« رواه عن يحيى الأنصارى مائتان وخمسون نفساً » .

وسرد أسماءهم أبو القاسم بن مندة فجاوز الثلاثمائة .

وروى أبو موسى المديني عن بعض مشايخه مذاكرة عن الحافظ

أبي إسماعيل الأنصارى الهروى ، قال :

« كتبته من حديث سبعمائة من أصحاب يحيى الأنصارى » .

فتعقبه الحافظ في « الفتح » (١١/١) بقوله :

« وأنا أستبعد صحة هذا ، فقد تتبعت طرقة من الروايات المشهورة

والأجزاء المثورة منذ طلبت الحديث إلى وقتى هذا ، فما قدرت على تكميل

المائة ، وقد تتبعت طرق غيره فزادت على ما نقل على ما تقدم » اهـ .

وقال في « التلخيص » (٥٥/١) :

« تتبعت من الكتب والأجزاء ، حتى مررت على أكثر من ثلاثة آلاف

جزء ، فما استطعت أن أكمل له سبعين طريقاً » اهـ .

* قُلْتُ : ولا تنافى بين القولين ، فمن لم يكمل سبعين طريقاً يصح أن

يقال فيه : « لم يكمل المائة » ، مع أن عبارة « الفتح » يظهر أنها المتأخرة .

= والله أعلم .

* * *

.....
= * الخامس :

صرّح علماء الحديث وحفاظه أن هذا الحديث لا يصحُّ إلا بهذا السند ،
مثل النسائي ، والترمذى ، والطبري ، وحمزة الكفائي .

قال أبو بكر البزار :

« لا نعلم روى هذا الحديث إلا عن عمر ، عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم إلا بهذا الإسناد » اهـ .

وكذا قال أبو علي بن السكن ، والخليلي ، وأبو عبد الله محمد بن عتاب ،
وابن الجوزي وغيرهم .

قال الخطابي :

« لا أعلم خلافاً بين أهل العلم أن هذا الحديث لا يصحُّ مسنداً عن النبي
صلى الله عليه وسلم إلا من حديث عمر رضی الله عنه » اهـ .

قال الحافظ في « الفتح » (١١/١) :

« وأطلق الخطابي نفى الخلاف بين أهل الحديث في أنه لا يعرف إلا بهذا
الإسناد وهو كما قال لكن بقيدتين : أحدهما الصحة ، لأنه ورد من طرق
معلولة ذكرها الدارقطني ، وأبو القاسم ابن مندة وغيرهما ، ثانيهما : السياق
لأنه ورد في معناه عدة أحاديث صحت في مطلق النية » اهـ .

* قُلْتُ : ما نقلته عن الخطابي ذكر فيه القيد الأول ، فقال :

« لا يصحُّ مسنداً » ، فلا يستدرك عليه ذلك . والله أعلم .
=

* * *

.....

= * السَّادِسُ :

نقل البدر العيني في « العملة » (٢٠/١) أن ابن ماکولا قال في « تهذيب
مستمر الأوهام » أن يحيى بن سعيد لم يسمعه من محمد بن إبراهيم التيمي ،
وذكر في موضع آخر أنه يقال : لم يسمعه التيمي من علقمة . وأجاب
بقوله : « قلت : رواية البخاري عن يحيى بن سعيد أخبرني محمد بن إبراهيم
التيمي أنه سمع علقمة يردُّ هذا ، وبما ذكرنا أيضاً يرد ما قاله ابن جرير الطبري
في « تهذيب الآثار » أن هذا الحديث قد يكون عند بعضهم مردوداً لأنه
حديث فردُّ » اهـ .

* * *

٦١ - الوُضوءُ مِنَ الإِنَاءِ

٧٦ - أُخْبِرْنَا قُتَيْبَةُ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ ، عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ :

رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحَانَتْ صَلَاةُ الْعَصْرِ ، فَالْتَمَسَ النَّاسُ الْوُضُوءَ فَلَمْ يَجِدُوهُ . فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِوَضُوءٍ ، فَوَضَعَ يَدَهُ فِي ذَلِكَ الْإِنَاءِ ، وَأَمَرَ النَّاسَ أَنْ يَتَوَضَّؤُوا ، فَرَأَيْتُ الْمَاءَ يَنْبُعُ مِنْ تَحْتِ أَصَابِعِهِ ، حَتَّى تَوَضَّؤُوا مِنْ عِنْدِ آخِرِهِمْ .

٧٦ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ .

* إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ ، الْأَنْصَارِيُّ الْمَدَنِيُّ .

أَخْرَجَ لَهُ الْجَمَاعَةُ ، وَهُوَ ثِقَةٌ نَبِيلٌ .

وَتَقَهُ ابْنُ مَعِينٍ وَزَادَ : « حَجَّةٌ » ، وَأَبُو حَاتِمٍ ، وَالْمُصَنِّفُ ، وَأَبُو زُرْعَةَ

وَقَالَ : « وَهُوَ أَشْهَرُ إِخْوَتِهِ وَأَكْثَرُهُمْ حَدِيثًا » ، وَابْنُ حِبَّانٍ وَقَالَ : « كَانَ

يَنْزِلُ فِي دَارِ أَبِي طَلْحَةَ ، وَكَانَ مَقْدَمًا فِي رِوَايَةِ الْحَدِيثِ ، وَالْإِتِّقَانُ فِيهِ » .

* * *

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٧١/١ - ٥٨٠/٦ فَتْحُ) ، وَمُسْلِمٌ

(٣٩/١٥ نَوَى) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٦٣١) ، وَأَحْمَدُ (١٣٢/٣) ، وَالشَّافِعِيُّ فِي

« الْمَسْنَدِ » (ص ١٥-١٦) ، وَفِي « الْأُمِّ » (٢٨/١) وَالْفَرِيَابِيُّ فِي « دَلَائِلُ =

= النبوة « (ق ١/٦) ، وابنُ حبان في « صحيحه » (ج ٨/ رقم ٦٥٠٥) ،
والبيهقي (١٩٣/١) في « دلائل النبوة » (١٢١/٤) ، والبعثي في « شرح
السنة » (٢٤/٢) جميعاً عن مالك ، وهذا في « موطنه » (٣٢/٣٢/١) عن
إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ، عن أنس به .

قال الترمذي :

« حديث حسن صحيح » .

وقد رواه عن مالك جماعة من أصحابه ، منهم :

« قتيبة بن سعيد ، وعبد الرحمن بن مهدي ، ومعن بن عيسى ،
والتميمي ، وأبو مصعب ، وابن وهب ، وعبد الله بن يوسف ، وبجيرة بن
يحيى ، والشافعي » .

* * *

والحديث طرق أخرى عن أنس . منها :

١ - ثابت البناني ، عنه ، قال :

« دعا النبي صلى الله عليه وسلم بماء ، فأتى بقدر رَحْرَاحٍ ، فجعل يقوم
يتوضئون ، فحزرت ما بين الستين إلى الثمانين ، قال : فجعلت أنظر إلى الماء
ينبع من بين أصابعه » .

أخرجه البخاري (٣٠٤/١ - فتح) ، ومسلم (٣٨/١٥ - نووي) ،
وأحمد (١٤٧/٣) وابن سعد في « الطبقات » (١٧٨/١) وابن خزيمة (ج ١/
رقم ١٢٤) والفريري في « الدلائل » (ق ٢/٦) ، وأبو يعلى (ج ٦/ رقم
٣٣٢٩) ، وابن حبان (ج ٨/ رقم ٦٥١٢) ، والبيهقي (٣٠/١) وفي =

= « الدلائل » (٤/١٢٢ ، ١٢٣) وفي « الاعتقاد » (٢٧٣ ، ٢٧٤) ،
 والبغوى (٢٥/٢) من طريق عن حماد بن زيد ، عن ثابت .
 وقد رواه عن حماد جماعة من أصحابه ، منهم :
 « مسدد بن مسرهد ، وأبو الربيع الزهراني سليمان بن داود ، وسليمان
 ابن حرب ، ويونس بن محمد المؤدب ، وعفان بن مسلم ، ومحمد بن عبيد
 ابن حسّاب » كلهم قالوا في روايتهم : « بقدر زجاج » .
 وتابعهم أحمد بن عبدة عند ابن خزيمة لكنه خالفهم في هذا الحرف ،
 فقال : « بقدر زجاج » .

وبوّب عليه ابن خزيمة بقوله : « بابُ إباحةِ الضوء من أواني الزجاج ،
 ضد قول بعض المتصوفة الذي يتوهّم أن اتخاذ أواني الزجاج من الإسراف ،
 إذ الخرف أصلُ وأبقى من الزجاج » .
 ثم ذكر ابن خزيمة أن غير واحد رواه عن حماد بن زيد بلفظ « رحراح »
 ثم قال : « والرحراح إنما يكون الواسع من أواني الزجاج لا العميق منه »
 فوفق بين الروایتين :

ولكن قال الحافظ في « الفتح » (٣٠٤/١) :
 « وصرح جمع من الحذاق بأن أحمد بن عبدة صحّفها ، ويقوى ذلك
 أنه أتى في روايته بقوله « أحسبه » فدلّ على أنه لم يتقنه ، فإن كان ضبطها
 فلا منافاة بين روايته ورواية الجماعة ، لاحتمال أن يكونوا وصفوا هيئته ،
 وذكر هو جنسه » اهـ .

* قُلْتُ : وهذا الاحتمال الأخير أولى . والله أعلم .
 وتابعه حماد بن سلمة ، عن ثابت ، عن أنس قال :

.....

= « حضرت الصلاة ، فقام جيران المسجد يتوضئون ، وبقي ما بين السبعين والثمانين وكانت منازلهم بعيدة ، فدعا النبي صلى الله عليه وسلم بمخضب فيه ماء ، ما هو بملآن ، فوضع أصابعه فيه ، وجعل يصب عليهم ويقول : « توضئوا » حتى توضئوا كلهم ، وبقي في المخضب نحو ما كان فيه ، وهم نحو السبعين إلى المائة » .

أخرجه أحمد (٣/١٧٥ ، ٢٤٨) عن عفان ومؤمل وابن عبد البر في « التمهيد » (١/٢١٨) عن عفان ، ثنا حماد بن سلمة به وسنده صحيح على شرط مسلم .

وأخرجه ابن سعد في « الطبقات » (١/١٧٨) أخبرنا عفان ، أخبرنا حماد ابن سنمة به .

وتابعه أيضاً سليمان بن المغيرة ، عن ثابت قال : قلت لأنس : يا أبا حمزة! حدثنا من هذه الأعاجيب شيئاً شهدت ، لا تُحدثه عن غيرك ، قال : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الظهر يوماً ثم انطلق حتى قعد على المقاعد التي كان يأتيه جبريل عليها ، فجاء بلال فناداه بالعصر فقام كل من كان له بالمدينة أهلاً حتى يقضى الحاجة ، ويصيب من الوضوء ، وبقي رجال من المهاجرين ليس لهم أهالي بالمدينة ، فأق رسول الله صلى الله عليه وسلم بقدر أروح فيه ماءً ، فوضع رسول الله صلى الله عليه وسلم كفه في الإناء ، فما وسع الإناء كف رسول الله صلى الله عليه وسلم كلها ، فقال هؤلاء الأربعة في الإناء ثم قال : « ادنوا فتوضئوا » ويده في الإناء ، =

(١) كذا عند جميع المخرجين ، ووقع عند أبي يعلى : « لا يُحدثه غيرك » وقد رواه ابن حبان عن ابن عباس وفيه : « لا تحدثه عن غيرك » وكذا هو عند الفريابي .

.....
= فتوضأوا حتى ما بقي منهم أحدٌ إلا توضأ . قال : قلت : يا أبا حمزة !
كم تراهم ؟ قال : ما بين السبعين والثمانين .

أخرجه أحمد (١٣٩/٣ ، ١٦٩) ، واللفظُ له ، وابنُ سعد (١٧٧/١) -
١٧٨) وعبدُ بن حميد في « المنتخب » (١٢٨٤) والفريراني في « الدلائل »
(ق ٢/٦) ، وأبو يعلى (ج ٦ / رقم ٣٣٢٧) ، وابنُ حبان (ج ٨ / رقم
٦٥٠٩) من طرق عن سليمان بن المغيرة^(١) .

* قُلْتُ : وما وقع في رواية حماد بن سلمة أن العدد كان نحو السبعين
إلى المائة يُجمع بينه وبين الرواية الأخرى أنهم كانوا ما بين السبعين والثمانين
بأن أنساً لم يكن يضبط عدَّتْهم ، وقد وقع في رواية حميد الطويل ، عن
أنس : « أنهم كانوا ثمانين وزيادة » فالمائة زيادةٌ على الثمانين ، فلربما جزم
بالمجاوزه حيث يغلب ذلك على ظنِّه ، والله أعلم .

وتابعهم عبيد الله بن عمر ، عن ثابت به .

أخرجه البيهقي في « الدلائل » (١٢٣/٤) .

* * *

٢ - حميد الطويل ، عن أنس ، قال :

« حضرت الصلاة فقام من كان قريب الدار إلى أهله وبقي قوم ، فأتى
رسول الله صلى الله عليه وسلم بمخضبٍ من حجارةٍ فيه ماء ، فصعَّر المخضبُ أن
يسطُ فيه كفَّهُ ، فتوضأ القومُ كلَّهم . قلنا : كم كنتم ؟ قال : ثمانين وزيادة . =

(١) ورواه عن سليمان جماعة منهم : « هاشم بن القاسم ، وحجاج ، وعغان بن مسلم
وهذبة بن خالد » .

.....

= أخرجه البخاري (٣٠١/١ - فتح) واللفظ له وأبو يعلى (ج ٤/ رقم ٣٧٤٥) والبيهقي في «الدلائل» (١٢٣/٤)، وابن حبان (ج ٨/ رقم ٦٥١١) عن عبد الله بن بكر، حدثنا حميد به .
 ولم يذكر ابن حبان لفظه: «وزيادة» .
 ورواه يزيد بن هارون، أخبرنا حميد به .
 أخرجه البخاري (٥٨١/٦ فتح)، وابن أبي شيبة (٤٧٥/١١)، وأحمد (١٠٦/٣)، والفرابي في «الدلائل» (ق ٢/٦ - ١/٧). وقد وقعت الزيادة عند أحمد .

* * *

٣ - قتادة، عن أنس، قال :

« أتى النبي صلى الله عليه وسلم بإناءٍ وهو بالزوراء، فوضع يده في الإناء، فجعل الماء ينبع من بين أصابعه، فتوضأ القوم » .
 قال قتادة: قلت لأنس: كم كنتم؟
 قال: ثلاثمائة، أو زهاء ثلاثمائة .

أخرجه البخاري (٥٨٠/٦ - فتح)، واللفظ له، ومسلم (٦/٢٢٧٩)، وأحمد (١٧٠/٣، ٢١٥)، وأبو يعلى (ج ٥/ رقم ٣١٩٣)، واللالكائي في «أصول الاعتقاد» (رقم ١٤٨٠) والبيهقي في «الدلائل» (١٢٤/٤ - ١٢٥) من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس به .

= ورواه عن قتادة جماعة من أصحابه، منهم :

.....
= « محمد بن جعفر ، وابنُ أبي عدى ، وخالد بن الحارث ، ومحمد بن بكر » .

وخالفهم مكى بن إبراهيم ، فرواه عن سعيد ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن أنس به .

أخرجه أبو نعيم في « الدلائل » .

ورواية الجماعة أرجح من رواية مكى بن إبراهيم .

قال الحافظ في « الفتح » (٥٨٥/٦) :

« فلو كان هذا محفوظاً اقتضى أن في رواية الصحيح انقطاعاً ، وليس كذلك ، لأن مكى بن إبراهيم ممن سمع من سعيد بن أنس عروبة بعد الاختلاط » اهـ .

* قُلْتُ : ووقع للحافظ ذهولٌ غريب ، فقال في الموضع المتقدم :

« لم أره من رواية قتادة إلا معنعناً !! »

وقد صرح قتادة بالتحديث عن أنس في « صحيح مسلم » .

وقد توبع سعيد ، عن قتادة .

فتابعه همام بن يحيى ، عن قتادة به .

أخرجه أحمد (٢٨٩/٣) والفرىابى في « الدلائل » (ق ١/٦ - ٢) ،

وأبو يعلى (ج ٥ / رقم ٢٨٩٥) ، وابن حبان (ج ٨ / رقم ٦٥١٣) ،

وأبو نعيم في « الدلائل » (رقم ٣١٧) .

وتابعه أيضاً شعبة ، عن قتادة .

أخرجه أبو يعلى (ج ٥ / رقم ٣١٧٢) حدثنا أبو موسى ، حدثنا محمد =

= ابن جعفر ، حدثنا شعبة .

* قُلْتُ : هكذا رواه أبو يعلى عن أبي موسى محمد بن المثنى .

وقد أخرجه مسلم ، والبخاري (ج ٣ / رقم ٢٤١٦) وقوام السنة الأصبهاني في « الدلائل » (رقم ١٣١) عن محمد بن المثنى ، عن محمد بن جعفر ، عن سعيد بن أبي عروبة . وتابعه أحمد بن حنبل ، فرواه في « مسنده » (٣ / ١٧٠) عن محمد بن جعفر ، عن سعيد بن أبي عروبة به .

قال المزني في « الأطراف » (١ / ٣١١ ، ٣٣٤) : « وقال بعضهم : غُدر ، عن شعبة ، والصحيح : عن سعيد » اهـ . فإن ثبت هذا الوهم فهو ممن دون محمد بن المثنى لمتابعة الإمام أحمد إياه ، مع أنه ليس هناك ما يمنع أن يرويه محمد بن جعفر على الوجهين .

[تنبيه] : وهم الهيثمي وهما غريباً عندما أثبت حديث أنس في « زوائد البزار » ثم قال : « هو في الصحيح خلا قوله « ثلاث مائة » وبهذا السند والألفظ في « صحيح مسلم » كما مرّ بك آنفاً .

* * *

٤ - الحسن البصري ، قال : حدثنا أنس بن مالك رضي الله عنه قال : « خرج النبي صلى الله عليه وسلم في بعض مخارجه ومعه ناس من أصحابه ، فانطلقوا يسرون ، فحضرت الصلاة فلم يجدوا ماءً يتوضئون . فانطلق رجل من القوم ، فجاء بقدر من ماءٍ يسير ، فأخذه النبي صلى الله عليه وسلم فتوضأ ، ثم مدّ أصابعه الأربع على القدح ، ثم قال : « قوموا =

.....
= فتوضئوا ، فتوضأ القوم حتى بلغوا فيما يريدون من الوضوء ، وكانوا سبعين أو نحوه .

أخرجه البخاري (٥٨١/٦ - فتح) واللفظ له ، وأحمد (٢١٦/٣) ، وابن سعد في « طبقاته » (١٧٨/١ - ١٧٩) ، وأبو يعلى (ج ٥ / رقم ٢٧٥٩) ، والفريابي في « دلائل النبوة » (ق ٢/١٢) والبيهقي في « الدلائل » (١٢٤/٤) من طريق حزم بن مهران القطعي ، عن الحسن به .

* * *

٥ - سعيد بن سليم الضبي ، حدثنا أنس بن مالك ..

فذكر حديثاً طويلاً وفيه : « فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه « قوموا واقضوا حاجتكم » ، ففعلوا ثم رجعوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال لهم : « هل مع أحد منكم ماء؟ » قال رجل منهم : يا رسول الله مياضة فيها شيء من ماء . قال : « جيء بها » ، فجاء بها ، فأخذها رسول الله صلى الله عليه وسلم فمسحها بكفيه ودعا بالبركة ، ثم قال لأصحابه : « تعالوا فتوضأوا » فجاءوا ، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصب عليهم حتى توضئوا ، وأذن رجل منهم وأقام ، قال : فصلي بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لصاحب المياضة : « ازدهر بمياضتك ، فسيكون لها نبأ » ... الحديث .

أخرجه أبو يعلى (ج ٧ / رقم ٤٢٣٨) .

قال الهيثمي في « المجمع » (٣٠٠/٨) :

« فيه سعيد بن سليم الضبي وثقه ابن حبان وقال : « يخطيء » وضعفه =

= غيرهُ وبقية رجاله رجال الصحيح » .

* قُلْتُ : ويظهر أن صاحب الميضاة هو أبو قتادة الأنصاري .

وقد أخرج حديثه مسلم (٣١١/٦٨١) ، وأحمد (٣٠٢/٥) ، وابن أبي شيبة (ج ١٤ / رقم ١٨٨١٢) ، وعبد الرزاق (ج ١١ / رقم ٢٠٥٣٨) والفريابي في « الدلائل » (٢/٨ - ١/٩) وابن سعد (١٨٠/١ - ١٨٢) . وأبو نعيم في « الدلائل » (رقم ٣١٥ ، ٣١٦) من طرق عن عبد الله بن رباح ، عن أبي قتادة وساق حديثاً طويلاً وفيه . « ... ثم دعا بميضاة كانت معي فيها شيء من ماء ، فتوضأ منها وضوءً دون وضوءٍ . قال : وبقي فيها شيء من ماء ، ثم قال لأبي قتادة : « احفظ علينا ميضاتك فسيكون لها نبأ ... الحديث » .

وسياتي تخرجه في « كتاب الصلاة » إن شاء الله تعالى .

* * *

قال الترمذی :

« وفي الباب عن عمران بن حصين ، وابن مسعود ، وجابر ، وزيد بن الحارث الصدائي » .

* أولاً : حديث عمران بن حصين ، رضى الله عنه .

يأتى برقم (٣٢١) .

* * *

* ثانياً : حديث ابن مسعود ، رضى الله عنه .

يأتى في الحديث القادم .

* ثالثاً : حديث جابر رضى الله عنه . يأتي بعد حديث .

* * *

* رابعاً : حديث زياد بن الحارث الصدائى ، رضى الله عنه .

أخرجه الفسوى فى « تاريخه » (٤٩٥/٢ - ٤٩٦) ، وابن عبد الحكم فى « فتوح مصر » (ص ٣١٢ ، ٣١٣) والطبرائى فى « الكبير » (ج ٥ / رقم ٥٢٨٥) ، وأبو نعيم فى « دلائل النبوة » (رقم ٣٢١) ، والفريابى فى « دلائل النبوة » (ق ٢/١١) ، والبيهقى فى « السنن » (١/٣٨٠ - ٣٨١) ، وفى « الدلائل » (٤/١٢٥ - ١٢٧ و ٥/٣٥٥ - ٣٥٧) .

من طريق عبد الرحمن بن زياد الأفريقى ، ثنا زياد بن نعيم ، قال : سمعتُ زياد بن الحارث الصدائى . فساق حديثاً طويلاً وفيه : « حتى إذا طلع الفجر نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم فتبرز ، ثم انصرف إلى وهو يتلاحق أصحابه فقال : « هل من ماءٍ يا أخوا صداء ؟ » قلتُ : لا إلا شئاً قليلاً لا يكفيك . فقال النبىُّ صلى الله عليه وسلم : « اجعلهُ فى إناءٍ ثم أنتى به » . ففعلتُ ، فوضع كفه فى الماء . قال الصدائى : فرأيتُ بين أصبعين من أصابعه عيناً تفورُ ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لولا أنى أستحى من رى - عزَّ وجلَّ - لسقينا واستقينا ، ناد أصحابى من له حاجة إلى الماء » ، فناديت فيهم فأخذ من أراد منهم شيئاً . ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الصلاة ، فأراد بلالٌ أن يُقيم ، فقال له النبىُّ صلى الله عليه وسلم : « إن أخوا صداءٍ هو أذن ، فهو يُقيم » ... الحديث .

وأخرج آخره من هذا الوجه :

أبو داود (٥١٤) ، والترمذى (١٩٩) ، وابن ماجة (٧١٧) ، =

= والبخارى في « التاريخ الكبير » (٣٤٤/١/٢) ، وأحمد (١٦٩/٤) ، وابن
أبي شيبة (٢١٦/١) ، وعبد الرزاق (ج ١/ رقم ١٨٣٣) وعنه الطبراني في
« الكبير » (ج ٥/ رقم ٥٢٨٦ - ٥٢٨٧) ، وابن سعد في « الطبقات »
(٣٢٦/١ - ٣٢٧) ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢٦٥/١ - ٢٦٦)
وفي « الحلية » (١١٤/٧) وعنه الخطيب في « السابق واللاحق »
(ص ١٢٠) .

قال الترمذى :

« وحديث زياد إنما نعرفه من حديث الأفریقی ، وهو ضعيف عند أهل
الحديث ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره ، قال أحمد : لا أكتب حديث
الأفریقی . قال : ورأيت محمد بن إسماعيل يقوى أمره ، ويقول : هو مقارب
الحديث » اهـ .

وحسن هذا الحديث ابن عساكر ، فتعقبه شيخنا لأباني في « الضعيفة »
(رقم ٣٥) بما ينظر فيه . والله أعلم .

* * *

* قُلْتُ : وفي الباب أيضاً عن ابن عباس ، رضى الله عنهما :
أخرجه أحمد (٢٥١/١ ، ٣٢٤) ، والفريابي في « الدلائل »
(ق ١/١٢) ، والبيهقى أيضاً في « الدلائل » (١٢٧/٤ - ١٢٨) من طرق
عن أبى كدينة ، عن غطاء بن السائب ، عن أبى الضحى ، عن ابن عباس ،
قال : « أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس في العسكر ماء ، فقال
رجل : يا رسول الله ! ليس في العسكر ماء ، قال : « هل عندك شيء » قال =

.....
= نعم . فَأُتِيَ بِإِنَاءٍ فِيهِ مَاءٌ . قَالَ : فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَصَابِعَهُ فِي فَمِ الْإِنَاءِ ، وَفَتَحَ أَصَابِعَهُ ، قَالَ : فَرَأَيْتُ الْعَيُونَ تَتَّبِعُ مِنْ بَيْنِ
أَصَابِعِهِ ، قَالَ : فَأَمَرَ بِلَالاً يَنَادِي فِي النَّاسِ : « الْوَضُوءُ الْمُبَارَكُ » .

* قُلْتُ : وَأَبُو كَدِينَةَ وَاسْمُهُ يَحْيَى بْنُ الْمَهْلَبِ وَثِقَهُ ابْنُ مَعِينٍ ، وَأَبُو دَاوُدَ ،
وَالنَّسَائِيُّ ، وَالْعَجَلِيُّ ، وَالْفَسْوِيُّ ، وَابْنُ حِبَانَ وَقَالَ : « رُبَّمَا أَخْطَأَ » .
وَقَدْ خَالَفَهُ خَلْفُ بَنِي خَلِيفَةَ ، فَرَوَاهُ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ،
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِهِ وَفِيهِ زِيَادَةٌ فِي آخِرِهِ .

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي « الْكَبِيرِ » (ج ١٢ / رَقْم ١٢٥٦٠) وَالطُّحَاوِيُّ فِي
« الْمَشْكَلِ » (٣ / ١٧٩ - ١٨٠) بِالزِّيَادَةِ ، وَابْنُ حِبَانَ (ج ٣ / رَقْم ٢٤١٥) مِنْ
طَرِيقَيْنِ عَنْ خَلْفِ بْنِ خَلِيفَةَ بِهِ .

قَالَ الْبَزَّازُ :

« لَا نَعْلَمُ أَحَدًا حَدَّثَ بِهِ عَنْ عَطَاءٍ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ إِلَّا خَلْفًا ، وَلَا نَعْلَمُ
أَسَدَ عَطَاءٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ إِلَّا هَذَا ، وَرَوَاهُ أَبُو كَدِينَةَ عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ
أَبِي الضَّحَى ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ » اهـ .

فَهَذَا تَعْلِيلٌ مِنَ الْبَزَّازِ لِرَوَايَةِ خَلْفٍ ، وَلَا شَكَّ أَنَّ أَبَا كَدِينَةَ أَقْوَى مِنْ
خَلْفِ بْنِ خَلِيفَةَ ، فَرَوَايَتُهُ أَرْجَحُ ، وَلَكِنْ تَبْقَى فِي الْحَدِيثِ عِلَّةٌ اخْتِلَاطِ عَطَاءٍ
بِابْنِ السَّائِبِ ، غَيْرَ أَنَّ الْحَدِيثَ يَتَّقَوْنَ بِشَوَاهِدِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

* * *

* وَفِي الْبَابِ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :

أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٦ / ٥٨١ و ٧ / ٤٤١ فَتْح) وَاللَّفْظُ لَهُ ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ =

.....
= (٤٧٥/١١ - ٤٧٦ و ٤٣٥/١٤) ، والفرياني (ق ٢/٩) وقوام السنة
الأصبهاني (١٢٩) ، وأبو نعيم (٣١٨) ، والبيهقي (١١٠/٤) أربعتهم في
« الدلائل » ، وهذا أيضاً في « الاعتقاد » (٢٧٥) من طريق أبي إسحاق ، عن
البراء رضى الله عنهما أنهم كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية
ألفاً وأربعمائة أو أكثر ، فنزلوا على بئر فنزحوها ، فأتوا رسول الله صلى الله عليه
وسلم ، فأتى البئر وقعد على شفيرها ثم قال : « ائتوني بدلوٍ من مائها » فأتى به ،
فبصق فدعا ، ثم قال : « دعوها ساعة » فأرووا أنفسهم وركابهم حتى ارتحلوا .
وقد صرح أبو إسحاق بالتَّحديث في روايةٍ للبخاري .

وتابعه يونس بن جبير ، عن البراء بسياقٍ آخر .

أخرجه أحمد (٢٩٢/٤ ، ٢٩٧) ، والفرياني (ق ١/٩ - ٢) ، والطبراني
في « الكبير » (ج ٢/ رقم ١١٧٧) من طريق سليمان بن المغيرة ، ثنا حميد
ابن هلال ، ثنا يونس بن جبير .

قال الهيثمي في « المجمع » (٣٠٠/٨) :

« رجاله رجال الصَّحيح » .

[تنبيه]: قد رأيت أن أحاديث تكثير الماء بركتبه صلى الله عليه وسلم كثيرة ،
قد رواها غير واحدٍ من الصحابة ، فيستغرب أن يقول ابن بطَّال - رحمه الله - :
« هذا الحديث شهده جماعةٌ كثيرةٌ من الصحابة ، إلا أنه لم يرو إلا من
طريق أنس ، وذلك لطول عمره وتطلب الناس العلو في السند » اهـ .

فتعقبه الحافظ في « الفتح » (٥٨٥/٦) بقوله :

« وهو ينادى عليه بقلة الاطلاع والاستحضار لأحاديث الكتاب الذي

شرحه ، وبالله التوفيق » اهـ .

٧٧ - أَحْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : أُنْبَأَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ،
قَالَ : أُنْبَأَنَا سَفْيَانُ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَلْقَمَةَ ، عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ :

كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً ، فَأَتَى بِتَوْرٍ ،
فَأَذْخَلَ يَدَهُ . فَلَقَدْ رَأَيْتُ الْمَاءَ يَتَفَجَّرُ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ ، وَيَقُولُ : « حَتَّى
عَلَى الطُّهُورِ ، وَالْبَرَكَاتُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ » .

٧٧ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ .

* سَفْيَانُ : هُوَ الثَّوْرِيُّ .

* إِبْرَاهِيمُ : هُوَ النَّخَعِيُّ .

* * *

والحديث أخرجه أحمد (٤٠١/١ - ٤٠٢) ، وابن حبان في « صحيحه »
(ج ٨/ رقم ٦٥٠٦) ، والبيهقي في « دلائل النبوة » (٤/ ١٢٩ - ١٣٠) من
طريق عبد الرزاق ، ثنا سفيان الثوري ، عن الأعمش ، عن إبراهيم ، عن
علقمة ، عن ابن مسعود .

وقد خولف عبد الرزاق فيه .

خالفه قبيصة بن عقبة ، فرواه عن الثوري ، عن منصور ، عن إبراهيم ،
عن علقمة ، عن ابن مسعود به .

فجعل شيخ الثوري هو « منصور » لا : « الأعمش » .

أخرجه ابن صاعد في « حديث ابن مسعود » (ج ٢/ ق ١/٩ - ٢) . =

.....
= قال : نا محمد بن عثمان بن كرامة ، نا قبيصة ، عن سفيان به .
* قُلْتُ : وهذا عندى ليس بقادح ، لأن الحديث محفوظٌ من رواية
منصور والأعمش معاً عن إبراهيم كما يأتي قريباً ومما يدلُّ على ذلك أن قبيصة
رواه عن الثورمذى عن الأعمش مثل رواية عبد الرزاق .

أخرجه ابن صاعدٍ أيضاً (ق ٢/٩) .
فهذا يدلُّ على أن قبيصة كان يرويه على الوجهين ، وهو وإن تكلم فيه
بعض النقاد فى خصوص روايته عن الثورى ، فإنَّ فى ذلك نظراً كما بينته
فى الحديث رقم (٣٧) من هذا الكتاب فراجعه .

هذا :

وقد رواه آخرون عن الأعمش ، منهم :

١ - عمّار بن رزيق ، عنه :

أخرجه الدارمى (٢٢/١) ، وأبو نعيم فى « دلائل النبوة » (٣١١) من
طريق محمد بن عبد الله بن نمير ، ثنا أبو الجواب ، عن عمار بن رزيق بسنده
سواء .

وهذا سندٌ صحيحٌ .

٢ - أبو إسحق الهمدانى ، عنه :

أخرجه الإسماعيلى فى « معجمه » (ق ٢/٥٧) ، والطبرانى فى
« الصغير » (٥٩/٢) وأبو الشيخ فى « ذكر رواية الأقران » (ق ١/٤) ،
وأبو نعيم فى « أخبار أصبهان » (١٥٦/٢) والذهبى فى « تذكرة الحفاظ »
(٨٤٨/٣) من طريق عن يحيى بن إسحق ، حدثنا عبد الكبير بن دينار ، =

.....
= حدثنا أبو إسحاق الهمداني ، حدثنا الأعمش بسنده سواء .

قال الطبراني :

« لم يروه عن أبي إسحاق إلا عبد الكبير بن دينار ، ولا عنه إلا يحيى ابن إسحاق » .

* قُلْتُ : أما يحيى بن إسحاق ، فهو الكاشغوري - بضم الغين بعدها واو ساكنة ثم نون -

قال الحافظ في « التبصير » (ص ١٢٠٢) :

« روى عن عبد الكبير بن دينار الصائغ ؛ وعنه محمد بن عبد الله بن قهزاد ، حديثه في « معجم الطبراني » .

وذكره ابن حبان في « الثقات » في ترجمة عبد الكبير بن دينار ، ولم أقف على حاله .

وعبد الكبير بن دينار ، ذكره ابن حبان في « الثقات » (١٣٩/٧) .
ووقع عند الدارمي وغيره :

« ... أن الأرض زلزلت على عهد عبد الله - يعني : ابن مسعود - فأخبر بذلك ، فقال : إنا كنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم نرى الآيات بركات ، وأنتم ترونها تخويفاً ، بينما نحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر ، إذ حضرت الصلاة وليس معنا ماء إلا يسير ... ثم ساق الحديث بنحوه .

وقد توبع الأعمش .

وتابعه منصور بن المعتمر ، عن إبراهيم ، بسنده سواء .

= أخرجه البخاري (٥٨٧/٦ - فتح) ، والترمذي (٣٦٣٣) ، والدارمي (٢٢/١) ، وأحمد (٤٦٠/١) ، وابن أبي شيبة (٤٧٥/١١) ، وكذا ابن خزيمة (ج ١/ رقم ٢٠٤) والفريابي في « الدلائل » (ق ١/٩) ، وأبو يعلى في « مسنده » (ج ٩/ رقم ٥٣٧٢) ، والطبراني في « الصغير » (٢٢٧/١) ، وابن عبد البر في « التمهيد » (٢١٩/١) وابن صاعد في « حديث ابن مسعود » (ج ٢/ ق ٢/٨ ، ١/٩) ، وأبو نعيم في « الدلائل » (٣١٢) ، واللالكائي في « أصول الاعتقاد » (١٤٧٩) ، والبيهقي في « الدلائل » (١٢٩/٤) ، وفي « الاعتقاد » (١٣٩ - ١٤٠) ، وقوام السنة الأصبهاني في « دلائل النبوة » (رقم ٥ ، ١٢٨) والبعوي في « شرح السنة » (٢٩٠/١٣) من طرق عن إسرائيل بن يونس ، عن منصور بن المعتمر .

قال الطبراني :

« لم يروه عن منصور ، إلا إسرائيل » .

* قُلْتُ : وهو ثقةٌ نبيلٌ^(١) .

وتابعه عمرو بن أبي قيس ، عن منصور بسنده سواء ، وفيه : « وجعلتُ - القائلُ : ابنُ مسعودٍ - لا آلو ما جعلت في بطني ، وعرفتُ أنها بركةٌ من الله نزلت » .

أخرجه ابنُ صاعد في « حديث ابن مسعودٍ » (ج ٢/ ق ٢/٩) نا محمد ابن إسحق ، نا محمد بن حميد ، نا هارون بن المغيرة ، عن عمرو بن أبي قيس به .

(١) وقد رواه عنه جماعة من أصحابه منهم : « عبيد الله بن موسى ، والوليد بن القاسم بن الوليد ، وأبو أحمد الزبيرى محمد بن عبد الله بن الزبير ، وإسماعيل بن عمرو الجلي » .

.....
= وهذا سندٌ واهٍ ، ومحمد بن حميد هو الرازي ؛ تالف مع حفظه كما تقدم ذكره في هذا الكتاب . ومحمد بن إسحق هو الصاغانى .

وخالفهما جرير بن عبد الحميد ، فرواه عن منصور ، عن إبراهيم ، قال : بلغ عبد الله حسفاً ... فذكره .

فأسقط « علقمة » .

أخرجه ابنُ صاعدٍ أيضاً ، وقال :

« رواه جرير مرسلأ » اهـ .

والزيادة مع الواصل ، وقد قبلها البخارى وغيره .

قال الترمذى :

« حديثٌ حسنٌ صحيحٌ » .

وعند الدارمى وغيره :

« ... سمع عبدُ الله بخسيف ، فقال : كنا أصحاب محمد صلى الله عليه

وسلم نعد الآيات بركة وأنتم تعدونها تخويفاً ... ثم ساق الحديث بنحوه .

وفي آخره : قال عبدُ الله : كنا نسمع تسييح الطعام وهو يُؤكل » .

* * *

٧٨ - قَالَ الْأَعْمَشُ : فَحَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ أَبِي الْجَعْدِ ، قَالَ :

قُلْتُ لِجَابِرٍ : كَمْ كُنْتُمْ يَوْمَئِذٍ ؟

قَالَ : أَلْفٌ وَخَمْسُمِائَةٍ .

٧٨ - إسناده صحيح .

وهو معطوف على الإسناد السابق .

وأخرجه أحمد (٤٠٢/١) مثل رواية المصنف ، وكذا ابن حبان (ج ٨/

رقم ٦٥٠٦) .

* * *

والحديث أخرجه البخاري (١٠١/١٠ - فتح) ، وألفظ له ، ومسلم (٧٣/١٨٥٦) والدارمي (٢٢/١) مختصراً ، والفريابي في « الدلائل » (ق ٢/٩) وابن حبان (ج ٨/ رقم ٦٥٠٤ ، ٦٥٠٦) ، والبيهقي في « الدلائل » (١١٦/٤ - ١١٧) من طرق عن جرير بن عبد الحميد ، عن الأعمش ، حدثني سالم بن أبي الجعد ، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما هذا الحديث ، قال : « قد رأيتني مع النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد حضرت العصر وليس معنا ماء ، غير فضلة ، فجعل في إناء ، فألقى النبي صلى الله عليه وسلم به ، فأدخل يده فيه وفرج أصابعه ثم قال : « حى على أهل الوضوء . البركة من الله » ، فلقد رأيت الماء يتفجر من بين أصابعه ، فوضأ الناس وشربوا ، فجعلت لا آلو ما جعلت في بطني منه ، فعلمت أنه بركة .

قلت لجابر : كم كنتم يومئذ ؟

قال ألف وأربعمائة .

.....

= وقد رواه عن جرير بن عبد الحميد جماعة ، منهم :
« إسحاق بن راهوية ، وقتيبة بن سعيد ، وعثمان بن أبي شيبة » .
وهذا الاختلاف في العدد سيأتي تأويله إن شاء الله تعالى .
وقد توبع الأعمش .

تابعه اثنان ممن وقفت عليهما :

١ - حصين بن عبد الرحمن ، عن سالم ، عن جابر قال :

« عطش الناس يوم الحديبية ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين يديه
رَكْوَةٌ ، فتوضأ منها ثم أقبل الناس نحوه ، فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم : « ما لكم ؟ » قالوا : يا رسول الله ! ليس عندنا ماء نتوضأ به
ولا نشرب إلا ما في ركوتك . قال : فوضع النبي صلى الله عليه وسلم يده
في الركوة ، فجعل الماء يفور من بين أصابعه كأمثال العيون . قال : فشربنا
وتوضأنا .

فقلت لجابر : كم كنتم يومئذ ؟

قال : لو كنا مائة ألف لكفانا ، كنا خمس عشرة مائة » .

أخرجه البخاري (٥٨١/٦ و ٤٤١/٧ فتح) ، واللفظ له ، ومسلم
(٧٣/١٨٥٦) وأبو عوانة (٤٨٨/٤ - ٤٨٩) مختصراً ، وأحمد
(٣٢٩/٣) ، وابن أبي شيبة (٤٤٤/١٤) وابن خزيمة (ج ١/ رقم ١٢٥) ،
والفريابي في « الدلائل » (ق ١/٩ - ٢) ، وابن حبان (ج ٨/ رقم
٦٥٠٧ ، ٦٥٠٨) ، وأبو نعيم (٣١٣ ، ٣١٤) ، وقوام السنة الأصبهاني
(١٣٠) ، والبيهقي (٤/١١٥ - ١١٦) ثلاثهم في « الدلائل » ، والبعثي
في « شرح السنة » (٢٩١/١٣) من طرق عن حصين .

= ٢ - عمرو بن مرة ، عن سالم بنحوه :

أخرجه البخاري (٥٨٧/٨ - فتح) ، ومسلم (٧٢/١٨٥٦) ،
وأبو عوانة (٤٨٨/٤) وأحمد (٣٠٨/٣) ، والقرطبي (٢/٩) ، وقوام السنّة
الأصبهاني (٢٥) كلاهما في « الدلائل » ، وابن عبد البر في « التمهيد »
(٢٢٠/١) ، وأبو طاهر المخلص في « الفوائد » (ج ٦/ ق ١٨٦/١) ،
والبيهقي في « الاعتقاد » (٢٣٨) ، وعبد بن حميد في « المنتخب »
(١١٠٤) ، والحميدى (١٢٢٥) ، وابن سعد في « الطبقات » (٩٨/٢) ،
والطيالسي (٢٣٩) .

وأخرجه المصنّف في « كتاب التفسير » (ج ٢/ رقم ٥٢٦) والدارمي
(٢١/١) ، وأحمد (٣٥٣/٣ ، ٣٦٥) وابن سعد (١٨٢/١ - ١٨٣) ،
وأبو القاسم البغوي في « مسند ابن الجعد » (٨٤/٢٨٥/١) ، واللالكائي في
« أصول الاعتقاد » (١٤٨١ ، ١٤٨٢) والبيهقي في « الدلائل » (١١/٦)
وفي « الاعتقاد » (٢٧٢) وابن مندة في « التوحيد » (١٧٧) ، وقوام السنّة
الأصبهاني في « الدلائل » (١٣٠) (٢٩٤) من طريق شعبة ، عن عمرو بن
مرة ، وحصين معاً ، عن سالم بن أبي الجعد ، عن جابر بن عبد الله
رضي الله عنهما .

* * *

ثم اعلم - علّمني الله وإياك - أن للحديث طرقاً أخرى عن جابر .

١ - أنس بن مالك ، عنه .

أخرجه الدارمي (٢٢/١) ، وأحمد (٣٤٣/٣) ، وأبو يعلى (ج ٤/ رقم =

.....

= ٢١٠٧) ، والبيهقي في « الدلائل » (١٢/٦) من طريق عن جعفر بن سليمان ، أخبرنا الجعد أبو عثمان ، عن أنس بن مالك ، عن جابر بن عبد الله ، قال : « شكوا الناس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً العطش ، فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعسر . قال : وقال : « عند أحد منكم ماء ؟ » . قال : فأتى بمِضَاةٍ فَصَبَّ فِيهِ . قال : ثم وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده في العسر . قال جابر : فكنتُ أنظرُ إلى العيون تنبعُ بين أصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والناسُ يستقون . * قُلْتُ : وسندهُ قويٌّ .

٢ - نُيِّحُ العنزِي ، عنه .

أخرجه الدارمي (٢١/١) واللفظ لهُ ، وأحمد (٣/٢٩٢ ، ٣٥٨) ، وابن أبي شيبة (١١/٤٧٤ - ٤٧٥) ، والفرياي (١/٩) ، وابن خزيمة (١/٥٦) - (٥٧) ، والبيهقي في « الدلائل » (٤/١١٧) من طريق الأسود بن قيس ، عن جابر قال : غزونا أوساً ، فسرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن يومئذٍ بضعة عشر ومائتين ، فحضرت الصلاة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « هل في القوم من طهور ؟ » فجاء رجلٌ يسعى بإداوةٍ فيها شيئاً من ماءٍ ، وليس في القوم ماءٌ غيره ، فصبّه رسول الله صلى الله عليه وسلم في قدحٍ ، ثم توضأ فأحسن الوضوء ، ثم انصرف وترك القدح ، فركب الناسُ ذلك القدح ، وقالوا : تمسحوا ، تمسحوا . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « على رسلكم » حين سمعهم يقولون ذلك ، فوضع رسول الله صلى الله عليه وسلم كفه في الماء والقدح وقال : « بسم الله » ، ثم قال : « أسبغوا الطهور » ، فالذي هو ابتلاني ببصرى ، لقد رأيتُ =

= العيون ، عيون الماء ، نخرج من بين أصابعه ، فلم يرفعها حتى توضئوا جميعاً .

* قُلْتُ : وهذا سندٌ صحيحٌ .

وهو حديثٌ طويلٌ ، أخرج الحاكمُ بعضه (١١١/٤) وصححه ووافقه الذهبي .

* * *

٣ - عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت ، عنه .

وقد ساق حديثاً طويلاً ، وفيه

« ... فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا جابر ! ناد بوضوءٍ » .
فَقُلْتُ : ألا بوضوءٍ ؟ قال : قلت : يا رسول الله ! ما وجدت في الركب من قطرة . وكان رجلٌ من الأنصار يُرَدُّ لرسول الله صلى الله عليه وسلم الماء في أشجابه^(١) له على حِمارة^(٢) من جريد . قال : فقال لي : « انطلق إلى فلان بن فلان الأنصاري فانظر هل في أشجابه من شيء » . قال : فانطلقتُ إليه فنظرتُ فيها فلم أجد فيها إلا قطرةً في عزلاء شجيبٍ منها أو أنى أفرغهُ لشربه يابسه^(٣) !! ، فأتيتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقلتُ : يا رسول الله ! إنى لم أجد فيه إلا قطرةً في عزلاء شجيبٍ منها لو أنى أفرغهُ لشربه يابسه . قال : « اذهب فائتني به » فأتيته به ، فأخذه بيده ، =

(١) الأشجابه جمع شَجِبٍ وهو السقاء البالي .

(٢) الحِمارة بكسر الحاء وتخفيف الميم هي أعوادٌ تُعَلَّقُ عليها أسقيةُ الماء .

(٣) ومعناه أن الماء قليل جداً فلو أردت أن أفرغه لاشتفه جلدُ السقاء اليابس ولم ينزل منه شيء .

= فجعل يتكلم بشيء لا أدري ما هو ، ويغمز بيديه ، ثم أعطانيه فقال :
« يا جابر ! ناد بجفنة » فقلت : يا جفنة الركب ! ، فأتيتُ بها تُحمَلُ ،
فوضعتها بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم بيده في الجفنة هكذا ، فبسطها ، وفرَّق بين أصابعه ، ثم وضعها
في قعر الجفنة ، وقال : « تُحْذُ يا جابر فَصَبَّ عَلَيَّ وَقُلْ بِسْمِ اللَّهِ » .
فصبتُ عليه وقلتُ : بسم الله ، فرأيتُ الماء يتفَوَّرُ من بين أصابع رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، ثم فارت الجفنة ودارت حتى امتلأت .

فقال : « يا جابر ! ناد من كان له حاجة بماء » . فأتى الناس فاستقوا
حتى رويوا . قال : فقلتُ : هل بقي أحدٌ له حاجة ؟ فرفع رسول الله
صلى الله عليه وسلم يده من الجفنة ، وهي مملأى » .

أخرجه مسلم (١٤٥/١٨ - ١٤٦ نووى) واللفظُ لَهُ ، وقوامُ السنة
الأصبهاني ، (٣٧) ، والبيهقي (٧/٦ - ١٠) كلاهما في « الدلائل » من طريق
يعقوب بن مجاهد أبي حذرة ، عن عبادة بن الوليد .

وقد رواه عن جابر آخرون كأبي الزبير ، وعمرو بن دينار وغيرهما .
ثم اعلم أن هذه الأحاديث جرت في وقائع متعددة كما صرح بذلك ابن
حيان وغيره ، فصلى الله وسلم على نبينا ما ذكره الذاكرون ، وغفل عن
ذكره الغافلون .

* * *

٦٢ - بَابُ التَّسْمِيَةِ عِنْدَ الوُضُوءِ

٧٩ - أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : أَبَانَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ ثَابِتٍ وَقَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : طَلَبَ بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَضُوءَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

« هَلْ مَعَ أَحَدٍ مِنْكُمْ مَاءٌ ؟ » فَوَضَعَ يَدَهُ فِي الْمَاءِ وَيَقُولُ :
« تَوَضَّؤُوا بِسْمِ اللَّهِ » ، فَرَأَيْتُ الْمَاءَ يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ ، حَتَّى تَوَضَّؤُوا مِنْ عِنْدِ آخِرِهِمْ .

قَالَ ثَابِتٌ : قُلْتُ لِأَنَسٍ : كَمْ تُرَاهِمُ ؟
قَالَ : نَحْوًا مِنْ سَبْعِينَ .

٧٩ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ .

* * *

والحديث أخرجه أحمد (١٦٥/٣) ، وأبو يعلى في « مسنده » (٣٧٩/٥) وابن خزيمة (٧٤/١) ، وابن حبان (ج ٨/ رقم ٦٥١٠) ، وابن السنني في « عمل اليوم والليلة » (رقم ٢٧) ، وابن مندة في « التوحيد » (١٧٦) : وابن عبد البر في « التمهيد » (٢١٩/١) والدارقطني (٧١/١) ، والبيهقي (٤٣/١) ، وقوام السنة الأصبهاني في « الدلائل » (٢٩٣) جميعاً من طريق =

.....

= عبد الرزاق وهو في « مصنفه » (ج ١١ / رقم ٢٠٥٣٥) عن معمر ، عن ثابتٍ وقتادة ، معاً ، عن أنسٍ به .
[قتيبه] : هذا الحديث من زوائد المصنف على أصحاب الكتب الخمسة .

* * *

بَوَّبَ المصنّفُ - رحمه الله - على هذا الحديث بقوله : « باب التسمية عند الوضوء » وكذا بَوَّبَ ابنُ خزيمة وابنُ السنّى ، والدارقطنى والبيهقى .
قال البيهقى :

« هذا أصحُّ ما ورد في التسمية » .

مع أنه قد ورد في هذا الباب ، ما هو أصرحُّ من حيث لفظه من حديث الباب وهو : « لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » ، فكأنه لم يصح شيء منها على شرطه ، ولكن هذا الحديث صحيحٌ بمجموع طرقه وشواهده . وقد رواه جماعةٌ من الصحابة ، فأنا أسوق أحاديثهم مع النظر فيها ، والله المستعان .

* * *

* أولاً : حديث أبي بكر الصديق ، رضى الله عنه .

أخرجه ابنُ أبى شيبة في « المصنّف » (٣/١) ، وأبو عبيد في « كتاب الطهور » (ق ٢/٧) من طريق خلف بن خليفة ، عن ليث ، عن حسين ابن عمار ، عن أبى بكر قال : « إذا توضأ العبدُ فذكر اسم الله في وضوئه ، طهر جسده كلّهُ ، وإذا توضأ ولم يذكر اسم الله ، لم يُطهّر =

= إلا ما أصابه الماء .

* قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ موقوفٌ .
وفيه ليث ابن أبي سليم ، وفيه مقالٌ مشهورٌ .

* * *

* ثانياً : حديثُ عليّ بن أبي طالب ، رضى الله عنه .

أخرجه ابنُ عدى في « الكامل » (١٨٨٣/٥) من طريق عيسى بن عبد الله ، عن أبيه ، عن جدّه ، عن عليّ بن أبي طالب رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا صلاة لمن لا وضوء له ، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » .

قال ابنُ عدى :

« هذا الإسناد ليس بمستقيم » .

* قُلْتُ : عيسى بن عبد الله متروكٌ كما قال الدارقطنى .

وقال ابنُ حبان في « المجروحين » (١٢١/٢ - ١٢٢) .

« يروى عن أبيه ، عن آبائه أشياء موضوعةٌ ، لا يحلُّ الاحتجاجُ به ، كأنّه كان يهْمُ ويخطيءُ ، حتى كان يجيىءُ بالأشياء الموضوعة على أسلافه ، فبطل الاحتجاجُ بما يرويه لما وصفتُ » اهـ .

* * *

* ثالثاً : حديثُ أبي سعيد الخُدري ، رضى الله عنه .

أخرجه ابنُ ماجة (٣٩٧) والترمذى في « العلل الكبير » (١١٢/١) - (١١٣) ، وابنُ أبى شيبة (٢/١ - ٣) ، وأبو عبيد في « كتاب الطهور » =

= (ق ٢/٧) ، وأحمد (٤١/٣) ، وأبو يعلى في « مسنده » (٣٢٤/٢) ،
 (٤٢٤) ، وابنُ السكن في « صحيحه » ، والبزار - كما في « التلخيص »
 (٧٣/١) - ، وابنُ السُّنِّي في « اليوم والليلة » (رقم ٢٦) ، والطبراني في
 « الدعاء » (ق ١/٤٦ - ٢) ، وابنُ عدِّي في « الكامل » (١٠٣٤/٣) ،
 والدارقطني (٧١/١) ، والحاكم (١٤٧/١) ، والبيهقي (٤٣/١) ، والحافظ
 في « نتائج الأفكار » (٢٣٠/١) من طريق كثير بن زيد ، ثنا ربيع بن
 عبد الرحمن بن أبي سعيد ، عن أبيه ، عن جدّه مرفوعاً :

« لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » .

* قُلْتُ : وهذا سندٌ حسنٌ .

أما كثيرُ بنُ زيدٍ فقد وثقه ابنُ حبان ، وابنُ عمار الموصلي .

وقال أحمد وابنُ معين وابنُ عدِّي :

« لا بأس به » .

وقال أبو زرعة :

« صدوق ، فيه لينٌ » .

وقال أبو حاتم :

« صالح ، ليس بالقوي ، يُكتب حديثه » .

وضَعَفَه النسائي ، وابنُ معين في رواية ، والطبري .

وخلطه ابنُ حزم بـ « كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف » فلم يُصَبِّ .

وحاصلُ البحث أن كثير بن زيد أقرب إلى القوة منه إلى الضعف ، وهاهنا

قاعدةٌ جليلةٌ في الرواة المُختَلَفِ فيهم ، ذلك أننا نعتبرُ الجرحَ والتَّعدِيلَ فيهم ،

فحيث يستويان ، فحديثه « حسنٌ في الشواهد ، وإن غلب جانب المعدلين

مع عدم تفسير الجرح ، كان إلى القوة أقرب ، وإن غلب جانب =

.....

= الجارحين ضَعْف .

أَمَّا رُبَيْحُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - بِضْمِ الرَّاءِ وَفَتْحِ الْمُوحَّدَةِ - فَوَثَّقَهُ ابْنُ حَبَّانٍ .

وَقَالَ ابْنُ عَدَى :

« أَرْجُو أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ » .

وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ :

« شَيْخٌ » .

ذَكَرَهُ عَنْهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي « الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ » (٥١٩/٢/١) .

وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي « كِتَابِهِ » (٣٧/١/١) :

« وَإِذَا قِيلَ فِي الرَّاوي : « شَيْخٌ » فَهُوَ بِالْمَنْزِلَةِ الثَّلَاثَةِ ، يُكْتَبُ حَدِيثُهُ ،

وَيُنْظَرُ فِيهِ » اهـ .

أَمَّا قَوْلُ أَحْمَدَ :

« رُبَيْحٌ رَجُلٌ لَيْسَ بِالْمَعْرُوفِ » .

فَمَنْ عَرَفَ حِجَّةً عَلَى مَنْ لَمْ يَعْرِفْ ، وَقَدْ عَرَفَهُ غَيْرَهُ » .

أَمَّا الْبُخَارِيُّ ، فَقَالَ :

« مَنْكُرُ الْحَدِيثِ » .

وَيَغْلِبُ عَلَى ظَنِّي - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنْ حَكَّمَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ

اعْتِبَارًا آخَرَ ، بِخِلَافِ حَالِ رُبَيْحٍ فِي نَفْسِهِ .

وَقَوْلُ أَبِي زُرْعَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَلْخِيصٌ جَيِّدٌ لِحَالِ رُبَيْحِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ،

وَقَدْ زَعَمَ ابْنُ عَدَى - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّ زَيْدَ بْنَ الْحَبَابِ قَدْ تَفَرَّدَ بِالْحَدِيثِ

عَنْ كَثِيرِ بْنِ زَيْدٍ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ .

بَلْ تَابَعَهُ أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ ، وَأَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ ، وَغَيْرُهُمَا .

.....

= قال أحمد بن حفص :

« سُئل أحمد بن حنبل - يعنى وهو حاضرٌ - عن التسمية في الوضوء ؟ فقال : لا أعلمُ فيه حديثاً يثبت . وأقوى شىء فيه حديث كثير بن زيد ، عن ربيع ، وربيعٌ رجلٌ ليس بالمعروف . »

رواه ابنُ عدى في « الكامل » (١٠٣٤/٣ - ٢٠٨٧/٦) .

وقال أبو بكر الأثرم أحمدُ بنُ محمد بن هانىء .

« قُلْتُ لأبى عبد الله أحمد بن حنبل : التسمية في الوضوء ؟ فقال :

أحسنُ شىء فيه حديثُ ربيع بن عبد الرحمن بن أبى سعيد ، عن أبى سعيد الخدرى . »

رواه العقيلي في « الضعفاء » (١٧٧/١) ، والحاكم (١٤٧/١) .

وقال إسحق بن راهوية :

« هو أصحُّ ما في الباب . »

وقال الحافظ في « نتائج الأفكار » (٢٣١/١) :

« حديثٌ حسنٌ . »

* * *

رابعاً : حديثُ أبى هريرة ، رضى الله عنه .

أخرجه أبو داود (١٠١) ، وألفظُ له ، والترمذى في « العلل الكبير »

(١١١/١) ، وابنُ ماجة (٣٩٩) ، وأحمد (٤١٨/٢) ، وأبو يعلى (ج ١١ /

رقم ٦٤٠٩) ، وابنُ السكن في « صحيحه » - كما في « التلخيص »

(٧٢/١) - ، والطبرانى في « الدعاء » (ق ١/٤٧) ، وعنه الحافظ في =

.....
= « النتائج » (٢٢٥/١) ، والدارقطني (٧٢/١ ، ٧٩) ، والحاكم
(١٤٦/١) ، والبيهقي (٤٣/١) ، واليغوثي في « شرح السنة » (٤٠٩/١)
من طريق يعقوب بن سلمة ، عن أبيه ، عن أبي هريرة مرفوعاً : « لا صلاة
لمن لا وضوء له ، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله تعالى عليه » .
قال الحاكم :

« صحيح الإسناد ، فقد احتج مسلمٌ بـيعقوب بن أبي سلمة الماجشون ،
واسم أبي سلمة دينار » اهـ .

* قُلْتُ : قد وهم الحاكم رحمه الله تعالى من وجهين :

* الأوَّلُ : أنَّ يعقوب ليس هو ابنَ أبي سلمة الماجشون .

قال ابنُ الصلاح :

« انقلب إسناده على الحاكم » .

وكذا قال النووي في « المجموع » (٣٤٤/١) .

وقال الحافظُ في « النتائج » (٢٢٦/١) :

« إنّما هو يعقوبُ بنُ سلمة لا ابنُ أبي سلمة ، وهو شيخٌ قليلُ الحديث ،

ما روى عنه من الثقات سوى محمد بن موسى ، وأبوه مجهولٌ ما روى عنه

سوى ابنه » اهـ .

وقال أيضاً في « التلخيص » (٧٢/١) :

« ادعى الحاكمُ أنه الماجشون ! والصوابُ أنّه اللثيُّ » .

وسبقه إلى ذلك الذهبي .

وقال ابنُ دقيق العيد :

« لو سلّم للحاكمُ أنه يعقوبُ بنُ أبي سلمة الماجشون ، واسمُ أبي سلمة =

= دينار ، فيحتاج إلى معرفة حال أبي سلمة ، وليس له ذكرٌ في شيء من كتب الرجال ، فلا يكون أيضاً صحيحاً .

* الثاني : قال البخاري في « الكبير » (٧٦/٢/٢) :

« لا يُعرف لسلمة سماعٌ من أبي هريرة ، ولا ليعقوب من أبيه »^(١) .
وقال الشوكاني :

« ليس في إسناده ما يُسقطه عن درجة الاعتبار » .

وللحديث طرقٌ أخرى عن أبي هريرة ، رضى الله عنه .

١ - محمد بن سيرين ، عنه مرفوعاً :

« يا أبا هريرة ! إذا توضأت فقل : بسم الله ، والحمد لله ، فإن حفظتك

لا تستريح ، تكتبُ لك الحسنات حتى تُحدث من ذلك الوضوء » .

أخرجه الطبراني في « الصغير » (٧٣/١) من طريق عمرو بن أبي سلمة ،

حدثنا إبراهيم بن محمد البصري ، عن علي بن ثابت ، عن محمد بن سيرين به .

وقال :

« لم يروه عن علي بن ثابت ، (أخو)^(٢) عزرة بن ثابت ، إلا إبراهيم

ابن محمد البصري ، تفرد به عمرو بن أبي سلمة » .

قال الحافظ الهيثمي في « المجمع » (٢٢٠/١) :

« إسناده حسن » !! وكذا قال العيني في « شرح الهداية » - كما في « رد

=

المختار » (١١٣/١) .

(١) وذكره عنه الترمذي في « العلل الكبير » .

(٢) وقع في « المعجم » : « ... علي بن ثابت أخو ابن أخي عزرة » وهو خطأ .

= * قُلْتُ : وهو عجب ! وإبراهيم هو ابنُ محمد بن ثابت الأنصاري المترجم في « اللسان » (٩٨/١) وثقه ابنُ حبان .

وقال ابنُ عدى في « الكامل » (٢٦٠/١ ، ٢٦١) :

« روى عنه عمرو بن أبي سلمة وغيره مناكير » ثم قال :
« وأحاديثه صالحةٌ محتملة ، ولعلَّه أتى من قد رواه عنه » .

* قُلْتُ : وهذا الترجي من ابن عدى - رحمه الله - فيه نظرٌ ، فإنه ساق له أحاديث ، الراوى عنه فيها هو أبو مصعب الزهرى ، وعمرو بن أبي سلمة وكلاهما ثقةٌ ، فلا تكون المناكير إلاً من إبراهيم .

وقد أشار الحافظ في « اللسان » في ترجمة إبراهيم هذا إلى هذا الحديث ثم قال : « وهو منكرٌ » .

وقال في « النتائج » (٢٢٨/١) :

« على بنُ ثابت مجهولٌ ، والراوى عنه ضعيفٌ » .

وقد أورده ابنُ الجوزى في « الموضوعات » (١٨٥/٣ - ١٨٦) من طريق عمرو بن أبي سلمة به ، مع طريق أخرى ، ثم قال :

« هذا حديثٌ ليس له أصلٌ ، وفي إسناده جماعةٌ مجاهيلٌ لا يعرفون أصلاً » .

٢ - أبو سلمة ، عنه .

أخرجه الدارقطنى (٧١/١) ، والبيهقى (٤٤/١) ، والحافظ في « النتائج » (٢٢٦/١) من طريق محمود بن محمد أبو يزيد الظفرى ، ثنا أيوب بن النجار ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً .
« ما توضعاً من لم يذكر اسم الله عليه ، وما صلى من لم يتوضأ » =

= قال الحافظ في « النتائج » :

« هذا حديثٌ غريبٌ ، تفرَّد به الظفرِيُّ ، ورواؤه من أيوب فصاعداً مخرجٌ لهم في « الصحيح » ، لكن قال الدارقطني في الظفرِيِّ : ليس بقويٍّ ، وقال يحيى بن معين : سمعتُ أيوب بن النجار يقول : لم أسمع من يحيى بن أبي كثير سوى حديثٍ واحدٍ ، وهو حديثٌ : « احتجَّ آدمُ وموسى » ، فعلى هذا يكون في السند انقطاعٌ ، إن لم يكن الظفرِيُّ دخل عليه إسنادٌ في إسنادٍ » اهـ .

وسبق البيهقيُّ إلى حكاية هذا عن ابن معين .

٣ - مجاهد ، عنه .

أخرجه الدارقطنيُّ (٧٤/١) ، ومن طريقه البيهقيُّ (٤٥/١) ، والحافظ في « النتائج » (٢٢٧/١) من طريق مرداس بن محمد ، ثنا محمد بن أبان ، ثنا أيوب بن عائد ، عن مجاهد ، عن أبي هريرة مرفوعاً : « من توضأ فذكر اسم الله تطهر جسده كله ، ومن توضأ فلم يذكر اسم الله لم يطهر سوى موضع الوضوء » .

قال الحافظ :

« هذا حديثٌ غريبٌ ، تفرَّد به مرداسُ بنُ محمدٍ ، وهو من ولد أبي موسى الأشعريِّ ، ضعفه جماعةٌ ، وذكره ابنُ حبانٍ في « الثقات » وقال : يغرب وينفرد ، وبقيَّة رجاله ثقات » اهـ .
فمثله يصلح للاعتبار . والله أعلم .

* * *

= خامساً : حديث سعيد بن زيد ، رضي الله عنه .

وقد اختلف فيه على ألوان ، مع زيادة في متنه .

* الأول : يرويه عبد الرحمن بن حرملة ، عن أبي ثفال المرثي ، عن

رياح بن عبد الرحمن ، عن جدته ، عن أبيها سعيد بن زيد ، مرفوعاً .

« لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » .

وقد رواه عن عبد الرحمن بن حرملة جماعة على هذا الوجه ، منهم :

١ - بشر بن المفضل .

أخرجه الترمذي في « سننه » (٢٥) ، وفي « العلل الكبير » (١٠٩/١ -

١١٠) ، والدارقطني في « سننه » (٧٣/١) ، وفي « المؤلف والمختلف »

(١٠٢٩/٢) ، والطبراني في « الدعاء » (ق ٢/٤٥ - ١/٤٦) .

٢ - وهيب بن خالد .

أخرجه ابن أبي شيبة (٣/١) ، وأحمد (٣٨٢/٦) والهيثم بن كليب في

« مسنده » (ق ١/٣١) ، وابن المنذر في « الأوسط » (ج ١/رقم ٣٤٤) ،

والعقيلي في « الضعفاء » (١٧٧/١) ، والطبراني في « الدعاء » (ق

١/٤٦) ، والطحاوي في « شرح المعاني » (١/٢٦ - ٢٧) ، والدارقطني

(٧٣/١) ، والبيهقي (٤٣/١) .

٣ - ابن أبي فديك .

أخرجه الدارقطني (٧٢/١ - ٧٣) ، وفي « المؤلف » (١٠٢٩/٢) ،

والبيهقي (٤٣/١) .

٤ - يعقوب بن عبد الرحمن .

أخرجه الدارقطني (٧٣/١) .

.....

= ٥ - يزيدُ بنُ عياض .

أخرجه ابنُ ماجة (٣٩٨) ، وأحمدُ (٧٠/٤) ، وابنُ شاهين في « الترغيب » (ق ١/١٨) ، والطبراني في « الدعاء » (ق ١/٤٥) .

٦ - سليمانُ بنُ بلال .

أخرجه أبو عبيد في « كتاب الطهور » (ق ٢/٧) ، والطحاوي (٢٧/١) ، والحاكمُ (٦٠/٤) .

٧ - الحسنُ بنُ أبي جعفر .

أخرجه الطيالسي (٢٤٢ ، ٢٤٣) قال : حدثنا الحسنُ بنُ أبي جعفر المدني ، عن أبي ثفال ، عن أبي حويطب بن عبد العزى ، عن جدته ، عن أبيها مرفوعاً فذكره .

كذا رواه الطيالسي .

وخالفه أبو أمية خلادُ بن قرّة السدوسي ، عن الحسن بن أبي جعفر ، عن أبي ثفال ، عن أبي هريرة مرفوعاً : « لا صلاة لمن لا وضوء له ، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه ، ولا يؤمن بالله عبداً لا يؤمن بي ، ولا يؤمن بي عبداً لا يحبُّ الأنصار » .

فجعل الحديث من « مسند أبي هريرة » .

أخرجه أبو الشيخ في « الطبقات » (٩٨/١ - ٩٩) ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٣٠٦/١) من طريق محمد بن عامر بن إبراهيم ، ثنا أبي ، ثنا أبو أمية خلادُ بن قرّة به والطيالسي أوثق من خلادُ بن قرّة ، بل هذا لا يُعرف من حاله ما يوجبُ الركون إلى خبره ، ولكن الشأن في الحسن ابن أبي جعفر ، فإنه ضعيفٌ . والله أعلم .

وخالفهم جماعة ، وهو :

= * اللُّونُ الثَّانِي :

فرووه عن عبد الرحمن بن حرملة ، عن أبي ثفال ، عن رباح بن عبد الرحمن ، عن جدّته ، عن النبيّ صلى الله عليه وسلم به . فلم يذكروا : « سعيد بن زيد » .

قاله حفص بن ميسرة ، وأبو معشر ، وإسحق بن حازم ذكر ذلك الحافظ في « التلخيص » (٧٤/١) نقلاً عن الدارقطنيّ .

* قُلْتُ : الذي وقفتُ عليه من حديث حفص بن ميسرة وأبي معشر أنه ذكر « سعيد بن زيد » في روايته ، فوافق بشر بن المفضل ومن معه . أخرجه أحمدُ (٧٠/٤ و ٣٨١/٥ - ٣٨٢ و ٣٨٢/٦) ، والطبرانيّ في « الدعاء » (ق ١/٤٦) ، وابنُ الجوزيّ في « الواهيات » (١/٣٣٦ - ٣٣٧) من طريق الهيثم بن خارجة ، ثنا حفص بن ميسرة ، عن ابن حرملة ، عن أبي ثفال المرّي ، عن رباح بن عبد الرحمن ، عن جدّته ، عن أبيها به . وأما ما أشار إليه الدارقطنيّ - رحمه الله تعالى - من مخالفة حفص بن ميسرة فلم أقف عليها حتى ننظر في حال الراوي عن حفص ، فإن كان أوثق من خارجة بن الهيثم ، ترجحت عليه روايته ، وإلاّ فالعكس . وإن تساوا في الحفظ ، فيكون حفصٌ رواه على الوجهين . والله أعلم .

ثمّ وقفتُ على « علل الدارقطنيّ » (ج ١/ ق ٢/١٣٠) فرأيتُه رواه من طريق سويد بن سعيد ، عن حفص بن ميسرة به ، ولم يذكر « سعيد ابن زيد » .

والهيثم بن خارجة أوثق من سويد بن سعيد ، لأنّ هذا تكلم فيه أحمدُ ، وابنُ معين ، وأبو حاتم ، وغيرهم .

.....

= * وأما رواية أبي معشر :

فأخرجها للطبراني في « الدعاء » (ق ١/٤٦) قال :
حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ، حدثني محمد بن أبي بكر المقدمي ،
ثنا أبو معشر البراء ، ثنا ابن حرملة ، أنه سمع أبا ثفال ، يقول : سمعتُ
رباح - أو رباح : شك المقدمي - ابن عبد الرحمن بن أبي سفيان بن
حويطب ، يقول : حدثني جدتي ، أنها سمعت أباها يقول : سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا صلاة لمن لا وضوء له ، ولا
وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه ، ولا يؤمن بالله من لا يؤمن بي ، ولا
يؤمن بي من لا يحب الأنصار » .

* قُلْتُ : هكذا روى أبو معشر ، فوافق بشر بن المفضل في ذكره
« سعيد بن زيد » .

ولكن اختلف في سنده .

فأخرجه أحمد (٣٨٢/٦) قال : حدثنا يونس ، ثنا أبو معشر ، عن
عبد الرحمن بن حرملة ، عن أبي ثفال المري ، عن رباح بن عبد الرحمن بن
حويطب ، عن جدته ، مرفوعاً فذكرته بمثله مع تقديم وتأخير .
فسقط ذكر « سعيد بن زيد » .

* قُلْتُ : ويظهر أن هذا الاختلاف من أبي معشر ، واسمه يوسف بن
يزيد ، وذلك لثقة من روى عنه .

أما يوسف ، فقد ضعفه ابن معين .

وقال أبو داود :

« ليس بذلك » .

= وقال أبو حاتم :

« يُكْتَبُ حَدِيثُهُ » .

ووثقه محمد بن أبي بكر المقدسي ، وابن حبان .

* وَأَمَّا رِوَايَةُ إِسْحَاقَ بْنِ حَازِمٍ .

فَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي « الْعِلَلِ » (ج ٢ / رَقْم ٢٥٨٩) :

« سَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثِ رِوَاةِ أَسَدُ بْنُ مُوسَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ حَازِمٍ - أَوْ خَازِمٍ ، شَكَكَ أَسَدٌ - ، قَالَ : أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَرْمَلَةَ الْأَسْلَمِيُّ ، عَنْ ثِقَالِ بْنِ أَبِي ثِقَالٍ ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شَيْبَانَ ، عَنْ أُمِّهِ بِنْتِ زَيْدِ بْنِ نَفِيلٍ ، قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَمْ يُحِبِّبِ اللَّهُ مِنْ لَمْ يُحِبِّبْنِي ، وَلَمْ يُحِبِّبْنِي مِنْ لَمْ يُحِبِّبِ الْأَنْصَارَ ، وَلَا صَلَاةَ لِمَنْ لَا وُضُوءَ لَهُ ، وَلَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ » .

قال أبي :

هذا خطأ في مواضع . والصحيح : عبد الرحمن بن حرملة ، عن أبي ثقال المرئي ، عن رباع بن عبد الرحمن بن حويطب ، عن جدته ، عن أبيها سعيد بن زيد ، عن النبي صلى الله عليه وسلم « اهـ .

* قُلْتُ : وَسَعِيدُ بْنُ سَالِمِ الْقَدَّاحِ وَثِقَةُ ابْنُ مَعِينٍ ، وَرَضِيهِ آخَرُونَ وَلَكِنْ تَكَلَّمَ فِيهِ ابْنُ حَبَانَ ، وَضَعَفَهُ السَّاجِي وَعَثْمَانُ الدَّارِمِيُّ .

وقال العجلي :

« لَيْسَ بِحَجَّةٍ » .

فهؤلاء الثلاثة متكلم فيهم ، ومخالفتهم للثقات المتقدمين مرجوحة . =

.....
= * اللُّونُ الثَّالِثُ :

أنَّ الدراوردی ، عبدَ العزیز بنَ محمدٍ ، رواه عن أبي ثفال ، عن رباح بن عبد الرحمن ، عن ابن ثوبان ، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا .
هكذا ذكر الدارقطني في « العلل » - كما في « التلخيص » (٧٤/١) - .
فاختلف الدراوردی مع عبد الرحمن بن حرملة في إسناده .
ولكن اختلف على الدراوردی فيه .

فأخرجه الطبرانی في « الدعاء » (ق ١/٤٦) من طريقين عن الدراوردی ، عن أبي ثفال المرثی ، قال : سمعتُ رباح بن عبد الرحمن بن حويطب ، يُحدثُ عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ، عن أبي هريرة مرفوعاً :

« لا صلاة لمن لا وضوء له ، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » .
* قُلْتُ : فلو كان ذكرُ « أبي هريرة » محفوظاً ، لكان اختلافاً قادحاً في رواية الدراوردی ، ولكن الشأن فيمن روى عن الدراوردی الرواية المرسلة .

ثم رأيتُ الحديث في « شرح معاني الآثار » (٢٧/١) للطحاوي ، فرواه من طريق محمد بن سعيد ، قال : أنا الدراوردی ، عن ابن حرملة ، عن أبي ثفال ، عن رباح بن عبد الرحمن العامري ، عن ابن ثوبان ، عن أبي هريرة مرفوعاً به .

فلا أدري ، هل هذا من خطأ النسخة ، أم هو اختلاف آخر على الدراوردی ؟ ذلك أن شيخَ الدراوردی في سند الطحاوي ، هو عبد الرحمن ابن حرملة ، بينما شيخُه عند الطبراني هو « أبو ثفال المرثی » . فالله أعلم =

= بحقيقة الحال .

* اللَّوْنُ الرَّابِعُ :

رواه حمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، عن صدقة مولى آل الزبير ، عن أبي ثفال ، عن أبي بكر بن حويطب^(١) مرسلًا عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

أخرجه الدُّولَابِيُّ في « الكُنَى » (١٢٠/١) .

وذكره البيهقيُّ (٤٤/١) عن الترمذی وهو في « العلل الكبير »

(١١١/١) ، قال :

« هو حديثٌ مرسلٌ » .

وصدقة مولى آل الزبير جَهْلُهُ الدَّارِقَطِيُّ ، كما نقله ابنُ الجوزي في

« الواهيات » (٣٣٨/١) .

* قُلْتُ : والراجحُ من هذا الاختلاف هو الوجهُ الأوَّلُ ، الذي رواه

بشر بن المفضل ، ووهيب ومن معهما كما قال الدَّارِقَطِيُّ رحمه الله .

وإذ قد رجحنا الوجه الأول ، فلننظر فيه ..

قال الترمذی في « العلل » (١١٢/١) :

« سمعتُ إسحاقَ بن منصورٍ ، يقولُ : سمعتُ أحمدَ بن حنبلٍ ، يقولُ :

لا أعلمُ في هذا الباب حديثاً له إسنادهُ جيِّدٌ » .

وقال البخاريُّ :

= « أحسنُ شيءٍ في هذا الباب حديثُ رباح بن عبد الرَّحْمَنِ » .

(١) هو رباح بن عبد الرحمن كما صرح بذلك الترمذی في « العلل » قال :

« ينسبُ إلى جدِّه » .

= وقال العقيلي :

« الأسانيد في هذا الباب فيها لين » .

وقال ابن أبي حاتم في « العلل » (ج ١ / رقم ١٢٩) .

« سمعتُ أبا زرعَةَ ، وذكرْتُ لهما حديثاً رواه عبد الرحمن بن حرملة ، عن أبي ثفال ... فذكره . فقالا : ليس عندنا بذاك الصحيح . أبو ثفال مجهولٌ ، ورباح مجهولٌ » .

وقال البيهقي :

« أبو ثفال ، ليس بالمعروف جداً » .

* قُلْتُ : أمَّا أبو ثفال^(١) ، فقد قال البخاري :

« في حديثه نظرٌ » .

قال الحافظ في « التلخيص » (٧٤ / ١) :

« وهذه عادته فيمن يضعُّهُ » .

وقد فرَّق الشيخُ العلامةُ - ذهبِيُ العصر - المُعلميُ الجبائيُّ رحمه الله بين

قول البخاري : « فيه نظرٌ » وبين : « في حديثه نظرٌ » .

فقال رحمه الله تعالى في « التنكيل » (٢٠٥ / ١) :

« فقوله : « فيه نظرٌ » يقتضي الطعن في صدقه ، وقوله : « في حديثه

نظرٌ » تُشعرُ بأنَّه صالحٌ في نفسه ، وإنما الخلل في حديثه لغفلةٍ أو لسوء

حفظٍ » .

(١) قال الترمذي : في « العلل الكبير » : قلت له - يعني للبخاري - : أبو ثفال المري

ما اسمه ؟ فلم يعرف اسمه . وسألت الحسن بن عليَّ الخلال فقال : اسمه ثمامة بن وائل

ابن حصين « اهـ » .

= * قُلْتُ : وقول الشيخ رحمه الله في تفسير قول البخاري « فيه نظر »
 بأن ذلك يقتضي الطعن في صدقه ، فيه نظر ، فقد قال البخاري في
 « عبد الرحمن بن هاني النخعي » - كما في « التهذيب » (٢٩٠ / ٦) - :
 « فيه نظر ، وهو في الأصل صدوق » ، فهذا يبين أن المقتضى لا يدوم ،
 إنما يُقال : إن هذه العبارة تحتمل الطعن في صدقه ، إلا أن يُقال : مَنْ قال
 فيه البخاري هذه العبارة مطلقة ، فالأصل أنها لا تشمل صدقه ، إلا أن
 يردفها بالقرينة التي تُقيّد هذا الإطلاق كما في المثال الذي ذكرته ، وفيه بعد
 عندي ، فهذا يحتاج إلى نص من الإمام ، أو استقراءً تتابع عليه جماعة حتى
 يوثق بفهمهم ، مع أننا وجدنا أن البخاري أطلق هذه العبارة في جماعة
 ثقات ، لا يشك أحد في صدقهم مثل راشد بن داود الصنعاني ، وسليمان
 ابن داود الخولاني ، وعبد الرحمن بن سليمان الرعيني وغيرهم .
 والصواب : ألا يُطرد هذا الفهم . وأيضاً : فتفسير الشيخ اليماني رحمه الله
 لقول البخاري : « في حديثه نظر » تفسير حسن رائق ، ويضاف إليه أن
 البخاري قد يقول هذه العبارة ، ولا يقصد بها الراوي أصلاً ، وإنما يقصد
 أن حديثه لا يصح ، وتكون الآفة ممن دونه ، والله تعالى أعلم .

وأبو ثفال هذا ، ذكره ابن حبان في « الثقات » ، إلا أنه قال :
 « ليس بالمعتمد على ما تفرّد به » .

قال الحافظ :

« فكأنما لم يوثقه » .

وأما قول البزار :

« أبو ثفال مشهور » فيقصد به نفى جهالة العين ، لا الحال ، وقد قال =

.....
= عقب الخير : « رباح وجدته لا نعلمهما روياً إلا هذا الحديث ، ولا حدث
عن رباح إلا أبو ثفال ، فالخبر من جهة النقل لا يثبت » اه .
فهذا بخصوص أبي ثفال .
أما رباح ، فمجهول كما قال أبو حاتم وأبو زرعة . والله أعلم .

وفي « نصب الراية » (٤/١) :

« وأعله ابن القطان في « كتاب الوهم والإيهام » وقال : فيه ثلاثة مجاهيل
الأحوال : جدّة رباح ، لا يُعرف لها اسمٌ ولا حالٌ ، ولا تُعرف بغير هذا .
ورباح أيضاً مجهول الحال ، وأبو ثفال مجهول الحال أيضاً مع أنه أشهرهم
لرواية جماعية عنه ، منهم الدراوردى » اه .

وتعقبه الحافظ في « التلخيص » (٧٤/١) فيما يتعلّق بـ « جدّة رباح »
فقال :

« كذا قال ! فأما هي فقد عُرف اسمها من رواية الحاكم ، ورواه البيهقي
أيضاً مصرّحاً باسمها . وأما حالها فقد ذُكرت في « الصحابة » ، وإن لم يثبت
لها صحبة ، فمثلها لا يُسأل عن حالها » اه .

وبعد هذا التحقيق يُعلم ما في قول الشيخ أبي الأشبال أحمد شاكر
رحمه الله ، إذ قال في « شرح الترمذى » (٣٨/١) :

« إسناده جيّد حسن ! »

أما ابن القطان ، فقال :

« الحديث ضعيف جداً ! »

* قُلْتُ : كذا قال ! وهو ضعيفٌ فقط ، ويصلح في الشواهد
والمتابعات ، ولا يضرُّ الاختلاف في سنده مع ظهور وجه الترجيح ، =

= وقد تحقق هنا . والله أعلم .

قال الحافظ في « التتائج » (٢٣٠/١) :

« لم يبق في رجال الإسناد من يتوقف فيه سوى رباح ، وقد تقدّم النقل عن البخاري أن حديثه هو أحسن حديث في الباب » اهـ .

* * *

* سادساً : حديث أنس ، رضی الله عنه .

قال الحافظ في « التلخيص » (٧٥/١) :

« رواه عبد الملك بن حبيب الأندلسي ، عن أسد بن موسى ، عن حماد

ابن سلمة ، عن ثابت ، عن أنس ، مرفوعاً :

« لا إيمان لمن لم يؤمن بي ، ولا صلاة إلا بوضوء ، ولا وضوء لمن

لم يُسم الله » .

* قُلْتُ : ورجاله ثقات إلا عبد الملك ، فهو شديد الضعف . والله

أعلم .

* * *

* سابعاً : حديث سهل بن سعد ، رضی الله عنه .

أخرجه ابن ماجة (٤٠٠) وابن أبي عاصم - كما في « نكت الأذكار »

للسيوطي (١/٤ - ٢) - ، والدارقطني (٣٥٥/١) مقتصرأ على الفقرة الثالثة

منه ، والحاكم (٢٦٩/١) والطبراني في « الكبير » (ج٦/ رقم ٥٦٩٨) ،

والبيهقي (٣٧٩/٢) من طريق عبد المهيم بن عباس بن سهل بن سعد

الساعدي ، عن أبيه ، عن جدّه مرفوعاً :

« لا صلاة لمن لا وضوء له ، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه ، ولا صلاة لمن لم يُصلِّ على النبي ، ولا صلاة لمن لا يحب الأنصار » .

* قُلْتُ : وهذا خيرٌ منكراً ، وسنده ضعيفٌ جداً .

وعَلَّتُهُ عَبْدُ الْمُهَيْمِنِ هَذَا ، فَإِنَّهُ مَتْرُوكٌ .

قال الحاكم :

« لم يخرج هذا الحديث على شرطهما ، لأنهما لم يُخرجا عبد المهيمن » .

وقال الذهبي :

« عبد المهيمن وإيه » .

وقال الدارقطني عقبه :

« عبد المهيمن ليس بالقوي » .

ولكنه لم يتفرّد بمحل الشاهد .

فتابعه أخوه أبي بن العباس ، عن أبيه ، عن جدّه مرفوعاً بالفقرتين

الأوليين دون الأخيرتين .

أخرجه الطبراني في « الكبير » (ج ٦ / رقم ٥٦٩٩) ، وفي « الدعاء »

(ق ٢ / ٤٦) ، ومن طريقه الحافظ في « النتائج » (١ / ٢٣٤) .

ولم يتكلم عليه المُنَاوِي بشيء في « الفيض » (٦ / ٤٤٠) .

وقال الشوكاني في « النبل » (١ / ١٦٠) :

« أبيٌّ مختلفٌ فيه » .

وقال الحافظ عقب تخريجه له :

« عبد المهيمن ضعيفٌ ، وأخوه أبي الذي سقته من روايته أقوى منه » . =

= * قُلْتُ : ولا يُفهم من قول الحافظ هذا ، أنه يقوى أبي بن العباس إنما ساق مقاله مساق المتارنة ، إذ الراجح في « أبي » أنه ضعيف ، وأخبره « عبد المهيمن » أنه متروك ، فالضعيف أقوى من المتروك بلا ريب .
وقد أتمت الدلائل على ذلك في « كشف الخبوء بثبوت حديث التسمية عند الوضوء » . فراجع إن شئت . (ص ٢٩ - ٣٢) .

* * *

* ثامناً : حديث عائشة ، رضى الله عنها .

أخرجه ابنُ أُنسٍ (٣/١) ، وإسحقُ بن راهويه في « مسنده » ، وكذا أبو يعلى (١١٩ - زوائده) ، والبخاري (ج ١ / رقم ٢٦١) ، والطبراني في « الدعاء » (ق ٤٦ / ٢) ، وابنُ عدى في « الكامل » (٦١٦ / ٢) ، والدارقطني (٧٢ / ١) من طريق حارثة بن أبي الرجال ، عن عمرة ، عن عائشة ، قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم إلى الوضوء ، فيسمى الله حتى يكفى الإناء على يديه ، ثم يتوضأ فيسبغ الوضوء » .
وهو عند بعضهم مختصر .

* قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ .

وحارثة هو ابن عبد الرحمن ، كان أحمد يُضعفه ولا يعتد به .

وقال البخاري وأبو حاتم :

« منكر الحديث » .

زاد أبو حاتم :

« ضعيف الحديث » .

= وتركه النسائي .

وكان الإمام أحمد - رحمه الله - ينتقد على إسحاق بن راهويه أنه أخرج هذا الحديث في « مسنده » .

قال الحرثي :

« قال أحمد : هذا يزعم أنه اختار أصح شيء في الباب ، وهذا أضعف حديث فيه » !!

وقال ابن عدي :

« بلغني عن أحمد بن حنبل - رحمه الله - أنه نظر في « جامع إسحاق بن راهويه » ، فإذا أول حديث أخرجه في « جامعه » هذا الحديث ، فأنكره جداً وقال : أول حديث في « الجامع » يكون عن حارثة » !!؟

* * *

* تاسعاً : حديث أبي سبرة ، رضى الله عنه .

أخرجه الدُّولابي في « الكنى » (٣٦/١) وابن أبي عاصم في « الأحاد والمثاني » (ج ١ / ق ٢/٩٢) ، وأبو القاسم البغوي في « الصحابة » - كما في « النتائج » وابن قانع - كما في « تجريد الصحابة » للذهبي - ، والطبراني في « الكبير » (ج ٢٢ / رقم ٧٥٥) وفي « الأوسط » (ج ٢ / رقم ١١١٩) ، وفي « الدعاء » (ق ٢/٤٦) ، وعنه الحافظ في « النتائج » (٢٣٦/١) من طريق يحيى بن عبد الله نا عيسى بن سبرة ، عن أبيه ، عن جدّه ، قال :
صعد رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر ، فحمد الله عزَّ وجلَّ وأثنى عليه ثم قال : « أيها الناس ! لا صلاة إلا بوضوء ، ولا وضوء لمن =

.....

= لم يذكر اسم الله عليه ، ولم يؤمن بالله من لم يؤمن بي ، ولم يؤمن بي من لم يعرف حقَّ الأنصار .

وعزاه الحافظ في « الإصابة » (١٤٦/٢) إلى « ابن مندة » في « المعرفة » ، وابن السكن، وسمّويه في « فوائد » ، وأبي نعيم في « المعرفة » .
قال الطبراني :

« لا يروى هذا الحديث عن أبي سبرة إلا بهذا الإسناد . »

وقال الحافظ في « الإصابة » (٢٣٧/٨) :

« وأخرجه أبو موسى في « المعرفة » وقال : في إسناد حديثه نظر . »

* قُلْتُ : أمّا عيسى بن سبرة ، فقال فيه أبو القاسم البغوي :

« منكر الحديث . »

ذكره الحافظ في « النتائج » .

وأبوه : مجهول الحال .

وقال الهينمي (٢٢٨/١) :

« عيسى بن سبرة ، وأبوه ، وعيسى بن يزيد لم أر من ذكر أحداً

منهم . »

وقال أيضاً في نفس الصفحة : « ويحيى بن أبي يزيد بن عبد الله لم أر من

ترجمه » ويحيى بن عبد الله من رجال التهذيب (٢٤٢/١١) .

وفيما تقدّم استدراك على بعض ما قال .

وضعه الشوكاني في « النبل » (١٦٠/١) .

= وقال الحافظ في « النتائج » :

« حديثٌ غريبٌ » .

وقال الذهبي في « تجريد أسماء الصحابة » (١٧٠/٢) :

« هُوَ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ » .

* * *

* عاشراً : حديثُ ابنِ مسعودٍ ، رضِيَ اللهُ عنه .

أخرجه الدارقطني (٧٣/١ - ٧٤) ، والبيهقي (٤٤/١) وابنُ عدي (٢٧٠٧/٧) ، وابنُ جُميع في « معجمه » (٢٩١ - ٢٩٢) ، وابنُ عساكر في « تاريخ دمشق » (٢/٣٩) في ترجمة « ابن مسعود » من طريق أبي بكر الشافعي ، وهو في « الغيلانيات » (ج ٥ / ق ١/٦٨) عن يحيى بن هاشم^(١) ، عن الأعمش ، عن أبي وائل ، عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً : « إذا تطهر أحدكم ، فليذكر اسم الله ، فإنه يُطهِّرُ جسده كُلَّهُ ، وإن لم يذكر اسم الله في طهوره ، لم يطهر منه إلا ما مرَّ عليه الماء . فإذا فرغ من طهوره فليشهد أن لا إله إلا الله ، وأنَّ محمداً عبده ورسوله ، فإن قال ذلك فتحت له أبوابُ السماء » .

قال الدَّارِقُطْنِيُّ :

« يحيى بنُ هاشمٍ ضعيفٌ » .

= وقال البيهقي :

(١) وقع في « معجم ابن جُميع » : « يحيى بن هشام » وهو غلطٌ ، وأشار المحقق إلى أن « هاشم » كتبت في الحاشية ، ومع هذا فقد أثبت الخطأ في المتن . فالله المستعان .

.....

= « هذا ضعيف ، لا أعلمه » رواه عن الأعمش غير يحيى بن هاشم ، ويحيى ابن هاشم متروك الحديث .

وقال بنحو ذلك الحافظ في « النتائج » ، و « التلخيص » (٧٥/١) .
وقد ذكر الحافظ في « النتائج » (٢٥٥/١) أن يحيى بن هاشم لم يتفرّد به ، قال متعباً البيهقي :

« قلت : بل تابعه محمد بن جابر اليمامي ، عن الأعمش . أخرجه أبو الشيخ في « كتاب الثواب » من طريقه ، مقتصراً على أواخره . ومحمد ابن جابر أصلح حالاً من يحيى بن هاشم ، والله أعلم » اهـ .
* قلت : ليس فيه محلّ الشاهد ، فلا يقويه . والله أعلم .

* * *

* حادى عشر : حديث ابن عمر ، رضى الله عنهما .

أخرجه الدارقطني (٧٤/١ - ٧٥) ، والبيهقي (٤٤/١) من طريق عبد الله بن حكيم ، أبى بكر الداهري ، عن عاصم بن محمد ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً : « من توضع فذكر اسم الله عليه ، كان ظهوراً لجسده ، ومن توضع فلم يذكر اسم الله عليه لم يُطَهَّرْ إلا مواضع الوضوء منه » .
قال البيهقي :

« وهذا أيضاً ضعيف ، أبو بكر الداهري غير ثقة عند أهل العلم بالحديث » .

وقال الحافظ في « النتائج » (٢٣٧/١) :

« تفرّد به أبو بكر الداهري ، واسمه عبد الله بن حكيم ، وهو متروك الحديث » . =

= * ثاني عشر : حديث البراء بن عازب ، رضى الله عنه .

أخرجه المستغفرى في « كتاب الدعوات » - كما في « كثر العمال » (٢٩٩/٩) مرفوعاً : « ما من عبدٍ يقول حين يتوضأ : بسم الله ، ثم يقول لكلِّ عضوٍ : أشهد أن لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، ثم يقول حين يفرغُ : اللهم اجعلنى من التوابين واجعلنى من المتطهرين ، إلا فتحت له ثمانية أبواب الجنة ، يدخل من أيها شاء ، فإن قام من فوره ذلك فصلى ركعتين يقرأ فيهما ، ويعلم ما يقول ، انفتل من صلاته كيوم ولدته أمه ، ثم يقال له : استأنف العمل . »
قال المستغفرى :

« حسنٌ غريبٌ » .

* قُلْتُ : لم أقف على سنده ، وإنى لأستبعد صحته جداً ، بل فيه نكارةٌ ، فلم يصح حديثٌ فيما يقوله المتوضئ على أعضائه .

فقد قال النووى في « شرح انهذب » (٤٦٥/١) : « لا أصل له ولا ذكره المتقدمون » وقال في « الأذكار » (ص - ٢٤) : « وأما الدعاء على أعضاء الوضوء فلم يجيء فيه شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم »^(١) .

(١) ومن الغريب أن يقول النووى ، رحمه الله عقب هذا : « وقد قال الفقهاء : يستحب فيه دعواتٌ جاءت عن السلف ... » ثم سرد بعضها .

وكان اللائق به - رحمه الله - أن يقول في هذا الموضع وفي مثله ما قاله في « المجموع » (٤٦٤/١) في بحث مسح العنق ، فذكر أقوالاً منها استحبابه ، ثم قال : « القول الرابع : لا يُسنُّ ولا يستحبُّ ، وهذا الرابع هو الصواب ... ولم يثبت فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم . وثبت في « صحيح مسلم » وغيره عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « شر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة » وفي رواية لمسلم « من عمل عملاً =

= وقال ذلك أيضاً في « الروضة » (١/٦٢) .

وقال ابن القيم في « المنار » (ص - ١٢٠) : « أحاديث الذكر على أعضاء الوضوء كلها باطلة ، ليس فيها شيء يصح »^(١) .

وكذا قال في « زاد المعاد » (١/١٩٥) ويأتي لفظه قريباً .

ثم رأيت في « إتحاف السادة » (٢/٣٦٨) للزبيدي أن المستغفرى رواه من طريق سالم بن أبي الجعد ، عن البراء ، وهذه آفة اختصار السند ، فإن =

= ليس عليه أمرنا فهو ردّ » اهـ .

والملاحظ أن كثيراً من الفقهاء لا يجرى في بعض ما يقرره على الأصول ، فإن الاستحباب أحد الأحكام الشرعية الخمسة ، ولا يثبت إلا بدليل ، فأين الدليل في مسألتنا هذه ؟

ومثله قول النووي في « الأذكار » (ص - ٢٣) : « قال بعض أصحابنا وهو الشيخ أبو الفتح نصر المقدسي الزاهد : يستحب أن يقول في ابتداء وضوئه بعد التسمية : أشهد أن لا إله إلا الله ... إلخ وهذا الذي قاله لا بأس به ، إلا أنه لا أصل له من جهة السنة ... » اهـ فتأمل - يرحمك الله - كيف أنه صرح أنه لا أصل له عن صاحب الشرع صلى الله عليه وسلم ، ومع ذلك قال : لا بأس به ، وكان الصواب أن يفتى بعدم جوازه . فالله المستعان .

[تبييه] تعقب الحافظ النووي في قوله : « إلا أنه لا أصل له من جهة السنة » فقال في « النتائج » ٢٤٧/١ بعد أن ذكر حديث البراء : « وفيه تعقب على المصنف في قوله الذي قبل هذا أن التشهد بعد التسمية لم يرد » اهـ .

* قلت : لم يقل النووي : « لم يرد » ، ولكن قال : « لا أصل له من جهة السنة » يعنى الصحيحة ، وحتى لو قال ما ذكره الحافظ فلا يُحمل إلا على الورود الصحيح ، لأن مجرد الورود لا يعتبر إلا مع الثبوت ، وإلا فورود الحديث عن غير الثقات هو والعدم سواء . والله الموفق .

(١) وانظر « التلخيص الحبير » (١/١٠٠) للحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى .

.....
= الناظر إلى هذا القدر من السند يجزم بصحته ، والعلة غالباً تكون فيمن
دون من بدأ النقل به .

وتبين لي - فيما بعد - أن الزبيدي نقل هذا من الحافظ ابن حجر .
فإنه قال في « نتائج الأفكار » (٢٤٦/١) : « أخرجه جعفر المستغفرى
الحافظ في « كتاب الدعوات » من طريق سالم بن أبى الجعد ، عن البراء ...
فذكره ثم قال : هذا حديث غريب » .

وقد رأيتُ في المجلس « الثامن والأربعين » من « النتائج » رواية للطبرانى
في « الأوسط » من طريق الأعمش ، عن سالم بن أبى الجعد ، عن ثوبان
مرفوعاً : « من توضع فأحسن الوضوء ثم قال عند فراغه : لا إله إلا الله
وحده لا شريك له ، اللهم اجعلنى من التوابين ... الحديث » . ولم يذكر
التسمية .

ثم قال الحافظُ : « سالم لم يسمع من ثوبان ، والراوى له عن الأعمش
ليس بالمشهور » .

* قُلْتُ : فكأن هذا من الاختلاف على سالم بن أبى الجعد في إسناده
والله أعلم . ولعل تحسين المستغفرى له يكون لجملة بقطع النظر عن
خصوص ألفاظه . والله المستعان .

* قُلْتُ : فالحاصل أن الحديث حسنٌ على أقلِّ أحواله ، صحيحٌ على
الراجح بمجموع شواهده ، وأقصدُ بها حديث أبى سعيد الخدرى ، وبعض
الطرق من حديث أبى هريرة ، وسعيد بن زيد ، وسهل بن سعد . وما عدا
ذلك فضعفه لا يُحتمل .

= وقد قوى الحديث جماعةٌ من أهل العلم ، منهم :

١ - إسحق بن راهويه ، قال :

« أصحُّ شيءٍ فيه حديث كثير بن زيد . »

٢ - البخاري ، قال :

« حديث سعيد بن زيد أحسنُ شيءٍ في هذا الباب . »

٣ - أبو بكر بن أبي شيبة ، قال :

« ثبت لنا أن النبي صلى الله عليه وسلم . »

٤ - الحافظ المنذري ، قال في « الترغيب » (١٠٠/١) .

« وفي الباب أحاديث كثيرة ، لا يسلمُ شيءٌ منها عن مقالٍ ، وقد ذهب الحسنُ ، وإسحاقُ بنُ راهويه ، وأهلُ الظاهر إلى وجوب التسمية في الوضوء ، حتى أنه إذا تعمد تركها أعاد الوضوء ، وهو رواية عن الإمام أحمد ، ولا شك أن الأحاديث التي وردت فيها ، وإن كان لا يسلمُ شيءٌ منها عن مقالٍ ، فإنها تعاضدُ بكثرة طرقها ، وتكتسبُ قوةً ، والله أعلمُ » اهـ .

٥ - أبو عمرو ابن الصلاح :

نقل عنه الحافظ في « النتائج » (٢٣٧/١) قوله :

« ثبت بمجموعها ما يثبتُ به الحديثُ الحسنُ . والله أعلمُ . »

٦ - أبو الفتح اليعمرى ، ابنُ سيد الناس ، قال :

« أحاديثُ الباب إما صريحٌ غير صحيح ، وإما صحيحٌ غير صريح . »

وقد يكونُ مراده نفى الصحة وحدها لا الحسن . والله أعلمُ .

٧ - الحافظ العراقي في « تخریج الإحياء » (١٣٣/١) ، وحسنه في

« محجة القرب في فضل العرب » (ص ٢٧ - ٢٨) .

٨ - ابن القيم فقال في « المنار » (٤٥) :

« أحاديث التسمية على الوضوء ، أحاديث حسان » .

وقال في « الزاد » (١٩٥/١) :

« وكلُّ حديثٍ في أذكار الوضوء الذي يُقال عليه ، فكذبٌ مختلقٌ ، لم يُقل رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً منه ، ولا علّمه أمته ، ولا ثبت عنه غير التسمية في أوّلِهِ » اهـ .

٩ - الحافظُ ابنُ كثيرٍ . قال في « تفسيره » (٣٤/١ - طبع الشعب) :

« حديثٌ حسنٌ » .

وقال الشوكانيُّ في « السيل الجرار » (٧٦/١) :

« قال ابن كثير في « الإرشاد » : طرقُهُ يشدُّ بعضها بعضاً ، فهو حديثٌ

حسنٌ أو صحيحٌ » .

١٠ - الحافظُ ابنُ حجرٍ .

قال في « التلخيص » (٧٥/١) :

« والظاهر أنَّ مجموع الأحاديث يحدث منها قوة ، تدلُّ على أن له

أصلاً » .

وكذلك قوَاهُ الصَّعَاتِيُّ في « سبل السلام » (٨٠/١) ، والشَّوْكَانِيُّ في

« نيل الأوطار » (١٦٠/١) ، وفي « السيل الجرار » (٧٧/١) ،

والمباركفوري في « تحفة الأحوذى » (١١٦/١) ، والشيخ أبو الأشبال في

« شرح الترمذى » (٣٨/١) ، وشيخنا محدث العصر ناصر الدين الألباني

في « صحيح الجامع » (٧٥٧٣) ، وكذلك في « الإرواء » (١٢٢/١) =

.....
= وقال : « إِنَّ النفس تطمئنُ لثبوت الحديث » .

أما قولُ الإمام أحمد - رحمه الله - :

« لا أعلم في هذا الباب حديثاً له إسنادٌ جيدٌ » .

فأجاب عنه الحافظ في « النتائج » (٢٢٣/١) فقال :

« لا يلزم من نفي العلم ، ثبوتُ العدم . وعلى التنزُّل : لا يلزم من نفي

الثبوت ، ثبوتُ الضعف ، لاحتمال أن يراد بالثبوت : « ثبوت الصحة » ،

فلا ينتفى الحكمُ بـ « الحُسن » وعلى التنزُّل : لا يلزم من نفي الثبوت عن

كل فردٍ ، نفيه عن المجموع » اهـ .

قُلْتُ : وهذا تحقيقٌ بديعٌ من الحافظ رحمه الله ، وما أظنُّ منصفاً يابأه .

وقد أجبت عن مقالة الإمام أحمد رحمه الله تعالى في « كشف الخبوء »

فراجعه غير مأمور ، والله المستعان ، لاربِّ سواءه .

* * *

٦٣ - بَابُ

صَبُّ الخَادِمِ المَاءَ عَلَى الرَّجُلِ لِلوُضوءِ

٨٠ - أُخْبِرْنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ ، وَالحَارِثُ بْنُ مِسْكِينَ قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ ، وَاللَّفْظُ لَهُ - ، عَنِ ابْنِ وَهْبٍ ، عَنِ مَالِكٍ ، وَيُونُسَ ، وَعَمْرُو بْنِ الحَارِثِ ، أَنَّ ابْنَ شَهَابٍ ، أَخْبَرَهُمْ عَنْ عِبَادِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ غُرُورَةَ بِنِ الْمُغِيرَةِ ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ يَقُولُ : سَكَبْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ تَوَضَّأَ فِي غُرُورَةَ ثُبُوكَ ، فَمَسَحَ عَلَى الخُفَّيْنِ .
قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ :

« لَمْ يَذْكُرْ مَالِكٌ : غُرُورَةَ بِنَ الْمُغِيرَةِ » .

٨٠ - إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ ، وَالحَدِيثُ صَحِيحٌ .

سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ ، هُوَ ابْنُ حَمَّادٍ ، أَبُو الرَّبِيعِ .

أَخْرَجَ لَهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَوَثَّقَهُ هُوَ وَالمُصَنِّفُ .

وَقَالَ ابْنُ يُونُسَ :

« كَانَ زَاهِدًا ، وَكَانَ فَقِيهًا عَلَى مَذْهَبِ مَالِكٍ » .

وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي « الثَّقَاتِ » (٢٧٩/٨) .

يُونُسَ : هُوَ ابْنُ يَزِيدَ . تَقَدَّمَ تَرْجُمَتُهُ .

عَمْرُو بْنُ الحَارِثِ : هُوَ ابْنُ يَعْقُوبَ ، أَبُو أُمِيَّةِ الضَّمْرِيُّ .

أَخْرَجَ لَهُ الجَمَاعَةُ ، وَهُوَ ثِقَّةٌ حُجَّةٌ .

= وثقه ابنُ معين ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم ، ويعقوب بن شيبة ،
والعجلئى ، فى آخرين .

وقال أبو حاتم الرازى :

« كان عمرو أحفظ أهل زمانه ، لم يكن له نظيرٌ فى الحفظ فى زمانه » .

وناهيك بهذا من أبى حاتم ، فقد كان مع عمرو أئمة أعلام كالليث ،

ومالك وابن عيينة ويونس وجماعة .

وقال ابنُ وهب :

« ما رأيتُ أحفظ من عمرو » .

وقال النسائى المصنّف :

« عمرو بن الحارث أحفظ من ابن جريج » .

* عبّادُ بنُ زيادٍ ، هو ابنُ أبى سُفيانَ ، ويُكنى أباً حربٍ .

لم يوثقه إلا ابنُ حبانَ (١٥٨/٧) .

وقال ابنُ المدينى :

« مجهولٌ ، لم يرو عنه غير الزهرى » .

قُلْتُ : ذكر المزيّ أن مكحول الشامى روى عنه أيضاً ، فتنفى بذلك

جهالة عينه ، وقد روى له مسلم هذا الحديث الواحد .

وقد أخطأ مالكٌ فى نسبه كما يأتى .

* عروة بن المغيرة بن شعبة ، أبو يعفور الكوفى .

أخرج له الجماعةُ .

قال الشعبى :

« كان خير أهل بيته » .

ووثقه ابنُ حبانَ (١٩٥/٥) وقال :

.....
= « كان من أفاضل أهل بيته » .

وقال العجلئي :

« كوفئي ، تابعي ، ثقة » .

* * *

والحديث أخرجه ابن وهب في « موطنه » - كما في « التمهيد »
(١٢٣/١١) ومن طريقه المخلص في « الفوائد » (ج ١١ / ق ٢/٢٣٣) ،
وعنه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (ج ٨ / ق ٨٨١) عن مالك ،
ويونس ، وعمرو بن الحارث ، وابن سمعان ، أن ابن شهاب أخبرهم ، عن
عباد بن زياد من ولد المغيرة بن شعبة ، عن عروة بن المغيرة ، عن المغيرة
ابن شعبة به .

قال المخلص .

« لم يذكر مالك : عروة بن المغيرة ، ولم يذكر ابن سمعان : عبّاداً » .

وقال ابن عبد البر (١٢٣/١١ - ١٢٤) :

« ولم يذكر مالك عروة بن المغيرة ، ولم يذكر ابن سمعان عبّاداً ، هكذا

قال ابن وهب عن هؤلاء كلهم ، جمعهم في إسناد واحد ، ولفظ واحد كما

ترى ، إلا ما خص من ذكر مالك في عروة ، وذكر ابن سمعان في عبّاد

ابن زياد من ولد المغيرة إلا من رواية ابن وهب هذه ، وإنما يُعرف هذا

للملك . وأظن ابن وهب حمل لفظ بعضهم على بعض ، وكان يتساهل في

مثل هذا كثيراً ، وقد كان ابن شهاب ربما أرسل الحديث عن عروة بن

المغيرة ، ولا يذكر عبّاد بن زياد في ذلك ، فمن هنالك لم يذكر ابن سمعان =

.....

= عَبَادُ بَنِ زِيَادٍ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ » اهـ .
وأخرجه ابنُ خزيمة (ج ١ / رقم ٢٠٣) ، وابنُ عساكر (ج ٨ / ق ٨٨٢)
عن ابن وهبٍ ، عن عمرو بن الحارث وحده ، عن الزهرريّ به .
وأخرجه أبو داود (١٤٩) ، وابنُ حبان (ج ٣ / رقم ٢٢٢١) ، وابنُ
عساكر (ج ٨ / ق ٨٨١) عن ابن وهبٍ ، عن يونس بن يزيد وَحَدُّهُ ، عن
الزهرريّ به .

وأخرجه ابنُ عبد البر في « التمهيد » (١٢٣ / ١١) عن سليمان بن بلال ،
عن يونسَ به وزاد « حمزة بن المغيرة » مع « عروة بن المغيرة » .

* * *

وقد رواه عن الزُّهرريّ جماعةٌ آخرون ، منهم :

١ - ابنُ جريجٍ عنه .

أخرجه مسلمٌ (١٠٥ / ٢٧٤) ، وأبو عوانة (٢١٤ / ١ - ٢١٥) ،
والمصنّف في « السنن الكبرى » (ج ١ / ق ٢ / ١٤) ، وأحمدُ (٢٥١ / ٤) ،
والشافعيّ في « الأم » (٣٢ / ١ - ٣٣) ، وفي « المسند » (٢٨ / ١) ، ٢٩ ،
٣٢) ، وعبد الرزاق في « المصنّف » (ج ١ / رقم ٧٤٨) ، وعبدُ بنُ حميدٍ
(٣٩٧) ، وابنُ خزيمة (ج ٣ / رقم ١٥١٥) ، والطبرانيّ في « الكبير »
(ج ٢٠ / رقم ٨٨٠) ، وابنُ عبد البر في « التمهيد » (١٢٥ / ١١ - ١٢٦) ،
والبيهقيّ (٢٧٤ / ١ و ٢٩٥ / ٢ - ٢٩٦) ، وابنُ عساكر في « التاريخ »
(ج ٨ / ق ٨٨٠) ، والبعثيّ في « شرح السنّة » (٤٥٥ / ١ - ٤٥٦) ،
والمزنيّ في « تهذيب الكمال » (١٢١ / ١٤ - ١٢٢) من طريقٍ عن ابن
جريجٍ ، به مطوّلاً .

.....
= ٢ - صالحُ بنُ كيسان ، عَنْهُ .

أخرجه أبو عوانة (٢١٥/١) ، وأحمد (٢٤٩/٤) ، وعنه ابنُ عبد البر (١٢٤/١١ - ١٢٥) ، وابنُ عساكر (ج ٨ / ق ٨٨٠) من طريق يعقوب بن إبراهيم - زاد أحمدُ : وسعد بن إبراهيم - قالوا : حدثنا أبي ، عن صالح ، عن ابن شهاب ، قال : حدثني عبَّادُ بنُ زيادٍ - قال سعدُ : ابنُ أبي سفيان^(١) - ، عن عروة بن المغيرة ، عن أبيه المغيرة بن شعبة ... فذكره .

وأخرجه المصنّف في « الكبرى » (ج ١ / ق ٢/١٤) أخبرنا عبيد الله بن سعد بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم ، ناعمي ، نا أبي ، عن صالح بن كيسان به .
٣ - عَقِيلُ بنُ خالدٍ عَنْهُ .

أخرجه الدَّارِمِيُّ (٢٤٩/١) قال : أخبرنا عبدُ الله بنُ صالح ، حدَّثني اللَّيْثُ بنُ سَعْدٍ ، حدَّثني عَقِيلٌ ، عن ابن شهاب ، أخبرني عباد بن زيادٍ ، عن عروة بن المغيرة وحمزة بن المغيرة ، عن المغيرة فذكره .
وقد حولف الدَّارِمِيُّ في سنده .

خالفه هارون بن كامل المصري ، ثنا عبد الله بن صالح ، حدَّثني اللَّيْثُ ، حدَّثني يونسُ بن يزيد ، عن ابن شهاب ، عن عباد بن زيادٍ ، عن حمزة بن المغيرة ، عن أبيه . فجعل شيخ الليث هو « يونس » بدل « عقيل » =

(١) المراد : أن سعد بن إبراهيم نَسَبَ عبَّادُ بن زيادٍ ، فكأنه قال : هو عبَّادُ بنُ زيادِ بن أبي سفيان . ووقع في « التمهيد » : « ... ابن شهاب ، حدثني عباد بن زياد قال : حدثنا سعد بن أبي سفيان ... » كذا !! وهو خطأ فاحشٌ جدًّا ، ما أدرى كيف مرَّ على المحقق !!؟ فالله المستعان .

.....
= أخرجه الطبراني في « الأوسط » (ج ٢ / رقم ٨٨١) عن شيخه هارون ابن كامل .

قُلْتُ : وشيخ الطبراني لم أعرفه ، وقد رأيت له في « المعجم الأوسط » (ج ٢ ق ٢/٣٠٠ - ١/٣٠١) أربعة عشر حديثاً ، شيوخه فيها : « عبد الله ابن صالح ، وسعيد بن عفير ، وسعيد بن أبي مریم ، ويحيى بن بكير ، وعمرو بن خالد الحراني ، وعبد الغفار بن داود ، أبو صالح الحراني » . وذكره المزني في « التهذيب » في الرواة عن عبد الله بن صالح كاتب الليث .

ثم رأيت شيخنا الألباني - أيده الله - قال في « الصحيحة » (٤ / ١٨٦) : « وهارون بن كامل المصري ، لم أجد له ترجمة »^(١) اهـ . لكنه لم يتفرد به .

فتابعه يعقوب بن سفيان ، فقال في « المعرفة » (١ / ٣٩٨) : حدثنا أبو صالح ، عبد الله بن صالح ، حدثنا الليث بسنده سواء ، غير أنه جعله عن « حمزة وعروة ابني المغيرة » كما في رواية الدارمي السابقة . على أن الحديث محفوظ من روايتهما معاً ، ومن رواية كل واحد منهما منفرداً عن الآخر ، كما يأتي إن شاء الله تعالى .

وهذا الاختلاف - عندي - هو من كاتب الليث ، ففي حفظه مقال معروف ، مع الصدق والأمانة . رحمه الله تعالى . =

(١) وأخطأ محقق « المعجم الصغير » للطبراني إذ قال « هارون بن كامل المصري ، قال ابن الجزري : في « غاية النهاية » (٢ / ٣٤٧) : مقريء ، ثقة ، شيخ القراء بدمشق » اهـ . وإنما قال ابن الجزري هذا في « هارون بن موسى الأخصس » . فأنه المستعان .

= وقد خالف مالكٌ مَنْ تقدّم ذكرهم ، فرواه عن الزهري ، عن عبّاد بن زياد ، من ولد المغيرة ، عن أبيه ، عن المغيرة بن شعبة .

أخرجه في « موطئه » (٣٥/١ - ٤١/٣٦) برواية يحيى بن يحيى الليثي^(١) ، عنه .

وقد توابع يحيى بن يحيى عليه .

تابعه عبد الرحمن بن مهدي ، عن مالك بسنده سواء .

أخرجه أحمد (٢٤٧/٤) ، وعنه ابن عبد البر في « التمهيد » (١٢٢/١١) .

وتابعهما مصعب بن عبد الله الزبيرى ، حدّثني مالك بسنده سواء^(٢) .

أخرجه أحمد (٢٤٧/٤) ، وابن عبد البر ، وابن عساكر (ج ٨ / ق ٨٨٠) .

وفي آخر الحديث ، قال مصعب :

« أخطأ فيه مالك خطأ قبيحاً » .

واختلف فيه على مالك .

فرواه أبو مصعب ، عن مالك ، عن الزهري ، عن عبّاد ، عن المغيرة . =

(١) وقد رأيت بعضهم يقول : إنّ مُسليماً يروى حديث مالك في « صحيحه » عن يحيى

ابن يحيى الليثي ، راوى الموطأ ، وليس ذا بصواب ، إنما يرويه عن يحيى بن يحيى بن بكير أبي زكريا النيسابوري ، أمّا الليثي فلم يرو عنه مسلم شيئاً . والله الموفق .

(٢) هذا يدل على أن رواية مصعب مثل رواية ابن مهدي ، ولكن رأيت ابن عبد البر في « التمهيد »

(١٢١/١١) وروى هذا الحديث من طريق أحمد ، فقال فيه : « ... عبّاد بن زياد من ولد

المغيرة بن شعبة ، عن أبيه .. » وذكر الحديث ثم قال : « فذكره سواء كما في الموطأ » .

وأحسب أن « المغيرة » سقط من السند ، يدل عليه ما في « المسند » و « الموطأ » والله أعلم .

.....
= فأسقط ذكر « عمرو بن المغيرة » .

أخرجه ابن عساكر (ج ٨ / ق ٨٧٩) .

* قُلْتُ : فهذا يدلُّ على أنَّ الخطأ فيه من مالك ، وقد صرَّح بذلك جماعة من الحفاظ . وقد مرَّ قول مصعب الزبيري .

* وقال الشافعي - رحمه الله - :

« وهم مالك - رحمه الله - فقال : عبَّادُ بنُ زيادٍ من ولد المغيرة بن شعبة وإنما هو مولى المغيرة بن شعبة » اه .

ذكره البيهقي في « مناقب الشافعي » (٤٩٠ / ١) ، وعنه ابن عساكر (ج ٨ / ق ٨٨٣) بسنده الصحيح إلى الشافعي .

* وقال ابن عساكر عقبه :

« أصاب الشافعي - رحمه الله - في أخذِهِ على مالك - رحمه الله -

ووهم في قوله : مولى المغيرة » ! .

* وقال البخاري في « التاريخ الكبير » (٣٢٢ / ٢ / ٣) :

« وقال مالك : عبَّادُ بنُ زيادٍ ، من ولد المغيرة ... ويقال : إِنَّهُ وَهَم » .

* وقال أبو حاتم الرازي :

« وهم مالك في نسب عبَّادٍ ، وليس من ولد المغيرة » .

ذكره عنه ولده في « الجرح والتعديل » (٨٠ / ١ / ٣) .

* وقال ابن أبي حاتم في « العلل » (ج ١ / رقم ١٨٢) :

« سمعتُ أبي ، وذكر الحديث الذي رواه مالكُ بنُ أنسٍ ، عن ابن

شهاب ، ... فذكره . فسمعتُ أبي يقولُ : وهم مالكُ في هذا الحديث في =

.....
= نسب عباد بن زياد ، وليس هو من ولد المغيرة ، ويُقال له : عباد بن زياد بن أبي سفيان ، وإنما هو : عباد بن زياد ، عن عروة وحزمة ابني المغيرة ابن شعبة ، عن المغيرة بن شعبة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم « اه .

* وقال الدارقطني في « العلل » (ج ٢ / ق ١٠١ / ١) .
« وهم فيه مالك - رحمه الله - وهذا مما يعتد به عليه ، لأنَّ عباد بن زياد ابن أبي سفيان ، وهو يروى هذا الحديث عن عروة بن المغيرة ، عن أبيه « اه .

* وقال ابن عبد البر في « التمهيد » (١٢٠ / ١١) :
« هكذا قال مالك في هذا الحديث : عن عباد بن زياد وهو من ولد المغيرة بن شعبة ، لم يختلف رواية الموطأ عنه في ذلك ، وهو وهم وغلط منه ، ولم يتابعه أحد من رواة ابن شهاب ولا غيرهم عليه ، وليس هو من ولد المغيرة عند جميعهم « اه .

* وقال المزني في « التهذيب » (١١٩ / ١٤) :
« وقال مالك : عباد بن زياد من ولد المغيرة ، وذلك معدود من أوهامه « اه .
وقد حاول بعضهم دفع كلام الحفاظ في توهم مالك رحمه الله فقال الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي في « أوجز المسالك » (١ / ٢٤٤ - ٢٤٥) :
« الأوجه عندى أنه وقع التحريف في سند هذا الحديث من النَّسَاح ، لا وهم فيه عن الإمام مالك ، والصواب : عن ولد المغيرة بن شعبة ، عن أبيه المغيرة بن شعبة ، فوقع الغلط من النَّسَاح في لفظ « عن » قبل قوله : « ولد المغيرة » ، فكتبوا لفظ « مِنْ » بدلها !! ، والثاني في زيادة لفظ « عن » ، كما في نسخة الزرقاني بعد قوله : « عن أبيه » والصواب إسقاطه . =

.....

= ومثل هذا الغلط ، بل أشد منه بكثير لا يعُدُّ من النَّسَاح كما لا يخفى على من عالجهم ، ويؤيده ما تقدّم عن البخاريّ أنّ بعضهم رواه عن مالكٍ على الصواب ، فتأمّل » اهـ .

* قُلْتُ : تأمّلتُ قولك - رضى الله عنك - فوجدتهُ حقيقاً بالوهاء ، لا يجرى على طريقة العلماء !، فإنّ هذه الدعوى تتمُّ إذا اختلفت النَّسخ ، أمّا أن يقول ابنُ عبد البرِّ - وهو من هو في سير روايات الموطأ - : لم يختلف رواة الموطأ عنه في ذلك ، فلا يتجه القول بالتصحيف البتة ، لا سيما وقد حكم على الإمام بالوهم جماعة من القدماء كمصعب الزبيرى ، والشافعى وأبى حاتم ، وهؤلاء كانوا يأخذون الرواية مشافهة وليس من الصّحف حتى يتجه قولك .

ولا شك أنّ النَّسَاح يقعُ منهم ما هو أشدُّ من ذلك ، ولكن لا يتمُّ لك تعصيب الجناية بهم في هذا الموضع لعدم قيام الدليل على ذلك .

أمّا ما ذكره البخاريّ في « التاريخ الكبير » (٣/٢/٣٢) عن بعضهم قال : عن مالك ، عن الزهرى ، عن عباد ، عن ابن المغيرة ، عن أبيه ، فإننا لا ندرى شيئاً عن حال هذا « البعض » ، فهو مجهول عيناً وحالاً ، ومثل هذا لا قيمة لروايته ما لم نعرف قدره من الضبط والإتقان والثقة ، فلا تُدفع رواية الفحول بنقل مجهول ، ولعلّ البخاريّ أبهم لضعفه أو وهمه . والله أعلم .

نعم !

روى هذا الحديث روحُ بنُ عبادة ، عن مالك ، عن الزهرى ، عن عبّاد بن زياد ، عن رجلٍ من ولد المغيرة ، عن المغيرة .

ذكره الدارقطنى في « العلل » (ج ٢ / ق ١٠١ / ١) وقال :

.....
= « فإن كان روح حفظه عن مالك هكذا ، فقد أتى بالصواب عن الزهرى » اه .

قُلْتُ : والمطالع لكلام ابن عبد البر ، مع ارتياب الدارقطنى يعلم أنه ليس بمحفوظ ، وكأن الدارقطنى توقف في رواية روح لعدم معرفة القدماء لها إذ المشهور عن مالك - رحمه الله - أنه كان يقول : « من ولد المغيرة » كما قال الحافظ في « التهذيب » ، والله أعلم .

فالحاصل أن مالكاً - رحمه الله - وهم في موضعين :

* الأول : في نسب عباد بن زياد ، وقد تقدّم ذلك .

* الثانى : في إسقاطه « عروة بن المغيرة » من السند .

قال ابن عبد البر في « التمهيد » (١٢١/١١) :

« ورواية مالك لهذا الحديث عن ابن شهاب ، عن عباد بن زياد ، عن المغيرة ، مقطوعة ، وعباد بن زياد لم ير المغيرة ، ولم يسمع منه شيئاً » اه .
نعم !

رواه مكحول ، عن عباد بن زياد ، عن المغيرة .

ذكره الدارقطنى في « العلل » وقال :

« الصحيح : قول يونس ، وعمرو بن الحارث ومن تابعهما » .

وخالف الجميع معمر بن راشد ، فرواه عن الزهرى ، عن المغيرة ، فأعضله .

أخرجه عبد الرزاق في « المصنف » (ج ١ / رقم ٧٤٧) عن معمر .

= والصواب رواية ابن جريج ومن معه ، عن الزهرى .

= وللحديث طرق كثيرة يأتي تفصيلها بعد حديثين ، والله تعالى يعيننا على إتمامه بخير ، والحمد لله على التوفيق .

* * *

[تنبيه] حديثُ الباب دليل ظاهرٌ على جواز الاستعانة بالغير في الوضوء ، وهو ما فهمه المصنّف رحمه الله ، فهذا دليلٌ على بطلان ما أخرجه البزار (ج ١/ رقم ٢٦٠) ، وأبو يعلى (ج ١/ رقم ٢٣١) من طريق النضر بن منصور ، حدثنا أبو الجنوب ، قال : رأيتُ علياً يستقي ماءً لوضوئه ، فبادرته أستقي له ، فقال : مه يا أبا الجنوب ! فإني رأيتُ عمر يستقي ماءً لوضوئه ، فبادرته أستقي له ، فقال : مه يا أبا الحسن ! فإني رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يستقي ماءً لوضوئه ، فبادرته أستقي له ، فقال : « مه يا عمر ! فإني أكره أن يشركني في طهورى أحدٌ » .

قال البزار :

« لا نعلمه يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إلا عن عمر بهذا الإسناد » .

وقال الهيثمي في « المجمع » (٢٣٧/١) :

« فيه أبو الجنوب وهو ضعيفٌ » اهـ ، كذا اقتصر الهيثمي ، وهناك علةٌ أخرى وهي النَّضْرُ بْنُ مَنْصُورٍ منكرُ الحديث .

وقال عثمان الدارمي : قلتُ لابن معين : النضر بن منصور ، عن أبي الجنوب ، وعنه ابنُ أبي معشر ، تعرفه ؟ قال : « هؤلاء حمالة الحطب » !! .

وقال الحافظ ابنُ كثير في « مسند عمر » (١١٤/١) :

.....
= « النضر بن منصور الباهلي ضَعَفَهُ عدولٌ من الأئمة ، وشيخُه أبو الجنوب
عقبة بن علقمة ، ضَعَفَهُ أبو حاتم الرازي » اهـ .

ولذلك قال النووي في « المجموع » (٣٣٩/١) : « باطلٌ لا أصل له » .
فتعقبه ابنُ المُلقِّن في « خلاصة البدر المنير » (ق ٢/١٩) بقوله : « في
ذلك نظرٌ » اهـ .

* قُلْتُ : لو أراد النووي - رحمه الله - بقوله : « لا أصل له » ما هو
مستقرٌّ عند المتأخرين أنه « لا إسناده له » لتوجه تعقبُ ابنِ الملقن ، مع أن
عبارة النووي تحتل نفى الصحة ، فيعني بها « لا أصل له صحيحٌ » كما يقع
في كلام ابنِ حبان وابنِ الجوزي ، والبطلان الذي عناه النووي يرادف
النكارة ، ومن النقاد من يطلق لفظه البطلان يريد بها النكارة كأبي حاتم
الرازي وغيره ، والنكارة في هذا الحديث تكمنُ في مخالفته لأحاديث كثيرة
استعان فيها النبي صلى الله عليه وسلم بغيره في الوضوء ، سنذكر بعضها قريباً
إن شاء الله .

* وفي الباب عن ابنِ عَبَّاسٍ ، رضى الله عنهما .

أخرجه ابنُ ماجة (٣٦٢) من طريق مطهر بن الهيثم ، ثنا علقمة بن
أبي جمرة الضبيعي ، عن أبيه أبي جمرة ، عن ابنِ عَبَّاسٍ ، قال : « كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكلُّ طهوره إلى أحدٍ ، ولا صدقته التي
يتصدق بها ، يكون هو الذي يتولاها بنفسه » .

قال البوصيري في « الزوائد » (١/١٥٤) :

« هذا إسناده ضعيفٌ . علقمة بن أبي جمرة مجهولٌ ، ومطهر بن الهيثم

=
ضعيفٌ » .

= وقال مُغلطاي في « شرح ابن ماجة »^(١) :

« علقمة مجهول ، ومطهر بن الهيثم متروك » .

* وله شاهدٌ من حديث عائشة رضی الله عنها .

أخرجه أحمد بن منيع في « مسنده » - كما في « المطالب العالية »
(ق ١/٥) - قال : حدثنا أبو العلاء - هو الحسن بن سوار^(٢) - ، عن

معاوية بن صالح ، أن أبا حمزة حدّثه عن عائشة رضی الله عنها قالت : « ولا رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يكلُ صدقةً إلى غير نفسه حتى يكون هو الذي يضعها في يد السائل ، ولا رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يكلُ وضوءه إلى غير نفسه ، حتى يكون هو الذي يُهَيءُ وضوءه لنفسه حين يقوم من الليل » .

* قُلْتُ : وهذا سندٌ رجاله ثقات ، لكنه منقطع ، وأبو حمزة هو عيسى ابنُ سليم الحمصيّ لم يدرك أحداً من الصحابة .

وله شاهدٌ مرسلٌ .

أخرجه ابنُ أبي شيبة (٢٠٦/٣) قال : حدثنا وكيع ، عن موسى بن عبيدة ، عن عباس بن عبد الرحمن المدني ، قال : « خصلتان لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يكلهما إلى أحدٍ من أهله : كان يناول المسكين بيده ، ويضع الطهور لنفسه » . وهذا مرسلٌ ضعيفُ الإسناد ، لأجل موسى بن عبيدة وهو الرّبذلي فإنه ضعيفُ الحفظ .

(١) واسم هذا الشرح « الإعلام بسنته عليه السلام » وقفت عليه في دار الكتب المصرية العامرة ، في ثلاثة مجلدات منقولة من خط المؤلف برقم (٢٧٥) فلعل الله يقبض له من ينشره فقيه نفائس .

(٢) لم يذكر المزني في « التهذيب » (١٦٩/٦) معاوية بن صالح في شيوخ الحسن بن سوار وفي ترجمة « معاوية » (ح ٣ / ل ١٣٤٥) لم يذكر « الحسن بن سوار » في جملة الآخذين عنه ، فيستفاد .

.....
= ثم في هذا والذي قبله نكارة .

فقد أخرج مسلم (١٩/٧٤٦) ، وأبو عوانة (٢٣١/٢ ، ٣٢٣) ، وأبو داود (٥٦ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٦) ، والمصنف (١٩٩/٣ - ٢٠٠) وغيرهم عن عائشة رضي الله عنها أنها ذكرت حديثاً وفيه : « .. كُنَّا نُعِدُّ لَهُ سِوَاكَه ، وَطَهْرَهُ ، فَيَعْتَهُ اللَّهُ مَا شَاءَ أَنْ يَبْعَثَهُ مِنَ اللَّيْلِ ، فَيَتَسَوَّكُ ، وَيَتَوَضَّأُ ، وَيَصِلِي ... الْحَدِيثُ » .

فهذا يدلُّك على أنهم كانوا يُعِدُّون له طهوره ، ولو صحت أحاديث ترك الاستعانة لحُمل على وقتٍ دون وقتٍ . والله أعلمُ .

* * *

ثم اعلم - رَضِيَ اللهُ عَنْكَ - أن الأحاديث التي دلت على جواز الاستعانة بالغير في الوضوء كثيرة ، ليس من غایتنا استقصاؤها ، ولكني أتبه على جملة منها . فالله الموفق .

* أولاً : أسامة بن زيد ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا .

أخرجه البخاري (٥١٩/٣ - فتح) ومسلم (١٢٨٠ / ٢٦٦) من طريق كريب مولى ابن عباس ، عن أسامة بن زيد قال : « رَدَفْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ عَرَفَاتٍ ، فَلَمَّا بَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الشَّعْبَ الْأَيْسَرَ ، الَّذِي دُونَ الزُّدْلِفَةِ ، أَنَاخَ ، فَبَالَ ، ثُمَّ جَاءَ فَصَبَبْتُ عَلَيْهِ الْوَضُوءَ ، فَتَوَضَّأَ وَضُوءَ خَفِيفًا ، ثُمَّ قَلْتُ : الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ! فَقَالَ : « الصَّلَاةُ أَمَامَكَ » ... الْحَدِيثُ » .

ويأتى تخريجه والكلام على الاختلاف في سنده عند الحديث رقم (٦١٠)

=

إن شاء الله تعالى .

= [تنبيه] قال الحافظ في « التلخيص » (٩٧/١) :

« ليس في « البخاري » ذكر الصب » اهـ .

وهو وهم ، فهو مذكور في الموضع الذي أشرت إليه . والحمد لله .

* * *

* ثانياً : حديث الرُّبِيعِ بِنْتِ مُعَوِّذٍ ، رضى الله عنها ، قَالَتْ :

« أتيتُ النبيَّ صلى الله عليه وسلم بمِضَاةٍ ، فقال : « اسكبي »

فسكبتُ ، فغسل وجهه وذراعيه ... الحديث .

أخرجه أحمد (٣٥٨/٦ ، ٣٥٩) وأبو داود (١٢٦) ، والترمذى (٣٣) ،

وإبن ماجة (٣٩٠) وأبو عبيد في « كتاب الطهور » (ق ١/٣٨) ، والبيهقى

(٦٤/١ ، ٢٣٧) .

قال الترمذى :

« هذا حديثٌ حسنٌ » وتعقبه الشيخ أبو الأشبال بما يستحق النظر ،

وسأتي في « مسح الرأس » إن شاء الله تعالى .

* * *

* ثالثاً : حديث ثوبان ، رضى الله عنه .

أخرجه أبو داود (٢٣٨١) ، والنسائى في « الكبرى » - كما في « أطراف

المزى » (٢٣٤/٨) - ، والترمذى (٨٧) ، وأحمد (٤٤٣/٦) ، والطبرانى

في « الأوسط » (ج ١/ ق ١/٢١٦) ، وغيرهم عن معدان بن أبى طلحة

أن أبا الدرداء حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاء فأفطر ، فلقيتُ =

.....

= ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقلت : إن أبا الدرداء
حدثنى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاء فأفطر ، قال : صدق ، وأنا
صبيُّ له وضوءه .

وهو حديثٌ صحيحٌ ، تكلمت عليه في « غوث المكذوب » (رقم ٨) .

* * *

وفي الباب أحاديثٌ أخرى ذكرتها في « مسيس الحاجة » فله الحمد .

* * *

الْوُضُوءُ مَرَّةً مَرَّةً

٨١ - أُخْبِرْنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى ، عَنْ سَفْيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : « أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِوُضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ ، فَتَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً » .

٨١ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ .

ويأتي مطولاً برقم (١٠٢ ، ١٠٣) .

* مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى هو ابنُ عبيد بن قيس بن دينار العَنْزِيُّ ، أبو موسى الحافظُ ، الرَّيِّمُ^(١) . روى عنه الجماعة ، وذكر في « التهذيب » أنَّ المصنِّفَ روى عنه نازلاً بواسطة زكريا بن يحيى السجزي المعروف بـ « خياط السنَّة » ، ولم تقع للمصنِّفِ هذه الرواية النازلة في « السنن الصغرى » ، فلعل ذلك في « الكبرى » والله أعلم .

وأبو موسى هذا ثقةٌ حُجَّةٌ .

فوثقه ابنُ معينٍ ، وابنُ حبانٍ والدارقطنيُّ ، ومسلمةُ بنُ قاسمٍ ، والخطيبُ وقال : « ثبتٌ ، احتجَّ به سائرُ الأئمة » .

وقال الذهليُّ :

(١) الرَّيِّمُ : ذو الرِّمَانَةِ يعنى العاهة .

.....
= « حجة » .

وقال أبو حاتم :

« صالح الحديث ، صدوق » .

وقال أبو عروبة :

« ما رأيت بالبصرة أثبت من أبي موسى ، ويحيى بن حكيم » .

[تنبيه] ذكر الذهبي في « سير النبلاء » (١٢٦/١٢) عن أبي أحمد بن

النَّاصِح ، قال : سمعتُ محمد بن حامد بن السري ، وقلتُ له : لم لا تقولُ

في محمد بن المثني إذا ذكرته : « الزَّمن » ، كما يقولُ الشيوخُ ؟

قال : لم أره زَمناً ، رأيتُهُ يمشي ، فسألته فقال : كنتُ في ليلةٍ شديدةٍ

البرد فجثوتُ على يديَّ ورجليَّ ، فتوضأتُ ، وصليتُ ركعتين ،

وسألتُ الله ، فقمْتُ أَمْشِي . قال : ورأيتَه يمشي ، ولم أره زَمناً » .

قال الذهبي :

« حكاية صحيحة ، رواها السُّلْفِيُّ ، عن الرازي ، أخبرنا أبو القاسم عليُّ

ابن محمدِ الفارسيِّ ، حدثنا ابنُ النَّاصِح » .

هذا : وقد ذكروا أنَّ محمد بن بشار بنداراً تكلم في أبي موسى صاحب

الترجمة ، ولم أف على ما يوجبُ ذلك سوى ما ذكره الخطيبُ في « تاريخه »

(١٠٣/٢) بسنده إلى الفرهيانيِّ ، قال : سمعتُ أبا موسى - وكان صنَّف

حديث داود بن أبي هندٍ ، ولم يكن بندارٌ صنَّفهُ - ، فسمعتُ أبا موسى

يقولُ : مِنَّا قومٌ لو قدروا أن يسرقوا حديث داود لسرقوه - يعني :

بنداراً » اهـ .

مع أنَّ كلمة أبي موسى يمكن أن تحمل على وجه الثناء على بُندار ، =

.....
= وذلك أن السارق إذا سرق فإنما يأخذ النفيس الغالي ، وهذا يدل على
حُسن انتقاء بNDAR لأحاديث داود بن أبي هند .

ونظيره ما رواه ابنُ أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٣٣٠/١/١) عن
ابن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن مهدي قال : « كان إسرائيل - يعني : ابن
يونس - في الحديث لصاً » .

قال ابنُ أبي حاتم : يعني : أنه يتلقف العلم تلقفاً .

وروى هذه الكلمة عثمان بن أبي شيبة ، عن ابن مهدي بلفظ : « إسرائيل
لصٌ يسرقُ الحديث » . فكأنه رواها بالمعنى ، ولو سلّم أن هذا لفظ ابن
مهدي لحمل على ما فسره به أبو حاتم ، بدليل أن ابن مهدي كان يقدم
إسرائيل في حديث أبي إسحق السبيعي على الثوري وشعبة ؛ فمن المحال أن
يقصد بسرقة الحديث ما هو معروف في « الاصطلاح » .

لذلك لم يُحسن الحافظ - رحمه الله - صنعا ، لأنه أورد كلمة ابن
مهدي برواية عثمان بن أبي شيبة ، عنه بدون تعقيب عليها . فالله تعالى
يسامحنا وإيأاه . وكلماتُ الثناء التي ظاهرها الجرحُ موجودة في كلمات
بعض العلماء من ذلك قول أبي حاتم الرازي أن شعبة كان يقول : « إسماعيلُ
ابنُ رجاء شيطانٌ » يعني من حُسن حديثه .

ذكره ابنُ أبي حاتم في « علل الحديث » (ج ١ / رقم ٢٤٨) عن أبيه .
وهذه فائدة نفيسة خلّت منها كتب التراجم التي ترجمت لإسماعيل ،
فاهناً بها ! .

وقد تحتملُ كلمةُ أبي موسى وجهاً آخر ، حاصله أن بNDARاً كان حريصاً
على جمع العلم والاستثثار به ، فلو قدر على الاستحواذ على حديث داود بن =

= أبى هند ، فلا يشركه فيه أحدٌ لفعل .

يدلُّ على ذلك ما رواه الخطيبُ في « تاريخه » (١٠٤/٢) من طريق محمد ابن المسيب ، قال : لَمَّا مات بُندارُ جاء رجلٌ إلى أبى موسى ، فقال : يا أبا موسى ! البُشرى مات بُندارٌ !! قال : جئت تبشرنى بموته ؟! على ثلاثون حجة إن حدثتُ أبداً بحديثٍ ، فبقى أبو موسى بعد بُندارٍ تسعين يوماً ، ولم يحدث بحديثٍ ومات .

* قُلْتُ : فتصرفُ أبى موسى تصرفَ محبِّ عاقل ، ولو كان حانقاً لقال كلمة تشف كما عهدناه في كلام الأقران .

ولو سلّمنا أن أحدهما تكلم في صاحبه ، فلا نقبله ، وقد أجلَّ الله تعالى محلّهما من العلم والدين ، والله الموفق .

* يحيى : هو ابنُ سعيد القطان .

* سفيانُ : هو الثورثيُّ كما وقع في رواية الدارميِّ ؛ وقد يحتمل أن يكون سفيان بن عيينة ، لأن يحيى القطان يروى عنهما معاً ، كما أنَّ السفيانيين أخذوا جميعاً عن زيد بن أسلم ، ولكنى أرجحُ أنه الثورثيُّ ، لأمرين :

* الأوَّلُ : أنه جاء مصرحاً به في رواية عبد الرزاق والدارميِّ ، وابن الجارود ، والمحلى لابن حزم .

* الثاني : هب أننا لم نجد ذلك صريحاً ، فالقاعدةُ في كلِّ من روى عن متفقى الاسم أن يُحمل من أهمل نسبه على من يكون له به خصوصيةٌ من إكثارٍ ونحوه .

وقد روى هذا الحديث وكيع ، عن سفيان ، كما عند الترمذيّ وغيره ، =

= ووكيع من القدماء وهو قليل الرواية عن ابن عيينة ، بخلاف الثورى .
ورواه أيضاً أبو نعيم الفضل بن دكين ، والضحاك بن مخلد أبو عاصم ، وهما
يرويان عن الثورى .

ثُمَّ رَأَيْتُ كَلَاماً نَفِيساً لِلذَّهَبِيِّ - رَحِمَهُ اللهُ - فِي ذَلِكَ . فَقَالَ فِي
« السير » (٤٦٦/٧) : « فَأَصْحَابُ سَفِيَانِ الثَّوْرِيِّ كِبَارٌ قَدَمَاءُ ، وَأَصْحَابُ
ابن عيينة صغَارٌ ، لم يدركوا الثورى » وذلك أَيْبُنُ ، فمتى رأيت القديم قد
روى ، فقال : حدثنا سفيان ، فأبهم ، فهو الثورى ، وهم : كوكيع ، وابن
مهدى ، والفريابى ، وأبى نعيم ، فإن روى واحد منهم عن ابن عيينة يَبِّئُهُ ،
فأما الذى لم يلحق الثورى ، وأدرك ابن عيينة ، فلا يحتاج أن ينسبه ، لعدم
الإلباس ، فعليك بمعرفة طبقات الناس » اهـ .

* قُلْتُ : وهذا من الذهبى رائق - كعهدنا به - ومن ذكرهم قد روه
عن سفيان كما نهبت قريباً .

وقد أخرج البخارى قال : حدثنا محمد بن يوسف ، قال : حدثنا سفيان .
قال الحافظ فى « الفتح » (٢٥٨/١) :

« هو الفريابى ، لا البيكندى » يعنى : محمد بن يوسف .

والفريابى من الكبار كما تقدّم فى كلام الذهبى .

ولكن البدر العيى اعترض الحافظ - كعادته - فقال فى « العمدة » (٢/٣) :

« وقال بعضهم : سفيان هو الثورى ، والراوى عنه الفريابى

لا البيكندى . قلت : جزم هذا القائل بأن سفيان هو الثورى ، وأن محمد

ابن يوسف هو الفريابى لا دليل عليه ، والاحتمال المذكور الذى ذكره

الكرمانى غير مدفوع ، فافهم » اهـ .

.....

= * قُلْتُ : الاحتمال الذي ذكره الكرماني في « شرح البخاري » (٢٠٦/٢) أن محمد بن يوسف إما أن يكون البيكندی ، وإما الفريابي ، واعتراض البدر العيني بدون تقديم الدليل شنشنة عرفناها منه ، العجيب قوله : « جزم هذا القائل بأن سفيان هو الثوري لا دليل عليه » مع أنه قال بعد ذلك بأسطر : « والراجح أنه الثوري لأن أبا نعيم صرح به في كتابه » اهـ . وإذا ترجح أنه الثوري ، فقد يترجح أن الراوي عنه هو الفريابي ، لأنه كثير الرواية عن الثوري لذلك لم ينسبه ، والحافظ أقعد في هذا الفن من الكرماني ومن العيني ، وكم من ترجيحات رجحها البدر العيني ليس عليها دليل واضح مثل هذا الموضوع ، فالله تعالى يسامحنا وإياه ، فإن كثيراً من اعتراضاته على الحافظ واهية ، وبعضها ساقط دعاه إليه المنافرة الواقعة بينهما ، حتى إنه كان حريصاً على تعقب الحافظ ما أمكنه ذلك ، وإن لم يكن للاعتراض وجه ، مما أوقعه في تناقض كثير ، وهذا الموضوع دليل على ذلك :

فقد روى البخاري في « كتاب العلم » من « صحيحه » : باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يتخولهم بالموعظة والعلم كي لا ينفروا .
قال البخاري : حدثنا محمد بن يوسف ، قال : أخبرنا سفيان ...
فقال العيني في « العمدة » (٤٤/٢) :

« وقال الكرماني : هو محمد بن يوسف أبو أحمد البيكندی ، وهذا وهم ، لأن البخاري حيث يطلق « محمد بن يوسف » لا يريد به إلا الفريابي^(١) ، وإن كان يروى عن البيكندی ، فافهم !! » =

(١) ومما يدل على ذلك أن المزني - رحمه الله - ذكر في « تهذيب الكمال » (١١/١٨٧) الرواة عن سفيان بن عيينة ، فذكر منهم : « محمد بن يوسف البيكندی (خ) ، =

.....
= ثم قال العيني : « سفيان هو الثوري . فإن قلت : محمد بن يوسف
الفريابي يروي عن سفيان بن عيينة أيضاً كما ذكرنا فما المرجح ههنا لسفيان
الثوري ؟ قلت : الفريابي وإن كان يروي عن السفيانيين لكنه حيث يُطلق
لا يريد به إلا الثوري » .

* قلت : فتأمل - يرحمك الله - هذا التناقض ، ولو كان هذا الموضوع
بعد ذلك ، لقلنا عَلِمَ بعد أن لم يكن يعلم ، مع أنَّ الظاهر أن البدر -
رحمه الله - أخذ هذا الكلام من الحافظ ، وقد صرح به الحافظ في « الفتح »
(١٦٢/١) ، ولكن العيني طَوَّل العبارة لأمرٍ لا يخفى على ذوى الفطن . فالله
المستعان .

* زيد بن أسلم ، أبو أسامة ، ويُقال : أبو عبد الله المدني الفقيه مولى
عمر .

أخرج له الجماعة .

وثقه أحمد ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم ، والنسائي ، وابن خراش ، وابن
سعد ، ويعقوب بن شيبه ، وابن حبان في آخرين .

وقال ابن عجلان :

= « ما هِبْتُ أحداً قط ، هيبتي زيد بن أسلم » .

= ومحمد بن يوسف الفريابي « ووضِع بعد البيكندی علامة « خ » ، يعني البخاري ، ولم
يُعلم لـ محمد بن يوسف الفريابي « بشيء » ، ومعنى هذا أن الفريابي لم يرو شيئاً عن
سفيان بن عيينة في « صحيح البخاري » .

وفي ترجمة سفيان الثوري من نفس الجزء (١٦٣/١١) ذكر المزمي الرواة عنه ، فذكر
منهم : « محمد بن يوسف الفريابي (خ م س ق) » ولم يذكر البيكندی فاحفظ هذا
فإنه مهم ، والله يتولانا وإياك .

.....
= وذكر ابن عبد البر في « مقدمة التمهيد » ما يدل على أنه كان يدلّس ،
وقد صرح بالتحديث هنا . والحمد لله .

* عطاء بن يسار ، أبو محمد الهلالى المدنى .
أخرج له الجماعة .

وثقه ابن معين ، وأبو زرعة ، والنسائى ، وابن سعد ، فى آخرين .

* * *

والحديث أخرجه أبو داود (١٣٨) ، والترمذى (٤٢) ، وابن ماجه
(٤١١) ، وابن حبان (ج ٣ / رقم ١٠٩٥) والبزار (ج ٣ / ق ٣١٢) ، وابن
حزم فى « المحلى » (٣٤/٢) من طريق عن يحيى بن سعيد القطان ، عن سفيان
الثورى بإسناده سواء .

وقد رواه عن يحيى جماعة من أصحابه ، منهم :

« محمد بن المثنى ، ومحمد بن بشار ، ومسدد بن مسرهد ، وعمرو بن
على ، وأبو بكر بن خلاد الباهلى » .

قال الترمذى :

« وحديث ابن عباس أحسن شئ فى هذا الباب وأصح » .

* وقد توبع يحيى القطان .

تابعه محمد بن يوسف الفريانى ، وعبد الرزاق^(١) ، وأبو عاصم النبيل ، =

(١) وقد رواه عبد الرزاق أيضاً (١٣١) عن الثورى ، عن يحيى بن سعيد ، عن رجل ،
عن ابن عباس أنه توضع مرة مرة . فخالفهم فى إسناده ومثله ، ورواية عبد الرزاق مع
الجماعة أولى . والله أعلم .

= وقبيصة بن عقبة ، وأبو نعيم الفضل بن دكين وعبد ربه بن نافع
أبو شهاب الحنات ، ومؤمل بن إسماعيل ، ورواد بن الجراح .

أخرجه البخاري (٢٥٨/١) ، والدارمي (١٤٣/١ ، ١٤٦) والبزار
(ج ٣/ ق ٣١٣) ، والطحاوي في « شرح المعاني » (٢٩/١) ، وابن عدي
في « الكامل » (١٠٣٨/٣) ، والبيهقي (٦٧/١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٨٠) والبعثي
في « شرح السنة » (٤٤٢/١) وأبو عبيد في « كتاب الطهور » (ق
١/٣٤) ، وعبد الرزاق في « مصنفه » (ج ١/ رقم ١٢٨) ، وعنه أحمد
(٣٦٥/١) ، وابن الجارود في « المتقى » (٦٩) .

* وقد تويع سفيان الثوري ، تابعه جماعة منهم :

١ - محمد بن عجلان ، عن زيد بن أسلم به .

أخرجه المصنف ويأتي برقم (١٠٣) وابن ماجه (٤٣٩) ، وابن أبي شيبة
في « المصنف » (٩/١) ، وابن خزيمة (ج ١/ رقم ١٤٨) ، وابن حبان
(ج ٣/ رقم ١٠٧٨ ، ١٠٨٦) والبزار (ج ٣/ ق ٣١٣) ، وأبو يعلى (ج ٤/
رقم ٢٤٨٦) والبيهقي في « السنن » (٥٥/١ ، ٧٣) ، والضياء في
« المختارة » (ج ٦٣/ ق ٢/٣٥٣) .

جميعاً من طريق عبد الله بن إدريس ، عن ابن عجلان به .
وسنده قوي .

٢ - سليمان بن بلال ، عن زيد بن أسلم به .

أخرجه البخاري (٢٤٠-٢٤١ فتح) ، وأحمد (٢٦٨/١) والبيهقي (٧٢/١) .

٣ - معمر بن راشد ، عن زيد بن أسلم .

= أخرجه عبد الرزاق في « المصنف » (ج ١/ رقم ١٢٦) .

.....
= وسندهُ على شرط مسلم ، لأنَّ البخاريَّ لم يخرج لمعمر عن زيد بن أسلم شيئاً . والله أعلم .

٤ - داود بن قيس ، عن زيد .

أخرجه عبد الرزاق (ج ١ / رقم ١٢٧) والبخاري (ج ٣ / ق ٣١٣) ،
والحاكم في « المستدرک » (١٥٠ / ١ - ١٥١) وسندهُ على شرط مسلم كما
قال الحاكم .

٥ - ورقاء بن عمر اليشكري ، عن زيد .

أخرجه أبو بكر الشافعي في « الغيلانيات » (ج ٤ / ق ٢ / ٥٤) ، والبيهقي
(١ / ٦٧ ، ٧٣) من طريق يزيد بن هارون وعبد الصمد بن النعمان ، عن
ورقاء بن عمرو به .

قال البيهقي : « هذا إسنادٌ صحيحٌ » .

وخالفهما حجاج بن نصير ، قال : نا ورقاء عن عمرو بن دينار ، عن
عطاء بن يسار ، عن ابن عباس بنحوه .

أخرجه البزار (ج ٣ / ق ٣١٣) ، وقال :

« لا نعلم أحداً حدَّث به كما حدَّث به حجاج ، لأنَّ غير حجاجٍ يُحدِّثُ

به عن زيد بن أسلم ، وقال حجاج ، عن ورقاء عن عمرو بن دينار ، عن
عطاء بن يسار ، ولا نعلم أنَّ عمرو بن دينارٍ روى عن عطاء ، عن ابن عباس
حديثاً » اهـ .

* قُلْتُ : ولا يعتدُّ بهذه المخالفة ؛ لأنَّ حجاجَ بنَ نصيرٍ ضعيفٌ ، كان

يقبل التلقين .

= وقال النسائي : « ليس بثقة ولا يكتب حديثه » .

= ٦ - أبو بكر بن محمد ، عن زيد .

أخرجه عبد الرزاق في « المصنّف » (ج ١ / رقم ١٢٩) .

٧ - خارجة بن مصعب ، عن زيد .

أخرجه الطيالسي في « مسنده » (٢٦٦٠) .

وسنده ضعيف جداً ، وخارجة متروك الحديث .

٨ - عبد العزيز بن محمد الدراوردي ، عن زيد .

أخرجه المصنّف ، ويأتي برقم (١٠٢) وابن ماجة (٤٠٣) ، والدارمي

(١٤٣ / ١ ، ٧٠٣) ، والشافعي في « الأم » (٣١ / ١ - ٣٢) ، وابن خزيمة

(ج ١ / رقم ١٧١) ، وابن حبان (ج ٣ / رقم ١٠٧٦) ، وأبو يعلى (ج ٥ / رقم

٢٦٧٠ ، ٢٦٧٢) ، وأبو عبيد في « كتاب الطهور » (ق ١ / ٣٤ - ١ / ٣٥) ،

والطحاوي (٣٢ / ١ ، ٣٥) والبخاري (ج ٣ / ق ٣١٢ - ٣١٣) ، والحاكم

(١٥٠ / ١) ، والبيهقي (٥٠ / ١ ، ٧٢) ، وفي « المعرفة » (٢٢٠ / ١ ، ٢٢٥) .

* قُلْتُ : وقد تكلم البيهقي في بعض ألفاظه في رواية الدراوردي وهشام بن

سعد الآتية ، وقد ناقشت ذلك في الحديث رقم (١٠٢) ، فله الحمد .

٩ - هشام بن سعيد ، عن زيد .

أخرجه أبو داود (١٣٧) ، والبخاري (ج ٣ / ق ٣١٣) ، وابن الأعرابي في

« معجمه » (ج ٨ / ق ١٥٨ / ٢) ، والحاكم (١٤٧ / ١) ، والبيهقي (٧٣ / ١) ،

وفي « المعرفة » (٢٢٢ / ١) .

١٠ - محمد بن جعفر بن كثير ، عن زيد .

أخرجه البيهقي (٧٣ / ١) .

١١ - عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، عن أبيه .
أخرجه ابنُ عدّي في « الكامل » (١٥٠٣/٤ ، ١٥٨٣) من طريقين عن
عبد الرحمن به .

وسندهُ واهٍ لأجل عبد الرحمن .

* قُلْتُ : كُلُّ مَنْ ذَكَرْنَا رَوَوْا هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ
عَطَاءِ بْنِ يَسَارَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسَ .

وخالفهم الضحَّاك بن شرحبيل ، فرواه عن زيد بن أسلم ، عن أبيه ،
عن عمر بن الخطاب قال : « رأيتُ النبيَّ صلى الله عليه وسلم تَوْضِئاً مَرَّةً مَرَّةً » .
فخالفهم في موضعين :

* الأول : أنه جعل شيخ زيد بن أسلم « أباه » بدل « عطاء بن يسار » .

* الثاني : أنه نقله إلى « مسند عمر » بدل « ابن عباس » .

أخرجه ابنُ ماجة (٤١٢) ، وأحمد (٢٣/١) ، والبخاري في « مسنده »
(ج ١ / رقم ٢٩٢) من طريق رشدين بن سعد ، ثنا الضحَّاك بن شرحبيل به .
قال الترمذِيُّ (٦١/١) :

« وروى رشدين بنُ سعدٍ وغيرهُ هذا الحديث عن الضحَّاك بن شرحبيل ،
عن زيد بن أسلم ، عن أبيه ، عن عمر بن الخطاب أنَّ النبيَّ صلى الله عليه
وسلم تَوْضِئاً مَرَّةً مَرَّةً ، وليس هذا بشيءٍ ، والصحيحُ ما روى ابنُ عجلان ،
وهشامُ بنُ سعدٍ ، وسفيان الثوريُّ ، وعبد العزيز بن محمد ، عن زيد بن
أسلم عن عطاء بن يسار ، عن ابن عباس ، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم » اهـ .
* قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ كما قال البوصيري في « الزوائد » (١/٦٠) =

= لضعف رشدين بن سعد .

وقد توابع - كما مرَّ في كلام الترمذى - ، فتابعه ابنُ لهيعة ، ثنا الضحاك
ابن شرحبيل بإسناده سواء .

أخرجه أبو عبيد في « كتاب الطهور » (ق ١/٣٤) ، وأحمد (١/٢٣) ،
وعبدُ بنُ حميد في « المنتخب » (١٢) وابن أبي حاتم في « العلل » (ج ١/
رقم ٧٢) ، والطحاوئى في « شرح المعانى » (١/٢٩) من طرق ، عن ابن
لهيعة به .

قال الحافظ ابن كثير في « مسند عمر » (١/١١٠) :

« هذا إسنادٌ حسنٌ » ! .

كذا قال !

وابنُ لهيعة سىءُ الحفظ ، وروايته هنا لا تقوى رواية رشدين بن سعد
لوجود المخالف القويّ لهما ، أمّا إذا روى أحدهما حديثاً وتابعه الآخر مع
عدم وجود المخالف فقد تقوى روايتهما . لكن متابعة أحدهما للآخر هنا
تدلُّ على أن تعصيب الوهم بغيرهما أولى ، وهو ما صرّح به البرّارُ فقد قال
عقب الحديث :

« وهذا الحديث خطأ ، وأحسبُ أن خطأه أتى من قِبَل الضحاك بن

شرحبيل ، فرواه عنه رشدين بن سعد ، وعبد الله بن لهيعة ، عن زيد بن
أسلم ، عن أبيه ، عن عمر . والصوابُ ما رواه الثقات عن زيد بن أسلم ،
عن عطاء بن يسار ، عن ابن عباسٍ » اهـ .

* قُلْتُ : وهو تصرفٌ سديدٌ قائمٌ على الأصول ، والضحاك فيه ضَعْفٌ .

أمّا الشيخ أبو الأشبال - رحمه الله - فله شأنٌ آخر .

= فإنه قال في « شرح الترمذى » (٦١/١) :

« إسناده ضعيف لضعف رشدين بن سعد ، ولكن الشارح - يعنى : المباركفورى - ، أشار إلى أن ابن لهيعة رواه أيضاً عن الضحاك ، ولم أطلع عليها ، فإن ثبت هذا صحَّ إسناده ، لأن ابن لهيعة ثقة » اهـ .

كذا قال !! وهو من تساهله المعهود ، فإنه لما وقف بعد ذلك على رواية ابن لهيعة في « مسند أحمد » (رقم ١٤٩) قال : « إسناده صحيح » .

وقد صرَّح أبو حاتم بغلط هذه الرواية ، فقال :

« هذا خطأ ، إنما - هو - : زيد ، عن عطاء بن يسار ، عن ابن عباس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم » .

نقله عنه ولده في « علل الحديث » (ج ١ / رقم ٧٢) .

وقال الدارقطنى في « العلل » (ج ٢ / رقم ١٧٠) عن رواية ابن لهيعة :
« وَهَمَّ » .

وخالف جميع من تقدَّم عبد الله بن سنان ، فرواه عن زيد بن أسلم ، عن عبد الله بن عمر به .

أخرجه العقيلى في « الضعفاء » (٢ / ٢٦٣) ، وابن عدى في « الكامل » (٤ / ١٥٦٠) من طريقين ، عن عبد الله بن سنان .

قال العقيلى :

« رواه سفيان الثورى ، ومعمر ، وداود بن قيس الفراء ، وعبد العزيز ابن الدراوردى ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن ابن عباس ،

عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذه الرواية أولى » .

وقال ابن عدى .

« ولم يُقَلَّ : زيد بن أسلم ، عن ابن عمر ، غير عبد الله بن سنان ، وقد روى هذا عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن ابن عباس ... ثم قال : ولعبد الله بن سنان غير ما ذكرتُ من الحديث ، وليس بالكثير ، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه إماماً متناً ، وإماماً إسناداً » اهـ .

وقال الدارقطني في « العلل » (ج ٢ / رقم ١٧٠) :

« وَهَمَّ » .

* وقد توبع عطاء بن يسار ، عن ابن عباس .
تابعه عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن ابن عباس ، أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ مرةً مرةً ، ومسح رأسه ببلل يده .

أخرجه الآجرئي في « الفوائد المنتخبة على أبي شعيب » (ق ٢ / ١٣) من طريق سليمان بن أرقم ، عن الزهرري ، عن عبيد الله بن عبد الله به .

وهذا سندٌ ضعيفٌ جداً ، وسليمان بن أرقم متروكٌ .
تركه أبو حاتم وأبو داود والترمذی وابن خراش ، والدارقطني ، وأبو أحمد الحاكم .

وقال ابن معين :

« ليس بشيء ، لا يسوى حديثه فلساً !! »

فلا يثبت من هذا إلا حديث عطاء بن يسار ، عن ابن عباس .
وتابعه المطلب بن عبد الله بن حنطب ، أن ابن عباس كان يتوضأ مرةً مرةً ويُسند ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأن ابن عمر كان يتوضأ ثلاثاً ثلاثاً ، ويُسند ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم .
أخرجه أبو عبيد في « كتاب الطهور » (ق ١ / ٣٤) ، والطيالسي =

.....
= (٢٧٦٠) ، وأحمد (٣٨/٢ - ٣٩) وعنه ابنُ عساكر في « تاريخه »
(ج ١٦ / ق ٥٩٤) من طريق عن الأوزاعي ، عن المطلب به .

ورواه عن الأوزاعي بعض أصحابه ، منهم :
« ابن المبارك ، والوليد بن مسلم ، وروح بن عبادة ، وعفيف بن سالم
الموصلی » .

* قُلْتُ : وهذا سندٌ صحيحٌ ، ويأتى الكلام عليه في الحديث رقم
(٨٢) .

* * *

قال الترمذی :
« وفي الباب عن : عُمَرَ ، وجابر ، وبريدة ، وأبي رافع ، وابن
الفاكيه » .

* أولاً : حديثُ عُمَرَ بنِ الحُطَّابِ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ .
وقد مرّ منذ قليل .

* * *

ثانياً : حديثُ جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللهِ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا .
أخرجه ابنُ أبي شيبة (٩/١ - ١٠) قال : حدثنا شريك . وابن ماجه
(٤١٠) قال : حدثنا عبد الله بن عامر بن زرارَة ، ثنا شريك بن عبد الله
النخعي ، عن ثابت بن أبي صفية الثمالي ؛ قال : سألتُ أبا جعفر ، قُلْتُ له :
حَدَّثْتُ عن جابر بن عبد الله أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً ؟
قال : نعم . قُلْتُ : ومرتين مرتين وثلاثاً ثلاثاً ؟ قال : نَعَمْ . =

.....
= * قُلْتُ : كذا رواه ابنُ أبي شيبة ، وعبد الله بن عامر بن زرارة ، عن شريك ، فقالا : « حُدِّثْتُ عن جابر » فهذا صريحٌ في الانقطاع .

وخالفهما إسماعيل بن موسى الفزاري ابن بنت السدي^(١) ، قال : حدثنا شريك ، عن ثابت بن أبي صفية ، قال : قلتُ لأبي جعفرٍ : حَدِّثْكَ جابر ... وساق الحديث ، وفيه : قال - يعني : جابر - : نَعَمْ .
فهذا صريحٌ في أنَّ أبا جعفر أخذَه من جابر سماعاً .

أخرجه الترمذِيُّ (٤٥) ، والدَّارِقُطِيُّ (٨١/١) .
وإسماعيلُ صدوقٌ ، وأروايتُه متابعٌ يأتي قريباً ، ولا أرجح بينه وبين ابن أبي شيبة وعبد الله بن عامر ، ففي السند ما سوف تراه !
* قُلْتُ : وهذا سندٌ واهٍ .

وشريك النخعي فيه مقالٌ معروفٌ ، ولكنه توبع على إسناده ، تابعه وكيعٌ ابن الجراح ، عن ثابت بن أبي صفية ، قال : قلتُ لأبي جعفرٍ : بلغنا عنك أنك قلتُ : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ مرةً مرةً ؟ قال : نَعَمْ ، حدثني جابر بن عبد الله رضی الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم .
أخرجه الترمذِيُّ (٤٦) ، والخطيبُ في « الموضح » (١٢/٢) من طريق عن وكيع .

قال الترمذِيُّ :

(١) صرَّح في « التهذيب » (٣٣٥/١) بأنه « نيب السدي » ، ونقل في آخر الترجمة عن أبي علي الجبائي أنه قال في « رجال أبي داود » : « هو ابنُ أخت السدي » ، لكن قال البخاريُّ في « التاريخ الصغير » (٣٨٢/٢) : وفي « الكبير » (٣٧٣/١/١) أنه « ابن بنت السدي » وكذا قال الذهبيُّ في « الميزان » (٢٥١/١) .

« وهذا أصح من حديث شريك ؛ لأنه قد روى من غير وجه هذا عن ثابت نحو رواية وكيع ، وشريك كثير العَلَطِ » اهـ .

* قُلْتُ : مقصود الترمذى أن وكيعاً رواه فذكر الموضوع : مرّة مرّة ، ولم يزد على ذلك ، أمّا شريك فذكره بالثلاثة الأحوال .

وقد توبع وكيع على ذلك .

تابعه حفص بن غياث ، ثنا ثابت الثمالي ، عن أبي جعفر ، عن جابر ابن عبد الله أن النبی صلی الله علیه وسلم توضأ مرّة مرّة .

أخرجه ابن عدی فی « الكامل » (٥٢٠/٢) وقال :

« وهذا الحديث رواه عن أبي جعفر غير أبي حمزة الثمالي ، إلا أني أردت

أن حفص بن غياث حدّث به » ^(١) .

(١) وفي العبارة اضطراب ، كأن سقطاً وقع فيها ، ومن كثرة الأخطاء في هذه النسخة ، صار المرء شديد الفرق منها ، فكم من الساعات التي أهدرتها - فضلاً عن غيري - لتصويب تصحيح وقع في حرف من كلمة كتبها أحد الجهلاء العابثين من التسّاخ ، ولم يلق لها بالاً ، ومع ذلك يكتب الناشر الذي لا يهاب الله عزّ وجلّ على لوحة الكتاب : « تحقيق وضبط ومراجعة لجنة من المتخصصين بإشراف الناشر !! » وقُدّر لنا أن نرى أمثال هؤلاء « المتخصصين » الذين يعيشون بأثمن ما تملكه أمتنا المسلمة ، فإذا هم فتية صغار من طلبة الجامعة والمرحلة الثانوية ، لم يحظر ببال أحدهم أن يقرأ كتاباً في قواعد تحقيق المخطوطات ، ولا سمع بكتب المشتبه ، يبحثون عن لقمة العيش ، فوقعوا - ولا أدري : كيف ؟ - في قبضة هؤلاء الناشرين ، فسخروهم بأجر زهيد تافه ، ليحققوا أعلى ربح من وراء نشر الكتاب ، ولأن الزمان استدار ، فقد حدثني أحد الصادقين أن الناشر فلاناً كان يتكلم مع بعض المتخصصين حقاً في محاولة طبع « إرشاد السارى » للقسطلاني على هيئة « فتح البارى » ، وبعد أن اتفقوا ، ذهب هذا الناشر إلى أماكن الرذيلة ليقتضى بقية ليلته مع النساء والخمر ! فهؤلاء هم الذين =

.....
= فهذا يُؤيِّد ما ذكره الترمذِيُّ ، وثابت الثُّمالي وإن كان أضعف من شريكٍ ، إلاَّ أنه رواه على الوجهين .

وزيِّدهُ وضوحاً أن جعفر بن محمد ، رواه عن أبيه أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين ، عن جابر قال : توضعُ رسول الله صلى الله عليه وسلَّم مرَّةً مرَّةً .

أخرجه ابنُ عدِّي (٢/٦١٤) من طريق الحارث بن عمران الجعفريِّ ، عن جعفر بن محمد به .

وقال : « وهذا الحديثُ لا أعلمُ رواه عن جعفرٍ غير الحارث هذا ، وللحارث عن جعفرٍ بهذا الإسناد غير حديثٍ ، لا يتابعه عليه الثقات » .. ثم قال : وللحارث أحاديث غير ما ذكرتُ عن جعفر بن محمدٍ ، وعن غيره ، والضعفُ بيِّنٌ على رواياته » اهـ .

* قُلْتُ : وهذا الترجيح نظريٌّ لا يُقوى الحديث ، لأن ثابت بن أبي صفية تركه الدارقطنيُّ في روايته .
وقال الفلاسُ والنسائيُّ :
« ليس بثقة » .

والجمهور على تضعيفه .

ومتابعة جعفر بن محمدٍ له لا تنفعه ، ففي الطريق إليه الحارث بن عمران وقد ذكرتُ فيه كلام ابن عدِّي ، وتركه الدارقطنيُّ .

= بل قال ابنُ حبان : « كان يضع الحديث على الثقات » .

ينشرون كتب التفسير والحديث؟! فواغوثاه بالله عز وجل ، وهو المستعان على كل بليَّة .

= فهذه المتابعة والعدم سواء !!

[تنبيه] عقب الشيخ أبو الأشبال في « شرح الترمذى » (٦٦/١) على ترجيح الترمذى رواية وكيع على رواية شريك النخعى ، فقال :
« شريك هو ابن عبد الله النخعى الكوفى القاضى ، وهو ثقة مأمون كما قال ابن سعد ، والخطأ لا يأمن منه إنسان ، ولكن زيادة الثقة مقبولة ، وإنما نلجأ إلى الترجيح بين الثقات إذا خالف بعضهم بعضاً ، أمّا إذا زاد أحدهم شيئاً لم يروه الآخر ، ولم يكن بين الروایتين تعارضٌ : فلا موضع للترجيح ، بل نقبل الزائد ، إذ هو بمثابة حديثٍ آخر رواه الثقة » اهـ .

* قُلْتُ : نَعَمْ ! الغلط لا يأمنُ منه إنسان ، فهل يستوى غلطُ مالكٍ وشعبة ، والثورى مع غلط شريك ، وابن لهيعة ، والحجاج بن أرطاة ؟ وإنما تقبل الزيادة من الحافظ المتقن الذى لم يكن الغلط معروفاً عنه ، وإنما كان يغلطُ فى النادر مع الأمانة والضبط ، أمّا من يصفُه النقاد بأنه كثيرُ الغلط ، سىء الحفظ ، فمن المحال أن يُجعل ما يزيده ثابتاً بنفسه ، لا سيما إذا انضم إلى ذلك مخالفةُ بعض الفحول له .

وقد قدمت فى الحديث (٢٩) شيئاً من حال شريك ، فراجعه .

* * *

* ثالثاً : حَدِيثُ بُرَيْدَةَ بْنِ الْحُصَيْبِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

أخرجه الطبرانى فى « الأوسط » (ج ١/ ق ٢/٢١١) قال : حدثنا سيف ابن عمرو الغزى ، نا محمد بن أبى السرى العسقلانى ، نا أبو هنيذة ، نا ابن لهيعة ، عن عبد الله بن هبيرة ، عن ابن بريدة ، عن أبىه ، قال : دعا =

.....

= رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضوءٍ ، فتوضأ واحدةً واحدةً ، فقال :
« هذا الوضوء الذي لا يقبل الله الصلاة إلاَّ به » . ثُمَّ توضأَ ثنتين ثنتين ،
فقال : « هذا وضوءُ الأمم قبلكم » ، ثُمَّ توضأَ ثلاثاً ثلاثاً ، فقال : « هذا
وضوئي ووضوء الأنبياء من قبلي » .

قال الطبرانيُّ :

« لا يروى هذا الحديث عن ابن بريدة إلاَّ بهذا الإسناد ، تفرد به محمد
ابن أبي السريِّ » .

* قُلْتُ : شيخُ الطبرانيِّ ، لم أجد له ترجمة ، وهم محقق « المعجم
الصغير » للطبرانيِّ وهماً فاحشاً ، إذ قال (٢٩٧/١) : « قال الفتنى فى
« قانون الموضوعات » (٢٦٢) : متروكٌ ، اتهم بالوضع والزندقة ، وكان
وضاعاً » .

وهذا إنما قيل فى « سيف بن عمر الضبِّى » ، فله الأمر من قبل ومن بعدُ .
ومحمد بن المتوكل بن أبى السريِّ العسقلانى صدوقٌ ، له بعض ما يُنكر
عليه ، وأبو هنيذة ، لم أجد له ترجمة ، وليس هو الذى ترجم له ابنُ أبى حاتم
فى « الجرح والتعديل » (٤٥٥/٢/٤ - ٤٥٦) فإن هذا يروى عنه داود بن
أبى هند ، فهو متقدِّمٌ فى الطبقة على ذلك .

وابنُ لهيعة فيه مقالٌ مشهورٌ ، وبه أعلَّ الهيثمىُّ الحديث (٢٣١/١) .
ولكن له طريق آخر عن ابن بريدة .

أخرجه ابنُ عدى (٢٢٣٦/٦) من طريق محمد بن يوسف الفريانى ، عن
سفيان ، عن علقمة بن مرثد ، عن سليمان بن بريدة ، عن أبيه أنَّ النبىَّ
صلى الله عليه وسلم توضأَ مرَّةً مرَّةً « اهـ .
=

= ولم يذكر بقية المتن .

قال ابن عدى :

« وهذا يُعرف بـ « على بن قادم » عن الثورى بهذا الإسناد ، وقد رواه
الفريابى ، والفريابى له عن الثورى أفرادات ، وله حديث كثير عن الثورى ،
وقد قُدّم الفريابى فى سفیان الثورى على جماعة مثل عبد الرزاق ونظرائه ،
وقالوا : الفريابى أعلم بالثورى منهم ... والفريابى فيما تبين هو صدوق
لا بأس به . »

قال الذهبى فى « الميزان » (٧١/٤) تعقيماً على قول ابن عدى : له عن
الثورى أفرادات : « قلت : لأنه لازمه مدة ، فلا يُنكر له أن يتفرد عن ذلك
البحر » اهـ .

وأما رواية على بن قادم التى ذكرها ابن عدى :

فأخرجها الرويانى فى « مسنده » (ج ١٦ / ق ١/٣) قال : حدثنا
أبو كريب محمد بن العلاء ، نا على بن قادم ، نا سفیان ، عن علقمة ، عن
ابن بريدة ، عن أبيه ، أن النبى صلى الله عليه وسلم توضع مرة مرة .

وأخرجه تمام الرازى فى « الفوائد » (١٧١ ، ١٧٢) من طريقين آخرين

عن على بن قادم به .

وهذا سند صحيح .

وعلقمة هو ابن مرثد ، وابن بريدة : هو سليمان .

ثم أخرجه الرويانى أيضاً : نا ابن حميد ، نا جرير ، عن ليث ، عن عثمان

ابن عمير ، عن سليمان بن بريدة ، عن أبيه أن النبى صلى الله عليه وسلم

توضع مرة مرة .

وهذا سندٌ ضعيفٌ جداً .

وابنُ حميد هو محمد ، وهو واهٍ كما قدمنا .

وليث هو ابنُ أبي سليم ، يُضعفُ .

وعثمان بن عمير أبو اليقظان ضعيفٌ منكرُ الحديث^(١) .

* * *

* رابعاً : حَدِيثُ أَبِي رَافِعٍ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ .

أخرجه الرويائي في « مسنده » (ج ٢٥ / ق ١/١٣٩) ، والطبرائي في « الأوسط » (ج ١ / رقم ٩١١) واللفظُ لَهُ من طريق سعيد بن سليمان الواسطي ، عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي ، عن عمرو بن أبي عمرو ، عن عبد الله بن عبيد الله بن أبي رافع ، عن أبي رافع ، قال : « رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ فغسل وجهه ثلاثاً ، وغسل يديه ثلاثاً ، ومسح برأسه وأذنيه ، وغسل رجليه ثلاثاً ، ورأيتُهُ مرةً أخرى توضأ مرةً مرةً » .

قال الطبرائي :

« لا يروى هذا الحديث عن أبي رافع ، إلا بهذا الإسناد ، تفرد به

الدراوردي » .

ورواه سعيد بن سليمان الواسطي أيضاً ، عن الدراوردي ، عن عمرو

ابن أبي عمرو ، عن عبد الله بن عبيد الله بن أبي رافع ، عن أبيه ، عن جدّه

فزاد في سنده : « عبيد الله بن أبي رافع » . =

(١) لم يذكره المزني في « التهذيب » (٣٧٠ / ١١) في الرواية عن سليمان بن بريدة .

.....

= أخرج الطحاوئي في « الشرح » (٣٠/١) .

وتابعه على هذا الوجه نعيم بن حماد - واختلف فيه عليه كما يأتي -
وسليمان الشاذكوني ، وهو واه .

ذكره الدارقطني في « العلل » (ج ٢/ ق ٢/٨٧) .

* قُلْتُ : وهذا الوجهُ أولى ، فقد ذكر البخاريُّ أن الدرَّاورديَّ لم
يضبطه ، ويدلُّ على ذلك أنَّ سعيد بن سليمان رواه عنه على الوجهين .
وقد رجَّح الدارقطنيُّ رواية من قال : « عبد الله بن عبيد الله بن
أبي رافع ، عن أبيه ، عن جدِّه » .
يؤيِّد هذا الوجه ما :

أخرجه الرويانيُّ في « مسنده » (ج ٢٥/ ق ٢/١٣٨) قال : نا العباسُ ،
نا عثمانُ بنُ محمدٍ ، نا يعقوبُ بنُ عبد الله الخزوميُّ ، عن عبد الله بن
أبي رافعٍ ، عن أبيه عن جدِّه ، قال : « رأيتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يتوضأُ ثلاثاً ثلاثاً ، ورأيتُهُ يتوضأُ مرَّةً مرَّةً » .

وعبد الله بن أبي رافع : هو عبد الله بن عبيد الله بن أبي رافعٍ ، يُشبهُ أن
يكون نُسبٌ إلى جدِّه . والله أعلم .

وهذا سندٌ قويٌّ . والعباس هو ابنُ عبد العظيم العنبريِّ .

وهذه الرواية أولى من رواية عبد الله بن عبيد الله بن أبي رافعٍ ، عن
أبي رافعٍ ، فقد قال الحافظ في « التهذيب » (٣٠٦/٥) في ترجمة « عبد الله
ابن عبيد الله بن أبي رافع » : « قُلْتُ : في روايته عن جدِّه نظرٌ ، ولهذا ذكره
ابن حبان في أتباع التابعين » اهـ .

= * ووجهٌ آخر من الاختلاف في سنده .

.....
= فرواه عبد الله بن عمر الخطابي ، وأبو الوليد الطيالسي معاً ، عن الدراوردي ، عن عمرو بن أبي عمرو ، عن عبيد الله بن أبي رافع ، عن أبيه فذكره .

أخرجه ابنُ أبي حاتم في « الدليل » (ج ١ / رقم ١٧١) وأبو عبيد (ق ٢/٣٣) ، والطبراني في « الكبير » (ج ١ / رقم ٩٣٧) ، والدارقطني (٨١/١) . وهذا سندٌ حسنٌ .

قال الهيثمي في « المجمع » (٢٣١/١) :

« رجاله رجال الصحيح » .

وقال صاحبُ « التعليق المغني » (٨١/١) :

« إسناده صحيح » .

ورواه أحمد بن أبان ، عن الدراوردي ، أنا عمرو بن أبي عمرو ، عن ابن أبي رافع ، عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم توضع مرةً مرةً .
أخرجه البزار (ج ١ / رقم ٢٧٢) .

وابنُ أبي رافع : هو عبيد الله .

وأخرجه أبو عبيد (ق ٢/٣٣) ثنا نعيم بن حماد ، عن عبد العزيز بن محمد ، عن عمرو بن أبي عمرو ، عن رجلٍ - قال عبدُ العزيز : نسيْتُ اسمه - ، عن عبيد الله بن أبي رافع ، عن أبيه مثله .

قال أبو عبيد :

« وفي غير حديث نعيم تسميةُ هذا الرجل أنه عبد الله بن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه ، عن جدّه » .
=

.....
= وقد ذكر البخاري وجوهاً من الاضطراب في سنده .
فقال في « التاريخ الكبير » (١٣٨/١/٣ - ١٣٩) :
« وقال مرة - يعني عبد العزيز الدراوردي ، عن عمرو - : عبيد الله
ويعقوب بن خالد ، عن أبي رافع » .

وقال الدارقطني في « العلل » (ج ٢ / ق ٢/٨٧) :
« ورواه أبو همام عن الدراوردي بهذا الإسناد^(١) إلا أنه لم يذكر :
« عمرو بن أبي عمرو » ، ورواه سعيد بن منصور وضرار بن سرد ،
وخلف بن هشام ، عن الدراوردي ، عن عمرو بن أبي عمرو ، عن
يعقوب بن خالد ، عن أبي رافع ، ورواه الحسن بن الصباح الزعفراني عن
سعدويه^(٢) عن الدراوردي ، عن محمد بن عمار ، ويعقوب بن المسيب ،
عن أبي رافع . وأشبههما بالصواب : حديث عمرو بن أبي عمرو ، عن
عبد الله بن عبيد الله بن أبي رافع ، عن أبيه ، عن جدّه » .

* * *

* خامساً : حديثُ ابنِ الفاكِهي ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ .

أخرجه البخاري في « الكبير » (٢٤٤/١/٣) وأبو عبيد في « كتاب
الطهور » (ق ٢/٣٣) ، وأبو القاسم البغوي في « مسند ابن الجعد » ،
(ج ٢ / رقم ٣٥٧٢) من طريق علي بن الجعد ، أنا عددي بن الفضل ، عن =

(١) يعني الدراوردي ، عن عمرو بن أبي عمرو ، عن عبد الله بن عبيد الله بن أبي رافع
عن أبيه عن جدّه .

(٢) هو سعيد بن سليمان الواسطي .

.....
= أبى جعفر ، عن عمارة بن خزيمة بن ثابت ، عن ابن الفاكه . قال :
« رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توحاً مرةً مرةً » .

* قُلْتُ : وسندهُ ضعيفٌ جداً .

وعديُّ بنُ الفضل تركه أبو حاتم ، وأبو زرعة ، والدارقطني .

وقال ابنُ معين ، والنسائي وغيرهما .

« ليس بثقة » .

وابنُ الفاكه ، قيل : هو عبد الرحمن بن الفاكه ، كذا أفردَه البغويُّ وابنُ

حبان .

وقال البغويُّ : « ليس له غير هذا الحديث » .

أما البخاريُّ فإنه يرى أن عبدَ الرحمن بنَ أبي قراد - وقد مرَّ له حديثٌ

برقم (١٦) - هو ابنُ الفاكه ، لذلك أورد هذا الحديث في ترجمته ، فالله أعلم .

* * *

* قُلْتُ : وفي الباب أحاديثُ أخرى لم يذكرها الترمذيُّ ، مِنْهَا :

* سادساً : حديثُ عبدِ الله بنِ عمرَ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا .

ولهُ عن ابنِ عمرَ طرقٌ ، منها :

١ - معاوية بن قرة ، عنه ، قال :

« توحاً رسولُ الله صلى الله عليه وسلم مرةً مرةً ، فقال : « هذا الوضوءُ

الذي لا يقبلُ الله الصلاةَ إلاَّ به » ، ثُمَّ توحاً مرتين مرتين ، فقال : « هذا

القصْد من الوضوء ، يضاعف لصاحبه أجره مرتين » . ثُمَّ توحاً ثلاثاً ثلاثاً

فقال : « هذا وضوءٌ ، ووضوءُ خليلِ الله إبراهيمَ ، ووضوءُ الأنبياء قبلِي =

.....
= وهو وظيفة الوضوء ، فمن توضأ وضوءاً هذا ، ثم قال : أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، فتحت له ثمانية أبواب الجنة ، يدخل من أيها شاء .

أخرجه أبو يعلى (ج ٩ / رقم ٥٥٩٨) ، وابن حبان في « المجروحين » (٢ / ١٦١ - ١٦٢) ، وابن الأعرابي في « معجمه » (ج ١ / ق ٢ / ١٦٦ و ج ٤ / ق ٢ / ٧٢) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٢ / ٢٨٨) ، من طريق عبد الرحيم^(١) بن زيد العمى ، عن أبيه ، عن معاوية بن قررة ، عن ابن عمر .

ورواه عن عبد الرحيم بن زيد - هكذا - جماعة منهم :
« محمد بن موسى الحرشي ، وسوار بن عمارة ، وعبد الله بن عبد الوهاب الحجبي ، وأحمد بن بشير المذكر » .

وتابعهم مرحوم بن عبد العزيز العطار ، حدثنى عبد الرحيم به .
أخرجه ابن ماجة (٤١٩) قال : حدثننا أبو بكر بن خلاد الباهلي ، حدثنى مرحوم به .

وقد خولف شيخ ابن ماجة فيه .

خالفه بشر بن عبيس بن مرحوم ، فرواه عن جده مرحوم بن عبد العزيز ، عن عبد الرحيم بن زيد ، عن أبيه ، عن معاوية بن قررة ، عن أبيه ، عن جده ثم ذكر الحديث .

أخرجه الطبراني في « الأوسط » (ج ٢ / ق ١ / ٩٠) قال : حدثننا محمد =

(١) في « كتاب العقيلي » : « عبد الرحمن » !! وهو تصحيف .

= ابن علي الصائغ ، نا بشر بن عبيس به وقال :

« هكذا روى هذا الحديث مرحوم بن عبد العزيز ، عن عبد الرحيم بن زيد ، عن أبيه ، عن معاوية بن قرّة ، عن أبيه ، عن جدّه » .

* قُلْتُ : وأبو بكر - واسمه محمد - ابن خلاد أقوى من بشر بن عبيس ، وهذا الاختلاف هو من عبد الرحيم أو من أبيه .

وذكر الدارقطني في « العلل » (ج ٤ / ق ١ / ٥٢) أن مرحوم بن عبد العزيز العطار رواه عن عبد الرحيم بن زيد ، عن أبيه زيد العمى ، عن معاوية بن قرّة مرسلًا^(١) . ولم أقف على راويه عن مرحوم بن عبد العزيز ، وفي ظني لن يكون أوهى من عبد الرحيم بن زيد ، وهو أضعف من في السند فقد كذبه ابن معين ، وتركه أبو حاتم والنسائي ، ووهأه أبو زرعة الرازي ، فالسند تالف .

وقد توبع على الوجه الأوّل .

فتابعه سلام الطويل ، عن زيد العمى ، عن معاوية بن قرّة ، عن ابن عمر .

أخرجه الطيالسي (١٩٢٤) ، وابن أبي حاتم في « العلل » (ج ١ / رقم ١٠٠) ، وابن عدى في « الكامل » (٣ / ١١٤٦ - ١١٤٧) وعنه البيهقي (١ / ٨٠ - ٨١) ولكنها متابعه ساقطة لا يُفرح بها .

= وسلام الطويل متروك أيضاً .

(١) ورواه داود بن المخبر ، عن أبيه ، عن جدّه ، عن معاوية بن قرّة ، عن أبيه مرفوعاً أخرجه ابن عدى (٣ / ٩٦٦) . وداود بن المخبر ساقط البته هو والعدم سواء .

.....
= وزيد العمى^(١) ضعيف ، وهاهُ الذهبي ، وضعفه الجمهور .

قال ابن أبي حاتم في « العلل » (ج ١ / رقم ١٠٠) :
« سألتُ أبي عن حديث رواه عبد الرحيم بن زيد العمى ... فذكره ،
فقال أبي : عبد الرحيم بن زيد متروك الحديث ، وزيد العمى ضعيف
الحديث ، ولا يصحُّ هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وسُئل
أبو زرعة عن هذا الحديث فقال : هو عندي واه ، ومعاوية بنُ قررة لم يلحق
ابن عمر .. » .

ثمَّ نقل ابن أبي حاتم عن أبيه قوله في حديث سلام الطويل :
« سلام الطويل متروك الحديث ، وزيد العمى ضعيف الحديث » .
وقال البيهقي :

« وهكذا روى عبد الرحيم بن زيد العمى عن أبيه وخالفهما غيرهما ،
وليسوا في الرواية بأقوياء » .

* قُلْتُ : يشير البيهقي إلى أن سلام الطويل وعبد الرحيم بن زيد قد
خولفا في سند هذا الحديث .

فخالفهما أبو إسرائيل إسماعيل بن خليفة الملائى ، فرواه عن زيد العمى ،
عن نافع ، عن ابن عمر فذكره .

أخرجه أحمد (٩٨ / ٢) وعنه الدارقطني (٨١ / ١) .

وأبو إسرائيل الملائى الراجحُ ضعفهُ ، وهو خيرٌ من سلام وعبد الرحيم =

(١) العمى - يفتح المهملة وتشديد الميم . قال أحمد بنُ صالح : « إنما سُمي العمى لأنه
كان إذا سُئل قال : حتى أسأل عمي » ! .

.....

= ولكن قال الدارقطني في « العلل » (ج ٤ / ق ١/٥٢) :
« وهم فيه - يعنى أبا إسرائيل - والصواب قول مَنْ قال : عن معاوية
ابن قرّة » اهـ .

وقال الهيثمي في « المجمع » (٢٣٠/١) :
« رواه أحمد ، وفيه زيد العمى ، وهو ضعيف ، وقد وثق ، وبقيّة رجاله
رجال الصحيح » !

قال الشيخ أبو الأشبال في « شرح المسند » (٨٦/٨) :
« وهم جداً ، والعجب من الهيثمي أن يسهو فيذكر أن رجاله رجال
الصحيح ، وما كان أبو إسرائيل الملائى من رجال الصحيح قط ! ما روى
له واحد من الشيخين ، وما صحّ له واحد من الأئمة » اهـ .
وأما قول أبي زرعة : « معاوية بن قرّة لم يلحق ابن عمر » ، فتعقبه الشيخ
أبو الأشبال رحمه الله في « شرح المسند » (٨٧/٨) فقال : « وفي هذا نظر ،
بل هو خطأ ؛ لأن معاوية بن قرّة مات سنة (١١٣) وهو ابن (٧٦) سنة ،
فقد ولد نحو سنة (٣٧) وأدرك ابن عمر إدراكاً طويلاً ، وهو ثقة لم يذكر
بتدليس » اهـ .

* قُلْتُ : وهذا الذى ذكره أبو الأشبال متجّه ، ولكن نقل الحافظ في
« التهذيب » أن أبا حاتم قال : « لم يلق ابن عمر » ، وهذا أخصّ في
الدعوى من كلام أبي زرعة فإن الإدراك أعمّ من اللقيا ، كمثل أبى سلمة
الجزاعى منصور بن سلمة ، قال الحافظ في « الفتح » (٢٤١/١) : « أدركه
البخارى ، لكنه لم يلقه » (١) .

(١) ومثله قول أبى حاتم في «سوار بن عمارة الرملى»: «أدركته ولم أسمع منه» ومثله كثير.

.....

= وكأنته لذلك لم يذكر أحد من القدماء ممن ترجم لمعاوية بن قره مثل البخاري في « التاريخ الكبير » (٣٣٠/١/٤) ، وابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٣٧٨/١/٤ - ٣٧٩) ، وابن حبان في « الثقات » (٤١٢/٥) ، لم يذكر واحد منهم « ابن عمر » في شيوخ معاوية بن قره ، وإنما ذكروا « أنس بن مالك » ، ولو كان لمعاوية رواية عن ابن عمر لذكروه في شيوخه ، لا سيما أنه من الصحابة .

يؤيدُهُ أن الحاكم ذكر هذا الحديث في « المستدرک » (١٥٠/١) وقال : « مرسل مشهور » وهو يعني بالإرسال هنا الانقطاع على عادة القدماء في تسمية الانقطاع بالإرسال . وكلُّ هذا الذي ذكرته قد يرجع الانقطاع ، لكنني لا أجزمُ به والله أعلم .

. ووجه آخر من الاختلاف في سنده .

فرواه عبد الله بن عرادة^(١) الشيباني وهو ضعيف ، عن زيد العمي ، عن معاوية بن قره ، عن عبيد بن عمير ، عن أبي بن كعب ... فذكره .

أخرجه ابن ماجه (٤٢٠) والهيثم بن كليب في « مسنده » (ق ١٠٦ / ١ - ٢) ، والدارقطني (٨١/١) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٢٨٨/٢) ، والآجري في « الأربعين » (ص - ٥٨) .

قال الحافظ في « التلخيص » (٨٢/١) :

« وعبد الله بن عرادة ، وإن كانت روايته متصلة ، فهو متروك » اهـ .

= وقال الدارقطني في « العلل » (ج ٤ / ق ١/٥٢) :

(١) وقع في « مسند الهيثم » : « عبد الله بن عرادة » ! وهو تصحيف .

.....
= « ورواه عبد الله بن عرادة ... ولم يُتابع عليه » .

وقال العقيلى :

« فيه نظر » .

٢ - عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر .

أخرجه الدارقطنى (٨٠/١) ، والبيهقى فى « السنن » (٨٠/١) ، وفى « المعرفة » (٢٣٢/١) من طريق المسيب بن واضح ، قال : حدثنا حفص ابن ميسرة ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر ... فذكره .

قال الدارقطنى :

« تفرد به المسيب بن واضح ، عن حفص بن ميسرة ، والمسيب ضعيف » .

وقال البيهقى :

« وهذا الحديث من هذا الوجه يتفرد به المسيب بن واضح وليس بالقوى » .

وقال فى « المعرفة » :

« المسيب بن واضح غير محتج به ، وروى من أوجه كلها ضعيف » .

وقال عبد الحق الأشبلى فى « الأحكام » :

« هذا الطريق من أحسن طرق الحديث » .

نقله الزيلعى فى « نصب الراية » (٢٨/١) .

قال الحافظ فى « التلخيص » (٨٢/١) :

« وهو كما قال لو كان المسيب حفظه ، ولكن انقلب عليه إسنادُهُ ، وقال

ابن أبى حاتم : المسيب صدوق إلا أنه يخطئ كثيراً » . =

= * قُلْتُ : ومعنى قول عبد الحق أن هذا الطريق هو أخف الطرق ضعفاً ،
لا أنه حسن ، فكُنْ منه على ذكرٍ .

وقد اختلف على المسيب بن واضح في إسناده .

فرواه محمد بن تمام بن صالح ، ثنا المسيبُ بن واضح ، ثنا سليمان بن
عمرو النخعي ، عن أبي حازم ، عن ابن عمر ، قال : « تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّةً مَرَّةً ، فَأَسْبَغَ الْوُضُوءَ ، ثُمَّ قَالَ : « هَذَا وَظِيْفَةُ
الْوُضُوءِ ، وَوُضُوءٌ مِنْ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ إِلَّا بِهِ » ثُمَّ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ ،
ثُمَّ قَالَ : « هَذَا وَضُوءٌ مِنْ يَضَاعَفُ اللَّهُ لَهُ الْأَجْرَ مَرَّتَيْنِ » ثُمَّ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا
ثَلَاثًا ، وَقَالَ : « هَذَا وَضُوءِي وَوُضُوءُ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي وَمَا زَادَ فَهُوَ إِسْرَافٌ
وَهُوَ مِنَ الشَّيْطَانِ » .

أخرجه ابنُ عدِّي (١٠٩٧/٣) في « الكامل » .

وسنده تالف ، وأبو داود النخعي قال ابن معين : « كَذَّابٌ خَبِيثٌ » .

٣ - نافع ، عنه .

أخرجه تمام الرازي في « الفوائد » (١٦٩) من طريق علي بن الحسين بن
الجنيد ، نا أبو نعيم عبيد بن هشام الحلبي ، نا عبد العزيز بن محمد
الدرارودي ، عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر أن النبي
صلى الله عليه وسلم تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً .

قال تمام :

« لم يحدث به غير ابن الجنيد » .

* قُلْتُ : ابن الجنيد ثقة حافظٌ .

وثقه ابنُ أبي حاتم (١٧٩/١/٣) .

= وقال الذهبي في « السير » (١٦/١٤) :

« الإمام الحافظ الحجة ، من أئمة هذا الشأن » .

وبقية رجال السند ثقات إلا عبيد بن هشام فإنهم ضعفوه لكونه يتلقن لتغير حدث له . عافانا الله وسائر أحبائنا في الله تعالى .

وأخرجه تمام أيضاً (١٧٠) من طريق سعيد بن عبد الملك نا يونس بن بكير الشيباني ، عن محمد بن إسحاق ، عن نافع ، عن ابن عمر به .
وسنده ضعيف لضعف سعيد بن عبد الملك ، وعن عنة ابن إسحاق .

* * *

* سابعاً : حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عمرو ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

أخرجه البزار (ج ١ / رقم ٢٦٩) ، والطبراني في « الأوسط » (ج ٢ / ق ١ / ١٦٣) من طريق بكر بن يحيى بن زبان ، نا مندل بن علي ، عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد ، عن عبد الله بن عمرو ، قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ مرة مرة زاد الطبراني : « ثم قام فصلى » .
قال البزار :

« لم يروه عن عبد الله بن عمرو إلا مجاهد ، ولا عنه إلا ابن أبي نجيح » .
وقال الطبراني :

« لم يرو هذا الحديث عن ابن أبي نجيح إلا مندل ، تفرّد به بكر بن يحيى » .

* قُلْتُ : أَمَا مندل بن علي فضعيف .

ولكن تابعه عبيد الله بن عمرو الرقي ، عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد ، =

= عن ابن عمرو فذكره .

أخرجه الطحاوئى فى « شرح المعانى » (٢٩/١) من طريق يحيى بن صالح الوحاظى ، قال : ثنا عبيد الله بن عمرو به .

ويحى الوحاظى فيه مقالاً من قبل حفظه ، وقد خالفه على بن معبد الرقى ، وهو أوثق منه ، فرواه عن عبيد الله بن عمرو ، عن الحسن بن عمارة ، عن ابن أبى نجيح ، عن مجاهد ، عن عبد الله بن عمرو به .
أخرجه الطحاوئى أيضاً .

والحسن بن عمارة متروك الحديث ، كان شعبة شديداً الحمل عليه ، وكان يكذبه .

* * *

* ثامناً : حَدِيثُ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهَا .

أخرجه ابن عدى (٢٦٨٣/٧) من طريق يحيى بن ميمون بن عطاء ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن عائشة أن النبى صلى الله عليه وسلم توضأ مرةً مرةً ، وقال : « هذا فرضُ الوضوء » . وتوضأ مرتين مرتين ، فقال : « من زاد زاده الله » وتوضأ ثلاثاً ثلاثاً ، وقال : « هذا وضوؤنا معاشر الأنبياء ، فمن زاد فقد أساء وظلم » .

* قُلْتُ : وهذا سندٌ واهٍ جداً .

ويحى بن ميمون تركه الدارقطنى ، بل كذبه عمرو بن على والساجى .
وقال النسائى :

= « ليس بثقة ولا مأمون » .

= وقال أحمد :

« ليس بشيء » ، خرقنا حديثه ، كان يقلب الأحاديث .
وفي « علل الحديث » (ج ١ / رقم ١٤٦) لابن أبي حاتم قال :
« سئل أبو زرعة عن حديث ... فذكر هذا الحديث . فقال أبو زرعة :
هذا حديث وإه منكر ، ضعيف » .

وقال في موضع آخر من « العلل » (ج ١ / رقم ١٧٢) :
« قال أبو زرعة : ليس لهذا الحديث أصل ، وامتنع من قراءته ، ولم يقرأه
علينا » .

* * *

* تاسعاً : حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .
أخرجه الخلال في « الأمالي » (٩٥) والدارقطني في « غرائب مالك » --
كما في « نصب الراية » (٢٩ / ١) - ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان »
(٢٥٨ / ٢) من طريق علي بن الحسن السامري ، ثنا مالك بن أنس ، عن
ربيعة ، عن ابن المسيب ، عن زيد بن ثابت وأبي هريرة عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم أنه دعا بالماء فتوضأ مرةً مرةً ، وقال : « هذا الذي
لا يقبل الله العمل إلا به » ، وتوضأ مرتين مرتين ، وقال : « هذا
يضاعفه الله للأجر » وتوضأ ثلاثاً ثلاثاً ، وقال : « هذا وضوء ووضوء
الأنبياء قبل صلوات الله عليهم أجمعين » .

قال الدارقطني :

= « تفرد به علي بن الحسن ، وكان ضعيفاً »

= وقال الحافظُ في « التلخيص » (١/٨٢) :
« هو مقلوبٌ ، ولم يروه مالكٌ قطُّ » اهـ .
وقال الذهبيُّ في « الميزان » (٣/١٢٠) .
« هو في عداد المتروكين » .

وقال ابنُ حبان :
« لا يحلُّ كتبُ حديثه إلا على جهة التعجب » .

* * *

* عاشرًا : حَدِيثُ أَنَسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

أخرجه ابنُ شاهين في « الترغيب »^(١) (ق ٢٦٢ / ١ - ٢) من طريق
محمد بن مصفى ، أنا ابنُ أبي فديك ، قال : حَدَّثَنِي طَلْحَةُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ
أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : « دَعَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بوضوءٍ ، فغسل
وجهه مرَّةً ويده مرَّةً ، ورجليه مرَّةً مرَّةً ، وقال : « هذا وضوءٌ لا يقبلُ الله
عز وجلُّ الصلاةَ إلاَّ به » ثمَّ دعا بوضوءٍ فتوضأ مرتين مرتين ، وقال :
« هذا وضوءٌ ، من توضأ ضاعف الله له الأجر مرتين » ثمَّ دعا بوضوءٍ
فتوضأ ثلاثاً وقال : « هكذا وضوءُ نبيكم صلى الله عليه وسلم والنبيين قبله ،
أو قال : هذا وضوءُ ووضوءُ الأنبياء قبلي » .

وعزاه الحافظُ في « التلخيص » (١/٨٢ - ٨٣) لأبي علي بن السكن في
« صحيحه » .

قال شيخنا الألباني في « الصحيحة » (١/٤٦٦) :

(١) كما في « الصحيحة » (٢٦١) لشيخنا حفظه الله .

.....

= « وهذا إسنادٌ رجاله ثقات ، وفي بعضهم خلاف ولكنه منقطع ، فإن طلحة بن يحيى هو ابن النعمان بن أبي عياش الزرقى لم يذكروا له رواية عن أحدٍ من الصحابة ، بل ولا عن التابعين » اهـ .

* * *

* حادى عشر : حَدِيثُ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

أخرجه الطبراني في « الكبير » (ج ٢٠ / رقم ١٢٥) من طريق محمد بن سعيد ، عن عبادة بن نسي ، عن عبد الرحمن بن غنم ، عن معاذ بن جبل ، قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ واحدةً ، واثنين ، وثلاثاً ، كل ذلك كان يفعل .

* قُلْتُ : وسنده تالف البتة .

ومحمد بن سعيد هو المصلوب على الزندقة كذاب يضع الحديث وتساهل الهيثمي في شأنه ، فقال في « المجمع » (٢٣٣ / ١) يعل هذا الحديث : « فيه محمد بن سعيد المصلوب ، وهو ضعيف » !! .

ثم وجدته في مكان آخر من « المجمع » (٨٣ / ٨) قال :

« يضع الحديث » .

* * *

* ثاني عشر : حَدِيثُ الْجُلَاسِ بْنِ صَلِيَتِ الْيَرْبُوعِيِّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

أخرجه ابن مندة ، وأبو نعيم في « الصحابة » من طريق عبد الرحمن بن عمرو بن جبلة ، حدثنا مزار بنت منقذ الصليبية ، حدثتني أم منقذ بنت الجلّاس بن صليّت ، عن أبيها أنّه أتى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله عن =

= الرضوء ، فقال : « واحدة تجزىء وثنتان » قال : ثم رأيتُهُ ترضاً ثلاثاً ثلاثاً .

قال ابنُ مندة :

« غريبٌ لا يُعرف إلا من هذا الوجه » .

قال الحافظ في « الإصابة » (٤٩٥/١) :

« عبد الرحمن متروك الحديث » .

ثمَّ بحمد الله تعالى الجزءُ الثاني من « بذل الإحسان » ويتلوه « الجزءُ الثالث » ، وأولُهُ :
أخبرنا سويدُ بنُ نصرٍ ... والله أسألُ أن يتقبَّله
منى بقبولِ حسنٍ ، وأن ينفع به ، وأن يطيل
في طاعته عمرى ، حتى أوفق إلى إتمامه على
الوجه الذى يرضيه إن شاء الله ، إنه ولى ذلك
والقادرُ عليه .

وكتبه

أبو إسحق الحوينى الأثرى

مسلماً ، حامداً لله تعالى ، ومصلياً على نبينا

محمد صلى الله عليه وآله وسلم

* * *

□ فهارس بذل الإحسان □

- ١ - الأحاديث النبوية
- ٢ - شيوخ النسائي
- ٣ - رجال الإسناد
- ٤ - من حكم عليهم المصنف بجرح أو تعديل
- ٥ - الصحابة رواة الأحاديث
- ٦ - الموضوعات والفوائد

□ فهرس الأحاديث^(١) □

الصفحة	طرف الحديث
٣٢٧	اتنوني بدليو من مائها
٧١	ابنى ابنى لا تقطعوا بوله
رقم ٥٥	• اتركوه
رقم ٧٦	• أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضوء
٣٠٦	أتيت هذه الليلة بالحمى فإذا عجوز
٣٢٤	اجعله فى إناء ثم اتنى به
٥٣	احفروا مكانه ثم صبوا عليه ذنوباً
٣١٧	ادنو فتوضؤوا
٣٥	إذا بلغ الماء أربعين قلةً
٢٤	إذا بلغ الماء قلتين أو ثلاثاً
٣٦٤	إذا تطهر أحدكم فليذكر اسم الله
رقم ٦٣	• إذا شرب الكلب فى إناء أحدكم
رقم ٥٢	• إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث
رقم ٦٦، ٦٥، ٦٤	• إذا ولغ الكلب فى إناء أحدكم
رقم ٦٧	• إذا ولغ الكلب فى الإناء
٣٣٧	اذهب فائتنى به
٣٢٢	ازدهر بميضاتك فسيكون لها نبأ

(١) الأحاديث المسبوقة بالعلامة السوداء هى أحاديث السنن ، والعزو إليها بالرقم بخلاف باقى الأحاديث والمذكورة فى التخرىج . وبالله التوفيق .

- ٣٣٦ أسبغوا الطهور
- ٣١ أظفر الحاجم والمحجوم
- رقم ٦٠ • أقول اللهم باعد بيني وبين خطاياي
- ٧٠ أأست بمسلم؟
- ٢٣١، ٢٣٠ الله أكبر خربت خير
- رقم ٦١ • اللهم اغسل خطاياي بالماء والثلج
- ٦٢ اللهم اغفر له وارحمه
- ٣٠٦ اللهم انقل عني الوباء
- ٣٠١ الأعمال بالنية
- رقم ٥٤ • أمر صلى الله عليه وسلم بدلوا من ماء
- رقم ٧٤ • أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ فأقى بماء
- ٢٤٨ إن سبقني لم أقر به
- ٢٢٣ إن في داركم كلباً
- ٤٩ أنت مع من أحببت
- ٣٣٧ انطلق إلى فلان بن فلان
- رقم ٧٥ • إنما الأعمال بالنيات
- رقم ٦٨ • إنما ليست بنجس ، إنما من الطوافين عليكم والطوفات
- ٢١٢ أوسعوه تملأوه
- رقم ٨١ • ألا أخبركم بوضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم
- ٣٦٢ أيها الناس لا صلاة إلا بوضوء
- ٢٣٦ بسم الله
- ٢٢٢ تعالوا فتوضئوا
- رقم ٧٩ • توضئوا بسم الله
- ٣٢٢ جىء بها

- ١١٥ الحل ميتته الطهور ماؤه
- رقم ٧٧ ● حتى على الطهور
- ٣٣٨ خذ يا جابر فصب عليّ
- ٥٥ خذوا ما بال عليه من التراب
- رقم ٥٦ ● دعوه واهريقوا على بوله
- ٣٢٧ دعوها ساعة
- رقم ٨٠ ● سكبت على رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توضأ
- ٢٢٣ السنور سبع
- ٢٠٩ السنور من أهل البيت
- ٦٦ صبوا عليه فإنما بعثتم ميسرين
- ٣٨٦ الصلاة أمامك
- ٣٣٦ على رسلكم
- ٣٣٦ عند أحدٍ منكم ماء؟
- ٢٥٨ قدس العدس على لسان سبعين نبياً
- ٣٢٢ قوموا واقضوا حاجتكم
- رقم ٧١ ● كان الرجال والنساء يتوضئون جميعاً
- رقم ٧٣ ● كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بمكوك
- رقم ٧٨ ● كم كنتم يومئذ؟
- كنت أتعرق العرق فيضع رسول الله صلى الله عليه وسلم
- رقم ٧٠ فاه حيث وضعت
- ٦٦ لقد تحجرت واسعاً
- ٧٠ لقد حظرت واسعاً ويحك
- ٣٥٣ لم يجب الله من لم يجنبني
- ١٠٩ ماء البحر طهور

- ٧٠ ما حملك على أن بُلت في مسجدنا
- ٣٣٤ ما لكم؟
- ٤٨ المرء مع من أحب
- ٣٦٥ من توضأ فذكر اسم الله
- ٢٢٤ من زاد زاده الله
- ٣٨٣ مه يا عمر فإني أكره أن يشركني أحد في طهورى
- ١١٧ نهى عن جعل المنديل والقمامة في البيت
- ٤٢٥ هذا الذى لا يقبل الله العمل إلا به
- ٤٢٤ هذا فرض الوضوء
- ٤١٥ هذا القصد من الوضوء
- ٤١٥،٤٠٩ هذا الوضوء الذى لا يقبل الله الصلاة إلا به
- ٤٢٦،٤٢٢ هذا وضوء من توضأ ضاعف الله به الأجر
- ٤٢٦ هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به
- ٤٢٤ هذا وضوؤنا معاشر الأنبياء
- ٤٢٢،٤٠٩ هذا وضوئى ووضوء الأنبياء قبلى
- ٤١٥ هذا وضوئى ووضوء خليل الله إبراهيم
- ٤٢٢ هذا وظيفة الوضوء
- ٤٢٥ هذا يضاعفه الله للأجر
- ٤٢٦ هكذا وضوء نبيكم
- ٣٣٦ هل فى القوم من طهور
- رقم ٧٩ ● هل مع أحد منكم ماء
- ١٢١،١٠٨،١٠٦ هو الحلال ميتته الطهور ماؤه
- رقم ٥٩ ● هو الطهور ماؤه
- ٢١١،١٢٠ هى من الطوافين عليكم والطوافات

٣٢٦	الوضوء المبارك
٧٢	لا تزرموا ابني ولا تستعجلوه
٥٣	● لا تزرموه
٦٩	لا تقطعوا على الرجل بوله
٣٥٢،٣٥٠،٣٤١	لا صلاة لمن لا وضوء له
٥٨،٥٧ رقم	● لا يبولن أحدكم في الماء الدائم
٢٢٣	يا أنس اسكب لي وضوء
٢٢٦	يا أنس إن الهر من متاع البيت
٣٠٥	يا أيها الناس إنما الأعمال بالنية
٣٣٨	يا جابر ناد بجفنة
٣٣٧	يا جابر ناد بوضوء
٣٣٨	يا جابر ناد من كان له حاجة بماء

* * *

□ فهرس شيوخ النسائي □

رقم الحديث	الاسم
٦٥،(٦٤)	١ - إبراهيم بن الحسن بن الهيثم
٦٤،٧٩،٧٨،٧٧،٦١،٥٧	٢ - إسحاق بن إبراهيم بن راهويه
٨٠،٧٥،٧١	٣ - الحارث بن مسكين
(٥٢)	٤ - الحسين بن حريث
(٨٠)	٥ - سليمان بن داود
(٧٥)	٦ - سليمان بن منصور
(٥٥)	٧ - سويد بن نصر ، راوية ابن المبارك
(٥٦)	٨ - عبد الرحمن بن إبراهيم = دحيم
٦٦،٦٠	٩ - علي بن حجر
٧٣،٧٠	١٠ - عمرو بن علي
٧٦،٧٢،٦٨،٦٣،٥٩،٥٤،٥٣	١١ - قتيبة بن سعيد أبو رجاء
٧٤	١٢ - محمد بن بشار = بندار
٦٧	١٣ - محمد بن عبد الأعلى الصنعاني
٦٩	١٤ - محمد بن عبد الله بن يزيد
(٨١)	١٥ - محمد بن المثنى أبو موسى
٧١ ،(٦٢)	١٦ - هارون بن عبد الله بن مروان الحمال
٥٢	١٧ - هناد بن السرى
(٧٥)	١٨ - يحيى بن حبيب بن عرى
٥٨	١٩ - يعقوب بن إبراهيم الدورقي

□ فهرس رجال السند □

رقم الحديث	الاسم
٧٧	١ - إبراهيم بن يزيد النخعي
(٦٨)، (٧٦)	٢ - إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة
٥٨	٣ - إسماعيل بن علي
٦٩	٤ - أيوب بن أبي تميمة السختياني
(٥٣)، ٧٩	٥ - ثابت بن أسلم البناني
(٦٤)	٦ - ثابت بن عياض الأحنف ، مولى عبد الرحمن بن زيد
(٦٢)	٧ - جبير بن نفير
٦١، ٦٠	٨ - جرير بن عبد الحميد
(٧٤)	٩ - حبيب بن زيد بن خلاد
(٦٢)	١٠ - حبيب بن عبيد
٦٥ ، ٦٤	١١ - حجاج بن محمد الأعور
(٥٢)	١٢ - حماد بن أسامة أبو أسامة
٧٥ ، ٥٣	١٣ - حماد بن زيد
٦٧	١٤ - خالد بن الحارث
٦٦	١٥ - ذكوان أبو صالح السمان
(٦٤)، ٦٥	١٦ - زياد بن سعد بن عبد الرحمن
(٨١)	١٧ - زيد بن أسلم
٧٨	١٨ - سالم بن أبي الجعد
(٥٩)	١٩ - سعيد بن سلمة

- ٨١،٧٨،٧٧،٧٠ -٢٠- سفيان بن سعيد الثوري
- ٦٩ -٢١- سفيان بن عيينة الهلالي
- ٧٨،٦٦ -٢٢- سليمان بن مهران الأعمش
- ٧٤،٧٣،٦٧ -٢٣- شعبة بن الحجاج
- ٧٠ -٢٤- شريح القاضي
- (٥٩) -٢٥- صفوان بن سليم
- (٧٤) -٢٦- عباد بن تميم
- (٨٠) -٢٧- عباد بن زياد بن أبي سفيان
- ٦٣ -٢٨- عبد الله بن ذكوان = أبو الزناد
- (٧٣) -٢٩- عبد الله بن عبد الله بن جبر
- (٥٢) -٣٠- عبد الله بن عبد الله بن عمر
- ٧٥ ، (٥٥) -٣١- عبد الله بن المبارك
- ٨٠ -٣٢- عبد الله بن وهب
- (٥٦) -٣٣- عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي
- ٧٥ ، (٧١) -٣٤- عبد الرحمن بن القاسم
- ٧٠ -٣٥- عبد الرحمن بن مهدي
- ٦٣ -٣٦- عبد الرحمن بن هرمز
- ٧٩،٧٨،٧٧ -٣٧- عبد الرزاق بن همام
- ٦٥ -٣٨- عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج
- (٥٦) -٣٩- عبيد الله بن عبد الله بن عتبة
- (٥٤) -٤٠- عبيدة بن حميد بن صهيب
- ٧٢ ، ٦١ -٤١- عروة بن الزبير
- (٨٠) -٤٢- عروة بن المغيرة
- (٨١) -٤٣- عطاء بن يسار

- ٧٧ ، ٧٥
- ٤٤ - علقمة بن وقاص
- (٦٦) ٤٥ - علي بن مسهر
- (٦٠) ٤٦ - عمارة بن القعقاع
- (٥٦) ٤٧ - عمر بن عبد الواحد
- (٨٠) ٤٨ - عمرو بن الحارث
- (٥٧) ٤٩ - عوف بن أبي جميلة الأعرابي
- ٥٧ ٥٠ - عيسى بن يونس
- ٧٩ ٥١ - قتادة بن دعامة السدوسي
- ٧٢ ٥٢ - الليث بن سعد
- ٧١، ٦٨، ٦٣، ٥٩ ٥٣ - مالك بن أنس
- ٨٠، ٧٦، ٧٥
- (٧٥) ٥٤ - محمد بن إبراهيم التيمي
- (٥٢) ٥٥ - محمد بن جعفر بن الزبير
- ٧٤ ٥٦ - محمد بن جعفر الهذلي غندر
- ٦٩، ٥٨، ٥٧ ٥٧ - محمد بن سيرين
- ٨٠، ٧٢، ٥٦ ٥٨ - محمد بن مسلم بن شهاب الزهري
- (٥٦) ٥٩ - محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي
- (٦٦) ٦٠ - مسعود بن مالك أبو رزين
- ٦٧ ٦١ - مطرف بن عبد الله بن الشخير
- (٦٢) ٦٢ - معاوية بن صالح
- ٧٩ ٦٣ - معمر بن راشد
- (٧١) ، (٦٢) ٦٤ - معن بن عيسى
- (٥٩) ٦٥ - المغيرة بن أبي بردة الكنانى
- ٧٠ ٦٦ - المقدم بن شرح

- ٧١ -٦٧ نافع
- ٦١ -٦٨ هشام بن عروة
- (٦٥) -٦٩ هلال بن أسامة
- (٥٢) -٧٠ الوليد بن كثير
- ٥٥-٥٤ -٧١ يحيى بن سعيد الأنصارى
- ٨١ ،٧٣ -٧٢ يحيى بن سعيد القطان
- (٥٨) -٧٣ يحيى بن عتيق
- (٦٧) -٧٤ يزيد بن حميد الضبعى أبو التياح
- ٨٠ -٧٥ يونس بن يزيد
- ٦٠ -٧٦ أبو زرعة بن عمرو بن جرير
- (٦٨) -٧٧ حميدة بنت عبيد بن رفاعة
- (٦٨) -٧٨ كبشة بنت كعب بن مالك
- ٧٩ ابن جريج = عبد الملك
- ٨٠ ابن القاسم = عبد الرحمن بن القاسم
- ٨١ أبو التياح = يزيد بن حميد
- ٨٢ أبو رزين = مسعود بن مالك
- ٨٣ أبو الزناد = عبد الله بن ذكوان
- ٨٤ أبو صالح = ذكوان
- ٨٥ الأعرج = عبد الرحمن بن هرمز
- ٨٦ الأوزاعى = عبد الرحمن بن عمرو
- ٨٧ الزهرى = محمد بن مسلم
- ٨٨ غندر = محمد بن جعفر

□ فهرس الصحابة □
للجزء الأول والثاني

رقم الحديث	الاسم
٥٣،٤٥،١٩،١٤،٦	١ -- أنس بن مالك
٧٩،٧٦،٧٣،٦٩،٥٥	
٧٨،٣٥	٢ - جابر بن عبد الله الأنصاري
٥١	٣ - جرير بن عبد الله البجلي
٢٨،٢٧،٢٦،١٨،٢	٤ - حذيفة بن اليمان
	٥ - خالد بن زيد = أبو أيوب الأنصاري ، في الكنى
١٣	٦ - زيد بن أرقم
٤٩،٤١	٧ - سلمان الفارسي
٤٣	٨ - سلمة بن قيس
٣٤	٩ - عبد الله بن سرجس
٨١،٣١	١٠ - عبد الله بن عباس
٧١،٥٢،٣٧،٢٣،١٥،١٢	١١ - عبد الله بن عمر
	١٢ - عبد الله بن قيس = أبو موسى الأشعري ، في الكنى
٧٧،٤٢،٣٩	١٣ - عبد الله بن مسعود
٦٧،٣٦	١٤ - عبد الله بن المغفل
٣٠	١٥ - عبد الرحمن بن حسنة
١٦	١٦ - عبد الرحمن بن أبي قراد
٧٥	١٧ - عمر بن الخطاب

٦٢

٨٠،١٧

٣٨

٢٢،٢١،٢٠

٦٨،٤٧،٢٥،٢٤

٤،٣

٤٠،١١،١٠،٩،٧،١

٦٠،٥٩،٥٨،٥٧،٥٠

٦٦،٦٥،٦٤،٦٣

٧٤

٣٢

٤٤،٣٣،٢٩،٨،٥

٧٢،٧٠،٦١،٤٦

١٨- عوف بن مالك

١٩- المغيرة بن شعبة

٢٠- المهاجر بن قنفذ

٢١- أبو أيوب الأنصاري

٢٢- أبو قتادة

٢٣- أبو موسى الأشعري

٢٤- أبو هريرة

٢٥- أم عمارة بنت كعب

٢٦- أميمة بنت رقيقة

٢٧- عائشة بنت أبي بكر الصديق

* * *

□ فهرس الرواة الذين حكم عليهم المصنف □
بجح أو تعديل أو عرفهم بنسب وغيره

رقم الصفحة	الاسم
٢٦١	أبان بن صمعة
١٢٢	أبان بن أبي عياش
١٤٥	أبان بن يزيد العطار
١٧٦	إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيب
١٨٦	إبراهيم بن الحسن بن الهيثم
٢٢٣	إبراهيم بن الحكم بن أبان
١٠٦	إبراهيم بن سعد الزهرى
١٥٧	إبراهيم بن صدقة
٣٤٧	إبراهيم بن محمد بن ثابت الأنصارى
٢٤٣	إبراهيم بن محمد بن الحارث أبو إسحاق الفزارى
١٦٥	إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمى
٣٦٠	أبى بن العباس
٢١٠	أحمد بن منصور الرمادى
٨٧	أحمد بن محمد بن أبى موسى الأنطاكى
١٥٩	أحمد بن يحيى الحلوانى
٢٦٤	أحمد بن يعقوب بن المقرئ
١٦٧	أسباط بن محمد
١٤٨	إسحاق بن إبراهيم الدبرى

٩٣	إسحاق بن إبراهيم بن سعيد المزني الصواف
١١٦	إسحاق بن حازم
١٤٢	إسحاق بن زياد
٣١٤، ١٩٨	إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة
١٦٢	إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير
٢١٠	إسماعيل بن العباس أبو علي الوراق
٨٨	إسماعيل بن عليّة
١٦٥، ١٤٤، ١٤٣، ٢٣	إسماعيل بن عياش
١٣٤	إسماعيل بن مسلم المكي
٤٠٥	إسماعيل بن موسى الفزاري
٢٦٥	أنس بن عياض
٣٧	أيوب بن أبي تيممة السخيتاني
٢٥٦	بقيّة بن الوليد
٤٦	ثابت بن أسلم البناني
٤٠٧	ثابت الثمالي
١٨٦	ثابت بن عياض الأحنف مولى عبد الرحمن بن زيد
٢٥٤	جابر الجعفي
١٧٣	الجارود بن أبي يزيد
١٣٠	جبير بن نفيّر
١٢٤	جرير بن عبد الحميد
٢٦٢	جعفر بن الحارث
٢٤٧	جعفر بن الزبير
١٣٥	جعفر بن سعد بن سمرة
٢٢٧	جعفر بن عنبسة

١٤٧	جميل بن الحسن
٢٨٠	الحارث الأعور
٢٦٣	الحارث بن شبل
٨٧	الحارث بن عطية
٤٠٧	الحارث بن عمران الجعفرى
٧٧	الحارث بن عمير
٣٦١	حارثة بن عبد الرحمن
٢٥٢	حارثة بن محمد
٢٩٠	حبيب بن زيد بن خلاد الأنصارى
١٣٠	حبيب بن عدى أبو حفص الحمصى
٢٠٩	الحجاج بن أرطاة
١٨٦	حجاج بن محمد الأعور
٢٥٨	الحجاج بن ميمون
٣٩٨	حجاج بن نصير
١١٨	حرام بن عثمان
٢٥٤	حريث بن أبى مطر الفزارى
١٩١	حسان بن إبراهيم
١٨١، ١٣٤	الحسن البصرى
٣٥٠، ٢٥٩	الحسن بن أبى جعفر
٤٢٤	الحسن بن عمارة
٨٤	الحسن بن محمد البلخى
١٣	الحسين بن حريث
٢٤٣	الحسين بن السميدع
٢٦٥	حسين بن عبد الله بن ضميرة

١٦٦	الحسين بن علي الكرايسى
٢٢٢	حفص بن عمر العدني
١٥٩	حفص بن واقد
٢٢٢	الحكم بن أبان
١٥٣	الحكم بن عبد الملك
١٣	حماد بن أسامة أبو أسامة
٤٦	حماد بن زيد
٢٥	حماد بن سلمة
٢٥٨	حميد بن أبي حميد
٣٩٩	خارجة بن مصعب
٢١٦	خالد بن عمرو الأموي
١٤٢	خالد بن عمرو السلمى أبو الأخيل
١٥٥	خالد بن يحيى الهلالى
١٣٥	خبيب بن سليمان
٧٨	الخصيب بن ناصح
٣٢٦	خلف بن خليفة
٣٥٠	خلاد بن قررة
١٧٦	داود بن الحصين
٤١٧	داود بن المحبر
٣٥٨	رباح بن عبد الرحمن
٢٥٦	رباح بن أبى معروف
٣٤٣	ربيع بن عبد الرحمن
٢٨٢	الربيع بن بدر
٣٠٤	الربيع بن زياد الهمداني

٢٧	الربيع بن سليمان المرادى
٤٠١	رشدین بن سعد
١٨٦	زیاد بن سعد بن عبد الرحمن الخراسانی
١٥٩	زهیر بن محمد
٣٩٥	زید بن أسلم
٤١٨	زید العَمی
٣٦٨	سالم بن أبی الجعد
٢٧٤	سالم بن سرج
٢٦٧	سالم بن نوح
٣٦٣	سبرة والد عیسی
١٢٠	السری بن عاصم
١٦٧	سعدان بن نصر
١٦٠	سعید بن أوس بن ثابت أبو زید النحوی
١٤٥	سعید بن بشیر
٣٥٣	سعید بن سالم القداح
١٠٠،٩١	سعید بن سلمة الخزومی
٣٢٢	سعید بن سلیم الضبی
٢٦٨	سعید بن عامر
١٣٩	سعید بن عبد الجبار بن یزید القرشی
٤٢٣	سعید بن عبد الملك
٦٥	سفیان بن حسین
١٤	سفیان بن وکیع
٢٥٣	سلم بن المغیره
٣٤٥	سلمة والد یعقوب
١٣٣	سلیم بن عامر

٤٠٣	سليمان بن أرقم
٤١٠	سليمان بن بريدة
٣٧٢	سليمان بن داود بن حماد
٣٥٠	سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي
١٦٢	سليمان بن داود أبو أيوب الهاشمي
٧٨	سليمان بن أبي سليمان القافلاني
١٣٥	سليمان بن سمرة
١٠٧	سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي
٢١٩	سليمان بن مسافع
٢٩٣	سليمان بن منصور أبو الحسن البلخي
٢٦٩	سماك بن حرب
٦٩	سمعان بن مالك
٥٠	السميدع بن وهب
٣٥١	سويد بن سعيد
١٩٧	سويد بن عبد العزيز
٥٧	سويد بن نصر المروزي
٤١٧	سلام الطويل
٤٠٩	سيف بن عمرو الغزي
٤٠٥، ٢٦٩، ٤٠	شريك بن عبد الله النخعي
٣٢، ٣١	شعيب بن أيوب الصريفي
٦٤	صالح بن أبي الأخضر
٢١٦	صالح بن حسان
٣٥٥	صدقة مولى آل الزبير
٩٠	صفوان بن سليم المدني

٤٠١	الضحاك بن شرحبيل
١٥٨	الضحاك بن مخلد أبو عاصم
٤٢٧	طلحة بن يحيى بن النعمان
٢٢٠	عامر بن شراحيل الشعبي
٢٩٠	عباد بن تميم بن غزوة
٣٧٣	عباد بن زياد
٢٦٠	عباد بن منصور
٤١٢	العباس بن عبد العظيم العنبري
٣٦٥	عبد الله بن حكيم أبو بكر الداھري
٢١٦	عبد الله بن سعيد المقرئ
٤٠٣	عبد الله بن سنان
٣٧٧، ٩٥	عبد الله بن صالح كاتب الليث
٩٣، ٧٠	عبد الله بن عبد الله بن أويس
٢٨٣	عبد الله بن عبد الله بن جبر بن عتيك
١٦	عبد الله بن عبد الله بن عمر المدني
٤٢٠	عبد الله بن عرادة
١٧٥	عبد الله العمرى
٧٩	عبد الله بن عيسى
٤٠٩، ٤٠١، ١٢٣، ٣٨	عبد الله بن لهيعة
٥٧	عبد الله بن المبارك
٢١٣	عبد الله بن محمد بن أمى شيبه
١٠٦	عبد الله بن محمد بن ربيعة القدامى
٢١٣	عبد الله بن محمد المسندى
٥٥	عبد الله بن معقل بن مقرن
٥٤	عبد الجبار بن العلاء

٦٠	عبد الرحمن بن إبراهيم = دحيم
٩٣	عبد الرحمن بن إسحاق
٢٤٢، ٢٢٢	عبد الرحمن بن أبي الزناد
٣٢٥	عبد الرحمن بن زياد الإفريقي
٤٠٠	عبد الرحمن بن زيد بن أسلم
٤٢٨	عبد الرحمن بن عمرو بن جبلة
٦١	عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي
٤١٥	عبد الرحمن بن الفاكه
٢٣٤	عبد الرحمن بن القاسم
٤١٥	عبد الرحمن بن أبي قراد
١٦٣	عبد الرحمن بن أبي كريمة والد السدي
٤١٧	عبد الرحمن بن زيد العمي
١٤٨	عبد الرزاق بن همام الصنعاني
١٦٧	عبد السلام بن حرب
١١٦	عبد العزيز بن عمران بن أبي ثابت
٤١٢	عبد العزيز بن محمد الدراوردي
٣٣٠	عبد الكبير بن دينار
٢٩٩	عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد
٣٥٩	عبد الملك بن حبيب الأندلسي
١٧٠	عبد الملك بن أبي سليمان
٥٦	عبد الملك بن عمير
٣٦٠	عبد المهيم بن العباس
١٤٣	عبد الوهاب بن الضحاک
٢٢	عبد الوهاب بن عطاء
١٥٥	عبدة بن سليمان

٤١٣	عبيد الله بن أوى رافع
٦٢	عبيد الله بن عبد الله بن عتبة
١٧٥	عبيد الله بن العمرى
٧١	عبيد الله الهذلى
٩٥	عبيد بن عبد الواحد بن شريك
٤٢٣	عبيد بن هشام
٥١	عبيدة بن حميد بن صهيب
٢٨٧، ٢٥٦	عتبة بن أبى حكيم
٤١١	عثمان بن عمير أبو اليقظان
٤١٥	عدى بن الفضل
١٣٢	عصمة بن راشد
٢٤٨	عطاء بن خباب المكى
٣٩٦	عطاء بن يسار
١٦٤	عقبة بن أبى الحسناء اليمامى
٣٨٣	عقبة بن علقمة أبو الجنوب
٢١٠	عكرمة بن قتادة
٣٨٤	علقمة بن أبى جمرة
٤١٠	علقمة بن مرثد
١٩١	على بن أحمد بن عمر الحمامى
٣٤٧	على بن ثابت
٤٢٥	على بن الحسين
٤٢٢	على بن الحسين بن الجنيد
٨٠	على بن عاصم
١٩٣، ١٨٩	على بن مسهر الكوفى

٤٢٤	علي بن معبد
١٦٣	عم الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب
٢٧٠	عمار بن معاوية الدهني
١٢٤	عمارة بن القعقاع
٢٢٧	عمر بن حفص أبو حفص العبدى
٢٢٦	عمر بن حفص المكي
٦٠	عمر بن عبد الواحد بن قيس السلمى
٨٦	عمر بن هارون البلخي
١٦٠، ٨٠	عمران بن خالد الخزاعي
٣٨	عمرو بن حرث
٣٤٧، ١٥٩	عمرو بن أبي سلمة
٢٨١	عمرو بن عبد الله أبو إسحاق السبيعي
٢٧٠	عنيسة بن عمار
٧٣	عوف بن أبي جميلة الأعرابي
٣٦٣	عيسى بن سريرة
٣٨٥	عيسى بن سليم الحمصي
٢٥٧	عيسى بن شعيب
٣٤١	عيسى بن عبد الله
٢٢٤	عيسى بن المسيب
٣٦٣	عيسى بن يزيد
١٣١	فرج بن فضالة
٢٢١	فردوس الواسطي
١٦٤	فرقد بن الحجاج
١٦٤	فرقد السبخي

١٦١	فليح بن سليمان
٣٥	القاسم بن عبد الله العمرى
٣٢٩	قبيصة بن عقبة
٢٦٠	قتادة بن دعامة السدوسى
٢٠٩	قتادة بن عبد الله بن أبى قتادة
٢١٠	قتادة بن يحيى
٢١١	قيس بن الربيع
٤٢	كثير بن زيد
٢١١	كعب بن عبد الرحمن بن أبى قتادة
٤١	لوط بن يحيى
٤١١، ٣٤١، ٢٦٤، ٤٠	ليث بن أبى سليم
٢٥٠، ١١٨	مبارك بن فضالة
١٠٧	مبشر بن إسماعيل
٨٧	المتوكل بن أبى سيرة
١٢٢	المنثى بن الصباح
١٦٠	مجااعة بن الزبير
٢٧٩	مجاهد بن جبر
٢٩٣	محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمى
١٣٥	محمد بن إبراهيم بن حبيب
٤٢٣	محمد بن إسحاق
١٥٧	محمد بن بشار = بندار
٢٦٤	محمد بن بكار بن الريان
٣٦٥	محمد بن جابر اليمامى
١٥	محمد بن جعفر بن الزبير بن العوام

٢٦٢	محمد بن حسان بن فيروز الواسطي
١٤	محمد بن الحسين بن أحمد أبو الفتح الأزدي
٣٠٦	محمد بن الحسن بن زباله
٢٢٨	محمد بن الحسن بن علي أبو جعفر الطوسي
٦٦	محمد بن أبي حفصة
٤١١،٣٣٢	محمد بن حميد
٧٢	محمد بن حنيفة
٤٢٧	محمد بن سعيد المصلوب
٧٣	محمد بن سيرين
٢٦٧	محمد بن عبد الله بن حفص بن هشام
٧١	محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى
٢١٦،١٩٩	محمد بن عمر الواقدي
١٠٦	محمد بن غزوان
٢٦٤	محمد بن كثير القرشي القصاب
٧٢	محمد بن ماهان
٤٠٩	محمد بن المتوكل بن أبي السرى العسقلاني
٣٨٩	محمد بن المثني أبو موسى
١٤٧	محمد بن مروان العقيلي
٦٢	محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي
٦٩	محمد بن يزيد أبو هشام الرفاعي
٢٦٢	محمد بن يزيد الواسطي
٣٤٨	محمد بن محمد أبو يزيد الظفري
٣٤٨	مرداس بن محمد
١٣٤	مروان بن جعفر

١٢٠	مسلم بن مخشى
٤٢١	المسيب بن واضح
٢٥٣	مصعب بن ماهان
٢٥٩	مضر بن غسان الأزدي
١٩٥	مطرف بن عبد الله بن الشخير
٣٨٤	مظهر بن الهيثم
١٢٩	معاوية بن صالح بن حدير
١٥١	المعتمر بن سليمان
٢٣٤، ١٢٩	معن بن عيسى بن يحيى بن دينار
١٠١، ٩١	المغيرة بن أبي بردة الكتاني
٢٢	المغيرة بن سقلاب
١٣٩	المغيرة بن عبد الرحمن المدني
٤٢٣	مندل بن علي
٢٢٢	مهدى بن عيسى
٢٤٣	موسى بن أيوب النصيبى الأنطاكي
٣٨٥	موسى بن عبيدة الربذي
٣٠٥	موسى بن محمد بن إبراهيم التيمي
٢٨٩	موسى بن نصر
٢٥٢	مؤمل بن إسماعيل
٣٨٣	النضر بن منصور
٣٠١	نوح بن حبيب
١٢٨	هارون بن عبد الله بن مروان
٣٧٧	هارون بن كامل
٩٦	هاشم بن القاسم أبو النضر

١٥٦	هشام الدستوائى
٢٠٤	هشام بن عروة
٢٦٤، ٢٥٥	هشيم بن بشير
١٨٨	هلال بن أسامة بن على
٣٥١	الهيثم بن خارجة
١٢٨	ورقاء بن عمر
١٦٣	الوليد بن أبى ثور
١٥	الوليد بن كثير المدنى
١٣٣	الوليد بن مسلم
٣٣٠	يحيى بن إسحاق الكاشغونى
٩٥	يحيى بن بكير
٢٩٢	يحيى بن حبيب بن عرى
٢٧	يحيى بن حسان
١٣١	يحيى بن حكيم
٤٢٤	يحيى بن صالح الوحاظى
٣٦٣	يحيى بن عبد الله = هو ابن أبى يزيد
١٠٨	يحيى بن عبد الله بن الضحاك البابلتى
٢١٠	يحيى بن عبد الله بن أبى قتادة
٢٦٩	يحيى بن عبد الحميد الحماني
٨٨	يحيى بن عتيق
٢١١	يحيى بن أبى كثير
٣٢٦	يحيى بن المهلب أبو كدينة
٤٢٤	يحيى بن ميمون
٣٦٤	يحيى بن هاشم

١٩٩	يحيى بن يحيى الليثي
٣٦٣	يحيى بن أبي يزيد بن عبد الله
٣٠٨	يزيد يقال له حبر
١٩٥	يزيد بن حميد الضبعي أبو التياح
٢٥٠	يزيد الرشك
١٠١	يزيد بن محمد القرشي
٢١٥	يعقوب بن إبراهيم
٣٤٥	يعقوب بن سلمة
١٤٠	يعقوب بن الوليد المدني
١٣٥	يوسف بن خالد
٣٥٢	يوسف بن يزيد أبو معشر
١٣١	يونس بن حبيب
١٥٧	يونس بن عبيد
٤١٨	أبو إسرائيل الملائق
٤١٧	أبو بكر بن خلاد
١٣٢	أبو بكر بن أبي مریم
٣٥٦	أبو ثفال
٤٢٢	أبو داود النخعي
٢٥٢	أبو الرجال
١١٥	أبو القاسم بن أبي الزناد
٨٦	أبو مریم
٣٤٧	أبو مصعب الزهري
٤٠٩	أبو هنيذة
١١٩	ابن الفراسي

١١٩	الفراسى
٣٥٨	جدة رباح بن عبد الرحمن
١٩٨	حميدة بنت عبيد بن رفاعة الأنصارية
٢٠٠	كبشة بنت كعب بن مالك
٢١٨	أم داود بن صالح
٢٧٤	أم صبية
٢٥٠	أم المبارك بن فضالة
٢٦٣	أم النعمان الكندية

* * *

□ فهرس الموضوعات والفوائد □

الصفحة	الموضوع
٣	مقدمة المصنّف
٥	اعتراض بعض الناس على المصنّف والرد عليه
٥	مناقشة العلماء ليس من الغيبة المحرمة
٧	بل التعقب وبيان الغلط من النصح الواجب شرعاً
٩	يجب قبول الحق من قائله مع قطع النظر عن كونه متقدماً أو متأخراً
١١	اعتذار المصنّف عما كتبه محقق « صفة المناقب » في إهدائه له
١١	ذكر بعض فضائل محدث العصر الشيخ الألباني حفظه الله
	● باب التوقيت في الماء ، وفيه حديث « إذا بلغ الماء قلتين
١٣	لم يحمل الخبث »
١٤	جرح الضعيف للثقة مردود
	عادة المصنفين في « الضعفاء » أنهم قد يوردون الثقة لأي مغمز
١٤	فيه وإن كان ما أوردوه ليس بجرح
١٥	إثبات ثقة الوليد بن كثير ، وتخطئة أبي بكر بن العري في جرحه
١٥	لا يعول على الجرح المجل إذا قابل التوثيق المحقق
١٥	يراعى في قبول نقد الناقد تمكنه في هذا الفن
١٥	المذهب لا يعول عليه في الجرح إذا ثبتت أمانة الراوى وضبطه
١٦	تخريج حديث القلتين
١٧	ذكر من صحح الحديث من العلماء
١٧	تاج الدين السبكي يذكر في « الطبقات » أشهر آراء صاحب الترجمة

- بيان أن تضعيف ابن عبد البر للحديث غير جيد ، وذكر بعض
 من رد عليه في ذلك ١٨
- ذكر الطعون على حديث القلتين ، أنه مضطرب السند ١٨
- وأنه مضطرب المتن ، ومعل بالوقف ، وشاذ ١٩
- الرد على هذه الطعون تفصيلاً ٢٠
- حديث ابن إسحاق حسنٌ إذا صرح بالتحديث ٢١
- ذكر متابعة للوليد بن كثير ٢١
- ذكر الاختلاف على ابن إسحاق في هذا الحديث ٢٢
- ذكر متابعة لمحمد بن جعفر بن الزبير ٢٤
- ذكر الاختلاف على حماد بن سلمة في حديث القلتين ٢٤
- ترجيح أن الاختلاف من حماد بن سلمة لثقة من روى عنه الوجهين ٢٥
- ذكر خطأ وقع في « تاريخ ابن معين » برواية عباس الدُّورى ٢٦
- من حفظ حجةً على من لم يحفظ ٢٧
- ذكر الاختلاف على الوليد بن كثير في إسناد الحديث ٢٧
- ذكر أقوال العلماء في هذا الاختلاف ٢٨
- ليس يصار إلى الترجيح إلا مع تعذر الجمع ٢٩
- الرد على أبي بكر بن العري في غمزه تصحيح الدارقطنى لحديث القلتين ٢٩
- سد نقص وقع في النسخة المطبوعة من « المستدرک » ٣٠
- تعقب البيهقى لوهم وقع فيه شيخه الحاكمُ النيسابورى ٣٠
- تصحيح البخارى لحديث « أفطر الحاجم والمحجوم » رغم ٣١
- الاختلاف فيه على يحيى بن أبى كثير ٣١
- للمصنف جزءٌ مُفردٌ في طرق هذا الحديث ٣١
- إذا روى الراوى المتقن الحديث على وجهين مختلفين لا يكون ٣١
- ذلك علة قاذحة ٣٢

- ليس كل من تكلم فيه أبو داود امتنع من التخریج له في « السنن » ٣٢
من العلماء من يجرح تورعاً ، وبيان الخلل فيه ٣٢
ذكر مثال لإثبات أنه ليس كل اختلاف مضر ٣٣
تعقب العلائی علی أبی سلیمان الخطابی ٣٣
قول الحافظ في نفی الاضطراب عن حديث القلتين ٣٤
تعقب الشيخ أحمد شاکر علی الحافظ وذكر وهم لأحمد شاکر في تعقبه ٣٤
ما وقع من الاختلاف في حديث القلتين غير قاذح ٣٥
حديث « إذا بلغ الماء أربعين قلة » باطل ، وبيان ذلك ٣٥
المحفوظ في حديث « الأربعين قلة » أنه موقوف علی عبد الله بن عمرو ٣٦
كان أيوب السخيتاني ربما أمسك عن رفع الحديث هية ، فوقه
للحديث لا يضر ٣٧
ذكر أثر لأبي هريرة والاختلاف في إسناده ٣٧
كلام العلائی علی حديث « الأربعين قلة » ٣٩
إعلال حديث القلتين بالوقف غير جيد ، وتحقيق ذلك ٤٠
ليس معنى قول الناقد « أصح » تساوى « صحيح » ٤٠
لم يعل البيهقي حديث عبيد الله وأخيه بالوقف وبيان ذلك ، والرد
على من احتج بقول البيهقي ٤١
تعقب علی الأستاذ محمود شاکر ٤١
من وجوه الترجيح كثرة الملازمة ٤٢
إعلال حديث القلتين بالشذوذ ليس بصواب وتحقيق ذلك ٤٢
صحة السند لا تستلزم صحة المتن ولكن بشرط ٤٢
شهادة المصنف علی الشيخ محمد الغزالي أنه جاهل بعلم الحديث
مع ضعف في الفقه أداه إلى تبني كثير من الأقوال الساقطة ٤٣
تفرد الثقة بالحديث لا يكون علة قاذحة إلا بشروط ٤٣

- ٤٤ من أوضح الأمثلة على ذلك حديث « إنما الأعمال بالنيات »
- ٤٦ ● باب ترك التوقيت في الماء وفيه حديث البائل في المسجد
- ٤٦ ذكر تصحيح وقع في بعض النسخ المطبوعة من « سنن النسائي »
- ٤٦ لا يوجد إسناد ثلاثي في « سنن النسائي » وأعلى ما عنده رباعي
- ٤٧ قتيبة بن سعيد لم يلحق حماد بن سلمة
- ٤٧ ذكر طرق حديث البائل في المسجد
- ٤٩ ذكر وهم للهيثمي
- ٥١ معنى كلمة « الحذاء »
- ٥١ قول الناقد : لم يكن من الحفاظ المتقنين ، ليس بجرح قاذح
- ٥١ لا يعتد بالجرح الجمل أمام التوثيق المحقق
- ٥٢ رد تضعيف عبد الحق الأشبيلي لعبيدة بن حميد
- ذكر مخالفة عبد الجبار بن العلاء لأصحاب ابن عيينة في حديث
- ٥٣ البائل في المسجد
- ٥٤ ذكر « الحفر » في حديث البائل في المسجد غير محفوظ ودليل ذلك
- ٥٤ شرط تقوية المرسل بالمرسل
- ٥٥ تعقب للبدر العيني على الخطابي والنظر فيه
- ٥٦ تعقب على ابن الجوزي
- ٥٨ ذكر أبيات راتقة لابن المبارك أرسلها إلى الفضيل بن عياض
- ٦١ ذكر بعض مآثر الأوزاعي رحمه الله
- ٦٤ بيان الاختلاف على الزهري في حديث البائل في المسجد
- ٦٥ سفيان بن حسين ضعيف في الزهري
- ٦٥ الاختلاف في الحديث منه مضر ومنه غير مضر ودليل ذلك
- ٦٨ ذكر شواهد لحديث البائل في المسجد
- ٦٩ تعقب على ابن الجوزي

- ٧٣ • باب الماء الدائم وفيه حديث : « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم » ٧٣
- رمى الراوى بالبدعة لا يضره إذا كان أميناً ضابطاً ٧٣
- ٧٤ كان لابن سيرين تأييدٌ إلهي في تعبير الرؤى ، وذكر مثال لذلك ٧٤
- الكتاب المنسوب لابن سيرين في تعبير الرؤيا لا يصح ٧٤
- ٧٥ ذكر طرق حديث : « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم » ٧٥
- كان أيوب السخيتاني ربما أوقف الحديث المرفوع هية وخشية ،
- وذكر قول هشام بن حسان في ذلك ٧٦
- ٧٩ ذكر تصحيف وقع في « مصنف ابن أبي شيبة » ٧٩
- ٧٩ ذكر وهم للزيلعي ٧٩
- ٨١ تعقب على الدارقطني وبيانه من وجوه ٨١
- ٨٢ إذا روى الثقة حديثاً على وجهين مختلفين فيحمل على التنوع ٨٢
- نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن البول في الماء الدائم دليل على
- إباحته في الماء الجاري ٨٦
- ٨٧ حديث : « نهى عن البول في الماء الجاري » منكرٌ وبيان علتة ٨٧
- ٨٧ ذكر وهم للمنذرى والهيثمي ٨٧
- ٨٩ أخذ الأجرة على التحديث جائز ٨٩
- ٩٠ • باب ماء البحر ، وفيه حديث : « هو الطهور ماؤه » ٩٠
- ٩١ تخرج الحديث ٩١
- ٩٤ ذكر بحث للشيخ الألباني ٩٤
- ٩٥ النظر في بحث الشيخ ٩٥
- ذكر الاختلاف على ابن إسحاق في هذا الحديث وبيان أنه
- لم يجوده ، وكلام الذهبي في ذلك ٩٧
- ٩٧ تعقب على الرافعي ٩٧
- ٩٨ ذكر العلل التي أعل بها حديث البحر ٩٨

- ٩٩ اعتراض ابن دقيق العيد على الترمذى والنظر فيه
- ١٠٠ الجواب عن العلل السابقة تفصيلاً
- إذا زكى بعض أئمة الجرح والتعديل راوياً لم يرو عنه إلا واحد
- ١٠٠ فالختار أن ترتفع جهالة عينه
- ١٠١ الاختلاف في اسم الراوى ليس بعلّة
- ١٠٢ تقديم الأحفظ المرسل على المسند الأقل حفظاً هو المختار
- الاختلاف على يحيى بن سعيد الأنصارى في حديث البحر
- ١٠٢ لا يعل حديث سعيد بن سلمة ودليل ذلك
- ١٠٣ ذكر الاختلاف على يحيى الأنصارى في الحديث
- ١٠٤ ذكر بعض أوجه الاختلاف لم يذكرها الدارقطنى
- ١٠٥ ذكر طرق حديث : « هو الظهور ماؤه »
- تعقب على العقيل في ذكره سليمان بن عبد الرحمن الدمشقى
- ١٠٧ في « الضعفاء »
- ١٠٨ ذكر الاختلاف على يحيى بن أبى كثير في حديث البحر
- ذكر من صحح حديث البحر من العلماء ، وقد ذكر المصنّف منهم
- ١٠٩ ستة وثلاثين عالماً
- ١١٠ بيان أن البخارى لم يستوعب الأحاديث الصحيحة
- ١١١ إذا تلقى العلماء الحديث بالقبول ، فيدل ذلك على صحته
- ١١٤ ذكر شواهد لحديث الباب
- ١١٧ بيان خطأ عبد الحق الأشبلى في تضعيفه إسحاق بن حازم
- ١٢٤ ● باب الوضوء بالثلج
- ١٢٦ ● باب الوضوء بماء الثلج
- ١٢٧ وهم للمحاكم والذهبى
- ١٢٨ ● باب الوضوء بماء اليرد

- ١٢٤: لا وجه لإطلاق تضعيف معاوية بن صالح
- ١٣١ إذا اختلف على الراوى الضعيف فى إسناد حديث فلا يحمل على التعدد
- ١٣٣ ذكر شواهد لحديث الباب
- ١٣٤ ذكر وهم للهشمتى
- ١٣٦ • باب سؤر الكلب
- ١٣٦ لفظ غريب ذكره الزركشى ، وليس له ذكر فى الكتب
- تعقب المصنف على ابن عبد البر والإسماعيلى وابن مندة فى ذكرهم
أن مالكا تفرد برواية : « إذا شرب الكلب » وبيان أن أصحاب
- ١٣٧ مالك لم يتفقوا عليه فى رواية الحديث
- ١٣٨ قول لأبى عوانة فيه نظر
- ١٣٨ ذكر المتابعات لمالك على لفظ : « إذا شرب الكلب »
- تعقب على البيهقى والرد على الجوزقانى وابن الجوزى فى تضعيفهما
- ١٤٤ لإسماعيل بن عياش
- ١٤٤ إذا وجد فى السند ضعيف وكذاب ، فالحمل على الكذاب
- ١٤٥ طرق حديث : « إذا ولغ الكلب » تفصيلاً
- ١٤٦ تقديم الطحاوى لأيوب السختياني على هشام بن حسان والنظر فى ذلك
- ١٤٧ لا يُعتد بقول المجاهيل فى تخرج الثقات
- ١٤٩ إعلال ابن الجوزى لحديث بعلّة فى غاية الغرابة ، والرد عليه
- ١٤٩ قول للزيلعى والنظر فيه
- ١٥٢، ١٥١ كان أيوب السختياني ربما أمسك عن رفع الحديث هية
- ١٥٢ نظر فى رواية لأحمد فى « مسنده »
- ١٥٥ يقبل حديث من فى حفظه شيء ، بشرط عدم المخالفة
- ١٦١ كلام الشيخ الألبانى فى فليح بن سليمان
- ١٦٦ ذكر مخالفة عطاء بن رباح لأصحاب أبى هريرة فى حديث الولوغ

- ١٦٦ بيان خطأ الكرايسى في رفع الحديث
- ١٦٧ تضعيف ابن حزم لعبد السلام بن حرب والرد عليه
- ١٦٨ إذا وثق أبو حاتم رجلاً ، فإنه صحيح الحديث
- ١٦٩ بلدئ الرجل أعلم به
- ١٦٩ إعلال الحديث بتفرد عبد الملك بن أبي سليمان
- ١٧٠ قول الراوى الموافق لروايته أولى من قوله المخالف لها
- ١٧١ تعقب للبدر العيني على الحافظ ابن حجر والرد عليه
- ١٧٢ رجال الصحيح ليسوا على درجة واحدة من القوة
- ١٧٣ تعقب على مقالة لابن الملقن
- ١٧٤ ذكر وهم للهيشمى
- ١٧٤ حديث في ابن ماجة فات البوصيرى وهو على شرطه
- ١٧٧ ذكر تضعيف مالك لحديث ولوغ الكلب والنظر فيه
- ١٧٨ رواية ابن القاسم عن مالك تكثر فيها المخالفة للأحاديث الثابتة
- ١٧٨ الرد على الشيخ محمود شلتوت في خطأ له حول هذا الحديث
- ١٧٩ ترتيب الإناء من ولوغ الكلب واجب
- ١٨١ الرد على الحنفية في دعواهم نسخ الأمر بال غسل سبعا
- ١٨٣ تضعيف بعض الأحناف الرواية التى فيها ذكر التراب ، والرد عليه
- ١٨٤ رواية : « أولاهنَّ بالتراب » هى الراجحة لأمر
- ١٨٨ تنبيه على تصحيف فى « مسند أحمد »
- ١٨٩ كلمة يتردد معناها بين الجرح والتعديل
- ١٩٥ • باب تعفير الإناء الذى ولغ فيه الكلب بالتراب
- ١٩٦ سبق قلم لابن الجوزى
- ١٩٨ • باب سؤر الهرة
- كبشة بنت كعب هل هى زوجة أبى قتادة أم ابنه ؟ ثم اختلفوا

- ٢٠١ هل هي زوجة ثابت أم عبد الله ابني أبي قتادة
- ٢٠٢ تخرىج الحديث
- ٢٠٥ رواية مالك لحديث الهرة هي أجود الروايات
- ٢٠٦ ذكر العلماء الذين صححوا الحديث
- ٢٠٦ إعلال ابن مندة للحديث ورد ابن دقيق العيد عليه
- ٢٠٧ تعقب لابن الملقن على ابن دقيق العيد في بعض بحثه
- ٢٠٨ حديثان لحميدة بنت عبيدة لم يعرفهما ابن مندة
- ٢٠٨ ذكر طرق حديث الهرة
- ٢٠٩ ذكر وهم للهيشمي
- ٢١١ تصحيح وقع في سنن البيهقي الكبرى
- ٢١٦ تعقب على الهيشمي
- ٢١٦ رأى غريب للأحناف في الواقدي
- ٢١٩ وهم للحاكم والذهبي
- ٢٢١ وهم للحاكم
- ٢٢٢ تعليل ابن خزيمة لحديث والنظر فيه
- ٢٢٤ تعقب للحافظ على الحاكم
- ٢٢٥ تعقب على المباركفوري
- ٢٢٥ ذكر جملة أحاديث لم يذكرها الترمذي في الباب
- ٢٢٧ ذكر وهم لابن الجوزي
- ٢٢٧ إذا انفرد المجهول بشيء فهو ضعيف
- ٢٣٠ ● باب سؤر الحمار
- ٢٣٢ ● باب سؤر الحائض
- ٢٣٤ ● باب وضوء الرجال والنساء جميعاً
- ٢٣٦ ذكر وهم للحاكم

- باب فضل الجنب ٢٣٨
- ٢٣٩ ذكر الاختلاف على الزهرى في هذا الحديث
- ٢٤٠ نظر أهل العلم في هذا الاختلاف
- ٢٤١ ذكر متابعات للزهرى
- ٢٤٣ بيان أن ابن سعد ليس بعمدة إذا خالف
- ٢٤٤ ذكر طرق الحديث عن عائشة
- ٢٤٤ حديث عزاه المزى لمسلم وليس فيه
- ٢٦٥ شواهد لحديث عائشة السابق
- ٢٦٦ حديث أم سلمة والاختلاف فيه
- ٢٧٠ حديث أم صبية وذكر الاختلاف فيه
- ٢٧١ خطأ قبيصة بن عقبة في تسمية أم صبية
- ٢٧٢ توهيم الحفاظ لوكيع بن الجراح وتبرئته
- ٢٧٤ بيان أن النبي صلى الله عليه وسلم محرم لجميع نساء الأمة
- ٢٧٥ حديث ميمونة بنت الحارث والاختلاف فيه
- ٢٧٦ ترجيح البخارى لحديث الفضل بن دكين ، والنظر فيه
- ٢٧٧ خلط في « عمدة القارى » في نقل عبارة الإسماعيلى
- ٢٧٧ تنبيه على سقط في « مصنف عبد الرزاق » و « أبى عوانة »
- ٢٧٨ الجمع أولى من الترجيح
- ٢٧٩ حديث أم هانئ وذكر الاختلاف فيه
- ٢٧٩ سماع مجاهد بن جبر من أم هانئ ممكن
- ٢٨٠ حديث أنس بن مالك
- ٢٨٠ حديث على بن أبى طالب وبيان الاختلاف فيه
- ٢٨١ حديث جابر بن عبد الله
- باب القدر الذى يكتفى به الرجل من الماء للوضوء ٢٨٣

- ٢٨٨ خطأ في « مسند أحمد »
- ٢٩١ ذكر خطأ وقع في « تحفة الأشراف »
- ٢٩٢ • باب النية في الوضوء
- ٢٩٣ قول الناقد « يروى مناكير » لا يعني أنه « منكر الحديث »
- ٢٩٤ المنكر قد يطلقه أحمد على الفرد الذي لا متابَع له
- ٢٩٤ تخرِيج حديث : « إنما الأعمال بالنيات »
- ٢٩٨ شواهد لحديث الأعمال لا تصح
- ٣٠٠ تعقب للعراقى على الخطائى
- ٣٠٣ ذكر متابعات لرواة حديث الأعمال
- ٣٠٦ لا دليل على أن حديث : « الأعمال » سيق لمهاجر أم قيس
- ٣٠٧ ذكر وهم لابن السبكي
- ٣٠٨ هل إذا وجد في الإسناد مجهول يوصف بالانقطاع
- ٣٠٩ وهم الحافظ المنذرى في عزوه حديث : « الأعمال » للسته دون ابن ماجة
- توهيم بعض العلماء لابن دحية في عزوه هذا الحديث للموطأ
- ٣٠٩ وبيان أنهم واهمون دونه
- ٣١٠ حديث : « الأعمال » غريب فرد ، وأخطأ من زعم أنه متواتر
- ٣١٢ لا يصح حديث : « الأعمال » إلا عن عمر بن الخطاب وحده
- ٣١٣ الرد على من أعلَّ حديث « الأعمال » بالانقطاع
- ٣١٤ • باب الوضوء من الإناء
- ٣١٥ طرق الحديث عن أنس
- ٣١٦ توهيم أحمد بن عبدة في لفظة في الحديث وبيان أنه برىء
- ٣٢٠ وهم للحافظ ابن حجر
- ٣٢١ وهم للهيثمى
- ٣٢٣ شواهد لحديث أنس في تكثير الماء ببركته صلى الله عليه وسلم

- ٣٢٥ ذكر أحاديث أخرى لم يشر إليها الترمذى
- ٣٢٧ وهم غريب لابن بطلال نبه عليه الحافظ
- ٣٣٩ ● باب التسمية على الوضوء
- ذكر طرق حديث : « لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه »
- ٣٤٠ وبيان أنه صحيح
- ٣٤٢ ذكر خطأ لابن حزم
- ٣٤٢ قاعدة جليلة في الرواة المختلف فيهم
- ٣٤٣ من عرف حجة على من لم يعرف
- ٣٤٤ ذكر طرق حديث أبي هريرة
- ٣٤٥ وهم للحاكم نبه عليه ابن الصلاح وآخرون
- ٣٤٩ ذكر طرق حديث سعيد بن زيد والاختلاف فيه
- ٣٥١ ذكر أحد مسالك الترجيح عند الاختلاف
- الفرق بين قول البخارى « فيه نظر » وقوله « فى حديثه نظر »
- ٣٥٦ وذكر كلام للشيخ اليمانى والنظر فيه
- ٣٥٨ تعقب على ابن القطان وأحمد شاكر
- ٣٦١ ينبغى التيقظ لكلام العلماء عند المقارنة بين الرواة
- ٣٦٤ خطأ وقع فيه محقق « معجم ابن جميع »
- ٣٦٦ تعقب على النووى
- ٣٦٧ أحاديث الذكر على الأعضاء حال الوضوء باطلة
- ٣٦٧ من آفات اختصار السند عند النقل
- ذكر من قوى حديث : « لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه »
- ٣٦٩ من العلماء
- ٣٧١ كلام قوى للحافظ فى الرد على كلمة للإمام أحمد
- ٣٧٢ ● باب صب الخادم الماء على الرجل للوضوء

- ٣٧٥ بيان خطأ مالك في نسب عباد بن زياد وكلام العلماء في ذلك
- ٣٧٥ طرق حديث المغيرة بن شعبة في المسح على الخفين
- ٣٧٦ خطأ فاحش جداً وقع فيه محقق الجزء الحادى عشر من « التمهيد »
التنبية على يحيى بن يحيى راوى الموطأ ليس هو يحيى بن يحيى
- ٣٧٨ الذى يروى عنه مسلم في « صحيحه » أحاديث مالك
- ٣٧٨ أقوال العلماء في خطأ مالك
- ٣٧٩ وهم للشافعى نبه عليه ابن عساكر
- ٣٨٠ محاولة بعض المعاصرين نفى الخطأ عن مالك والرد عليه
حديث الباب دليل على جواز الاستعانة بالغير في الوضوء
- ٣٨٣ والأحاديث المانعة لا تصح
- ٣٨٤ تعقب لابن الملقن على النووى والنظر فيه
- ٣٨٦ ذكر بعض الأدلة على جواز الاستعانة بالغير في الوضوء
- ٣٨٧ وهم للحافظ ابن حجر
- ٣٨٩ • باب الوضوء مرة مرة
- ٣٩٠ تأويل كلمة محمد بن المثنى في بُندار وحملها على الثناء
- ٣٩١ تعقب على الحافظ
- ٣٩١ فائدة نفيسة خلت منها كتب التراجم
- ٣٩٢ ترجيح أن سفيان الذى يروى عنه يحيى القطان هو الثورى
- ٣٩٢ قاعدة هامة في من أهمل نسبة وكيفية تعيينه
- ٣٩٣ كلام نفيس للذهبي في ذلك
- ٣٩٣ تعقب للبدر العينى للحافظ ابن حجر والرد عليه
- ٣٩٤ بيان تناقض البدر العينى
- ٣٩٧ ذكر المتابعات لسفيان الثورى
- ٣٩٨ بيان أن البخارى لم يخرج شيئاً لمعمر عن زيد بن أسلم

- ٤٠٣ ذكر المتابعات لزريد بن أسلم
- ٤٠٤ ذكر الشواهد لحديث ابن عباس في الوضوء مرة مرة
- ٤٠٦ نسخة الكامل لابن عدى لا يوثق بها
- ٤٠٦ ذكر مثال مخزٍ لبعض الناشرين
- ٤٠٩ ذكر وهم فاحش لمحقق الطبراني الصغير
- ٤١٥ أحاديث أخرى لم يذكرها الترمذى في الباب
- ٤١٦ تصحيف في « الضعفاء » للعقيلي
- ٤١٩ تعقب لأبي الأشبال على الهيثمي
- ٤١٩ التحقيق أن معاوية بن قره أدرك ابن عمر
- ٤١٩ الإدراك أعمُّ من اللقيا
- ٤٢٠ القدماء يسمون الانقطاع إرسالاً
- قول الناقد : « هذا أحسن شيء » ليس معناه أنه « حسن » بل
- ٤٢٢ قد يقصد أنه أخفها ضعفاً
- ٤٢٩ الفهارس

* * *